



جامعة وهران 2  
كلية الحقوق و العلوم السياسية

أطروحة

للحصول على شهادة دكتوراه في العلوم  
في العلوم السياسية-تخصص دراسات أورومتوسطية-

التحديات الامنية في الساحل الافريقي و تأثيرها على الامن الوطني الجزائري

مقدمة من طرف الطالبة:

حاج محمد فضيلة

تحت اشراف الاستاذ:

د.فاصلة عبد اللطيف

لجنة المناقشة

اللقب والاسم	الرتبة	المؤسسة الأصلية	الصفة
صافو محمد	محاضر "أ"	جامعة وهران 2	رئيسا
فاصلة عبد اللطيف	أستاذ	جامعة وهران 2	مشرفا ومقررا
بن سادات نصرالدين	محاضر "أ"	جامعة وهران 2	مناقشا
شعنان مسعود	أستاذ	جامعة الجزائر 3	مناقشا
شرقي محمود	أستاذ	جامعة البليدة 2	مناقشا
عياد محمد سمير	محاضر "أ"	جامعة تلمسان	مناقشا

السنة: 2018-2019

## مقدمة:

شهد النظام الدولي ما بعد الحرب الباردة تغيرات عميقة مست العديد من جوانبه لا سيما الفواعل، الهيكل، القيم السائدة فيه بما فيه التغيرات التي طرأت على مفهوم الأمن التقليدي و انتقاله من مستوى الحفاظ و البقاء للدولة إلى مستوى مفهوم الأمن الشامل بكل أبعاده السياسية، الاقتصادية و الاجتماعية. هذه النتيجة التي غيرت في صيغة التهديدات الأمنية، حيث ساهمت إشكالية أمن الأفراد في تجديد المفاهيم و المقاربات و الاستراتيجيات المتعلقة بالأمن، و نجد مفهوم اللأمن في إفريقيا متعدد الأبعاد : البعد السياسي، و الاقتصادي و الاجتماعي و خرق حقوق الإنسان.

و تعد ظاهرة اللأمن من أكبر المشاكل التي تكبح التطور الاقتصادي و الاجتماعي في القارة الإفريقية التي تعاني من العديد من الأزمات، و النزاعات السياسية و المسلحة و تقام ظاهرة الإرهاب و الظواهر المرتبطة به كالجريمة المنظمة و المتاجرة بالبشر و الأسلحة و المخدرات.

تعد منطقة الساحل الإفريقي الركن الساخن الأكثر استثنا بالنزاعات، في زمن التكتلات الذي شهد بروز المجموعات الإقليمية و النهوض بها، زادت الحاجة إلى التعاون العابر للحدود على أساس علاقات الجوار التي تربط الجماعات و السلطات المحلية على الحدود البرية و البحرية للدول و أضحت هذه العلاقات واقعا معقدا شهد تطورات مستمرة بفعل التغيرات الحاصلة على الصعيد الدولي و خاصة بعد التحولات التي طرأت بعد نهاية الحرب الباردة لتكون سببا في زيادة التركيز على الدراسات الأمنية .

تتجلى التحولات التي عرفتها هذه الفترة على مستوى وحدات النظام الدولي في تزايد الدول القومية من حيث التفكك و تبلور نظام الأحادية القطبية ليحل محل نظام توازن القوى الذي دمرته الحرب العالمية الثانية والذي انصرف إلى عدم حصول الدول الإفريقية وخاصة منطقة الساحل الإفريقي على استقلال سياسي حقيقي في الإرادة و الحركة، وذلك بتباين حجم التفاوت الشديد في المكانة لتباين مستويات النمو الاقتصادي و الاجتماعي، فضلا عن تباين حجم مقدرات القوة التي تمتلكها وحداته .

أما التحولات التي طرأت على مستوى القيم فقد انتهى الصراع الايديولوجي، لتتبنى العلاقات الصراعية الجديدة فرضيات دور العوامل الثقافية و الحضارية .

إن زيادة أهمية العامل الاقتصادي بتزايد عوامل الاعتماد المتبادل و تراجع العامل العسكري . و توسيع مفهوم الأمن و اعتماده على وحدات مرجعية و أبعاد جديدة تحوي الجوانب الثقافية ، الإنسانية و الاقتصادية و أخذه لقضايا متعلقة بالتحول الديمقراطي، و التنمية الشاملة و المستدامة، البيئة، حقوق الإنسان العالمية، الإرهاب، الجريمة المنظمة و بإعطائها بعدا عالميا نظرا لأهميتها و حاجتها لجهود عالمية مشتركة للتعامل معها، هاته المعطيات تمثل واقع البيئة الدولية المتغيرة.

و بما أن النظر إلى الساحل الإفريقي على أنه تركيب مجموعة من دول افريقية مختلفة التركيبية و منفصلة عن الإطار الجغرافي الأوسع المحيط بها، أمست مقارب حديثة أبلغ تعبيراً عن المقاربة التقليدية عن نمط الأخطار ،ملازمة مصادر و خلفيات التهديدات الأمنية المتداخلة في الساحل الإفريقي، الذي عرف تطورات لهذه التهديدات تبعا لثنائية التأثير و التأثير الحاصلة من المتغيرات الوافدة من البيئة الدولية، و إذا كان الوضع ملازماً لدول الساحل الإفريقي فهذا كإشارة بالغة عن التخلف و الضعف المهيكليين لواقع الساحل الإفريقي و تعطل الفاعلية لمؤسساته المحلية و الجهوية. فما طرأ على البيئة الدولية من تغيرات سريعة و مستجدة معرّفة بجانب منها بدلالات أمنية محضة، أي أن التغيرات الدولية التي طرأت بعد الحرب الباردة بعد انتقاء خطر العنصر النووي رافقة تضاعف التهديد العسكري، و بروز متغيرات جديدة تمثلت في تهديدات جديدة موجهة لعناصر غير الدولة تراوحت بين الإرهاب و الجريمة المنظمة و الهجرة الغير الشرعية و الكوارث الطبيعية و الأخطار البيئية و تحديات التنمية أزاحت ببزوغها الحدود السياسية بين الدول كحدود أمنية لتشكل حدود جديدة قائمة على الفرد وهي الحدود نفسها التي رسمها الأمن الشامل و الأمن الإنساني و رادفها مع حدود التحرر من الحاجة و الاستغلال .

و تجلّت إشكالية الأمن في منطقة الساحل الإفريقي كحقيقة فرضت نفسها، و ما تلاها من تفجر النزاعات الداخلية، و نخصّ بالذكر الصراعات الأثنية و ما ساهمت به في تدهور

الأوضاع الاقتصادية و الاجتماعية للدول المنكوبة بتلك الصراعات، و خصوصا مع تزايد الانفاق العسكري في الدول محل الصراعات، وهناك العديد من المؤشرات واضحة الدلالة على ذلك التدهور لعل أهمها : تدمير البنى الأساسية، نهب الثروات، زيادة معدلات الفقر، تدني مستوى الخدمات الاجتماعية لا سيما الخدمات التعليمية و الصحية، كل هذه المعطيات في ظل بيئة دولية متغيرة، جعلت من البعد الأمني المرجعية الاساسية في العلاقات الدولية.

فضلا عن ذلك يأخذ الموضوع محاولة الاقتراب من قضية الاثنيات كقضية نظرية تشكل صلب اهتمام الدراسات و الأبحاث الاجتماعية و السياسية، و ارتباطها بعدم الاستقرار الداخلي للدولة القومية، و إشكالية بناء الدولة و الاندماج في إطار الدولة الوطنية.

وعلى الصعيد السياسي قادت هذه الاضطرابات إلى تفجير الأوضاع الأمنية، في دول الساحل الإفريقي، و أصبح السلاح و العنف هو لغة التخاطب عبر الاغتيالات و التفجيرات و تكوين حركات غير قانونية تتظاهر بإصلاح الأوضاع لكن في صلبها تؤدي التي سلب الأمن و الاستقرار و إلى تشديد الإجراءات الأمنية على حساب الحريات العامة.

و الى جانب العمليات العسكرية، هناك معركة فكرية ثقافية تستهدف هوية الأمة ، ومبادئها الدينية و انتماءها الحضاري، و أطلق عليها وزير الدفاع الأمريكي " دونالد رامسفيلد" عنوان "حرب الأفكار"، ففي مذكرته و تصريحاته العلنية، أكد " رامسفيلد " " أهمية هزيمة الإرهاب و المتطرفين و السالبيين الأمن و الاستقرار ليس فقط بالقوة العسكرية و لكن أيضا في حرب الأفكار مشيرا إلى خطر المدارس الدينية و الدعوة الى اقامة و كالة المعلومات في القرن 21 في الحكومة للمساعدة في شن معركة العقول .

## 1- أهمية الموضوع و أسباب اختياره :

تتضوي أهمية دراسة التهديدات الأمنية في الساحل الإفريقي و ما مدى تأثيرها على الأمن الداخلي الجزائري لأدراج المجالات القطاعية للتحديات الأمنية في الساحل الإفريقي و التي تم تصنيفها إلى تهديدات سياسية و اقتصادية و اجتماعية و ثقافية.

يدور المحور الرئيسي للبحث في مسألة الأمن منذ أن اشتد الصراع العالمي بعد الحرب العالمية الثانية، إلى أن شهد العالم تحولات دولية غيرت نظرة القوى للأمن من مفهوم عسكري بحث إلى مفهوم اقتصادي صرف.

يرجع اختيارنا لهذا الموضوع بدرجة الأولى إلى الأهمية التي تكتسبها هذه الدراسة من خلال القضايا المعقدة ذات الصلة المباشرة بالأمن في الساحل الإفريقي كالإرهاب، الجريمة المنظمة و الهجرة الغير شرعية، غسيل الأموال، تجارة البشر و الأسلحة .....

بالإضافة إلى الأزمات كأزمة دافور في السودان، و الطوارق في المالي و النيجر و الاضطرابات العرقية في موريتانيا و الصدمات الاثنية و حتى القبلية في التشاد، و لا غرو حتى النزاعات و الصدمات كالنزاع الشمالي الشمالي الذي يحدث بين دارفور و التشاد و الصراعات بين الشمال المسلم و الجنوب المسيحي مثل ما هو حاصل بين السودان و التشاد و الصراعات الجوارية العنيفة كالصراع الأريتيري الأثيوبي.

فضلا عن ذلك يأخذ الموضوع محاولة الاقتراب من قضية الاثنيات، فأمام الأوضاع المتناقضة التي حولت المنطقة إلى بؤرة متخمة باحتمالات الانفجار في الكثير من الأحيان و التي جعلت المفاهيم المتعددة لمسألة الأمن فيها أكثر تعقيدا.

تأخذ الدراسة الطابع المعقد لرصد إمكانية تحقيق الأهداف الحيوية المرتبطة بالمصلحة القومية، من حيث الحفاظ على وحدة دول الساحل الإفريقي و تحقيق تطور نمو اقتصادي، وتعزيز مكانة دول إفريقيا إقليما ودوليا.

**تتمثل أهم أسباب اختيار الموضوع في :**

دراسة أهم التحديات و الإشكاليات التي تقف وراء هشاشة منطقة الساحل الإفريقي و دراسة أهم المقومات الاقتصادية، و السياسية، و العسكرية و التي لها صلة بالدرجة الأولى بالقضايا المعقدة في المنطقة كالصراعات الداخلية و النزاعات و الصدمات العرقية.

التأكيد على ضرورة الاهتمام بالدراسات الإفريقية كالنظر لوجود العديد من المؤشرات التي تدل على إمكانية انتقال مركز التحولات العالمية إلى دول إفريقيا كونها تتوسط القارات و غنية بالموارد و تتوفر على فرص الاستثمارات الأجنبية .

### الأهمية العلمية :

-إن الأهمية العلمية تتمثل في اعتمادها على مقاربات تحليلية تعتمد على توظيفها و تعتمد الدراسة كذلك على النظرية البنائية و نظرية ما بعد الحداثة بالإضافة إلى مقارنة الدولة القابلة (Fouled State) رغم أنها لا تندرج ضمن المقاربات الأمنية الا أنها تعطي فهوما بارزا عن بنية الدولة الداخلية التي تسمح للظواهر العابرة لحدود باختراقها و تهديد أمنها و انتقالها لتهديد الامن الإقليمي و الدولي.

-يعتبر مجال الساحل الإفريقية مخترقا أمنيا لدخول عناصر و أطراف داخلية و أخرى دولية، كوضع بديهي فرضه متغير الضعف و التخلف و الشاشة و التواطؤ الامريكي الذي يخشى من تحول المنطقة إلى مراكز للنشاط الإرهابي، أي أن النشاط الأوسع لهذا الوضع هو تكريس التقسيم الدولي للعمل الذي فرصته الامبريالية على الشعوب المستعمرة بشكل يضمن استمرارها للاستغلال حتى بعد استقلالها .

-تعلق الأمر بمدى مصداقية التأصيل النظري للأمن الإنساني الذي يركز على الإنسان الفرد و ليس الدولة كوحدة التحليل السياسية، فأية سياسية أمنية يجب أن يكون الهدف الأساسي منها هو أمن الفرد كقيمة أخلاقية وصيانة الحقوق و الحريات إلى جانب أمن الدولة التي قد تكون مصادر تهديد امن مواطنيها و من ثم يجب عدم الفصل بينهما.

### الأهمية العملية:

تكمّن أهمية هذه الدراسة في الاهتمام بالواقع الإفريقي و خاصة الفرد باعتباره وحدة التحليل الأساسية و تجاوز النظام السياسي أو الإمكانية العسكرية.

كما أن دراسة الواقع الإفريقي يستوجب الربط بين المتغيرات الداخلية و العوامل الدولية التي ساهمت في هشاشة و تردي الواقع الإفريقي و خاصة أن الساحل الإفريقي يعيش ظواهر خطيرة تمثلت في الجريمة و الإرهاب و أزمات داخلية ناتجة عن مشاكل اثنيه شكلت و لا تزال تشكل معضلة خطيرة و تطرح في نفس الوقت إشكالية الأمن في هذه المنطقة التي لم تهدأ رغم عدّة محاولات.

إن مشكلة الجزائر مع الدول الواقعة في الساحل الإفريقي هي مشكلة التدخل كآلية دبلوماسية للتخفيف من حدة النزاعات، بالإضافة الي التحديات الاقتصادية و الاجتماعية والطابع السياسي الأمني الذي ميّز المنطقة ، فضلا عن الجانب البيئي. إلا أن المشكل يبقى قائما مادام آليات تحسين ظروفهم تبقى غائبة.

و هذا ما دفعني إلى محاولة البحث في الموضوع بغية البلوغ الحقيقة العلمية بعيدا عن الذاتية، و لانطباع المبدئي حول الموضوع لا سيما في ظل وجود طروحات أخرى تتناقض مع هذا الانطباع في إشارة إلى المسؤولية الداخلية عن وضع الساحل الإفريقي .

## 2-الإشكالية :

يعد الساحل الإفريقي من بين المناطق التي يمكن أن تشكل مصدرا لتنافس القوى الكبرى والتي ترجع مجملها إلى طبيعة المصالح المختلفة و من كل ما تقدم سوف نحاول في هذا البحث معالجة الإشكالية التالية :

ما هي طبيعة التهديدات الأمنية في الساحل الإفريقي، و كيف يؤدي عجز الدولة في تحقيق الامن بكل أبعاده في التأثير على الأمن الداخلي الجزائري ؟

و تتفرع عن الإشكالية الرئيسية تساؤلات فرعية تساعدنا على فهمها وهذا حسب عدد المحاور .

ما هو مفهوم الأمن و المقاربات النظرية للتهديدات الأمنية ؟ .

ما هي المحركات الرئيسية المؤدية للظواهر اللاتماثلية ( الارهاب، الجريمة المنظمة ..... ) للساحل الإفريقي ؟

-كيف يمكن تمييز الإرهاب عن مفهوم الجريمة المنظمة ؟

-كيف أثرت الإشكالية الأمنية على مفهوم الأمن الداخلي الجزائري ؟  
هل استطاعت الآليات الدولية و الإقليمية معالجة الحركات الرئيسية للظواهر المرضية في الساحل الإفريقي ؟

### 3-فرضية الدراسة:

و قد دعمنا الإشكالية بفرضية مركزية فتكون بناء على ذلك كالتالي:  
تعتبر منطقة الساحل الإفريقي عاجزة عن تحقيق الديمقراطية و الشروط السليمة و الامنية مما أدى إلى انتشار تهديدات لظواهر مرضية خطيرة.  
و إضافة إلى هذه الفرضية المركزية هناك فرضيات ثانوية :

-هناك تغيير مصادر التهديدات و التحديات أدى بروز أطر نظرية ملائمة لتحليلها.  
-الإرهاب و الجريمة المنظمة و ظاهرة القبلية ظواهر معقدة و مركبة.  
-كلما كانت هيكله الأدوار الدولية و الإقليمية فعالة كانت هناك آليات فعالة في إعادة البناء الهيكلي لمنطقة الساحل الإفريقي.  
-اعتمدت الجزائر في سعيها لمواجهة التهديدات الإقليمية على تعدد استراتيجياتها ما بين مبادرات سياسية لخلق الحوار السلمي، واقتصادية تنموية في الدول المجاورة، وأمنية عسكرية لمجابهة التهديدات.

### 4-منهج الدراسة :

باعتبار المنهج هو القاعدة الأساسية لكل البحوث العلمية، و نظرا لطبيعة الموضوع تم اعتماد المقاربة المنهجية System analysis approach التالية :

**المنهج التاريخي :** و هو المنهج الذي يقدم تصوره للظروف و المحيط الذي يحكم في ميلاد الظواهر أو اندثارها و لم يكن القصد من اعتماده سرد الوقائع التاريخية إنما انصب الاهتمام على الجانب التحليلي.

**المنهج الوصفي التحليلي :** اعتمدنا في هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي لأنه الأكثر شيوعا و استخداما و ملائم في دراسة القضايا و الظواهر ذات البعد الإنساني و



السوسيولوجيا لصعوبة إخضاعها للتجربة وسعيها منا لإضفاء المدلول العلمي للظواهر محل الدراسة .

**منهج التحليل الوثائقي :** الذي يعتمد على حصر المعرفة حول الظاهرة و جمع المعلومات حولها، وماهية العناصر المحددة لشكل و محتوى الظاهرة و كيفية التعامل معها .  
**منهج دراسة الحالة :** و على أساسه يتم التعمق في دراسة وحدة سواء كانت فردا أو منظمة أو نظام سياسيا، قصد الإحاطة بها و معرفة أهم العوامل المؤثرة فيها و إبراز الارتباطات و العلاقات السببية أو الوظيفية بين أجزاء الظاهرة قد استخدم هذا المنهج لدراسة حالة الجزائر كوحدة شهدت تهديدا لأمنها الداخلي .

## 5- المقاربة الإقليمية (المبادرات الإقليمية) لمواجهة التهديدات الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي:

حظيت المقاربة الإقليمية للأمن بأهمية كبيرة في الدراسات الأمنية بعد التحولات الهامة والعميقة التي لحقت مفهوم الأمن بعد نهاية الحرب الباردة ،ولقد أدى التحول في مفهوم الأمن إلى التحول في طبيعة وأشكال التهديدات الأمنية التي أصبحت ذات طبيعة غير عسكرية تتسم بخاصية الانتشار والاختراق لحدود الدول والقارات ولمواجهة هذه التهديدات أصبح التنسيق الإقليمي ضرورة ملحة تفرض نفسها على الدول خاصة في ظل الحاجة إلى تكثيف علاقات الاعتماد الأمني المتبادل لمواجهة هذه التهديدات.

وتظهر أهمية المقاربة الإقليمية للأمن في كونها تساعد على حشد الوسائل والآليات الضرورية لمواجهة الجماعية للتهديدات المشتركة بتوزيع الأعباء ،وتسهيل نقل الإمكانيات المناسبة لتغطية العجز المتواجد في مراقبة كامل الإقليم والحدود المشتركة بين الأعضاء بفعالية أكبر وتخطيط مشترك.

تعتبر الإقليمية الأمنية والتنسيق الجهوي المقاربة الأفضل والأنسب لمواجهة المشاكل والتهديدات الأمنية الموجودة في منطقة الساحل الإفريقي ويرجع هذا إلى عجز استراتيجية المعالجة الأحادية والفردية لهذه المشاكل هذا ما فرض على دول المنطقة ضرورة التنسيق مع بعضها البعض والعمل

جماعيا لمواجهة هذه التحديات في إطار مؤسساتي تمثل في منظمة الاتحاد الإفريقي والشراكة الجديدة لتنمية إفريقيا- النيباد .

ويجب الإشارة إلى أن لجوء دول الساحل الإفريقي إلى اعتماد الإقليمية الأمنية أو المقاربة الإقليمية للأمن كآلية أو استراتيجية لمواجهة التحديات الأمنية في المنطقة- بغض النظر عن نجاح أو فشل هذه الاستراتيجية - جاء كاستجابة لمجموعة من العوامل أهمها :

\*طبيعة الدول في هذه المنطقة التي توصف بالفشل والضعف والهشاشة في أدائها وبنائها المؤسساتي ووحدتها الوطنية خاصة وأن السلطات المركزية في هذه الدول عاجزة عن ضبط حدودها ومراقبة إقليمها، وهذا ما يؤدي في كثير من الحالات خاصة في ظل غياب شروط الحياة الضرورية التي أقرها مفهوم الأمن الإنساني إلى انتشار الفوضى والاستقرار .

\*شساعة منطقة الساحل الإفريقي هذا ما يجعل المراقبة الأمنية للحدود مستحيلة على أي دولة اعتبارا لضعف إمكانياتها العسكرية . الأمر الذي يتطلب تعاونا قويا بين دول الميدان ودعما دوليا لمساعدة هذه الدول بما تحتاجه من عتاد وخبرات ومعلومات استخباراتية .

\*الطبيعة المرنة والمعقدة وخاصة قابلية الانتشار التي تتميز بها التهديدات الأمنية الراهنة لكونها تهديدات عابرة للحدود ولهذا تعتبر المقاربة الإقليمية للأمن من بين أهم المقاربات التي تقدم حولا ممكنة للمشاكل التي تعيشها المنطقة الساحلية الصحراوية سواء كانت هذه المشاكل والتهديدات تقليدية كالحروب الداخلية وحركات التمرد أو كانت جديدة مثل الإرهاب ،الجريمة المنظمة،الهجرة غير الشرعية...الخ لأن هذا النوع من المقاربات يركز على أهمية وضرورة العمل الجماعي الإقليمي الذي يضمن التضامن الأمني بين دول المنطقة في إطار معاهداتي ومؤسساتي هذا ما يخفف بشكل كبير الآثار السلبية الناجمة عن هذه التهديدات التي تهدد دول التكتل الأمني.

وفي السياق نفسه يرى كل من "بريره آرناي وهتلر آونست" Barbara Arneil, Heatler , Ownset " أن دول الساحل الصحراوي تواجه صعوبات تحول دون وضعها لسياسة أو إستراتيجية ملائمة لمواجهة تحولات البيئة الأمنية الجديدة تكمن في مشكلة تكيفها مع هذه المستجدات بسبب حداثة نشأتها ،ناهيك عن التناقضات الداخلية التي تتسم بها نتيجة الطبيعة التعددية الاثنية

لمجتمعاتها وهشاشة وحدتها الوطنية ويرى "باري بوزان" أن الطريق الوحيد لمواجهة التهديدات الأمنية الجديدة هو الاعتماد الأمني المتبادل بين دول الإقليم وهذا ما أطلق عليه "مفهوم الإقليمية المعقدة للأمن" "Complexes régionaux de sécurité" لأن أمن أي طرف في هذا الإقليم مرهون بأمن الطرف الثاني نظرا لخاصية قابلية الانتشار التي تتميز بها التهديدات الراهنة العابرة للحدود، كما أن أي تحرك لدواع أمنية في منطقة البيئة الأمنية المعقدة سيؤثر بطريقة أو بأخرى على المناطق المجاورة وهذا ما دفع "بوزان" إلى الإشارة لأهمية فواعل ولاعبين دون الدولة في تفكيك مفهوم الإقليمية المعقدة للأمن".

تساهم المقاربة الإقليمية للأمن من خلال عملية الأقفلة في تسهيل مسار الامننة "Sécurisation" من خلال توحيد التعريف الإقليمي للتهديدات والمخاطر القائمة المتوقعة لأن وجود اعتماد أمني متبادل بين أعضاء الإقليم الأمني الواحد بالإضافة إلى وجود تعاون وتقارب بين الفواعل يشجع توحيد الانشغالات الأمنية ويسهل انسجام المفاهيم، وهذا ما يسهل عملية إيجاد تعريف موحد للمخاطر الكامنة مثل الإرهاب .

تقوم المقاربة الإقليمية لمواجهة التهديدات الأمنية على مفهومين أساسيين:

### مفهوم الأمن الإقليمي و مفهوم نظام الأمن الإقليمي:

أ- مفهوم الأمن الإقليمي: يعتبر الأمن الإقليمي من مستويات الأمن المتعددة واعتبره البعض بأنه: "اتخاذ خطوات متدرجة تهدف إلى تنسيق السياسات الدفاعية بين أكثر من طرف، وصولا إلى تبني سياسة دفاعية موحدة تقوم على تقدير موحد لمصادر التهديد وسبل مواجهتها"، و يعرف كذلك "سياسة مجموعة من الدول تنتمي الي اقليم واحد تسعى الي الدخول في تنظيم و تعاون عسكري لدول الاقليم لمنع اي قوة اجنبية من التدخل في الاقليم".<sup>1</sup>

---

<sup>1</sup>سليمان عبد الله الحربي " مفهوم الأمن: مستوياته ( الدراسة نظرية في المفاهيم والأطر) " المجلة العربية للعلوم السياسية، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، العدد19، جوان2008، ص19.

و الأمن الإقليمي هو ما تعلق بأمن مجموعة من الدول المرتبطة بعضها ببعض والذي يتعذر تحقيق أمن أي عضوية خارج إطار النظام الإقليمي. ولقد أشار "باري بوزان" إلى هذا المفهوم بمصطلح المجمع الأمني \*Security complexe\* الذي عرفه بأنه يتضمن "مجموعة من الدول ترتبط فيه اهتماماتها الأمنية الأساسية مع بعضها بدرجة وثيقة، بحيث إن أوضاعها الأمنية الوطنية لا يمكن النظر إليها بمعزل عن بعضها البعض" واعتمادا على هذا التعريف يرى "بوزان" أن أغلبية الدول تحدد علاقاتها الأمنية من منطلقات إقليمية وليست عالمية حتى وإن تعاملت مع القضايا العالمية فإنها تميل إلى رؤية تلك القضايا من منظور إقليمي، ولهذا يسيطر الإقليم في نظر "بوزان" على منظور الأمن دون إلغاء الدور الحاسم للأطراف الخارجية الفاعلة والقوى العظمى في التأثير في المجمع الأمني.<sup>2</sup>

#### ب-مقاربة النظم الإقليمية:

عرّف "تومبسون" النظام الإقليمي على أنها "تمتد منتظم نسبيا و مكثف من التفاعلات يكون معترف بها داخليا و خارجيا بصفة متميزة، و يكون إنشائه والحفاظ عليه من قبل طرفين متحاورين أو أكثر."<sup>3</sup>

و يرى "هاني إلياس الحديشي" رئيس مركز الدراسات الآسيوية بجامعة بغداد: النظام الإقليمي مجموعة الدول المتجاورة جغرافيا والتي تتفاعل مع بعضها سواء كان ذلك التفاعل عدائيا أو تعاونيا و بالشكل الذي يؤثر في السياسات الخارجية لغيره من الدول و في خياراتها للسياسة الخارجية.<sup>4</sup>

يعرّف "لويس كانتوري" و"ستيفن شبيغل" اللذان برزا باهتمام دراسة النظم الإقليمية على الأفكار التي طرحت من قبل "كرازنر" و "جيرفز" و"هامسون أوسلر" في إطار إلى وصف النظام الإقليمي ب النظام الذي يتكون من دولتين "REGION THEORY" أو أكثر، لتكون متقاربة و متفائلة مع

<sup>2</sup>المرجع نفسه،ص.20.

<sup>3</sup>فواز جرجس،النظام الإقليمي العربي و القوى الخمسة الكبرى:دراسة في العلاقات الغربية و العربية-العربية،بيروت:مركز دراسات الوحدة العربية،ط1998،ص1،ص24.

<sup>4</sup>هاني إلياس الحديشي،سياسة باكستان الإقليمية (1971-1994)،بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط1998،ص1،ص22.

بعضها البعض ولها روابط دينية ولغوية و ثقافية واجتماعية و تاريخية مشتركة، يساهم في زيادة الشعور بهويتها الإقليمية ومواقف دول خارجة عن النظام<sup>5</sup>

كما أورد "هاني إلياس الحديثي" حملة من التعريفات في قوله:

النظام الإقليمي مجموعة من الدول التي تنتمي إلى إقليم واحد تربطها عوامل المصلحة والولاء، بحيث تقيم أساس تعاملها الإقليمي على الشعور بالتميز والتعاون والتكامل في مجالات الأمن والاقتصاد، فهو أسلوب لممارسة في التعامل بين الدول المختلفة التي تنتمي إلى إقليم واحد.<sup>6</sup>

**مقاربة الموقف:** وهو يتعلق بالفرد، وفي كل مجتمع نجد "أدوارا" و "مراكزا" ولكن أساس تكوينها وصيغها تختلفان من ثقافة إلى أخرى، وفي كل مركز اجتماعي هناك علامات تؤدي إلى قيام السلوك العادي، و معنى ذلك أن الموقف ليس مجرد فعل و لكنه في واقع الأمر توقعات للفعل، ذلك لأنه عندما نشترك في أي موقف اجتماعي طبيعي فإننا نتوقع مقدما للسلوك الذي يصدر عن الآخرين و لذلك فإن توجيه هذا المفهوم نحو السياسة في معالجة دور الدولة كوحدة بين مجموعة من الدول " وحدات " تعطي دلالة مشتركة انطلاقا من منهج سلوكي ، على اعتبار أن الدولة تعبر عن إرادتها عبر سلوك سياسي خارجي.

## 5-أدبيات الدراسة :

### الدراسات في الوطن العربي :

من بين الدراسات التي انصرفت إلى معالجة الإشكاليات و التحديات في منطقة الساحل الإفريقي، و التي انصرفت للتوافق مع المقاربة التقليدية للأمن ذات المفهوم العسكري البحث، و المهددة للوحدة الفاعلية التي هي الدولة باعتبارها الموضوع المرجعي للأمن في ظل المقاربة التقليدية و التي جرى التعبير عنها بمفهوم القوة ، مفهوم الدولة الأقوى، و المصلحة القومية، و مفهوم أمن السلطة ..... و مثل هذه الدراسات نجد دراسات:

<sup>5</sup>ناصيف يوسف حتي ،النظرية في العلاقات الدولية،بيروت:دار الكتاب العربي،ط1985،1،ص57.

<sup>6</sup>هاني الياس الحديثي ، مرجع سبق ذكره ،ص 24.

أحمد برقاي و آخرون، مفهوم الأمن القومي العربي في عالم متغير بعد 11 سبتمبر 2001. القاهرة : مركز البحوث العربية ، الطبعة الأولى ، 2003.

و دراسات إسماعيل صبري مقلد، العلاقات السياسية الدولية دراسات في الأصول و النظريات، الكويت : دار السلام ، 1984.

دراسات عبد القادر محمودي، النزاعات عربية - عربية و تطور النظام الإقليمي العربي الجزائر : مؤسسة المنشورات الوطنية للنشر و الإثهار ، 2002.

وبحوث المؤسسة العربية للدراسات و النشر، و الموسوعة العسكرية بيروت : المؤسسة العربية و النشر، 1981.

و في سياق آخر نجد دراسة الشق الأمني كفرع منفصل متخصص يعالج جانب من مظاهر الحياة في الساحل الإفريقي مع غياب دراسات متخصصة التي تسقط الجانب النظري على التحديات الراهنة لأمن الفرد الإفريقي و ذلك نظرا لحدثة الدراسات النقدية، و لان التركيز يبقى منحصرًا على الجوانب المادية الاقتصادية و السياسية على حساب الجوانب الثقافية و المعنوية، مع بقاء بعض المحاولات للإسقاطات النظرية التي تؤصل للأمن الإنساني مثل دراسات خديجة عرفة التي ركزت على الإنسان كمتغير أساسي للدراسة .

و هناك كتاب " النزاعات العرقية و استقرار العالم المعاصر للمؤلف أحمد وهبان و التي خصّها في إطار مفهوم ظاهرة القومية و العرقية بالإضافة إلى ظاهرة الحركات العرقية في العالم المعاصر من حيث طبعها أسبابها وآثارها إلى الحياة السياسية في البلدان الموجودة فيها.

#### الدراسات الأجنبية :

باعتبار أن البحث الأكاديمي لعلم العلاقات الدولية هو غربي المنشأ فان غزارة الدراسات الأجنبية تتناول المقاربة التقليدية للأمن، فعرف جل مفكري الواقعية الأمن على أنه مفهوم القوة، فالدولة التي تفقد القوة ليست قادرة على توفير الأمن، و الدولة الأقوى هي الأقدر على صيانة أمنها و أن الأمن هو أمن الدولة من التهديدات العسكرية الموجهة لها من دول أخرى و كذلك دراسات:

( ولفز ) و (ولترليمان) اللذان يعرفان الأمن على أنه قدرة الدولة على حماية قيمتها من التهديدات الخارجية .

و يجدر الإشارة إلى حداثة الدراسات النقدية للأمن التي تتناول المقاربة الجديدة المتمحورة حول الإنسان و من بين الاجتهادات في هذا السياق نجد دراسات " تيرتاريف " الذي ذهب من خلال كتابه " الدراسات الأمنية اليوم " إلى معالجة الأخطار المحدقة لوحدة التحليل الجديدة.

أما إسهامات " مدرسة فرانكفورت " فتبرز من خلال القراءة الجديدة للأمن على أساس قطاعات مختلفة و تصورا لإبعاد أخرى غير عسكرية في تطوير مفهوم الأمن الاجتماعي .

و أعطى " ويفر " جملة من ظواهر العولمة والظواهر العابرة للحدود و ظهور عرقيات قومية، تدفقات الهجرة (...). لذلك فان المجتمع مهددا أكثر من الدولة .

رفض بعض الدراسات ربط الأمن بالحرب و دعت بدلا من ذلك إلى التركيز على مفهوم أكثر ايجابية و قد دعمها (Johan golting) (جوهان فولتان) لدعوته إلى السلام الإيجابي ( Kenneth boulding (Positive Peace) (كنيث بولنيغ) بمفهومه الخاص السلام المستقر Stable peace فالأمن أصبح مرادفا للانعقاد و هذا حسب " كين بوت".

يعتبر كتاب "باري بوزان" barrey buzant " People State and Faer " مرجعا أساسيا للدراسات الأجنبية النقدية لفترة ما بعد الحرب الباردة.

مقالات هيلين فيو Hélène Viau التي أثارت جدلا حول الفرق بين المفهوم التقليدي للأمن الذي يركز على الجانب العسكري و مفهوم أمن الفرد أي الأمن الإنساني .

#### الدراسات في الجزائر :

من بين الدراسات التي انصرفت إلى الاهتمام بمنطقة الساحل الإفريقي، نجد دراسات

سعودي خالد كريم بلقاسم، سياسية فرنسا في الساحل الإفريقي، مذكرة ماجستير، جامعة قسنطينة، كلية العلوم السياسية و الإعلام، قسم العلاقات الدولية، 1993.

و من بين الاجتهادات التي تمحورت حول التحليل التقليدي الساحل للأمن الساحل الإفريقي نجد

\*دراسات الأستاذ امحمد برقوق، معضلات الأمنية في الساحل الإفريقي وتداعياتها على الأمن الوطني الجزائري.

و كذلك دراسة الباحث حسام حمزة، الدوائر الجيوسياسية للأمن القومي الجزائري، مذكرة ماجستير، جامعة باتنة، قسم العلاقات الدولية.

و تتصف هذه الدراسات بالندرة نتيجة لحدثة التأصيل النظري الذي تعود متابعة إلى البيئة الأكاديمية الغربية، و تبقى المبادرات العربية و الإفريقية مستوردة للنظريات و الاجتهادات الغربية، و في هذا الصدد نذكر محاولة حموم فريدة من خلال دراستها الامن الإنساني ، مدخل جديد في الدراسات الأمنية، وكذلك محاولة **جندي خالد** الذي ابرز التنظيم و الدراسات الامنية ما بعد الحرب الباردة ،دراسة في الخطاب الأمني الأمريكي بعد 11 سبتمبر و الذي انصرف إلى إبراز اثر المتغيرات الدولية على المقاربات الأمنية بعد فترة الحرب الباردة وكذلك دراسة عمر سعد الله الذي أعطى محددات الأمن الإنساني بمختلف أبعاد السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية في موضوع مفهوم الامن بين الفرد ، دراسة و تطوير في مجالات الأمن.

كما يمكن الإشارة أيضا الى أطروحة الدكتوراه " أثر المجموعة العرقية على استقرار الدول، دراسة حالة كوسوفو للطالب **مربط رابح**، جامعة الحاج لخضر باتنة، و تركزت الدراسة خلال المجموعات العرقية التي لعبت دورا أساسيا في عدم الاستقرار في اقليم كوسوفو بالإضافة الى الإبادات العرقية داخل المجموعات، بالإضافة الى التطرق الى النظام السياسي اليوغسلافي الذي لم تقتنع به المجموعات العرقية.

#### 7- صعوبات البحث :

-إذا كان موضوع التهديدات الأمنية في الساحل الإفريقي يندرج ضمن الدراسات الحديثة و كذلك التأصيل النظري الراهن لمفهوم الأمن، فإن الصعوبة الأولى تكمن في عدم كفاية الدراسات المتعلقة بالأمن في الساحل الإفريقي، إذ لا زالت الدراسات الراهنة في إطار مراكز البحث حول الوصول إلى آليات فعالة للحد من الظاهرة المرضية في المنطقة كونها تملك خصوصيات تحددها المقاربات الامنية للدول المرتبطة بها.



-قلة المراجع المخصصة للوضع في إفريقيا الذي يأخذ بالأبعاد الأمنية الراهنة، و كذلك تصادف عدم وجود إحصائيات دقيقة نستند إليها في الدراسة، و هذا الأمر يتناقض مع الواقع العالمي الذي يتميز بالحركية و الديناميكية .

-عدم وجود موضوعية بحثة في الدراسات التي تأخذ بعين الاعتبار القارة الإفريقية ومنطقة الساحل الإفريقي خصوصا، إذ نجد معظم الباحثين يدرجون العاطفة في التعبير عن مجريات الأحداث و الظواهر الصراعية، و انحيازه في تفسير الأوضاع و إصدار الأحكام و هذا الامر يؤثر على عملية المصادر و المعلومات و ما لا يفوتنا الذكر عن كثرة الوقائع و الأحداث التي تثير قضايا خلافية في كثرة المعلومات و الآراء المناقضة التي يصعب الحسم فيها، و بالتالي عدم الفصل في إمكانية توظيفها في الدراسة .

## 8-تقسيم الدراسة:

مما سبق وفي إطار دراستنا لموضوع التهديدات الأمنية في الساحل الإفريقي و تأثيرها على الامن الداخلي الجزائري، ارتأينا إلى تقسيم الدراسة إلى أربعة فصول على النحو التالي:

في الفصل الأول المعنون بالبناء المفاهيمي وجيوبوليتكا منطقة الساحل الإفريقي نتطرق فيه إلى ثلاث مباحث و ثلاث مطالب لكل مبحث. فقد تناولنا في المبحث الأول وبنظرة موجزة إلى المفهوم التقليدي للأمن و التهديدات الأمنية، و العلاقة الطردية التي تجمع بين المفهومين، و كيف أن التوسع في مفهوم التهديدات يستلزم وجوبا التوسع في مفهوم الأمن، ثم تكلمنا عن التعريف الإجرائي لمصطلح الأمن، و عن جدلية المنظورات في دراسة البناءات المعرفية بالإضافة الى المقاربات الامنية. اما في المبحث الثاني تناولنا المفهوم الراهن للأمن: الامن الانساني و تطبيقاته وبنظرة موجزة الى عولمة الأمن و تحولات القوة العالمية و التغيرات البنائية في السياسة العالمية ثم إضافة التطور الحاصل على المقاربات الأمنية من التركيز على الدولة إلى التركيز على الفرد.

اما في المبحث الثالث تناولنا الموقع الجيوبوليتيكي للساحل الإفريقي الذي يطرح تحديات على جميع المستويات و يمس كل المجالات، فيكون البحث قطاعيا يأخذ بالتحديات السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية لكل من الفرد و الدولة.

و يعمد الفصل الثاني معالجة المعضلة الامنية و مصادر التهديد و الاستراتيجيات الاقليمية و الدولية من خلال المبحث الأول الذي يتناول دراسة الحركات السببية للتهديدات التماثلية الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي. مع التركيز على ثلاث نقاط أساسية هي إشكالية بناء الدولة في الساحل الإفريقي .و المشكلة العرقية و الأزمات مع جدلية الأمن الغذائي - أزمة الصراعات - إشكالية الحدود. وفي المبحث الثاني يتم من خلاله تسليط الضوء على طبيعة التهديدات اللاتماثلية في الساحل الإفريقي من ارهاب و جريمة منظمة و هجرة غير شرعية. أما المبحث الثالث فكان هيكله الأدوار في الساحل الإفريقي: اشكالية التهديد و استراتيجية المواجهة.

اما الفصل الثالث فكان بعنوان : المقاربة الامنية والدبلوماسية الجزائرية : اشكالية تهديد الامن القومي الجزائري عالجناب بثلاث مباحث أولها متعلق السياسات الأمنية الجزائرية في الساحل الإفريقي و ثانيها بتداعيات الحراك الاجتماعي على الامن في الساحل الإفريقي بطرح أهم التحديات و أهم فاعل و هو الثقافة السياسية، و ثالث مبحث تناول نقطة أثر التحديات الامنية بعد الربيع العربي على الامن في الساحل الإفريقي. من خلال تفعيل هياكل المغرب العربي و توطيد العلاقات مع دول الاتحاد الاوروبي بالإضافة الى تداعيات الثورة الليبية على دول الساحل الإفريقي و انعكاسات الأزمة الليبية على الأمن في الجزائر.

أما الفصل الرابع تقييم الاستراتيجية الامنية الجزائرية الشاملة في ضوء الاستراتيجيات الاقليمية و الدولية في الساحل الإفريقي و مثل النظرة السابقة قسمناه إلى ثلاث مباحث فالمبحث الأول خصناه للسياسة الخارجية الجزائرية اتجاه أزمة الساحل الإفريقي وكذلك الأمنية والعسكرية، التي انتهجتها الجزائر في محاولاتها لتسوية المشاكل والأزمات في جوارها الإقليمي والحد من مصادر التهديدات التي يواجهها أمنها القومي و المبحث الثاني الجهود الجزائرية في إدارة الأزمات في الساحل الإفريقي "نموذج أزمة مالي" أما المبحث الثالث المقاربة التنموية الجزائرية في الساحل الإفريقي عن طريق الشراكة الجديدة من أجل تنمية إفريقيا النيباد و وآليات مواجهة التهديدات غير التقليدية للأمن الوطني الجزائري والاستراتيجية الجزائرية في التعامل مع المشاريع الأجنبية في الساحل الإفريقي.

## الفصل الأول: البناء المفاهيمي وجيوبوليتكا منطقة الساحل الأفريقي:

يعتبر الإطار النظري بمثابة الضبط المنهجي و المعرفي، و المحدد العام للموضوع محل البحث، بحيث يحاول أن ينتزع عن الظاهرة المدروسة طابعها التفردى، و يحاول أن يربطها أكثر بمختلف المداخل النظرية والمناهج و الإقترابات التي عالجت مثيلاتها، و بالتالي إعطائها بعدا تفسيريا أكثر علمية، و سندا نظريا يزيد الاقتراب من الظاهرة فهما و إدراكا.

كما أنه يتيح إمكانية ربط النظرية بالواقع، و بالتالي فحصها و اختبار مدى مواعمتها التفسيرية، و كذا صلاحيتها التعميمية. وبالمقابل تبين الدرجة التي يمكن بها إخضاع الواقع أو الظاهرة المدروسة إلى مجال أو حيز نظري معين، مع وجوب الاعتراف بالخصوصيات التي يمكن أن تثيرها ظاهرة ما عن بقية ما يماثلها.

## المبحث الأول: المفهوم التقليدي للأمن:

لقد شكّل الامن موضوعا مركزيا في اطار النظريات التقليدية و المعاصرة ،و التي اتخذت الاتجاهات الفكرية في التنظير لتفسير المسائل المعقدة التي يتضمنها مفهوم الامن ،و التي عكف عليها دارسو السياسة الدولية و البحث في مدى امكانية تحقيقه و تطويره.

اما المساهمات التنظيرية في ميدان الدراسات الامنية تعني الاهتمام بمفهوم الامن بمختلف أبعاد و مستوياته.

## المطلب الأول: تعريف الامن:

من المفاهيم التي طرأت عليها العديد من التحولات ابتداء من العقد الأخير من القرن العشرين مفهوم الأمن الذي يعتبر من المصطلحات التي عرفت تطور كبيرا ومستمر مع تطور المجتمعات البشرية، وشهد عدة خلاقات في نظرية العلاقات الدولية، وأدى إلى اتخاذ عدة أسماء ومفاهيم للأمن، والذي ارتبط بمفهوم المخاطر والتهديدات التقليدي للأمن والمبني على قدرة حماية الدولة ومصالحها وحدودها من أي غزو خارجي، غير قادر على احتواء هذه المخاطر وبالتالي عدم القدرة على تفسيرها ومن ثم توفير الإمكانات والوسائل لمواجهةها<sup>1</sup>، حيث انه وبظهور تهديدات ومخاطر جديدة أرجح المفهوم. ولعل من يدقق في النظر في المصطلحات يجد أن مفهوم الأمن يحتوى على جميع الجوانب التي يتحقق بها ويفتقد إليها تعريف محدد وغياب الإجماع بين الباحثين، فحسب " تيري بلزك" thieray balezec هناك ثلاث عوامل أساسية ساهمت في تعقيد مفهوم الأمن<sup>2</sup> وهي كالتالي:

أولاً: تراجع مؤشر السيادة الوطنية في ظل المتغيرات الدولية الجديدة.

ثانياً: زيادة النزاعات على الساحة الدولية، إذ يشير " جوزيف هيميز" في كتابه " الفراغ وإدارة الفراغ" بأن البشر عدائيون ويتنازعون مع بعضهم البعض ويؤكد تلك الحقيقة علماء التاريخ حيث أثاروا بوجود النزاع منذ فجر الإنسان على الأرض ذلك ما أشبهه بالإشارات الدالة على مظاهر النزاع والحروب.

ثالثاً: الزيادة في التفاعلات العابرة للحدود كالهجرة مثلاً.

إذا عدنا إلى النص القرآني، فإننا نجد معاني الأمن تلتقي جميعها في تحقيق السكينة والطمأنينة، وهي المادة التي اشتق منها الإيمان، فالأمن في الأصل هو الاستقرار والاطمئنان الناتج عن الوثوق بالله تعالى في قوله: " وضرب الله مثلاً قرية كانت آمنة مطمئنة" يأتيها رزقها رغداً من كل مكان فكفرت بأنعم الله فأذاقهم الله لباس الجوع والخوف بما كانوا يضعون"<sup>3</sup> وعندما يدخل المؤمنون الصالحون

---

<sup>1</sup> دعاس عميور صالح، " التحولات الأمنية الجديدة وتأثيرها على الأمن الجزائري: التحدي والاستجابة"، في أعمال الملتقى الدولي: الجزائر الأمن في المتوسط واقع وأفاق، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، العلاقات الدولية، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، 2008، ص 63.

<sup>2</sup> عبد النور بن عنتر، الأمن في المتوسط، الجزائر: المكتبة العصرية للطباعة والنشر والتوزيع، 2005، ص 13

<sup>3</sup> القرآن الكريم، سورة النحل، الآية 112.

الجنة يوم القيامة فإنهم يشعرون مع دخولهم الجنة بالأمن " أدخلوها بسلام أمين " <sup>1</sup> والأمن يوم القيامة من أعظم المنح التي يمنحها الباري لعباده المؤمنين والأمن جعله الله مددا للمجاهدين في سبيله حين يعزريهم الخوف .

ان مسؤولية الجميع المشتركة هي تحقيق الامن و ترسيخ العقائد الدينية التي تدعم الامن ،و بذل الجهود للحفاظ على استقرار هوكان هذا من دعائم الامن في الإسلام لقول الله تعالى "الذين آمنوا و لم يلبسوا إيمانهم بظلم ،اولئك لهم الامن و هم مهتدون"<sup>2</sup>.

"...و إذ جعلنا البيت مثابة للناس و أمنا...<sup>3</sup>."

"...فإن أمن بعضكم بعضا فليؤد الذي اؤتمن أمانته...<sup>4</sup>."

" و إذا جاءهم أمر من الامن أو الخوف أذاعوا به ...<sup>5</sup>."

و التأمل في الآيات القرآنية نجد فيها دلالات صريحة جاءت تحت لفظ الأمن الذي تحتاجه البشرية.

و قامت أفكار الفلسفة الاسلامية عن فكرة الامن علي تأكيد حاجة المجتمع الاسلامي للأمن ،و نبه القرآن الكريم الي الخطر الذي يحقق بالبشرية علي أساس أن مفهوم الخطر هو نقيض الأمن لقول الله تعالى "قال اهبطا منها جميعا بعضكم لبعض عدوّ فإما يأتىكم مني هدى ،فمن اتبع هداي فلا يضل و لا يشقى".و من هذه الآية كان هدى الله هو وسيلة تحقيق الامن في المجتمع.<sup>6</sup>

و الامن هبة الله تعالى لعباده ،و نعمة يغبط عليها كل من وهبها ، و لا جدال في ذلك ، حيث وصف القرآن أقدس مكان في العالم، وهو الكعبة، بالأمن، فقال في محكم كتابه:

<sup>1</sup> القرآن الكريم، سورة الحجر، الآية46.

<sup>2</sup>القرآن الكريم ، سورة الأنعام ،الآية 82.

<sup>3</sup>القرآن الكريم ،سورة البقرة ،الآية 124.

<sup>4</sup>القرآن الكريم ،سورة البقرة ،الآية 283.

<sup>5</sup>القرآن الكريم سورة النساء ،الآية 83.

<sup>6</sup>القرآن الكريم ،سورة طه ، الآية 123.

{وَأَدْ جَعَلْنَا الْبَيْتَ مَثَابَةً لِّلنَّاسِ وَأَمْنًا} <sup>1</sup> ) ، وَعَبَّرَ عَنْ مَكَّةَ بِأَنَّهَا حَرَمٌ آمِنٌ فَقَالَ: "أَوْ لَمْ يَرَوْا أَنَّا جَعَلْنَا حَرَمًا آمِنًا" <sup>2</sup> "

. وكذلك منَّ بالأمن، بوصفه هبة إلهية، على من دخل الحرم المقدس، فقال: "وَمَنْ دَخَلَهُ كَانَ آمِنًا" <sup>3</sup>.

و لا يعدو الحديث عن الامن في الاسلام، إلا ان يكون حديثا عن الحياة بأكملها ذلك لان الامن اساس الحياة، و يدل على اهمية الامن في التشريع الاسلامي بقول الله تعالى " قال هل امنكم عليه إلا كما أمنتكم على أخيه من قبل" <sup>4</sup>.

"و اذ جعلنا البيت بمثابة للناس و امنا و اتخذوا مقام ابراهيم مصلي ، و عهدنا الي ابراهيم و اسماعيل أن طهرا بيتي للطائفين و العاكفين و الركع السجود اذ قال ابراهيم رب اجعل هذا بلدا آمنا و ارزق أهله من الثمرات" <sup>5</sup>....".

"و كيف أخاف ما اشركتم و لا تخافون أنكم أشركتم بالله ما لم ينزل به عليكم سلطانا فأبي الفريقين أحق بالأمن إن كنتم تعلمون" <sup>6</sup>.

و ينظر الإسلام إلى الأمن على أنه من أهم الأهداف الإنسانية التي يوفق الله بها عباده الصالحين كي ينالوا رضاه ويفوزوا بجنته ، ولقد جاءت شريعة الإسلام بحسم مادة الأمن حسما جازماً واضحاً لا مرية فيه فقد قال رسول الله : «إذا مر أحدكم في مسجدنا أو في سوقنا ومعه نبل فليمسك على نصالها» أو قال: «فليقبض بكفه أن يصيب أحدا من المسلمين منها بشيء» وفي الصحيحين : «من حمل علينا السلاح فليس منا» وفي الصحيحين أيضا : «سباب المسلم فسوق وقتاله كفر».

و الباحث في منهج الاسلام نحو الامن ، يلمس الاهتمام الكبير الذي يحظى به في الشريعة الاسلامية حفاظا على عقيدة و مبادئ و كرامة الإنسان و احتياجاته و كل اهتماماته، فالتزام المطرد بين الامن و الايمان يخلق الاستقرار ، و ان الفصل بينهما يؤدي الي عدم الاستقرار قال الله تعالى "و

<sup>1</sup>القرآن الكريم، سورة البقرة، الآية 125

<sup>2</sup>القرآن الكريم، سورة العنكبوت، الآية 67.

<sup>3</sup>القرآن الكريم، سورة آل عمران، الآية 97.

<sup>4</sup>القرآن الكريم، سورة يوسف ، الآية 64.

<sup>5</sup>القرآن الكريم، سورة البقرة، الآية 125-126.

<sup>6</sup>القرآن الكريم، سورة الانعام، الآية 81.

جعلنا بينهم و بين القرى التي باركنا فيها قرى ظاهرة و قدرنا فيها السير سيروا فيها ليالي و أياما  
أمين<sup>1</sup>.

و الامن في جوهره عامل نفسي يتبلور في احساس النفس بالطمأنينة و الهدوء ، فمفهوم الامن الشامل  
يمتد ليتجاوز المواجهة المادية للمخاطر و الي كل من يحقق الطمأنينة و الاحساس بالأمن ، و هو  
ما يعني تحقيق الاهداف الامنية ، و التي لا تقتصر فقط علي الجانب المادي منها بالقضاء علي  
الخطر الامني ، و إنما يجب أن يستمر الجهد الامني في المحافظة علي الانسان من المهد الي  
الحد.<sup>2</sup>

يعرف المنجد الفرنسي الأمن على أنه " غياب الخطر الحقيقي الذي يهدد استقرار الدولة"<sup>3</sup>.

و يُعرّف باري بوزان الأمن في العلاقات الدولية:

" العمل على التحرر من التهديد، وفي سياق النظام الدولي ، فهو قدرة الدول والمجتمعات على الحفاظ  
على كيانها المستقل وتماسكها الوظيفي ضد قوى التغيير التي تعتبرها معادية في سعيهما للأمن، فإن  
الدولة والمجتمع يوجدان في انسجام أحيانا مع بعضهما ويتعارضان أحيانا"<sup>4</sup>

عرف حقل الدراسات الأمنية تنامي النقاشات النظرية حول موضوع الأمن، من خلال تحديد أطره  
الفكرية والمنهجية و الديناميكية العملية، إلا أنه كان ولا يزال يشكل مطلب الجميع دولا ، مجتمعات،  
وأفراد<sup>5</sup>. إذ تعتبر مسألة الأمن أهم الدوافع في سلوك الأفراد وعلى واقع الأمم السالفة، والمجتمعات  
الحاضرة في وجود أساس ثابت لا يتغير ولا يتبدل مهما توالى عليه العصور، و اختلفت عوامل  
الضمانات الواقعية والأسباب الشمولية في تحديد مستوى الأمن بالاستناد إلى أدبيات العلاقات الدولية،

<sup>1</sup>القران الكريم، سورة سبأ، الآية 18.

<sup>2</sup>علي بن فايز الجحني و آخرون ، الأمن السياحي ،الرياض: مركز الدراسات و البحوث،2004،ص ص 38-39

<sup>3</sup> Lepetit robert : **dictionnaire alphabétique et analogique de**

**longuefrançaise** ;paris :franc ;1977,p1788.

<sup>4</sup>عبد النورين عنتر " تطور مفهوم الأمن في العلاقات الدولية"،السياسية الدولية، القاهرة، العدد 160، السنة 2005،  
ص57.

<sup>2</sup>علاق جميلة، وبفي خيرة، "مفهوم الأمن بين الطرح التقليدي والطروحات النقدية الجديدة"، في أعمال الملتقى الدولي:  
الجزائر و الأمن في المتوسط واقع وأفاق، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، قسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية،  
جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، 2008، ص305.

وأهم التحولات في مستوى المفاهيم والظواهر المتجددة، ونمط التفاعلات الدولية وقيم التفاعل<sup>1</sup> حيث لم يتعدى مفهوم الأمن حدود ضمان استمرارية الدولة وحماية حدودها الإقليمية وصيانة سيادتها الوطنية في مواجهة أي تهديد خارجي ، كونها فاعل وحدودي عقلائي ومحرك للعلاقات الأمنية، إلا أن ظروف الحرب الباردة فرضت ضرورة إعادة النظر في الافتراضات الأساسية المرتبطة بالمسائل الأمنية في العلاقات الدولية. حيث امتد التأثير إلى فواعل من غير الدول على المستوى التحتي (الأقليات، التطرف، الجماعات العرقية، ظاهرة الهوية... ) و المستوى الفوقي (كالمنظمات الحكومية والغير الحكومية...) إلى جانب التحول في طبيعة مصادر التهديد الغير التماثلية (غير دولاته مثل الإرهاب الدولي، الهجرة السرية، الجريمة المنظمة، التلوث البيئي...)<sup>2</sup>

واختلط مفهوم الأمن بمفاهيم مختلفة جرى التعبير بها عنه، باعتباره يشكل محور بحث أساسي في كتابات واهتمامات دراسي العلاقات الدولية ومن ذلك مفهوم القوة ، فالدولة التي تفقد القوة ليست قادرة على توفير الأمن، والدولة الأقوى هي الأقدر على صيانة أمنها<sup>3</sup>، وارتبط مفهوم الأمن بحياة الإنسان منذ أقدم العصور ويتجلى في المعنى العسكري التقليدي، أي كان ولا يزال مبدءا حربيًا وذلك منذ نشأة العلوم العسكرية وتطورها بتطور الاستراتيجيات المستخدمة<sup>4</sup> ومفهوم المصلحة القومية التي ظلت هلامية دون تحديد ومفهوم الاستقرار الذي ظل الاختلاف قائما على تحديده، ومفهوم الأمن الجماعي الذي لم يستطع أن يردع العدوان، ومفهوم أمن السلطة ما قد يناقض الديمقراطية ومفهوم أمن الدولة مما لا يجعل المفهوم يمتد إلى الأمة التي تنظم عدة دول أو المجتمع الذي لم يتطور بعد إلى الدولة ويبقى مرتبطا برؤيا صناع القرار<sup>5</sup>

إن تعدد الظاهرة الأمنية والتداخل بينها يرجع إلى الإنسان، غير أن التركيز على بعد دون آخر في حقل الدراسات السياسية يرجع إلى الأوضاع والظروف البيئية التي ساد فيها مفهوم محدد للأمن، تراوح

---

<sup>1</sup> Charles philippe david , jean jacques , **théories de la sécurité**, édition montcherestien ,2002,p105.

<sup>2</sup> علاق جميلة، وفي خيرة، **مرجع سبق ذكره**، ص306.

<sup>2</sup> خالد بن ناصر الغامدي، "العقيدة السلمية و دورها في الحفاظ على الامن"، المجلة العربية للدراسات الامنية و التدريب، المجلد 26، العدد 51، د ت ن، ص 2.

<sup>4</sup> المؤسسة العربية للدراسات والنشر، **الموسوعة العسكرية**، بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1981، ص16.

<sup>5</sup> عبد المنعم المشاط، **تحليل ظاهرة الأمن القومي استراتيجيا**، بيروت، د د ن، العدد 52، جوان 1988، ص39.



بين الأمن القومي والأمن الجماعي، والأمن الشامل...، والأمن الوطني الذي جاء في مرحلة الحرب الباردة ومن ناحية أخرى نجد الأمن للإقليم والأمن الدولي الذي كان يقوم على علاقات الأمن بين الدول الإقليم أو الدول العالم، ولم تكن الثورة العلمية والتكنولوجية قد بلغت الحد بجعل ظهور قضايا عالمية النطاق تفرض نفسها على مفهوم الأمن فتجعله كونياً.<sup>1</sup>

- هو القدرة المجتمع وإطاره النظامي الدولة على مواجهة كافة التهديدات الداخلية والخارجية بما يؤدي إلى محافظته على كيانه وهويته وإقليمه وموارده وتماسكه وتصوره وحرية إرادته.

وهذا المفهوم (الأمن) لا يتعلق بحالة معينة لنخبة أو طبقة أو جماعة عرقية أو لغوية مسيطرة على صناعة القرار وإنما يتعلق بكل المجتمع الذي إطاره النظامي الدولة والتي يمارس من خلالها هذا المفهوم ، ومن ثم يتطلب تعاون مشترك للمجتمعات لإدراك مصادر المخاطر وطبيعتها وأهدافها...

وهذا المفهوم هو مفهوم لأمن مركب، يحتوى على العديد من المتغيرات التي تتفاعل مع بعضها البعض، فنجد المتغيرات العسكرية الاجتماعية والسياسية، والاقتصادية والثقافية، فالمتغيرات الاقتصادية تحتل أهمية خاصة في هذا المفهوم وتؤدي صدر المتغيرات المستقلة والظاهرة السياسية بعناصرها وتطبيقها دور المتغيرات التابعة ، وتستطيع أن تصل إلى مناقشة المتغيرات الأخرى للأمن كما يلي:

- بناء الأمن القومي\*: يعتمد على توافر عددا كبيرا من المتغيرات من المعطيات معا.
  - في فترات السلام يبرز دور المتغيرات الغير العسكرية خاصة الاقتصادية على غيرها.<sup>2</sup>
  - الأمن الاقتصادي هدف من أهداف الدولة، حينما تفضل الدولة بصورة واعية عدم الكفاءة الاقتصادية على عدم الرضوخ للضغوط الاقتصادية الخارجية أو حينما تركز الدولة على المناهج النظرية على حساب المكاسب والمزايا الاندماجية.<sup>3</sup>
- وبناء على نظرة التأسيسات النظرية التي ترفض التركيز على الدولة كوحدة تحليل أساسية

---

<sup>1</sup> محمد محفوظ، الإصلاح السياسي و الوحدة الوطنية : كيف نبني وطننا للعيش المشترك ، بيروت :المركز الثقافي العربي، 2004،ص81 .

<sup>2</sup>مدحت أيوب، الأمن العربي في عالم متغير، القاهرة : مركز البحوث العربية، 2003، ص17.

<sup>3</sup> Lawrence krause and joseph nye « **reflections on the economics and politics of international economic** Washington : d c brookings stitutions –p64.

فإن المتغيرات المتحركة في تحقيق وجودها واستمرارها كفاعل أساسي هي الأجدر بالاهتمام لتثبيت دعائمها وضمان ديمومتها ؛ وبالتالي التنظير لهذا الوضع يكون بالاهتمام ب الأمن القومي الذي هو أمن الوحدة الدولية وهو أسمى الأهداف التي تعلق عن الخيارات فوق القومية :

أ- **الامن القومي**: تشترك جميع دول العالم في نشدان الأمن الذي هو مطلب عام بقصد مواجهة الأخطار والتهديدات سواء وجاءت من الداخل أو الخارج<sup>1</sup>.

وعلى استتباب الخطط الضرورية للدفاع عن كينونتها والمحافظة على بقاءها، إلى أن تطورت هذه المجتمعات لتصل إلى أرقى حالاتها إلى " الوحدات السياسية" أو الدول كما هي معروفة بكل تعقيداتها وتداخلات عناصرها وتطور معها الهاجس الأمني إلى مفهوم الأمن القومي<sup>2</sup>.

وتضاعف استحضر هذا المفهوم على أن القوة العسكرية ليست الأمن القومي، وأصبح يمارس في أدبيات السياسة نظريا وعمليا لا سيما في الساحة الدولية بعد الحرب العالمية الثانية بالنظر لما اتسمت به هذه الحرب من شمولية وما استوجبت من تعبئة للجيش وطاقات الأمة كافة .

حيث تم استخدامه لأول مرة تزامنا مع إنشاء مجلس الأمن القومي الأمريكي بعد أن قدمت الولايات المتحدة الأمريكية عام 1947 تحقيقات الكونغرس من أن فقدان التنسيق كان أحد أسباب كارثة ( بيرل هاربور) على إنشاء " مجلس الأمن القومي"<sup>3</sup> .

وإذا كان للأمن معنى أشمل من القوة العسكرية، بحيث يعني مجموعة التصرفات أو القدرة التي يسعى بها المجتمع إلى حفظ حقه في البقاء فان ' هنري كسنجر' يرى أن القوة العسكرية هي التي تحدد مكانه الدولة ونفوذها السياسي في العالم، ولعل ابرع الدبلوماسيات نفسها عاجزة إذا لم تكن مدعومة بقوة عسكرية "ومن ناحية أخرى لا يعد الأمن هو أفضل المصطلحات للتعبير عن الأمن القومي للدولة المعاصرة، ومن ناحية أخرى لم يتبلور المفهوم لكي يصير حقا علميا داخل علم السياسة تطبق عليه قواعد نظرية المعرفة، بدءا من وضع الفروض وتحديد مناهج البحث الملائمة واختيار أدوات التحقق

<sup>1</sup> ظافر الحسن، **قضايا عربية ساخنة**، بيروت: دار اللواء للصحافة والنشر، ط1، 2006، ص.66

<sup>2</sup> حامد عبد الله ربيع، " مفهوم الأمن القومي والتعريف بمتغيراته" بيروت: **شؤون عربية**، العدد 2، أبريل 1983، ص. 307 .

<sup>3</sup> سمير خبري، **الأمن القومي العربي**، بغداد: دار الفارسية للطباعة، 1983، ص.20.

العلمي وقواعد الإثبات والنفي وإمكانية الوصول إلى نظرية عامة والوصول إلى قانون يحكم ظاهرة الأمن القومي<sup>1</sup>.

ويعتبر "روبرت ماكنامارا" أن الأمن مرادفا للتنمية الشاملة لأن أي دولة لا تستطيع في أغلب الأحيان بناء قوة عسكرية رادعة وبالتالي امتلاك القدرة على تعزيز أمنها القومي يكون على درجة كافية من النمو والتطور، حيث في قال كتابه " جوهر الأمن 1968": "الأمن هو التنمية وليس توافر المعدات العسكرية وإن كان يتضمنها...الأمن ليس النشاط العسكري التقليدي وإن كان يشمل... بدون تنمية لا يوجد أمن."<sup>2</sup>

وفي نفس السياق يعرفه الدكتور عباس نصر الله اعتمادا على المفهوم العسكري: بقوله الأمن القومي يرتبط بوجود قوة عسكرية قادرة على حماية الدولة وتحقيق أمنها من خلال مظهرين:  
\_تشكيل قوة عسكرية كقوة رادعة تجنب الدولة خطر استخدام الآخرين للقوة ضدها و أدى إلى بروز مفهوم الأمن من خلال الردع.

\_لجوء الدولة إلى الاستخدام الفعلي لقوتها المتاحة أو لجزء منها نتيجة تعرضها لغزو أو خطر أو استخدامها لتحقيق هدف ما<sup>3</sup>.

و يندرج مفهوم الأمن القومي ضمن الأمن الخشن وهو ذلك المفهوم الذي يميزه الطابع العسكري والذي عادة ما يتبلور من اختلال توازن القوى بين الدول لعدم حيازها على أسباب القوة المتمثلة في قدرتها الدفاعية غير القادرة على التعامل مع التهديدات في البيئة الأمنية التي توجد فيها وهو على عكس مفهوم الأمن الناعم الذي يتضمن التحديات الغير عسكرية التي تواجهها الدول<sup>4</sup>.

---

<sup>1</sup>H.kissinger, « politique et stratégie de défense », anthologie mondiale de la stratégie laffont, 1990,p1418.

<sup>2</sup> Ropert Maenamara, « The Essence of Security ». in

www.ofsaboo.com/paper.php? Source "Akbrmef=interpage DSid:19864 04/01/2014

<sup>3</sup> مركز بيروت للأبحاث والمعلومات، الأمن القومي العربي في ظل الاحتلال الأمريكي للعراق:

http://w.w.w.beirutcenter.info/default.asp?cont ent: Id = G01and nenul D68 .

<sup>4</sup> محمد الامين البشري، الامن العربي، المقومات و المعوقات ، الرياض :مركز الدراسات و البحوث ، ط 1 ، 2000، ص 27.

ب: عوامل الاهتمام بظاهرة الأمن القومي:

أولاً: حماية القيم الحيوية والمصلحة القومية: تتجلى هذه القيم من خلال عمل الحكومة على خلق الظروف السياسية المحلية والإقليمية الملائمة ضد أعداء الدولة و المصلحة القومية تعبيراً عن حركة تاريخية وكفائية وثقافية وسياسية اقتصادية فهي تختصر معالم الحياة الحديثة في انتقالها من طور عرفته المجتمعات البشرية لحضارة القرون الوسطى إلى طور جديد هو نفسه عالمها اليوم ومن ثم ظهر مفهوم الأمن القومي كتعبير عن كل من الرفاهية ومحاولة ضمان مصادر الدولة الخارجية وحماية الترتيبات الداخلية التي تدفع إلى زيادة معدل الرفاهية<sup>1</sup>.

ثانياً: التهديدات الأمنية السياسية والاقتصادية لدى دول الجنوب: من المعروف تاريخياً أن الديوان الخارجية المستحقة لدى دول الجنوب تزيد من حدة التهديدات السياسي والاقتصادي خاصة وأن دول الشمال تحرص على ضمان تدفق الموارد الحيوية ذات الطبيعة الاستراتيجية وقد تم في إطار الظاهرة الاستعمارية هذا فضلاً عن تكلفة خدمة الديون ومن تكلفة تنوب عنها كواهل معظم الدول الصغرى والمتوسطة وهكذا بدأ مفكرو العرب الحديث عن أمن اقتصادي بمعنى غياب التهديد بالحرمان الشديد من الرفاهية الاقتصادية<sup>2</sup>.

ويرى "كروز ناي KRAUSE and NYE" الأمن الاقتصادي هدف من أهداف الدولة حينما تفصل دولة ما بصورة واعية عدم الكفاءة الاقتصادية على عدم الرضوخ للضغوط الاقتصادية الخارجية أو حينما تركز الدولة على المناهج النظرية على حساب المكاسب والمزايا الاندماجية<sup>3</sup>.  
ومن ناحية أخرى تخشى الدول الصغرى من قيام الدول الكبرى بإساءة توظيف المنظمات الدولية خاصة الأمم المتحدة للإضرار بالمصالح القومية والأمن الذاتي للدول الصغرى، وبعبارة أخرى يزيد الشعور لدى الدول الصغرى بضعفها أمام اختراق الدول الكبرى لأمنها وإحساسها دائماً بأنها معرضة للخطر<sup>4</sup>.

ثالثاً: شعور الدول الصغرى بعدم الأمن والاستقرار والتوتر الداخلي:

<sup>1</sup>وليد خالد أحمد حسن، القومية العربية: الأمة والدولة في الوطن العربي، نظرة تاريخية، بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية، 2002، ص384 .

<sup>2</sup>صباح محمود محمد، الأمن القومي العربي، بغداد: جامعة بغداد، 1981، ص28

<sup>3</sup> Laurance Krauce and Joseph Nye, " Reflections on the Economic and politics of International Economic." Organizations: Washington, 1994, p63.

<sup>4</sup> *ibid*, p64.

أدى انبثاق الثورة التقنية إلى دخول النظام السياسي مرحلة جديدة وذلك بفعل التغيرات التي أحدثتها هذه الثورة في هيكل النظام وخصائصه وعناصر الصراع بين وحداته التقليدية والمعاصرة، وأصبحت الدول الصغرى تعاني من مشكلات الإنتاج وكذلك عملية التوزيع ومن ثم الانخراط في عمليات عنف ضد النظام السياسي ليتسع في هيكله ويضم جميع الدول والمناطق بدون استثناء إلى جانب المنظمات الدولية والإقليمية.

كما أن الفراغ الفكري الذي نجم سقوط الشيوعية دفع إلى البحث عن أيديولوجية بديلة أخذت طابعا متطرف سواء علمانية ولكنها قومية أو متطرفة وطنية أو دينية أصولية ذات ميول راديكالية<sup>1</sup>.  
رابعا: التحرر من الخوف وتفكك الدول الصغرى إلى دول قومية:

يقول "كاوفمان" أن أغلب وجهات النظر حول مفهوم الأمن القومي، تلقي في جوهرها عند قاسم مشترك وهو إدراكها أن الأمن إن دل على شيء فإنما يدل عموما على التحرر من الخوف<sup>2</sup>.  
وبناء على ذلك يتضمن الأمن القومي تأمين سلامة الدولة من أخطار خارجية وداخلية قد تؤدي إلى الوقوع تحت سيطرة أجنبية نتيجة ضغوط خارجية، وهو حسب التعريف الوارد في معجم عمر سعد الله "دفاع الوحدة الأساسية الفاعلية في العلاقات الدولية ويتعلق الأمر بالدولة ضد أي تهديد عسكري خارجي لكيانها وسيادتها وتكاملها الإقليمي أو استقرار النظام السياسي أو مصالحها القومية، وبذلك تكون القوة العسكرية هي الأداة المثلى لتحقيق الأمن، فتنحول العلاقات مع الوحدات الأخرى إلى صفرية تحسم بالغلبة لطرف وبالهزيمة إلى الطرف الآخر<sup>3</sup>."

ولم يغفل الفكر السياسي بالاهتمام بالأمن القومي وتحديد أنواعه، خاصة مع الحروب العالمية، وحين ساد بأن الأمن مفهوم عسكري ولا لوم في ذلك لأن الأمم كانت تواجه الحروب والمعارك والحركات

---

<sup>1</sup> عبد القادر رزيق المخادمي، النظام لدولي الجديد... والمتغير، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، ط2، 2006، ص318.

أن المسارات الإيديولوجية من شأنها أن تدفع الدول الصغرى إلا الاتجاه إلى زيادة التسلح سواء لبناء مؤسسة العسكرية قوية وعسكرية أو لبناء قوة مجهزة لمواجهة المتطرفين قوميا أو مذهبيا أو دينيا، أو تقود إلى بناء "دولة الأمن" Security state بالمعنى الذي استخدمه "هارولد لاسويل" في كتابه *today The Garison hypotheses* وهي دولة تغص في الحياة العسكرية ونشأ نتيجة الحرب أو الشعور بالخوف من الثورة والتغيير في مثل هذه الدولة يقول: "دانييل بارجم" في كتابه "السلام الممزق" *nationalShattered Peace: The Originof The cold War andsecurity* والتي تسيطر عليها مادي وفكريا ونفسيا مفهوم الأمن العسكري والذي يحدد من العنصر المدني.

<sup>2</sup> علي شفيق على العمر، العلاقات الدولية في العصر الحديث، المغرب: دار النشر المعرفة، 1990، ص224.

<sup>3</sup> عمر سعد الله، معجم في القانون الدولي المعاصر، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2005، ص67.

الاستعمارية مما دفعها لتجعل من البعد العسكري والاستراتيجي أساسا لخططها لتحديد مفهوم الأمن القومي، ثم تطور المفهوم ليشمل جوانب عديدة اجتماعية، اقتصادية، إنسانية لذلك ارتبط مفهوم الأمن بقدرة الدولة على مجابهة الأخطار والتهديدات خاصة العسكرية وكذلك فإنه يرتبط بالقدرة الدولة على حماية مصالحها والمحافظة عليها سواء كان ذلك بالحرب أو تجنب الحرب، فهناك تعريف للأمن القومي وهو "أنه الإجراءات التي تتخذها الدولة للحفاظ على كيانها ومصالحها في الحاضر والمستقبل مع مراعاة المتغيرات الدولية" وكذلك "أن الأمن مقدرة الدولة على حماية قيمها الداخلية من التهديدات الخارجية".<sup>1</sup>

وتعرف الموسوعة الاجتماعية الأمن القومي بأنه " قدرة الأمة على حماية قيمتها الداخلية من التهديدات الخارجية".<sup>2</sup>

وذهب " كاوفمان" إلى القول بأن أغلب وجهات النظر حول النظر حول المفهوم تلتقي في جوهرها عبر قاسم مشترك هو إدراكها أن الأمن القومي إن دل على شيء فإنما يدل على التحرر من الخوف ويرى كل من « PADEL FORD and LINCOLIN » بأن الأمن القومي هو "مفهوم نسبي يعني أن تكون الدولة في وضع قادرة فيه على القتال والدفاع عن وجودها ضد العدوان أي أنها القدرة المالية والبشرية التي تجعل شعبها يشعر بالتحرر من الخوف بما يضمن مركزها الدولي ومساهماتها في تحقيق الأمن الجماعي" وهذا التعريف يتضمن العناصر التالية:

- أ- حماية الحياة القومية للدولة، واستقلاليتها ووحدتها الإقليمية من أي التدخل خارجي.
- ب- تحرر الدولة من حالة انعدام الأمن.
- ت- ضمان مركزها القومي، وتأثيرها في الشؤون الدولية.<sup>3</sup>

إذ من الصعب عزل مفهوم الأمن القومي عن سبل تحقيقه أو الحفاظ عليه، ويتيح من تحديدنا الترابط العضوي بين الأمن القومي ومفهوم القوة، فالأمة القومية نظريا هي القادرة على تحقيق الأمن القومي وليس مفهوم القوة وفقا على القوة العسكرية فحسب، بل القوة بمعناها الشامل: الاقتصادية، السياسية، العلمية، الثقافية، والقوة العسكرية كقوة ردع الاعتداء الخارجي بتوافر الأمن والقوة الاقتصادية ( الأمن

<sup>1</sup>هايل عبد المولى طشوش، مقدمة في العلاقات الدولية، الأردن : جامعة اليرموك، 2010، ص174.

<sup>2</sup>مال ميشال ، ترجمة مختار عادل، مصلوح سعد عبد العزيز، موسوعة العلوم الاجتماعية، الإسكندرية: دار المعارف الجامعية، ط1، 1999، ص225 .

<sup>3</sup>عبد القادر زريق مخادمي، مرجع سبق ذكره، ص320.

الاقتصادي) وتقنية علمية وحياة سياسية وثقافية مزدهرة، فالقوة بمعناها الشامل تسهم في إقامة علاقة سلم بين الدول وعلاقات السلم التي تفرضها القوة هي شكل من أشكال الحفاظ على الأمن القومي<sup>1</sup>. أما "تريجر وكروننبرج" Trager and kronen bory في كتاب "الأمن القومي والمجتمع الأمريكي National Security and American Society" يريان أن القيم القومية الحيوية تشكل جوهر سياسة الأمن القومي ويتحدد الأمن لديهما بأن ذلك الجزء من سياسة الحكومة الذي يستهدف إيجاد شروط سياسية دولية ووطنية ملائمة لحماية أو توسيع القيم الحيوية ضد الأعداء الحاليين أو المحتملين<sup>2</sup>.

وإلى حد ما تم حصر تعريف الأمن القومي في اتجاهات المدرسة القيمية الاستراتيجية غير أن تعريف الأمن القومي من خلال القيم يعد صعباً لأن هذا الأخير عبر مطلق أو مجرد بل يتغير بتغير الزمان والمكان.

\***المدرسة الاقتصادية الاستراتيجية:** يهتم أنصار هذا الاتجاه بالعناصر الأساسية كتأمين الموارد الحيوية الاقتصادية والوظيفية الاقتصادية كالسلاح الاقتصادي ثم التنمية كجوهر الأمن والتي تعني توفير الاستقرار السياسي وهذا الاستقرار لا يعني الجمود وإنما يرتبط بحلق مناخ ملائم للتخطيط وتوجيه مسار التغيير الاقتصادي والاجتماعي والسيطرة على البيئة والقدرة على استخدام الموارد ومعيار التنمية الحقيقي هو الكفاءة والفعالية، ومدى تحكم الدولة في السيطرة على مواردها وتوجيهها وفق خطط وبرامج واضحة الأهداف وقدرتها على توجيه الطاقات للمساهمة في تأمين الموارد و تحقيق تلك الأهداف<sup>3</sup>.

وقد توسع مفهوم الأمن القومي وانتقل من التجريد إلى الواقع الاقتصادي وذلك في أعقاب الحظر النفطي عام 1973 وأزمة النفط الأولى عام 1974 وانتقل الحديث عن الأمن الاقتصادي بمعنى تجزئة الأمن القومي إلى ميادين وأبعاد وهذا ما عبر عنه بول كندي في كتابه "صعود ونزول القوى العظمى" «في سنة 1988 قائلاً: " إن هناك ديناميكية التغيير التي يغذيها أساس التطور الاقتصادي والتقني الذي يؤثر على البني الاجتماعية والسياسية وعلى القوة العسكرية ووضع الدولة ومكانتها فهو

---

<sup>1</sup>صباح محمود محمد، الأمن الإسلامي: دراسات في التحديات الجيوبوليتكية. صنعاء: مركز الدراسات والبحوث اليمني، 1994، ص 9 .

<sup>2</sup> Trager and Kronenbory, National security and American society in:

<http://www.wcl.american.edu/org/nsls>.

<sup>3</sup>صباح محمود محمد، مرجع سبق ذكره، ص 9-10

ينوه بأسبقية العامل الاقتصادي على العوامل الأخرى في بناء الأمم وزوالها<sup>1</sup> إذ يعرف "كروز وناي" في كتابهما " تأملات في الاقتصاد والسياسة في المنظمات الدولية." الأمن الاقتصادي بأنه "غياب التهديد بالحرمان الشديد من الرفاهية الاقتصادية" ويرى روبرت مكنمارا Robert Macnamara وزير الدفاع الأمريكي الأسبق في كتابه " جوهر الأمن the essence of security أن " الأمن يعني التنمية"...وقد كان هذا التعريف فاتحة الاتجاه وتيار أقوى إلى ربط بين الأمن القومي والرفاهية الاقتصادية والتوازن بالإضافة إلى القوة العسكرية.

وقد ذهب البعض إلى البحث في المتغيرات المحيطة بالأمن القومي بدلا من الانشغال بالتعريف، إذ يرى عازار ومون Shung Moon و Edward Azar في كتابهما "الأمن القومي في العالم الثالث" أن الأمن القومي يدور حول مجموعتين من المتغيرات: بيئة الأمن، ومدى توافر الاستعداد المادي، وتشير بيئة الأمن إلى التهديدات الخارجية وأنماط التحالفات، بينما يشير مدى توافر الاستعداد إلى القدرات المادية العسكرية والاقتصادية، هذا بالإضافة إلى المبادئ الاستراتيجية وهيكل القوة واستخبارات اختيار الأسلحة<sup>2</sup>.

وبغض النظر حول التجاوزات والمغالاة بين من يفسر الأمن القومي في جوانب عسكرية وبين من يربطه بالتنمية والعامل الاقتصادي، إلا أن الأمن القومي قد يتطابق مع الأمن الوطني.

#### ب- الأمن الوطني:

الأمن: هو شعور الفرد بالاطمئنان وانعدام الإحساس بالخطر فهو مفهوم مركزي في حياة كل المجتمعات بصرف النظر عن درجة تطورها سواء كانت مجتمعات متخلفة أو متقدمة. كما يؤثر الأمن في الأذهان معاني البقاء والتكامل داخل الدولة الواحدة وبينها وبين الدول المجاورة لها، صف إلى ذلك التماسك الاجتماعي أي التماسك بين طبقات الشعب وحماية المصالح سواء كانت مصلحة الأفراد بمختلف أبعادها وجوانبها أو مصلحة المجتمع والدولة ككل، ثم حماية قيم المجتمع من التهديدات<sup>3</sup>. إذن يعتبر مفهوم العقيدة العسكرية في الدراسات العسكرية، مصطلح ذو طابع حديث نظرا للخلط الحاصل بين مفاهيم الاستراتيجية، والتقنيات الحربية وفن اعداد الجيوش وكذلك فن الحرب، فمفهوم

<sup>1</sup>مبروك الغضبان ، المدخل في العلاقات الدولية، عناية: دار العلوم، 2007، ص168-169.

<sup>2</sup>عبد المنعم المشاط وآخرون، الإبعاد الإقليمية والدولية للقضية الفلسطينية في الوقت الراهن، القاهرة: دار المستقبل العربي، 1986، ص12-13

<sup>3</sup>أحمد الرشدي وآخرون، المدخل إلى العلوم السياسية والاقتصادية والإستراتيجية. القاهرة :المكتب العربي للمعارف، ، 2003. ص 3



العقيدة العسكرية تندرج تحته العديد من المفاهيم والممارسات والتقنيات وكذلك المعدات المادية منها والبشرية، مما يجعل هذا الأخير مجال دراسة واسع وشامل ينعكس على مجموعة كبيرة من المجالات الأخرى في الدولة. وقد تعددت الترجمات لهذا المصطلح فمنها ما أسند إلى المذهب العسكري رغم أن تعريفه في معاجم اللغة اختلف عن العقيدة العسكرية، فيعرف على أنه: "المعتقد الذي يذهب إليه"، وكذلك مجموعة من الآراء والنظريات.<sup>1</sup> "

وفي الجانب العسكري يعرف بأنه خطط وأفكار الدولة حول كل المسائل المتعلقة بالحرب والسلم، أو بتعبير آخر: "مجموعة من وجهات النظر والأفكار المعتمدة من قبل الدولة والقوات المسلحة في مرحلة تاريخية محدودة والمتعلقة بطبيعة الحرب المحتملة وطرائق خوضها وتدابير اعداد القوات لتلك الحرب". وبالتالي فالعديد من المفكرين ربطوا العقيدة العسكرية بالمذهب العسكرية، ومنهم من عرفها بالسياسة العسكرية ومنهم من عرفها بالسياسة العسكرية ومنهم من اعتبرها نظرية عسكرية أو مرادفا للاستراتيجي.<sup>2</sup>

وفي تعريف آخر: "العقيدة العسكرية تقوم بتنظيم سير الحرب، تترجم تعقيد العمليات العسكرية بمبادئ أفعال بسيطة وعملية تعتمد على مكتسبات الخبرة والتاريخ، تتمحور حول المستقبل للاستمرار في التطور تشمل حقل واسع يعمل على توظيف كل قوات الجيش الوطني بطرق وإجراءات خاصة بالمهام الوحدوية لكل نظام عسكري". وعليه فإن العقيدة العسكرية تجيب عن السؤال كيف؟ فهي ترتبط بترجمة التصورات والمبادئ للأزمة لتحقيق مستوى عالي وراقي للاستعداد في الوقت المطلوب<sup>3</sup> وهناك تصنيف آخر قد يعتبر أحد للعقيدة العسكرية، وحسب هذا التقسيم يمكن وضع نوعان من العقيدة العسكرية: العقيدة العسكرية الغربية، والعقيدة العسكرية الشرقية، أما العقيدة الغربية فتتقسم بدورها إلى ثلاثة أنواع: العقيدة العسكرية الأمريكية، العقيدة العسكرية البريطانية، والعقيدة العسكرية الفرنسية، وهي تختلف بالأساليب ولكنها تتفق في المبادئ، وكانت العقيدة العسكرية الغربية قبل الحرب

<sup>1</sup> منصور لخضاري، السياسة الأمنية الجزائرية، الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2015 ، ص.

<sup>2</sup> أحمد حسن محمد حسين، العقيدة العسكرية الإسلامية، القاهرة، مكتبة وهبة، ط1998، ص1، ص04.

<sup>3</sup> La Doctrine, Pourquoi ?comment ?, ministère de la défense in :

العالمية الثانية تنقسم الى خمسة أنواع يضاف الى العقائد السالفة الذكر العقيدتان: الألمانية والإيطالية، فتلاشت هاتان العقيدتان بعد هزيمة ألمانيا وإيطاليا في تلك الحرب.<sup>1</sup>

وجاء في الدستور الجزائري مواد كانت مفصلة وواضحة بخصوص المهام الموكلة للجيش الوطني الشعبي، وبالتالي مرتكزات العقيدة العسكرية الجزائرية كانت مستمدة من تلك المهام، فقد جاء في ديباجة الدستور ما يلي: "ان الجيش الوطني الشعبي سليل جيش التحرير الوطني يتولى مهامه الدستورية بروح الالتزام المثالي والاستعداد البطولي على التضحية كلما تطلب الواجب الوطني منه ذلك. ويعتبر الشعب الجزائري بجيشه الوطني الشعبي ويدين له بالعرفان على ما بذله في سبيل الحفاظ على البلاد من كل خطر أجنبي وعلى مساهمته الجوهرية في حماية المواطنين والمؤسسات والممتلكات من آفة الإرهاب، وهو ما ساهم في تعزيز اللحمة الوطنية وفي ترسيخ روح التضامن بين الشعب وجيشه."

"تسهر الدولة على احترافية الجيش الوطني الشعبي وعلى عصرنته بالصورة التي تجعله يمتلك القدرات المطلوبة للحفاظ على الاستقلال الوطني، والدفاع عن السيادة الوطنية، ووحدة البلاد وحرمتها الترابية، وحماية مجالها البري والجوي والبحري".<sup>2</sup>

ولعل المواد التالية تفسر مبادئ ومرتكزا العقيدة العسكرية الجزائرية من خلال:

المادة 28 : تنتظم الطاقة الدفاعية للأمة، ودعمها، وتطويرها، حول الجيش الوطني الشعبي.

تتمثل المهمة الدائمة للجيش الوطني الشعبي في المحافظة على الاستقلال الوطني، والدفاع عن السيادة الوطنية كما يضطلع بالدفاع عن وحدة البلاد، وسلامتها الترابية، وحماية مجالها البري والجوي.

المادة 29 : تمتنع الجزائر عن اللجوء الى الحرب من اجل المساس بالسيادة المشروعة للشعوب

الأخرى وحريرتها، وتبذل جهدها لتسوية الخلافات الدولية بالوسائل السلمية.

المادة 30 : الجزائر متضامنة مع جميع الشعوب التي تكافح من اجل التحرر السياسي والاقتصادي، والحق في تقرير المصير، وضد كل تمييز عنصري.

---

<sup>1</sup> محمد شيت الخطاب، العقيدة العسكرية الإسلامية، سلسلة فصلية تصدر عن رئاسة المحاكم الشرعية والشؤون الدينية لدولة قطر، سلسلة خاصة بالحرس الوطني السعودي، صفر 1403 هـ، ص52.

<sup>2</sup> الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، دستور الجزائر، مارس 2016، ص02.

المادة 31 : تعمل الجزائر من اجل دعم التعاون الدولي، وتنمية العلاقات الودية بين الدول على أساس المساواة، والمصلحة المتبادلة، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية، وتبني مبادئ ميثاق الأمم المتحدة وأهدافه<sup>1</sup>.

### \* الأمن الوطني وتوازن القوى :

يعرف توازن القوى "بأنه حالة من التوزيع المتعادل أو شبه المتعادل للقوة والتأثير بين القوى الدولية الأساسية توزيعاً يخلق نظاماً دولياً يجعل هذه القوى المؤثرة تتصرف على ضوء مجموعة من القواعد المحددة، مما يحفظ الاستقرار الدولي ويحافظ على وجود الأطراف الأساسية في زمن التوازن."

وهذا التعريف ينطوي على العناصر الأساسية لتوازن القوى:

أ-وجود أعداد من الأقطاب الدولية الأساسية.

ب-توزيع متعادل أو شبه متعادل للقوة والتأثير بين الأقطاب.

ت-وجود قواعد للتصرف يفرضها التعادل في القوة.

ث-الحفاظ على الأطراف الدولية في زمن التوازن.

ج-خلق حالة الاستقرار النسبي<sup>2</sup>.

ويعرفه "دانيال باب" Daniel Papp "بأنه اصطلاح استعمل للتعبير على النماذج العديدة للعلاقات ما بين الدول"، ففي بعض الأحيان يعني وجود دولتان لهما قدرات متساوية تقريباً، وهذا يعني أن وجود توازن القوى بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفياتي سابقاً يعني أن لهما قدرات متساوية تقريباً<sup>3</sup>.

من ناحية أخرى حصر "ارنست هاس" و"مارتن وايت" خمس معاني لمصطلح التوازن هي :

1- وصف لتوزيع القوى دون أن يتضمن معنى توازني.

2- توازن بين أطراف مختلفة (هارولد لاسويل)

3- محاولة الهيمنة (نيكولا سبيكمان)

4- الدلالة على الاستقرار والسلم.

<sup>1</sup>المرجع نفسه، ص05

<sup>2</sup>إبراهيم أبو خزام، الحروب وتوازن القوى، لبنان: دار الكتاب الجديدة، ط2، ص 60 .

<sup>3</sup> Daniel Papp, Contemporary International Relations : Frameworks for Interstanding Fourth Edition, New York: MaMillan College publishing company, 1994, p46

5- الدلالة على عدم الاستقرار (روبرت بريات وكويدن)<sup>1</sup>.

إن الوظيفة الأساسية لميزان القوة هي إدارة القوة على مستوى النسق الدولي، ففي هذا الإطار يمكننا أن نمثل الأهداف الرئيسية التي يعمل توازن القوى على تحقيقها في ما يلي:

1- الحيلولة دون هيمنة قوة واحدة على النسق الدولي، فهدف توازن القوى هو الحيلولة دون ابتلاع قوة مهيمنة لبقية الدول الأعضاء فتقضي بذلك على تعدد الدول وهو الركن الأساسي في النسق الدولي.

2- حماية أمن واستقلال الدول الأعضاء فالهدف الأول يتبع بالضرورة تحقيق الهدف الثاني وهو حماية الدول الأعضاء وصيانة أمنها واستقلالها، فالهدف الرئيسي في السياسة الخارجية لأية دولة هو حماية أمنها واستقلالها.

3- إتاحة المناخ الملائم لكي تقوم بعض العناصر الأخرى بدورها في تحقيق السلام وحفظ النظام الدولي، من بين هذه العناصر القانون الدولي، المنظمات الدولية والدبلوماسية<sup>2</sup>.

#### \* الأمن الوطني و الردع: Deterrence

يعرف على أنه إدارة الصراع بالاستناد على الأدوات العسكرية، وافترض القوة هي أفضل علاج للقوة، فقوة الدولة هي العامل الأساسي لكبح جماح الآخرين، فعندما يتحقق لدولة ما تفوق في القوة فإنها تستطيع فرض إرادتها على الدول الأخرى وهو ما تبني عليه سياسة الردع أو ردع القوة.

ويعرف كذلك على أنه فن استخدام الوسائل والقوى لتحقيق الهدف، دون الوصول إلى مرحلة الاشتباك، ويكون هدف الردع منع أي قوة معادية من اتخاذ قرار باستخدام الأسلحة أو منعها، أي منع القوة المعادية من الإقدام على فعل أو رد فعل إزاء موقف معين، ويفشل عندما يبدأ القتال.

يرتكز الردع على المفهوم العسكري فقط، ثم طور ليشمل كافة قوى الدولة السياسية، الاقتصادية، العسكرية، الاجتماعية التي زادت فعاليتها وأصبحت ذات تأثير واضح على قرارات الدول، فمنع الخصم من الإقدام على فعل أو رد فعل إزاء موقف محدد بالتلويح باستخدام إحدى أو بعض قوى الدولة ضده، فهو أحد أشكال الردع بالمعنى المتطور<sup>3</sup>.

<sup>1</sup> **Ibid**, p46.

<sup>2</sup> ممدوح محمد مصطفى منصور، **سياسيات التحالف الدولي**، الإسكندرية: كلية التجارة، 1997، ص ص 127-129

<sup>3</sup> [www.wikipedia.org/w/index.php?Theorie\\_de\\_la\\_dissuasion\\_et\\_olddid=9371000](http://www.wikipedia.org/w/index.php?Theorie_de_la_dissuasion_et_olddid=9371000)

## المطلب الثاني: جدلية المنظورات في دراسة البناءات المعرفية:

سيطر على قضية الأمن مقارنة تقليدية واقعية التصور، قامت بحصرها في المجال العسكري، والنظر إليه من زاوية القوة القومية<sup>1</sup>، حيث اعتبر الواقعيون أن الهدف الأول هو بقاء الدول في حالة مستمرة من الاستقرار، واعتمد رواد مرجعيات الفكر الواقعي مثل هوبز hobbs الذي يعتبر أنه في حالة الطبيعة أن كل وحدة سياسية تتطلع إلى البقاء، وكذلك يرى ريمون أرون raymand aran « أن الأمن هو الهدف الأول وفق هذا التصور ضمن الأهداف الأبدية... ويمكن أن يؤسس الأمن على ضعف المنافسين أو على القوة التي تتمتع بها الطرف الآخر<sup>2</sup>.

إلا أنه وبعد انتظار نهاية الحرب الباردة، تبنى التصور الواقعي نظرة أوسع للأمن تشمل الجوانب العسكرية مثل بقاء الدولة ، البناء الوطني، الشرعية السياسية...، لا سيما الدراسات المتعلقة بدول العالم الثالث ( إفريقيا خاصة) فالتهديدات الأمنية تأتي بالأساس من المناطق المحيطة، إذ لم تأتي من الدول نفسها<sup>3</sup>.

وحصر التصور الواقعي للأمن في بقاء الدولة أساساً، وهي الفاعل الأساسي لأي عملية تفاعلية في العلاقات الدولية باعتبارها الدافع والغاية وجعل الأمن موضوعاً للدراسات الدفاعية والاستراتيجية، وبالتالي تم التعامل معه كموضوع متعلق بالخبرة الواقعية أكثر منه مفهوماً نظرياً، ويبنى التصور الواقعي للأمن على أساس مسلمة مركزية هي الحالة الفوضوية للنظام الدولي<sup>4</sup>.

وجاء " روبرت كيوهن" بمنظور جديد في العلاقات الدولية ويعتمد على فكرة التعددية، والتي تتمحور حول فكرة الاعتماد بالأساس في العلاقات الغير القومية ويأتي الفرق بينها وبين الاعتماد المركب للواقعية في ثلاثة عناصر أساسية وهي:

---

<sup>1</sup> Billmes weeny , "**security identity and interests.**"Combridge university press , 1999,p16 .

<sup>2</sup> عبد النور بن عنتر ، تطور مفهوم الأمن في العلاقات الدولية، مرجع سبق ذكره، ص57.

<sup>3</sup> Ayoob mohamed, **the third world security predicament : state making regional conflict and the international system**, London: lynno rionner publishers, 1995 ,p08.

<sup>2</sup>كوثر عبد الله الجوعان، مفهوم الأمن الوطني الشامل وأبعاده في مختلف شؤون الحياة ، الكويت: معهد المرأة للتنمية والتدريب، 2007، ص17.

أولاً: هناك عدة فترات للاقتراب بين المجتمعات وهذا ما يفترضه الاعتماد المتبادل، ويفترض على فروع مختلفة من الدولة، وفواعل غير الدولة، والذي يميز الواقعية ووحودية الدولة.

ثانياً: على المستوى الدولي تفترض الاعتماد المتبادل بالنسبة لأغلب العلاقات بروز أقل للقوة وأن لكل قضية مجال معين ويعارض الدور الفاعل المعطي للقوة في المنظور الواقعي.

ثالثاً: يفترض الواقعيون أن الأمن يكون دائماً ولا يوجد تدرج سلمي تراتبي في الأجندة الدولية والقضية المطروحة تكون محل الاهتمام في كل مكان وزمان<sup>1</sup>. وظلت علاقات الدول الدبلوماسية و الاستراتيجية هي صلب العلاقات الدولية، وظل الفكر الواقعي قائماً على أن الفاعل الرئيسي في العلاقات الدولية هي الدول، ولكن مع ظهور دراسات حول صنع القرار في السياسة الخارجية وإيجاد موقع ومكانة السياسة الخارجية في العلاقات الدولية والتي تعد جزءاً من السياسة الدولية ويعتبرونها مجموع السياسة الخارجية<sup>2</sup>، وفي وقت كانت الدولة هي الفاعل الرئيسي في العلاقات الدولية، بيد أنه ظهرت عدة فواعل أخرى مثل المنظمات الدولية والإقليمية، حكومية وغير حكومية والتكتلات.... وظهور مدارس فكرية تؤكد أن الأمن هو الحفاظ على كيان الدول من التهديدات<sup>3</sup>.

إن تعدد الظواهر الأمنية يعود إلى الطبيعة الصراعية والقوة التي لها أهمية خاصة في ميدان العلاقات الدولية والتي ترسم أبعاد الدور التي تقوم به الدولة في المجتمع الدولي تحدد إطار علاقاتها بالقوى الخارجية في البيئة الدولية، بالإضافة إلى التصور الواقعي لفوضوية السياسة الدولية واقتصارها على حماية حدود الدولة القومية ضد أي تهديد عسكري<sup>4</sup>.

---

<sup>1</sup> ghriss brown, under standing international relations ,new york polegrave publishers, 2eme editions, 2001, pp37-39

<sup>2</sup> ibid, p37.

<sup>3</sup> ناصيف يوسف حتى، النظرية في العلاقات الدولية، بيروت: دار الكتاب العربي، الطبعة الأولى، 1985، ص 275.

<sup>4</sup> محمد السيد سعيد، المتغيرات السياسية الدولية وأثرها على الوطن العربي، القاهرة: معهد البحوث والدراسات

العربية، 1991، ص 47.

ورغم هذا التصور للقوة وتحديد مصالح الدول بالاعتمادية الدولية التي تؤثر على باقي الأمم في النظام نفسه، والذي يصف الهيمنة نظاما دوليا يتميز بعدم تماثل قوة الأمم مقارنة ببعضها البعض وفي هذا النظام ( نظام الهيمنة) تأخذ شكل أمة مهيمنة وأخرى تابعة لها<sup>1</sup>.

## 1- المثالية:

برزت المثالية بعد صدمة الحرب العالمية الأولى، وما أحدثته من دمار واسع، فما كان من المنظرين إلا أن يبنوا المنهج الذي يقوم إلى فكر تفاؤلي للطبيعة الإنسانية.<sup>2</sup> وقامت على مجموعة من الافتراضات تمثلت في الاعتماد الجازم بحتمية انتشار المؤسسات الديمقراطية، والتجانس الكامل بين الشعوب والأساس الرشيد للسلوك الإنساني<sup>3</sup>. والنظرة المثالية لمفهوم الأمن تنصرف إلى دراسة المؤسسة الوطنية والأمنية الدستورية والتنظيمات السياسية بصورة مستقلة وهذا كالتالي:

- القضاء على جوانب الصراع والحروب في المجتمع الدولي عند طريق نزع السلاح.

- طرح مفهوم التعاون الذي يستهدف تحقيق الأمن والسلم والمصلحة المشتركة.

- التركيز على الجوانب القانونية والسياسية واحترام الحقوق الدولية تحت اسم "السلام العالمي" وتجسيد مفهوم السلام أو الأمن الشامل<sup>4</sup>.

ولقد جاء مفهوم الأمن الشامل للحكم على مدى شموليته أو محدودية و جزئية مفهوم الأمن الضيق، و الأمن الشامل ينصرف ليشتمل أربعة زوايا:

أ/ من زاوية الجوهر: جوهر الأمن مرتبط بالشمولية، ولا يقبل التجزئة، فتعرض الفرد لأي خوف مهما كان مصدره عسكري، اقتصادي أم اجتماعي أو سياسي أو ثقافي من شأنه أن يمس بجوهر الأمن، بالتالي فعدم الاستقرار السياسي و الانهيار الاقتصادي، و تفشي البطالة، و انتشار الأوبئة،

---

<sup>1</sup> جابريل إيه ألموند، ترجمة هشام عبد الله، السياسات المقارنة في وقتنا الحاضر نظرة عالمية، عمان: الدار الأهلية للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 1988، ص44.

<sup>2</sup> محمد طارق، علي حماز، العلاقات الدولية، الدنمارك: الأكاديمية العربية المفتوحة، د، تن، ص43.

<sup>3</sup> نصر محمد عارف، ابستمولوجيا السياسية المقارنة النموذج المعرفي - النظرية - المنهج، بيروت: المؤسسة

الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2002، ص202

<sup>4</sup> محمد بوعشة، التكامل والتنازع في العلاقات الدولية الراهنة، دراسة المفاهيم والنظريات، بيروت: دار الجيل الطبعة الأولى، 1999، ص165

والكوارث الطبيعية و الحروب و المجاعة، و انتشار الجرائم و الانحراف و نشر الثقافات الدخيلة و انخفاض معدلات التنمية و تفكك الأسر، يؤثر على جوهر الأمن مباشرة<sup>1</sup>.

ب/ من زاوية المكان: فأمن الدولة مرتبط بأمن إقليمها الجغرافي ، كما أن طبيعة الأوضاع الحالية التي اقترن اسمها بالعولمة جعلت من العالم قرية صغيرة يصعب الفصل فيها بين ما هو داخلي و ما هو خارجي، حيث أمن الدول يتجاوز هذه الحدود المرسومة جغرافيا أو قانونيا بين الدول لامتداد آثار الأحداث المحلية لتشمل مجالات أوسع دولية إقليمية و عالمية، فأسمى واضحا للدول لاسيما الكبرى أنها معنية لتحقيق أمنها الخاص بأمن الدول الأخرى النامية على وجه الخصوص<sup>2</sup>.

ج /من زاوية الزمان : الحاجة للأمن هي صفة دائمة لا تتغير بدوران الزمن إلا بانتقاء الإنسان عن الوجود.

د/ من زاوية آلية تحقيق الأمن: يقصد به الإجراءات الشكلية و الموضوعية التي تتولى مهمة الأمن، وإذا كان في الدول النامية محصورا في الأمن السياسي الجنائي ( أمن الدولة ) فهو في الدول المتقدمة يشمل المجالات المختلفة اقتصاديا، اجتماعيا، ثقافيا وبالتالي فمفهوم الأمن الشامل يغطي إجراءات كافة الأجهزة الأمنية و المؤسسات الأخرى في ميادين اختصاصها ، و تظافر الجهود لحماية المقدرات الأساسية للدولة من الأخطار الاقتصادية و الثقافية المتعلقة بأراضيها و عقيدتها و تركيبها الاجتماعية<sup>3</sup>.

## 2- الليبرالية:

ينصرف أصحاب الليبرالية إلى اعتبار أن السياسة والسياسة الحكومية كلاهما نتاج لمصالح المنافسة، وهذا عكس الواقعية التي تبنى نظرة مركزية الدولة، فالدولة لدى أصحاب الفكر الليبرالي ليست الفاعل الوحيد في علاقات الأمن الدولية، بل يوجد هناك فاعلون آخرون داخل الدولة وخارجها، والتحول في بؤرة التحليل من الدولة إلى الفرد والمجتمع. فالأمن لا يقتصر على البعد العسكري بل على أبعاد أخرى متنوعة، حيث شهدت الليبرالية تقدما واضحا في تفوق اقتصاد السوق على القوة العسكرية بوصفها المتغير الحاسم للعلاقات الدولية.

<sup>1</sup>تامر كامل الخزرجي، ياسر علي المشهذاني، العولمة و فجوة الأمن في الوطن العربي. عمان: دار مجدلاوي للنشر و التوزيع، ط 2004 . 1 ، ص 55 .

<sup>2</sup>محمد الأمين البشري، مرجع سبق ذكره، ص 20.

<sup>3</sup>المرجع نفسه، ص 31.



فالقيمة المقرونة بالقدرة العسكرية قد تراجعت درجتها بعد نهاية الحرب الباردة على الأقل بين الدول الغرب، من أن الدفاع على الأراضي أصبح أقل إلحاحاً، وفي ذلك يرى "كين بوث" ken boot أن القوة في الشؤون العالمية تتجه على نحو متزايد إلى النجاح الاقتصادي بدلا من الإحصائيات العسكرية<sup>1</sup>.

وقد قامت الليبرالية على مجموعة من المبادئ أساسها أن الفرد هو وحده التحليل الأساسية والدولة لها دور جزئي في المجتمع الليبرالي<sup>2</sup>.

وهذا لا يعني تبدل أهمية الدولة ككيان لهذا التغيير النسبي الذي في ضوئه يتم ترتيب الدولة الواحدة على المستوى العالمي مقابل الأخرى، وعليه فقد استطاع الاقتصاد أن يقل من الانخفاض النسبي لقضايا السياسية العليا المتعلقة بالأمن والاستقرار وتشجيع فكرة الاعتماد المتبادل لتفادي العودة إلى الحرب والصراع، ومن جانب آخر ركز أنصار هذا الاتجاه على مبدأ التعاون بين الدول عبر المؤسسات والمنظمات الدولية<sup>3</sup>.

وانقسمت الليبرالية إلى:

أ/ الليبرالية المؤسساتية: ويعود الطرح الجوهرى لهذه النظرية إلى المؤسسات التي أصبح ينظر إليها كعامل مسهل للتعاون طالما يتماشى مع مصلحة الدول، ولا تستطيع هذه الدول فرض سلوكيات معينة على الدول إذا كان يتنافى مع مصالحها الآتية ومن جهة أخرى قام المؤسساتيين من أمثال "جونبافيلد" و "روبرت ماكالا" بتوضيح النظرية لتشمل مجالات متعددة أبرزها دراسة منظمة حلف شمال الأطلسي، ليبرزوا خاصية المؤسسة العليا للئاتو لتفسر بقاءه وتكيفه مع التغييرات الطارئة<sup>4</sup>.

وجهت انتقادات عديدة إلى الليبرالية المؤسساتية من قبل الواقعيين وهذا بناء على الاختلاف الجوهرى حول المبادئ الأساسية لكل توجه، حيث تلغي الواقعية دور المؤسسات في ضبط سلوك الدول وتعزيز الأمن، فالمؤسسات أنشأت لإنجاز مصالح القوى العظمى نفسها، ومن ثم فالدول تتجه من أجل بقاءها

<sup>1</sup> سليمان عبد الله الحربي، مرجع سبق ذكره، ص 18.

<sup>2</sup> صليحة كباني "الدراسات الأمنية بين الاتجاهين التقليدي والحديث" مجلة العلوم الإدارية والقانونية والسياسة، تلمسان، 2003، ص 218.

<sup>3</sup> كينيث والتز، "الواقعية البنوية بعد الحرب الباردة" المجلة العربية للدراسات الدولية، المجلد السابع، العدد الأول، 2003، ص 11.

<sup>4</sup> ستيفن وولت، العلاقات الدولية: عالم واحد نظريات متعددة، ترجمة عادل زقاغ وزيدان زياني،

على الرابط الإلكتروني: [http://www.geocities-com/adel\\_zaggagch/IR/HTML](http://www.geocities-com/adel_zaggagch/IR/HTML)

نحو توازن التنافسات المحلية عن طريق بناء أعظم جيش وقوة اقتصادية أو بواسطة بناء التحالفات مع القوى الأجنبية<sup>1</sup>.

ويرى "كينيث والتز" أن السلوك المتوازن والاتجاهات نحو التعاون ليسا مشروطين بالافتقار إلى السلطة الهرمية في النظام الدولي، وعلى سبيل التحليل وضع الواقعيون وأنصار كينيث والتز ثلاثة عوامل مادية بدلا من توزيع القدرات التي تؤدي إلى احتمالية النزاع وهي:

أولا: أهمية التكنولوجيا والتي حددت من " روبرت جيرفيز" robert gervis وباري بوزان " borry posen و"شارلس كلاسر" charles glaser وستيفن فان stepben van فالاختراعات التكنولوجية تؤثر على صنف من العوامل وهي :

أ- ميزان الهجوم – الدفاع- المفاضلة بينهما

ب-بنية الاتصالات ، وسرعة الحركة وتأثير القوى ( أي القدرة التفاعلية).

ت-صناعة المعرفة التكنولوجية المكثفة، واستخراج الموارد الاقتصادية ( أي القدرات الإنتاجية).

ثانيا: أهمية الجغرافيا والتي تؤثر على منفعة استخدام القوة العسكرية والوصول إلى المواد الخام معا. حددت من طرف الواقعيون ومن بينهم "ستيفن والت" stephen wolt و"ستيفن كراسنر" stepben krasner .

ثالثا: أهمية الضغط الاقتصادي الدولي الذي يؤدي إلى النقلب في ثمن الفرص الاقتصادية لتأكيد موقف السياسة الخارجية وتأثر تكلفة اقتصاديات الدول الأخرى التي تعمل في الاتجاه المعاكس، ومثل هذا الاتجاه " غلبين" gilpin و"ولفروث" wohlfforth<sup>2</sup> .

-طرحت فكرة المأزق الأمني من قبل الواقعيين وفي خضم المناقشات السياسية والتي حددها " روبرت جيرفيز" Robert Jervis في أنه الوضعية التي تصبح فيها الدول تعمل على زيادة أمنها وإضعاف أمن الآخرين ، فنتيجة للطبيعة الفوضوية للنظام الدولي (المؤسسة) لا تستطيع الدول أن تحدد أهدافها الحاضرة والمستقبلية بدقة وإنما غالبا ما تكون سياستها رد فعل على الفوضوية التنظيمية الدولية<sup>3</sup>.

<sup>1</sup>السيد صدقي، "تحليل العلاقات الدولية من منظور البنائي"، مجلة النهضة، 1999، ص54.

<sup>2</sup>Stephen brooks, realism intrenational relation ,international organization

vol:05,no:03,1997-p09

<sup>3</sup>Ibid .p10.

ومن جانب آخر لا يزال الاتجاه الاقتصادي للنظرية الليبرالية يحظى بنفوذ كبير خاصة بعد ما طرح العديد من الباحثين فكرة عولمة الأسواق العالمية ، وظهور الشبكات عبر الوطنية ، والمنظمات الغير حكومية ، والانتشار السريع لتكنولوجيا الاتصالات الكونية، كلها ساهمت في تقويض صلاحيات الدول وحولت الاهتمام من مسائل الأمن العسكري إلى قضايا الاقتصاد والرفاه الاجتماعي.

وبالرغم من حدة هذه التحولات إلا أن المنطق الذي نقوم عليه بسيط جدا فطالما أن الهيئات أصبحت مرتبطة ببعضها بشبكة من الارتباطات الاقتصادية والاجتماعية فإن تكاليف المرتفعة لفك الارتباطات سوف يردع التحركات الانفرادية للدول وخاصة الاستعمال المنفرد للقوة<sup>1</sup>.

قدمت مؤسسة التكامل مجموعة من الأعمال ساهمت في تدعيم حقل الدراسات السياسية وأولى المحاولات مع دافيد ميطراني David mitrani الذي تجسدت أفكاره مع اجتهاده النظرى في كتابه "working peace system" الوظيفية للتظير للتكامل والذي يكون على المستوى العالمي وليس على المستوى الإقليمي ، والإنشاء التدريجي لشبكة من المنظمات الاقتصادية الدولية، ولاحظ ميطراني أن الدولة القومية عاجزة من حيث الإمكانيات بين تحقيق السلام أو تحسين المستوى الاقتصادي والاجتماعي لمواطنيها وهذا بهدف الوظيفة إلى القضاء على الحروب والنزاعات، ويعتقد أن الدولة هي سبب ذلك ووجوب القضاء عليها من خلال القضاء على الحدود الوهمية التي تعرقل التكامل<sup>2</sup>.

فالتكامل عند الوظيفية خاضع لمبدأ الانتشار حيث تقع الأطراف المتكاملة سلم الأولويات لتحقيق عناصرها الأخرى، حتى تنتقل إلى مجالات السياسية العليا لتحقيق تكامل اقتصادي، سياسي وهذا بتوفر عاملي العقلانية والمعرفة<sup>3</sup>.

إذا كانت الوظيفية قد نظرت للتكامل من زاوية الشؤون الفنية ومعارضة التوجه الإقليمي، فإن الوظيفية الجديدة تناولت التكامل باعتباره عملية أساسها القضايا السياسية النخب السياسية بالدرجة الأولى

---

<sup>1</sup>[http://www.reefnet.gov.sy/books\\_project/fik//11-12/4relations.HtM](http://www.reefnet.gov.sy/books_project/fik//11-12/4relations.HtM)

<sup>2</sup> جيمس دوبرتي ، روبرت بالاستغراف، النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية، ترجمة وليد عبد الحي، الكويت: المؤسسة الجامعية للنشر والتوزيع - الطبعة الأولى ، 1985، ص271.

<sup>3</sup> عامر مصباح، النظرية المعاصرة في تحليل العلاقات الدولية، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2006ص117.

، ويعرفها "إرنست هاس" : "العملية التي تتضمن تحول الولاءات والنشاطات السياسية لقوى سياسة في دول متعددة ومختلفة نحو مركز جديد تكون لمؤسساته صلاحيات الدول القائمة"<sup>1</sup>.

وأشار كل من "رونالد شولبير" " ودفيد بريس "إلى دور المؤسسات العالمية حيث يرون بأن الفاعلين عبر القوميين خاصة الشركات المتعددة الجنسيات ومنظمات غير حكومية، استحوذت تدريجياً على سلطات الدولة وساهمت على تفويض صلاحياتها، لذلك وجب التوقف عن بعض القضايا التي تجعل من الدولة اللاعب الوحيد في العلاقات الدولية، حيث أن هناك تزايد لنفوذ الفاعلين الغير دوليين الذين أصبحوا محددين رئيسيين للعلاقات الدولية كالمؤسسات الغير حكومية ،الأفراد، الشركات الغير وطنية، المؤسسات الإعلامية ،المنظمات الدولية المتخصصة<sup>2</sup> .

إن الجدل بين الواقعية الجديدة والليبرالية الجديدة أصبح صناعة نامية في مجال العلاقات الدولية ، إلا أنه من الصعوبة تحاشي نفس الخلاصة التي توصل إليها "جون ميرشايمر" شأن المؤسساتية الليبرالية.

لقد ظلت الليبرالية المؤسساتية في مركز مناقشات العلاقات الدولية لتمثل حقبة طويلة بالمعايير الأكاديمية ،فإذا ما كان هناك دعم إمبريقي للمؤسساتية الليبرالية فإنه من الممكن أن تظهر بعض منها على السطح التدريجي للعلاقات الدولية .

أشار "ميرشايمر" أن المؤسساتية الليبرالية ما هي إلا واقعية تحت مسمى آخر، فعلى الرغم من الجدل القائم ما بين الليبرالية الجديدة والواقعية الجديدة، إلا أن الأمر لا يعدوا أن يكون ضجة صاخبة كما أن المعركة ما هي إلا حرب زائفة.

---

<sup>1</sup> جيمس دويرتي، روبرت بالاستغراف، مرجع سبق ذكره، ص 271.

<sup>2</sup> مي حسين عبد المنصف " النظرية الواقعية الكلاسيكية في العلاقات الدولية" ، مجلة الحوار المتمدن، العدد 4068، أبريل 2013.

فعندما خرج " روبرت كيوهن " و " جوزيف ناي " \* بفكرة الاعتماد المتبادل المركب وهي الفكرة التي سبقت المؤسساتاتية الليبرالية، فإنها قاما بتعديل الواقعية<sup>1</sup>.

وأيا كانت قيمة عمل كل من " روبرت كيوهن " و " جوزيف ناي " فإن الأمر لا يعدوا تعديلا للواقعية أكثر من كونه إطار لعمل جديد يمكن أن يحل محل الواقعية، وينطبق نفس الشيء على نظريات النظام، كما أن فكرة إمكانية الإبقاء على استقرار العالم حتى بعد انحسار القوة المهيمنة لا توجد إلا في حدود الواقعية السياسة، مقسمة اهتماماتها بين الاستقرار والنظام...

وإذا فشلت المؤسساتاتية الليبرالية الحديثة في تقديم البدائل المقنعة للواقعية، فماذا عن بعد الحداثة والنظريات الواقعية والبنوية أما ما هو الشيء الذي يربط بين هذه الحركات جميعا، فهذا يترتب على معرفة كيف يتم تركيب السياسات العالمية اجتماعيا الأمر الذي يدعي احتمالين أساسيين:

الأول: هو أن البنيات الأساسية للسياسات الدولية هي بنيات اجتماعية أكثر منها مادية .

الثاني: هو أن هذه البنيات تشكل هويات واهتمامات أتباعها أكثر من كونها تشكل سلوكهم فقط.<sup>2</sup>

الليبرالية البنوية: يستند المنظور الليبرالي البنوي إلى فكرة السلام الديمقراطي التي أثارها الأستاذ "تشمبيل" و التي استقاها من فكر " إيمانويل كانط " والتي تتعلق بالشروط الداخلية الضرورية للسلام والرقابة المجتمعية على أعمال الحكومية والتمثيل غير المتحيز للمصالح الخاصة، والتحمل المتكافئ للأعباء في تنفيذ السياسات.

لكن " تشمبيل " يرى أن هذه الشروط لا تأتي حتى بين الديمقراطيات الليبرالية ما يؤدي إلى اندلاع الحروب بشكل حتمي، كما يستند إلى قضية أخرى والتي تقضي بإزالة المشاكل الأمنية التي قد تطرأ بين الجمهوريات فيتطلب إنشاء منظمات دولية قوية<sup>3</sup>.

---

<sup>1</sup>فضيلة محجوب، " القوة الثابتة للواقعية بعد الحرب الباردة"، على الرابط الالكتروني

<http://www.ahram.org.eg/acpss/ahram/2001/1/1/road104.htm>

\*فبدلا من اعتبار الدولة هي الممثل الرئيسي للعلاقات الدولية فقد اقترحا وجود ممثلين غير حكوميين وبدلا من اتخاذ الأمن كهدف أسمى للدولة فقد أتيا بفكرة غياب الهيراركية بين الموضوعات ( غياب البناء التسلسلي للقضايا). وبدلا من تقرير أهمية القوة العسكرية، فقد سلما بأنها قد تكون غير ملائمة ويعتمد في ذلك على قضايا محددة مع بعض الحلفاء .

<sup>2</sup> المرجع نفسه.

<sup>3</sup> ستيفن وولت، العلاقات الدولية: عالم واحد، نظريات متعددة، ترجمة عادل زقاغ وزيدان زياني، في الموقع

الالكتروني: <http://GEOCITIES.COM/ADELZEGGAGH.morow.html>

أثار انهزام الشيوعية الغبطة في الغرب، وهذا ما تجلي في طروحات " فوكوياما" حول نهاية التاريخ، وبرز بشكل واضح في النقاشات الدائرة حول " السلام الديمقراطي" وابتدأت آخر حلقة من نقاش "السلام الديمقراطي" قبل سقوط الاتحاد السفياتي غير أن هذا المفهوم أصبح أكثر استنادا بزيادة عدد الدول الديمقراطية وتراكم الشواهد الإمبريقية المؤكدة للارتباط القائم بين الديمقراطية والسلام<sup>1</sup>.

نظرية " السلام الديمقراطي" تعتبر تحويرا للطرح المبكر القاضي بأن الدول الديمقراطية نادرا ما تحارب بعضها البعض، بالرغم من أنها قد تدخل في حروب ضد دول أخرى وهذا ما قدّمه " مايكل دويل" و" جيمس لي ري" و" بروس راسيت" بعض التغيرات الأكثر انتشارا والقائلة " أن الدول الديمقراطية تعتنق ضوابط التوفيق التي تمنع استعمال القوة بين أطراف و تعتنق نفس المبادئ، إذ من الصعب تصور وجود تفسير أقوى حجة من " السلام الديمقراطي"(\*) لتبرير مساعي إدارة كلينتون الهادفة إلى توسيع مجال الحكم الديمقراطي<sup>2</sup>.

وأصبح " السلام الديمقراطي" قاعدة للسياسة الأمريكية مما دفع إلى الشروع في مزيد من الاستنادات لهذه النظرية:

أولا: أشار كل من " سنايدر" و" إدوارد ماسفيلد" إلى ان الدول قد تكون أكثر ميلا للحرب عندما تمر بمرحلة الانتقال نحو الديمقراطية ، مما يعني أن المساعي الحالية لتصير الديمقراطية قد تجعل الأمور أسوأ مما عليه .

ثانيا: أشارت انتقادات كل من "دافيد سبيرو" و"جوان قوا" إلى أن الغياب الظاهري للحروب بين الدول الديمقراطية يعود إلى الطريقة التي تمت بواسطتها تعريف الديمقراطية، خاصة قبل 1945، فضلا عن ذلك فإن "كريستوفر لين" يعتبر أن تمسك الدول الديمقراطية بخيار السلام عندما كانت احتمالات الحرب واردة ولا يعود بالضرورة إلى تقاسم القيم الديمقراطية .

<sup>1</sup> أندري مورافسيك، الاتحادية والسلام،: منظور ليبرالي بنيوي، ترجمة عادل زقاغ في الموقع الالكتروني:

<http://www.geocities.com>

<sup>2</sup> المرجع نفسه.

(\*)السلام الديمقراطي: "قدرة بعض المجتمعات على حل خلافاتها ونزاعاتها بصورة سلمية على الرغم من امتلاكها وسائل العنف.

ثالثاً: إذا كانت فترة الحرب العالمية الثانية تقدم لنا الدليل الحاسم بعدم لجوء الدول الديمقراطية إلى خيار الحرب ضد بعضها البعض، فإن غياب حالات تنازعية يعود حسب "جوان قوا" إلى وجود مصلحة مشتركة في احتواء الاتحاد السوفياتي أكثر منه تقاسم المبادئ الديمقراطية<sup>1</sup>. جاء في مؤلف إيمانويل كانط " السلام الدائم " 1796 أن الحكومات الجمهورية تذهب للسلم على عكس الحكومات التي تسعى إلى تحقيق رغباتها عن طريق التسلط. ومن أجل القضاء على الحروب جاء "إيمانويل كانط" بمشروع "السلام الدائم" وأكد في كتابه "فروض عن بداية تاريخ الإنسانية" قائلاً " إن أكبر شر يصيب الشعوب المتمدنة ناشئ عن الحرب، لا يعني الحرب الماضية أو الحاضرة بل المعنى دوام الاستقرار للحروب القادمة"<sup>2</sup>. كما أكد كولن باول وزير الخارجية الأمريكية، في مؤتمر لجنة بريتون وودز للتنمية والديمقراطية والامن في سبتمبر 2004 قائلاً: " نحن لا نستطيع التحدث عن امن عالمي بدون مناقشة قضية الارهاب، كما أن إقامة وترقية الديمقراطية هي العدو الاساسي للإرهاب وهي التي ستهمزه في النهاية"<sup>3</sup>. وقد إقترنت نظرية السلام الديمقراطي إلى حد بعيد بكتابات مايكل دويل (Michael Doyle) و بروس راست (Bruce Russett) اللذين تأثرا بكانط، ويشير دويل إلى أن التمثيل الديمقراطي والإلتزام الإيديولوجي بحقوق الإنسان، والترابط العابر للحدود الوطنية كل ذلك يفسر إتجاهات الميل إلى السلام التي تتميز بها الدول الديمقراطية. ويجادل أيضا بأن غياب مثل هذه الصفات يفسر السبب الذي يجعل الدول غير الديمقراطية ميالة للحرب. فمن دون هذه القيم والقيود فإن منطق القوة سيحل محل منطق التوفيق.

إن السلام الديمقراطي يعتمد على الجدل القديم الذي يرى بان الغريزة العدوانية عند القادة السلطويين وسياسات الاحزاب الشمولية في الحكم تؤدي إلى الحرب، أما الدول الليبرالية الناتجة عن المساواة في

<sup>1</sup> المرجع نفسه.

<sup>2</sup> كينث والتر: الواقعة البنيوية بعد الحرب الباردة، المجلة العربية للدراسات الدولية، العدد السابع، العدد الأول، سنة 2003، ص 07.

(\*) اكد تقرير اليونيسكو عن الديمقراطية والتنمية أنه: " إذا ما نظرنا إلى كل دولتين معا، فإن دولا هي في ان واحد ديمقراطية، وتعتمد وترتبط مع بعضها البعض في إطار منظمات دولية ولم تتجه نحو المواجهة العسكرية إلا بنسبة نقل عن بعض دول مقارنة بدول ليست ديمقراطية ولا مترابطة ولا هي أعضاء في منظمة دولية واحدة."

<sup>3</sup> Maria Helena de Castro Santos and Amena Yassine, **Exporting Democracy: Kantian Peace or Western Hegemony Expression?**. San Francisco, 49th International Studies Association Annual Convention , March 26–29 2008. p 08.

حقوق الافراد قبل القانون، وحرية التعبير والحريات المدنية الاخرى، والملكية الخاصة والانتخابات التمثيلية، هي أساسا ضد الحرب، لأن الناس يعتقدون بأن المكاسب التجارية يمكن أن تستقر فقط في ظل السلام وليس الحرب<sup>1</sup>.

ب/الليبرالية الجديدة: تعتبر آخر أطوار الليبرالية التي تبنته الدول الصناعية الكبرى والمنظمات الدولية كصندوق النقد الدولي والبنك الدولي للإنشاء والتعمير ومنظمة التجارة العالمية، وقد أصبح صون هذا الاتجاه هو المرتفع لتبني الإمبراطورية الأمريكية له لا سيما في ظل نظام القطب الواحد<sup>2</sup>. فقد ساهم نجاح بعض المؤسسات الاندماجية كالاتحاد الأوروبي وحلف الناتو في تطوير النظم الأمنية المستقرة وتنامي الطرح الليبرالي المؤسسي بالرغم من أن نهاية الحرب الباردة كانت تنبئ مسبقا بأن دور المؤسسات سيؤول إلى الزوال، إلا أنه حدث العكس فالتكامل الأوروبي استمر عبر الاتحاد الأوروبي، وتوسع الحلف الأطلسي وظل مستمرا وهذا ما سببرز الطرح الليبرالي، فالنمط الناشئ للتعاون المؤسسي بين الدول يفتح المجال أمام فرص السلام وخاصة المؤسسات الاقتصادية في عالم تضبطه عملية الاعتماد المتبادل، وتحديد الإطار القانوني للمؤسسات التي يدور فيها النشاط السياسي الاقتصادي<sup>3</sup>. وقد حدد منظرو الليبرالية الجديدة دور الدولة كما يلي:

- 1- أن تعمل كل جهدها ضد التضخم والانكماش.
- 2- أن تحد بشكل معتدل من السلطة القاهرة والاحتكاك ويشكل تنابعي.
- 3- أن تؤمم الاحتكارات التي تمس القطاع الخاص.
- 4- أن تعطي الفرص والموارد بالتساوي.
- 5- أن تطبق التخطيط التأثيري من أجل التقليل من المخاطر.
- 6- أن تطبق التخطيط المركزي عندما يكون هناك عمل تغير بنائي.
- 7- أن تتحمل كافة الخدمات العامة.

---

<sup>1</sup> إيمانويل كانط، نحو السلام الدائم: محاولة فلسفية، (ترجمة: نبيل الخوري) ط1. بيروت: دار صادر، 1985، ص 13.

<sup>2</sup> سليمان بن صالح الخراشي، حقيقة الليبرالية وموقف الإسلام منها، في الموقع الإلكتروني:

[WWW.MOHEET.COM/SHOW\\_FILES\\_OSP37\\_FID.AIX.FF](http://WWW.MOHEET.COM/SHOW_FILES_OSP37_FID.AIX.FF)

<sup>3</sup> Bruce russet, grasping the democratic peace: principles for a post cold war world, Washington: Princeton university, 1993, p14-15.



## 8- أن تتدخل عندما يكون هناك خلل في ميكانيكية السوق<sup>1</sup>

إن الاتجاه الاقتصادي لليبرالية الجديدة تحظى بنفوذ كبير، خاصة ما طرحه بعض الباحثين، من أن عولمة الأسواق العالمية وظهور الشبكات عبر الوطن والمنظمات الغير حكومية، والانتشار السريع لتكنولوجيا الاتصالات الكونية، كلها ساهمت في تقويض صلاحيات الدول وحولت الاهتمام من مسائل الأمن العسكري إلى قضايا الاقتصاد والرفاه الاجتماعي، فطالما أن المجتمعات أصبحت مرتبطة ببعضها البعض بشبكة من الارتباطات الاقتصادية الاجتماعية، فإن التكاليف المرتفعة لفك هذه الارتباطات سوق تردع التحركات الانفرادية للدول وخاصة الاستعمال المنفرد للقوة.<sup>2</sup> ووضح رواد مقارنة الاعتماد المتبادل إمكانية الحؤول دون انتشار النزاعات الإثنية عبر الدول من خلال التأثير في الدور الذي تلعبه مجموعات التنشئة باتجاه تحسين العلاقات، وممارسة الضغط على المجموعات التي تميل إلى العنف، ومن خلال تبادل وجهات النظر واستشفاف آليات تضمن الاحترام المتبادل و الرفاه للمجتمع<sup>3</sup>.

### 3- المنظور الواقعي الجديد:

جاءت عدة محاولات لتوسيع المفهوم التقليدي للأمن والمنحصر في القوة العسكرية وهذا القصور جاءت به الواقعية الكلاسيكية لتقسيم عالم ما بعد الحرب الباردة وتحليل ما هو قائم وليس على ما يكون ولتدريس سياسات القوة والحرب والنزاعات، والدولة هي الفاعل الأساسي في العلاقات الدولية<sup>4</sup>. وأكد هذا التصور الخاطئ " ريتشاد أولمن" في كتابه "Redefining security international" فالواقعية الجديدة تشبه القوة في السياسة بالمال في الاقتصاد، ففي بعض الأحيان القوة والنفوذ يلعبان نفس الدور في السياسة الدولية كما يعمل المال في سوق الاقتصاد<sup>5</sup>.

ويمكن تلخيص أفكار "كينيث ولترز" حول الواقعية الجديدة في النقاط التالية:

1- مصالح الدول تولد الفعل، بمعنى أن السلوك الدولي صادر عن حاجة الدول أو بعثها نحو البحث عن المصالح الوطنية.

<sup>1</sup> عبد الرحيم بن صمايل السلمي، "الدولة الليبرالية"، مجلة المؤرخ العربي، العدد 35، السنة 1997، ص73

<sup>2</sup> عادل زقاغ، زيدان زباني، مرجع سبق ذكره.

<sup>3</sup> المرجع نفسه.

<sup>4</sup> إسماعيل صبري مقلد، نظريات السياسة الدولية "دراسة تحليلية مقارنة"، الكويت: دار وائل للنشر و التوزيع، الطبعة

الأولى، 1986، ص268.

<sup>5</sup> عامر مصباح، مرجع سبق ذكره، ص212.

2- الضرورة السياسية تنشأ المناقشة الغير منضبطة للدول انطلاقا من افتراض أن عالم السياسة الدولية هو فوضى ولا ضابط له أخلاق كان أو قانوني.

3- حساب المصالح وتقييمها يقوم على أساس هذه الضرورة التي تساعد على تحديد السياسات المناسبة في تحقيق المصالح الوطنية<sup>1</sup>.

كما طرحت الواقعية الجديدة جملة من الفرضيات حول سلوك الدولة في النظام الدولي:

- توازن السلوك المتكرر باستمرار.
- الدول ستجبر من أجل جذبها نحو سياسة التعاون.
- الدول تحتذي التقدم الذي عمل من قبل الدول المنافسة (تأثير التماثل) في السياسة الخارجية للدولة.

أما 'فرانكل' frankel يرى أن الواقعية تقوم على:

1- مركزية الدول.

2- العالم هو فوضى.

3- الدول تبحث عن الحد الأقصى من القوة والأمن.

4- النظام الدولي هو المسؤول الأكبر عن السلوك الدولي على المسرح الدولي.

5- الدول تتبنى السياسات العقلانية كوسيلة للحصول على القوة والأمن<sup>2</sup>.

ورغم هذا يؤكد الواقعيون إلى مركزية الدولية القومية في العلاقات الدولية، ويركزون على ضروريات السياسة الناتجة عن الفوضى الدولية وتفسير العلاقات الدولية من وجهة بنوية النظام الدولي وخاصة توزيع القوى وان الحرب والنزاع لا يمكن تجنبها بسبب فوضوية النظام الدولي وعدم وجود السلطة دولية عليا فوق الدولة.

كما تلغي الواقعية الجديدة دور المؤسسات الدولية في ضبط سلوك الدول وتعزيز الأمن<sup>3</sup>.

---

<sup>1</sup> المرجع نفسه، ص 213.

<sup>2</sup> محمد نصر، مدخل إلى علم العلاقات الدولية في عالم متغير، القاهرة: الإسكندرية المكتبة الجامعية، 1998، ص 117.

<sup>3</sup> سعد حقي توفيق، مبادئ العلاقات الدولية، الأردن: دار وائل للطباعة والنشر، 2006، ص 224.

فالعلاقات الدولية ليست حرب مستديمة، إنما هي حالة تنافس امني قاس كذلك مثل ما قال "كينثولتز" k.woltz : " إنما تهديدات أو شبه تهديدات لتثديد الأمن"<sup>1</sup>.

وعموما يصنف الفكر الواقعي إلى:

- النبوية الواقعية: التي تؤكد على الفوضوية الدولية فمثلا "جون هرز" johm herz جادل أن الفوضوية الدولية تؤمن بالتمركز حول الكفاح من أجل القوة والنبوية الواقعية المعاصرة تسمى الواقعية الجديدة.
- الواقعية البيولوجية: تركز على الطبيعة الإنسانية الثابتة، فمثلا مورغنتو يرى أن القوى الاجتماعية هي نتاج للطبيعة الإنسانية في الفعل والعالم الاجتماعي هو إسقاط للطبيعة الإنسانية داخل سطح جماعي ويُطلق على هذه النظرية اسم الواقعية الكلاسيكية.
- الواقعية الراديكالية: تتضمن وجهة النظر لواقعية المتطرفة ثلاث مقدمات منطقية وهي الفوضوية و الأنائية، وسياسات القوة<sup>2</sup>.

---

<sup>1</sup> المرجع نفسه ، ص234.

<sup>2</sup> محمد نصر،، مرجع سبق ذكره، ص117.

## المطلب الثالث: المقاربات النقدية للأمن:

بعد تكوين النظرية النقدية في العلاقات الدولية و توحيد المتغيرات الاختيارية بواسطة تحقيق أمن الجماعة و الاستقرار الواقعي المقدم من قبل الجغرافيا أو من قبل الوضع السياسي يمكن ان تقوم هذه المقاربات النقدية على شروط مختلفة نذكر منها:<sup>1</sup>

1-تقديم نظرية بديلة للمقاربات المهيمنة ، و استخدامها كإطار مفاهيمي في التحليل المقارن يسمح بإعادة مساواة "الحقيقة" التي عرضت من طرف ما وراء المنظور العقلاني.

2-إشكالية تصنيف مفهوم الأمن في المجال العسكري لأنه سوف يكون هناك تغذية رجعية سلبية ،ويصبح هناك ازمة افراز القيادات الجديدة بنظرة تقليدية لأهمية سيادة الدولة. إذا ما أخذنا بعين الاعتبار بعض العناصر مثل توسيع دائرة الضغوطات على الخيارات الأمنية ،تطور التوجه نحو الاعتماد الأمني المتبادل والإقليمية الأمنية الجديدة التطور والتقدم الكبير في مستويات القوة التدميرية الذي أنتجه السباق نحو التسليح دون زيادة في مستويات الأمن.<sup>2</sup>

3-محاولة التكيف مع المتغيرات الدولية التي طرأت منذ نهاية الحرب الباردة مثل: النزاعات البيئية ، وكذلك التهديدات الجديدة كالإرهاب بأشكاله الذي أصبح ظاهرة عالمية تهدد أمن العالم ،وقضايا الهجرة التي تخلق توترات عديدة كالعنف الاجتماعي ، والمشاكل البيئية، إضافة إلى الاستهلاك المتناهي للموارد الطبيعية.<sup>3</sup>

### 1-النظرية النقدية الاجتماعية:

نتجت النظرية النقدية الاجتماعية عن أعمال مدرسة فرانكفورت ويعتبر "روبرت كوكس" أكثر من ارتبط اسمه بهذه النظرية ومن أهم مفكري هذا التيار نجد: يورغن هابرماس، تيودور أدورنو، ماكس هوركايمر، و انطلقت النظرية النقدية من الفشل الواقعي في تنبؤه بنهاية الحرب الباردة وسقوط الاتحاد

<sup>1</sup> عامر مصباح ،مرجع سبق ذكره ،ص 82.

<sup>2</sup>Hélène Veau, la théorie critique et le concept de Security en relation internationale

'notes de recherche'N08'C.E.P.E.' Université du Québec Montréal, 'canada janvier

'1999. P5

<sup>3</sup> Ibid, p 6.

السوفيتي، حيث ترجع هذا الفشل إلى إهمال الأنطولوجيا النيو-واقعية والنيو-ليبرالية في تحليل العلاقات الدولية، لذلك نجدها قد تجاهلت التحولات الاجتماعية العميقة التي بدأت تظهر في الداخل السوفيتي وأدت إلى تحول في الخطاب السياسي للقادة السوفيات، وهو ما سرع في عوامل سقوط الاتحاد السوفيتي حيث يرى أنصار النقدية أن نهاية الحرب الباردة تعود بالأساس إلى الانهيار السوفيتي الداخلي وإلى التحول في الخطاب الأمني السوفيتي<sup>1</sup>.

حيث تفترض النظرية وجود علاقة جدلية صراعية مستمرة تحكم السياسة الدولية، وحسب النقيدين فإن الظاهرة الاجتماعية تفهم في سياقها التاريخي كما أن هنالك من يسمي النقدية بالجرامشية المتجددة نسبة إلى المفكر الإيطالي "أنطونيو غرامشي" الذي طرح فكرة الهيمنة باعتبارها تعني فرض السيطرة على الغالبية وقبول الوضع القائم الذي عليه الطبقة المسيطرة<sup>2</sup>.

وبالتركيز على فكرة الهيمنة والتي تعني أساساً وجود تصور أو مجموع تصورات تستخدم كخلفية في صياغة سلوكيات الدول ( التفاعلات الدولية) وسلوكيات الأفراد والمجموعات ( التفاعلات الاجتماعية) وذلك بشكل أن المصالح المتضاربة تحسم دوماً حسب منطق الغالب فالهيمنة الإيديولوجية مثلاً هي هيمنة قيم المنتصر أو المسيطر ، وهذا ما استخدمه روبرت كوكس عندما تحدث عن منطق المهيمن والذي يقصد به أن التفاعلات داخل الدولة في الأنظمة غير الديمقراطية تقوم على مهيمن مسيطر ومن ثم على منطق أمني يهيمش ما دون منطق المهيمن.

---

<sup>1</sup> لفرغلي هارون، عرض حول: الأسس النقدية لمدرسة فرانكفورت: [social.subject-line.com/t2673-topic](http://social.subject-line.com/t2673-topic) وتجدر الإشارة إلى لمحة مختصرة عن مدرسة فرانكفورت باعتبارها الإطار التأسيسي الذي احتضن الفكر النقدي بكل مصادره المعرفية ، وذلك عبر تأسيس معهد الأبحاث الاجتماعية في عشرينات القرن الماضي، وقد وضعت الحلقة الدراسية الأولى للعمل الماركسي لبنات التفكير في أسباب أزمة الفكر الماركسي وإخفاق ثورة 1918 في ألمانيا، وقد جمعت الحلقة الدراسية ثلة من الباحثين من أبرزهم رجل الأعمال \*فليكس فايل\* والاقتصادي \*فريدريك بلوك\* والمفكر الماركسي \*جورج لوكا تش\* . و رغم فشل المشروع ، إلا أنه يعتبر بمثابة الانطلاقة التي دفعت بعض المشاركين في الحلقات في التفكير جدياً في تأسيس معهد الأبحاث الاجتماعية. وقد تأسس معهد الأبحاث الاجتماعية رسمياً في 3 فبراير 1923 في جامعة غوته بمدينة فرانكفورت بألمانيا ، وقد توخى المعهد في البداية احتضان الأبحاث النظرية الاشتراكية التي أفلتت الجامعة الألمانية الأبواب في وجهها، وكان المعهد يظم جملة من المثقفين اللذين لم يتبنوا أطروحات الاشتراكية، ورفضوا الانضمام إلى الحزب الشيوعي الألماني بعد فشل ثورة 1918 يحدوهم العزم لبلورة فحص عميق لأسس النظرية النقدية.

<sup>2</sup> جون بيليس، ستيف سميث، عولمة السياسة العالمية، الامارات: مركز الخليج للأبحاث، 2004، ص 421.

وفكرة روبرت كوكس تقوم على مقولة ماركسية جديدة جاء بها الفيلسوف "louis arkosen" والتي تقول "أن المسيطر المادي سياسياً أو اقتصادياً ينتهي بفرض تصوره للوجود الجماعي داخل الدولة أو بين الدول، بمعنى أن امن الدولة هو أمن من يحكم وأن الأمن الدولي هو أمن من يهيمن"<sup>1</sup>.

ويعتبر **ماكس هوركايمر** هو أول من وضع معالم هذه النظرية في 1973 م، حيث كان يعتقد أن النظرية في العلوم الاجتماعية لا يمكن تطويرها بذات الطريقة التي تقوم فيها العلوم الطبيعية بتطوير نظرياتها. فلا يمكن لعلماء الاجتماع أن يكونوا مثل علماء الطبيعة بمعنى أنهم مستقلون ونزيهون فيما يتعلق بموضوع دراستهم فهم جزء من المجتمع الذي يدرسونه.<sup>2</sup>

وأدى وصول النظرية الدولية الى حقل الدراسات الامنية مع بداية التسعينيات الي صعود ما يسمى الدراسات الامنية النقدية ، وكان ظهورها علي يد "كين بوث" ثم تطور لاحقا مع اعمال "كيت كروز" و "مايكل ويليامز" و تقودنا المقاربة الامنية المتمركزة على الافراد الي ضرورة استكشاف ما دعاه "بوث" ب "حقائق الأمن" و تبني الحقائق الامنية عبر المسافة النقدية اي ممارسة "النقد التكويني" بهدف الترويج لسياسة اعتاقية.

إن التركيز علي الافراد كموضوع مرجعي للأمن و تعريف المفهوم كسياسة اعتناق ، واتباع منهجية المسافة النقدية كانت اللبنة الاساسية التي قامت بها مدرسة "أبريستويث" للدراسات الامنية حسب أنصار هذه المدرسة يجب ان يكون موضوع الدراسات الامنية النقدية اعتناق الافراد من مصادر الاستبداد و البني المجحفة القائمة في النظام السائد.<sup>3</sup>

مدرسة أبريستويث: يركز علماء المدرسة الويلزية على ثلاثة مبانى فكرية في مقاربتهم لإعادة تعريف الأمن: **أولاً**: يعتبرون الاعتناق كمرجعية في الدراسات الامنية.

---

<sup>1</sup> امحد برقوق، **مرجع سبق ذكره**. (الموقع الالكتروني)

(\*) إن تعظيم شأن العوامل الثقافية يشكّل قاسماً مشتركاً بين العديد من أصحاب المقاربات والأفكار الماركسية الجديدة. فقد استندت بعض اتجاهات "الماركسية التحليلية" الأنغلو سكسونية، التي يمكن إدراجها ضمن "النيوماركسية"، إلى مفهوم "المادية الثقافية" وأعدت إحياء "ماركسية" \* رايموند ويليامز \* الذي ركّز، تركيزاً خاصاً، على دور الكلام ، والأدب والثقافة بوجه عام وراهن على قدرة الفاعل على تغيير شروط وجوده وليس على حتميات تاريخية واجتماعية واقتصادية.

<sup>2</sup> جون بيليس، ستيف سميث، **مرجع سبق ذكره**، ص 374.

<sup>3</sup> سيد أحمد قوجيلي، **الدراسات الامنية النقدية "مقاربات جديدة لإعادة تعريف الامن"**، عمان: المركز العلمي للدراسات

السياسية، ط1، 2014، ص ص 31-33.

ثانياً: يعتبرون الافراد كموضوع مرجعي للحقيقة الامنية.

ثالثاً: التركيز علي دور المؤسسة الأكاديمية في انتاج المعرفة الامنية.

وقدم علماء المدرسة الويلزية توجها لتجاوز الافكار الواقعية التي تركز على القوة و الجوانب العسكرية و نموذج مركزية الدولة و الفهم الصفري للأمن ،في مقابله إنجاز مشروع تعاوني يكون موضوعه الاعتناق ،و في هذا الصدد كتب "كيننبوث " أحد أقطاب المدرسة: "تبدأ الدراسات الامنية برفض النظرية التقليدية للأمن ن إنها ترفض بشكل خاص تعريف السياسة التي تضع الدولة و سيادتها في مركز الموضوع ،و السلطة الاخلاقية للدولة ، والاعتقاد أن الدولة ينبغي ان تكون المفتاح الحارس لأمن الشعوب و اهمية الدراسات الاستراتيجية ووصف شؤون العالم الحقيقية".<sup>1</sup>

ويمكن تلخيص التصور النقدي للأمن فيما يلي:

-الاختيار العقلاني للدول، وهو استخدام القوة في حالة التهديد.

بالإضافة إلى ذلك، ترتبط كثيرا إسهامات هذه النظرية بالمبادئ التي صاغتها الواقعية الجديدة والتي

لا يرفضها النقادون، بل وشكلت في أحيان كثيرة مرجعيات أساسية لهذه النظرية، ومنها:بنية

\_النظام الدولي تحدد سلوكيات الدول إما تعاوناً أو تنافساً.

\_الطبيعة الفوضوية للنظام الدولي، حتى وان تباين التوصيف النقدي للسمة الفوضوية.

\_المعضلة الأمنية تحدث نتيجة لانعدام الثقة، حتى وإن اختلف النقادون في منشأ ذلك.<sup>2</sup>

## 2-نظرية الدور والبنائية الوظيفية:

أ- **نظرية الدور:**من المفاهيم المطبقة في فرع العلاقات الدولية والمستنبطة والمستعارة من فروع علمية

أخرى، مفهوم الدور الذي شهد بداياته في ظل دراسات علماء الاجتماع وعلماء النفس والأنثروبولوجيا

<sup>1</sup>المرجع نفسه،ص 33.

<sup>2</sup>خالد معمري جندي، التنظير في الدراسات الأمنية ما بعد الحرب الباردة: دراسة في الخطاب الأمني الأمريكي بعد 11 سبتمبر، مذكرة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم السياسية و الإعلام، قسم العلاقات الدولية و الإستراتيجية. جامعة الجزائر ، 2007 ، ص 110.

وذلك بفضل الجهود التي بذلها المختصون في دراسة السياسة الخارجية، أثناء محاولتهم للتعرف على مختلف الأدوار التي تضطلع بها الدول واستعمال نظرية الدور كإطار معرفي لتحليل أدوار السياسة الخارجية للدول. كل ظل مفهوم الدور غامضاً وعرف تبايناً في الرؤى المفاهيمية، شأنه شأن مختلف المفاهيم المتداولة في العلوم الاجتماعية، بدليل تعدد التعريفات المعطاة لهذا المفهوم ومن هذا يعتبر الدور نموذج ناتج عن أعمال تعلم أو أعمال مؤداة من شخص في وضعية تفاعلية<sup>1</sup>.

ويعرّف المعجم الحديث للتحليل السياسي الدور "على أنه أنماط السلوك ومجموعات المواقف المتوقعة من الأشخاص الذين يحتلون مناصب في هيكل اجتماعي<sup>2</sup>.

وبهذا يعرّف "لينتون" الدور في الموسوعة العلوم الاجتماعية بأنه يرتبط بشكل كبير بالبعد الأنثروبولوجي والاجتماعي الذي يركز على الحقوق والواجبات ، أي التوقعات المعيارية المرتبطة بالأوضاع السائدة ضمن هيكل اجتماعي<sup>3</sup>.

ويتطلب تعامل الوحدة الدولية مع النسق الدولي ووحداته المختلفة أن تحدد الوحدة لذاتها وللآخرين طبيعة موقعها في هذا النسق ، والوظيفة أو الوظائف الرئيسية التي تؤديها في إطاره بشكل مستمر، وماهية العلاقات الدولية الرئيسية للوحدة، هو ما يعبر عنه بالدور " "ROLE الذي تؤديه الوحدة في النسق الدولي، بهذا المعنى فإن لكل وحدة دولية دوراً في النسق الدولي ويصير أحد علامات سياستها الخارجية<sup>4</sup>. فبالنسبة للدور القومي للدولة ضمن إطار النظام الدولي، فإنه يتضمن معنى إدراك صنّاع السياسة الخارجية لمواقع بلدانهم في النظام الدولي والسعي لتحديد القرارات ومختلف الالتزامات

---

<sup>1</sup> Steve j.campbell" Robe theory, foreign policy advisors, and v , S foreign policy making "InternationalStudies association, 40th annual convention. W a Shington D.C.1999 .in <http://www.ciaoent.org>. 1 cas 01689/.

<sup>2</sup>جيوفر روبرت، أليستري إدوارد، المعجم الحديث للتحليل السياسي. ترجمة سمير عبد الرحيم الجليبي. بيروت: الدار العربية للموسوعات. الطبعة الأولى. 1999.ص399 .

<sup>3</sup>ميشال مان، ترجمة عادل مختار الهواري ، سعد عبد العزيز مصلوح،، موسوعة العلوم الاجتماعية. الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية.ط1.1999.ص612 .

<sup>4</sup>محمد السيد سليم ، تحليل السياسة الخارجية. بيروت: دار الجيل .ط2. 2001.ص48.



والأحكام وكل الأنشطة المناسبة لدولهم والأدوار التي ينبغي أن تقوم بها في النظام الدولي أو النظم الإقليمية<sup>1</sup>.

لا ينصرف مفهوم الدور إلى مجرد تصور صانع السياسة الخارجية لهذا الدور ولكن يشمل أيضا كيفية ممارسته في مجال السياسة الخارجية ولهذا فإن مفهوم الدور لا يشمل فقط تصور صانع السياسة الخارجية لدور دولته ولكن أيضا تصوره للدور الذي يؤديه أعداؤه الرئيسيون في النسق الدولي ومن المتصور أن تلعب الدولة أكثر مندور في آن واحد بل أن هذا الوضع الأكثر شيوعا. يمكن أن تلعب الدولة دورا معينا على المستوى العالمي ودورا آخر على المستوى الإقليمي<sup>2</sup> وقد حظيت دراسة الأدوار الإقليمية بالاهتمام بالتزامن مع التطور الحاصل في الدراسات الإقليمية. وبرز أحداث على الساحة الدولية أظهرت الدور المتعاضد للقوى الإقليمية فيما يخص التأثير على مجرى الأحداث، وانفرادها في التحكم بالتفاعلات والعلاقات ضمن حدود النظم الإقليمية التي تنتمي إليها مع العجز الملحوظ للقوى الكبرى الخارجية عن تلك النظم الإقليمية في التأثير على الطبيعة الداخلية للعمليات السياسية الإقليمية، دون إرادة الأطراف الإقليمية<sup>3</sup>.

إن القوة السياسية تنحصر في ميدان الاستراتيجية العسكرية، وهذا ما تعنيه الواقعية وهي مدى التأثير النسبي الذي تمارسه الدول في علاقاتها المتبادلة وهذه بذلك لا يمكن أن تكون مرادفا للعنف بأشكاله المادية والعسكرية وإنما هي أوسع نطاقا بكثير ففي المدرسة الواقعية وكما يرى "مورغنتوا" السياسة الدولية هي صراع من أجل القوة والسلوك الدولي. ويمكن تتبع مقومات وعناصر القوة الدولية التي تؤثر في طبيعة الدور الذي تلعبه على المستويين الإقليمي أو الدولي من خلال المجالات التالية:

<sup>1</sup> هاني إلياس الحديثي، مرجع سبق ذكره، ص 43

<sup>2</sup> محمد السيد سليم، مرجع سبق ذكره، ص 50

\* تتصرف الدراسات الخاصة بالأدوار الإقليمية إلى الاهتمام بالأدوار التي تلعبها أو يحتمل أن تلعبها القوى الإقليمية الفاعلة، التي تملك عناصر القوة التي تمكنها من التأثير بشكل ملحوظ في محيطها الإقليمي والمشاركة بكثافة في تفاعلات النظام الإقليمي الذي تنتمي إليه، وتصنف هذه الدول ضمن دول القطاع المركزي في النظام الإقليمي، أي الدول الرئيسية التي تؤثر في طبيعة العلاقات القائمة بينها، وطبيعة السياسة الإقليمية لكل منها، ومستوى إمكانياتها، وشكل تحالفاتها الداخلية والخارجية على طبيعة المناخ السائد في النظام على مختلف الأصعدة السياسية، الاقتصادية، الاستراتيجية فضلا عن تأثيرها في الطبيعة المميزة لتفاعلات الاستراتيجية فضلا عن تأثيرها في الطبيعة المميزة لتفاعلات النظام لإقليمي، أي إذا كانت تعاونية، تصارعية.

<sup>3</sup> ناصيف يوسف حتي، مرجع سبق ذكره، ص 262.

\*المجال الجغرافي : يؤكد "ايف لاكوست" أن الجغرافيا ستعمل في المقام الأول لخوض الحرب لكنه يذهب ليضيف أنها معرفة استراتيجية على اتصال وثيق لمجموعة من الممارسات السياسية، وبالرغم من أن مجال البحث الجغرافي لا يهتما بقدر ما يهتما الدور أو الوظيفة السياسية والاجتماعية للجغرافيا وبالإضافة لذلك الموارد الطبيعية التي تعتبر من أهم عوامل قوة الدولة وكما يحدد المجال الجغرافي طبيعة التهديدات الموجهة إلى أمن الدولة ، والتي تشكل المجال الحيوي هذا فضلا عن العناصر الأخرى كالمساحة والتضاريس ومواقع المرور .....الخ

\*العامل الاقتصادي : لقد أضحت الاقتصاد يلعب دورا بالغ الأهمية في العلاقات الاقتصادية المعاصرة فهناك منظمات دولية قائمة على أساس اقتصادي مثل الأوبك و السوق الأوروبية المشتركة وأيضا دور الشركات المتعددة الجنسيات فضلا عن كونه يؤثر في تطويرها لقدراتها العسكرية والتي تتضمن تدريب القوات وتحديثها وقدرتها على دخول سباق التسلح أو دخول الحرب<sup>1</sup>..

\*العامل الاجتماعي : إن درجة التجانس الاجتماعي له أثر بالغ الأهمية في تحقيق الوحدة الداخلية للدولة، ومن ثم سهولة تحقيق الاجتماع حول الأهداف الاستراتيجية، فالدول المتعددة القوميات تقوم سلطتها على الإكراه وتعرف صراعا داخلي ، مما يضعف الدولة داخليا ، كما شكل عامل الوحدة الوطنية أهم رهان في حالات عدم الاستقرار، بالإضافة إلى المتغيرات الاجتماعية الأخرى وما يتصل بها من قيم ثقافية، وتجارب تاريخية ، وتقاليد اجتماعية تؤثر في الرأي العام والإطار الاجتماعي للنظام السياسي، والجماعات الضاغطة، والأحزاب السياسية، وكل هذه العوامل مرتبطة بمتغير الثقافة والقيم والحضارة والتاريخ وتعطي الوعي السياسي، الذي يخص الدولة داخليا وما تمثله، فهي من مصادر القوة الغير ملموسة، وهذا النوع من القوة يلجأ إلى حد بعيد من القيم، ويطلق عليها "جوزيف ناي" القوة الطرية الناعمة<sup>2</sup> وهذا في مطلع التسعينات وعرفها بقوله "أنها قدرة أمة أو دولة على التأثير في أمم أو دول أخرى وتوجيه خياراتها العامة وهذا استنادا إلى جاذبية نظامها الاجتماعي والثقافي ومنظومة قيمها ومؤسساتها بدل الاعتماد الإكراه أو التهديد ويحصر عناصرها في نقاط ثلاثة هي: الثقافة العامة ومدى جاذبيتها، القيم السياسية ومدى جدية الالتزام بها ، السياسة الخارجية ومدى درجة مشروعيتها وقبولها

<sup>1</sup> إلياس الحديثي، مرجع سبق ذكره، ص ص 44- 45

<sup>2</sup> المرجع نفسه، ص ص 44-45.

لدى دول العالم ... الأمر هنا الذي جعل البعض يصف القوة الناعمة بأنها أشد فتكا من الصلبة، فهي لا ترى وتتعصب مواجهتها، ويعد العامل الثقافي أهم أدوات القوة الناعمة<sup>1</sup>

**ب- البنائية الوظيفية:** برزت البنائية كنظرية قائمة بذاتها في العلاقات الدولية مع نهاية الحرب الباردة و تقدم البنائية فهما بديلا لمجموعة من المواضيع المركزية في نظرية العلاقات الدولية، تتضمن معاني الفوضى وتوازن القوى، العلاقة بين هوية الدولة ومصالحها، توسع القوة، ومشاهد التغيير في السياسة الدولية من ناحية أخرى يجب أن يفهم البنائية باعتبارها تتكون من رافدين: البنائية التقليدية والبنائية النقدية، حيث ترتبط الثانية بشكل كبير بالنظرية الاجتماعية النقدية. أما البنائية التقليدية فترغب لتقديم بديل للتيارات الرئيسية في مجال النظرية العلاقات الدولية<sup>2</sup>.

مع الإشارة الى فكرة البناء الاجتماعي ليست فكرة حديثة العهد بل إنها تمتد إلى منتصف القرن التاسع عشر عندما ظهرت في كتابات "مونتسكيو" وحينها ظهرت فكرة النسق الاجتماعي على أساس أن مظاهر الحياة الاجتماعية تؤلف فيما بينها وحدة منها شبكة منسقة وذلك عندما تحدث مونتسكيو عن القانون وعلاقته بالتركيب السياسي والاقتصادي والدين والمناخ وحجم السكان والعادات والتقاليد وغيرها مما يشكل في جوهره فكرة البناء الاجتماعي<sup>3</sup>.

ويرى "راد كليف براون" أن البناء ليس إلا مجموعة من الأنساق الاجتماعية والأنساق هي الأجهزة أو النظم التي تتفاعل فيما بينها داخل إطار البناء الكلي الشامل والتنسيق عبارة عن عدد من النظم الاجتماعية التي تتشابه فيما بينها في شكل رتيب منظم كما أن النظام عبارة عن قاعدة أو عدة قواعد منظمة للسلوك ويتفق عليها الأشخاص وتنظمها الجماعة داخل البناء ويرى أيضا كليف براون أن علاقة النظم بالبناء علاقة ذات شطرين:

<sup>1</sup>بوزيد عمار، " مفهوم القوة"، مجلة الجيش، الجزائر، 2010، ص 59.

<sup>2</sup>خالد معمر، مرجع سبق ذكره، ص 114 .

كما يعكس تيار البناء التداخل الكبير بين فروع العلوم الاجتماعية فقد أخذ هذا التيار في مجال العلاقات الدولية من علم الاجتماع خاصية التفاضلية الرمزية (Interactionism Symbolic) وترمي هذه الدراسة إلى تحليل السمات العامة لتيار البناء في مجال العلاقات الدولية وإلى توضيح طرق نموه وتطوره والقضايا التي تعرض لها تيار البناء الاجتماعي مثل مفهوم الفوضى، التغيير في السياسة العالمية والدراسات المتعلقة بالشرق الأوسط التي اتخذت من البناء الاجتماعي منهجا للتحليل. أنظر: حسن الحاج على أحمد، دراسة في البناء الاجتماعي للسياسة العالمية، مصر: الإسكندرية للكتاب، 2000. ط1. ص 215.

<sup>3</sup>إسماعيل زكي محمد، الأنثروبولوجيا والفكر الإنساني، جدة: شركة مكتبات عكاظ للنشر والتوزيع، 1982. ص 228

• علاقة النظام كأفراد الجماعة داخل البناء الاجتماعي.

• علاقة النظام بسائر النظم الأخرى التي تتعلق بالنسق والبناء الاجتماعي<sup>1</sup>.

و بالانخراط في هذا المنطق، فإن البنائية تعتمد على سوسيولوجيا التفاعلات مع تقوية مفهوم الهوية فهذا الاتجاه يركز على تأثير الأفكار، فبدلاً من النظر إلى الدولة كمعطى مسبق و الافتراض أنها تعمل من أجل بقاءها، يرى البنائيون أن الهوية تتفاعل عبر عمليات اجتماعية تاريخية، كما يولون أهمية للخطاب السائد في المجتمع، لأن هذا الخطاب يعكس و يشكل في الوقت ذاته المعتقدات و تتم أساساً بمصدر التحول و التغيير المصالح، و يؤسس أيضاً لسلوكيات تحضي بالقبول ، فالبنائية وهذه المقاربة حلت بشكل كبير محل الماركسية كمنظور راديكالي للشؤون الدولية<sup>2</sup>.

يركز مدخل البناء الاجتماعي على البعد الثقافي والمؤسسي ولا يطرق على الجانب المادي فقط. فالمدرسة الواقعية ترى أن البيئة العالمية والمحلية تتعدم فيها الجوانب الثقافية والمؤسسية ويظهر بدلاً عنها البعد المادي الذي يركز على توازن القوى أو السياسة البيروقراطية كما أن الخصائص التي تميز الدولة متأصلة فيها وخارجية عن تأثير البيئة لكن البنائية ترى أن البيئة الثقافية لا تؤثر فقط في الحوافر التي تجابه سلوك مختلف الدول، لكنها أيضاً تؤثر في طبيعة الدولة نفسها أو هوية الدولة

<sup>1</sup>إسماعيل زكي محمد، مرجع سبق ذكره.ص235

ظهرت البنائية والوظيفية بصورة واضحة بشكل علمي في كتابات هربرت سبنسر في مجال تشبيه المجتمع بالكائن العضوي وكان سبنسر يؤكد وجود التساند الوظيفي والاعتماد المتبادل بين نظم المجتمع في كل مرحلة من مراحل التطور الاجتماعي والغاية التي كان يهدف إليها في إيجاد حالة من التوازن تساعد المجتمع على الاستقرار في الوجود، إذا كان يتصور المجتمع على أنه جزء من النظام الطبيعي للكون وأنه يدخل في تركيبه ولذا يمكن تصوره كبناء له كيان متماسك. وقد تبني الكثير من علماء الأنثروبولوجيا هذه النظرية وأشهرهم " راد كليف براون" فهو يرى أن البناء يتألف من كائنات إنسانية وأن كلمة بناء تشير بالضرورة إلى جود نوع من التنسيق والترتيب بين الأجزاء التي تدخل في تكوين الكل الذي نسميه "بناء" وكذلك يوجد روابط معينة تقوم بين هذه الأجزاء التي تُولف الكل وتجعل منه بناء متماسك متمايز ويمقتضى هذا الفهم تكون الوحدات الجزئية الداخلية في تكوين البناء الاجتماعي هي الأشخاص أي أعضاء المجتمع الذي يحتل كل منهم مركزاً معيناً ويؤدي دوراً محدداً في الحياة الاجتماعية، فالفرد لا يعتبر جزءاً مكوناً في البناء ولكن أعضاء المجتمع من حيث هم أشخاص يدخلون كوحدات في هذا البناء ويدخلون في شبكة معقدة من العلاقات. .. أنظر: أبو زيد أحمد، **الأنثروبولوجيا وعلم الاجتماع**، القاهرة: مكتب الجامعة للنشر والتوزيع 1992، ص 201.

<sup>2</sup>محمد عصام لعروسي، هل النظرية مفتاح لفهم الأحداث الدولية، من الموقع الإلكتروني :

[mentouri.ibda3.org/ t14738 -topic](http://mentouri.ibda3.org/t14738-topic)

وتقدم البنائية نقداً المنهجية التيار الرئيسي في العلاقات الدولية خاصة الواقعية الجديدة التي قدمها (Walt) واعتمد فيها على منهجية الاقتصاد الدقيق (Micro economics)<sup>1</sup>.

وكذلك طرحت البنائية في العلاقات الدولية الوكيل (Agent) والهيكلة (Structure) ويدور نقاش حول تفسير الظواهر الاجتماعية بإرجاعها إلى أفعال الأفراد ودوافعهم أو إلى المجتمع وهياكله.<sup>2</sup> ومن أوائل الذين أثاروا هذه القضية في العلاقات الدولية " ألكسندر ويندت " الذي كان يرمي إلى إيجاد نظرية هيكلية للسياسة العالمية تأخذ في اعتبارها الدولة كوحدتها الأساسية ويرى أن النظريات المعاصرة للنظام العالمي تحتاج إلى أن تتضمن تركيزاً على الوكلاء (الدول) مع تركيزها على الهيكل<sup>3</sup>.

وهناك نظريتان تناولتا موضوع هيكل البنائية العالمية ولكن من بعد مختلف الأولى عرضها " (Walt) الواقعية الهيكلية " حيث يرى أن الفرق الأساسي الذي يميز السياسة الداخلية عن السياسة العالمية يكمن في هيكل كل منهما، ففي السياسة الداخلية لا يلجأ الأفراد إلى حماية أنفسهم لأن ذلك واجب تقوم به الدولة، لكن في السياسة العالمية لا توجد سلطة عليا لا تمنع استخدام القوة لذا فهناك حالة فوضى عالمية<sup>4</sup>.

ونتيجة لذلك فإن الدول تسعى إلى حماية نفسها عن طريق الاعتماد على الذات وتسعى الدولة لتحقيق أمنها والذي يؤدي إلى الشعور بالدول الأخرى بعدم الأمن، مما يدفعها إلى البحث عن وسائل حماية إضافية ويقود إلى الدخول في حلقة مفرغة من سباق التسلح وقيام التحالفات المختلفة أو يسميها الواقعيون " معضلة الأمن " ويرى (Walt) في نظريته أن معضلة الأمن تكون ملازمة للسياسة العالمية وأن توازن القوى الذي تعتقد الواقعية التقليدية بأنه سيتحقق من حدة معضلة الأمن التي تنشأ بقصد

<sup>1</sup> عبد السميع سيد احمد، دراسات في علم الاجتماع، الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، 1993، ص43.

<sup>2</sup> علي عبد الرزاق حليبي، الاتجاهات الأساسية في نظرية علم الاجتماع، الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، 1993، ص237.

<sup>3</sup> إيان كريب، ترجمة محمد حسن غلوم، النظرية الاجتماعية من بارسونز إلى هابرماس، الكويت: عالم المعرفة، 1999، ص130.

<sup>4</sup> حمدي علي أحمد، مقدمة في علم الاجتماع، الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، 1995، ص180.

وبفعل متحدي القرار، بل يقوم رغما عنهم، ويأتي توازن القوى نتيجة للتفاعل بين الدول فهو مشابه للتوازن الذي ينشأ بين الشركات والمستهلكين في السوق الاقتصادي الحر<sup>1</sup>.

وكما ترى النظرية الليبرالية الكلاسيكية في الاقتصاد أن توازن القوى يوفر استقراراً مؤقتاً، لأنه غير دائم ومتغير. أما النظرية الثانية فيقدمها "فالرسنين" الذي يرى أن وحدة التحليل الأساسية لدراسة السلوك الاجتماعي أو المجتمعي هي النظام العالمي ويرى أن كل الظواهر الاجتماعية ابتداءً من الفقر والصراع الآتي في مناطق العالم المختلفة وانتهاءً بالعلاقات الدولية تفهم وتفسر علي خلفية النظام العالمي<sup>2</sup>. وللنظام العالمي سمتان: الأولى أن مكوناته مترابطة ومتفاعلة مع بعضها البعض وأية محاولة للفصل بينهما وتحديدها في مجالات مستقلة مثل الظاهرة الاقتصادية أو الظاهرة الاجتماعية أو الظاهرة السياسية ستكون مظلمة وتركز السمة الثانية على أن الحياة داخل النظام قائمة بذاتها ولا تتأثر كثيراً بالموثرات الخارجية وينضم عن هذا أن أي سعي لتفسير التغيير داخل النظام ينبغي أن يركز على التفاعل الداخلي دون أن يهتم بالعوامل الخارجية ويشير "فالرسنين" إلى أن تاريخ العالم شهد نوعين من النظم العالمية: الإمبراطوريات العالمية والاقتصاديات العالمية فبالنسبة إلى النظام العالمي المعاصر فإن بدايته ترجع إلى القرن السادس عشر ويقوم على الرأسمالية وتوسع وتمدد حتى شمل كل أطراف العالم وقامت الرأسمالية العمود الفقري للنظام العالمي وينقسم عالمي للعمل وأنشأت جماعات من البشر كطبقات وبعض الوحدات السياسية كدول<sup>3</sup>.

والبناء الاجتماعي بمفهوم الفوضى العالمية عند البنائية هي هيكلية وذلك لأنها تنشأ نتيجة للتأثير المتبادل للفاعلين الذين يستخدمون قواعد معينة ويدخلون في معاملات اجتماعية وهذا يعني أن الفوضى لها معانٍ مختلفة نتيجة تعدد الفاعلين الذين ينطلقون من الفهم الجماعي لمجتمعهم ومن معاملاتهم الاجتماعية فعلى أحد أطراف النظام الأمني هناك الفهم ( التنافسي ) للفوضى، حيث تنتظر كل دولة بصورة سلبية إلى أمن الدول الأخرى ، فتكسب دولة ما يعني نصران الدولة الأخرى

<sup>1</sup> عامر مصباح، النظرية المعاصرة في العلاقات الدولية، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2006، ص86.

<sup>2</sup> إيان كريب، النظرية الاجتماعية من بار سونز إلى هابر ماس، مرجع سبق ذكره، ص135 .

<sup>3</sup> عبد القادر محمودي، النزاعات العربية العربية والنظام الإقليمي العربي ، مرجع سبق ذكره، ص76.

والعلاقة السلبية التي تنشأ في ظل الفوضى تكوّن نظام الواقعية الذي يركز على القوة بحسابها مفتاح السياسة العالمية<sup>1</sup>.

وترى البنائية أن التأثير الثقافي والمؤسسي ينعكس على مكونات بيئة الدول ، هنا تقوم المثل بشكل مصاغ الأمن القومي أو سياساته وبالنظر إلى المصالح الثابتة فإن المؤسسات تغير من قيمة تكلفة المعاملات (Transaction costs) أو المعلومات المطلوبة لسياسة محددة أو قد تغير المصالح نفسها<sup>2</sup>. هذا بالنسبة للبناء، أما الوظيفة كما ذكرها العلماء الوظيفيون هي الدور الذي يلعبه الجزء في الكل أي النظام في البناء الاجتماعي الشامل ، أي أن درجة الاستمرار والاطراد في البناء هي التي تحقق وحدته وكيانه ولا يمكن أن تتم إلا بأداء وظيفة هذا البناء أي الحركة الديناميكية المتمثلة في الدور الذي يلعبه كل نظام أو نسق في داخل البناء فالوظيفة في البناء هي التي تحقق هذا التساند والتكامل بين أجزائه بحيث يفقد النسق أو البناء الاجتماعي معناه المتكامل لو انتزع من نظام ما<sup>3</sup>.

أما "راد كليف" فيرى الوظيفة التي تطبق على النظم الاجتماعية تقوم على المماثلة بين الحياة الاجتماعية والحياة البيولوجية فالوظيفة هي الدور الذي يؤديه أي نشاط جزئي في النشاط الكلي الذي

---

<sup>1</sup>حسن الحاج علي أحمد، مرجع سبق ذكره، ص215.

تقدم البنائية نفسها على أنها نظام للأمن التعاوني، حيث تقوم بالتعرف الإيجابي على الآخرين وحيث يعتبر تحقيق الأمن مسؤولية، الجميع وهذا لا يعتبر اعتمادا على الذات الذي تقوم به الواقعية وذلك لأن الذات هنا التي تبنى عليها المصالح، وبالتالي فإن المصالح القومية تكون هنا المصالح العالمية وفي الجانب العملي فإن مدى التعرف الإيجابي يختلف داخل المجموعة من الشكل المحدود التنسيق الأمني إلى الشكل الواسع الأمن الجماعي ويعتمد شكل النظام الأمني على نمو وتطور الذات الجماعية. ولهذا وبصورة عامة نستطيع أن نحدد نوعين من البنائية وهما البنائية الناعمة والبنائية الغليظة أو البنائية العامة والبنائية النقدية كما يقترح هوبف (Hoph) وتضم البنائية الناعمة كل الذين يهتمون بالثقافة وبهوية والقواعد ويقبلون أن مصالح الفاعلين ليست ثابتة، بل متغيرة وتنشأ من الإطار الاجتماعي، أما البنائية الغليظة في تشمل كل الذين يرو أن المؤسسات والهيكل الاجتماعية ما هي إلا بناء صنعة الإنسان وأن النظام العالمي والدولة ما هما إلا ممارسات أنشئت بصورة قيمية، ويشتركان في الفهم الجمعي المشترك (Intersubjective) مهم لفهم العالم الاجتماعي ويقبلان الربط بين القوة والمعرفة وقوة الممارسة في قدرتها على إنتاج المعاني ، كما يشتركان في رؤيتهما بقوة كل من الفاعلين والهيكل في التأثير المتبادل بتشكيل الطرف الآخر.

<sup>2</sup>عبد السميع سيد احمد، مرجع سبق ذكره، ص56.

<sup>3</sup>إسماعيل زكي محمد، مرجع سبق ذكره، ص240.

ينتمي إليه وهكذا تكون وظيفة أي نظام اجتماعي هي الدور الذي يلعبه البناء الذي يتألف من دول تربطهم علاقات دولية<sup>1</sup>.

ومن التعريفات الشهيرة للوظيفة ذلك الذي قدمه ( ميرتون ) حيث قال " إنها تلك النتائج أو الآثار التي يمكن ملاحظتها والتي تؤدي إلى تحقيق التكيف والتوافق في نسق معين<sup>2</sup>. ويعتبر بارسونز مفهوم الوظيفة أساسا فهم أي نسق من الأنساق الاجتماعية، فالوظيفة تمثل النتيجة المنطقية لمفهوم النسق فهي توضح طبيعته وتعمل على تكيفه مع بيئته ورغم تعدد آراء العلماء حول مفهوم الوظيفة إلا أنهم يجمعون فيها بينهم على بعض القضايا التي تشكل في جملتها الصياغة النظرية للوظيفة في علم الاجتماع وقد حصر ( فن دن برى (Van Den Berry) ) هذه المعاني في سبعة قضايا هي:

- 1- النظرة الكلية للمجتمع باعتباره نسقا يحتوي على مجموعة من الأجزاء المتكاملة.
- 2- رغم أن التكامل لا يكون على الإطلاق إلا أن الأنساق الاجتماعية تخضع لحاله من التوازن الديناميكي.
- 3- أن التوازن والانحرافات والقصور الوظيفي يمكن أن يقوم داخل النسق.
- 4- يحدث التغيير بصفة تدريجية تلائميه.
- 5- يأتي التغيير من مصادر ثلاثة تتمثل في تلاؤم النسق وتكيفه والنمو الناتج عن الاختلاف الوظيفي والتجديد والإبداع.
- 6- العامل الأساسي في خلق التكامل الاجتماعي يتمثل في الإنفاق على القيم<sup>3</sup>.

### ج- مقارنة ما بعد الحداثة:

ظهر مصطلح ما بعد الحداثة "postmodernisme" لأول مرة في أعمال الفنان البريطاني جون تشابمان (jean tshapman) سنة 1870 , كما استعمل مرة أخرى من طرف " رودولف بانفيز "

---

<sup>1</sup>وصفي عاطف، الأنثروبولوجيا الاجتماعية. بيروت: دار النهضة العربية للطباعة والنشر. 1977.ص47.

<sup>2</sup>نيقولا، تيما شيف، ترجمة محمود عودة وآخرون ، نظرية علم الاجتماع طبيعتها وتطورها. د م ن: دار المعارف، ص331 .

<sup>3</sup>شنتي السيد علي، نظريات علم الاجتماع، القاهرة: مؤسسة شباب الجامعة 1993.ص304.



rodolf banfes " سنة 1917 ، إلا ان الاستخدام الفعلي لمصطلح ما بعد الحداثة يعود إلى الثلاثينيات من القرن العشرين في نص كتبه الإسباني "فريدريكو دي أونيس" ثم يُحال هذا المصطلح الي مجموعة من الفلاسفة -خاصة الفرنسيين- مثل: ميشال فوكو ، و جاك دريدا ، و فرونسوا ليوتار . إلا أنه استخدم بصورة منهجية في حقل الدراسات النقدية الأمريكية في كل من كتابات : ارفنغ هاو ، هاري ليفين ، ليزلي فيدلر . وقد ظهر هذا المصطلح في البداية في ميدان الهندسة المعمارية (العمارة والفنون) ثم انتقل وامتد إلى حقول معرفية أخرى منها حقل العلاقات الدولية، و تعتبر بعد الحداثة في أشمل معانيها فلسفة اجتماعية و سياسية وأدبية و جمالية كانت قاعدة لمحاولة نقد المجتمع و الاشكال العقلانية للثقافة الغربية.

يعرفها "جون فرونسوا ليوتار" علي أنها "جحود لما بعد السرديات"<sup>1</sup>. ولقد استعار مصطلح ما بعد الحداثة من الثقافة الأمريكية وقصد بهذا المصطلح "حالة الثقافة بعد التحولات التي أثرت على ضوابط وقواعد العلم، الأدب والفنون ابتداء من نهاية القرن التاسع عشر"<sup>2</sup>.

ويرى يورجين هابرماس Habermas أن مقطع (POST ما بعد) في مصطلح ما بعد الحداثة يمثل رغبة لدى دعاة ما بعد الحداثة في الابتعاد عن ماض بعينه، إضافة إلى أنه يعبر عن عجزهم عن تسمية حاضرهم "لأننا حتى الآن لم نجد حلا للمشاكل التي تنتظرنا في المستقبل" وهذا التقابل بين جوهر الحاضر وحل مشاكل المستقبل ملمح رئيسي في تناول هابرماس لما بعد الحديث.

<sup>1</sup>سيد أحمد كوجيلي، مرجع سبق ذكره، ص 43.

\*يعني الجحود: الشك ، و تعني ما بعد السرديات : أن النظرية تمتلك أسسا واضحة لصياغة ادعاءات المعرفة التي تنطوي علي ابستمولوجيا تأسيسية.

<sup>2</sup>المرجع نفسه، ص 44.

أن ما بعد الحداثة مفهوم فضفاض وغامض ، فهناك صور متعددة من ما بعد الحداثة. فهي تتدرج من الموقف الرفض للغو العقلاني الوضعي ورفض الاضطهاد الذي تمارسها الثقافة الغربية بأيدولوجيتها العلمية إلى أن تصل إلى ما بعد الحداثة المتطرفة الثورية العدمية العبثية التي تدعو للثورة على العقل والعقلانية من أساسهما وتصل إلى التشكيك حتى في البديهيات. مما حدا بأنصارها إلى الكف عن توضيح ما هي "ما بعد الحداثة" والانصراف بدلا من ذلك إلى توضيح ما ترفضه ما بعد الحداثة..ولكن باختصار يمكن أن تعرف الحداثة بأي اتجاه فكري، يضم خليطا من التيارات، يجمعها رفضا لأسس الأنثولوجية (أي الخاصة بطبيعة الوجود) والمعرفية والمنهجية التي قامت عليها الحداثة أو على الأقل يجعلها محل شك.

ظهر مفهوم ما بعد الحداثة بشكل واضح في السبعينيات من القرن العشرين الميلادي، في كتاب الفيلسوف الفرنسي ليوتارد، (علم ما بعد الحداثة) وعنى بها التعددية الثقافية وتعدد أنماط الحياة.

وذكرت موسوعة Wikipedia في تعريف لها أنّ ما بعد الحداثة "طريقة في التفكير توحد بين المعرفة والتجربة من أجل توفير حقيقة عالمية قاطعة".

ويرى دانيال أدامس أنّه " إنّ ما بعد الحديث هو الحالة التي تجد فيها ثقافة أواخر القرن العشرين نفسها، وأنّ ما بعد الحداثة هي النظر في تلك الحالة والإجابة عليها".<sup>1</sup>

و هناك من يرى ما بعد الحداثة هي رفض للحداثة\*، و تحدّد لإمكانية الوصول الي الحقيقة الكاملة ورفض لمذهبية التقدم، و قبول للتغيير و التعدد و النسبية. و طبقاً لرأي "أرنولد توينبي" الذي يعد أول من استخدم مفهوم ما بعد الحداثة في كتابه المتعدد الاجزاء "دراسة التاريخ" يُعد عصر ما بعد الحداثة نتيجة للثورة علي رشادة الحداثة، فالعالم الحديث من خلال تأكيد علي الرشادة و العلم والتطور التكنولوجي انزلق الي حربين عالميتين، دفعتا الانسانية الي التساؤل في نهاية الحرب العالمية الثانية عن عوائد التحديث و التكنولوجيا.<sup>2</sup>

و كذلك اعطت المدرسة النقدية الالمانية خصوصاً المدرسة النسوية بُعداً أوسع لما بعد الحداثة، و قد اتجهت الجهود الي مهاجمة أستمولوجيا الحداثة و دورها في الفلسفة و السياسة التقليدية. كل ذلك أعطي اتجاها نظريا لنمو التمرد علي الثقافة و المجتمع الحداثي، وبدأ مفهوم ما بعد الحداثة يتحرك من وصف لحركة جمالية ابداعية الي وصف نظرية ثقافية أكثر اتساعاً و من هذا برز ثلاثة اتجاهات أساسية هي:

- 1- المحافظون الجدد الذين يرون ما بعد الحداثة هدفا للوصول الي النظرة الشمولية للحداثة، و العودة الي كاثوليكية العصور الوسطي لإصلاح ما تدهور من نماذج الثقافة و تحقيق الانسجام في المجتمع.
- 2- اتجاه مقاومة اثار الحداثية و هم يتفقون مع انصار المحافظون الجدد في نقد مبادئ الحداثة، و لا كنهم لا يمجدون التاريخ و لا يسعون الي النظرة الشمولية مثلهم و لكنهم يستخدمون ما بعد الحداثة لنقد الوضع القائم و أصوله و مقاومة أثاره، و ليس للرجوع الي الاصول السابقة للحداثة.

<sup>1</sup>ياسين بن علي، مصطلح " ما بعد الحداثة "، في الموقع

الالكتروني: [www.shartharat.net/vb/shouthead.php?t12704](http://www.shartharat.net/vb/shouthead.php?t12704)

<sup>2</sup>نصر محمد عارف، أستمولوجيا السياسة المقارنة -النموذج المعرفي -النظرية-المنهج، بيروت: مجد المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر و التوزيع، ط2002، ص 292.

3- اتجاه قبول اثار الحدائفة و هو اتجاه يدرك المشاكل التي ارتبطت بالحدائفة ،و يرى أنصاره أنه من المستحيل فصل الفن الرفيع عن الفن الهابط ،والأصالة و التقليد ن فهو اتجاه لصيق بالواقع نظرا لعدم وجود بديل له في نظرهم.<sup>1</sup>

حيث هناك من عارض القول بمجيء عصر ما بعد- الحدائفة منهم الفيلسوف والناقد الاجتماعي هابرماس حيث يعد التنظير لعصر ما بعد- الحدائفة ردة فعل محافظة ويأسفة ضد التنوير، و هناك من قال بتحقيقه على مسرح التاريخ المعاصر منهم جون فرنسوا ليوتار الذي اعتبر هذا العصر نهاية لـ "الحكايات الكبرى" ، اي موت المذاهب الكبرى التي حاولت تفسير الواقع تفسيراً شمولياً. فهذا عالم الاقتصاد هيرمان كاهن Herman Kahn الذي يصف عصر ما بعد- الحدائفة بأنه عصر " مجتمع ما بعد الاقتصاد"، وهذا عالم الاجتماع الأمريكي دانييل بل Daniel Bell يصفه بأنه العصر " ما بعد الصناعي"، وهذا الناقد الفني أميتاي اتزيوني Amitai Etzioni يصفه بعصر "ما بعد الحديث" و هناك من وصفه بعصر " ما بعد عهد- التكنولوجيا ولإلكترونيك" و تعددت الاوصاف.<sup>2</sup>

وفي هذا الصدد يقدم ما بعد الحدائثيون تصورا مغايرا للتصور التقليدي للحقيقة والتي تتشكل وتنتج حسبهم من خلال اللغة، وتوظيف مفهوم التناص "Intertextuality" ( التناص يعني التأويل)، وهو ما يعني منح اللغة الدور المركزي في إدراك الواقع الدولي وهو ما يعبر عنه لاسي (J.W. Lacey) بقوله : "أفضل مجاز للحقيقة هو النص". وتعتمد ما بعد الحدائفة على تحليل الخطاب و"التناص"، فهي تعتبر أن الخطاب هو المنظار الوحيد لفهم سلوكيات الدول وسياساتها، والتناص كأساس أنطولوجي لفهم الواقع الدولي. وتوظيف عقيدة "التناص" عند الما بعد حدائثيين يعني إعطاء الدور الأساسي للغة في فهم وإدراك الواقع الاجتماعي، وهذا لا يعني أن اللغة تعكس الواقع ، وإنما باستعمال اللغة يبنى ويصاغ الواقع في مسار لا نهائي من التفسير.<sup>3</sup>

وعلى ضوء هذا التحليل يظهر اتجاهان ضمن نظرية ما بعد الحدائفة:

<sup>1</sup>المرجع نفسه، ص 293.

<sup>2</sup>فريد باسل الشاني، "الحدائفة و ما بعد الحدائفة"، مجلة الحوار المتمدن، العدد 2190، السنة 2008، ص 02.

<sup>1</sup>جريدة حمزاوي، "التصور الامني الاوروبي: نحو بنية أمنية شاملة و هوية استراتيجية في المتوسط"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية ، تخصص دراسات مغاربية و متوسطة في التعاون و الامن ، جامعة باتنة، 2010-2011. ص 38.

أ- ما بعد الحداثة اللغوية ( النصوصية ): تنظر إلى اللغة ليست كأداة لمعرفة الحقيقة إنما كأداة لإنتاجها أي هناك أسبقية للغة عن الواقع. وفي هذا السياق، يقول دريدا " يستحيل معرفة الواقع خارج نطاق الخطاب المستخدم واستحالة التعبير عنه"

أ- ما بعد الحداثة الصراعية( القوة ): تركز على متغير القوة لا على اللغة، ، وهم يقولون لا يوجد شيء خارج القوة ولا يوجد أحد خارج نطاق القوة، فالمعرفة لا تفهم إلا في إطار علاقات القوة وتوزيعها ومن يتحكم فيها يتحكم في كل شيء. فالقوة هنا تحل محل اللغة، وعموما فإن اللغة والقوة هما الحقيقة، وهما بديلان لمقولة المادة في الفلسفات المادية في عالم لاقوانين له ولا يحركه شيء سوى دينامية كامنة فيه نابعة منه.<sup>1</sup>

ومن هذا المنظور فإن أطروحة ما بعد الحداثة تتضمن فكرة الانتقال الحاسم من الرأسمالية الصناعية إلى الفهم ما بعد الصناعي للعلاقات الاقتصادية في أي مجتمع في ضوء الصناعة التي تقوم على المعرفة العلمية التي أصبحت أهم مكونات المشروع الصناعي الجديد الذي بدوره يحدد شكل المجتمع من خلال ما يستطيع تقديمه له من وسائل الاستهلاك المتوقعة بدورها على وسائل الإعلام و خاصة عملية الإشهار.<sup>2</sup>

و إذا كانت أهم اتجاهات ما بعد الحداثة تشترك في أسس و مسلمات معينة ، فإنها تقوم علي رفض و تحطيم مبادئ الحداثة و ايجاد ما يُعكسها ، و قد أجملها ward في الاتي:

1-**universality**: وتعني العالمية و تشير الي محاولة بناء قوانين ونظريات الانسانية و الاجتماعية و الطبيعية عبر ثقافية ، غير محددة الزمان و المكان، مبنية علي منهج كوني يتضمن العالمية .

---

<sup>1</sup> خالد معمري جندلي ،"التنظير في الدراسات الأمنية لفترة ما بعد الحرب الباردة دراسة في الخطاب الأمني الأمريكي بعد 11 سبتمبر"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية ، تخصص: العلاقات الدولية و الدراسات الاستراتيجية، جامعة باتنة، 2007-2008.ص110.

<sup>2</sup> جمال درويش ،"الدولة والمجتمع في مرحلة ما بعد الحداثة" ،مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية تخصص التنظيم السياسي والإداري، جامعة الجزائر: كلية الحقوق والعلوم السياسية ،قسم العلوم السياسية، 2007-2008، ص 28.

2-**Egocentrism**: وهي الاستغراق في الذات أو التمرکز حول الذات ، و تشير الي تحديد مصدر الموضوعية ، و ترجع الرشادة و الابداع الي نتاج الشروط المتضمنة في الذات الانسانية.

3-**logocentrism**: و تشير الي الرغبة في ايجاد حقيقة مؤسسة أو حقيقة مجسمة مجسدة فالخطاب الحدائي يفكر في تطوير نظرية واحدة و منهج كوني واحد نفهم به العالم.<sup>1</sup>

د- **مدرسة كوبنهاجن** : اهتمت مدرسة كوبنهاجن بتوسيع مفهوم الامن ليشمل عدة مجالات بدلا من التركيز علي مفهوم الامن العسكري ، و من أبرز من كتب في هذا الاتجاه باري بوزان الذي اهتم بدراسة العلاقات الدولية من وجهة نظر المدرسة الانجليزية التي تركز علي مفاهيم المجتمع الدولي و المجتمع العالمي و التعددية و تطبيق ذلك علي النظام العالمي ، حيث يري بوزان أن الفرد لا يمكن ان يكون مناط تركيز الامن، بل الدولة هي التي تعمل علي توفيره ، و ذلك لثلاثة أسباب :

أولا: الدولة هي الفاعل الاساسي في العلاقات الدولية.

ثانيا: الدولة هي الوحيدة التي تتحمل أعباء و تبعات مشكلة الامن من وحدات و مؤسسات الدولة.

ثالثا : الدولة هي الجهة الرئيسية المعنية بإزالة حالة عدم الامن.<sup>2</sup>

المقاربة الأمنية لباري بوزان : لقد ارتبط الأمن في المنظور التقليدي لكيفية استعمال الدولة لقوتها لإدارة الأخطار التي تهدد وحدتها الترابية واستقلالها واستقرارها السياسي وذلك مواجهة الدول الأخرى، وهكذا يكون الأمن مجرد مرادف للمصلحة الوطنية، وكيفية تعزيزها بالاعتماد على القوة بشقها العسكري ويعود ذلك إلى حقيقة أن الدراسات الأمنية تطورت في إطار المدرسة الواقعية التي كانت ظروف الحرب الباردة مواتية لها لاحتكار هذا الحقل المعرفي..

وقبل التفصيل في جوانب تطور الأمن ، تطرق " باري بوزان " " Barry buzan " الذي ساعد في تغيير معنى الأمن وما توصل إليه من نقاط اتصال مع الواقعية في أفكاره ومقارباته ومسلماته كقوة مركزية الدولة، الأمن والمصلحة القومية، الفوضوية.

<sup>1</sup>نصر محمد عارف، مرجع سبق ذكره، ص 294.

<sup>2</sup>حسن الحاج علي أحمد ،"خصخصة الامن الدور المتنامي للشركات العسكرية و الأمننة الخاصة"، دراسات استراتيجية مركز الامارات للدراسات و البحوث الاستراتيجية، العدد 123، السنة 2007، ص 21.

وبدأ بوزان مقارنته الأمنية بتعريف شامل حيث يرى بأن - الأمن - " العمل على التحرر من التهديد " وفي سياق النظام الدولي " هو القدرة الدول والمجتمعات إلى الحفاظ على كيانها المستقل وتماسكها الوظيفي<sup>1</sup> ."

وانتقد بوزان المنظور الواقعي عندما ربطت الواقعية الأمن بالقوة واهتمامها فقط بالجوانب العسكرية بإضافة المجالات السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية و البيئية هي كالتالي:

الأمن الاقتصادي: وهو توفير المناخ المناسب لتحقيق احتياجات الشعوب وتوفير الأطر المناسبة لتقدم الدول وازدهارها، خاصة وأن للظروف الاقتصادية دور كبير في تنشئة الفرد، فتفاقم المشكلات الاقتصادية في المجتمعات وانتشار البطالة والفقر وارتفاع الأسعار والتضخم الاقتصادي يؤدي بالشعور بالنقمة تجاه السلطة، لأنها تعتبر هي المسؤولة بسبب تخاذلها وسوء تسييرها وفسادها لينتقل العداء إلى الدول الغنية باعتبارها المحرك الأساسي للاقتصاد العالمي وهي السبب في الركود الاقتصادي للدول الأخرى<sup>2</sup>.

الأمن السياسي: ويتمثل في الحفاظ على الكيان السياسي والاستقرار للدولة والرغبة في توفير الإرادة السياسة من اجل تحقيق التكامل والتعاون من أطراف الدول، وهي أهمية من الناحية السياسية والدبلوماسية ويمكن أن تتمثل في إيجاد تعريف موحد للإرهاب لأنه يثير أشكاله حقيقة نتيجة للمفهوم الدينامي، وتباين أنماطه وأشكاله واختلاف إيديولوجيات الدول<sup>3</sup>.

الأمن البيئي: وهو تحقيق الأمن ضد الأخطار البيئية والمحافظة عليها من أسباب التلوث بالإضافة إلى المحافظة على المحيطات المحلية والدولية ، واعتبر الاجتهاد البيئي هو سبب على حد سواء للتوتر السياسي والنزاعات وغالبا ما تنازعت الأمم لغرض أو مقاومة السيطرة على الموارد الأولية،

---

<sup>1</sup> عبد الجبار شعبي، "تحو بناء تعاون أمني متوسطي لتحقيق الأمن الفكري لمواجهة الإرهاب"، في أعمال الملتقى

الدولي: الجزائر والأمن في المتوسط واقع وفاق : كلية الحقوق والعلوم السياسية ،قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، 2008،ص149.

<sup>2</sup> المرجع نفسه، ص150 .

<sup>3</sup> عمر سعد الله، مرجع سبق ذكره، ص07.

وإمدادات الطاقة وأحواض الأنهار والممرات البحرية وغيرها من الموارد البيئية الأساسية، وأن القضايا البيئية مرت بخمسة مراحل:

فالمرحلة الأولى: ارتبطت السياسات البيئية بمثابة الحفاظ على رأس المال الطبيعي من التلوث، أما المرحلة الثانية اشتمت الجدل بين الدول الصناعية والدول النامية حول قضايا البيئة التنموية، أما المرحلة الثالثة فجاءت جدلية الأمن البيئي والتنمية المستدامة في إطار المفهوم موسع للأمن، وفيما يخص المرحلة الرابعة فرسمت مسائل التهديدات البيئية (الكوارث الطبيعية ، التغيرات المناخية، التصحر، الاحتباس الحراري ، التنوع البيولوجي ...) ثم جاءت المرحلة الخامسة لتأكيد العلاقة الارتباطية بين البعد البيئي والأمن الإنساني.<sup>1</sup>

الأمن المجتمعي أو الاجتماعي: ويخص قدرة المجتمعات على إعادة استنتاج أنماط خصوصياتها في اللغة : الثقافة ، الهوية وفق تصور مقبول في موجهة الانكشاف حيث ظهر هذا في إسهامات مدرسة كوبنهاجن التي وضحت كيف تصير قضية ما مشكلة أمنية ( securitization ) ويقول "ويفير" : أن مسألة اجتماعية تصبح رهانا أمنيا محدد السلوك بالممارسة الاستدلالية الاستطرادية للعاملين الاجتماعيين، إذ بفضل قوة صيغة مضمون الكلام يتم تقديم رهان اجتماعي يتعلق ضمنا أو صراحة بالأمن، وبالتالي يحصل على معالجة غير معتادة مقارنة بالرهانات الاجتماعية التي تبقى خاضعة لمعالجة سياسية روتينية، وبالتالي لكتاب مدرسة كوبنهاجن ليس الأمن موضوعيا. وإنما بناء اجتماعي وكما لاحظ " بوزان " أنه لا أحد ينكر تأثر النخب بمحيطها الاجتماعي والسياسي.<sup>2</sup>

و الامن المجتمعي قدرة المجتمع وإطاره النظامي الدولة على مواجهة كافة التهديدات الداخلية والخارجية بما يؤدي إلى محافظته على كيانه هويته وإقليمه وموارده وتماسكه وتصوره وحرية إرادته.

وهذا المفهوم (الأمن) لا يتعلق بحالة معينة لنخبة أو طبقة أو جماعة عرقية أو لغوية مسيطرة على صناعة القرار وإنما يتعلق بكل المجتمع الذي إطاره النظامي الدولة والتي يمارس من خلالها هذا المفهوم ، ومن ثم يتطلب تعاون مشترك للمجتمعات لإدراك مصادر المخاطر وطبيعتها وأهدافها.

<sup>1</sup> André weisrock, « **désert et désertifications en afrique** », Gabriel waskem et autre l'Afrique en dissertation corrigée, paris : édition elpse, 2004,p113-114

<sup>2</sup> عبدالنورين عنتر، تطور مفهوم الأمن في العلاقات الدولية، مرجع سبق ذكره،ص60.

وهذا المفهوم هو مفهوم لأمن مركب، يحتوي على العديد من المتغيرات التي تتفاعل مع بعضها البعض، فنجد المتغيرات العسكرية الاجتماعية والسياسية، والاقتصادية والثقافية، فالمتغيرات الاقتصادية تحتل أهمية خاصة في هذا المفهوم وتؤدي صدر المتغيرات المستقلة والظاهرة السياسية بعناصرها وتطبيقها دور المتغيرات التابعة.<sup>1</sup>

ترى مدرسة "كوبنهاغن" أن أحد أكبر مصادر اللأمن مجتمعي ، يتمثل في المعضلة الأمنية المجتمعية وأن التعريف الاساسي للمشكلة الامنية شيء يمكن أن يقوض النظام السياسي داخل الدولة ، وبالتالي "تغيير الأماكن لجميع المسائل الأخرى". كما يبين بوزان ، محاولة تعميق الامن في موضوع "التحرر من التهديد" سواء بصورة موضوعية وذاتية ، فعندما تقوم مجموعة ما بمحاولة زيادة أمنها المجتمعي ، تتسبب في رد فعل في الجماعة الثانية ، بحيث هذا الأخير ينقص من الأمن المجتمعي للجماعة الأولى ، و هذا ما يحدث المعضلة ، وينتج سلوكا شبه ابادي تجاه الجماعات الاخرى.<sup>2</sup>

**1-الأمننة:** أصبحت نظرية الأمننة برنامج بحث قيادي في الاجندة البحثية لمدرسة كوبنهاجن ، و إضفاء الطابع الأمني يستند علي فكرة أن الأمن أولا :ممارسة ذاتية و أن تعريف التهديد لا يقتصر فقط علي الجوانب المادية الملموسة مثل السلاح و سلوك الاعتداء و غيرها<sup>3</sup> و ثانيا :ممارسة خطابية أي ان اعتبار فاعل معين في التهديد يعود الى طريقة التعامل و التفاعل مع طرف الفواعل الأمنية للقضية.

وشرحت مقاربة الأمننة بوضوح في كتاب الأمن 1998 : قضية التهديد الوجودي ، و الأمننة هي "التحرك الذي يجعل السياسة تتجاوز الوضع العادي لقواعد اللعبة . " (بوزان & وايفر & دي وايلد)

و يكتب "أولي وايفر" في الامننة :

---

<sup>1</sup>المرجع نفسه ،ص 61.

<sup>2</sup> "The Copenhagen School (International Relations):

[http://www.wikipedia/widening Security/the Copenhagen school\(international relation.html](http://www.wikipedia/widening Security/the Copenhagen school(international relation.html)

<sup>3</sup>سيد أحمد قوجيلي ،الدراسات الأمنية النقدية مقاربات جديدة لإعادة تعريف الأمن،مرجع سبق ذكره ،ص 84.



ما هو الأمن؟ بمساعدة نظرية اللغة و التي يعتبر الامن فعل خطابي ليس كإشارة الى شيء ملموس و انما اعتبار الكلام هو الفعل.

كما يشير "أولي وايفر" الى تعريف الامنة علي أنها إعطاء الصفة الامنية الى قضية لم تكن تعتبر كقضية أمنية.

-الامنة :تعريف بعض الفواعل و القضايا كتهديدات أمنية بالرغم من أنها لم تكن كذلك قبل التكلم عنها بطريقة أمنية.<sup>1</sup> ، وفي هذا الصدد يقول "Jorg Monar" الانتقال من مستوى المناقشة السياسية الروتينية إلى وضع ومنزلة خاصة يصبح فيها لفاعل معين الشرعية المطلقة في استخدام سلطات القوة و الضغط في مواجهة التهديد.<sup>2</sup>

و ما يميّز الامنة هي وصف قضية أمنية علي موضوع ما ، و إعطاء الشرعية للوسائل و الاجراءات الخاصة التي لا تستخدم عادة في الاوضاع السياسية العادية ، للتعامل مع القضية الامنية.<sup>3</sup>

كما يمكن أن تعرّف على أنها " المسار الذي يمكن من خلاله لفاعل ما أن يعلن مسألة محددة أو فاعل آخر على أنه يشكل تهديدا فعليا لوحدة مرجعية معينة.<sup>4</sup>

و الأمنة من المفاهيم التي تستخدم عند التعامل مع المسائل الأمنية ، وهو يشير إلى عملية تحويل مسألة عادية إلى مشكلة أمنية وجعلها تبدو كتهديد للوجود، بعبارة أخرى الأمنة هي تقديم مسألة اجتماعية وسياسية كمشكلة أمنية وبالتالي جعلها تحت سلطة موظفين لا يتحملون أي مسؤولية سياسية.

---

<sup>1</sup>المرجع نفسه، ص 85.

<sup>2</sup> -Helena Carrapiç, " **chasing Mirages?** Reflection son concepts of Security throught the studyof the Securitized of organized crime, international Studies Association SanFrancisco:march2008,p22.

<sup>3</sup>حسن الحاج علي أحمد، خصخصة الأمن، مرجع سبق ذكره، ص 22.

<sup>4</sup>سيدأحمد قوجيلي، مرجع سبق ذكره، ص85.

والمفهوم الذي نطلق عليه تهديدًا ونجعل منها مسألة أمنية لا ينتج نفسه بنفسه ولا يوجد بشكل موضوع مستقل في العالم الخارجي. فالتهديد جزء من عملية بناء الهوية، و يؤدي دورًا حاسمًا في إنتاج التعارض بيننا وبين الآخر.

وبهذا تصبح التهديدات نتاجا لعملية بناء اجتماعي.<sup>1</sup>

وفقا للنظرية البنائية، هناك علاقة بناء اجتماع متبادل بين الأمنة، الثقافة، والهوية. بهذا المعنى يمكن القول بأن كل ثقافة تخلق شكوكا، مخاوف، وتهديدات خاصة بها، فهي ليست طبيعية، ولكنها نتاج اجتماعي وثقافي. فالدول تستخدم الأمنة كأداة سياسية من أجل إضفاء الشرعية على سياساتها وخلق شكل من أشكال العبودية الطوعية داخل المجتمع.<sup>2</sup>

ووصف الدكتور امحمد برفوق الامنة بأنها مفهوم مركب لسببين الاول: الامنة مفهوم مشتق من عملية بناء تصور لأمن يجمع بين حاجات الانسان و حاجات السلم و الامن الوطني، و السبب الثاني: مفهوم الامنة من حيث توسيع فكرة الامن كما جاءت بها المقاربة النظرية لمدرسة كوبنهاجن.<sup>3</sup>

و بالمقابل طرح "بوزان" الخطاب السياسي السلطوي الذي يقوم علي تضخيم المخاطر الناجمة عن استمرار ظاهرة اللجوء و تبعاتها على الأمن الاقليمي و الدولي بسبب الانفلات الأمني المحتمل جراء تهريب الاسلحة مثلا.<sup>4</sup>

يرى " باري بوزان" و"وايفر"، بأن إطار الأمنة" يتحدد على ثلاثة معاني:

المبني أمنيا، مع التركيز على القادة السياسيين الفاعلين.

أولا: شكل الفعل The Acte of The forme

---

<sup>1</sup> K. Seray: "Securitization of Migration in Europe: The Obstacle in front of European Values," **The Journal of Turkish Weekly**, July 2nd 2010, available at:<http://www.turkishweekly.net/op-ed/2714/securitization-of-migration-in-Europethe-obstacle-in-front-of-european-values.html>

<sup>2</sup> **ibid.**

<sup>3</sup> امحمد برفوق، **الامنة المستدامة**، في الموقع الالكتروني:

[Http://www.altaalim.org/akhbar2.php?id=4559.](Http://www.altaalim.org/akhbar2.php?id=4559)

<sup>4</sup> [Http://etudiantdz.com/vp/t43186.html.](Http://etudiantdz.com/vp/t43186.html)

ثانيا: سياق الفعل Contexte of The Acte المحدد بالتركيز على لحظة التدخل.

ثالثا: يتحدد إطار الأمانة في طبيعة الفعل Nature of Acte المعروف بالتهديدات الامنية فقط<sup>1</sup>.

في حين أن فعل الكلام يمكن أن يكون مشروط اجتماعيا بموقف المتكلم ، ويقول وايفر"ان فعل الكلام غير محدد مفتوح بشكل جذري مثير للاهتمام بالضبط لأنه يحمل للأمانة الكامنة لكسر الحالة العادية".

عند مقارنة نظرية الأمانة مع الفعل الاجتماعي الغير محدد تصبح الامنة تشبه الفعل التقريري الشامل حول العلاقة بين العدو و الصديق في الدراسات الأمنية، تأخذ منظومة التشابه لكارل شميت في جعل النظام السياسي كالمقرر الاستثنائي الذي يشكل الحدود بين الصديق والعدو ؛ وفي هذا الإطار ، جوهر السياسيين يتضمن تكوين القرار حول العدو : "كل الأشكال النقيضة ، الدينية والأخلاقية والاقتصادية ، او غيرها تتحول إلى نقيض سياسي اذا كانت قوية لتجميع البشر فعليا وفقا للصديق والعدو". رغم أن شميت لا يمكنه ان ينكر ان الجماعات تتنافس فيما بينها في المجالات الاقتصادية والقانونية والأخلاقية ، حيث يدعي ان المعارضة السياسية بين الصديق والعدو يشكل اكثر الانقسامات تطرفا: "الخصومة السياسية هي الأشد والأكثر تطرفا ، وتصبح كل خصومة ملموسة و تصبح اكثر سياسية وأوثق صلة بها وهي تقترب من النقطة الأكثر تطرفا ، وهو التجمع "الصديق - العدو".<sup>2</sup>

وهناك عدد من الانتقادات بشأن مفهوم الأمانة ،مثلا : قضية المسؤولية السياسية ، مع غياب المقاربات الاخرى غير الخطابية ، والاشكال المؤسسية. ، و الأهم هو النظر الى الفكرة القائلة بأن قضية يمكن تحويلها من السياسة العادية الى تلك التدابير العاجلة ، ومن ثم امكانية "نزع طابعها الأمني".

2-نزع الأمانة: اعربت مدرسة كوينهاغن عن تفصيلها لنزع الأمانة، و لا نجد الكثير من العمل بهدف نزع الأمانة في السياسة التي تكون اكثر فعالية من أمانة المشاكل مثل قضايا البيئة التي غالبا ما يمكن معالجتها من خلال العملية السياسية العادية.

<sup>1</sup> Ibid.

<sup>2</sup> امحمد برفوق ، الأمانة المستدامة، مرجع سبق ذكره.

ويوضح وايفر ، ان نزع الأمانة هو الافضل للديمقراطية ، لأن القضية سيتم معالجتها مع قليل من السرية ، وغالبا بغير مسؤولية السياسة الطارئة . بنفس الطريقة الى حد كبير ، يجادل كايل غريسون ضد كفاءة سياسة الطوارئ، ولكن من زاوية الامن الإنساني .

فيقول غريسون: " لغة الأمن دائما تنطوي على مصلحة الدولة محل المصالح الفردية"وفي بلدان مثل كندا ، اعتمدت أجنحة الأمن وكانت موجهة نحو توسيع المفهوم التقليدي للأمن ، الذي يتساوى بالقوة الوطنية ، وتعزيز المصالح القومية . وبذلك يرتفع الامن الإنساني في هذا السياق تتبع من الطريقة التي يساهم بها في مصالح الدولة الكندية.

واقترح غريسون ان بعض التهديدات ينبغي ان يعاد تعريفها بأنها "نقاط ضعف" حيث التهديدات معروفة كمخاطر حالية تتطلب إجراءات عاجلة بينما نقاط الضعف هي المخاطر المستقبلية التي لا تحمل معها هذه الردود السياسية الواضحة . بالنسبة لغريسون ، قضايا وصفت بأنها نقاط ضعف تبقى مفتوحة ومنتزعة سياسيا .

أما " الطريقة الميكافيلية" للتكلم عن الأمن ، يأخذ **Andreas Behnke** نقطة أبعد ، ويجادل في أمانة بعض القضايا و يمكن ان تكون فاشلة . كما يصف Andreas ، نصيحة ميكافيلي لحماية الداخل من خلال بناء الجدران والأسوار . وبدلا من ذلك ، الأمن لا يمكن تحقيقه الا بقبول الطوارئ في عالم الحياة الاجتماعية : "الأمن في المعنى الميكافيلي لا يمكن ان يقوم على أنطولوجية الأمن ، وانه يجب ادارته ، بدلا من رفض الطوارئ ، وفي المصطلحات الميكافيلية ، أن تخترق القلعة . وهكذا في عالم غير مضمون اصلا ، الأمن لا يمكن ان ينجز بالأسلوب الدفاعي ، المتحصن في منطلق القلعة ، ولكن فقط بارتباط مبدع ومثمر مع الطوارئ في الشؤون السياسية الحالية " <sup>1</sup>.

و يأتي النقد الأخلاقي من النظريات الأمنية النقدية الأخرى وبصفة عامة يتخذ شكلين مختلفين: يتعلق الأول بغياب تصور معياري للأمانة/ نزع الأمانة ضمن الاطار التحليلي لنظرية الأمانة ويركز الثاني بالتجاهل المزعوم للتأثيرات السياسية لكتابات وايفر للأمن نفسه ، بصفته محلل أمني، يؤيد استعمال

---

<sup>1</sup>PAUL ROE, **Securitization and Minority Right: Conditions of Desecuritization**

,Security Dialogue vol 35, n3, September, 2004 , pp.279–294.

الجميع لنظرية الأمانة. ،و في مقالة "الأمن لكلوديا أراڤو ركز علي المشهد الديموقراطي: نزع الأمانة والتحرر" نشر في ديسمبر 2004 في مجلة "العلاقات الدولية و التطور".

الأمانة وأفعال نزع الأمانة سياسة تقع خارج تفضيل عالم الأمانة النظري الفردي .و تبين مقارنة نظرية الأمانة بأنها ليست سياسية من ناحية المُحلَّل ، لكنها أداة نظرية للتحليل الذي يمكن به للمحلَّل أن يتتبع حوادث الأمانة ونزع الأمانة . نظرية الأمانة لوحدها لا تمكِّن المُحلَّل لقول ما يجب على الأمن أن يكون/لا يكون . نظرية الأمانة هكذا تريد الإجابة على السؤال -ماذا عمل الأمن؟- وقليلاً ما بعد هذا . في هذا الفهم ، نظرية الأمانة ليست شيء سوى الأداة النظرية لتسهيل تحليل الأمن العملي .

بالنسبة لأرادو ، وجود المعضلة المعيارية لكلام وكتابة الأمن يعني "بأن نظرية الأمانة" ونزع الأمانة كمارسة معيارية" يدمج إلى واحد -"نظرية الأمانة المعيارية".<sup>1</sup>

---

<sup>1</sup> Rita Taureck, Securitization theory and securitization studies, *Journal of International Relations and Development*, 2006, n 9, pp 53–61.

## المبحث الثاني: المفهوم الراهن للأمن: الامن الانساني و تطبيقاته

إن تطور مفهوم الأمن لدى صانعي السياسات الدولية، أصبح لأوروبا بعد الحرب الباردة ما يعرف "بالشراكة الأوروبية ومتوسطية" باتفاق أعضاء الاتحاد الأوروبي المتوسطيين على توسيع الإتحاد الأوروبي، والتوصل بالإجماع حول كيفية التعامل مع التحديات الأمنية القادمة من الشرق والجنوب، بهدف إعادة التوازن في توزيع الموارد المالية بينهم بما يتفق مع إدراكهم بأن القضايا الأمنية لا تقتصر فقط على الجانب العسكري بل هناك قضايا أمنية غير عسكرية مثل البطالة، الهجرة والإرهاب، الأصولية الإسلامية.<sup>1</sup>

إن التصور الشامل لمفهوم الأمن المعاصر في ظل ثورة المعلومات والاتصالات والمواصلات جعل من قاعدة التبدل المتبادل محورا أساسيا في هذا التصور، وتؤكد معظم النظريات الأمنية أن الأخطار التي تخيم على منطقة من المناطق أيا كان مصدرها أو حجم خطورتها لن يكون تأثيرها قاصرا على هذه المنطقة وحدها، ولكن ينتقل تلقائيا إلى المناطق المجاورة بنفس الدرجة ونفس الحدة.

إذ لم يعد إطار الظاهرة الأمنية المعاصرة بأبعادها المختلفة محددًا بنطاق الحدود الإقليمية للدولة بل تعدى هذا الإطار الحدود ليشمل دول الجوار الجغرافي المباشر ويمتد إلى الإطار الإقليمي والدولي.<sup>2</sup>

يزيد من تعقد الظاهرة الأمنية المتعدية للحدود ان بعض مصادر التهديد قد تكون خارج نطاق سيطرة السلطات السياسية في الأطراف الدولية، كما أنها بعضها يكون نتيجة الصراعات الداخلية الحادة في بعض الدول والتي قد تصل إلى الحروب الأهلية، وما يترتب عليها من آثار كنزوح أعداد كبيرة من البشر واختراقهم حدود الدول المجاورة هربا (المالي مثلا) مما قد يتعرضون لمخاطر نتيجة الأوضاع الداخلية في بلادهم، كما أن بعض مصادر التهديد المتعدية للحدود قد تتمثل في منظمات الجريمة الدولية، كالمافيا وتجارة المخدرات والسلاح وعصابات القرصنة.<sup>3</sup>

<sup>1</sup> محمد الأطرش، العرب و العولمة: ما العمل؟ المستقبل العربي، بيروت، العدد 229، مارس 1998، ص 33.

<sup>2</sup> إبراهيم حماد، "البعد الأمني للعلاقات العربية الأوربية (رؤية مستقبلية)"، مجلة السياسة الدولية، بيروت، العدد 127، السنة 1997، ص 222.

<sup>3</sup> Bailey, Sydney D, "The UN Security Council and Human Right", ST Martin's Press, New York, 1994. PP 77-79

ومن مصادر التهديد المتعددة للحدود: الأوبئة، الأمراض الفتاكة بالبشر كإفلونزا الطيور والخنازير والإيدز وغيرها، وقد صارت تفرض أعباء جديدة على الأجهزة الأمنية في شتى دول العالم لارتباطها بأحد الأبعاد المعاصرة لمفهوم الأمن وهو الأمن الإنساني.<sup>1</sup>

### المطلب الأول: عولمة الأمن وتحولات القوة العالمية:

من أهم المستجدات التي طرأت على قضايا الأمن في عصر العولمة هو التراجع العام الذي حدث لدور الدولة الوطنية، حيث أصبح هذا موكولا بشكل متزايد لقوى فوق وطنية (أحلاف، ضغوط مباشرة...) سواء تحت نريعة عالمية الأمن الدولي، أو إجبار الدول الجنوبية على تقليل إنفاقها العسكري وذلك كجزء من الإصلاح الاقتصادي.

وأصبح مفهوم الأمن يرتبط بمفاهيم أخرى كمفهوم القوة والتسلط ، و انفصال الدول عن القاعدة الاجتماعية و توزيع وظائف السلطة على نخب متكررة في الحقل السياسي وظل مفهوم المصلحة القومية دون تحديد، ومفهوم الاستقرار الذي ظل الاختلاف قائما على تحديده، وإشكالية الموازنة في نطاق العمل الأمني الميداني بين المتطلبات الأمنية اللازمة لإنجاز المهام الأمنية و تلك المحددة للممارسة الديمقراطية و أداء المهام الأمنية ، وبهذه المفاهيم لا يتعلق الأمن بحالة معينة لنخبة أو طبقة أو جماعة عرقية أو لغوية أو دينية مسيطرة على صناعة القرار. وإنما يتعلق بكل المجتمع الذي إطاره النظامي الدولة والتي يمارس المجتمع من خلالها هذا المفهوم، ومن ثم يتطلب تعاون كل المجتمع ويعكس الإدراك المشترك لمصادر الخطر وطبيعتها وأهدافها.<sup>2</sup>

إن ظروف ما بعد الحرب الباردة أعطت ضرورة إعادة النظر في مفهوم الأمن وتطوراتها الخاصة والتي عكست تهديدات جديدة وامتداد التأثير إلى فواعل غير الدول إلى مستويات "الأقليات العرقية" و

---

<sup>1</sup> Salmon, Trevoirc « **International Security in the Modern World** », Macmillan

Houndmills, 1992, p213

<sup>2</sup> مدحت أبوب، **الأمن القومي العربي في عالم متغير بعد أحداث سبتمبر 2001**، القاهرة: مكتبة مدبولي، ط1، 2003، ص 17.

\* هناك اختلاف في الأهمية النسبية للنطاق الزمني بين تقدير الموقف الأمني المبادرة بالقيام بعمل ما لمنع حدوث تهديد ما أو الإسراع باتخاذ إجراء معين لاحتواء خطر معين و التقليل من آثاره السلبية أو لمنع حدوث جريمة ما أو استخدام قدر معين من أدوات العنف بأسرع ما يمكن لاحتواء موقف ما يمثل تهديد الأمن و التي يمكن إدراجها في نطاق ما نسميه بالزمن الأمني.

"المنظمات الدولية" و"المنظمات الغير حكومية" إلى جانب التحول في مصادر طبيعة التهديدات أمام شيوع مظاهر الإرهاب الدولي، الجريمة المنظمة، الهجرة غير السرية وأزمات التدهور البيئي.<sup>1</sup>

وذلك بسبب التغيرات التي عرفتتها بعض المفاهيم المؤثرة في الأمن، كالسيادة والقوة بالإضافة إلى ظهور مدارس جديدة حاولت توسيع الأمن.<sup>2</sup>

أعطى "باري بوزان" Barry Bozan مفهوما موسعا للأمن والذي اقتضى موضوعا مرجعيا (Referent Object) من خلال السؤال "أمن من؟" وافترض موضوعات مرجعية أخرى باعتبار الأمن مسألة بقاء تقتض تهيديا وجوديا وكذلك اعتبر "بوزان" أن هناك أبعاد أخرى للأمن غير الأبعاد العسكرية، وتبنيه فكرة فوضوية النظام الدولي، إذ يقول: "إنه نظرا لكون بنية النظام الدولي فوضوية (بدون سلطة مركزية) في معظم أبعاده التنظيمية السياسية الاقتصادية الاجتماعية فإن البؤرة الطبيعية للأمن هي الوحدات". غير أنه حافظ على النظرة الواقعية للأمن باعتبار الدولة هي الوحدة الأساسية للتحليل.

وسمحت إسهامات وتحليلات بوزان في مجال توسيع الدراسات الأمنية تمهيد الطريق "لمدرسة كوبنهاجن" والتي اقترحت قراءة جديدة للأمن على أساس قطاعات أخرى وأبعاد الأمن الأخرى غير العسكرية من خلال اعتبار الأمن الاجتماعي رهانا أمنيا محددًا للسلوك بالممارسة الاستدلالية، وعلى أنه الهدف الأساسي والمحوري للعملية الأمنية.

شكلت تحليلات مدرسة كوبنهاجن قطيعة مع التحليلات المركزية الدولاتية لبوزان، خاصة بعد تطوير مفهوم الأمن الاجتماعي عبر أعمال "ألفريد ولفرز" (Alfrid Wolfers) والذنان يختلفان حول مكانة الدولة في تحليلهما للأمن.

إذ يرى "Wolfers" أنه بفعل جملة من ظواهر العولمة والظواهر العابرة لحدود البناء الأوربي، وظهر عرقيات قومية في أوروبا الشرقية، تدفقات الهجرة، الاستيراد الواسع للبضائع الثقافية الأجنبية، تحكم

<sup>1</sup> علاق جميلة، وفي خيرة، "مفهوم الأمن بين الطرح التقليدي والطروحات النقدية الجديدة"، العالم الاستراتيجي، قسنطينة: مركز الشعب للدراسات الإستراتيجية، العدد 4، جوان 2008، ص 26.

<sup>2</sup> عبد النور بن عنتر، تطور مفهوم الأمن في العلاقات الدولية، مرجع سبق ذكره، ص 58

\*الوحدات: الدول المسيطرة والأمن بالنسبة لها هي القضية المركزية والمطالبة بالسيادة التي تنكر الاعتراف بأي سلطة سياسة عليا" والمطبقة لمبدأ "كل لنفسه".



مصالح أجنبية بالثورات الوطنية، الاندماج بكيانات أوسع ... فإن المجتمع أصبح مهدداً أكثر من الدولة خاصة من طرف هذه الظواهر المتقاطعة.<sup>1</sup>

يعطي باري بوزان مفهوماً للمأزق الأمني المجتمعي والذي قد ينعكس على مستوى التهديدات التي تستشفيها مجموعة ما عندما تحس بالأمن إزاء السلطة الإقليمية تجاه تطورها في ظروف مقبولة دون المساس بلغتها و ثقافتها ،و دينها ،و عاداتها و هويتها بشكل عام و لكن إذا تصاعدت حدة المأزق الأمني المجتمعي فان نتائجه قد تكون خطيرة و تمتد لاستنفاد موارد نادرة (كالمواد الطبيعية ،أو المنظمات الحكومية ) إلى السعي لإزالة الطرف الآخر من الوجود عبر التصفية الإثنية<sup>2</sup>.

وقد تدعّمت وجهة النظر الداعية إلى إعادة النظر في مفهوم الأمن من خلال تقرير Egan Bahr المقدم للجنة Palme 1982 والذي عنوانه "الأمن المشترك" Common Security ويرى أن التركيز على القوة في عالم يتميز بمستويات عالية من التسلح وتضبطه حركية الاعتماد المتبادل غير مؤسس، فسعي الدول منفردة لتعزيز أمنها، سوف يقلص في نهاية المطاف أمن الدول الأخرى.

أما التركيز على المخاطر العسكرية في التعامل مع المأزق الأمني غير واقعي، فهناك أشكال أخرى من المخاطر التي تهدد الدول وهي ذات طبيعة اقتصادية، بيئية، غذائية، وحتى ثقافية، وقد يكون وراءها فاعلين آخرين غير الدولة كالمنظمات الإرهابية<sup>3</sup>.

وأدى إلى ذلك إلى تبني مفهوم أوسع للأمن اخذ تسميات متعددة: كالأمن المتكامل « Compréhensive Security » والشراكة الأمنية Partnership Security، الأمن المتبادل

« Mutuel Security » والأمن التعاوني « Coopérative Security »<sup>4</sup>.

ويفعل العولمة نعيش توسيعاً في مفهوم الأمن، ليس في وسائل التهديد ومصادرها بل في وحدة التحليل أو الطرف المعني بالأمن، ويعد هذا تحولاً في المشهد الأمني العالمي، مما يسمح بتصور أمني ملائم

<sup>1</sup> عبد النور بن عنتر، تطور مفهوم الأمن في العلاقات الدولية، مرجع سبق ذكره، ص 58-59

<sup>2</sup> عادل زقاغ، إعادة صياغة مفهوم الأمن، برنامج البحث في الأمن المجتمعي، في الموقع الإلكتروني

<http://www.geocities.com/adelzeggagh/lh.html>:

<sup>3</sup><http://www.abiyath.com/2006/17article139919.html>

<sup>4</sup><http://www.ar.wikipedia.org/w/index.php?title=93711000>

وفي إطار للشرعية التي تتيح التدخل الخاص ولأغراض إنسانية. أما التحول الآخر في المجال الأمني، فهو تحولات القوة، ذلك أن القوة لم تعد ترتبط ارتباطا وثيقا بالعامل العسكري، بل تعدته إلى التكنولوجيا و التعليم و النمو الاقتصادي، و الاعتماد المتبادل و المعلومات...<sup>1</sup>

تأسست القوة العالمية علي مصادر هي من قبل القوة اللينة ،كما تقوم علي مصادر ملموسة :القوة الصلبة ،و كما يلاحظ "جوزيف ناي" "إن القوة أقل تحويلية ،و أقل قهرية و أقل ملموسية" ذلك أن تحويل المكاسب المحققة في مجال ما نحو مجال آخر يزداد صعوبة .أما فيما يخص الأمن ،فإن الأمن اللين soft Security يعني التهديدات الغير المباشرة أو التهديدات الغير عسكرية مثل عدم الاستقرار ،التطرف، الإرهاب، التهريب ،مخدرات ،الهجرة الغير شرعية ، الجريمة المنظمة ، بينما يقصد بالأمن الصلب hard Security التهديدات المباشرة أي العسكرية .<sup>2</sup>

إن القوة الاقتصادية تسمح بتحول القوة العسكرية و هذا ما أفادنا به التاريخ الحديث و علي القول "بأن قوة الدول تبنى قبل كل شيء علي قواعد صناعية "و انحطاط الدول يرجع إلي فقدان الفاعلية الاقتصادية و انهيار الأجهزة الإنتاجية الوطنية .كما هناك معيار آخر لتحول القوة و هو التماسك الوطني و الاجتماعي ،و قد ورد في "الكتاب الأبيض حول الدفاع" الصادر في باريس 1994 بأن "القوة لا تأتي من اتساع الأرض الوطنية بقدر ما تتجم عن التنظيم الاجتماعي و تربية المواطنين و تضامنهم علي القيم التي تجمع فيما بينهم."<sup>3</sup>

أما القدرة الاقتصادية فهي هدف تسعى إليه كل الدول و الجماعات و هي سلاح أو أداة تستخدمها في لعبة القوة علي المسرح الدولي ،و الأداة النقدية أو المالية هي الرافعة الكبرى المستعملة من قبل الدول القومية الحديثة للتربع علي كرسي القوة.<sup>4</sup>

و في ظل تنامي ظاهرة العولمة ،تبقى القوة بين الدول في تطور مستمر، و التغيرات المستقبلية للاقتصاد العالمي في ظل العلاقات الاقتصادية بين القوى العظمى يتميز بالظواهر الثلاثة الجديدة التالية :

<sup>1</sup> عبد النور بن عنتر، مرجع سبق ذكره،ص61.

<sup>2</sup> عمار بوزيد ،"مفهوم القوة" ، مرجع سبق ذكره ،ص59

<sup>3</sup> Livre blanc sur la defence,PARIS ,1994,P 28.

<sup>4</sup> Ferradery jean –luc ,le point sur la mondialisation, ED Flammarion , paris ,1996.

أ-نهاية النظام القائم علي الهيمنة الاقتصادية لقوة كبرى ،إذ أن قوى عديدة سوف تسيطر علي الاقتصاد العالمي.

ب-ظهور أقطاب إقليمية جديدة في الاقتصاد العالمي أي تشهد أقلمة متنامية للاقتصاد العالمي.

ج-ظهور تناقض شديد بين الظواهر يصل إلى حروب الحرب الاقتصادية بين المساحات الإقليمية مما يدفعها إلى تأسيس سياسات تعاون جديدة (إعادة بناء نظام نقدي عالمي جديد مثلا)<sup>1</sup>.

إن دخول التحديات الجديدة دوائر صناعة القرار، كالفقر المتفشي في دول الجنوب والذي تزامنه ضعف البنيات المؤسساتي في هذه الدول، أدى إلى بروز تصادم بين المجموعات الإثنية في إطار صراعها على الموارد، حيث حلت المعرفة محل الملكية كمعيار القوة، وهناك انفصال مبني بين الشقين العسكري والاقتصاد الذي أظهر قابلية التحول في القوة.<sup>2</sup>

تستند الدراسات النقدية إلى فكرة السلام الديمقراطي(\*) والتي تعود جذورها إلى الأبحاث التي قام بها " سمول مالفين " و " دافيد سنغر " وكانت في مقال نشر لهما في 1976 في صحيفة القدس للعلاقات الدولية بعدما قام بتوسيع فكرة \*ايمانويل كانط\* لعام 1796 في مقاله السلام الدائم الذي اعتبر فيه أن الحكومات الجمهورية تجنح للسلم عكس الحكومات التي يحكمها متسلطون يسعون لتحقيق رغباتهم إن آخر حلقة من النقاش حول السلام الديمقراطي " كانت قد بدأت فعليا قبل سقوط الاتحاد السوفياتي غير أن هذا المفهوم قد أصبح أكثر إسنادا بزيادة عدد الدول الديمقراطية وتراكم مزيد من الشواهد الامبريقية المؤكدة للارتباط بين الديمقراطية والسلام ، فنظرية "السلام الديمقراطي(\*\*)"

وبدأت ديناميكية الأمن المعولم بالتأثير على الاقتصاد المعولم و أن الترابط بين الأمن و الاقتصاد في تزايد مستمر و أن عمل تداعيات اللأمن يشبه نظرية **الدومينو**، سقوط الأول ينتج عنه سقوط الثاني و هكذا فالعولمة لم تُوجد فقط اقتصادا معولما بل خلقت ديناميات تؤثر على قضايا الأمن.<sup>3</sup>

---

<sup>1</sup>lpid.

<sup>2</sup> عبد النور بن عنتر، **مرجع سبق ذكره**، ص 61

<sup>3</sup>عادل زقاع، إعادة صياغة مفهوم الأمن، برنامج البحث في الأمن المجتمعي، **مرجع سبق ذكره**.

إن ميزان القوى في النظام الدولي القائم سيعتمد على القوة الاقتصادية و ليس على القوة العسكرية، مما يعني إحلال توازن قوى اقتصادي، و أصبح مفهوم المصلحة الوطنية يتحكم في سلوكيات و سياسات الدول الخارجية في ظل تنامي ظاهرة الاعتماد المتبادل.<sup>1</sup>

أما في ما يخص العولمة كعملية تحول process of Chang فهي مرتبطة بالأسنة و ليس مصدرها القوة فقط و إنما الأخلاق و هذا ما تجلي من خلال دعوة أنصار العولمة إلي عولمة حقوق الإنسان بتفعيل أسلوب الحكم العالمي الذي يتوجب إشراك المجتمع المدني العالمي في مواجهة الهياكل الرسمية الداخلية و المنظمات الحكومية ، و تكريس ما يسمى بالحكومة العالمية.

أما فيما يتعلق بالتحويلات على مستوى إعادة ترتيب و توزيع عناصر القوة في النظام الدولي و الذي يبني أساسا علي القوتين الاقتصادية و التكنولوجية بدلا من استعمال القوة العسكرية ،حيث حدث تراجعاً لهذه الأخيرة مقابل تعاضم القوة الاقتصادية و تنامي للقوة التكنولوجية و عملياً نجد من يمتلك أي نوع من هذه القوى يُوصف بالقوي و المتقدم ،أما من يفتقدها فيُوصف بالضعيف و المتخلف.<sup>2</sup>

---

(\* ) أن الاقتراض بان الديمقراطية تشكل فيما بينها منطقة سلام يقوم على ملاحظة وجود علاقة متبادلة عالية بين الشكل الحكومي والمحصلة الدولية ،ويرى فرانسيس فوكوياما من أن هذه العلاقة المتبادلة صحيحة ، فلم يحدث أن حاربت دولة ديمقراطية دولة أخرى ، ويقول جاك ليفي أن تلك العلاقة التبادلية أقرب إلى قانون تجريبي في دراسة العلاقات الدولية.

(\*\* )تعتبر تحرير للطرح المبكر القاضي بان الدول الديمقراطية نادرا ما تحارب بعضها البعض بالرغم من أنها قد تدخل في حروب ضد دول أخرى وقد قدم بعض الباحثين أمثال " مايكل ديوبيل " " جيمس لي ري " و "بروس راسي" عددا من التفسيرات في هذا الاتجاه ، تمثل أساسا في أن الدول الديمقراطية تعشق ضوابط التوفيق التي تمنع استعمال القوة بين أطراف تعتقد نفس المبادئ.

كما أوضح في مؤلفه " مشروع السلام الدائم " أن إنشاء حلف بين الشعوب هو السبيل الوحيد للقضاء على الحروب ومخلفاتها ، وهو ما أكده من خلال كتاب له بعنوان " فروض عن بداية تاريخ الإنسانية " في 1786 قائلا " إن أكبر شر يصيب الشعوب المتمدنة ناشئ عن الحرب لا بمعنى الحرب الماضية أو الحاضرة ، بل بمعنى دوام الاستقرار للحروب القادمة ."

<sup>1</sup> أعمار جفال، "قوى و مؤسسات العولمة: التحديات و الاستجابة العربية"، مجلة شؤون الأوسط، مركز الدراسات الاستراتيجية، العدد 107، صيف 2012، ص 36-37.

<sup>2</sup> عبد الناصر جندلي، "النظريات التفسيرية للعلاقات الدولية بين التكيف و التغيير في ظل تحولات عالم ما بعد الحرب الباردة"، مجلة المفكر، باتنة، العدد الخامس، السنة 2012، ص-ص 121-122.

رغم تنامي النقاشات النظرية التي مست الجانب الشكلي لتوسيع مفهوم الأمن، برزت مساهمات أخرى ساهمت في صياغة مفاهيم جديدة للأمن، تميزت بتصورات إبستمولوجية أنطولوجية<sup>1</sup>، مع الحفاظ علي النزعة العقلانية "RATIONALISM" و هو ما وجد تبرير افتراضاته الأساسية في التفسير الواقعي لتفاعلات السياسة العالمية.

فنجذ "هيلقا هافتندورن" HELGA HAFTENDORN ترى أن الأمن يتعدي حدود ضمان استمرارية الدولة و حماية حدودها الإقليمية، و التحكم في مفهوم الأمن يتطلب التحكم في أبعاده و مستوياته و طرق بنائه و تكريسه.

كما تشير إلي إمكانية تطبيق الأمن الدولي و تكريسه في هذا العالم الذي يشكل جزءا منه، كما أشارت: "تشهد السياسة العالمية مسارات تتسم بالحركية و الدينامكية و التفاعل البناء مع التحولات المجتمعية الجديدة علي كافة الأصعدة، و مفاهيم الأمن ذات المرجعية الهوبزية (HOBS)،

و الكانتية (KENT)... لا تقدم براديا أمنا مناسبا، و لا تفسر بصورة مقنعة التغيرات في العلاقات الأمنية التي نلاحظها في كثير من أجزاء عالم اليوم".<sup>2</sup>

من هذا المنطلق ترى "هيلقا هافتندورن" ضرورة ارتباط المفهوم بمعظم جوانب الحياة الاجتماعية، بالاعتماد علي مقاربات متعددة التخصص و الثقافة، مما يسمح بصيانة مفهوم شامل للأمن في مقابل الأمن الضيق، و الحكم علي مدى شموليته أو محدوديته،<sup>3</sup> و جوهر الأمن مرتبط بالشمولية، و لا يقبل التجزئة، فعدم الاستقرار السياسي، و إدراكات التهديد و التصورات الواضحة حول قضايا الأمن الإقليمي، و العالمي، و الانهيار الاقتصادي و تفشي البطالة، و انتشار الأوبئة، الإرهاب و الحروب

---

<sup>3</sup> عامر مصباح، مرجع سبق ذكره، ص ص 122-128.

<sup>1</sup> Bjorn moller ' **the concept of Security :the prosand cond of expansion and contraction** ' paper for joint sessions of the peace théories commission 'and the Security and désarmement commission at the 18th General conférence of the : International peace research Association (I.P.R.A) TAMPER 'sinland '56 August 2000'p 04.

<sup>2</sup>Hélène Veau ,op cit , pp 5-4.

و الاستراتيجيات النووية ، و نشر الثقافات الدخيلة ،...تؤثر علي الأمن فهي قضايا الإدراكات الحسية perceptions التي تمثل تهديد معين.<sup>1</sup>بناءا علي ذلك نجد الأمن يتضمن:

**الأمن الاقتصادي:** ارتبط هذا المفهوم بالافتقار الذاتي من الغذاء ،إلا أن هذا التعريف ضيق لتقديم مفهوم أكثر شمولية ليشمل الاحتياجات الاقتصادية وإضافة البعد الإنساني الذي يهدف إلي توفير الحماية و الأمان للمواطن و تعزيز رفاهيته بإتاحة الفرص الاقتصادية من خلال مكافحة ما يعوق طلك من أنشطة اقتصادية سلبية و في هذا يكتب "روبرت ماكنمارا"وزير الدفاع الأمريكي و رئيس البنك الدولي الأسبق في كتابه الشهير "جوهر الأمن" [الأمن ليس هو المعدات العسكرية ،و إن كان يتضمنها ،و ليس هو النشاط العسكري و إن كان يتضمنه ،إن الأمن هو التنمية ،و من دون تنمية حقيقية لا يوجد أمن مستدام ،و الدول النامية التي تحقق التنمية لا يمكن ببساطة أن تظل أمنة ]<sup>2</sup>.

**الأمن الثقافي:** بمعنى أن يعيش الأفراد في بلادهم امنين علي أصالتهم و علي ثقافتهم المستمدة من دينهم و تراثهم و أعرافهم ،و عدم فرض الثقافات الأجنبية علي الثقافات المحلية و الانتقال العادل للثقافة من الدول الغنية إلي الفقيرة.

**الأمن الصحي:** الوقاية من الأمراض الخطيرة.<sup>3</sup>

**الأمن الغذائي:** و ينصرف إلي توفير السلع الغذائية الرئيسية في السوق المحلية ،و لقد عرّفت منظمة الأغذية العربية الأمن الغذائي"الأمن في ظل الظروف الراهنة يعني أن تنتج الدولة أكبر قدر مما تحتاجه من غذاء بالكمية المتوازية بطريقة اقتصادية تراعي الميزة النسبية لتلك الدولة في إنتاج السلع الغذائية التي تحتاجها و أن تكون منتجاتها قادرة علي التنافس مع المنتجات الأجنبية إذا لزم الأمر

---

<sup>1</sup>ثامر كامل الخزرجي ،ياسير علي المشهطاني،العولمة وفجوة الأمن في الوطن العربي ،عمان: دار مجدلاوي للنشر و التوزيع،2004،ص 55.

<sup>2</sup>أحمد باهض تقي ،مستقبل الأمن الاقتصادي في ظل المتغيرات الإقليمية الراهنة ،في الموقع

الالكتروني: [HTTP://WWW.POLITICS.COM.AR/13098](http://www.politics.com.ar/13098)

<sup>3</sup>عمر سعد الله، مرجع سبق ذكره، ص 7.

وأن يتوافر لها صادرات زراعية، أو صناعية أو الاثنين معا، بحيث تؤمن ما تحتاجه من القطع الأجنبي، لاسترداد الموارد الغذائية التي لا تمتلك ميزة نسبية في إنتاجها محليا....<sup>1</sup>

فالتوسع و التغيرات في العمل الأمني من تقليدي إلي شامل أتاح الفرصة في تحول بعض الخدمات الأمنية التي تقدمها الدولة و بالتالي لا يقتصر الأمن الشامل علي التحرر من التهديدات و المخاطر الخارجية ذات الطابع العسكري و الذي قد يؤدي إلي تدمير كل ما تم تحقيقه من إنجازات في مجالات مجتمعية أخرى ولا يمس سياسة الدولة و سلاماتها و إنما يمتد ليشمل الاستقرار السياسي و الاستقرار و الاجتماعي، فإذا هو مفهوم بعيد عن مفهوم الأمن القومي الذي يتضمن جوانب عديدة منها الاقتصادي و الغذائي، و الثقافي، المائي، البيئي، و الصحي، و الديمغرافي و غير ذلك، هذا بالإضافة إلي مكونه العسكري الأساسي.

و عموما فإن مفهوم الأمن الشامل تزامن مع اختراق لسيادات الدول المرتبطة بمفهوم الأمن التقليدي و التطور التكنولوجي و تبني نظريات الحرب عن بعد، و الحرب الالكترونية، و الحرب المعلوماتية، و الفضائية.<sup>2</sup>

فيكون تعريف "فيصل القحطاني" للأمن الشامل: "مجموعة الأسس و المرتكزات التي تحفظ تماسكها و استقرارها، و تكفل لها القدرة علي تحقيق قدر من الثبات و المتعة و الاستقرار في مواجهة المشكلات ليس فقط في مجال الأمن، و لكن في مختلف مناحي الحياة الاجتماعية و السياسية و الاقتصادية و الغذائية و الصحية، و الثقافية و غيرها من المقومات الأساسية التي تقوم عليها الدولة."<sup>3</sup>

إن التصور التوسعي في مجال الدراسات الأمنية، ذهب "بكولودزي" E.A.koleedzi إلي أبعد منظور ل "هيلقا هافنتدورن" من انتقاده الشديد للتيار التقليدي بزعامة "stephenwalt، فأقحم كولودزي فواعل

---

<sup>1</sup>ناصر عبيد ناصير، الأمن الغذائي بوصفه أحد مكونات الأمن القومي العربي، دمشق: مركز الدراسات و البحوث الاستراتيجية، 2003، ص 239

<sup>2</sup>محمد الأمين البشري، مرجع سبق ذكره، ص ص 20-22.

<sup>3</sup>فيصل القحطاني، إستراتيجية الإصلاح و التطوير الإداري و دورها في تقرير الأمن الوطني: دراسة تحليلية لاتجاهات القيادات العليا المدنية والأمنية بالمملكة العربية السعودية. في الموقع

الالكتروني. [WWW.MAHAWER.NET/ARABIC/MAFAHEEM/2004/09/HTM](http://WWW.MAHAWER.NET/ARABIC/MAFAHEEM/2004/09/HTM)

غير الدولة كالأقليات الاثنية و العرقية، العصابات، الجماعات المسلحة، الإرهاب بكل أشكاله كمصادر تهديد لأمن الدولة، و اتبع تصوره النظري بالصيغة اللبرالية التي تركز علي الفرد و ضرورة تحرره من كل أنواع السيطرة و الاستبداد، كما أنه أدرج "الأنظمة الشمولية" التي تسعى إلي ثورة دائمة و تعبئة الجماهير لتأييد الأيدولوجية الرسمية للدولة و عدم التسامح مع النشاطات الاجتماعية و السياسية التي لا تخدم الهدف، و تحاول الإبقاء و الاستمرار في الحكم عبر استعمال الدعاية و الإشراف الكامل علي وسائل الإعلام، و التي يعترها كولودزي مصدر تهديد ضد أمن الشعوب و الأمن العالمي ككل.<sup>1</sup>

و كما كان الأمن هو المتغير الذي حكم قيام العلاقات بين الأفراد و بين قيام مشاريع تؤسس لاستقرارهم توضع علي سبيل الدوام و الاستمرار، بقي المقترح البنائي لأنصار "الموسعين" بين باحثي مدرسة كوبنهاجن و واقعيين بنيويين و لبراليين تعدديين، يحدد النظرة القائمة علي فكرة "الاعتماد علي النفس" self-help في النظام الدولي و الاعتراف بالطبيعة الفوضوية للنظام العالمي، رغم تأكيدهم علي "الفوضى الناجحة" و "الفوضى الغير ناجحة" إضافة إلي اعتماد "الاستقرار الدولي" و "اللاستقرار".<sup>2</sup>

**الاستقرار الدولي:** تلك البيئة التي تضعف أو تخلوا إلى حد ما من المحفزات و العوامل الضاغطة التي تدفع بوحدتها إلي إحداث تغيرات هيكلية في بيئة النظام الدولي و بالشكل الذي يتم توزيع فيه القوة و النفوذ.

**الاستقرارية:** تحت السياسات بإلزامية الحفاظ علي نمط معين من التوازنات داخل النظام الدولي بالشكل الذي يحول دون إقدام أية وحدة من وحداته لإحداث تغيرات جوهرية لصالحها.<sup>3</sup>

---

<sup>1</sup>Veau hélène' op.cit.

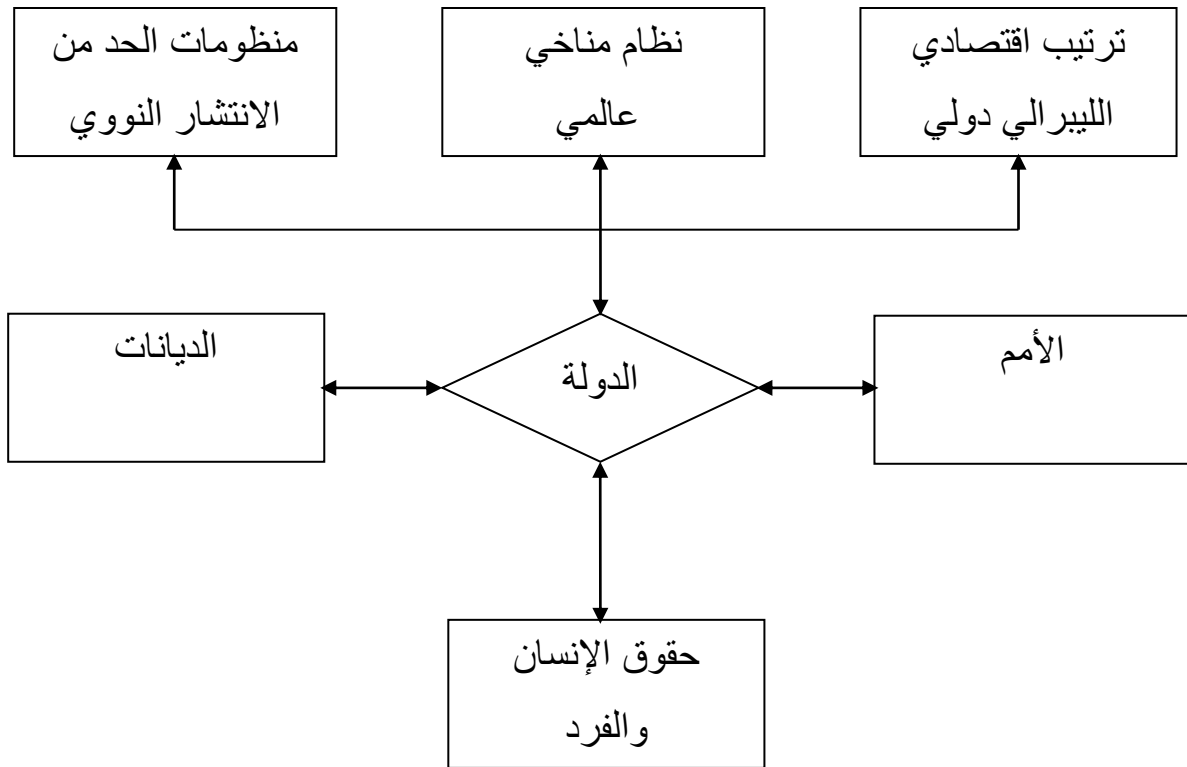
<sup>2</sup>IDEM.

<sup>3</sup>عبد القادر محمد فهمي، **النظام السياسي الدولي**، عمان: دار وائل للنشر، ط1997، ص1، ص15.



إضافة إلى اعتبار الواقع كبناء اجتماعي، و الأمن كبناء سياسي، و التركيز علي الاختلالات في  
 الميادين الاقتصادية، السياسية، الثقافية، البيئية، الديموغرافية، باعتبارها مصادر الصراعات الكامنة.<sup>1</sup>  
 وبعد الإشكال الجوهرى المطروح "من المعنى بالأمن؟"، "ما المؤمن؟" يوضح الموسعون أن تحقيق  
 الأمن يكون على المستوى الفردي والجماعي وتفعيله بحسب المستجدات الراهنة أو المستقبلية.<sup>2</sup>

### 1. مخطط المقاربات التوسعية في ظل العولمة:<sup>3</sup>



إن إدراك السبيل البديل للسياسة العالمية، ارتبط بالعديد من الظواهر التي تميز العالم اليوم، والتي  
 تنطلق منها الدراسات الأمنية النقدية ونذكرها كالتالي:

<sup>41</sup> هيثم الكيلاني، مفهوم الأمن العربي: دراسة في جانبيين السياسي و العسكري في: الأمن العربي التحديات الراهنة  
 و التطلعات المستقبلية، فرنسا: مركز الدراسات العربي الأوروبي. د.ت.ن

<sup>2</sup> Viau hélène. Op cit

<sup>3</sup> عمار حجار، السياسة المتوسطة الجديدة للاتحاد الأوربي: استراتيجية جديدة لاحتواء جهوي شامل، مذكرة ماجستير  
 غير منشورة، كلية العلوم السياسية، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر،  
 2003، ص 55.

الاعتمادية الدولية المتبادلة: والتي تزيد من رقعة الاهتمامات القومية المتشابكة، وتأخذ بها نحو الاتساع عبر تنامي النشاط التعاوني الوظيفي الدولي، فالاعتمادية المتبادلة لا تخلو من إثارة للهاجس الأمني لدى الدول الصناعية المتقدمة، والدول النامية على حد سواء، خاصة إذا تعلق الأمر بمصادر الطاقة<sup>1</sup>.

الهجرة والنمو الديمغرافي: والتي تعد ظاهرة عالمية وتوسعت نطاقها وتعددت أشكالها بالإضافة إلى التزايد المستمر للنمو الديمغرافي وما ينتج عنها من بطالة التي مست جميع المستويات العلمية والمهنية.<sup>2</sup>

- اتساع نطاق الهوة بين المناطق الغنية والمناطق الفقيرة.
- ليست الدولة هي الفاعل الأساسي في العلاقات الدولية ومفهوم الأمن وتطوره، بل هناك قوى سياسية، اقتصادية، اجتماعية، تلعب أدوارا لا تقل عن دور الدولة في تحديد مفهوم الأمن وتطوره.<sup>3</sup>

وعلى غرار "الأمن المجتمعي Social Security، الأمن العالمي Global Security والأمن البشري Humain Security" طرحت الدراسات النقدية مستويات أكثر عمقا واتساعا لمفهوم الأمن، وذلك مع التحولات العالمية، ومظاهر العولمة، وتغير وظائف الدولة، خاصة مع طبيعة التهديدات الجديدة، والنظرة الضيقة للأمن والتي تحصره في التهديد العسكري المادي والتركيز على الإنسان كوحدة أساسية فاعلة في تحليل الأمن".<sup>4</sup>

---

<sup>1</sup> ستيف سميث، مقاربات جديدة للنظرية الدولية، ترجمة مركز الخليج للأبحاث، الإمارات العربية المتحدة: مركز الخليج للأبحاث، ط1، 2004، ص374.

<sup>2</sup> سمير عياد، "الهجرة في المجال الأورو متوسطي، العوامل والسياسات". الملتقى الدولي: الجزائر والأمن في المتوسط "واقع وآفاق"، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، قسنطينة، الجزائر: مركز الشعب للدراسات الاستراتيجية، أبريل 2008، ص 232.

<sup>3</sup> ستيف سميث، مرجع سيق ذكره، ص 374.

<sup>4</sup>Barry Buzan, " **New Patterns of global Security in the Twenty First Century**"

International Affairs. Vol 67, N°3 London, 1991, P431.

ففي ظل العولمة أصبح العالم قرية صغيرة تتأثر بأي حدث أمني يمكن أن يقع في مناطق بعيدة مما قد يسبب في إشكاليات وأزمات أمنية عديدة ولا تقتصر سلبيات الأحداث الأمنية على المنطقة المنكوبة بل أصبح يتعداها إلى دول ومناطق كثيرة.

وهذا لا يعني تهميش دور الدولة في الإشكالية الأمنية، فهي المسؤولة عن توفير الأمن لمواطنيها، وما تهدف إليه المقاربة النقدية الأمنية إقامة تعاون مع الدولة وليس التناقض معها.<sup>1</sup>

### المطلب الثاني: التغيرات البنائية في السياسة العالمية:

يمر العالم بمرحلة تغيرات دولية وإقليمية متعددة الجوانب والفواعل ومتنوعة المواقع، أو مرحلة تمرکز للهيمنة الأمريكية التي أدت إلى عسكرة عملية العولمة نفسها (حلف الأطنطبي)، مما يؤدي إلى انسداد أمام التصورات الإقليمية والقومية، بما فيها التصور الأوربي نفسه إزاء الولايات المتحدة الأمريكية، وأمام حالة إمبريالية تعرف التوسع والسيطرة وتعرض استدعاء مقولات التحرر الوطني وبشروط جديدة ومختلفة نوعيا، ولكنها تعكس نفسها بالضرورة على مفاهيم العمل المشترك أو القومي أو القطري.<sup>2</sup>

وعرفت العشرية الأخيرة من القرن العشرين نهاية الحرب الباردة أي نظام القديم، وقيام نظام جديد أصطلح عليه "النظام الدولي الجديد" وهذا بعد 1991 وبعد انتهاء حرب الخليج الثانية، وحدد معالم هذا النظام الرئيس الأمريكي "جورج بوش" بقوله: "إن النظام الجديد لا يعني تنازلا عن سيادتها الوطنية، أو تحليلها عن مصالحها، إنه يعبر عن وسائل جديدة للعمل مع الأمم الأخرى من أجل ردع العدوان وتحقيق السلام، إنه ينبع من التطلع إلى عالم بمني على الالتزام المشترك بين الأمم الكبيرة

---

<sup>1</sup> عبد النور بن عنتر، البعد المتوسطي للأمن الجزائري، مرجع سبق ذكره، ص 30.

\*-أصبح الأمن الجديد الموسع يشتمل على مجموعة من المستويات: الأمن الشامل، الأمن الصناعي، الأمن الاجتماعي، الأمن الغذائي، الأمن المائي، الأمن السياسي، الأمن الدبلوماسي، الأمن التعليمي، الأمن الصحي، بالإضافة إلى الأمن القومي والوطني والكوني والإقليمي. ففي ظل العولمة أصبح العالم قرية صغيرة تتأثر بأي حدث أمني يمكن أن يقع في مناطق بعيدة مما قد يسبب في إشكاليات وأزمات أمنية عديدة ولا تقتصر، سلبيات الأحداث الأمنية على المنطقة المنكوبة بل أصبح يتعداها إلى دول ومناطق كثيرة.

<sup>2</sup> حلمي شعراوي، آفاق البحث في مجال الأمن العربي، مصر: مركز البحوث الغربية للدراسات الاستراتيجية العربية والإفريقية، 203، ص 81.

والصغيرة بمجموعة من المبادئ التي ترسو إليها علاقتنا: التسوية السلمية للنزاعات، التضامن في وجه العدوان وتخفيض ترسانة الأسلحة ومراقبتها، والتعامل العادل مع الشعوب".<sup>1</sup>

وكان للتحويلات الكبرى التي شهدتها الساحة الدولية أثرا مباشرا في إحداث تغييرات بنيوية في السياسة العالمية، وفي ظهور وتغيير مضمون العديد من المفاهيم التي تعكس مستوى مفهوم الأمن ومن أهم المتغيرات والمحددات التي تتحكم في هويته وآليات عمله المستقبلي، ويوصف النظام الإقليمي نظاما فرعيا يتبع النظام الدولي".<sup>2</sup>

واستمرت الأوضاع حتى جاء التحول الأبرز في النظام الدولي وظهور الترابط الاقتصادي والسياسي والاجتماعي والثقافي، بين النظم الفرعية، ذلك أن انهيار الاتحاد السوفياتي وانهيار الكتلة الشرقية تبعاً لذلك بعد التحويلات الكبيرة التي طرأت على أوروبا الشرقية وطرح سياسية الإصلاح والمصالحة التي عرفت في الأدبيات السياسية باسم "البروسترويك" و"الجلاسنوست" والاضطرابات الاجتماعية والسياسية الكبرى التي أدت على إسقاط بعض النظم الفرعية.<sup>3</sup>

وفي ظل التحويلات البنيوية التي عرفت في السياسة العالمية نذكر منها:

### 1- التغييرات الجيو سياسية بعد الحرب الباردة:

إن هيمنة التنافس والصراع بين القطبين على النظام الدولي في الفترة (1945 - 1989) خلقت نوعاً من التجانس والانسجام، فبالنسبة للغرب عدوه يتمثل في الاتحاد السوفياتي وحلفائه (الشيوعية)، والعكس صحيح بالنسبة للشرق فعدوها يتمثل في الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها (الإمبريالية)، وهكذا بالنظر إلى التهديدات والإخطار التي يمثلها كل طرف إلى الآخر، ثم بناء استراتيجيات الحرب الباردة والتي تميزت باحترام قواعد لعبة الردع النووي المتبادل.<sup>4</sup>

<sup>1</sup> غسان بدر الدين، الإستراتيجية الأمريكية في الشرق الأوسط بعد 11 سبتمبر، عمان: ددن، 2004، ص 101.

<sup>2</sup> وليد عبد الحي، تحول المسلمات في العلاقات الدولية، الجزائر: مؤسسة الشروق للإعلام والنشر، 1994، ص 106.

<sup>3</sup> سام العسلي، "النظام الدولي والهجوم الأمريكي"، مجلة الدفاع الوطني، بيروت: العدد 05، السنة 2004، ص 29.

<sup>4</sup> غسان بدرالدين، مرجع سبق ذكره، ص 102.

وأشار "سمير أمين"، أن إدراك إدارة الولايات المتحدة الأمريكية، من تخلي موسكو عن الاشتراكية واندماجها في المحيط الدولي الجديد الذي ترتب عن نهاية الحرب الباردة، لا بد أن يؤدي إلى تآكل التحالف الأمريكي الأوروبي الياباني (الذي شكل القاعدة الأساسية للهيمنة الأمريكية) وبالتالي لا بد من استبدالها بمشروعية أخرى للتحالف وحدثها أمريكا في التهديد الذي يمثله العالم الثالث، ومن خلال عملية تم استعمال مجموعة من النظريات، نذكر منها "نظرية التحدي والاستجابة"، التعريفي والذي يؤكد أن وحدها المدنيات (الحضارات) التي تواجه تحديات وأخطار تزدهر وتتمو، والعكس صحيح، وهي غياب تحقق خارجي تدخل الحضارة في حالة مراوحة المكان ثم الانحلال.<sup>1</sup>

وساهمت حرب الخليج الثانية بصورة كبيرة في إعادة تعريف النظام الدولي، حيث مثلت حرب الخليج فرصة للإدارة الأمريكية للإعلان على ما أسماه جورج بوش الأب "نظام دولي جديد" وأظهرت هذه الحرب التقارب بين الشرق والغرب ولم يضع حدا لكل التناقضات وإنما أعاد هيكلتها: بمعنى أن التناقض شمال جنوب حل محل التناقض شرق-غرب.<sup>2</sup>

ويطرح "جيمس توماس" فكرة أن بروز العنصر الاقتصادي كمحرك للسياسات الدولية في النظام الدولي الجديد بعد تراجع عنصر الإيديولوجيات وسباق التسلح جعل التوجهات إلى السرعة للتفوق الاقتصادي بمثابة إيديولوجية جديدة لها وأيضاً أدواتها السياسية وسماتها العقائدية، حتى وإن اكتسبت صفة الأصولية الاقتصادية.<sup>3</sup>

وباستعمال المقاربة القطاعية سعت التصورات القائمة على السيطرة العسكرية على اختراق النظام الإقليمي العربي لتهيئة المنطقة جغرافياً واقتصادياً لتسهيل قيام إسرائيل الكبرى عن طريق ما يسمى بالمشروعات الإقليمية، لذا يركز الاهتمام على تهيئة الظروف لتكون إسرائيل هي مركز التكنولوجيا والصناعات المتقدمة في خلق شعور قومي يضم "إسرائيل" و"العرب" و"الأترك" ضمن أسرة إقليمية وفقاً للمعادلة التالية:

**المياه التركية + الأموال الخليجية + الأيدي العاملة الرخيصة + العقول الإسرائيلية.**

<sup>1</sup>مصطفى بخوش، التحول في مفهوم الأمن وانعكاساته على الترتيبات الأمنية في المتوسط"، في أعمال الملتقى

الدولي، الجزائر: الأمن في المتوسط، واقع وآفاق، مرجع سبق ذكره، ص 02

<sup>2</sup> ناصيف يوسف حتى، أي هيكل للنظام الدولي الجديد؟ جريدة المساء الجزائرية، أكتوبر 1996، ص 05.

<sup>3</sup> ماجدة صالح، الحركات الأصولية الإسلامية في أوروبا، القاهرة: اللجنة العلمية للعلوم السياسية، 1999، ص 308.

أي العالم العربي مجرد مصدر للطاقة والمواد الأولية والعمالة الرخيصة ومكان للصناعات الملوثة وما تستهلكه الطاقة.<sup>1</sup>

ولكن بإعادة توزيع القوة بين القوى الكبرى، وانعكاساتها على الوضع الاستراتيجي لما بعد الحرب الباردة، في شكل مراجعة للخريطة الجيوسياسية التي نتجت عن نهاية الحربين العالميتين الأولى والثانية، طرح العديد من الإشكالات على مستوى التنظير للعلاقات الدولية بصفة عامة، وعلى الدراسات الأمنية بشكل خاص، وفي هذا السياق يرى "بيار هاسنر" Pierre Hassner أن كل من "نظام يالطا" الثنائي، ونظام "فرساي" الحدود، وكذلك نظام "وستفاليا" الدولة، الأمة كل هذه النظم آلت الي اشكاليات تعدد التنظير لها.<sup>2</sup>

كان التنظير لرؤيا "نظام عالمي جديد" فكرة راودت الرئيس السفياتي غورباتشوف والذي مند وصوله الحكم كان مقتنعا أن ترهل النظام السفياتي ناتج عن البيروقراطية داخل الاتحاد السفياتي وسياسة المجابهة مع الغرب، وقال: "إن مشكلات العالم اليوم يمكن حلها من دون الجهود المشتركة لكل الدول والأوطان، المشكلات الجديدة في آفاق الفضاء، وأعماق المحيطات ومشكلات البيئة، والإقراض، الفقر، التخلف. كل هذه أصبحت من حقائق العصر، وهي ستدعي اهتماما دوليا مسؤوليات دولية و تعاونا دوليا".

هناك فرق بين المبادئ المعلنة والسياسة المطبقة، فالولايات المتحدة الأمريكية كان همها الوحيد هو فرض السيطرة المطلقة على العالم وهذا ما أظهرته التقارير الاستراتيجية للأمن القومي الأمريكي، فمنذ 1991 حدد أحد التقارير الاستراتيجية دور أهداف الولايات المتحدة الأمريكية كما يلي:

- أ- مساعدة الأنظمة الصديقة للولايات المتحدة الأمريكية.
- ب- تأمين تدفق النفط برعاية أمريكية مباشرة.
- ت- الحد من الأسلحة المصدرة إلى دول العالم الثالث ولا سيما الأسلحة ذات الدمار الشامل.
- ث- جمع الحروب الإقليمية ودفع عملية التسوية في الشرق الأوسط.<sup>3</sup>

<sup>1</sup> محمد العربي فلاح، المتوسطية والشرق أوسطية وجهان لعملة واحدة، الجزائر: دار الخلدونية للنشر والتوزيع، ص 74.

<sup>2</sup> مصطفى بخوش، مرجع سبق ذكره، ص 02.

<sup>3</sup> غسان بدر الدين، "الإستراتيجية الأمريكية في الشرق الأوسط"، السياسة الدولية، العدد 114، السنة 1999، ص 99

وللتعامل مع مختلف المشكلات المترتبة بعد نهاية الحرب الباردة، هو التراجع التدريجي للاتحاد السوفياتي من الساحة الدولية كفاعل دولي، وهذا سنة 1991 وما تبع من تغيير في هيكله النظام الدولي، وانصراف الولايات المتحدة الأمريكية عن الشؤون الدولية و إعادة هيكلة الاهتمامات الخارجية بعيدا عن مظاهر القوة العسكرية إلى صالح القوة الاقتصادية.<sup>1</sup>

إن التشكيلات السياسية الرأسمالية المتقدمة لا تعطي مغزى، أو أهمية حقيقية لفكرة الدولة القوميات ذات السيادة على الأقل في المجتمعات الهامشية، والمصدر الأساسي ليس تنافس بين القوميات، و إنما تغيير الهياكل الاقتصادية السائدة، و التناسبات، و موازين القوى بين الأقسام المختلفة لرأس المال المسيطر والتشكيلات الرأسمالية المتطورة، كما يدخل في هذا الإطار المقاربات التي قدمت لتأصيل وتوصيف العولمة وظاهرة التكتلات الاقتصادية الكبرى، وذلك انطلاقا من كون الدولة القومية لم تعد قادرة على القيام بفاعلية وكفاءة وظائفها الاقتصادية التقليدية المعروفة، حيث لجأت الدول القومية إلى التدخل في تجمعات وتكتلات اقتصادية إقليمية كبرى.<sup>2</sup>

و لقد ظهرت بوادر التغيير في الرؤية الإستراتيجية الأمريكية منذ 1988، عند التطرق للتقرير السنوي الاستراتيجية للأمن الوطني وهذا ما عبر عنه الرئيس الأمريكي "جورش بوش" George Bush في مسائل الأمن القومي "إن هناك ديناميكية التغيير التي يغذيها أساس التطور الاقتصادي والتقني الذي يؤثر على البنى الاجتماعية والسياسية وعلى القوة العسكرية ووضع الدولة ومكانتها"، فهو ينوه بأسبقية العامل الاقتصادي على العوامل الأخرى، سياسية كانت، أم عسكرية، اجتماعية، في بناء الأمم وزوالها.<sup>3</sup>

وحاول العديد من الخبراء الاستراتيجيين تصميم عدة بدائل استراتيجية يمكنها أن تتلاءم والمواقف التي لا تتطلب استخدام المقذرة الثأرية، النووية الشاملة، وبالتالي يتسنى للولايات المتحدة الأمريكية محاربة هذا النوع من الأسلحة وذلك بالتحدي للأنظمة المارقة وإيجاد دافع عن إمكانية استخدام هذا النوع من الأسلحة النووية، حيث أتيح للولايات المتحدة الأمريكية تكريس نفوذها في العالم، وهذا تأتي بعد

---

<sup>1</sup>Bernard Reven, **Méditerranée : L'impossible mur**, Paris : L'hornattan, 1995, P27

<sup>2</sup>عماد جاد، **حلف الأطنطي مهام جديدة في بيئة أمنية متغيرة**، القاهرة: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، 1999، ص146.

<sup>3</sup> مبروك الغضبان، **المدخل إلى العلاقات الدولية**، عناية: دار العلوم، 2007، ص169.

احتلال العراق للكويت 02 أوت 1990، فقد أعلن الرئيس "بوش" أن هذه الأزمة برغم خطورتها تتيح فرصة للتقدم نحو "نظام دولي جديد"، نظام يتميز أكثر فأكثر بتعاون شرق -غرب حول عدة قضايا دولية، وتعبير آخر دخول العالم في مرحلة ما بعد الحرب الباردة سميت "بالنظام الدولي الجديد" Le Nouvel Ordre Mondial.<sup>1</sup>

ومن أبرز الأهداف الأمريكية الإستراتيجية مرحلة ما بعد الحرب الباردة ما يلي:

#### 1- التحكم في بناء النظام العالمي الجديد من خلال:

أ- استمرار قيادتها لحلف الناتو للاستمرار في توطيد دورها القيادي في النظام العالمي الجديد.

ب- استمرار قوتها كقوة عظمى ووحيدة ومنع بروز أي قوة منافسة أو معادلة.

2- من الأهداف الأمريكية التي حددتها وزارة الدفاع الأمريكية "البانتغون" في تقرير تقدمت به إلى الكونغرس الأمريكي نهاية عام 1995 تحت إسم المصالح الأمريكية هي كالتالي:

- التحالف الاستراتيجي مع إسرائيل وضمان أمنها وتفوقها العسكري في المنطقة.
- ضمان وتأمين الممرات الدولية.
- نشر القيم الأمريكية المتمثلة في حقوق الإنسان والديمقراطية باعتبارها جوهر القيم الأمريكية.
- حظر الأسلحة النووية والكيميائية والبيولوجية (أسلحة الدمار الشامل).<sup>2</sup>

وفي تطورات نظم العولمة الاقتصادية وآلياتها، جرت متغيرات هيكلية على البني الاقتصادية العالمية وفروع الاقتصاد ودور القطاعات والقوى، وأنتجت ظواهر قطبية ذات طابع اقتصادي وإعلامي غير محكومة بسياسات الحكومات، ونظم الأمم الفرعية، فالقوة الاقتصادية والإعلامية تتحقق بفعل الجغرافية الاقتصادية، الموارد والأسواق، الأموال، التكنولوجيا، ما يعكس تغييرا في توازنات القوى العالمية.<sup>3</sup>

إن أحداث 11 سبتمبر 2001 نقطة فارقة في اتجاه تعزيز الهيمنة الأمريكية، إذ اعتبرت الولايات المتحدة الأمريكية نفسها، في حالة حرب ضد الإرهاب، وأن هذا الإرهاب ليس له مكان معين، وأن

<sup>1</sup>Bruno Colson, Les tiers monde dans la pensée Strategique Américain, Paris :

Economica/Institut de Strategie Comparée, 1994, P09.

<sup>2</sup>أحمد الخضرمي، "تطور الاستراتيجية الأمريكية نحو العالمية". قراءات سياسية: مركز البحوث: المعلومات، العدد 08، فبراير 2003، ص 106.

<sup>3</sup> مدحت أيوب، الأمن العربي في عالم متغير، دمشق: مركز البحوث الاستراتيجية، 2003، ص 29.



هذه الحرب ساحتها العالم كله، ومن ثم أعطت حق التدخل المباشر دون الحاجة إلى الرجوع للأمم المتحدة.<sup>1</sup>

ومن المفارقات الأكثر مدعاة للاستغراب والقلق في أن الولايات المتحدة الأمريكية بعد 11 سبتمبر 2001 بدأت بانتهاج سياسة عدائية ضد بعض النظم العربية الحليفة لا سيما السعودية، مصر، لدرجة بدت معها أمريكا ظاهريا ونظريا متآلفة مع المعارضة العربية المطالبة بالإصلاح والديمقراطية، في حين بدت النظم الغربية في معظمها ضمنيا وفعليا ضد المعارضة الإصلاحية، وفي ضوء هذه الوقائع والتداعيات تلج أسئلة عدة: ماذا يفعل العرب مسئولين ومواطنين بنظامهم الإقليمي اللين؟ هل يصلحونه ويرمونه أم أن ذلك بات متعذرا؟ هل يتركونه أم يبادرون في مقاومة ذلك وتطويره لئلا يقوم على أنقاضه نظام إقليمي بديل يضم الدول العربية؟<sup>2</sup>

**2- التغيير على مستوى الفاعلين:** وبعد الحرب الباردة برزت عدة فواعل جديدة على كل المستويات، فعلى "المستوى الدولي" نجد المنظمات الحكومية والغير حكومية، وعلى "المستوى الوطني" نجد الشركات متعددة الجنسيات، وعلى المستوى المحلي (تحت وطني) نجد الأقليات، المجتمع المدني، الجماعات العرقية والاثنية... إلخ وهذا ما أحدث تغييرا جذريا في بنية الدولة الوطنية، وعليه لم يعد الاهتمام بالدولة كموضوع مرجعي للأمن<sup>3</sup>.

وفي سياق النقاش الدائر اليوم حول تعدد وتنوع الفواعل في العلاقات الدولية، نجد هولستي (Holsti) الذي يدعو بوجود التفرقة بين نوعين من العلاقات الدولية:

**الأول:** يشمل السياسة العليا، ويقتصر على الدول فقط، ويتناول قضايا السلم والحرب.

**الثاني:** يضم السياسة الكلية، وهي تشمل كل المجالات ما عدا قضايا الحرب والسلم، يشارك فيها كل الفواعل من دون الدولة.

<sup>1</sup> عبد الخالق عبد الله، "النظام الإقليمي الخليجي"، السياسة الدولية، القاهرة: أكتوبر 1993، ص 31.

<sup>2</sup> أحمد يوسف أحمد، "مستقبل النظام العربي"، مجلة المستقبل العربي، بيروت، العدد 330، ماي 2003، ص 127.

<sup>3</sup> -مصطفى بخوش، "التحول في مفهوم الأمن" مجلة العالم الإستراتيجي، الجزائر: مركز الشعب للدراسات الاستراتيجية، ماي 2003، ص 08.

غير أن هالد (Held) في مقارنته "الكوسموبوليتانية" يرى أن تقسيم هولستي مقبول لكنه غير واقعي، لأن السياسة العليا ليست حكرا على الدول فقط، وينطلق من فكرة محورية مفادها، أن نهاية الحرب الباردة أعادت إحياء دور المنظمات الحكومية فوق الوطنية التي أصبحت تتدخل في أمور السلم والحرب، كما أن السياسة الكلية ليست فقط على مستوى عالمي، لذلك يعتقد "هالد" أن القول على مستوى الفواعل يؤثر على مستوى القوة والقواعد والسيادة<sup>1</sup>.

أمام هذا العدد الكبير والمتنوع من الفاعلين تحت القوميين وفوق القوميين الذين يسعون جميعا إلى التسلل إلى رقعة السياسة الخارجية، قد تقع كما يقول "مارسل مارل" تحت إغراء القول بأن وظيفة الدولة تنحصر بالتحديد في لعب دور الحكم بين المصالح والاتجاهات المتعارضة، لتحديد الخط المشترك وصياغة الإجابة على التحديات، ويمثل هذا الوضع ما يجب أن يكون عليه الحال من الناحية النظرية، ولكنه لا يتم عمليا على هذا النحو فالتحليل الكلاسيكي للعلاقات الدولية، يفترض أن كل التوترات يمكن حلها عن طريق تدخل سياسي الذي يفرض إطارا للتفكير المتجانس الموحد إلا أن هيمنة السياسي وأولويته أصبحت اليوم مشكوك فيها أمام قدرات وإمكانات باقي الفواعل الذين بإمكانهم فرض منطقهم الخاص خصوصا عند الحديث عن شبكات الجريمة المنظمة والشبكات الإرهابية.<sup>2</sup>

**3- التحول من المنظور السياسي الاستراتيجي إلى المنظور الاقتصادي:** قبل التطرق إلى تعريف التحول السياسي، نقوم بتعريف التحول أو التغيير الذي يعتبر مسألة غير إرادية، أو قانون عام ورئيسي من قوانين الطبيعة التي لا تخضع للتوقف أو التعطيل. فالتحول/التغيير لا يسير دائما في خط مستقيم ولا يتجه على المدى الطويل نحو الأفضل قد يتعرض لانتكاسات لعوامل داخلية وخارجية. أما التغيير/التحويل فهو عملية التدخل الواعي للتأثير في "التغيير"، حيث كتب في ذلك المسئول السامي في المخابرات السوفياتية (الكاجيبي) عندما سعت الولايات المتحدة الأمريكية إلى التأثير في سير

<sup>1</sup> مصطفى بخوش، "التحول في مفهوم الأمن"، مرجع سبق ذكره، ص ص 10-09

<sup>2</sup> المرجع نفسه، نفس الصفحات.

الأحداث في روسيا. "... إن الحكومة الأمريكية بذلت جهوداً كبيرة للتأثير على مجرى الأحداث في روسيا وتوجيهها بالاتجاه الذي يحقق مصالحها".<sup>1</sup>

أما مفهوم "التحول السياسي" فقد اختلف الباحثون بإعطاء تعريف محدد ودقيق، وذلك باختلاف الجوانب التي يركز عليها، وعليه يمكن تصنيف تعريف التحول السياسي إلى مجالين هما:

**التحول السياسي كسلوك:** يؤخذ التحول السياسي كسلوك سياسي في دولة ما أو مجتمع، بالانتقال من موضع إلى وضع آخر، فقد ورد تعريف "التحول السياسي" في معجم العبارات السياسية الحديثة على أنه "رغبة نحو التحول التدريجي إلى الديمقراطية".<sup>2</sup>

وفي السياق يعرفه هانتغتون "تحول من النظم السياسية غير ديمقراطية إلى نظم أخرى ديمقراطية".<sup>3</sup>

**التحول السياسي كأسلوب:** هو الوصف الجذري للتغيير في سدة الحكم أو في النظام السياسي والاجتماعي من خلال الثورة التي تحدث انقلاب سياسي بوسائل سلمية أي دون إراقة الدماء، ويرجع السبب في إحداث الثورات لتغيير الهرم السياسي، وتنازل النخبة الحاكمة عن سدة الحكم لفائدة قوى سياسية واجتماعية بديلة، وهذا ما سوف يكون عن طريق ما يسمى "الثورة البيضاء" مقابل "الثورة الحمراء" كما يطلق البعض على "التحول السياسي" اسم "الانقلاب السياسي" وذلك على حسب درجة التغيير.<sup>4</sup>

فيرى عبد الإله بلقزيز التحول السياسي على أنه "إنجاز هدف الديمقراطية لجميع المقاييس، حتى ولو كانت ثورة بيضاء لا تجري في انهيارها الدماء".<sup>5</sup>

---

<sup>1</sup> شيرون فيا تشيسلاف، خبايا الانهيار: المخابرات الأمريكية والسفياتية وناض البيرسترويك الخفية، ترجمة يوسف إبراهيم الجهماني، وجمال الأسعد، سوريا: دار حوران للطباعة والنشر والتوزيع، 1998، ص 179.

<sup>2</sup> وهبة مجدي، غالي وجددي رزق، معجم العبارات السياسية الحديثة، ص 159.

<sup>3</sup> هانتغتون صامويل، الموجة الثالثة: التحول الديمقراطي في أواخر القرن العشرين، ترجمة عبد الوهاب علوب، د.م.ن: جامعة أوكلاهوما للصحافة، د.ت.ن، ص 57.

<sup>4</sup> عبد الوهاب الكلائي، الموسوعة السياسية، بيروت: المؤسسة الغربية للدراسات والنشر، ج 2، ط 1، 1981، ص 382.

<sup>5</sup> عبد الإله بلقزيز، الانتقال الديمقراطي في الوطن العربي: العوائق و الممكّنات في المسألة الديمقراطية في الوطن العربي، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1998، ص 136.

أما **"ثناء فؤاد عبد الله"** فيرى التحول السياسي على انه انقلاب سياسي: "الديمقراطية تمثل انقلاباً تاريخياً على صعيد الفكر والمعتقد وانقلاباً في الوعي..."<sup>1</sup>

وعموماً يعني التحول السياسي التغيير الجذري لأسس البنية الاجتماعية والسياسية في المجتمع، كما تنطوي على إجراء تغييرات في النظام السياسي، بإحداث تغيير في القيادة السياسية ثم إحداث تغيير في الممارسة السياسية ومن ثم في التوجهات السياسية العامة التي تؤدي إلى تغييرات هيكلية وبنوية تؤثر على مخرجات النظام.<sup>2</sup>

بدأ الحديث لدى الأكاديميين عن تصور جديد لا يتبنى مفهوم "النظام الدولي"، وإنما مفهوم "النظام العالمي"، حيث بعد نهاية الحرب الباردة على المستوى السياسي الإستراتيجي أتبع تحول تمثل في تغيير النظام الدولي، وإعادة توزيع عناصر القوة بين القوى الكبرى، في شكل مراجعة الخريطة الجيو سياسية.<sup>3</sup>

وبانتهاء عملية المواجهة بين الكتلتين الشرقية والغربية وانهيار الاتحاد السوفياتي، وزوال **حلف وارسو** قلل من أهمية الفكر الاستراتيجي العربي، وبعد الصراع والتنافس بين القطبين على النظام الدولي البوصلة التي توجه العالم العربي، وتضبط مساراته وهكذا وبالنظر إلى التهديدات التي يمثلها كل طرف تم بناء استراتيجيات الحرب الباردة والتي تميزت باحترام قواعد لعبة الردع النووي المتبادل.<sup>4</sup>

والمصدر الأساسي للتغيير في النظام العالمي هو التغيير في الهياكل والبنى الاقتصادية والتناسب في تقسيم رأس المال المسيطر في تشكيل "الدول المركزية" و"الدول الهامشية".<sup>5</sup>

كما يدخل في هذا الإطار المقاربات التي تعطي توصيفا لظاهرة العولمة وظاهرة التكتلات الاقتصادية الكبرى وذلك انطلاقاً من كون الدول القومية لنم تعد قادرة على القيام بفاعلية وكفاءة وظائفها

---

<sup>1</sup> ثناء فؤاد عبد الله، آليات التغيير الديمقراطي في الوطن العربي، بيروت: مركز دراسة الوحدة العربية، ط1، 1997، ص44.

<sup>2</sup> المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

<sup>3</sup> ناصيف يوسف حتى، "أي هيكل للنظام الدولي الجديد؟"، جريدة المساء الجزائرية، 9 أكتوبر 1996، ص05.

<sup>4</sup> سمير أمين، قضايا استراتيجية في المتوسط، بيروت: دار الفرابي، 1992، ص 54.

<sup>5</sup> محمد السيد سعيد، النتائج الدولية والعربية لأزمة الخليج الثانية من منظور الاقتصاد السياسي، الكويت: علم المعرفة، 1992، ص 643.

الاقتصادية التقليدية المعروفة، حيث لجأت الدول القومية إلى التحول في مجتمعات وتكتلات اقتصادية إقليمية كبرى، وذلك استجابة إلى للتحول في النظام الدولي من طابعه الرمزي السياسي إلى طابع اقتصادي تجاري يعتقد انه الأهم والأقدر على إبقاء أي دولة صامدة في وجه أي تهديد سواء كان داخليا أو خارجيا،<sup>1</sup>

فالقوة الاقتصادية هي الأهم والأقدر على إبقاء الدولة صامدة، خاصة في ظل التحولات التي عرفها العالم، والتي أثبتت تراجع العامل العسكري مقابل تصاعد عامل القوة الاقتصادية، مما أدى إلى إعادة ترتيب عناصر القوة في العلاقات الدولية.<sup>2</sup>

أ/ **التحول في طبيعة الصراعات:** الصراع ظاهرة اجتماعية ، ملازمة للمجتمعات البشرية ، لذلك هو احد أنماط التفاعل الاجتماعي الذي ينشأ عن تعارض المصالح ، و موقف تنافسي يدرك فيه المتنافسين أنه لا سبيل إلى التوفيق بين مصالحه ومصالح الطرف الآخر ، فتتقلب المنافسة إلى صراع يعمل فيه كل طرف على تحطيم مصالح الاخر، إذ يأخذ الصراع شكل الهجوم والدفاع عندما

---

<sup>1</sup> دعاس عميور صالح، "التحولات الأمنية الجديدة وتأثيرها على الأمن الجزائري : التحدي والاستجابة"، **مرجع سبق ذكره**، ص66.

<sup>2</sup> مولود زايد الطيب، **علم الاجتماع السياسي**، ليبيا: دار الكتب الوطنية، ط2007، ص1، ص107.

يعرف "لويس كوسر" (باحث في علم الاجتماع) الصراع : "أنه تنافس على القيم وعلى القوة والموارد، يكون الهدف فيه بين المتنافسين هو تحييد أو تصفية أو لإبذاء خصومهم." ويمكن تعريف الصراع في العلاقات الدولية بأنه تنازع الإرادات الوطنية، وهو التنازع الناتج عن اختلاف دوافع الدول وفي تصوراتهم وأهدافهم وتطلعاتهم في الموارد وإمكاناتهم مما يؤدي في التحليل الأخير إلى اتخاذ قرارات وانتهاج سياسات خارجية تختلف أكثر مما تتفق، ولكن بالرغم من ذلك يظل الصراع لكل توتراته وضغوطه دون نقطة الحرب المسلحة ، وهذا ما استبعدته احتمالات الحرب الباردة في وقوع الدول الكبرى في حروب، وكلن أدت إلى تفجير العديد من النزاعات والصراعات العرقية والإثنية، واغلب ضحاياها المدنيين، كالنزاعات المسلحة في الصومال ن رواندا، ليبيريا، السودان، وهي نزاعات شديدة التعقيد والتشابك.

واعتمدت سياسة تفجير النزاعات كل من الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفياتي سابقا، وتوظيفها في جرائم الحرب الباردة، كالنزاع الهندي الباكستاني والنزاع في جنوب السودان وكلها تخدم مصالح كل من الطرفين(الولايات المتحدة الأمريكية/الاتحاد السوفياتي). وهو ما عرف بـ "حروب الوكالة" وتغير هذا الاتجاه في فترة ما بعد الحرب الباردة عن طريق تدخلات الولايات المتحدة الأمريكية المباشرة وتغير مباشرة، فقد أصبحت من الخيارات الإستراتيجية لعالم ما بعد الحرب الباردة، ومؤسسة على اعتبارات إقليمية مباشرة. أنظر: جيمس دويرتي و روبرت بالاستغراف (النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية، **مرجع سبق ذكره**).

يتعلق الأمر بالصراع الاجتماعي الذي يهدف إلى الفوز على الأفراد أو الجماعات المعارضة ، أو الإضرار بأي شيء يتعلق بها<sup>1</sup>.

ب- **كثافة وتسارع التدفقات الفوق قومية وتحت قومية:** إن كثافة العلاقات الاقتصادية، والمالية، والتجارية، والتطور السريع والكبير الذي عرفته وسائل الإعلام والاتصال، وتحسن وسائل النقل، أدى على تطور العلاقات العابرة للحدود، التي تجاوزت رقابة الدول، إلى جانب العلاقات الدولية تتطور علاقات غير قومية، باعتبار الدولة هي الفاعل الأساسي في العلاقات الدولية، والفصل بين المجالات المرتبطة بالسياسة العليا (الدبلوماسية، مسألة الأمن الإستراتيجية...)، إذن نحن بصدد منطلق جديد يختلف تماما عن منطلق "الآروني" الذي يرى أن "السفير والجيش يمثلان العلاقات الدولية"<sup>2</sup>.

وفي هذا السياق أصدر "إتحاد العلماء الأمريكيين" بيانا جاء فيه: "إن العالم لم يعد يدار بالأسلحة بعد الآن أو الطاقة، أو المال أنه يدر بالأرقام والأصفار الصغيرة. إن هناك حربا تحدث الآن ... إنها ليست لمن يملك رصاصا أكثر، إنها حول من يسيطر على المعلومات"<sup>3</sup>.

إن الدبلوماسية والحرب من طبيعة مختلفة، فكلاهما أدوات في خدمة المصلحة الوطنية، وهذا ما سماه آرون "السلوك الدبلوماسي الاستراتيجي" الذي يقوم بترشيد القرارات وعليه و عليه يؤكد أن الفعل الدولي حتى يكون متماسكا لا يجب حصره في الميدان الضيق لأن المعارك تدور بنفس الشراسة في ميادين الاقتصاد والتكنولوجيا والثقافة كما يبرز اليوم التشكيك في التفرقة بين ما هو عام «Public» وما هو خاص «Privé» في الحقائق السياسية والاقتصادية أنتجت تحولات عميقة داخل المجتمع الدولي، شجعت تعددية الفاعلين وجعلت من توفر مستوى معين من الاعتماد المتبادل ضروري<sup>4</sup>.

---

<sup>1</sup> أحمد إبراهيم محمود، "التحولات الإستراتيجية وإشكاليات الصراع والأمن في جنوب آسيا"، **السياسة الدولية**، العدد 118، أكتوبر 1994، ص219.

<sup>2</sup>Jean Jaques Roshes, **Relations Internationales**, Paris : L.G.DJ, 1999, P195.

<sup>3</sup> عبد الوحيد.م، "حرب المعلومات تحديات القرن العشرين"، **مجلة الجيش**، العدد 4، سبتمبر 2003، ص9.

<sup>4</sup> مصطفى بخوش، التحول في مفهوم الأمن وانعكاساته على الترتيبات الأمنية في المتوسط، **مرجع سبق ذكره**، ص06.

ج/ التحول من إدارة الأزمات إلى منظور حل الأزمات: هذا التحول كان في سلوك الولايات المتحدة الأمريكية في سياستها الخارجية، حيث عمدت على التدخل المباشر أو غير مباشر لإنهاء العديد من النزاعات والأزمات الإقليمية، والتي ظلت قائمة طوال فترة الحرب الباردة، ولو بدرجات متفاوتة، وهذا تبعا لرؤية القوتين العظيمتين، ومدى تدخلهما في أية أزمة أو نزاع، بحيث يحاول كل طرف إدارة هذه الأزمات والنزاعات لأطول فترة ممكنة، وذلك بالقدر الذي تحقق له مصالحه وأهدافه، ومن أبرز الأمثلة: الحرب العراقية- الإيرانية، أزمة كشمير، جنوب السودان، بحيث كانت الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفياتي (سابقا) ينظر لهذه النزاعات إلى وسيلة أي ما يعرف "بحروب الوكالة".<sup>1</sup>

د/ التحول في طبيعة ومصادر التهديد: في حالة الأمن يكون النقاش دائرا إلى السعي للتحرر من التهديد فمن الناحية الموضوعية عدم وجود تهديد للقيم المكتسبة أما من الناحية الذاتية فيعني عدم وجود مخاوف من تعرض هذه القيم للخطر و التهديد ، حيث ارتبط هذا الأخير بمرحلة الحرب الباردة، وبعد سقوط الاتحاد السوفياتي ثم الانتقال من "مفهوم التهديد" إلى "مفهوم الخطر" فالتهديد يمكن توقعه ومواجهته، أما الخطر فهو في ديناميكية مستمرة كخطر الإرهاب، الجريمة المنظمة، المخدرات، الهجرة السرية، الخطر البيئي...<sup>2</sup>.

وهذه المخاطر تتطلب مجموعة من الأساليب والأدوات تتدبرها الدولة وفق تخطيط السياسة العامة الكلية، لمواجهة هذه المخاطر التي أصبحت عابرة للحدود وكذلك يلزم الدولة مخطط عملي وعلمي للتعامل مع هذه المخاطر سواء الداخلية أو الخارجية منها.<sup>3</sup>

---

<sup>1</sup> دعاس عميور صالح ، مرجع سبق ذكره، ص66.

<sup>2</sup>Carlo Jean, « **Conséquence Politique et Sécuritaire de la Globalisation** », dans : mondialisation et Sécurité, édition ANEP, Alger, 2003, P161.

<sup>3</sup> محمد سعيد أبو عامود، "الوظائف الجديدة للدولة في عصر العولمة"، مجلة الديمقراطية، العدد03، السنة 2001، ص78.

## المطلب الثالث: الأمن الإنساني (Human Security)

ارتبط مفهوم الأمن بحياة الإنسان منذ أقدم العصور، وأصبح كثير التداول في الأدب السياسي القديم والمعاصر، وأصبح من أكثر المفاهيم ارتباطاً بمصير حياة الشعوب والدول فكل دولة تسعى جاهدة في ضوء إمكانياتها إلى حماية قيمها الأساسية و تطور قدرتها علي ردع التحديات الخارجية و التهديدات الداخلية ،و هذا يعني أن لكل دولة استراتيجية و سياسة أمنية خاصة بها و هذه الاستراتيجيات و السياسات الأمنية قد تلقي بالأهداف و تتعاون مع غيرها ،و تتقاطع معها ،و ذلك بحسب المصالح التي تسعى الدول إلي تحقيقها و حمايتها.<sup>1</sup>

ترك التطور التاريخي و تعقد الحياة الإنسانية بصمات كبيرة علي مفهوم الأمن و أصبح بدوره مركب و معقد ،خاصة بعد الحرب الباردة.

و عندما ظهر مفهوم الدولة-الأمة توسعت شبكة العلاقات الدولية و ازدادت مصالحها في الخارج ،و طرأ علي مفهوم الأمن تغيير حقيقي تمثل في توحيد الحقل الاستراتيجي العالمي.<sup>2</sup>

في سنة 1970 أكد "وليامفريدمان" علي أهمية الأفراد في العلاقات الدولية ،و أن الإنسان هو صانع الأحداث في العلاقات الدولية ،و بذلك فهو من يحدث سلوك الحرب و الأمن ، و الاستقرار يقيّم صفة الحرية و العبودية ،و في هذا الصدد يقول وزير الخارجية الأمريكي "رونالد رامسفيلد" في اجتماع لوزراء الدفاع الأميركيين 2004/11/17 "إن الأمن هو الأساس الجوهرى بمزيد من تقدم الإنسانية...<sup>3</sup>

فمنظومة الأمن تتكون من معادلة سهلة الفهم بسيطة التوضيح يمكن تلخيصها بما يلي:

أمن الفرد=أمن الدولة و أمن الدولة =أمن الإقليم و أمن الإقليم =أمن المنطقة و أمن المنطقة =أمن العالم أجمع.<sup>4</sup>

<sup>1</sup> علي شفيق علي، العلاقات الدولية في العصر الحديث، المغرب: دار نشر المعرفة، 1990، ص225.

<sup>2</sup> جيمس دويرتي، روبرت بالسغراف، النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية، مرجع سبق ذكره، ص68.

<sup>3</sup> المرجع نفسه، ص69.

<sup>4</sup> هايل عبد المولي طشطوش، الأمن الوطني وعناصره قوة الدولة في ظل النظام العالمي الجديد، عمان: دار حامد للنشر والتوزيع، ط2012، ص1، ص223.



رغم تنامي النقاشات النظرية حول مفهوم الأمن الإنساني واحتلاله صدارة هذه النقاشات بين الأكاديميين والسياسيين(الساسة)، من خلال محاولة تحديد أطره الفكرية والمنهجية وديناميكية العملية، وتبنيّه من طرف بعض الدول كمبدأ سياستها الخارجية، بقي مفهوما غامضا وموضوع جدل واسع، خاصة مع التحولات المجتمعية المعاصرة على كافة الأصعدة.

حيث لم يتعدّ مفهوم الأمن الإنساني حدود ضمان استمرارية الدولة وحماية حدود إقليمها، إذ عرف مفهوم الأمن تغييرا من كونه أمنا قوميا إلى جماعيا إلى أمن إنساني يأخذ الفرد المرجع الأساسي في العلاقات الدولية والأمنية.<sup>1</sup> وفيما يخص تعريف الأمن الإنساني، فهو يتطلب الإجابة على الأسئلة التقليدية الثلاثة المرتبطة بالنقاش حول مفهوم الأمن: لمن الأمن؟ الأمن من ماذا؟، وبأي الوسائل يتحقق الأمن؟<sup>2</sup>

ومع ارتفاع وتيرة التقدم العلمي والتكنولوجي أدى إلى تغيرات سريعة في الوسائل المستخدمة في الحياة اليومية والاقتصادية والفردية، ولا شك أنها لها تأثيرا على الأمن الإنساني، وهذا ما حدد صعوبة في البحث عن عناصره الأساسية وقياس عوامله، كما انعكس على مستوى الحوارات التي عرفها حقل الدراسات الأمنية.

جاءت أول محاولة لتعريف الأمن الإنساني في التقرير الذي صدر عن برنامج الأمم المتحدة للتنمية البشرية عام 1994 **HumanDevelopmentReport** الذي يدعو الممارسين والباحثين في العلاقات الدولية إلى إحداث تغييرين أساسيين:

- 1- اتخاذ أمن الفرد كمرجع أساسي في التحليلات وليس أمن الدولة.
- 2- الأمن الداخلي الذي تجده الدول من أبرز اهتماماتها في بيئتها الوطنية، وكقوة تكون متطورة أو ذات أمن كامل عندما تكون التحديات الداخلية قد تمت السيطرة عليها من قبل الأجهزة الأمنية بدون إتلاف أو إضعاف المبادئ أو بنى مؤسسات النظام السياسي.<sup>3</sup>

---

<sup>1</sup>Taylor Owen, Human Security mapping : a new methodology, Available at

<http://www.prio.no/files/file/09/78.07-12-2010>

<sup>2</sup>رضا دمدم، "قراءة في مفهوم الأمن الإنساني"، في **الملئقى الدولي**، الجزائر، والأمن في المتوسط، واقع وأفاق، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، قسنطينة، الجزائر: أبريل 2008، ص 244.

<sup>3</sup>المرجع نفسه، ص 244.

مفهوم الأمن الإنساني أبعد ما يكون عن الإشارات الليبرالية المتعلقة بالتنافسية أو الإمتلاكية الفردية، أي الامتداد كقوة الشخصية و النشاط الذاتي المبني على حقوق الملكية، و الخيار في مكان السوق و حريته، فالتعريف الذي أتت به النظرية الليبرالية لأمن الفرد يقتصر على الجانب المادي، و عليه ففي حين تقع الكفاية المادية ضمن مركز اهتمام الأمن الإنساني، فإن المفهوم يشتمل أيضا على الحاجات اللامادية ليشكل كلا معنويا و نوعيا متكاملًا. بمعنى آخر الكفاية المادية ضرورية، و لكنها ليست كافية، ذلك أن الأمن الإنساني له أبعاد أخرى لا تتعلق بالضرورة بالبقاء الفيزيائي الإنساني<sup>1</sup>.

أدى تطور مفهوم الأمن الإنساني بارتباطه بظاهرة العولمة وما أفرزته من تحولات في معني الجغرافيا والزمن، وتقليص السيادة، ولكنها في نفس الوقت خلقت نقاشات واهتمامات جديدة حول الإنسان وحاجاته، بالنظر إلى توسع مجالات التهديد والمخاطر من الدولة وتطلعاتها للقوة عبر التسلح .

وباستخدام منطوق الأمن نجد تنامي التهديدات المرتبطة بحياة الإنسان، سواء ما تعلق بتزايد عدد ضحايا العنف السياسي الذي زاد عن أكثر من 14 مليون ضحية منذ 1945، أو ضحايا الفقر والأوبئة و المجاعة، وما تعلق بفقدان العمل بفعل نقل المعامل<sup>2</sup> .

فقد حدد التقرير الصادر عن " الأمم المتحدة الإنمائي" لسنة 1999، تحت عنوان "عولمة ذات وجه إنساني" المخاطر و التحديات التي تواجه الأمن الإنساني في مقابل الإمكانيات التي تتيحها العولمة و التقدم البشري في مختلف المجالات و مختلف الدول سواء الغنية منها أو الفقيرة ، من هذه التحديات التي تهدد الأمن الإنساني في عصر العولمة نذكر ما يلي :

- 1- عدم الاستقرار المالي : الأزمات المالية
- 2- غياب الأمان الوظيفي: غياب الضمانات الوظيفية وعدم استقرار الدخل .
- 3- غياب الأمان الصحي: انتشار الأمراض الخطيرة " الإيدز " .
- 4- غياب الأمان الثقافي : تهديد القيم الثقافية خاصة للدول الفقيرة من خلال التدفقات الثقافية و المعرفية .

---

<sup>1</sup>علي أحمد الطراح، غسان منير حمزة سنو، "الهيمنة الاقتصادية العالمية والتنمية و الأمن الإنساني"، مجلة العلوم الإنسانية، الجزائر: منشورات جامعة محمد خيضر، العدد 04، ماي 2004، ص 15.

<sup>2</sup>أمحمد برقوق، " العولمة و إشكالية الأمن الإنساني " في موقع [www.politics-ar.com](http://www.politics-ar.com)

5- غياب الأمان الشخصي: الجريمة المنظمة.

6- غياب الأمان البيئي: التلوث جراء الاختراعات الحديثة و تأثيراتها على البيئة.

7- غياب الأمان السياسي والاجتماعي: خاصة التهديدات ذات الطابع النزاعي.<sup>1</sup>

و علي الرغم من صعوبة التحقيق العملي للأمن الإنساني ،و تباين التدرج الحدودي بين ما هو دولاتي و ما هو إنساني ،بمظهر نفسي ينصرف إلي حاجة الفرد التي تعترف به البيئة الاجتماعية المحيطة وإن تعترف بدوره في محيط الجماعة.

فالتعريف الإجرائي للأمن الإنساني : "امن الإنسان من الخوف (القهر، العنف، التهميش) والحاجة (الحرمان....وعدم التمكين الاجتماعي)أي محاولة خلق ديناميكية تدمج الإنسان في الأولويات التنموية و السياسية بدل من التركيز علي استقرار النظام السياسي و بيئته."<sup>2</sup>

جري التقليد عند دراسة و بحث الأمن الإنساني التركيز بشكل أساسي علي الحفاظ علي:

صون كرامة البشرية، وتلبية حاجيات الإنسان المادية والمعنوية، وتحقيق التكامل والانسجام وتعميق التطور الذهني للفرد، وتحقيق الأمن يكون بتحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية أي إتباع سياسات تنموية رشيدة، فالتهديد بأخذ شكل الحرمان الاقتصادي ونقص المساواة الاجتماعية، وعدم وجود ضمانات بحقوق الإنسان، الأساسية، وعليه فتحقيق الأمن الإنساني يتطلب تحقيق التنمية المستدامة، وصون حقوق الإنسان وحرياته، الحكم الراشد، المساواة الاجتماعية سيادة القانون،<sup>3</sup> فالتحديات الاقتصادية ومعوقات التنمية ومحاولات زعزعة الاستقرار السياسي والانسجام الاجتماعي، الوحدة الوطنية والنيل من فرص التقدم والعدالة والازدهار وكلها عوامل تعكس التحديات لمنظومة القيم الأساسي وهي تستهدف الأمن الإنساني قبل كل أنواع أبعاد الأمن الأخرى.<sup>4</sup>

<sup>1</sup> جميلة علاّق، وفي خيرة، مرجع سبق ذكره، ص 312.

<sup>2</sup> أمحمد برقوق، الأمن الإنساني ومفارقات العولمة، في الموقع الإلكتروني:

[20/doc العولمةو/ /20 مفارقات 20 الإنساني/20الأمن/.../](http://boulemkahel.yolqsite.co/.../20الأمن/20الإنساني)

<sup>3</sup> عبد النور عنتر، البعد المتوسطي للأمن الجزائري، أوروبا وحلف الأطلسي، الجزائر: المكتبة العصرية للطباعة والنشر والتوزيع، 2005، ص 20.

<sup>4</sup> عبد القادر رزيق بلخادم، مرجع سبق ذكره، ص 301.

وعرّفته لجنة الأمن الإنساني "حماية أساسيات البقاء بطريقة أرقى من حقوق وحرّيات الإنسان".<sup>1</sup>

ذهب كل من Cels John و Sadako Ogata تعريفهم للأمن الإنساني "مجموعة عمليات حماية الحرّيات الأساسية الضرورية لبقاء الإنسان والتنمية أي لحماية الإنسان من التهديدات الخطيرة والمستمدة سواء من أكانت طبيعية أم مجتمعية مع تمكين الأفراد من إمكانية تطوير قدراتهم لتحقيق خيراتهم بذاتهم (المبادرة الذاتية والمستقلة بشكل يتوافق مع الإعلان العالمي لحقوق الإنسان).<sup>2</sup>

أما التقرير الثاني لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، "تقرير التنمية البشرية لعام 1994" حماية الإنسان من المخاطر والتهديدات المستعصية مثل الأمراض، المجاعة، القهر السياسي واحتمالات الانقطاع المفاجئ وأخطار الحاجات الإنسان اليومية.<sup>3</sup>

ومفهوم الأمن الإنساني يختلف جوهريا عن مفاهيم العمليات الأخرى والفرضيات و النظريات ،خاصة مفهوم أمن الأشخاص ، انطلاقا من كونه شمولي يهدف الإنسان بذاته ،و أن الإنسان هو الذي يتحكم فيه إذ تدعو الليبرالية إلى الاعتماد المتبادل و مبادئ الديمقراطية مفتاح للسلام العالمي ، فتطرح فكرة العولمة كأداة تفوض سلطة الدولة و تنتقل من الأمن العسكري إلى تحقيق الرفاهية الاقتصادية و الاجتماعية ،إلى تحقيق الوحدة السياسية و الانسجام الاجتماعي و احتواء الثغرات و الانحرافات في البيئة الداخلية و كذلك التحديات الخارجية .

أما "كوفي عنان " الأمين العام السابق للأمم المتحدة في تقرير للأمم المتحدة عام 2000 و المعنون بـ "نحن البشر " أعطى توصيف للأمن الإنساني كالآتي :

يتضمن أمن الإنسان بأوسع معانيه ،فهو يشمل حقوق الإنسان،الحكم الراشد وإمكانية الحصول علي التعليم و علي الرعاية الصحية، كفالة إتاحة الفرص،و الخيارات لكل فرد لتحقيق إمكانيته ،و كل خطوة

---

<sup>1</sup>أمحمد برقوق، الأمن الإنساني ومفارقات العولمة، مرجع سبق ذكره.

<sup>2</sup>المرجع نفسه.

<sup>4</sup>تقرير التنمية البشرية لعام 1994، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ترجمة مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

في هذا الاتجاه هي أيضا خطوة نحو الحدّ من الفقر و تحقيق النمو الاقتصادي ، و منع الصراعات و التحرر، حرية الأجيال في أن تراث بيئة طبيعية صحيّة.<sup>1</sup>

أما "فريديركو مايور"Frédérico mayor المدير السابق لليونسكو فيرى أن:

الأمن الإنساني يلتبس مع الحماية و الدفاع عن الكرامة الإنسانية ، و يعود إلي الأمم المتحدة ترقية جميع أبعاده ، التي لا يمكن فصلها عن حقوق الإنسان العالمية و غير قابلة للتجزئة.

و يذهب احد الأوائل المنظرين لمفهوم الأمن الإنساني "ليود أكزورتي" وزير الخارجية الكندي إلي تعريف الأمن الإنساني علي أنه "يعني حماية الأفراد من التهديدات سواء كانت مرفوقة بالعنف أم لا ، فالأمر يتعلق بوضعية ، أو بحالة تميّز بغياب المساس بالحقوق الأساسية للأشخاص ، بأمنهم و حتى بحياتهم.<sup>2</sup>

يرى "لويدي" أن الأمن الإنساني "يعكس هدف ووسيلة في آن واحد ، و الذي يرى كذلك عندما تتجسد القيم الجوهرية للفرد،تقوم إجراءات وقائية لتحقيق أمن و قيم الأفراد عبر الحدود وداخلها ، و ليس أمن الأراضي أو حدود الدول ذاتها.<sup>3</sup>

فالأمن الإنساني جوهره الفرد و الذي يعني التخلص من كافة ما يهدد أمن الأفراد السياسي، الاقتصادي، الاجتماعي من خلال التركيز علي الإصلاح المؤسسي وذلك بإصلاح المؤسسات الأمنية القائمة ، و إنشاء مؤسسات أمنية جديدة علي المستويات المحلية و الإقليمية و العالمية مع البحث عن سبل تنفيذ ما هو قائم من تعهدات دولية تهدف إلي تحقيق أمن الأفراد و هو ما لا يمكن تحقيقه بمعزل عن أمن الدول.<sup>4</sup>

---

<sup>1</sup>مني حسن علي، مفهوم الأمن الإنساني، في الموقع الالكتروني:

[Sudanpolice.gov.sd/pdf/55555.pdf](http://Sudanpolice.gov.sd/pdf/55555.pdf)

<sup>2</sup>جمال منصر، "تحولات في مفهوم الأمن...من الوطن الإنساني "في الملتقى الدولي": الجزائر والأمن في المتوسط"  
كلية الحقوق والعلوم السياسية ،قسم العلوم السياسية،قسنطينة،الجزائر،أفريل،2008،ص300.

<sup>3</sup>مني حسن علي، "مفهوم الأمن الإنساني"(نفس الموقع الالكتروني).

<sup>4</sup> خديجة محمد عرفة ،"مفهوم الأمن الإنساني"،مجلة المفاهيم، القاهرة: المركز الدولي للدراسات المستقبلية و الاستراتيجية ،العدد13،يناير 2006،ص32.

إن مفهوم الأمن الإنساني يشتمل علي نزعة جديدة ،تبعده عن النزعة التقليدية المتعلقة بتحليل الأمن الإنساني العالمي والتي تعطي الدولة الجهة الوحيدة و المرجعية المطلقة في المحافظة علي الأمن الإنساني ،فهو بذلك "القدرة علي حماية الناس كما أنه القدرة علي تحصين الدول ،في بعض معادلات الأمن الإنساني خاصة تلك التي يقوم بها وزير الخارجية الكندي "ليودإكزورتي" lioyod Axworthy والتي تقوم علي أن الأمن الإنساني هو فوق أمن الدولة.<sup>1</sup>

يختلف مفهوم الأمن الإنساني جوهريا عن المفاهيم الأخرى المتعلقة بأمن الأشخاص و هو أبعد من إشارات الليبرالية المتعلقة بالتنافسية أو الإمتلاكية الفردية ،أي الامتداد للقوة الشخصية ،و النشاط الذاتي المبني علي حقوق الملكية و الخيار في مكان السوق و حريته فالأمن الإنساني يصف حالة التواجد التي تقتصر علي الجانب المادي و تقع الكفالة المادية ضمن مراكز اهتمام الأمن الإنساني ،فالمفهوم في حد ذاته يشمل الحاجات اللامادية ،يشكل التكامل المعنوي و النوعي و لكن هذه الكفاية المادية ليست كافية ،و ذلك أن الأمن الإنساني له أبعاد أخرى لا تتعلق بالضرورة بالبقاء الفيزيائي الإنساني المطلوب وحدة لا تتجزأ.<sup>2</sup>

وجاء في تقرير اللجنة المعنية بالتدخل وسيادة الدول الصادر سنة 2001 أن الأمن الإنساني يعني "أمن الناس وسلامتهم البدنية ورفاههم الاقتصادي والاجتماعي واحترام كرامتهم وقدرتهم كبشر ، وحماية حقوق الإنسان المملوكة لهم وحررياتهم الأساسية".<sup>3</sup>

أما معجم "عمر سعد الله" ، فيعرفه على أنه "صون كرامة البشرية، وتلبية احتياجات الإنسان، المادية والمعنوية، وتحقيق ذلك يكون من خلال إتباع سياسات تنموية رشيدة وتحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة وصون حقوق الإنسان وحررياتهم والمساواة الاجتماعية وسيادة القانون".<sup>4</sup>

ويتضمن مفهوم الأمن الإنساني النظر إلى أمن الدولة على اعتبار أنه ليس هدفا بحد ذاته بل هو وسيلة لضمان أمن الأفراد من خلال تمتعهم بحق الحرية من الخوف والحرية من العوز أي يتضمن الأمن الإنساني نوعين من الحرية (الخوف والحاجة) أي الحرية من التهديدات الاقتصادية، السياسية

---

<sup>2</sup> علي أحمد الطراح، غسان منير حمزة سنو، مرجع سبق ذكره، ص04.

<sup>2</sup>المرجع نفسه، ص05.

<sup>3</sup> جمال منصر ، مرجع سبق ذكره، ص300.

<sup>4</sup> عمر سعد الله، مرجع سبق ذكره، ص68

الاجتماعية<sup>1</sup>. فالدولة القومية والفاعلية هي التي تحترم مواطنيها وتحافظ على حقوق الأفراد بصورة عامة والأقليات بصورة خاصة، من أجل ضمان حقهم في التمتع بالأمن الإنساني وبالمقابل ضمان حالة الأمن الإنساني يعزز من شرعية الدولة واستقرارها.

فالدولة ذات بطبيعة العدوانية على المستوى الخارجي Externally Aggressive ومستبدة على المستوى الداخلي Internally Repressive وغير فاعلية في علمية الحكم فإنها بذلك تهدد الأمن الإنساني لأفرادها وللآخرين كذلك.<sup>2</sup>

ويحدد تقرير التنمية البشرية مجالين أساسيين لتعريف الأمن الإنساني فهو يعني الأمان من التهديدات المزمنة: الأولوية، المجاعة، الفقر نقص الدخل وانعدام الأمان الوظيفي، القمع السياسي، وثانيا الحماية من القطاع في أنماط الحياة البشرية وانعدام إرث الأجيال القادمة (التنمية المستدامة).<sup>3</sup>

وتختلف حدة التهديدات من منطقة إلى أخرى وبصور متنامية، وأن هذه التحديات والتهديدات ليست منحصرة في حدود وطنية، خاصة أن الأمن الإنساني شمولي وعالمي كحق للأفراد في كل مكان، وعليه حدد التقرير أربعة خصائص للأمن الإنساني وهي كالتالي:<sup>4</sup>

- أ- مكونات الأمن الإنساني متكاملة، يتوقف كل منها على الآخر.
  - ب- عالمية وكينونة الأمن الإنساني وهو من حق كل فرد من الدول الغنية أو الفقيرة.
  - ت- الوقاية المبكرة أسهل وأقل تكلفة من التدخل اللاحق في صيانة الأمن الإنساني.
  - ث- الأمن الإنساني محوره الإنسان وهو يخص نوعية حياة الشبر في كل أرجاء المعمورة.<sup>5</sup>
- وهناك عدد آخر من الأسس والدعائم التي يقوم عليها المفهوم وناقشها الأدبيات المختلفة ومنها:

---

<sup>1</sup>بونوار بن صايم، "تطور مفهوم الأمن طبقا لتطور مصادر التهديدات الأمنية"، ملتقى حول الأمن الإنساني، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2009.

<sup>2</sup>Lloyd Axworthy, Op.cit, PP01-03

<sup>3</sup> Human development Report 1994, « New Dimenssions of Human Security », New York, VNDP, 1994, P22.

<sup>4</sup>Idem.P22

<sup>5</sup> جمال منصر، مرجع سبق ذكره، ص301.

1- القوة اللينة: التي تعتبر الأداة الفاعلة في تحقيق الأمن الإنساني والتي تتجسد في التنمية البشرية وتحقيق الديمقراطية.

2- التدخل لتحقيق الأمن الإنساني: وتعتبر الطريقة القانونية التي تكفلها المنظمات الدولية والإقليمية، الحكومية، والغير حكومية- هي أبرز الطرق لفض النزاعات في المناطق الهشة وكذلك في الدول ذات الأنظمة الاستبدالية القاسية والمضطهدة.

3- البعد الاجتماعي: الاهتمام بأي سياسة اقتصادية، سياسية لصانع القرار وانتهاجه لسياسة عامة فاعلة قادرة على مواجهة الاضطهاد والاستعباد.

4- إن تحقيق الأمن من منظور تقليدي يعد مباراة صفرية، ويعكس إيجابا على جميع الأطراف من أجل تنمية بشرية متوازنة وأمن جماعي طويل المدى.

5- لا يجب تهميش دور الدولة التي تجاوزها المفهوم الحديث، فالدولة هي المسؤولة عن

6- توفير الأمن للمواطنين خاصة في ظل تعدد مصادر التهديدات في ظل العولمة.<sup>1</sup>

إن الأمن الإنساني بالمفهوم الإجمالي " لسابينا ألكير " SABINA ALKIRE فترى " أنه يهدف للمحافظة علي جسم الإنسان من كل تهديدات مزمنة كالأمراض: الايدز مثلا و علي المدى الطويل، فالحماية تتجاوز إمكانية مراقبتها خاصة مع تعدد أبعاد الأمن الإنساني و حاجياته وأن الأمن الإنساني يطالب بحماية الأمن الداخلي في حدود الدولة الوطنية، و أن تكون المؤسسات واعية و حساسة و غير جامدة، أن تعمل علي شقين الأمن الإنساني و المتمثل في الحرية من الحاجة، والحرية من الخوف.<sup>2</sup>

#### أ- جذور مفهوم الأمن الإنساني:

نتيجة لمجموعة من التحولات التي شاهدها فترة الحرب الباردة، ظهر مفهوم الأمن الإنساني في النصف الثاني من القرن العشرين، و شهدت بعض المحاولات لدراسة المشاكل و القضايا الإنسانية- ففي 1966 طرح بلاتر تصوره حول الأمن الفردي Individual security في كتاب له بعنوان "الأمن الإنساني بعض التأملات" فترتكز نظريته علي أن مفهوم الأمن شامل يظم العلاقات الاجتماعية التي

<sup>1</sup> المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

<sup>2</sup> SABINA ALKIRE , CONCEPTUAL FROM WORK FROM HUMAN

SECURITY ,AVAILABLE AT [www.humansecurity.org/doc/fam.htm](http://www.humansecurity.org/doc/fam.htm).



تربط الجماعات و المجتمعات ،و أكد أن الدولة لا تعني بالضرورة الأفراد الآمنين<sup>1</sup>. حيث بقي المنظور الواقعي غير كافي للتعامل مع طبيعة القضايا الأمنية و مصادر التهديد ،و برزت الحاجة إلي توسيع مفهوم الأمن ليتعدى حدود ضمان استمرارية الدولة و حماية حدودها الإقليمية و صيانة سيادتها الوطنية ،و برز المنظور الواقعي مع صلح وستفاليا ،و نشأة الدولة القومية 1948 التي تقتصر علي حدود أمن الدولة القومية باعتبارها الفاعل الرئيسي في العلاقات الدولية.<sup>2</sup>

أثير موضوع الأمن الإنساني في مناقشات لمنظمات و لجان مستقلة ،و في بعض المؤتمرات الدولية ،منها اللجنة المستقلة حول قضايا التنمية الدولية برئاسة "فيليب براندت" Geely brandt وعرفت اللجنة ،بلجنة براندت "Brandt comission" و تشكلت في 1977 بناءا علي اقتراح روبرت مكنمار،<sup>3</sup> رئيس البنك الدولي الذي عبر قائلا "لا يمكن للدولة أن تحقق أمنها إلا إذا ضمنت حدًا أدني من الاستقرار الداخلي الأمر الذي لا يمكن تحقيقه إلا بتوافر حد أدني للتنمية .... إن الأمن هو التنمية."<sup>4</sup>

و ركزت اللجنة عملها كذلك علي قضايا الشمال-الجنوب و أصدرت تقرير في 1982 أكدت فيه أن المشاكل التي تواجهها البشرية و لم تعد مقصورة علي المشاكل التقليدية من سلم و حرب ،إذ توجد أنماط أخرى أكثر خطورة مثل الجوع ،الفقر ،الأمراض ،وأكّد التقرير علي ضرورة التغلب علي الفجوات المتزايدة بين الأفراد و الدول لتحقيق الأمن الإنساني و من ثم السلم العالمي.

قدمت لجنة براندت تقريراً ثان بعنوان "الأزمات المشتركة": تعاون الشمال-الجنوب للتعافي العالمي سنة 1983، و أقرت فيه مقارنة عن الأمن الغذائي والزراعي ،و الأمن الطاقوي ،و ساهمت بعض لجان الأمم المتحدة في بلورة المفهوم منها "لجنة بروتلاند" التي عرفت بلجنة "الحكم الراشد العالمي"، المنبثقة عن مبادرة ستوكهولم للأمن العالمي و الحكم الراشد لعام 1991 و التي دعت إلي مفهوم واسع للأمن يتعامل مع تحديات التنمية و البيئة و الزيادة السكانية (الانفجار الديمغرافي).<sup>5</sup>

---

<sup>1</sup> خديجة عرفة محمد ،الأمن الإنساني: المفهوم و التطبيق في واقع العرب الدولي، الرياض: د.د.ن. ط1، 2009 ،ص21.

<sup>2</sup> عمر سعد الله ،مرجع سبق ذكره، ص 68.

<sup>3</sup> خديجة عرفة محمد، الأمن الإنساني: المفهوم و التطبيق في الواقع العربي و الدولي ،مرجع سبق ذكره،ص68.

<sup>4</sup> روبرت مكنمارا، جوهر الأمن ،ترجمة يونس شاهين، القاهرة: الهيئة العامة للنشر، 1971،ص125.

<sup>5</sup> خديجة عرفة محمد، مرجع سبق ذكره،ص24.

و قد أعدت الأمم المتحدة دراسة سنة 1987 ساهم فيها 23 باحث خلصت إلي ضرورة إنشاء مجلس مراقبة عالمي تحت رعاية الأمم المتحدة لمراقبة قضايا تهديد الأمن الإنساني<sup>1</sup>.

ب- **تطور مفهوم الأمن الإنساني:** إن شعور الفرد بالأمن الاستقرار أحيانا شعوره بالسعادة لا تستطيع الدولة أن تكون مسئولة عن كل فرد على حدا ، و مع ذلك فإن إحساس الأفراد بالأمن على الخصوص علي أمنهم ، و علي حاضرمهم و مستقبلهم ، يكون إحساسا اجتماعيا ، و هذا ما عكس التصور الواقعي حيث أعطت نظرية " ألكسندر " و " روندت " بديلا للمعضلة الأمنية تتمثل في الجماعة الأمنية كبديل مؤسسي لحالة الفوضى الدولية ، (و ذلك علي يد ألكسندر و روندت) وأسس على البناء النقدي الاجتماعي:

1- السياسة الدولية ينظر إليها كبناء اجتماعي غير مادي .

2- سلوك الدول ناجم عن إدراكها لوحدات النظام الدولي<sup>2</sup> .

وشهدت فترة ما بعد الحرب الباردة بروز مفاهيم أحدثت تغيرا على مفهوم الأمن و ارتهن بالتغير في الظواهر الشخصية ، والتي عكست تحولات البيئة الأمنية و تحولها من حروب تقليدية بين الدول إلى حروب داخلية أو أهلية تشغلها قوى إقليمية أو دولية ، مما أفرز جدل حول طبيعة و مكونات مفهوم الأمن و ضرورة إضافة متغيرات جديدة كالأفراد و الإقليم و النظام الدولي بدلا من الدولة فقط ، إضافة إلى توسيع مفهوم الأمن ليمتد إلى القضايا الاقتصادية و البيئية و المجتمعية ، كما يعتبر هذا الجدل امتدادا للتساؤلات التي طرحت قبل نهاية الحرب الباردة حول المفهوم التقليدي للأمن والمرتكز على أمن الدولة القومية باعتبارها الفاعل الرئيسي و الوحيد المؤثر في الساحة الدولية<sup>3</sup>.

غير أنه بمرور الزمن أخذت هذه الفكرة تتراجع تحت ضغط التفاعل المتزايد فيها بين الدول سواء المستوى الرسمي ، أو الغير رسمي بحيث لم يعد ينظر للحدود الإقليمية كحاجز أو عائق يحول دون التفاعلات الدولية ، بسبب ظهور فاعلين جدد في العلاقات الدولية من غير الدول ، فعلى المستوى الدولي :تزايد دور المنظمات الدولية و المنظمات غير حكومية ، و على المستوى الوطني : برزت

<sup>1</sup> المرجع نفسه ، ص 27 .

<sup>2</sup> عبد المنعم المشاط، تحليل ظاهرة الأمن القومي، السياسة الدولية، العدد 52، السنة الخامسة، جوان 1988، ص 39.

<sup>3</sup> خديجة عرفة ، مفهوم الأمن الإنساني، مرجع سبق ذكره (الموقع الإلكتروني)

الشركات متعددة الجنسيات ، و التهديدات المزمنة ، المخدرات ، الجريمة المنظمة ، أما على المستوى تحت وطني : لا يمكن إغفال دور المجتمع المدني و خاصة الأقليات و الجماعات الإثنية<sup>1</sup> .

ج-اللاّمن إنساني في إفريقيا (حالة الساحل الإفريقي): من مهددات الأمن الإنساني و التي تقل منه ،الأمن الغذائي، ندرة المياه، بالإضافة إلي الكوارث الطبيعية ،و حتى إن كانت في منطقة واحدة لا تقلل من الأمن الإنساني بالتساوي علي فرد تصيبه.

و اللاّمن إنساني هو نتيجة مباشرة لوجود تركيبة قوية ،و التي تحدد من يتمتع بالأمن الإنساني و من لا يتمتع ،و يمكن تحديد تلك التركيبات علي مستويات عدة ممتدة من العالمي إلي الإقليمي إلي الوطني إلي المحلي. فنمو اللامساواة المادية أخذ في الظهور ما بين الولايات ضمن الدولة الواحدة أو بين الأقسام و المناطق ضمن الدولة الواحدة ،وحتى فيما بين الشركات و المنظمات ضمن الدولة الواحدة.<sup>2</sup>

تعد ظاهرة اللاّمن من أكبر المشاكل التي تكبح التطور الاقتصادي و الاجتماعي في القارة الإفريقية التي تعاني من العديد من النزاعات السياسية و المسلحة و كذلك الأزمات و تفاقم ظاهرة الإرهاب و الظواهر المرتبطة به(الجريمة المنظمة، المتاجرة بالبشر، الأسلحة، المخدرات....)، حيث شهدت العديد من الدول ما لا يقل عن اثني عشر أزمة و نزاع مسلح يعود تاريخها إلي عشرات السنين ، كالنزاع المسلح بالصومال الذي أنهك البلد عام 1991،و الجماعات المتمردة، التي تهدد استقرار السودان، والتي خلّفت 300000 قتيلًا،و نزوح 2.7 حسب تقارير منظمة الأمم المتحدة ،كما شهد التشاد و لسنوات عديدة نفس الظروف المأساوية من العنف و الاقتتال منذ عام 2005،و تواجه جمهورية الكونغو الديمقراطية (زائير سابقا) التي تقع في منطقة البحيرات الكبرى في قلب إفريقيا ،أزمة الجماعات المتمردة التي خلّفت جرائمها ما يقارب 4.5 مليون قتيل ،من بينها جرائم جماعية ،و المئات من النساء و الأطفال المغتصبين ،كما أن العديد من السكان لقوا حتفهم بسبب المجاعة و الأمراض الناجمة عن نقص الماء و النظافة ،و ذلك حسب أحد تقارير اللجنة الدولية للنجدة.<sup>3</sup>

<sup>1</sup> جمال منصر ، مرجع سبق ذكره ، ص297.

<sup>2</sup> علي أحمد الطراح، غسان منير أحمد سنو ،مرجع سبق ذكره،ص03.

<sup>3</sup> عمار بوزيد، "إفريقيا عندما يعيق اللاّمن مسار التنمية"، مجلة الجيش، العدد561، أبريل 2010، ص38.

حيث يعيش سكان منطقة الساحل الإفريقي تحت عتبة الفقر ، و هي في زيادة مستمرة، مع تداعيات الأزمة الاقتصادية و مشاكل النزاعات و اللأستقرار .

فمقاربة الأمن الإنساني في هذه المنطقة تركز علي الإنسان الذي يعتبر مفهوما جديدا للأمن ، و الذي جاء ضمن مفهوم التنمية بمعناه الشامل ، و تحسين الحماية و تقوية الحقوق النوعية والكمية كأبعاد للوجود الإنساني (الأكل ،الصحة، اللباس.....) في الحياة العادية و المشاركة السياسية في صنع القرارات<sup>1</sup>.

و من خلال محاولات دراسة المشاكل الإنسانية و القضايا ذات الأبعاد الإنسانية نشر "دبليو" فكرته حول الأمن الفردي في كتاب له بعنوان "الأمن الإنساني بعض التأملات" معتبرا أن مفهوم الأمن ، هو مفهوم شامل يضم العلاقات الاجتماعية كافة والتي تربط المجتمعات و الجماعات ، و أن الدولة الأمة لا تعني بالضرورة الأفراد الأمنين.<sup>2</sup>

تجلت الانتهاكات في إفريقيا عامة ، و منطقة الساحل الإفريقي خاصة في مشكلة الفقر الذي يعتبر التهديد الأخطر الذي يواجه الإنسانية ، و الذي يوسع الفروقات بين الأمم الفقيرة ، و الأمم الغنية وهو بمثابة قنبلة شديدة الانفجار اجتماعيا و سياسيا ، و اقتصاديا ، كما تؤدي إلي إضعاف المجتمعات عن طريق المواجهات و الاضطرابات ، العنف ، الفوضى المدنية.

في العاشر من يناير عام 2000م اجتمع مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة لمناقشة التحديات التي تواجه إفريقيا في مرض نقص المناعة المكتسب (HIV/AIDS) و محور الاجتماع كان بعيدا عن الاهتمامات التقليدية لمجلس الأمن و التي كانت تصب أساسا علي التهديدات العسكرية للنظام الإقليمي و العالمي ، و هذا مؤشر علي توسع بنود أعمال الأمن العالمي ليشمل أمورا غير اعتيادية كالصحة ، البيئة، الفقر .

---

<sup>1</sup> RALPH PETTMAN .HUMAN SECURITY :RECONCEPT GLOBAL AS SECURITY STUDIES STATIGIC. CAMRIDGE:REVIEU OF INTERNATIONAL AFFAIRE .VOL 18.NUMBER1.APRIL2005.P139.

<sup>2</sup> ROTBERG-I- ROTBERG ,THE NEU NATURE ON NATION STATE FAILURE,THE WASHINGTON QUATERLY,SUMMER 2002,IN [http ://WWW.TWO.COM/2](http://WWW.TWO.COM/2) SUMMER.PDF.P 85.

إن التنمية تتحول تدريجيا لتكون الموضوع الأكثر إلحاحا على المفكرة السياسية الدولية وذلك لتوضيح فكرة أن الأمن و التنمية مرتبطان ارتباطا وثيقا ،فمسألة نقص المناعة و الإيدز و التي كانت تعتبر سابقا مسألة من المسائل الصحية التي تهتم بها الأمم المتحدة ، و أصبحت تعتبر مسألة ذات أبعاد أمنية تنموية.<sup>1</sup>

فالتحديات الأمنية في إفريقيا عديدة ،و ذات أبعاد غير عسكرية ،كما قد تكون ذات أبعاد عسكرية للتهديد كالنزاعات المسلحة و الحروب ،الإرهاب .<sup>2</sup>ومن الممكن القول أن مفهوم اللأمن في إفريقيا متعددة الأبعاد :البعد الاقتصادي ،و الغذائي ،و الاجتماعي ،و السياسي ،و خرق حقوق الإنسان.

و لا يوجد فرد أو جماعة ،أو كيان بمنأى عن التهديد حتى و إن كان يملك قدرات لمواجهة الأخطار الحقيقية أو المتوقع حدوثها ،كالمجاعة التي ضربت النيجر سنة 2006 ،إلى جانب التجارة غير الشرعية، المخدرات و الأسلحة،والأعمال الإجرامية التي كان وراءها 70بالمائة من البطالين من "ليبيريا" و "سيراليون" بالإضافة إلى تدهور الحالة البيئية (تعرية الغابات، التصحر....)اللأستقرار المرتبط باللأجئين ،و الهجرة الغير الشرعية ،و فقدت بعض الدول السيطرة علي بعض الفضاءات (مخيمات اللأجئين ، المناطق الحدودية ،.....)فانعدام الأمن يعيق صيرورة التنمية ، كما أن الهشاشة الاقتصادية تفسح المجال لظهور النزاعات ،و لا تعود متطلبات الأمن بإفريقيا مثل نظيراتها إلى الدول التي يتعين عليها حماية سيادتها.<sup>3</sup>

و إضافة يمكن القول أن التهديدات الجديدة وهي غيرمرئية تفوق القوة التدميرية للقوة الكلاسيكية ، كالسيدا التي لا يمكن تلاقي نتائجها الوخيمة بإيقاف إطلاق النار، و إعادة البناء الاجتماعي ،فهي تهديدات عابرة للحدود ، غير محصورة في رقعة جغرافية معينة ، تتطلب حلول عالمية و النزاعات في إفريقيا تعود إلى ضعف الأمن الاقتصادي الذي يعتبر أهم الأبعاد الأساسية للأمن الإنساني، فالتفسيرات الاقتصادية غالبيتها مرتبطة بمراقبة الثراء (الأرض ، الماء ، الألماس ، البترول .....)

<sup>1</sup> علي الطراح ،غسان منير حمزة سنو ،مرجع سبق ذكره، ص 02

<sup>2</sup> Francisco rojas aravena in the security of concept , human security: .emerging twenty–first century, human security, 2002,p 10.

<sup>3</sup>عمار بوزيد، مرجع سبق ذكره،ص38.

و بالعودة إلى الطبيعة النزاعية الهوبزية للإنسان، يحلل بعض الدارسين للنزاعات الإفريقية بإرجاعها إلى ضعف و هشاشة العقد الاجتماعي<sup>1</sup> .

إنّ النزاعات التي كانت تقوم بين الدول انتقلت إلى نزاعات داخل الدول ، و هي حروب أهمية قائمة أساسا على الاختلافات العرقية و الدينية ، بحيث لا يفرق فيها بين ما هو مدني ، وما هو عسكري ، و تميزت الحروب الأهلية بالمجازر البشعة الجماعية التي تسجل ، وهذا المنطق يضعف الدولة، إذ لا بد من وجود توازن ومساواة اجتماعية لاستمرار السلطة و هذا على حسب رأي "جون لوك " و"موسكيو"<sup>2</sup>.

ومع ذلك توجد في القارة الإفريقية عامة ، و الساحل الإفريقي و الصحراء بصفة خاصة نظرة مشتركة للتنمية ، حيث ترمي أهداف الألفية من أجل التنمية إلى التقليل من حدة البؤس، و سعي إلى تسجيل جميع الأطفال في الطور الأول إلى غاية 2015 و الحدّ من انتشار الأمراض المعدية.<sup>3</sup>

و كنتيجة لمقاربة الأمن الإنساني في إفريقيا توصل ملتقى جامعة كامبريدج إلى الأسباب الحقيقية التي أدت إلى الأوضاع الأمنية المتردية، و الخروج بالنتائج التالية :

1. صعوبة تعريف الأسباب الحقيقية التي أدت إلى هشاشة الأوضاع، و نقص القيم الإجمالية لنمو الاقتصاد الوطني .

2. محاولة إعادة إنتاج المؤسسات الاجتماعية و الاقتصادية ، و فشل إعادة البناء الاجتماعي و تطبيق نموذج الدولة و القيم من منظومة الغرب و هذا راجع إلى عدم تلاحم الجهود التي تثبتها الدول المانحة و التي تدعم المساعدات الموجهة للتنمية

---

<sup>1</sup> P.Hugon , "L'économie des conflits en Afrique ".Revue International et stratégique vol 03 , N° 43, P158-160

<sup>2</sup> Michael Bratton and Eric chang , **State Building and democratization in Sub-Saharan Africa : forwards backwards, or together**, comparative political studies ,vol 39, 2006 ,P1064.

<sup>3</sup> عمار بوزيد ، مرجع سبق ذكره ، ص 38.

وكذا من طرف الدول السائرة في طريق النمو و المجتمع المدني، و المنظمات  
التنموية الكبرى<sup>1</sup>.

و تبرز منطقة الساحل و الصحراء كنموذج لحالة اللاأمن من خلال الأوضاع المتردية و إسقاط الأمن  
الإنساني على هذه المنطقة يكون من أصعب الحالات، نظرا لقيام حروب أهلية على أساس العرق و  
الدين، و كون هذه التهديدات غير محصورة في رقعة جغرافية واحدة، فهي أخطار عابرة للحدود و  
هذا ما يؤدي إلى دراسة أهمية أبعاد المنطقة من خلال الموقع، وطبيعة التنوع الإثني و العرقي<sup>2</sup>.

---

<sup>1</sup> Angela meyer, **l'intégration régionale et son influence sur la structure** ,la sécurité et  
la stabilité d'états faibles l'exemple de quatre états cenrafricains, doctorat de science  
politique ,institut d'études politique de paris école doctorat de science  
politique,2006,p317.

<sup>2</sup> **ibid**,p317.

## المبحث الثالث: الموقع الجيوبوليتيكي للساحل الإفريقي:

إذا كانت منطقة الساحل الإفريقي قد اشتهرت تاريخيا أنها بمثابة منطقة عبور هامة للقوافل وتجارة الملح والذهب والعبيد، فإنها وعلى العكس من ذلك كانت غائبة تماما من حيث صنع التاريخ، أو على الأقل من حيث التأثير في أحداثه. وإذا ما استثنينا ما اشتهرت به منطقة "تومبوكتو" سابقا باعتبارها ملتقى محوريا هاما للقوافل، ومركز ثقافيا مزدهرا خلال القرنين 15 و16، فإنه بإمكاننا القول أن المنطقة التي تسمى أيضا "الصحراء الكبرى" كانت وباختصار على هامش التاريخ ولم تبدأ في اكتساب الاهتمام لها من الخارج الآني في الفترات المتأخرة التي أعقبت نهاية الحرب الباردة، بعد أن أخذت تسترعي انتباه واهتمام العالم الخارجي، وهذا ثلاث اعتبارات البيئية جعلتها تخرج من دائرة النسيان لتحظى بعدها باهتمام لافت وهي الإرهاب، أزمة الطوارق، اكتشاف النفط الذي صادف تنامي حاجة العالم المطردة لموارد الطاقة أمام مؤثرات تراجع نسب الإنتاج والاحتياط العالمي منه و بداية أولى مراحل نضوبه ببعض مناطق العالم. هذا فضلا عما تزخر به المنطقة أيضا من ثروة طبيعية ومعدنية هامة تعد في الوقت الراهن ثروة حيوية، مثل اليورانيوم، الذهب، الفوسفات، إلخ...<sup>1</sup>

ويعد تجمع دول الساحل والصحراء، إحدى المنظمات الإقليمية الفرعية ذات الطابع الحكومي، التي أنشأت في القارة الإفريقية بهدف رعاية النشاط الاقتصادي التكاملي بين دولها، بمعنى انه تنظيم أو اتحاد اقتصادي كامل، سعى إلى تنفيذ مخططات تنمية متكاملة مع الخطط التنموية الوطنية في الدول الأعضاء وذلك من خلال توظيف الموارد والإمكانات المتاحة في تلك الدول وفي المجالات المختلفة، كوسيلة للتعامل الفعال والإيجابي مع الحاضر والمستقبل، ولضمان وجود مؤثر في إطار العلاقات الدولية، خصوصا على المستوى الاقتصادي.<sup>2</sup>

<sup>1</sup> عمار بوزيد، الساحل الإفريقي في عين الإعصار"، مجلة الجيش، العدد 561، أبريل 2010، ص30.  
(\* يزيد من تعقد الظاهرة الأمنية للحدود أن بعض مصادر التهديد قد تكون خارج نطاق سيطرة السلطات في الأطراف الدولية المعنية، كما أن بعضها يكون نتيجة الصراعات الداخلية الحادة في بعض الدول والتي قد تصل إلى الحروب الأهلية وما يترتب عليها من آثار كاللجوء نحو البلدان المجاورة، كما أن بعض مصادر التهديد المتعدية للحدود قد تتمثل في منظمات الجريمة الدولية، النشاط، كالمافيا وتجارة المخدرات والسلاح وعصابات القرصنة.

<sup>2</sup> أمال ف.ش، "الأمن والتنمية تحديات القارة الإفريقية"، مجلة الجيش، العدد553، أوت2009، ص ص 14-16



## المطلب الأول: موقع الساحل الإفريقي:

ورثت دول الساحل الإفريقي من الفترة الاستعمارية إرثا ثقيلا يصعب تجاوزه، هذا الإرث تمثل في الصراعات العرقية والحدودية، والمواضيع البيئية، تجعلها في مأزق حقيقي نتيجة غياب تخطيط مركزي لمعالجة هذه المشاكل.

إن الظاهرة الجغرافية التي يتولد عنها مجال آخر يدعى الانحصار الجغرافي الذي يعرف "ابتعاد منطقة ما عن الشريط الساحلي أو حرمانها من منفذ بحري مباشر"<sup>1</sup>

يبرز الانحصار الجغرافي من الناحية السياسية كظاهرة سلبية تمثلت في العائق الذي يتشكل أمام تطلعات الدول، و تجعلها على الهامش، و تعاني العزلة و الفقر و يطلق عليها الخبراء الجيو سياسي بمسألة الانحباس *enfermement*، بل الكثير من الأدبيات الجغرافية و السياسية اختارت مصطلح " الدول الحبسية" حيث يرى خبير الجيوسياسية الفرنسي *aymeric chauppard* "أيميريك شوباغد" أنه في حالة الانحصار الجغرافي لسنا فقط منحصرين ولكننا نحس بالانحصار.<sup>2</sup>

وعند مناقشة دور العوامل الطبيعية والجغرافية في بروز ظاهرة الفقر في بعض المناطق، ليس وليد التغيرات والتحولت التي عرفها الاقتصاد العالمي في القرن العشرين بل يرجع إلى فترات تاريخية سبقت حقبة هذا التغير، حيث يرى آدم سميث أن ظاهرة الانحصار الطبيعي وبعدها بعض المناطق عن البحر قد ساهم في إحداث التخلف واستمراره، وكذلك الفقر، وتعتبر منطقة الصحراء الكبرى في إفريقيا من الدول التي تعاني صعوبة الظروف الطبيعية والجغرافية، كالنيجر، مالي، تشاد، فيقول آدم سميث " إن إفريقيا الداخلية وكل المناطق الأسيوية الداخلية الواقعة شرق بحر قزوين، وبلاد التتار تبدو وكأنها عاشت في كل الأزمنة حياة بربرية، وفقرا شديدا نتيجة بعدها عن البحار بشكل لا يسمح بتنشيط الحركة التجارية."<sup>3</sup>

<sup>1</sup> François Thuail et Aymeric, **Dictionnaire de Géographique**. Paris : ellipses, 1999, P13.

<sup>2</sup> Aymeric Chauppard, **Introduction à l'Analyse Géopolitique**. Paris : ellipses, 1999, p70.

<sup>3</sup> Jeffry sachs « ,les institutions n'expliquent pas tout », finances et développement .vol 40,n 02, juin 2003,p 41.

يعرف الساحل الإفريقي بصفته الخط الفاصل بين إفريقيا الشمالية ( البيضاء ) وإفريقيا جنوب الصحراء ( السوداء)، أو الشريط الفاصل بين المغرب العربي وبلاد السودان.

وهو معبر تجاري تاريخي تقليدي بين منطقة غرب إفريقيا من جهة، والبحر الأبيض المتوسط من جهة أخرى، ومن أشهر أسماءه " بلاد السببية " وهي بلاد يقطنها غالبية الطوارق، العرب، والسونراي، والفلان ويجوبها المسلحون طولا وعرضا من العرب والطوارق أساسا لتأمين القوافل وحراسة قطعان المواشي بحثا عن الكلاء دون حدود، أو دولة أو سلطة، أو نظام<sup>1</sup>.

الساحل الإفريقي منطقة قاحلة شمال وسط إفريقيا، بين الصحراء الجافة في الشمال، وحزام السافانا في الجنوب. وتبلغ مساحته حوالي 3053200 كلم مربع.<sup>2</sup>

وإذا كانت الطبيعة الجغرافية والبشرية والاقتصادية و السياسية التي تميز المنطقة سببا في تموضعها على هامش التاريخ والاهتمام معا، فإنها تحولت إلى عامل جذب واهتمام للأطراف الخارجية بها، وهي:

- عدم الاستقرار السياسي أدى إلى ضعف الدولة وهشاشتها لاسيما بسبب الانقلابات وما يصاحبه من غياب أو ضعف الولاء للسلطة، فضلا عن الأزمات والصراعات الداخلية والإقليمية .  
-انتشار ظاهرة الهجرة الغير شرعية بمآسيها وتأثيراتها السلبية على النسيج الاجتماعي الداخلي .  
-تفشي مظاهر التخلف والفقر والأمراض والأوبئة الخطيرة وعجز دول المنطقة في التحكم والسيطرة في حدودها المترامية فضلا عن التحكم في هذه الظواهر أو مواجهتها<sup>3</sup> .

إن هذه الظواهر والمعطيات مثلت من جهة بيئة سهلة وجذابة لاحتضان ظاهرة الإرهاب على أراضيها، وكذا تحديا حقيقيا لدول المنطقة، كما أنها أيضا ومن جهة ثانية استدعت بطبيعتها وخطورتها حضورا أجنبيا يحمل مظهر القوة ( تواجد عسكري، قواعد عسكرية....) تحت مبرر

<sup>1</sup> محمد فال ولد بلال، الأمن والاستقرار في منطقة الساحل : الواقع والمآلات، في الموقع الإلكتروني:

[http://www.alwahdawi.info/index.php?option=cqm\\_content@vieu=article&fid=1054&itemed=68](http://www.alwahdawi.info/index.php?option=cqm_content@vieu=article&fid=1054&itemed=68).

<sup>2</sup>Mia style: " sahel",Encyclopedia britannica,ultimate reference suite,Chicago:Encyclopaedia Britannica,2012.

<sup>3</sup>عمار بوزيد، الساحل الإفريقي في عين الإعصار، مرجع سبق ذكره، ص ص 30-31 .

التعاون والتحالف (شراكة أمنية، اتفاقيات أمنية، دعم عسكري...) الأمر الذي يعكس بدوره تنامي الأهمية الاستراتيجية للمنطقة وازدياد حجم الرهان الذي تنطوي عليه بالنسبة للقوى المحلية والخارجية .

وهكذا يتقاطع الوجود الإرهابي، والوجود الخارجي على أراضي منطقة صحراء الكبرى ويمثل كل منهما سببا ونتيجة للآخر، أضحت فيها المنطقة بفعل ذلك أداة ومسرحا للصراع بينهما، كما تركت دولها أيضا في مواجهة مباشرة مع واقع وتداعيات مثل هذا الصراع.<sup>1</sup>

و هذه الخريطة توضح حدود منطقة الساحل الإفريقي كالتالي:

---

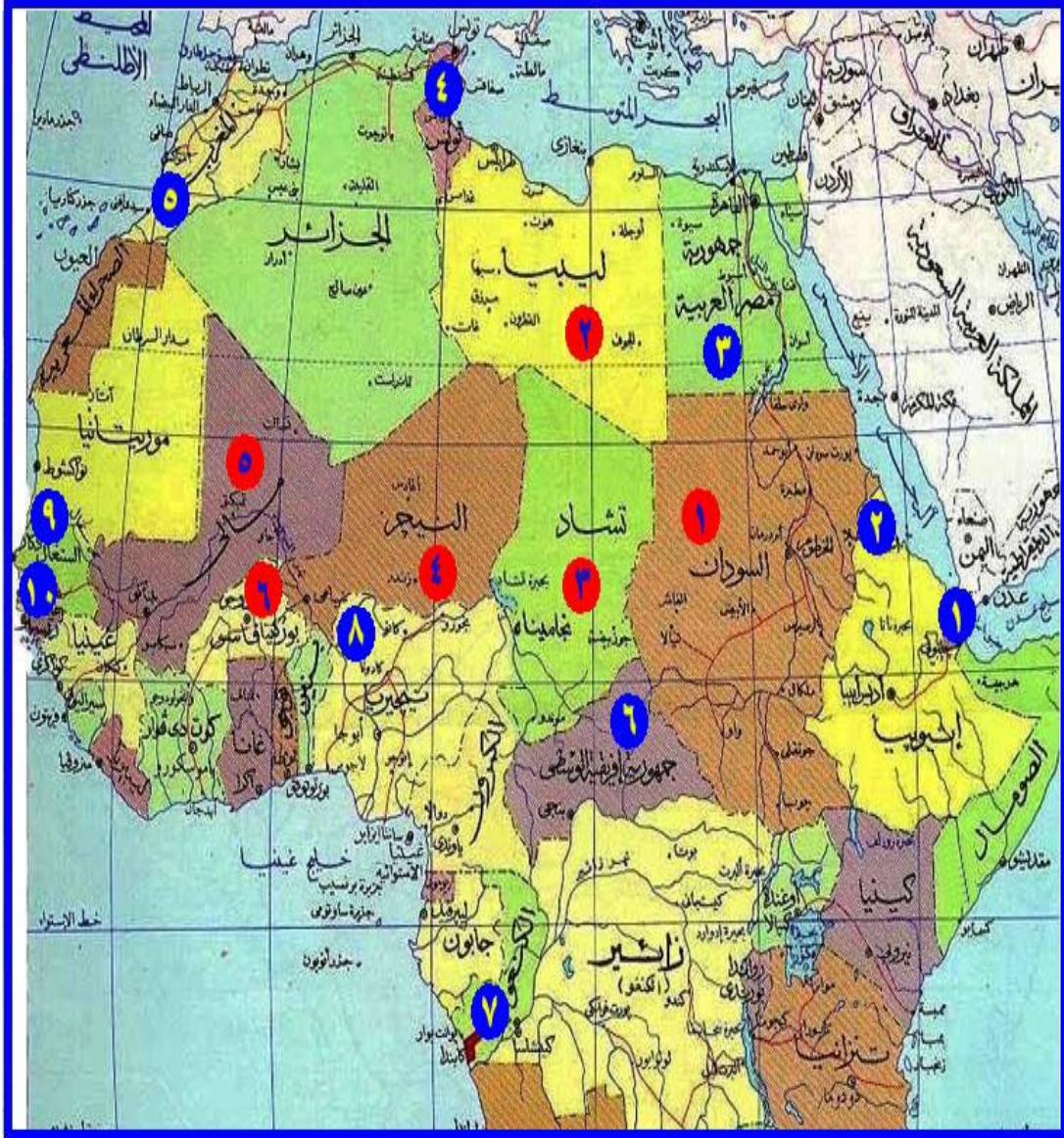
<sup>1</sup> **المرجع نفسه،** الصفحة نفسها

**الساحل:** منطقة تتقاطع فيها الحضارات والثقافات واللغات، تجمع أهلها ليكونوا واحد سلام وتواصل، وجسرا رابطا بين " الحضارتين الإفريقية والعربية، ولكن التناقضات والصراعات والحروب جعلتها تدفع ثمن هذا الموقع، وصارت نقاط قوتها هي نقاط ضعفها.

"الساحل " عبارة عن شريط طويل يضم بداخله دول عدة هي: إثيوبيا، السودان، تشاد، جنوب ليبيا، مالي، النيجر، بوركينا فاسو، جنوب الجزائر، موريتانيا، نيجيريا، السنغال. وتتلقى هذه المنطقة وبشكل ثابت بخصائص طبيعية جغرافية جد متميزة، قوامها أربعة عناصر هي: الجفاف، المجاعة، التصحر، الحرارة المرتفعة جدا، هي عناصر تدل بمعانيها ودلالاتها، وكذلك بتداعياتها وأثارها على حد المسألة التي تحتضنها هذه المنطقة . كما تتميز هذه الأخيرة أيضا بكثافتها السكانية الضعيفة وغير المستقرة، واحتوائها على خليط واسع من الإثنيات والأعراف والقبائل وكذا على خليط واسع من اللغات والديانات.

## الخريطة الرقم ١

### خريطة تجمع دول الساحل والصحراء



الدول المؤسسة: ١- السودان، ٢- ليبيا، ٣- تشاد، ٤- النيجر، ٥- مالي، ٦- بوركينا فاسو  
 الدول الأعضاء الحاليين: ١- جيبوتي، ٢- إريتريا، ٣- مصر، ٤- تونس، ٥- المغرب، ٦- أفريقيا الوسطى  
 ٧- الكونغو الديمقراطية، ٨- نيجيريا، ٩- السنغال، ١٠- جامبيا.

إن تجارة الذهب الذي كان سيخرج من مناجم جنوب غانا لبيع في مناطق البحر المتوسط ساعدت على نمو ازدهار إمبراطورية غانا ثم وريثتها من بعدها في منطقة النيجر العليا وهما مالي وسونغاي songhai وانبعث اليوم في الشمال والغرب بعد أن بدأ زعمائهم السياسيون المسلمون يتطلعون إلى أشقائهم في العقيدة في الشعوب الإسلامية الأخرى، وبعد أن بدأت الصحراء تشير بالكشف عن ثروتها الدفينة ومن ثم إمكانية إنشاء شبكات من الطرق الكبيرة عبر الصحراء.

وإذا ألقينا نظرة على الخريطة الديموغرافية نجد بها ثلاث مناطق ذات كثافة سكانية عالية وهي إمارات هاوسا - فولاني hausa - faulani ومماليك يوروبا yoroba وبلدة أبو ibo وتقع كلها في نيجيريا وتختلف في المناطق الثلاث عن بعضها اختلافاً بينا حتى يصعب الربط مباشرة بين الكثافة السكانية وبين العوامل التاريخية أو البيئية.<sup>1</sup>

وعلى النقيض من ذلك نجد الكثافة السكانية في الأجزاء الباقية قليلة نسبياً، حيث تبلغ في المتوسط 25 نسمة في مربع، مثال ذلك مملكة "موصي" mossi في الفولتا العليا وعلى طول ضفاف نهر النيجر في أقاليم السافانا . كلما كان الاتجاه جنوباً في مناطق الغابات حيث تغزر الأمطار ويقصر موسم الجفاف، كلما كانت الظروف أكثر ملائمة للاستيطان بكثافة سكانية عالية.<sup>2</sup>

ويزرع الفلاحون من أهالي تلك المناطق محاصيل زراعية إضافية تتخلل النباتات الأصلية، كما يكون بالإمكان جني محصولين من الذرة كل عام . ولهذا يزيد عائد الزراعة بالنسبة لغلة الأرض والعمل معا . بيد أن أكثر تلك الأراضي لم يبدأ تعميرها إلا من خلال القرنين الأخيرين . ومن ثمة اعتقاد شائع بأن في تجارة الرقيق عبر المحيط الأطلسي والتي شحنت قرابة 6 ملايين زنجي إلى العالم الجديد خلال النصف الثاني من القرن الثامن عشر ، هي المسؤولة عن قلة الكثافة السكانية في غرب إفريقيا،

---

<sup>1</sup> ب. س. لويد، إفريقيا في عصر التحول الاجتماعي، ترجمة شوقي جلال، الكويت : عالم المعرفة ، 1990، ص28.

يُعد تجمع دول الساحل والصحراء واحداً من التجمعات الإقليمية، أو الفرعية، العديدة التي شهدت القارة الأفريقية، مثل السوق المشتركة للشرق والجنوب الأفريقي "الكوميسا"، والجماعة الاقتصادية، كدول غرب أفريقيا "ايكواس"، واتحاد دول المغرب العربي "الاتحاد المغاربي"، وغيرها.

كما أن يُعرف كذلك: بأنه منظمة إقليمية فرعية، للتكامل الاقتصادي بين دوله الأعضاء، سواء كانت من الدول المؤسسة أو المنظمة. وقد تضمنت المعاهدة، المنشئة لهذا التجمع، بأنه: اتحاد اقتصادي شامل، يستند على استراتيجية تنفذ من خلال مخطط تنموي متكامل، مع مخططات التنمية الوطنية للدول الأعضاء

<sup>2</sup> المرجع نفسه، ص29.

ولكن يبدو أن الجانب الأكبر من هؤلاء الرقيق أتو من المناطق ذات الكثافة السكانية العالية اليوم ( ساحل الرقيق) الذي يشمل اليوم القطاعات الجنوبية من غانا وتوجو وداهومي ونيجيريا .

إذا كانت الشعوب المتخلفة جدا تمارس التجارة على أساس نظام المقايضة إلا أننا نجد في بعض المناطق الأخرى عملات محلية مثل الأصداف البحرية التي يستعملها أهل إقليم يوروبا وبعض الشعوب الأخرى المجاورة . وتتسم هذه العملات بكل الخصائص المميزة للنقد حسب رجال الاقتصاد و زاد معدل التجارة وخاصة في المناطق الساحلية مع تبادل الرقيق، ثم زيت النخيل مقابل البضائع الأوروبية المستوردة . أو نلاحظ عن حق أن القدرة التجارية لها شأن كبير ومكانة عظمى بين بعض الجماعات العرقية وقد دأب أبناء إقليم " الهاوس " على الفر والترحال عبر مناطق وإلى سواحل نيجيريا وغانا، فيما نشط أهل يوروبا رجال ونساء في أسواق أبيدجان abidjan وبوبو وديولاسو - bobo diolasso وأواجادوجو ouagadougou وفي كل أنحاء غانا<sup>1</sup>.

#### 1- المسار التاريخي للصراع في الساحل الإفريقي :

عام 1957 حصلت دول الساحل الإفريقي على الاستقلال الداخلي ، و في أواخر عهد الاستعمار طرحت فرنسا فكرة إنشاء كيان منفصل في الصحراء الكبرى يقتطع من الجزائر و مالي و النيجر ، و يخضع للإدارة الفرنسية مباشرة تحت اسم "المنظمة المشتركة للمناطق الصحراوية (OCRS)" ومن وراء الفكرة كانت فرنسا ترمي إلى تطويق الثورة الجزائرية ، وإضعافها و الرمي إلى إنشاء كيان طوارقي منفصل ...و لكن الفكرة رفضت من طرف العديد من الدول المعنية وخاصة من قبل الرئيس "موديبوكيتا" دفاعا عن وحدة أراضيها، ومن قبل الرئيس المختار ولد دادا: مساندة للثورة الجزائرية تخلى الجنرال ديغول عن الفكرة و بقيت حدود دول الساحل على حالها... حدود مصطنعة وفشل في الأنظمة (صعوبة التعامل مع متغيرات المجتمع (الإغراء/الإكراه) الأمر الذي فسح المجال أمام كل أنواع الحروب والصراعات بين الدول المجاورة وبين المجتمعات بعضها البعض، وبينها والنظام السياسي.<sup>2</sup> إن تضارب المتغيرات يجعل تقييمها عسيرا واتخاذ أسلوب للقياس يستطيع التنبؤ بما تكون عليه مستقبلا أنماط الاستقرار والعنف الركود والتغير في دول الساحل الإفريقي، إذ علم الاجتماع على الصراعات الأصلية في المجتمع فإنه قد يعطي العالم الخارجي انطباعا بعدم الاستقرار، وتتساهل في

<sup>1</sup>المرجع نفسه، ص34.

<sup>2</sup> محمد فال ولد بلال، الأمن والاستقرار في منطقة الساحل: الواقع والمآلات، مرجع سبق ذكره.

التعبير عن المصالح داخل البلد النامي، ومن ثم يرتفع مستوى التوتر دون أن يقدم أي وسيلة جديدة التحقيق ضده دول الساحل الإفريقي ليست استثناء على ذلك.<sup>1</sup>

يضاف إلى هذا الواقع الكوارث الطبيعية المتمثلة في الجفاف وخاصة أزمة الجفاف التي ضربت المنطقة 1972-1973 وغيرت تماما وجهة الحياة في الساحل من سيء إلى أسوأ، وقد أدت من تدفق السكان من المدن إلى الأرياف، وبدأت هجرة الطوارق والعرب من شمال مالي والنيجر والهورجار إلى أحياء الصفيح اليابسة من الجنوب بالضبط، كما حصل لفقراء الريف الموريتاني الذين نزحوا لمئات الآلاف من الداخل إلى العواصم، وبدأت كذلك هجرة شباب الطوارق إلى الجزائر ونيجريا وليبيا وبعض دول الخليج بحثا عن العمل ونعمة العيش، وهي الهجرة التي كان لها أثرها البالغ في مسار الصراع وتغيير المعادلة وقواعد اللعبة في الساحل الإفريقي عموما.<sup>2</sup>

## 2- الاستعدادات البيئية الطبيعية:

يعد السلم والأمن عاملان ضروريان حتى تتمكن الدول من توفير حاجيات شعوبها، حيث أن الدول الهشة التي خرجت من نزاعات لم تواكب أهداف الألفية للتنمية، وعليه فإن خروجها من الأزمة سيدعي مساعدة دولية مدمجة وداعمة، وتشكل الكوارث والمشاكل مخاطر أمنية على جميع الدول والشعوب يرجح ذلك إلى التطور الكبير في وسائل الاتصال والإعلام، ففي العقبة القديمة كانت الحروب والنزاعات وسباق التسلح هي المخاطر التي تهدد الأمن، بينما تتمثل اليوم الكوارث الطبيعية ومشاكل البيئة تهديدا حقيقيا للأمن العالمي، والسباق نحو الاستحواذ على الموارد الطبيعية كالمياه مثلا أساس التنمية الاقتصادية.<sup>3</sup>

---

<sup>1</sup> ب، سن لويد، إفريقيا في عصر التحول الاجتماعي، مرجع سبق ذكره، ص 303.

ويعتبر التعليم الشرط الأول للنجاح، ويعني الآباء منهم لتوفيره لأبنائهم كما سابق إليه العمال الشباب انفسهم، ولكن مع كل عقد غير يزيد عدد خريجي المدارس، وتتجاوز الزيادة حجم الوظائف الجديدة، كما ترتفع معايير الكفاءة اللازمة لهذه الوظائف، وعندما يعود المهاجر إلى قريته يقص عليهم مظاهر الإثارة والمنع في المدينة، قبل أن يقص صراعه هو من أجل اكتساب رزقه، أو فشله في بلوغ الآمال التي رسمها لنفسه وعقدها عليه أهل العشيرة.

<sup>2</sup> محمد فال ولد بلال، مرجع سبق ذكره (الموقع الالكتروني).

<sup>3</sup> M-Tuoma Melasuo, « Sécurité Compréhensive et globale approche théorique » Communication présentée au colloque international sur la mondialisation et sécurité organisé par le conseil de la nation, Alger, Mai 2002, a89.

تواجه منطقة الساحل الإفريقي مشاكل بيئية مرتبطة مباشرة بالأمن تمثل مصادر للتوترات والنزاعات، فعلى غرار مناطق أخرى تعرف منطقة الساحل الإفريقي تدهورا بيئيا، يتعلق بالأمن بتلبية الحاجات الاقتصادية في الوقت الذي تشهد فيه الموارد المائية وإنتاجية الأراضي الزراعية انخفاضا كبيرا.<sup>1</sup> وأصبحت قضية الأمن الغذائي من أكثر القضايا إلحاحا وتعقيدا، وهذا راجع لعدم توفر إمكانيات التنمية الزراعية، والموارد المائية، وتدهور الأراضي وسوء إدارة التربة خاصة وأن الاقتصاد الزراعي يعتبر قطاع غير متطور من النواحي التقنية لكونه الإطار الموضوعي والمنطقي بين الإمكانيات الإفريقية المبعثرة وبين الحاجات الملحة إلى المنتجات الغذائية، وعلى أثر ذلك عقد المؤتمر العالمي الأول لدراسة مشكلات التغذية والإنتاج، وحذر من المخاطر التي تتطوي عليها مشكلة نقص الغذاء وسوء التغذية وجاء فيه "إن استمرار الفقر وسوء التغذية أمر لا يمكن قبوله من الناحية الأخلاقية الاجتماعية، وهو أمر سيعارض مع كرامة بني الإنسان وحقهم في تكافؤ الفرص، كما أنه يهدد الأمن الاجتماعي على المستوى العالمي."<sup>2</sup>

وتعد مشكلة التصحر وتدهور الأراضي من معوقات الوصول إلى الأراضي الخصبة والمياه، خاصة سبب زيادة التوسع العمراني، ومشكلة التصحر بصفة عامة لا تحدث إلا في المناطق التي تعاني الجفاف لفترات طويلة، كما هو الحال في الساحل الإفريقي أما المناطق الأخرى التي هي دول اتصال مع منطقة الصحراء، فإن أحد مسبباتها الرئيسية هو استمرار تنامي حالات التدهور الفيزيائية أو الكيميائية للتربة من جزء كبير من الطاقة التي تحتاجها لاستعادة عافيتها سواء بعد فترات متعددة من الجفاف أو استمرار تنامي الاستعمال المفرط لها، وهو الأمر الذي أكدته تقرير صندوق الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (الفاو) عام 2008، من خلال إلى ما يقارب 2 مليون هكتار من الغابات تضيع سنويا في حزام الساحل.

إن استمرار تنامي حالات الجفاف، قد أدى إلى تفاقم التدفقات البشرية الهائلة سواء داخل بلد أو فيما بعضها البعض بصورة أفضى تنامي وتيرة التنافس عالية المخاطر فيما بين سكانها الأصليين للحصول على الأراضي والمياه، ولا سيما أن هناك ما يقارب 33 دولة إفريقية من أصل 48 دولة

<sup>1</sup> Azzouz Kerdoun, « **Enjeux de l'environnement et défis sécuritaires en méditerranée** » communication présentée au colloque international sur la mondialisation et sécurité organisé par le conseil de la nation, Alger, Mai 2002, a89.

<sup>2</sup> ناصر عبيد ناصر، الأمن الغذائي بوصفه أحد مكونات الأمن القومي العربي، دمشق: مركز الدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2003، ص 240.



الأقل نمو في العالم، فضلا عن أنها من المناطق الأكثر فقرا في العالم لا تزال معدلات الانخفاض مستمرة في ظل هذه الظروف بمعدل سنوي قدره 3% لذلك فهي لا تزال الأسرع نمو سكاني في العالم، حيث يصل عدد سكانها إلى ما يقارب الـ 770 مليون فحسب إحصائيات 2005، ويتوقع أن يصل إلى ما يقارب (1.5-02 مليار إنسان) في عام 2050.<sup>1</sup>

يهدد التصحر أكثر من 432 هكتار من أراضي شمال إفريقيا، أي ما يقارب ثلثي مساحة الأراضي الإفريقية، خاصة منطقة السودان و ساحل الجنوب الإفريقي، إفريقيا الشرق أوسطية، حيث أن معظم الأراضي الإفريقية معرضة لخطر التصحر و انجراف التربة و الممارسات غير المناسبة للزراعة "، مما نجد بعض الدول تتألف من أراضي جافة مثل "بوتسوانا" و تآكل الأراضي الزراعية في رواندا و تصنيف بعض الأراضي علي أساس تربة حمضية.

و مرة أخرى تظل أزمة دارفور من جديد تشكل تهديدا جسيما لوحدات السودان و مستقبله وهذا بسبب النزاع الداخلي الذي لعب دورا سلبيا من الناحية البيئية، فأدي إلي إزالة الغطاء النباتي الشجري الموجود بها، كما أدي إلي تراجع كميات تساقط الأمطار و بالتالي التأثير الحتمي علي السكان الذين يعتمدون علي المحاصيل الزراعية.<sup>2</sup>

فأخذت الزراعة تؤثر علي موازين القوي السياسية شأنها في ذلك شأن النفط فالدول الرأسمالية المتطورة تستخدم ورقة الغذاء لفرض التبعية الاقتصادية والهيمنة السياسية علي الدولة التي تفتقد مقومات الأمن الغذائي، فقد صرّح أكثر من مسئول أمريكي بأن الولايات المتحدة الأمريكية قد لا تكون مضطرة لتهديد العالم بالقنبلة الذرية، كما كانت تفعل في الخمسينيات من القرن العشرين، و إنما تهدد العالم حبة القمح، و أن جميع السياسات تتبع من حبة القمح.<sup>3</sup>

---

<sup>1</sup> طارق الخروي، "الأمن في إفريقيا ... التحديات والآفاق" ندوة، المعهد العربي للبحوث والدراسات الاستراتيجية، مارس 2010.

<sup>2</sup> محمد عبد الفتاح القصاص، التصحر تدهور الأراضي في المناطق الجافة، عالم المعرفة، الكويت: المجلس الوطني للفنون والآداب 1999، ص ص 98-100

\*تبقى الأراضي الإفريقية قاحلة أو شبه قاحلة، ففي النيجر تآكلت الأراضي الزراعية و أصبح التصحر هو المشكل الأساسي للتربة، حيث أصبحت نوبات الجفاف بين سنوات 1979-1989 و أدي إلي فقدان معظم الثروة الحيوانية و انقراض بعضها، و تدهور الغطاء النباتي.

<sup>3</sup>ناصر عبيد ناصر، مرجع سيق ذكره، ص 242.

وتعرف القارة الإفريقية كوارث طبيعية، حيث تكثر الفيضانات و الزلازل كما تعرف تغيّرات مناخية سواء في متوسط حالة المناخ، أو في الاستمرار لفترة طويلة، عادة ما تكون عقود طويلة، و يشمل زيادات في درجة الحرارة (الاحتباس الحراري) و ارتفاع مستوى سطح البحر و التغيرات في أنماط سقوط الأمطار وزيادة تواتر الظواهر الجوية المتطرفة.

فخلّفت الكوارث الطبيعية أثارا كبيرة مقدرات القارة، البشرية منها و النباتية، و هدمت البنيات التحتية خاصة شبكات الاتصال و النقل، كما زادت من انتشار الأمراض و الأوبئة و زادت من حدّة الفقر، خاصة أن القارة تفتقر لعملية إدارة الكوارث و ذلك بسبب ضعف نظم الإنذار و التنظيم.<sup>1</sup> تتميز دول الساحل الإفريقي (إفريقيا عامة) بانخفاض القدرة على التكيف، و زيادة درجة الحرارة و انخفاض هطول الأمطار و في بعض المناطق، و الناتج عن تغيّر المناخ و الذي يؤدي إلي انخفاض كلي في الإنتاجية الزراعية و المحاصيل والمراعي بما فيها الإنتاج الحيواني و الذي يهدد الأمن الغذائي، و زيادة خطر المجاعة، بناء على هبوط مستويات الإنتاج المتوقعة في الأراضي الجافة في إفريقيا، فقد يزيد احتمال تعرض عشرات الملايين من الناس خطر انعدام الأمن الغذائي في 2080. و فيما يتعلق بالتغيرات في مستوى سقوط الأمطار و التي حدثت بمعدل انخفاض 25 بالمئة على الساحل الإفريقي خلال السنوات 30 الماضية، هذا التغيير اتسم بانخفاض عدد مرات هطول الأمطار. و تشير التوقعات لتغيرات درجات الحرارة و سقوط الأمطار إلي الآثار التالية على مدى فترة (2010-2039):

\*-انخفاض المطر من 10-25 بالمئة فوق الأجزاء الشمالية في إفريقيا.

من 10-60 بالمئة و 15-62 بالمئة في دوائر العرض الجنوبية.

\*- زيادة الأمطار من 10-35 بالمئة في الجزء الغربي من القارة، لكن في شهر ديسمبر، جانفي، فيفري عادة ما تكون جافة، و نفس الاتجاه في سبتمبر، أكتوبر، نوفمبر. و تم الاعتراف بحساسية إفريقيا و تأثيرها بتغير المناخ في مقررات لجنة IPCC" (المجالات ذات الحساسية الخاصة في إفريقيا): الموارد المائية الزراعية، الأمن المائي، صحة الإنسان، النظم الإيكولوجية، التنوع البيولوجي، الغابات، المناطق الساحلية، تحقيق الأهداف الإنمائية<sup>2</sup>.

<sup>1</sup>برنامج الأمم المتحدة للبيئة، تقرير توقعات البيئة العالمية 3، المنامة: عالم الترجمة، 2000، ص 68-69.

<sup>2</sup> برنامج الأمم المتحدة للبيئة، تقرير توقعات البيئة العالمية 2، المنامة: عالم الترجمة، 2000، ص 56-57.

### 3- الغابات:

يعد توفير الغابات الإفريقية للخدمات البيئية وخاصة حماية متجمعات المياه، وإيقاف التصحر والحفاظ على التنوع البيولوجي الحيوي و تثبيت المناخ العالمي كذلك لانتهاج وظيفة إنتاج الأخشاب و المنتجات الغير خشبية .

و بما أن الجزء الأكبر من إفريقيا قاحل، فإن وظيفة الغابات في مكافحة التصحر لا سيما لضمان الأمن الغذائي علي المدى البعيد و حاليا يعاني 14 بلدا من بلدان إفريقيا من شح المياه بدرجات مختلفة، ويتوقع أن يرتفع العدد إلي 25 بلدا في عام 2025 و تواجه العديد من المناطق الحضرية شحا في المياه و الكهرباء و الأحزمة الوقائية جزءا لا يتجزأ من الممارسات الزراعية في المناطق القاحلة و شبه قاحلة، حيث تهم في تثبيت الكثبان الرملية، وتحد من أثر الرياح الجافة علي الإنتاجية الزراعية.<sup>1</sup>

و الغابات الإفريقية غنية بتنوعها البيئي وإن كانت المعلومات المتوفرة في هذا الميدان شحيحة و متفرقة، باستثناء بعض البلدان .

و قّعت البلدان الإفريقية علي اتفاقية التنوع الحيوي و إن كانت قراراتها محدودة علي حماية التنوع الحيوي، و تتمثل أهم المشاكل المتعلقة به كالتالي:

1- عدم القدرة علي الحفاظ علي التنوع الحيوي ضمن كافة النشاطات الاقتصادية خاصة استخدام الأراضي.

2- تتركز معظم الجهود علي الحفاظ علي التنوع البيئي في المناطق المحمية، لكنها غير فعّالة نظرا لتناقص الموارد.

و يولي الأفارقة أهمية كبيرة للقيمة الغابية و الأشجار، خاصة الغابات المقدسة و المدافن، و لمعظم المجموعات المحلية معتقدات و تقاليد تتعلق بغابات و أشجار معينة، و بالتالي فإنها تقوم بحمايتها.<sup>2</sup>

---

<sup>1</sup><http://www.ahram.org/ahram-files/news/3537.aspx>.

<sup>1</sup> محمد مصطفى الخياط، "تغير المناخ....مواقف دولية متباينة"، السياسة الدولية، القاهرة، العدد 179، السنة يناير 2010، ص 48.

تتميز الغابات الأفريقية بمصادر الحياة البرية الغنية والمتنوعة فيها، وكان من بين الاستراتيجيات الأساسية التي اتبعت لحماية الإدارة هذه المصادر إقامة المحميات، خاصة الحدائق الوطنية ومحميات الطرائد. وتبلغ مساحة المناطق المحمية في أفريقيا حوالي 207 ملايين هكتار أو ما يعادل 6,6% من مساحة الأراضي. وتشمل هذه المساحة الغابات وغيرها من المنظومات البيئية، وتغطي الغابات المحمية قرابة 5% من إجمالي مساحة الغابات في أفريقيا.

قلما يترافق اتساع رقعة المناطق المحمية بتحسينات مماثلة في الإدارة. كما تستمر بعض الممارسات السيئة، كإزالة الأشجار واستغلالها، وجمع حطب الوقود وغيره من المنتجات والرعي والقنص غير المشروع. كما أن الاضطرابات الداخلية المستمرة في العديد من البلدان، وتسويق وإنتاج لحوم الطرائد، وتزايد التجارة في النباتات والحيوانات المجموعة بصورة غير مشروعة، جميعها تشكل تهديدات هامة للمناطق المحمية. ولعلاج هذه المشكلة، تم اعتماد مناهج مبتكرة كإشراك المجموعات المحلية في إدارة الحياة البرية وإقامة حدائق عابرة للحدود، وأسفرت هذه المناهج عن نتائج متفاوتة<sup>1</sup>.

ورغم أن ازدهار السياحة البيئية يوفر إمكانات كبيرة لكن المشاكل الأساسية ما زالت باقية، خاصة ضعف البنى الأساسية والتوزيع غير العادل للفوائد وتزايد التضارب مع الاستخدامات الأخرى للأراضي ارتفع إنتاج أفريقيا من الأخشاب (بما فيها حطب الوقود والخشب الصناعي المستدير) من 340 مليون متر مكعب في 1980 إلى 699 مليون متر مكعب في عام 2000. ومما يميز إنتاج الأخشاب و استهلاكها في أفريقيا انخفاض نسبة المنتجات ذات القيمة المضافة، ففي عام 2000 استخدم 91% من الخشب كوقود. وتراجع حصة أفريقيا من الإنتاج العالمي تدريجيا مع ارتفاع مستوى التجهيز<sup>2</sup>.

ويفضل استغلال الغابات الطبيعية والاستثمارات في المزارع الحرجية، تحتل أفريقيا الوسطى وأفريقيا الجنوبية المكانة الأولى بين منتجي الأخشاب الصناعية المستديرة فيما يسجل غرب أفريقيا عجزا في الإنتاج بعد أن كان من بين الأقاليم ذات الفائض. وفي شرق أفريقيا يبقى الطلب القليل على الأخشاب متوازنا مع العرض..

يعد حطب الوقود من أهم المنتجات الحرجية في العديد من البلدان، ويمثل المصدر الأول للطاقة في غالبية المنازل الأفريقية. وبالرغم من توازن العرض والطلب إجمالا، لكن بعض المناطق تعاني من عجز حاد ناجم عن قطع كميات تتجاوز مستويات الإمداد المستدام .

---

<sup>1</sup>[www.aawsat.com](http://www.aawsat.com).

<sup>2</sup>[www.sawt-al-ahram.net](http://www.sawt-al-ahram.net)

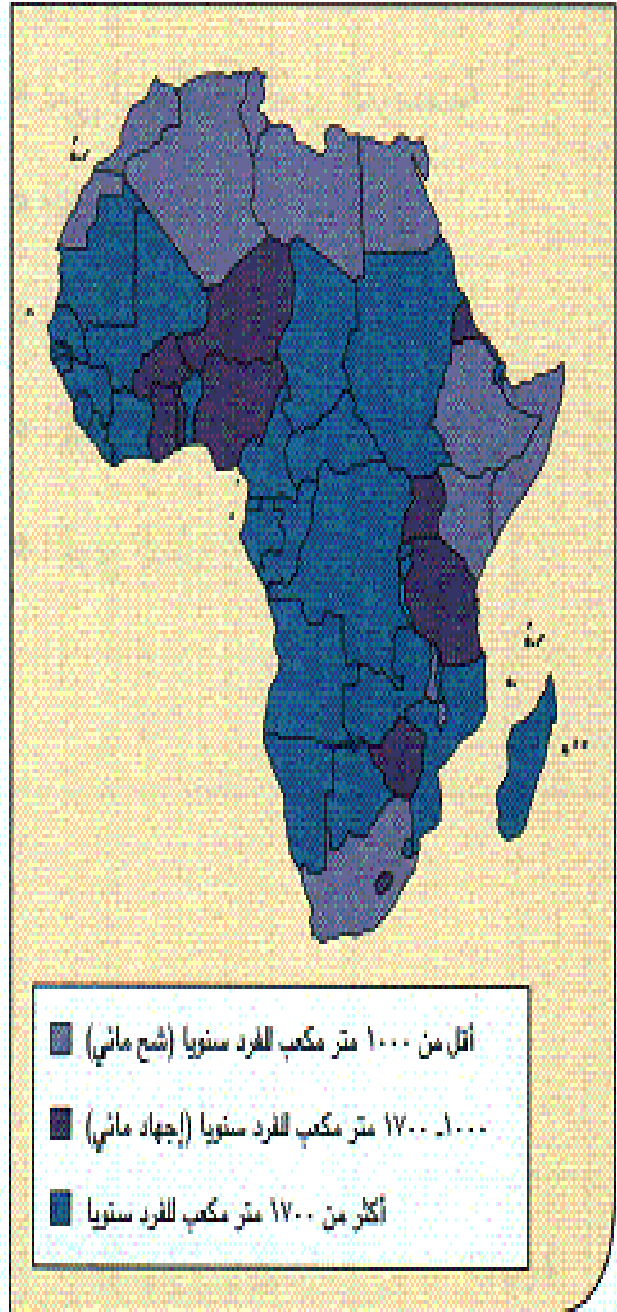
توفر الغابات الأفريقية منتجات خشبية وغير خشبية متنوعة، كالصمغ والعسل وشمع النحل والنباتات الطبية والعطرية، ومواد الصباغة والدباغة والخيزران ولحوم الطرائد. ولها أهمية بالغة في حياة المجموعات الريفية، كما تسهم في بعض الحالات بنصيب هام من دخل العائلات.

إن تزايد الطلب لم يود بالضرورة إلى تحسين الإدارة، وبخاصة استئناس النباتات، وما زالت نسبة كبيرة من المنتجات تجمع في موطنها الطبيعي، وبالتالي فإن استنزاف الموارد يعد مشكلة هامة في هذا الميدان. من جهة أخرى فشلت أفريقيا في استغلال غناها بالمواد الأولية والمعارف التقليدية لاستثمارها في عملية التجهيز، مما يعيق إيجاد فرص عمل ودخل جديدة. وتصدر معظم المنتجات كمواد أولية<sup>1</sup>.

---

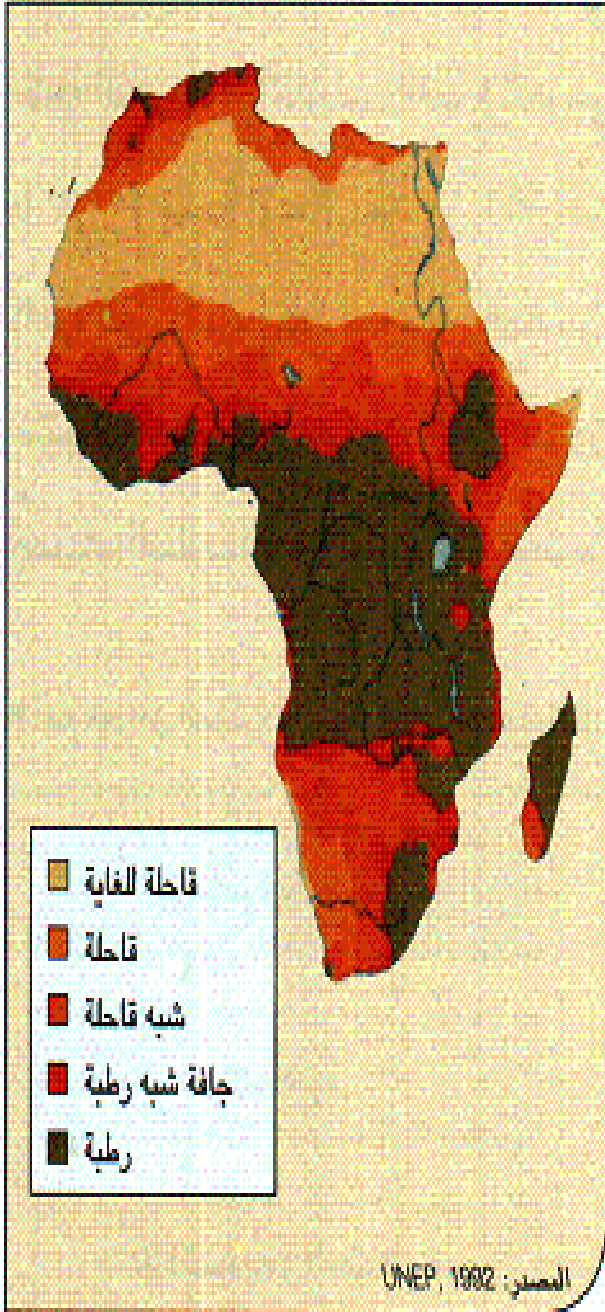
<sup>1</sup>[www.globalsecurity.org](http://www.globalsecurity.org)

## ■ المناطق المعرضة للإجهاد المائي



شكل 1: خريطة المناطق المعرضة للإجهاد المائي.  
إفريقيا

## ■ أهم المناطق البيئية في أفريقيا



شكل 2: خريطة أهم المناطق البيئية في

<sup>1</sup> المرجع نفسه (الموقع الإلكتروني).

#### 4-التنوع البيولوجي:

من أهم مقومات الأنظمة الإيكولوجية: التنوع البيولوجي، إذ يساهم في تأمين الموارد الزراعية التي يمكن أن تحقق نوعا من الاكتفاء الذاتي من خلال توفير ما يحتاجه السكان من سلع محلية، عبر إنتاج المواد الغذائية في المساحات المزروعة، الموارد الطاقوية، المواد الصحية (الأعشاب و النباتات الطبية)، و بالتالي فقدان التنوع البيولوجي يؤدي إلى فقدان و إعاقة التنمية و الخيارات الاقتصادية و الاجتماعية، و يؤثر علي استدامة الأنظمة البيئية.<sup>1</sup>

#### ENVIRONMENT ..... FOR..... DEVELOPMENT

تسعي المجتمعات الإفريقية إلي المحافظة علي التنوع البيولوجي إذ تمتلك إفريقيا عددا كبيرا من النباتات و الحيوانات، 50000 نوع من النباتات المعروفة و 1000 نوع من الحيوانات و 1500 من الطيور.<sup>2</sup>

كما يعاني التنوع البيولوجي في إفريقيا من التلوث البيئي، و تهديدات خطر انقراض بعض الحيوانات مثل الضياء، و كذلك الحروب الأهلية و ما خلفته من آثار سلبية علي الثروة النباتية و الحيوانية.<sup>3</sup>

#### 5- الموارد المائية:

يجري استغلال ما نسبته 3.8 بالمائة فقط من الموارد المائية المتجددة بالقارة الإفريقية، أي حوالي 155 مليار متر مكعب سنويا، الأمر الذي يستدعي زيادة نسبة الاستغلال لتحقيق طموحات شعوب المنطقة في التنمية و الازدهار.

<sup>1</sup> برنامج الأمم المتحدة للبيئة، تقرير توقعات البيئة العالمية 4، المنامة: عالم الترجمة، 2000، ص 162.

<sup>2</sup> برنامج الأمم المتحدة للبيئة، تقرير توقعات البيئة العالمية 2، مرجع سبق ذكره، ص 58.

المنطقة	إجمالي الموارد المائية المتجددة (مليار متر مكعب في السنة)			نسبة الاستغلال
	مياه سطحية	مياه جوفية	الإجمالي	
أقطار الساحل الإفريقي	253.6	66.0	319.6	1.636
				5.23

ويوضح الجدول (1) الموارد المائية المتجددة في أقطار الساحل الإفريقي.<sup>1</sup>

جدول 2: أهم الأنهار بالقارة الإفريقية:<sup>2</sup>

م	اسم النهر	معدل التدفق السنوي (مليار متر مكعب)
1	نهر الكونغو	1320
2	نهر زامبيزي	230
3	نهر النيجر	180
4	نهر النيل	84

<sup>1</sup> عمر محمد سالم، "التعاون العربي الإفريقي في مجال إدارة الموارد المائية"، منتدى حول التعاون العربي الإفريقي في

مجال الاستثمار و التجارة: من أجل تعزيز الشراكة الاقتصادية الغربية الإفريقية، طرابلس، 2010.

<sup>2</sup> المرجع نفسه.



## المطلب الثاني: الجغرافية السياسية للساحل الإفريقي:

زادت الأهمية الجيوبوليتكية للساحل الإفريقي من حدة تنامي القوى الغربية على المنطقة، ففرنسا تعتبر دول الساحل الإفريقي منطقة نفوذ حيوي (بحكم أن أغلب دول الساحل كانت مستعمرات سابقة لها) ، و من جهة أخرى تواجد قواتها الخاصة في الساحل ليس فقط من أجل حماية رعاياها ،ولكن بغية حماية مصالحها الاستراتيجية كحماية "شركة أريفا" AREVA المستثمرة في المجال الطاقوي في النيجر لاستغلال اليورانيوم و غيرها من الشركات.<sup>1</sup>

و على الرغم من الأهمية التي يكتسبها الساحل الإفريقي ، و كونه مفهوم جيوسياسي يتسع و يضيق ،حصرت بعض الدراسات منطقة الساحل الإفريقي في ثلاث دول :النيجر، المالي، تشاد، إلا أنه يمتد على مسافة 5400 كلم من المحيط الأطلسي في الغرب، إلي البحر الأحمر شرقا ، و هو يعطي أجزاء من أقاليم (السنغال، موريتانيا، مالي، ساحل العاج، بوركينا فاسو، النيجر، شمال نيجريا، تشاد، شمال و جنوب السودان ،إريتريا، أثيوبيا).

### 1- التحديات الجيوسياسية في الساحل الإفريقي:

لم تكن منطقة الساحل الإفريقي ذات خصوصية ،سوي منطقة فقيرة جدا و مسرحا للانتشار العسكري ،خاصة بعد فترة 11سبتمبر 2001 التي كان لها انعكاس علي الأمن الداخلي و بالأخص من طرف الولايات المتحدة الأمريكية ، و علي هذا الأساس يُنظر إلي الساحل الإفريقي علي أنه أحد المجالات الجيوسياسية التي تثير اهتمام الفواعل الدولية.<sup>2</sup>

<sup>1</sup> د.حسينة ، الارهاب في الساحل الافريقي خلفيات التنامي و اليات التصدي ،على الرابط-

<http://algerian-vision.com>

<sup>1</sup> أمحمد برفوق ،"الساحل الإفريقي بين التهديدات الداخلية و الحسابات الخارجية «،العالم الاستراتيجي ،العدد الأول، مركز الشعب للدراسات الإستراتيجية ، الجزائر، جانفي 2008،ص 120.

إن الانعكاس الرئيسي لأحداث 11 سبتمبر 2001 حول القضايا المتعلقة بالساحل الإفريقي لا يعود بالتغير الاستراتيجي، و السياسي و الاقتصادي يعود إلي الفواعل الدولية و الحسابات الاستراتيجية للدول الكبرى.<sup>1</sup>

و يُعرّف الساحل الإفريقي علي أنه "قوس الأزمات" بسبب علاقات الترابط بين دول الساحل الإفريقي، وغرب إفريقيا، الشرق الإفريقي وانطلاقاً من الأزمات الإثنية و العرقية المستعصية في السودان و جنوب دارفور والنزاع بين تشاد و السودان بالإضافة إلي تقلبات الأمن الداخلي التي تعرفها النيجر، مالي، موريتانيا.<sup>2</sup>

وبالنظر إلي شساعة منطقة الساحل الإفريقي و التركيبة السكانية ذات الطبيعة القبلية أدت إلي تفاقم التهديدات الأمنية بالمنطقة، و ساعدت علي هشاشتها، بالإضافة إلي مجموعة من الأسباب الدينامكية التي تميزها و نذكر منها:

-النزعة القبلية TRIBALISM التي تفاقمت في دول الساحل الإفريقي، بالإضافة إلي الفوارق الثقافية بين شعوب المنطقة، و تباين أنماط النظام الاجتماعي و الملابس والأغذية، اللغة على طول المسافة، و لا يزال القطاع الأكبر من الفلاحين يسكن التجمعات السكنية التقليدية في قرى أسلافهم حتى في المناطق التي تعيش على تصدير الكاكاو، أو البن، أو الفول السوداني.<sup>3</sup>

-ضعف العدالة التوزيعية أدي إلي خلق حركات التمرد و العنف السياسي كما أنتج حالات عديدة متأزمة من الإحباط السياسي (مطالب الطوارق في النيجر، مطالبة بعض الحركات الانفصالية، الاستفادة من عائدات النفط.<sup>4</sup>

---

<sup>2</sup>مصطفى بخوش، "منطقة الساحل الإفريقي بين الأبعاد الجيو سياسية و الاعتبارات الجيو اقتصادية"، في أعمال **الملتقى الوطني الثاني**: "التهديدات الأمنية الجديدة لمنطقة الساحل الإفريقي" كلية الحقوق و العلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، جامعة محمد خيضر. بسكرة: مركز الشعب للدراسات الإستراتيجية، 15-16 ماي 2008، ص 05.

<sup>2</sup>أمحمد برفوق، **مرجع سبق ذكره**، ص 12.

<sup>3</sup>ب.س. لويد، **مرجع سبق ذكره**، ص 287.

<sup>4</sup>أمحمد برفوق، **مرجع سبق ذكره**، ص 13.

- انتشار الفساد السياسي وضعف الأداء المؤسساتي في ظل ضعف الأداء الديمقراطي بالإضافة إلى غياب مفهوم المواطنة في دول الساحل الإفريقي بسبب تعسف الحكومات في تمثيل العديد من الجماعات في النظام الاجتماعي و السياسي.<sup>1</sup>

-استحالة بناء آليات الوقاية، أو حل النزاعات الداخلية، مما جعل تدخل طرف ثالث مثال تدخل الجزائر في أزمة الطوارق في النيجر، مالي، تدخل الدول الإفريقية و الغربية في التشاد و السودان، و منظمة التعاون الاقتصادي لدول غرب إفريقيا في حالة موريتانيا.

-كثرة الأزمات، و انتشار الفقر أنتج أكثر من مليوني ضحية جراء المجاعة و ضعف الأداء الاقتصادي، و ما نتج من هجرة سرية و إحباط اجتماعي أدى إلى تعزيز حركات العنف و الإجرام.

-اعتماد دول الساحل الإفريقي علي الطرق التقليدية في هيكلية الإنتاج (اتساع أحادي، زراعة، تعدين).

- تأثر دول الساحل الإفريقي بتغيرات المناخ و الكوارث الطبيعية و الناتجة في الأغلب عن النزاعات و الحروب الداخلية.<sup>2</sup>

- انتشار نشاط الجماعات الإرهابية، و إعلان استمرارها لتنظيم القاعدة تحت لواء تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي، مما أدى إلى إعلان الولايات المتحدة الأمريكية عن رغبتها في القضاء علي نشاط الجماعات الإرهابية في المنطقة ك:"أخر جبهة" في الحرب الدولية علي الإرهاب.

## 2-التحديات الجيو -اقتصادية في الساحل الإفريقي:

تهتم الجغرافيا السياسية بدراسة تأثير الموقع الجغرافي في أوضاع الشعب و مواقعه و قوة الدولة، وباستعمال مقارنة الجغرافية الاقتصادية نستطيع تحديد الأقاليم و ما تحتويه من ثروات اقتصادية، كما تهتم بدراسة العلاقة بين القوة و الإقليم. وعليه فان كل دولة تسعى إلى تقوية نفسها بهدف

<sup>1</sup>محمّد برفوق، منطق الامتنة في ساحل الأزمات، نقلا عن [www.alghad.jo](http://www.alghad.jo).

<sup>2</sup>المرجع نفسه.

تغيير وضعها إلى الأفضل من حيث التمدد و الاتّساع أو الحفاظ علي وضعها الراهن علي أقل تقدير كما أن الظهور بالقوة بات هدفا في حد ذاته وأن قوة الدولة تُعرّف بمساحتها الجغرافية وكثرة مواردها البشرية و مواردها الطبيعية، أي المقومات الاقتصادية التي تتمثل في مصادر الطاقة، و الموارد المعدنية، و الصناعية، و الزراعية، و توافر الغذاء، و قوة التجارة، و تعد المقومات الاقتصادية أهم مقومات القوة بكل أشكالها و أبعادها.<sup>1</sup>

وللعوامل الاقتصادية جوانب متعددة من التأثير في العلاقات الدولية مثل المساعدات والمنح والقروض التي تقدمها الدول الغنية للدول الفقيرة فهذا الجانب يجب عدم إغفاله من ناحية تأثيره في العلاقات بين الدول. وعليه تختص الجغرافية الاقتصادية بدراسة السلوك الاقتصادي، وسياسة الدولة هي نتاج عوامل أساسية تدخل في مكوناتها وتزيد من قوتها و يربط الجغرافيا بالاقتصاد يحدّد بها قوة أو ضعف الاقتصاد و من هذه العوامل نذكر:

**الموارد الأولية:** يرتبط هذا العامل ارتباطا وثيقا بالعامل الاقتصادي حيث أن الصناعات القائمة في أي بلد لا بد لها من موارد ومواد أولية تزودها حتى لا يتوقف عملها وإنتاجها و خصوصا إذا علمنا أن لا دولة مكثفية ذاتيا مهما بلغت مساحتها فالدول بحاجة لبعضها البعض في هذا المجال. ومن أجل الحصول على الموارد الأولية نشأت علاقات تجارية قوية بين الدول ذات المصالح المتبادلة تمخضت عنها اتفاقيات تجارة دولية يحترمها الطرفان استمرارا للحياة الاقتصادية في هذه الدول وهذه الاتفاقيات عززت العلاقات السياسية بين الدول.<sup>2</sup>

فالموارد الأولية عامل مهم وامتلاك الدولة له يجعل لها مكانة ومركز دولي وفاعلية أكثر في العلاقات الدولية وكلما كانت الدولة فقيرة وبحاجة إلى المال كهذه الموارد كلما كانت واقعة تحت رحمة الدول الكبرى، والدول النامية. ما نلاحظه في العلاقات بين الدول الكبرى وهناك نقطة هامة لتكون الموارد الأولية ذات تأثير في العلاقات الدولية هو أن تكون الدولة مالكة هذه الموارد قادرة على استغلالها والسيطرة عليها سياسيا وإن يكون لها قرار سيادي عليها وإلا أصبح وجودها وعدمه سيان كذلك فإن وجود الموارد الأولية المهمة كالنفط مثلا يجعله دائما محل أطماع من قبل الدول الكبرى، و قد تتعرض

---

<sup>1</sup>علاء أبو عامر، العلاقات الدولية: الظاهرة و العلم - الدبلوماسية و الإستراتيجية، الأردن: دار الشروق للنشر و التوزيع، ط2004، ص23.

<sup>2</sup>هايل عبد المولي طشطوش، الأمن الوطني وعناصره قوة الدولة في ظل النظام العالمي الجديد، مرجع سبق ذكره، ص83.

الدول المالكة له للغزو والاحتلال وخاصة إذ افشلت الدول المحتاجة لهذا العنصر أو المورد في تأمين أنظمة موالية لها سياسي واقتصادي في تلك الدول<sup>1</sup>.

- **العوامل الجغرافية (الموقع، المساحة، السكان، الحدود):** بحث كثير من المفكرين في أهمية العوامل الجغرافية وأثرها في قوة الدولة ووجدوا إنها تلازما وعلاقة مباشرة بين هذه العوامل وبين تمتع الدولة بالقوة أو الضعف، والأمثلة على ذلك كثيرة من التاريخ القديم إلى الحديث إلى المعاصر فعلاقة الإنسان بالبيئة المحيطة به هي علاقة دائمة ومستمرة ومتصلة وتفاعله معها جعلها تُؤثر مباشرة على حياته وعلى بنائه لنظم حياته المختلفة كالسياسية والاقتصادية والاجتماعية وحتى الثقافية، والعوامل الجغرافية كجزء من هذه البيئة تلعب دورا مهما في التأثير على سلوك الإنسان وبالتالي على سلوك الدولة وعلى قوتها لدرجة أن بعض الباحثين والمحللين كأمثال الصحفي المصري محمد حسنين هيكل يقول: " إن الذي صنع الأمن الوطني هو عوامل التاريخ والجغرافيا"<sup>2</sup>.

تشير الدراسات إلى أن إفريقيا ككل، وإفريقيا الساحل-الصحراء ستكون ذات أهمية في سوق الطاقة العالمية وما فتئت تتراد وتتنافس وتتصاعد إقليميا ودوليا، وبالقابل وحتى تكسب لنفسها ودولها مصداقية أكبر لا تزال في حاجة إلى المزيد من التنسيق في العمل والتوحيد في الرؤى والتجميع في الوسائل والإجماع في القرار<sup>3</sup>.

إن تشعب مشكلات المنطقة وتعقيداتها تستدعي بطبيعتها مقاربة شاملة ودقيقة تكون في مستوى التحدي الذي تضعه أمام صنّاع القرار في بلدانها التي تحتضنها ولعل أهمها:

- مزاجية الحل الأمني بالحل الاقتصادي والاجتماعي والسياسي.
- تجسيد وتفعيل مشروع إنشاء قوة مشتركة مكونة من دول المنطقة فقط.
- الحرص على بلورة الحلول والبرامج والمشاريع ووضعها في إطارها الإقليمي<sup>4</sup>.

---

<sup>1</sup>المرجع نفسه، ص 85.

<sup>2</sup>المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

<sup>3</sup>International crisis group ,Islamist terrorism in the sahel :fact or fiction ?,**Africa report**, n 92,march 2005 ,p 26.

<sup>4</sup>عمار أبو زيد، مرجع سبق ذكره، ص 37.

إضافة إلى ذلك تشهد تشاد احتياطا نفطيا ملموسا يقدر ب 1مليار من البترول، و قدرة إنتاج تصل إلى 250000 ألف برميل في اليوم، كما أنها تُصدر حوالي 200 ألف برميل في اليوم.<sup>1</sup> وأعلنت الشركة الاسترالية "وودسايد" **woodside** في سنة 2001، عن اكتشافها لحقول بترولية في موريتانيا (**shinguiti**) بقدرة إنتاجية 75000 برميل في اليوم، و افترض وجود من 3 إلى 5مليار برميل من البترول مع قدرة إنتاج تصل من 250000 إلى 300000 برميل يوميا، و تمتلك النيجر احتياطي 300 مليون برميل.<sup>2</sup>

---

<sup>1</sup>مصطفى بخوش، مرجع سبق ذكره، ص 7.

<sup>2</sup> Chérif Dris, Etats-Unis et Afrique sahélo-saharienne : Agenda énergétique et securitaire, dons : Abdenour benantar, **les Etats –Unis et le Maghreb** : regain D'intérêt .centre de recherche en Economie Appliquée pour le développement (C.R.E.A.D), Alger, 2007, p60.

## المطلب الثالث: المقاربات النظرية للتهديدات الامنية في الساحل الافريقي

### 1-مقاربة المعضلة الأمنية و النزاعات الإثنية :

يعتبر مصطلح المعضلة الأمنية the security dilemma ، أو المأزق الأمني من أهم المفاهيم في حقل الدراسات الدولية ، و هو مصطلح جديد صاغه عالم السياسة الأمريكي "جون هارتز" JOHAN HARTZ "في كتابه المشهور عام 1950 "Ideal internationalism and security dilemma". وأشار "هربرت بيتر فيلد" butterfield herbert في كتابه "history and human relation" سنة 1954 إلى المعضلة الأمنية كحالة من الخوف الهوبيزي (نسبة إلى طوماس هوبز) و باعتبار المعضلة الأمنية حديث نسبيا قام العديد بتقديم تفسيرات مختلفة للمعضلة الأمنية ، و من أشهرهم روبرت جيرفيس، تشارلز فلازر، باري بوزان، كوفمان ديفيد لاك، دونالد روتشالد.....<sup>1</sup>

و المأزق الأمني the security dilemma ،يعني به المجتمع الدولي الفوضوي،فهو يري أن الوضع الذي يهدد الاستقرار يكون في عدم وجود سلطة مركزية ،أو عدم وجود منظمة تنتظم فيها المسائل الأمنية ،ففي غياب التنظيم ،تتكون لدي الدول تصورات خاطئة لدول أخرى فيما يخص السياسة الأمنية ،و هذا ما يظهر في عملية السباق نحو التسلح ،فعندما تقوم دولة شراء الأسلحة لحفظ أمنها فإن الدولة المجاورة لها تظن أن السلوك موجه ضدها ،فتقوم نفس العملية ،و تدخل في سباق نحو التسلح ،و قد يمتد إلى دول أخرى.<sup>2</sup>المعضلة الأمنية الدولية: يقول " روبرت جرفيس" بأن الدول عند مواجهتها للتهديدات الخارجية قد تنتهج إحدى النموذجين التاليين:

أ- النموذج الردعي: deterrance model أو النموذج اللولبي ( الحلزوني) spiral model و الفرق بين النموذج الردعي واللولبي يتركز حول نوايا الخصوم ، في النموذج الردعي نوايا الخصوم تكون شريرة malignant intention ،و فقط من خلال ردع الخصوم ،صناع القرار يمكنهم حماية أمن دولتهم ،ومن ثم فإن الردع هو الحل الجوهرى للتعامل مع الخصوم ،لأن أية إشارة عن الضعف قد يستغلها الطرف الآخر .

<sup>1</sup> Alan collin, state induced Security dilemma :maintning the tragedy,journal of the nordicint, studies association ;vol 39,2004.

<sup>2</sup> Giovanni mannunta , security ;introduction ,granfield university,p51.

في المقابل نجد النموذج اللولبي spiral model: يشدد على الحالة التي يكون عليها صناع القرار يقودون دولهم في بيئة فوضوية للمجتمع الدولي وهذا على الرغم من دعم أمنهم .وهنا ما يجب فعله بالنسبة لصناع القرار في الدول الأخرى وهذا بزيادة قوتهم العسكرية و هذا هو جوهر المعضلة الأمنية.<sup>1</sup>

فالمعضلة الأمنية الدولية تؤكد على المحيط الفوضوي الذي تكون فيه الدولة - في هذا الوضع- مسؤولة عن حماية نفسها بشكل تام على حماية نفسها من دول عدوانية أخرى محتملة ,ومن ثم عليها اكتساب وسائل الدفاع عن نفسها من خلال تقوية قدراتها العسكرية , لكن عند تكديسها لوسائل الدفاع عن النفس ,فإن هذه الدولة في الوقت ذاته تصبح مصدر تهديد للآخرين .

فالمعضلة الأمنية تشير إلى الحالة التي تكون عليها دولتين أو أكثر مجرورتين إلى صراع وربما إلى حرب بسبب اهتماماتهم الأمنية , بحيث تكون دولتين أو أكثر كل واحدة تشعر باللائم تجاه الدولة الأخرى ,على الرغم من أن هذه الأطراف لا ترغب في إفساد العلاقات بينهم لكن بما أن كل دولة تتصرف عسكرياً و دبلوماسياً لتجعل من نفسها أكثر أمناً ,نجد أن الدول الأخرى تفسر تصرفاتها هذه بأنها تهديدات ,وهو ما يؤدي إلى تصاعد التوتر الذي يمكن أن يؤدي للحرب .

يقول " روبرت جرفيس" أن المعضلة الأمنية تشتد عندما تواجه جماعة ما جماعة أخرى مرتاب في شأنها , وجهود هذه الدولة لرفع مستوى أمنها يعتبر كتهديد لأمن الآخرين.<sup>2</sup>

## 2-المعضلة الأمنية الداخلية -الإثنية :

يعتبر باري بوزان أول من طبق مفهوم المعضلة الأمنية على انفجار العنف الإثني وخاصة من خلال كتابه ( The Security Dilemma and Ethnic Conflict ) المنشور عام 1993. ثم جاء بعده كل من ستيفارت كوفمان ,دونالد روتشيلد ,ودفيد لايك ,وكل منهم ركز على حالة الصراع في البلقان ,محاولين تطبيق نفس المتغيرات التي تحكم المعضلة الأمنية الدولية على المعضلة الإثنية<sup>3</sup> .

<sup>1</sup> <http://www.startimes.com/?=21240967>.

<sup>2</sup> Idem.

<sup>3</sup> Giovanni manunta, op cit,p52.



و المعضلة أو المأزق الأمني يعتبر مفهوم هام عند تطبيقه على النزاع الإثني , وخصوصا في الإقليم السوفيتي سابقا . حيث انهار النظام التسلسلي , فالجماعات الإثنية التي كانت سابقا تنظر إلى السلطة المركزية كحامية لها , فجأة وجدوا أنفسهم في محيط شبيه بالطبيعة الفوضوية للمجتمع الدولي , فالدول المستقلة حديثا تفتقر تقريبا للدساتير والمؤسسات التي تحمي الأقليات وكذا القوانين التي تكفل حريتهم وعناصر هويتهم ,ومن ثم أفراد هذه الأقليات يلجئون إلى شكل تنظيمي آخر هو الجماعة الإثنية , حيث تصبح هذه الجماعة مسؤولة عن حماية نفسها في وجه التهديدات التي تستهدف بقاءها و استمراريتها , وفي ظل هذا المأزق فإن جهود أي مجموعة إثنية لتعزيز أمنها , يتم تفسيرها من قبل المجموعات الأخرى على إنها خطوة عدائية باتجاه التصعيد, ومثل هذه الحركية لدى باري بوزن تزيد من فرص التعبئة لأغراض غير دفاعية و تقوي احتمالات الجرب الوقائية , حيث تشن مجموعة إثنية الهجوم بغية حماية بعض الجيوب التي يقطنها أفراد من نفس الإثنية , وذلك بذريعة الدفاع عنها , قبل أن يقوم الخصم بتصفيتها وهو ما يؤدي في واقع الأمر إلى الحرب الشاملة وذلك ما أبرزته تجربة البوسنة .<sup>1</sup>

و بخلاف المعضلة الأمنية الدولية , فإن التهديد لأمن الجماعة الإثنية قد لا يقتصر على الجانب الفيزيولوجي أو السياسي وإنما يمتد إلى جوانب ثقافية ,أو كما يسميها **جوهاكوتتر John cotter** بالمعضلة الأمنية الثقافية , ففي بيئة متعددة الإثنيات نجد كل إثنية مطالبة بتدعيم عناصر ثقافتها وهويتها وذلك قد يؤدي إلى خلق معضلة .لأن الجماعات الإثنية الأخرى تعتبر هذه الجهود تهديدا لعناصر ثقافتها, خاصة إذا ما تم رفض تحقيق هذه المطالب ما يعطي روح الوطنية قوتها لدى هذه الجماعة. ومن ثم الاعتماد الذاتي لتأمين ميراثها الثقافي والذي يعطي رد فعل مقابل من قبل الجماعات الأخرى التي تشعر بالتهديد, وهكذا حتى العوامل الديمغرافية قد تخلق معضلة أمنية إثنية.<sup>2</sup>

**أسباب ومتغيرات المعضلة الأمنية :** لفهم طبيعة المتغيرات التي تحكم المعضلة الأمنية , فإنه من الضروري العودة إلى تلك الحسابات للمأزق الأمني , بحيث تبرز ضرورة اكتشاف المفهوم بشكل أكثر عمقا .نقطة الانطلاق هنا هي اختبار جذور الظاهرة. وأغلب الكتابات التقليدية للمأزق الأمني والقصد

<sup>1</sup>عادل زقاغ, تدخل الطرف الثالث في النزاعات الإثنية:في الموقع الالكتروني:

[www.geocities.com/adelzeggag](http://www.geocities.com/adelzeggag)

<sup>2</sup>Alan collin,op.cit

هنا كتابات هارتزويبتر فيلد تعتبر أن المأزق الأمني يتصاعد من خلال التفاعلات الداخلية المعقدة بين العوامل الثلاث :

- العنف الفطري أو المتأصل و التدمير المحتمل للقدرات العسكرية .
- الطبيعة و المحتوى الفوضوي للنظام العالمي .
- السياسات الذاتية و المصلحية<sup>1</sup> .

انطلاقاً من هذه التفاعلات يختبر الواقعيون الحالات الثلاث التي تجري من خلالها المعضلة الأمنية و يميزون بين نموذجين من المعضلة الأمنية الدولية:

- نموذج النظام المستمال: System Indued Security Dilemma :

هذا النوع مستوحى من النظرة الأرثوذكسية للمعضلة الأمنية و تركز على الطبيعة الفوضوية للنظام الدولي وعلى انعدام الثقة بين صناعات القرار , ومن ثم الشعور بالخوف و الشك حول نوايا الطرف الآخر ويركز هذا الشكل على الاستفهام حول طبيعة نوايا الخصوم . هل الأطراف المتورطة ذات نوايا حميدة أو شريرة.

يقول بيتر فيلد بالنسبة لصانع القرار إنه يحس بالخوف الشديد والذي قد ينتاب الطرف الآخر, فإن كان الشخص الأول لا يقصد من فعله أية ضرر أو أذى . فالشخص الثاني لا يريد من الأول سوى الطمأنينة على أمنه. الثاني لن تكون له نفس النوايا الحميدة. لذلك فعدم الثقة لدى صناعات القرار من نوايا بعضهم البعض يؤدي إلى إثارة الخوف والشكوك, ومن ثم قد تقع الحرب رغم أن كل طرف لا يريد هذا المخرج , وكل طرف لا يريد تغيير الوضع القائم وتندرج مرحلة ما قبل الحرب العالمية الأولى ضمن هذا الصنف<sup>2</sup> .

نموذج الدولة المستمالة للمعضلة الأمنية: يسمى "جاك سنايدر" هذا النموذج بالمأزق الأمني الامبريالي و يسميه "بول روي" paul roe بالمعضلة الأمنية المنتظمة regular security

<sup>1</sup> عادل زقاغ، تدخل الطرف الثالث في النزاعات الاثنائية، مرجع سبق ذكره.

<sup>2</sup> المرجع نفسه.

dilemma , وهي تحدي للمفهوم الأرثوذكسي للمعضلة الأمنية. ففي المعضلة الأمنية الأولى system induced المعضلة الأمنية نتاج الشكوك المتبادلة بين أطراف النظام الدولي الفوضوي و الأطراف التي لا تريد تغيير الوضع القائم وإنما تبحث عن الأمن لكن هذا النموذج يتطلب وجود دولة تصحيحية أو دولة ثورية revolution state .لتغيير الوضع القائم. و يقول فان إفيراً "الحرب تكون أكثر احتمال و يظهر أن الغزو ملائماً عندما يبدأ أن الهجوم أفضل "كذلك نجد روبرت جرفيس يقول " أن الدول ستتبني مذاهب عسكرية هجومية Offensivemilitary doctrine , وسوف يحدث هناك سباق للتسلح والحرب. فالأستاذ مايكل ولاس Michael wallace وجد أن 82 % من الخلافات بين الدول ناتجة عن سباق التسلح.

في بداية الثمانينات, ادخل باري بوزان مفهوم " نضج الفوضى "أو الفوضى الناضجة Mature anarchy , ويقول بأنه من الممكن التفكير في مرحلة تأتي الفوضى فيها إلى النضج وتصبح قابلة للترويض , ومن ثم تصبح الظروف مواتية لتنظيم المجتمع الدولي.<sup>1</sup>

يقول بوزان بأنه عندما تصبح الفوضى سيكون هناك نظام مستقر و على درجة عالية من التنظيم , وهناك ستمتع الدول بدرجة كبيرة من الأمن من خلال قوة المعايير المؤسساتية المنظمة للعلاقات الدولية بين الدول , و من بين تلك المعايير تلك التي تتضمن تجنب استخدام القوة في مواطن الخلاف.

تطرح المدرسة البنائية مسألة ما يسمى بإجراءات بناء الثقة confidence building measuures كوسيلة هامة لتخفيف شكوك صناع القرار ,حيث ترى أن تخفيف الشكوك يؤدي إلى تلطيف المآزق الأمني طالما رجل الدولة يصبح أكثر ثقة للنوايا الحميدة للآخرين , ويدرك أن الآخرين ليسوا مصدر تهديد له.<sup>2</sup>

---

<sup>1</sup>المرجع نفسه.

<sup>2</sup> Alan collin ,op.cit

## الفصل الثاني : الساحل الافريقي :المعضلة الامنية و الاستراتيجيات الاقليمية و الدولية.

يعتبر الساحل الإفريقي مجال مخترق أمنيا بفرض معادلة مختلفة التوازن نتيجة وضع فرضه متغير الضعف لداخلي و التحولات التي شهدتها النظام الدولي، و تزايد الدول القومية، و من حيث التفكك و تبلور نظام الأحادية القطبية إلى عدم حصول الدول الإفريقية و خاصة دول الساحل الإفريقي على استقلال سياسي حقيقي الإرادة و الحركة<sup>1</sup>.

فالعولمة أفرزت عدّة متغيرات، حولت شكل المنظومة الدولية وكذا ترتيب القوى فيها، و أثرت التحولات في عمق الأمن القومي للدول، و لم تعد مقتصرة على المجال العسكري، بل أصبحت التهديدات سياسية، اقتصادية، مجتمعة، ثقافية، حدودية.....<sup>2</sup>

ارتبط مفهوم الأمن أساسا بمفهوم المخاطر و التهديدات، خاصة بعد زيادة وتيرة الاعتماد المتبادل، حيث أنه و بظهور مخاطر و تهديدات جديدة ، لم تكن معروفة، أصبح المفهوم التقليدي مبني على مدى قدرة الدولة على حماية أراضيها و حدودها في مواجهة أي غزو خارجي، و عرّف الأمن على أنه " العمل على التحرر من التهديد"، أما على المستوى الدولي فإنه يعني " قدرة الدول على الحفاظ على هويتها المستقلة و وحدتها الوطنية"<sup>3</sup>.

إنّ تحول التهديدات التي أفرزتها العولمة و المجال المعقد بإرهاصات النظام الدولي و هشاشة الأوضاع الداخلية، و تشابك التأثيرات الخارجية، و جهت الانتقال من توجه صلب يحكم المستوى الخارجي الى توجه ليّن يحكم المستوى الداخلي، و جعلت التهديدات تستدعي إحداث تغييرات ضرورية في المنهجية يستند عليها الأمن عند معالجته لمخاطره و تحدياته<sup>4</sup>.

<sup>1</sup> صالح زياني، "تحولات العقيدة الأمنية الجزائرية في ظل تنامي تهديدات العولمة"، مجلة المفكر، عنابة، العدد الخامس، د.ت.ن، ص 03.

<sup>2</sup> سليمان عبد الله الحربي، مفهوم الأمن مستوياته وصيغته وتهديداته، مرجع سيق نكره، ص 11.

<sup>3</sup> دعاس عميور صالح، التحولات الأمنية الجديدة و تأثيرها على الأمن الجزائري: التحدي و الاستجابة، مرجع سيق نكره، ص 63.

<sup>4</sup> صالح زياني، مرجع سيق نكره، ص 03

و من أهم التغييرات التي أثرت على التحول في مفهوم الأمن هي كالتالي :

1. الانتقال من مفهوم الدولة كوحدة فاعلة في العلاقات الدولية، و اعتبارها الموضوع المرجعي في ظل المقاربة التقليدية.
2. تشابك القضايا زاد من تأثيرها على كل المستويات و معالجة هذه القضايا تميزت بصعوبة تتابع الوقائع و الفصل بينها .
3. صعوبة الفصل بين السياسة الداخلية و الخارجية، وظهر ما يسمى بالعوامة امنية، اقتصادية، ثقافية، سياسية .
4. اعادة النظر في مفهوم القوة و في كيفية و امكانية استعمالها<sup>1</sup>.

## المبحث الاول : الحركات السببية للتهديدات التماثلية الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي.

بعد الانضباط الذي فرضته سياسة التكتل خلال فترة الحرب الباردة، فسح المجال لوضع غير مستقر ميزه انفجار الأزمات و الحروب بين الدول و بروز عدد من النزاعات الداخلية التي زادت من حدة الأوضاع بظهور أشكال جديدة من التهديدات و التحديات الدول الساحل الإفريقي، و التي أضحت تشكل خطرا كبيرا على الامن و الاستقرار في العالم<sup>2</sup>.

ومن البديهي أن التحولات التي شهدتها العالم أظهرت للمجتمع الدولي الطابع المعقد للمشاكل(تصاعد موجة التطرف، أزمات بينية ، منتشرة، ظاهرة الارهاب، الهجرة السرية، و التجارة الغير شرعية، ...،) و التي عملت كدافع حقيقي لا عادة النظر في قائمة التهديدات<sup>3</sup>.

و من خلال التأكيد على المسائل الأمنية كالحدود و التوزيع الجغرافي للعرقيات و الأقليات، يُبرز التحليل الجيوسياسي القدرة على التحكم في السيطرة على الاقاليم البعيدة و صعوبة تحقيق التوزيع

---

<sup>1</sup> دعاس عميور صالح، مرجع سبق ذكره، ص 63.

<sup>2</sup> ساسي جمال، مصادر التهديدات الجديدة للأمن في المتوسط، الملتقى الدولي حول الجزائر و الأمن في المتوسط واقع و آفاق، قسنطينة: مركز الشعب للدراسات الاستراتيجية 2008، ص 91.

<sup>3</sup> عبد الجبار شيببي ، نحو بناء تعاون أمني متوسطي لتحقيق الأمن الفكري لمواجهة الارهاب، الملتقى الدولي حول الجزائر الأمن في المتوسط، واقع و آفاق، قسنطينة: مركز الشعب للدراسات الاستراتيجية ، 2008، ص 140.

العادل للثورة ، وكذلك صعوبة تحقيق العدالة الاجتماعية، و أزمة بناء الدولة الوطنية، و هي ظواهر منتشرة في دول الساحل الإفريقي.

لا يمكن اختزال الدراسات الأمنية و الاستراتيجية في الدراسات المهمة بالشؤون العسكرية و التسلح، بل نركز على مظاهر أخرى من الصّراع، فالدراسات الأمنية أصبحت تنطلق من القضايا المتعلقة بالشؤون الداخلية للدول<sup>1</sup>.

ومن خلال مستويات تحليل الامن، يسمح لنا بترتيب العوامل المؤثرة على أمن المنطقة من المستوى الداخلي إلى المستوى الدولي، فالعوامل التي تهدد الامن و الاستقرار تكون مرتبطة بهشاشة أو قوة الدولة وترتبط بعدها بالتهديد الخارجي فكّما كان الوضع مضطرب داخل الدولة كلما سهلّ تدخل الأطراف الأجنبية في شؤونها<sup>2</sup>.

إلا أنّ الاهتمام بهذه المسائل لم تعد حكرا على الدول، بل تعدى الاهتمام الى فواعل أخرى غير الدول كالأقليات، المنظمات الدولية الحكومية و غير الحكومية، الجماعات العرقية و الصراعات الاثنية، الحروب الأهلية، أزمة الاستقرار السياسي و الاجتماعي، إلى جانب التحول في طبيعة مصادر التهديد الذي جاء نتيجة بروز ظواهر و تهديدات جديدة غير دولية مثل الجريمة المنظمة، الهجرة الغير شرعية و السرية، التغيرات في المناخ (البيئة)، الإرهاب الدولي .....<sup>3</sup> .

### المطلب الأول : إشكالية بناء الدولة في الساحل الإفريقي :

و عرّف الباحثين النزاع الداخلي ؛ بأنه التنازع بين مجموعات مختلفة ( عرقية، سياسية، دينية...) من خلال مخالفات غير منطقية لأعراف الحياة في المجتمع، غير أنّ ممارستها لا تمنع وجود أسباب و

<sup>1</sup> أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، أعمال ندوة الإرهاب و العولمة، الرياض، المملكة العربية السعودية، 2008، ص 12.

<sup>2</sup> المرجع نفسه، ص 12-13.

\* شهدت الدراسات الأمنية العديد من الجهود التنظيرية، بداية من مفهوم الأمن المتعلق بالقوة العسكرية أو التنافس الاستراتيجي بين القوى الراضية أو غير الراضية، الى السعي الى تحقيق أمن الفرد خاصة و أنّ الأمن هو المتغيّر الذي يحكم على قيام العلاقات بين الأفراد.

<sup>3</sup> جميلة علاّق ، خيرة ويفي، مفهوم الأمن بين الطرح التقليدي و الطروحات النقدية الجديدة، مرجع سبق ذكره، ص 305-306.

أهداف منطقية تقف وراءها، كما هو في مطالب العديد من الأقليات الدينية و العرقية و السياسية و يتطلب منع حدوث النزاع بناء هوية وطنية وعلاقات مواطنة بين الجماعات العرقية و الدينية و الثقافية و تعميق مفاهيمها، و الحلول أمام بروز نظام بديل بإصلاح هيكله النظام الاجتماعي و السياسي<sup>1</sup>.

وتعتبر المنطقة الساحلية مسرحاً للعديد من النزاعات و أكثر عرضة لجملة التهديدات الامنية التي تتجاوز حدود الدّول، و باستعمال مقارنة المعضلة الأمنية و النزاعات الإثنية وكذلك المقاربة الأمنية الاقليمية، تستدعي سياق نظري لإدراك حقيقة المشكلة الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي.

و المعضلة الأمنية\* من الخيارات الصّعبة التي تواجه بعض الحكومات، فهي قادرة على تحقيق جهودها الدفاعية بهدف تسهيل العلاقات السلمية، المشكلة هي أنّها تجعل بلدها أكثر ضعفاً أمام أي جهود، و من جهة أخرى هي قادرة على تقوية إجراءاتها الدفاعية و لكن هذا الأمر يؤدي الى تهديد الأمن على المدى الطويل و تقويّ الضغوط من أجل خوض سباق تسلح<sup>2</sup>.

## 1- أزمة بناء الدولة الوطنية :

الدولة هي الوحدة السياسية التي تقوم فيها الحكومة بممارسة أعمال سيادة و تنظيم العلاقات بين أفرادها، أمّا الامة أكثر اتساعاً تضمّ مجموعة من الافراد على أساس وحدة تاريخهم و عاداتهم و

---

<sup>1</sup> Peace underatending conflict and Adaption and Reaction to globalization International conflict understansing conflict in <http://www.grc.oe>

\*المعضلة الأمنية: تنشأ أساساً من بنية النظام الدولي، أكثر مما تنشأ من الدوافع أو النوايا العدوانية لدى الدول، يزداد هذا الأساس البنيوي حدّة بسبب الميول المحافظة لدى واضعي الخطط الدفاعية حين يتحضرون للأسوأ و يركزون على قدرات خصومهم بدلاً من الاعتماد على النوايا الحسنة.

و إذا نظرنا الى بنية النظام الدولي على أنها شرط مسبق أساسي في المعضلة الأمنية، إلّا أنّ هذه الأخيرة ناجمة عن طبيعة القدرات العسكرية العنيفة بحدّ ذاتها وعن الدرجة التي تنتظر فيها الدول الى الآخرين لوطنهم مصدر التهديد بدلاً من أن يكونوا حلفاء، و بما ان هذين العاملين متغيران بحسب الزمان و المكان، تتوزع حدّة المعضلة الأمنية بشكل متساوٍ للغاية بين الدول.

<sup>2</sup> مارتين غريفيش، تيزي أوكالاهان، مرجع سبق ذكره، ص 398.

تقاليدهم و ثقافتهم، فإذا امتدّ الاحساس بالوحدة الوطنية إلى جميع المواطنين في الدولة عرفت هذه الدول باسم الدولة القومية أو الدولة الوطنية<sup>1</sup> Nation State.

و بناء الدول هو انشاء مؤسسات حكومية جديدة و تقوية الموجود منها، و هذا البناء هو من أمور المجتمع الدولي لأنّ الحكومات الضعيفة أو الفاشلة هي مصدر الكثير من المشكلات العالمية العظمى من الفقر إلى الإيدز إلى المخدرات إلى الإرهاب<sup>2</sup>.

كما يُراد به إقامة مؤسسات مستقرة، تستهدف تحقيق التنمية الاقتصادية، الاجتماعية، الثقافية، و تحقيق الأمن و صياغة دساتير وهياكل سياسية تقود عملية التنمية<sup>3</sup>.

ويعرفها **حامد ربيع** "على انها استعمال القوة وتوزيعها شرعياً على أجهزة الدولة لمواجهة المعارضة الداخلية و الخطر الخارجي، أو كما تسمى تراتبية العنف الجماعي المنظم"<sup>4</sup>.

فمفهوم بناء الدولة يركز على إعادة بناء الدولة الفاشلة التي أصبحت مصدرًا لتهديد الأمن والسلم و الاستقرار في العالم<sup>5</sup>.

إنّ طبيعة بناء الدولة عملية تشير الى مجموعة التطورات التي تحدث في هيكل البناء الاجتماعي و السياسي، فهندسة بناء الدولة برزت بعد الحرب الباردة، و صاحبها انهيار مجموعة من المناطق، و بروز أخطاء تهدد الأمن الدولي، و أخطار في الدولة الفاشلة.

---

<sup>1</sup> محمد عبد الغني سعودي، قضايا إفريقيا، الكويت : عالم المعرفة ، 1980، ص 193 .  
**\*القومية** : اتخذت القومية العديد من المفاهيم كونها حالة ذهنية و تعبير عن وعي قومي و عقيدة سياسية واتجاه سياسي، يعبر عن توجهات ومصالح جماعات معينة، و يقوم الفكر القومي على ثلاثة مسلمة أساسية :  
1- وجود أمة ذات شخصية ظاهرة وواضحة 2- مصالح و قيم و أهداف الأمة لها أولوية على كل المصالح و القيم والأهداف . 3- استقلالية الأمة للتعبير عن ذاتها بشكل أفضل .  
<sup>2</sup> فرانسيس فوكوياما، ترجمة محاب الإمام، بناء الدولة الحكم النظام العالمي في القرن الواحد و العشرين، الرياض: العبيكان للنشر، 2007، ص 222.  
<sup>3</sup> فخر الدين ميهوبي، اشكالية بناء الدولة في المغرب العربي (دراسة تطور دولة ما بعد الاستعمار، الاسكندرية: مكتبة الوفاء القانونية، ط1، 2014، ص 35.

<sup>4</sup> <http://www.wikipdia.org/www/%8At%9datite>.

<sup>5</sup> فخر الدين ميهوبي، مرجع سبق ذكره، ص35.



و يذهب " تشارلز تيلى " الى القول أن بناء الدولة يكون بالقدرة على تحقيق الأمن بالتركيز على وظائف الدولة و أجهزتها الحكومية، و اقامة منظمات مركزية مستقلة و متميزة، لها السلطة على السيطرة و الهيمنة على التنظيمات شبه مستقلة<sup>1</sup>.

و وفقا للمقاربة البنوية الوظيفية يرى صامويل هنتجتون "أنّ البناء يتضمن إقامة مؤسسات قادرة على أداء وظائفها و دورها و المحافظة على الاستقرار و الأمن<sup>2</sup> كما يركز البناء الاجتماعي على دور الثقافة و القيم و الأفكار و يتناول بالتحليل قضايا الهويات و الافضليات والمثل (Norms)<sup>3</sup>.

إنّ اعتبار دول الساحل الافريقي دول فاشلة، هذا يعني أنّها لا تحمي مواطنيها من العنف و الدمار، وينظر صنّاع القرار الى هذه المشاكل بصورة أدنى في سلم أولويات القوة و الثروة، و هناك سمة للدول الفاشلة وهي أنّها دولة " خارجة عن القانون " تنبذ قيادتها القانون الدولي والاتفاقيات الدولية بازدراء<sup>4</sup>.

ويدور نقاش حول تفسير الظواهر الاجتماعية بإرجاعها الى أفعال الأفراد و دوافعهم أوالى المجتمع و هيكله، خاصة بعدما طرحت البنائية في العلاقات الدولية مفهوم ( الوكيل Agent) و (الهيكل Structur)<sup>5</sup>.

---

<sup>1</sup>Ayoub mohamed, **the security predicament of the third world state**, Colorado : Lynne Rienner publishers, 1992, p68.

<sup>2</sup> محمد شبلي، المنهجية في التحليل السياسي : المفاهيم، المناهج، الأدوات، الجزائر : ددن، 1997، ص 127.

<sup>3</sup> حسن الحاج علي أحمد، دراسة في البناء الاجتماعي للسياسة العالمية، مصر : مركز الاسكندرية للكتاب، 2000، ص 215.

\* في الحقيقة أن فكرة البناء الاجتماعي ليست فكرة حديثة العهد، بل إنّها تمتد إلى منتصف القرن التاسع عشر، عندما ظهرت في كتابات " مونتسكيو " و حينها ظهرت فكرة النسق الاجتماعي على أساس أن مظاهر الحياة الاجتماعية تؤلف فيما بينها شبكة مستقلة و ذلك عندما تحدث موسكيو عن القانون و علاقته بالتركيب السياسي و الاقتصادي و الدين و المناخ و حجم السكان و العادات و التقاليد و غيرها ممّا يشكل في جوهره فكرة البناء الاجتماعي.

للمزيد من المعلومات أنظر " اسماعيل زكي محمد، الأنثروبولوجيا و الفكر الانساني، جدّة : شركة مكتبات عكاظ للنشر و التوزيع، 1982، ص 228.

<sup>4</sup> نعوم تشومسكي ترجمة سامي الكعكي، الدول الفاشلة، بيروت : دار الكتاب العربي، 2007، ص 65.

<sup>5</sup> علي عبد الرزاق حليبي، الاتجاهات الأساسية في نظرية علم الاجتماع، الاسكندرية، دار المعرفة الجامعية، 1993، ص 237.

و من أوائل من أثاروا هذه القضية في العلاقات الدولية " الكسندر ويندت " الذي كان يرمي الى ايجاد نظرية هيكلية السياسية العالمية تأخذ في اعتبارها الدولة كوحدة أساسية، ويرى أن النظريات المعاصرة للنظام العالمي تحتاج الى أن تتضمن تركيزا على الوكلاء الدول مع تركيزها على الهيكل<sup>1</sup>.

و نتيجة لذلك فإنّ الدول تسعى الى حماية نفسها عن طريق الاعتماد على الذات و تسعى الدولة لتحقيق أمنها و الذي يؤدي الى شعور الدول الأخرى بعدم الامن، ممّا يدفعها الى البحث عن وسائل حماية اضافية و يقود الى الدخول في حلقة مفرغة من سياق التسلح ، و قيام التحالفات المختلفة أو ما يسميه الواقعيون " معضلة الأمن " ويرى(Walt) أن معضلة الأمن تكون ملازمة للسياسة العالمية و ان توازن القوى سيخفف من حدة معضلة الأمن التي تنشأ بقصد و بفعل متخذي القرار<sup>2</sup>.

#### أ - مظاهر أزمة الدولة في الساحل الإفريقي

إنّ الأزمة البنائية التي تعانيها دول الساحل الإفريقي بأشكال مختلفة تترك أثارها السلبية في أداء الدولة و فاعلية أجهزتها و في طبيعة علاقتها بمجتمعها و تتجلى مظاهر أزمة بناء الدولة في:<sup>3</sup> **ضعف البناء السياسي لمؤسسات الدولة :**

\_ عدم فهم خصوصيات البناء السياسي للنظم السياسية في دول الساحل الافريقي وضعف ارساء معالم الديمقراطية، بالإضافة الى ضعف و تماهي العلاقة بين كيان الدولة و الشخص الحاكم.

\_ عدم ترشيد التفكير في قضايا السياسة والحكم و المجتمع، و ابداع نماذج جديدة غير تقليدية، و تثوير نموذج دولة ما بعد الاستعمار و إحياء نموذج الدولة " العادلة و الفاعلة و القادرة"<sup>4</sup>.

<sup>1</sup> إيان كريب، ترجمة محمد حسن حلوم، النظرية الاجتماعية من بارسوكز الى هابرماس، مرجع سبق ذكره، ص 130.

<sup>2</sup> عامر مصباح، النظرية المعاصرة في العلاقات الدولية، مرجع سبق ذكره، ص 86.

<sup>3</sup> فخر الدّين ميهوبي، مرجع سبق ذكره، ص 39.

<sup>4</sup> سليمان بونعمان، أسئلة دولة الربيع العربي نحو نموذج لاستعادة تعهد الأمة، بيروت : دار وجوه للنشر و التوزيع، ط1، 2013، ص 147.

و يعني نموذج دولة قادرة فاعلة " معطي انساني في اطار الاجتهاد العقلي و رعاية المصالح و حماية حقوق المواطنين من العولمة المتوحشة و توجيه سياستها الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية لخدمة مصالح الفئات المهمشة و الضعيفة<sup>1</sup>.

\_ وجود علاقة تسلط بين الدولة و المجتمع أي مخلفات الاستعمار "دولة تسلطية و تحولها الى أداة في يد النخبة الحاكمة السياسية تستمد ممارستها على أساس عائلي، قبلي أو ديني أو ديمقراطي شكلي، كما تتميز بهشاشة الثقافة السياسية<sup>2</sup>.

### • أزمة علاقة الدولة بالمجتمع :

تتركز على قضايا التنمية القومية و السياسية في اطار التنمية الشاملة و تعزيز محددات التحديث السياسي و الاجتماعي الذي يندم في دول الساحل الافريقي، و لقد أخذ العالمان " ألموند و كوليمان" ادراج التنمية السياسية في صلب النظرية الوظيفية، مشبها لتنمية بالتحول البطيء والمتصل المؤثر في كل المجتمعات<sup>3</sup>.

و تسبب سياسات التنمية في العديد من النزاعات، كونها تفرض سلوكا معيناً للدولة إزاء البيئة الدولية، و زيادة حدة النزاعات نتيجة ضعف التنمية و درجة التكامل الاقتصادي بين دول الساحل<sup>4</sup>.

\_ غياب المشاركة السياسية بسبب غلبة الطابع المركزي على العملية السياسية.

\_ الفساد الإداري و السياسي الذي يطغى على أجهزة الدولة و مؤسساتها و غلبة الطابع البيروقراطي

على العملية السياسية<sup>5</sup>. بالإضافة الى عدم تجاوزها المفهوم التقليدي للسلطة و هو مفهوم سلطوي الطابع.

<sup>1</sup> المرجع نفسه، ص 174.

<sup>2</sup> فخر الدين ميهوبي، مرجع سبق ذكره، ص 39.

<sup>3</sup> مولود زايد الطيب، علم الاجتماع السياسي، مرجع سبق ذكره، ص 92.

<sup>4</sup> عبد القادر محمودي، النزاعات العربية- العربية و تطور النظام الإقليمي العربي، الجزائر: منشورات المؤسسة

الوطنية للاتصال، 2001، ص 98.

<sup>5</sup> فخر الدين ميهوبي، مرجع سبق ذكره، ص 40 .

ان اطروحة السلطة المشخصة صالحة في ظروف افريقيا عامة و دول الساحل الإفريقي علما أن مجتمع إفريقيا يشبه مجتمع أوربا الاقطاعي الذي يخرج عن الطور الجماعي، و تفوق الحقوق التقليدية، و غياب دولة البيروقراطية، و هيمنة الإيديولوجيات الخرافية و اتسامها بإيديولوجية " النسبة العائلية"<sup>1</sup>.

\_ ضعف إدارة الشؤون العامة للمجتمع و تدهور العلاقة بين الحكومة المركزية و القوى الاجتماعية،و إلغاء العمل على تحقيق التوازن بين القوى المختلفة داخل المجتمع<sup>2</sup>.

\_ عدم الحديث عن مجتمع مدني في إفريقيا عامة و دول الساحل الإفريقي خاصة، وهذا بانتشار الولاءات الأثنية و أولوية التضامن الاجتماعي على أولوية الفرد،و معاناة هذه الدول من غياب الأهلية المدنية بالإضافة الى غياب ثقافة سياسية<sup>3</sup>. و اعتبار المجتمع المدني كحركة لرفض الدولة (Anti - Etatisme) و في هذا الصدد يرى " روني أوتياك" أنّ الهدف من هذا التوجه ليس نقد الدولة السلطوية، و إنّما إضعاف الدولة، خاصة بعد نقد مؤسسات برتن و ودتر والوكالة الامريكية للتنمية الدولية التي تقوم على افتراض " دولة أقل مجتمع أقوى".

إنّ أطروحة " دولة أقل مجتمع أقوى " لا تلقي شيء من النجاح لأنّها تؤدّي إلى الفوضى و عدم الاستقرار بسبب غياب الدولة، فالمجتمع المدني لا يمكن أن يكون بديل عن الدولة، خاصة في مجتمع يغلب عليه الطابع القبلي الإثني، وهذه الانقسامات هي مصدر العنف السياسي و الاجتماعي<sup>4</sup>.

2- أزمة الشرعية: بالرغم من اختلاف الاتجاهات و المنطلقات، إلا أنّ الكثير من الباحثين

والمفكرين حاولوا اشباع مفهوم الشرعية و الاتفاق في التحليل النهائي " على أنّ قبول مواطني القطر

<sup>1</sup> سمير أمين، بعض قضايا المستقبل، بيروت: دار الفرابي، ط1، 2003، ص53.

<sup>2</sup> تامر كامل الخزرجي، النظم السياسية الحديثة و السياسات العامة، عمان: دار مجد للنشر و التوزيع ، 2004، ص 152.

<sup>3</sup> René otayek, vu d'Afrique , société civile et démocratie ;revue international de politique comparée vol 9 , N° 2 ,2002, P 196.

<sup>4</sup> op\_cit,pp,06-16.

غير الطوعي بالحكومة هو الذي يجعل الحكومة شرعية و بمعنى آخر جوهر شرعية هو قبول الأغلبية العظمى من المحكومين بحق الحاكم في أن يحكم وأن يمارس السلطة<sup>1</sup>.  
إنّ أزمة الشرعية تصيب النظام الحاكم " و يترتب عليها إطاحة النظام و تغييره سواد بطريقة سلمية أو عنيفة، و إذا تزامن أزمة الشرعية مع أزمة شرعية الدولة أصبحت عرضة لخطر الصراعات الاجتماعية و الحروب الأهلية<sup>2</sup>. و هناك أربعة عناصر يمكن اتخاذها كأساس في تحليل أسباب حدوث أزمة الشرعية تشكل في مجملها المظاهر الأساسية لهذه الأزمة و جوهرها. فهي قد تصدر حول الخلاف حول قواعد السلطة، و قد تصدر كذلك عن الصراع من أجل القوة، كما يعد فقدان الثقة بالقيادة و قصور عمليات التنشئة الاجتماعية و السياسية.

إنّ ضعف النظام السياسي وانحساره بمنطقة كدول الساحل الإفريقي، جعل هناك مأزق انعدام الشرعية في المشاهد السياسية، و أزمات البحث عن البدائل قهرا لا طوعا، بالإضافة إلى الفراغ المؤسسي، و تدخل القوى الطامعة لملي الفراغ سواء كان التدخل مباشرا أو محليّ كالتدخل التشادي في بلد يمثل عمق العرب الاستراتيجي في القارة الإفريقية و نعني السودان<sup>3</sup>.

و أزمة الشرعية هي أزمة هوية التي تتطوي على معان رمزية و روحية و حضارية و جماعية، تتعلق بخلق الشعور المشترك بين أفراد المجتمع الواحد و توجيه ولاءاتهم نحو الدولة الوطنية وليس الي وحداتهم الاجتماعية الفرعية العرقية أو الدينية أو الطائفية<sup>4</sup>.

و ليست أزمة نظام سياسي، و هذا ناجم عن عدم استقرار العلاقة التي تربط الفاعلين الاجتماعيين بالنظام القائم، كما هناك علاقة بين أزمة الهوية و اشكاليات الضبط و النظام و بين التكامل الاجتماعي و تكامل النظام السياسي<sup>5</sup>.

<sup>1</sup> تامر كامل الخزرجي، مرجع سبق ذكره، ص 152.

<sup>2</sup> فخر الدين ميهوبي، مرجع سبق ذكره، ص 41-42.

<sup>3</sup> عبد الحميد دغبار، جامعة الدول العربية و الأمن القومي العربي، الجزائر: دار هومة للطباعة و النشر و التوزيع، 2011، ص 270.

<sup>4</sup> تامر كامل الخزرجي، مرجع سبق ذكره، ص 177.

<sup>5</sup> أحمد ناصوري، "النظام السياسي و جدلية الشرعية و المشروعية"، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية و

الاجتماعية، دمشق، العدد 2، 2008، ص 27.

**1.1- مظاهر أزمة بناء الأمة في الساحل الإفريقي :** للسياسات العالمية اهتمام كبير بمشروع بناء الأمة و التي تعني بناء المجتمعات التي طغت عليها الحروب و النزاعات و الهشاشة في الأنظمة الاجتماعية و السياسية، أو لمساعدة الدول الفقيرة لتنمو اقتصاديا<sup>1</sup>.

و بناء الأمة هي شعور بالانتماء و الولاء للقبيلة أو العشيرة أو ما يعرف بالهوية القومية<sup>2</sup>. و تتميز الأمة عن التجمعات محدودة النطاق مثل العائلة و القبيلة و الطائفة الدينية من حيث التعقيد الداخلي الناشئ عن التمايز الاجتماعي و ضرورة وجود مؤسسات لها وظيفة اندماجية أساسية، فالأمة كيان اجتماعي متميز داخليا بغض النظر عن أسس هذا التمايز مثل المكانة Rank المنزلة Status و الطبقة<sup>3</sup> Class.

إنّ عملية بناء الأمة، هو تكوين اجتماعي معقدّ بالمقارنة بالجماعات الأصغر نطاقا مثل الجماعات القبلية و العشائرية، و الطائفية، فالأمة هي مرحلة في نظام حتمي لتعاقب نمو الجماعات من القبيلة الى المجتمع الدولي.

**2.1- إشكالية الهوية و الاندماج الوطني :** إنّ التباين و التخلف الموجودان في دول الساحل الإفريقي و الحدود الوهمية المصطنعة كانت سببا في أزمة الهوية<sup>4</sup>، و تنطوي الهوية على معانٍ رمزية و روحية و هو ما يتجسّد من خلال سيادة الإحساس بالمواطنة و الانتماء الى هوية وطنية موحدة بين أبناء الوطن الواحد .

كما يمكن أن تكون الهوية المرجع الأساسي الذي تبني عليه حاجيات بناء الدولة، و تعميق الانتماءات الشمولية الوطنية، و القومية، و الدينية، ولهذا يمكن أن تظل إشكالية الهوية مستمرة بين التناقض بين

---

<sup>1</sup> محمد السيد سعيد، الشركات العابرة القومية و مستقبل الظاهرة القومية، الكويت: عالم المعرفة، العدد 107، نوفمبر 1986، ص 96.

<sup>2</sup> بومدين طاشمة، دراسات في التنمية السياسية في البلدان الجنوب، قضايا و اشكاليات، د.ب.ن، ديوان المطبوعات الجامعية، 2011، ص 25.

<sup>3</sup> محمد السيد سعيد، مرجع سبق ذكره، ص 97.

<sup>4</sup> جمال محمد السيد طلع ، إشكالية الديمقراطية غير المباشرة في افريقيا، ورقة مقدمة في الندوة العلمية حول اشكالية السلطة بين التسلط و التحرر ، ص 03

عناصر الشخصية الوطنية وتقلبات الظروف التاريخية و الاجتماعية و السياسية و الضغوط الخارجية<sup>1</sup>.

و على رأي ( لوسيان باي ) هناك اتجاه الاندماج الوطني الذي يراد به بناء الدولة عن طريق متغير التنمية السياسية<sup>2</sup>، بينما يرى هنتجتون المؤسسة القاعدة الوحيدة للتنمية السياسية لأنها تنظم الصراع من حيث اشكاله و طرق السيطرة عليه<sup>3</sup>، و يري صامويل هنتجتون " أنّ التحديث السياسي يعني الاندماج الوطني و أنه يستلزم الاستعانة بالسلطات السياسية التقليدية، والعرقية، الدينية، العائلية.....<sup>4</sup>

و تحتل إشكالية الاندماج الوطني في الساحل الإفريقي أهمية في سلم الاهتمامات بأنظمة الحكم، خاصة بعد تشابك المصطلحات حول مفهوم الاندماج القومي و إشكالية بناء نظام إقليمي في دول الساحل الإفريقي، و عدم تلاحم الثقافات بين المجموعات الإثنية مع عدم وجود قيم ورموز و تقاليد تسلم بأحقية النظام السياسي و ممارسة السلطة السياسية<sup>5</sup>.

و تشمل الوظيفة السياسية في عملية الاندماج الوطني عند " مايرون وينر"في:

1/ تحديد الولاء الواضح للهوية من خلال صهر الجماعات المختلفة عرقيا و دينيا و لغويا، و تدعيم الولاء الوطني.

2/ بناء قدرات السلطة المركزية، و فرض سلطتها و احترام الجماعات كل الأنحاء الدولية.

3/ خلق الرضا الطوعي بين الحاكمين و المحكومين.

4/ جعل القيم و الأهداف للمجتمع السياسي محور الاتفاق بين الجماعات المختلفة في الدولة.

---

<sup>1</sup> تامر كامل الخزرجي، مرجع سبق ذكره، ص 197.

<sup>2</sup> إرنست ليههارت، الديمقراطية التوافقية في مجتمع متعدد، ترجمة زينة حسيني ، بغداد: الفرات للنشر و التوزيع ط1، 2002، ص 38.

\* المأسسة : بناء المؤسسات السياسية من خلال أبرز خصائصها: الترابط، الاستقرار، الاستقلال الذاتي، التكيف.

<sup>3</sup> تامر كامل الخزرجي، مرجع سبق ذكره، ص 152.

<sup>4</sup> إرنست ليههارت، مرجع سبق ذكره، ص 38.

<sup>5</sup> تامر كامل الخزرجي، مرجع سبق ذكره، ص 152.

أما الوظيفة الاجتماعية حسب " مورييس ديفرجيه" فتشمل على :

1. جعل المجتمع السياسي بتلاحم وتطوير صيغ التضامن الوطني.
2. إقرار الميزة التوافقية للصراع والتنافر و ان تقوم على العدالة و المساواة .
3. عدم الأخذ بمبدأ العنف لحل النزاعات.

و تتمثل أشكال الاندماج الوطني في :

أ/ الاندماج الأفقي : دمج العناصر الاجتماعية، الدينية، الاثنية، الجغرافية، ضمن الدولة و الأمة.

ب/ الاندماج العمودي : تكثيف المشاركة ضمن النظام السياسي، و اقامة روابط و حكم راشد جيد بين الحاكم والمحكومين<sup>1</sup>.

**3- إشكالية الوحدة الوطنية** :تتسع الوحدة الوطنية لتشمل العلاقات بين أبناء الوطن الواحد من

المنتمين لدين واحد، سواء كانوا يعتنقون مذهباً واحداً أم مذاهب شتى في إطار الدين نفسه، و العلاقات بين أبناء الوطن الواحد من المنتمين إلى أديان مختلفة، ثم تتسع لتشمل المذاهب الفكرية و السياسية و الاجتماعية و الثقافية المتباينة من أبناء الوطن الواحد<sup>2</sup>.

و إشكالية الوحدة الوطنية ؛ هي اشكالية الأنظمة السياسية، التي ظهرت كوحدة متكاملة تعبر عن دولة ما قبل أن تصبح أمة، أو مجتمعات سياسية متجانسة، و من هذه الاعتبارات كان على توجهات تصنيف النظم السياسية و أنظمة الحكم حل مسألة أولية<sup>3</sup>.

ما هو شكل الدولة في افريقيا عامة؟ و الساحل الافريقي خاصة؟، و طبيعة تكوينها و الى أي مدى طبقت ممارسات دولية في تاريخها؟.

لا تكتمل معرفة سمات النظام السياسي في هذه الدول إلا بالتقريب عن من يملك السلطة وتحليل دوافع السلوك داخل محددات الثقافية و الأعراف و العلاقات و التبريرات الدينية أو التراثية<sup>4</sup>. فالكيان السياسي الذي و جدت فيه هذه الأنظمة السياسية هي المجتمعات نفسها ،وبعد الحصول على

<sup>1</sup> المرجع نفسه، ص ص 179-182

<sup>2</sup> محمد سليم العوا " الانتماء الديني و الوحدة الوطنية"، مجلة العربي، العدد 398، السنة 1993، ص 02.

<sup>3</sup> تامر كامل الخزرجي ، مرجع سبق ذكره، ص 176.

<sup>4</sup> برتران بادى، الدولة المستوردة، ترجمة شوقي الدويهي، بيروت، دار الفرابي، ط1، 2006، ص ص 316.



الاستقلال كان في أغلب الأحيان هو الكيان السياسي الذي رسمته المصالح و السياسات الاستعمارية، و كان على هذه المجتمعات أن تعيش في حياتها الحديثة و تتكيف معه، و لذلك فقد تمثلت عملية بناء الوحدة الوطنية في سعي الأنظمة السياسية الى تحقيق الاندماج و التلاحم بين عناصر الأمة ضمن أطر قانونية سياسية، و ذلك بمزج الجماعات المختلفة المتميزة عن بعضها البعض بخصائص ذاتية في نطاق سياسي واحد تسيره سلطة مركزية واحدة و بقوانين تغطي كل اقليم البلاد<sup>1</sup>.

و هناك أربعة متغيرات للأنظمة الافريقية : تمثلت في الدكتاتورية الشخصية، أوليغارشية عسكرية، الاستفتاءية، ونظام الحزب الواحد التنافسي<sup>2</sup>.

و في إطار الازدواجية وضع بيتر ايكه " Peter Pekeh " تحليل لشرح نموذج شعب في وصف المواطنة داخل الاقليم، و خصّ بالذكر نيجيريا، حيث وصف نوعين من المواطنة : مواطنة داخل الاقليم و تخدم الصالح المدني بالعوائد المادية، و مواطنة قطرية تعتمد على الأخلاق و غير مصلحية، ثم يتوصل الى الإيديولوجية الشرعية و التي قام بها الاستعمار<sup>3</sup>.

و في مقابل ذلك تدور ظاهرة عدم التكامل الوطني حول فكرة مركزية أنّ هناك داخل المجتمع الواحد قوى و تكوينات اجتماعية متعدّدة قوامها تعدّد محاور الانقسام في المجتمع، فهذه الانقسامات قد تكون سلالية أو لغوية، أو دينية، أو طائفية، أو اقتصادية، أو اجتماعية، أو جغرافية، و عادة ما يوجد أكثر من محور للانقسام بين الجماعات المختلفة التي لها درجة من الاستمرارية<sup>4</sup>.

#### 4- الدولة القومية :

تتعلق عملية تحديد الهوية و الانتماء إلى ظواهر طائفية وعلى أساس مجموعة من العوامل مثل اللغة ، الدين، العرق، المنطقة الجغرافية و مع ذلك فعملية تكوين الهوية و الانتماء تنقسم إلى:

<sup>1</sup> تامر كامل الخزرجي، مرجع سبق ذكره، ص 176.

<sup>2</sup> Peter p Ekeh ; " **colonialism and the two publics in Africa** : Theoretical Statement" comparative studies in society and History, vol 17; N1 Janvier 1975; P108.

<sup>3</sup> IBID.p109.

<sup>4</sup> تامر كامل الخزرجي، مرجع سبق ذكره، ص 176.

مجال ذاتي وهو الأكثر ظهوراً، و أساس لتحليل و تشخيص الظاهرة القومية و تقوم على فكرة ما بعد القومية ، أمّا المجال الموضوعي فيدور حول الانفعالات العنيفة و الكشف عن المتغيرات محلّ الظاهرة القومية الى التسليم في النهاية الى الواقع الذاتي لتفسير القومية<sup>1</sup> ، فهذه الأخيرة شعور بالانتماء و الاندماج في الجماعة تربطهم غايات و أهداف و مصير مشترك<sup>2</sup> .

و في سياق الحركة نحو الاندماج تبدأ الجماعة في تنسيق عوامل الوحدة و مزاولة العوامل المشتركة من دين ، لغة ، أصل عرقي، و إقليم وهو الامر الجوهرى في تكوين الهوية و في نطاق الاندماج تتكون عدّة أنماط ينتسب لها الناس برابطة الهوية مثل العائلة، العشيرة، القبيلة الطائفة الدينية و الأمة<sup>3</sup>. فالقومية مجموع هذه الصفات و العوامل التي تؤلف بين الجماعات و تكون موطن واحد و تاريخ، مصير و عادات و تقاليد، أي الشعور بالانتماء الى وطن، الى أمة<sup>4</sup> .

و للقومية مفهومين أحدهما اجتماعي باعتبارها ظاهرة تربط الأفراد ببعضهم و يتحدوا في عوامل اللغة و التاريخ و الثقافة و المصالح المشتركة، و يتمثل هذا التكامل الداخلي في الأمة.

أما المفهوم السياسي فينصرف الى أنّ القومية عقيدة سياسية قوامها الشعور القومي الذي يدفع أبناء الأمة الى الاعتقاد بأنهم مجموعة بشرية متميزة عن غيرها من الجماعات، لها كيانها الذاتي و تطلعاتها القومية، كما لها الحق في تنظيم في وحدة سياسية مستقلة عن غيرها<sup>5</sup> .

و يعرف " جون ستوسنجر" John Stoessinger في كتابه قوة الأمم :القومية :تجمع بشري ذات وعي و تطلع قومي بمصير مشترك و ماضي واحد و مستقبل موحد، أمّا هنسلي Hinsley في كتابه Nationalisme and the inter system القومية حالة عقلية يكون فيها الولاء السياسي للفرد متجه نحو الأمة<sup>6</sup>.

<sup>1</sup> محمد السيّد سعيد ، الشركات عابرة القومية و مستقبل الظاهرة القومية، مرجع سبق ذكره، ص 97.

<sup>2</sup> اسماعيل صيري مقلد، العلاقات السياسية الدولية، القاهرة: المكتبة الاكاديمية، 1971، ص 97.

<sup>3</sup> محمد السيّد سعيد ، مرجع سبق ذكره، ص 97.

<sup>4</sup> ظاهر حسين، معجم المصطلحات السياسية الدولية، بيروت: مجد المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر و التوزيع، 2011، ص 97.

<sup>5</sup> أحمد وهبان، الصراعات العرقية و استقرار العالم المعاصر، الاسكندرية :الحضري للطباعة، 2007 ، ص 45.

<sup>6</sup> المرجع نفسه، ص 46.

و تمثل القومية صورة التمايز داخل الجماعة الانسانية الكبرى، وهي تعتمد على مجموعة من العوامل الواقعية نتيجة بروز خصائص ترتبط بالادماج المتساوي و التميز المؤسسي تبعا لمواصفات الجماعات من حيث اللغة، الجنس، العنصر، الطائفة، ذلك بأن ارتباط الدولة الحديثة بعناصرها البشرية يكون برباط القومية اما الشعور القومي فينصرف إلى مشاكل الامة و تطلعاتها القومية<sup>1</sup>.

و يؤكد " نديم البيطار" أنّ الشعور بهوية قومية خاصة، بمصير واحد ، بوحدة مصالح و مقاصد مشتركة، بضرورة أنظمة واحدة تمثل ذلك ... هي أمور تنتج عادة عن حياة واحدة في ظل دولة واحدة و عن مشاركة سياسية فعالة في إطارها، هكذا تفرز الدولة الأساس الضروري لنشوء القومية و الامة...."

"...انّ الفكرة القديمة التي تُرجع نشوء الدولة القومية الى يقظة الشعور القومي أو إلى هوية قومية سابقة هي فكرة خاطئة، فهي نتيجة تفكير ميتافيزيقي يعطي وجود الأمة ماهية ثابتة" .

ويرى " رودلف روكر" الأمة كانت نتيجة للدولة و ليست سبب لها، فالدولة هي رأّت خلقت الامة و ليست الامة هي التي خلقت الدولة<sup>2</sup>.

إنّ تكوين الدولة و تكوين الأمة يتضمنان نمطا من العلاقات يمكن تسميته التوافق الهيكلية " Homologue"، وبذلك فهي تتضمن متغيرات تتوقف عليها قدرة الدولة على بناء الأمة وتسمى بعوامل قدرة الدولة الاستيعابية أو الاندماجية<sup>3</sup>.

و في عدد من المنظمات مهدّت لبعض الدول الأفريقية بالاستقلال و طوّرت القومية الافريقية من الناحية الأدائية، لتسهم في تسيير الوحدة الافريقية، ففي البداية كان الافريقي عضوا في القبيلة وهي تتميز بالتماسك و القوة، ومع دخول الاقتصاد الجديد و وسائل الحياة الاوروبية، بدأ الإفريقي ينضم الى منظمات أخرى على أساس المصلحة الفردية أي من القبيلة إلى الجمعية النسائية، و المنظمة

<sup>1</sup> المرجع نفسه، ص ص 46-47.

<sup>2</sup> محمد السيّد سعيد، مرجع سبق ذكره، ص 100.

<sup>3</sup> المرجع نفسه، ص 101.

الشبابية و الجمعية التعاونية و النقابة و جماعة الضغط و الحزب أي ترك جماعة الوحدة) Communion) الى جماعة الفريق<sup>1</sup>.

و هكذا فالأمة هي مرحلة ما بعد القبيلة، و مرحلة ما بعد الإقطاعية ظهرت نتيجة قوى التفكير الناتجة عن الحضارة الحديثة .... و يعزز قوى التكامل القومي ظهور الدولة القومية الى عامل التصنيع<sup>2</sup>.

إنّ القومية الإفريقية جاءت كرد فعل و استجابة للروح المادية (Matérialisme) و الحياة الصناعية (Industrialisme)، فالقومية عرفت طريقها للدول الإفريقية كنتيجة للوجود الأوروبي، و كانت هدفاً تبنته الحكومات الوطنية فيما بعد الاستقلال، و أوجدت نوعين للقومية، فالنوع الأول يمثل الرّعاء ذوي الثقافة الغربية، أمّا النوع الثاني فهي شعور بالإنتماء للروح القبيلة و التنظيمات الأبوية<sup>3</sup>.

و يذهب " جيمس كولمان " إلى أن المجتمعات القديمة في الأقطار الإفريقية، تعمل على دمج عناصر السكان ليطلق على هذه الدول " مجتمعات قديمة و دول حديثة".

و هناك الكثير من المتعلمين الأفارقة يقفون أنّ القبيلة في طريقها الى الزوال و لكن "أوالر ستان" Iwallerstien يرى في كتاباته عن القومية و التكامل القومي في غرب افريقيا بقوله " حين يشير الكاتب الى التفكك القبلي يقصد بذلك تدهورا في سلطة رؤساء القبائل و ليس معناه أنّ الفرد الذي أصبح لا يدين بالولاء لرئيس القبيلة، قد رفض القبيلة كجماعة لها حقوق عليه و يتوقع منها نوعا من الحماية<sup>4</sup>.

و تتأكد الوحدة القومية عادّة في الدولة الحديثة عن طريق الولاء الروتيني للسلطة المدنية، أمّا محاولة وضع الروابط البدائية في مستوى السيادة السياسية فإنّها تعتبر ظاهرة مرضية خاصة في افريقيا عامة و دول الساحل الإفريقي خاصة، و أنّ هذه الروابط البدائية تتخذها دول الساحل الإفريقي أساسا

<sup>1</sup> عبد القادر رزيق المخادمي، التحول الديمقراطي في القارة الإفريقية، القاهرة: دار الفكر للنشر و التوزيع، ط1، 2006، ص 83.

<sup>2</sup> محمد عبد الغني سعودي، قضايا افريقيا، الكويت: عالم المعرفة، العدد 34، أكتوبر 1980، ص 198.

<sup>3</sup> عبد القادر رزيق مخادمي، مرجع سبق ذكره، ص 84.

<sup>4</sup> محمد عبد الغني سعودي، مرجع سبق ذكره، ص 198.

كوحادات سياسية، و حجتهم في هذا أنّ السلطة الشرعية المقبولة من الجماهير انما تنتج فقط من السلطة البشرية الأصلية التي تفرضها هذه الروابط<sup>1</sup>.

و في دراسة ميدانية "لتاغدي" C.Tardis "بدلا من ان يتفكك النظام القبلي فإنّ الإفريقي يزداد احساسه القبلي أو ليصبح أكثر قبليّة (Supertribalised) في المدن"<sup>2</sup>.

و من ناحية بناء الدولة القومية الإفريقية و خاصة عملية بناء الهوية الاجتماعية أو التوحد مع الدولة بعينها، تتضمن العملية قدرة الدولة على بناء الأمة و لا يكتمل التحليل دون التعرّض الى طبيعة الأمة من خلال المتغيرات التالية:

1. **قدرة الدولة الاستيعابية :** و تعني مجموعة المتغيرات التي تعطي للدولة القدرة على دمج

عناصر و مجموعات اجتماعية فرعية بها و إعادة بنائها كأمة متميزة عن البيئة المحيطة بها،

و هناك ثلاثة جوانب متميزة لهذه القدرة الاستيعابية للدولة :

أ - **القدرة الوظيفية :** ادماج المجتمع و استيعاب المجموعات الفرعية التي تمثلها الأمة و اعادة أداء وظائف جديدة بدلا من الوظائف التقليدية للدولة، أي استتباب الامن الداخلي، و الدفاع الخارجي بالإضافة الى إطلاع الدولة على البنيات الاقتصادية، و تعزيز عملية نظم أقسام المجتمع المختلفة للمؤسسات و يختلف أداء هذه المؤسسات من دولة إلى أخرى تبعا لأسلوب أداء هذه الوظيفة<sup>3</sup>.

ب/ **الطاقة الاقتصادية للدولة :** قدرة الدولة على تعبئة جزء من الفائض الاقتصادي للدولة، و من ثم فإنّ القدرة الاستيعابية للدولة تتوقف جزئيا على حجم هذا الفائض المخصص لها، و ليس من الضروري أن يكون للدولة دور مباشر في عمليات الانتاج و اعادة الإنتاج، و لكن من الضروري أن تطبق الدولة بحزم قواعد حاكمة للتطور الاقتصادي تحقق له التوازن بعد كل مرحلة يحدث فيها اختلال في مستويات النمو بين الأقاليم أو الأقسام الاجتماعية.

<sup>1</sup> ب.س لويد، ترجمة شوقي جلال، إفريقيا في عصر التحول الإفريقي، الكويت: عالم المعرفة العدد 28، السنة أفريل 1980، ص 286.

<sup>2</sup> محمد عبد الغني سعودي ، مرجع سبق ذكره، ص 199.

<sup>3</sup> محمد السيّد سعيد، مرجع سبق ذكره، ص 102

ج/ الطاقة الإيديولوجية للدولة : تختلف الدول من حيث طاقتها، و قدراتها الأيديولوجية فيما يصل بالدمج و الاستعاب، و نمط الايديولوجية التي تتبناها الدولة و كفاءة مؤسّساتها القائمة على نشر الأيديولوجية و الاطلاع لوظائف الدمج الاجتماعي لأقسام الامة التي تمثل عاملا آخر في تفسير التفاوت في قدرات الدول الاندماجية<sup>1</sup>.

اشكالية العلاقة بين الدولة و الامة : فقيام الدولة تتمثل في التجمع البشري و الاقليم و السلطة<sup>2</sup>، و الامة في مجملها ؛ علاقة تضامن و انتماء عاطفي، و داخل الامة هناك طبقات اجتماعية و تتعين تجاه واقعها و اتجاه المصالح والمنافع ذلك ، بأنّ الدولة قد تكون قاصرة على أمة واحدة عملا بمبدأ القوميات كما قد تضم الدولة الواحدة العديد من الامم<sup>3</sup> ، و بتعبير آخر، إنّ الأمة ككل تحتاج لدولة خاصة نتيجة لحرصها على فرض قواعد متميزة كتتنظيم الأنشطة الاجتماعية السياسية، و خاصة ناشطي الانتاج و التوزيع بالمقارنة بالقواعد التي قد تسود في حال عدم وجود دولة بوظائف قوية<sup>4</sup>. و الدولة هي الوحدة السياسية، إذ تقوم الحكومة بالإجراءات و قوانين تؤدي كل عوامل رفاهية السّكان الذين يكونون مواطني الدولة، أما الأمة فهي أكثر اتساعا و تضم لواء التنظيم، الطائفي و على أساس وحدة التاريخ، العادات، التقاليد، الثقافة، فإذا امتد الإحساس بالوحدة الوطنية الى جميع المواطنين في الدولة عُرفت الدولة باسم الدولة القومية، أو الدولة الوطنية<sup>5</sup> Nation State.

و في ظل الدولة القومية يتجانس العنصر البشري ليهيئ الوحدة الوطنية، و بالتالي تتكامل الجماعة البشرية المشكلة للدولة تكاملا يُسقط عنها أسباب التصادم و الحروب و الضعف و التحلل، و بالتالي تعدّ الدولة القومية الصورة المثلى للمجتمعات السياسية، كما أنها تمثل واقعا لظاهرة الحركات العرقية و غيرها من الحركات الانفصالية، هذه الحركات التي تمثل خطرا يودّي إلى هشاشة و سقوط المجتمعات التي توجد بها<sup>6</sup>.

---

1 المرجع نفسه، ص 106.

2 أحمد وهبان، مرجع سبق ذكره، ص 48.

3 محمد السيد سعيد، مرجع سبق ذكره، ص 107 .

4 أحمد وهبان، مرجع سبق ذكره، ص 49.

5 محمد عبد الغني السعودي، مرجع سبق ذكره، ص 200.

6 أحمد رهبان، مرجع سبق ذكره، ص 26.

## المطلب الثاني : المشكلة العرقية و الأزمات الاثنية :

في اطار العلاقات السياسية تصبح حقوق الانسان و المواطنة مقدمة كقوانين كونية " تلغي الخصوصيات داخل المجتمعات، فغرض بناء مجالات عمومية تذهب الى إلغاء الفروقات بين المجتمعات كتحرير نزعة الفردنة و اعادة تشكيل الروابط المجتمعية و تصبح كل مقاومة تقوم على الانتماء الأهلي و إحياء الماضي و تحوّل الثقافة موقعها من مبدأ يعبر عن الهوية أو الوعي الجماعي الى صيغة شرعنة النظام السياسي.<sup>1</sup>

انّ التنوع أصيل و عريق داخل المجتمعات، و حين تتعدّد الأعراق و القوميات و الأديان و المذاهب و التيارات تضطرب العلاقة بين الفئات المختلفة الانتماء، حين تهيمن فئة قومية أو دينية أو سياسية على مقاليد الأمور و تحوز على حقوق الفئات الأخرى ومن ثم تصبح المجتمعات تعاني من سياسة الالغاء و التمييز على أساس الدين أو المذهب أو القومية.<sup>2</sup>

و من مظاهر عمق الخلل و الاشكاليات في دول الساحل الافريقي و عجزها عن تحقيق أدنى مستوى التعاون و الأقلّمة، فحالة التنافر و التباعد هي السائدة بين مختلف القوى و الجهات و تبقى هذه المفارقة في خطر التمزق الطائفي و إشكال العرقية .

**1-المشكلات العرقية و العامل الأثني :** مع اختلاف المعايير التي تقوم عليها العرقية أو الاختلاف حول طبيعتها نجد مفهومها ضيق بناء على حالات محدودة و تعميمها على باقي الحالات، كالاتماد على عامل الجنس، اللغة، الدين و إهمال باقي العوامل الأخرى.<sup>3</sup>

فالعرقية قضية معقدّة و مركبة سياسية و قانونية، تفتح المجال امام الحركات الانفصالية فأعطاهما الدستور الروماني مصطلح "القومية المتعايشة او المسالمة"، أمّا الدستور البلجيكي فيصطلح على " الجماعة الثقافية" و تعطي المفهوم العرقية مفهوم الطابع القومي(\*) و الشعور بالانتماء و القومية.<sup>4</sup>

<sup>1</sup> Bertrand Badie , **L'Etat importé : Essai sur L'occidentalisation de L'ordre Politique**, France : Librairie Arthème Fayard ,ANP,2006 ,P98.

<sup>2</sup> Judy Henri – Pierre et marc Abélés, **Ethnologie politique**, paris : Armand colin ,1997,p27.

<sup>3</sup> Ibid,PP28–29.

<sup>4</sup> [http://gamet.acns.ssu.edu/1/who Moore research, 2008,PDF.](http://gamet.acns.ssu.edu/1/who%20Moore%20research,%202008,PDF)

كما نجد في دراسة أحمد وهبان و تقديمه تعريف للجماعة العرقية:

"إشراك أفراد في روابط فيزيقية أو بيولوجية ( كوحدة الأصل أو السلالة أو ثقافية) ( وحدة، اللغة، الدين، الثقافة) و يعيش التجمع البشري في إطار ثقافي حضاري، مغاير للاطار الثقافي الحضاري لباقي المجتمع، و يكون أفراد هذا التجمع متميزين بمقوماتهم و هويتهم و ذاتيتهم، عاملين من أجل الحفاظ على هذه المقومات في مواجهة عوامل الضعف و التحليل"<sup>1</sup>.

و يضيف أحد الباحثين في تعريفه للعرقية "عامل العيش الهنيء في المجتمع " و يقول " تمايز مجتمع بيولوجيا أو ثقافيا أو حضاريا عن جماعة تعيش معها داخل المجتمع الواحد"<sup>2</sup>.

و تتضاعف ظاهرة التعصب العرقي لتتسحب على اللغة أو يتضاعف عامل اللغة لتتسحب على اسم الجنس أو العرق، كما قد يصادف المتعصبين عرقيا أو لغويا من أتباع ديانة مغايرة لديانة الطرف المقابل فتتسع دائرة التعصّب و يصبح الحل أكثر تعقيدا<sup>3</sup>.

أما "فردريك بارت" (Fredrik Barth) فيرى "أنّ العرقية علاقة جماعة بشرية مقابل أخرى و العرقية هي الخطأ الفاصل بينهما"<sup>4</sup>.

---

(\*) الطابع القومي: نقصد بالطابع القومي مجموعة الخصائص السلوكية التي تميّز غالبية أعضاء مجتمع معين يسيطر عليه نظام ثقافي مشترك. وهكذا ينصرف مفهوم الطابع القومي الى الملامح السلوكية الشائعة في مجتمع ما أيا كانت طبيعته اقتصادية أو اجتماعية أو سياسية ، كما يرتبط الطابع القومي بالمواطنين العاديين، و بالتالي يستبعد من نطاقه تلك النخب و المجموعات الاجتماعية التي قد تعكس نفردا في خصائصها السلوكية، و يتميز الطابع القومي بقدر من الثبات ... للمزيد من المعلومات أنظر حامد ربيع ، مقدمة في العلوم السلوكية، القاهرة : مكتبة القاهرة الحديثة 1972، ص ص 165-166.

<sup>1</sup> أحمد وهبان، مرجع سبق ذكره، ص ص 80-81.

<sup>2</sup> Jeudy henri, opcit, P29.

<sup>3</sup> أحمد بن نعمان، التعصب و الصراع العرقي و الديني و اللغوي لماذا وكيف، الجزائر دار الأمة، ط2، 1997، ص164.

<sup>4</sup> Jeudy henri, op.cit, P29.



ان احساس الجماعة بالانتماء الواحد يكون متعارضا مع الولاء للدولة ، ويضيف سعد الدين ابراهيم عامل آخر للعرقية وهو الوعي بالاختلاف للجماعات العرقية طبقا للضغوط و حجم التركيز و الجوار الجغرافي ( الحدود) و احتمال تحولها الى حركة قومية ومن ثم حركة انفصالية<sup>1</sup>.

كما نجد معيارين أساسيين لمفهوم العرقية:

المعيار الثقافي : و الذي يضم الأعراف الثقافية و الحضارية، و اشتراك الأفراد في أنماط السلوك المتعلقة بالأنشطة الحياتية كالزواج، المصاهرة، الصداقة، ممارسة الطقوس .... و غيرها من أنماط السلوك المتصلة بالثقافة الجماعية، و يتصل و يتفاعل مع مجتمعات بشرية أخرى، التي يشملها النسق الاجتماعي.

المعيار الفيزيولوجي : و يضم الجنس، لون البشرة، الأصل، الرقعة الجغرافية، العيش الهنيء.....

ينشأ عن نظام التقسيم الاجتماعي للعمل، "الموقف العرقي" (Ethnic Situation) الذي يأخذ أشكالا متعددة، و يتسم بإدماج عمليات العمل التي تؤدّيها أقسام متميزة ثقافيا أو عنصريا للسكان، و هذا لبناء توجهات الهوية وخاصة الهوية القومية<sup>2</sup>، وهذا ما يوضحه الشكل التالي:

---

<sup>1</sup> Ibid, P. P 29-30.

<sup>2</sup> محمد السيّد سعيد، مرجع سبق ذكره، ص 111.

فالقُدرة الاستيعابية للدولة تكون مرتفعة و ميل السّكان للتّوحد من حيث الهوية كذلك يكون مرتفع بالنسبة للدولة القومية، أما الحالات الأخرى فتكون في الدولة العالمية ( الدول الدينية)، الدولة الامبراطورية ( دولة الرّومان) و تأخذ صورة الكومنولث و تتوزع حالتها في التاريخ و في الواقع الراهن

	ضعيف	الهوية القومية	قوي
	الدولة الامبراطورية Imperial State	الدولة القومية Nation State	مرتفعة
التوحد الإجتماعي مع الدولة	دولة الكومنولث Common wealth	الدولة العالمية Universel State	قدرة الدولة الاستيعابية
			منخفضة العالمي <sup>1</sup> .

و من أبرز اتجاهات تصنيف الجماعة العرقية فضلا عن التعاريف السابقة، أظهر أحمد وهبان أنّ الجماعة العرقية قد تكون جماعات سلا لية أو لغوية و دينية ، و ان كانت أغلب الجماعات العرقية لا تقتصر الرابطة بين أفرادها على مقوم واحد. إذ غالبا ما تكن جماعات مسيطرة أو غير مسيطرة هي أقليات يعاني كثير منها من التمييز أو الاضطهاد أو الاستبعاد.<sup>2</sup>

ان التحديات الخطيرة التي تواجهها منطقة الساحل الافريقي: الاحتمالية المتزايدة للصراعات الاثنية واعتبر **George montondon** أول من استعمل مصطلح الاثنية واعتبرها تجمعا طبيعيا ويتضمن كل الخصائص الإنسانية كما يتطلب دراسة الجماعة الاثنية مراجعة دقيقة للعلوم التي لها علاقة مباشرة بهذا المفهوم ومنها الأثنوجرافيا والاثنولوجيا والانثروبولوجيا.<sup>3</sup>

<sup>1</sup> المرجع نفسه، ص 112.

<sup>2</sup> أحمد وهبان، مرجع سبق ذكره، ص 142.

<sup>3</sup> عبد الرحمن حمدي حسن، "النزاعات العرقية في افريقيا، الأسباب و الانماط و آفاق المستقبل"، مجلة قراءات افريقية، العدد 01 أكتوبر 2004، ص 45.

فالأثنوجرافيا: تعني الدراسة الوصفية لأسلوب الحياة ومجموعة التقاليد والعادات والقيم والأدوات والفنون والمأثورات الشعبية لدى جماعة أو مجتمع معين .

والاثنولوجيا: وتتضمن علم الأعراق البشرية وفي ترجمة المصطلح "علم الشعوب" أما في مجمع اللغة العربية القاهري "علم الأجناس".

الانثروبولوجيا: النسق المعرفي والمنهجي لدراسة الانسان طبيعيا واجتماعيا وحضاريا وهي السلوك الاجتماعي الذي يتخذ في العادة شكل نظم اجتماعية كالعائلة ونسق القرابة و التنظيم السياسي و الاجراءات القانونية والعبادات الدينية وغيرها ....

أما من الناحية الأنثروبولوجيا الثقافية "الأساليب" التي يستخدمها الانسان وعاداته تقاليده وأنظمتها وقيمها والطرق التي يُفسر بها العالم الطبيعي والإنساني<sup>1</sup>.

أما **فاشي دولا بوج (vacher de la pouge) وجورج قرام (George kiram)** استعملت الاثنية للدلالة على الإشكاليات الاجتماعية، وحددا المفهوم في كونها جماعة بشرية تعطي توعية خاصة لأفرادها في أهم نقطتين وهما الدين واللغة<sup>2</sup>. و إذا كان يُنظر للعرقية و الاثنية على أنهما وجهان لعملة واحدة، فهذا عند **ماكس فيبر (maxweber)** يشكل فرق بين المفهومين وحسب استعمالته يرى العرقية تركز على وحدانية الأصل في حين الاثنية تعني الايمان والوعي والانتماء لوحداية أصل العرقي<sup>3</sup>.

ويلاحظ **بيل اشكروفت وهيلين تفني (Helen tevny . Bell Achcroft)** أن الاثنية تنشأ عندما تختار مجموعة اثنية أن تنفرد بنفسها وتخص فضاء هويتها التي لا يمكن لأحد أن يتخلى عنها أما العرقية فتشترط تحديد الناس وفق الجنس اللغة والمعيار الجنسي الثابت<sup>4</sup>.

<sup>1</sup> عبد السلام ابراهيم البغدادي، مشكلة الأقليات في افريقيا، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، 2000، ص 94-95.

<sup>2</sup> عبد الرحمن حمدي حسن، مرجع سبق ذكره، ص ص 45-46.

<sup>3</sup> المرجع نفسه، ص ص 45-46.

<sup>4</sup> المرجع نفسه، ص 47.

وعلى أية حال فمفهوم الاثنية منذ شيوع استخداماته في الدراسات والمداولات السياسية وحتى الوقت الحاضر لا يزال من أكثر المفاهيم اثارة للخلاف وعدم الاتفاق حول دلالاته حيث يتردد محتواه بين التعبير على أنه أصل اغريقي وثني همجي غير متمدن (أرجعه ورسلي الى عصر الاغريق ) ثم الإفصاح على أنه جماعة فرعية اقلية وجماعة اساسية أو أمة ، كما يتسع ليشمل أشكالاً متميزة لتصبح الجماعة الاثنية بمثابة خط متواصل يبدأ بالقبيلة وينتهي بالأمة.<sup>1</sup>

أما الموسوعة الأمريكية ترى الاثنية جماعة تتميز عن غيرها اما بالعرق أو القومية أو الدين، أو اللغة، أو الدولة القومية.<sup>2</sup>

أما قاموس علم الاجتماع الذي يرى الاثنية "جماعة ذات انتماءات وتقاليد مشتركة تتميز عن جماعة أخرى بسمات وخصائص ثقافية عن طريق لغة خاصة ودين خاص وأعراف متميزة".<sup>3</sup>

وذهب السيد محمد سعيد في استعماله "العرق بمعنى الاثنية " وهذا عندما تحدث عن الطبقات على أنها نظام متميز اجتماعي يتضمن تقسيمات طبقية لا تنفي فكرة الأمة والقومية ووضع مفهوم توازن الهيكل الطبقي مع الهيكل العرقي وعبر عنه "بالموقف العرقي" ethmic situation.<sup>4</sup>

وهناك من يستخدم الاثنية بمعنى الانتماء الى جماعة ما ويظهر من خلال المقارنة بجماعة أخرى وعلى هذا المستوى يمكن أن يطلق عليه " الوعي الاثني و التسييس الاثني، الادراك الاثني ، الوطنية الاثنية".<sup>5</sup>

وبناء على ما ورد أعلاه في القول أن دول الساحل الافريقي تعاني من عدة إشكاليات كالنزاعات العرقية والاثنية والتي ما تزال في ظل التجاهل الدولي وكذلك التجاهل العربي رغم أن حالة المنطقة لها تأثير مباشر على قضايا واهتمامات الأنظمة والشعوب العربية والعكس بالعكس.

<sup>1</sup> عبد السلام ابراهيم البغدادي، مرجع سبق ذكره، ص 96.

<sup>2</sup> المرجع نفسه، ص 98.

<sup>3</sup> المرجع نفسه، ص 99

<sup>4</sup> محمد السيد سعيد، مرجع سبق ذكره، ص 111.

<sup>5</sup> عبد السلام ابراهيم البغدادي، مرجع سبق ذكره، ص 105.

ان اتساع المنطقة بمعطيات جيو سياسية، وجيو اقتصادية، وجيو ثقافية، لم تستطع إرساء نظام عرقي -اثنى موحد بشكل نظام إقليمي يستطيع توظيف تلك المعطيات لتبرير موقفها والارتقاء بشعوبها اقتصاديا واجتماعيا وثقافيا .

وبدلا من ذلك ظلت منطقة الساحل الافريقي تتصارع فيما بينها عن مرحلة حرجة "الاستقلال السياسي " الذي ظل يسيطر عليه العنف بكل أنواعه وكذلك الصراع والدمار والانفجار السكاني والانفصام الايديولوجي والاضراب العام والهيمنة الأجنبية وتفشي المديونية<sup>1</sup> .

زيادة على ذلك بروز عدة نزاعات حدودية ذات السمة الاقتصادية مثل النزاع الأثيوبي-الاريتيري ونزاع البحيرات الكبرى أو نزاعات ذات طابع ديني أو عرقي<sup>2</sup>، اذن يمكن القول أن العرقية تتخذ أشكالا متباينة وتعبّر عن نفسها في صورة يمكن ملاحظتها على مستوى منطقة الساحل الافريقي ونخص بالذكر التشاد والنيجر ،موريتانيا ،مالي ،السودان، جنوب الجزائر وليبيا .

ف نجد أن قبيلة اليوريا في غرب نيجيريا لها نظامها السياسي المركزي، فان الإيبو في الجنوب الشرقي لنيجيريا لها نظامها اللامركزي القائم على أساس "القرية" ومن أمثلة ذلك نجد " النوير " في السودان ،"الايبو في نيجيريا و سيادة الهوسا و الفولاني في الشمال"<sup>3</sup> .

و تعتبر ظاهرة النزاعات الاثنية من لأبرز الظواهر التي تتميز بها القارة الافريقية، و منطقة الساحل الإفريقي مثل بقية المناطق التي تعتمد على مبدأ" قاعدة من خارج الأثنية فهو يمثل تهديد خارجي"، و يظهر بوضوح التعدد الاثني الذي يعني الصراعات اللامتناهية خاصة حول السلطة التي تجسّد القوة المادية القاهرة التي تفصل في هذه الصراعات خاصة مع غطاء اللأشريعة، و حدود الاستعمار الموروثة، و عدم مراعاة أوضاع الجماعات الأثنية .

---

<sup>1</sup> محمد بوعشة، العرب و المستقبل في الصراع الدولي، الجزائر: الدار العربية للنشر و التوزيع، ط1، 2000، ص 145.

<sup>2</sup> عبد القادر رزيق المخادمي، النزاعات في القارة الإفريقية انكسار دائم أم انحسار مؤقت، القاهرة، دار الفجر للنشر والتوزيع، ط1، 2005، ص 89.

<sup>3</sup> المرجع نفسه، ص 145.

وفشل معظم الدول الإفريقية في التعامل مع الظاهرة الاثنية من خلال نقل ولاء الجماعات الاثنية لصالح سلطة الدول صاحبة السيادة: مما أدى الى نشوب ونمو النزاعات ذات الطابع الاثني في منطقة الساحل الافريقي<sup>1</sup>.

وعن التحديات والدوافع المسببة للنزاعات في المنطقة نذكر:

1- تجسيد اسم للجماعة الاثنية على أساس السلالة أو العنصر أو اللغة والثقافة والدين، الطائفة أو على أساس الغاية كالاندماجية والانفصالية.

2- تأكيد الهوية واحترام تمثيل النظام السياسي، حيث كلما تباينت الجماعات الاثنية وهويتها في المجتمع، تزداد نزعتها للتمرد والانفصال .

3- الشعور بالانتماء لإقليم واحد يجسد مصير مشترك بالإضافة الى اللغة والدين والعادات والتقاليد وقد تمتد الى النشيد الوطني وأسماء المدن والرموز في الدولة.

4- الاشتراك في اللغة الواحدة والتي تعتبر إحدى الأدوات المهيمنة والمسيطرة في الجماعة ذات الأغلبية وذات شرعية أكبر، كما لها دور في الحراك الاجتماعي والكفاءة الإدارية، ومثال ذلك رفض العريب في جنوب السودان استخدام الدين لأنه يضيق مهام وأسس النظام السياسي أما الأقلية فتنادي بفصل الدين عن الدولة (العلمانية) كما هو الحال في نيجيريا مثلا أما العادات والتقاليد فهي تمارس كمطالب الجماعة<sup>2</sup>.

ومنه فالاثنية ظاهرة معقدة يتطلب تحليلها الاحاطة بالأبعاد المادية والنفسية والاجتماعية والتي تمثل البيئة الخاصة بالظاهرة والتي تمنح كل جماعة طابع متميز ودوافع قيام الجماعة الاثنية وتبلورها. واكتسبت التعددية الاثنية أهمية خاصة بعدما كانت وراء جل النزاعات الاهلية وانهايار مجموعة من الدول وغيرت أنظمة سياسية وأدت الى أزمات وانقسامات سياسية والى حروب طويلة .

---

<sup>1</sup> Saral Vaughan, « **Identité ethnique et fédération en ethiopie du sud** » traduction de Frédéric le marcis dans Ethiope : le fédéralisme en question, en [http : // www.can](http://www.can) Info article php ? particle = polof

<sup>2</sup> أحمد عبد الحفيظ، الدولة و الجماعات العرقية، دراسة مقارنة للسياسية الروسية تجاه الشيشان و تترستان

1991-2000، القاهرة : مطالع الأهرام 2005، ص ص 30-31.

فمن السهل أن تتدلع النزاعات في الساحل الافريقي وهذا من منطلق انتشار مزيج معقد من الدوافع والمتغيرات وبفضل التخطيط العشوائي للحدود السياسية وفشل النظم السياسية الحاكمة في التعامل بفعالية مع تفاقم المشكلات والنزاعات.

وعلى الرغم من أن النزاعات الداخلية تجد أسبابها في الأوضاع الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والتاريخية , الا أن العوامل القومية لعبت دورا هاما في تفجير النزاعات وعن الدوافع الاثنية المسببة للنزاعات في المنطقة نذكر<sup>1</sup> :

## 2-الظاهرة النزاعية لنماذج بعض الاثنيات :

### **1- حالة نيجيريا :**

نيجيريا هي الدولة الأكثر سكانا في القارة الافريقية وقد بلغ عدد سكانها 5183.294.33 مليون<sup>2</sup> نسمة سنة 2015 وفيها حوالي 200 قبيلة أغلبها الاثنيات المسلمة في الشمال و أهمها الهوسا الفولاني التي تشكل ثلث السكان ويسود حكم الشريعة الإسلامية في 11 مقاطعة في الشمال أما في الجنوب فأكثر السكان هم المسيحيون والأرواحيون من قبائل يوروبا والايبو التي تمثل 38 % من السكان .

ويطلق على النموذج النيجيري "دولة المتناقضات الصارخة" فهو مجتمع يتسم بتنوع هائل في البيئة والاقليم والتنظيم والاجتماع والوضع الاقتصادي وأسلوب المعيشة والنظام السائد والثقافة والمشاكل والقضايا.

ولعل التركيبة القبلية تشهد بذلك حيث يعيش على أرض نيجيريا مجموعات قبلية وعرقية تزيد عن 250 جماعة قومية<sup>3</sup> . مما يترسخ الانقسامات بين تلك الجماعات ويؤدي الى التنزاع ووجود فوارق في الحقوق السياسة والاقتصادية والمدنية في المكانة الاجتماعية بالإضافة الى الفوارق في الهوية، ونستدل في ذلك بوضعية الأقاليم الثلاثة الكبرى :

الإقليم الشمالي: المتطبع بالطابع الهوساوي الفولاني Haoussas – fulanis

<sup>1</sup>أيمن السيد شبانة، "الصراعات نيجيريا الأثنية في إفريقيا الخصائص .. التداعيات ...سبل المواجهة"، قراءات اجتماعية، العدد السادس، سبتمبر 2010، ص 96.

<sup>2</sup> [www.wordometers.info/population of Nigeria 2005](http://www.wordometers.info/population of Nigeria 2005).

<sup>3</sup> <http://or.wikipedia.org/wiki/نيجيريا> /

الإقليم الغربي : قبيلة اليوروبا (yorubas)

الإقليم الشرقي : قبيلة الايبو IBOS

أ- توزيع الاثنيات في نيجيريا :

لا توجد دولة في القارة الافريقية تعاني من تعدد المشاكل مثل نيجيريا فهي تعد مجموعة كتل أو تجمعات من عدة قوميات في اطار فيدرالي لتصبح "نيجيريا الاتحادية" وان كان هناك اختلاف في اللغات والتقاليد والعادات التي تعطي البلاد تنوعا ثقافيا غنيا .

وكذلك الاندماج الذي ذكره فريدريك لوغارد حيث أن ذلك الاندماج جلب محمية نيجيريا الشمالية ومستعمرة لاغوس ومحمية جنوب نيجيريا الى أن تكون متمثلة في بلد واحد، وهذا ما خدم مصالح بريطانيا بغض النظر عن القوميات العرقية على اختلافها .<sup>1</sup>

ان وجود أكثر من 250 عرقا وأكثر من 250 لغة ما يزيد عن 150ديانة قد لعب دورا أساسيا في تفعيل الأزمات ومن بين الأمثلة البارزة تلك الاضطرابات المتكررة بين جماعة "ايجر" وجماعة "ايلاجي" بولاية أندو في الإقليم الغربي , والاشتباكات العنيفة بين جماعة "جوس" وجماعة "اتكري" في ولاية دلتا للإقليم الشرقي وحالة النزاع بين تيف والهوسا/ الفولاني في جوس بولاية بلاتو، وهناك بالإضافة اضطرابات في الأوساط القبلية من جراء سيطرة الثقافة الهوساوية على الهويات القبائلية .<sup>2</sup>

### 1- الاثنية المسلمة:

الإسلام هو الدعوة الى العدالة , ومن البلاد التي انتشر فيها الإسلام نيجيريا وفي محاولة تحديد الوقت الحقيقي لدخول الإسلام أمر صعب وعسير جدا لان نيجيريا كدولة لم تكن معروفة وتعاقبت عليها عدة ممالك من بينها مملكة (برنو) المسلمة كما توجد ممالك أخرى مسلمة , وهي مملكة (كانو-كتسينا - زكك) ويمكن القول أن الإسلام وصل الى نيجيريا عن طريق التجار العرب المسلمين الذين توافدوا اليها من شمال افريقيا عبر الصحراء الكبرى واعتناق الطبقة الحاكمة للإسلام أولا ومن ثم اتباع الرعية لهم<sup>3</sup>

<sup>1</sup> عبد القادر رزيق المخادمي، التحول الديمقراطي في القارة الافريقية، مرجع سبق ذكره، ص100.

<sup>2</sup> [www.qiraat.african.com/vien/?p=1839](http://www.qiraat.african.com/vien/?p=1839).

\* تتكون نيجيريا من 250 مجموعة عرقية و أهمها: هوسا - فولاني - يوروبا - إيبو - إيجاو - كانوري - إيبيبو - تيف..

<sup>3</sup> الاسلام في نيجيريا : على الرابط الالكتروني <http://ar.Wikipedia.org/wiki>



والإسلام أخذ المدخلات التاريخية والاجتماعية الرئيسية في بناء المجتمع النيجيري وعلى الرغم من تضارب الإحصاءات بين الرسمية وغير الرسمية فإن العدد منهم يشير الى أن المسلمين يمثلون 50% من اجمالي السكان منتشرين في حوالي 19 ولاية في الشمال النيجيري من أصل 36 ولاية تكون الاتحاد النيجيري<sup>1</sup>.

### أولاً واقع الإسلام في نيجيريا :

- يعد القانون الفيدرالي الصادر سنة 1999 نقطة التحول في مؤسسة الاعلام في نيجيريا وأجاز هذا القانون حرية "أسلمة القوانين" وكانت زمفرة أول ولاية أعلنت تطبيق أحكام الشريعة الإسلامية وذلك في أواخر سنة 2000 أعقبها في هذا الصدد 12 ولاية في الشمال النيجيري وهو ما مثل جدلا خاصة في فترة نظام الحكم للرئيس "أوبا سنجو" المنتمي لقبيلة اليوروبا .

- ظهور أغلب الحركات والتنظيمات الإسلامية خلال القرن العشرين وبالأخص مرحلة الاستعمار وما بعده بإنشاء الطرق الصوفية وإعادة هيكلة المؤسسة النيجيرية التي تعبر عن النشاط الإسلامي<sup>2</sup> .ومنها:

- جماعة نصر الإسلام : تأسست على يد الحاج "أحمد بيلو " بمساندة أمراء الشمال النيجيري ووجهاتهم بهدف نشر الإسلام وتوحيد الجمعيات الإسلامية وتوحيد المجتمعات الإسلامية ونشر تعاليم الإسلام بين المسلمين ' وبعد مقتل "أحمد بيلو " ونهاية الحرب الأهلية 1970 أعيد تنظيم الجماعة وانشاء المجلس النيجيري الأعلى للشؤون الاسلامية.
- جماعة إزالة البدعة وإقامة السنة : تأسست على يد إسماعيل ادريس عام 1978 وهي حركة من أصحاب المنهج السلفي للعمل على تطهير العقيدة من شبهاة الشرك والتبرك بالأضرحة والأولياء وانتشر فكر الجماعة خاصة بعد رفض مفهوم الولاية ودخلت في مواجهات مع جماعة الطرق الصوفية خاصة عام 1978 في ولاتي " بينوي " و" الهضبة " و عام 1988م في بلدة زورو بشمال نيجيريا<sup>3</sup>.

<sup>1</sup> السيد علي أبو فرحة، "المسلمون في نيجيريا و اشكالية بناء الدولة"، مجمع الإفارقة " العدد الأول، السنة 21 ديسمبر 2014 في الموقع الالكتروني [www.hnm.org/world.132.21](http://www.hnm.org/world.132.21)

<sup>2</sup> السيد أبو فرحة، مرجع سبق ذكره.

<sup>3</sup> أهم الجماعات الاسلامية في نيجيريا، على الرابط الالكتروني <http://assakina.com/center/parties>

• جمعية الطلبة المسلمين : حركة طلابية تنتشر بين طلاب التعليم العالي في شمال نيجيريا، تدعو الى الالتزام بتعاليم الإسلام، و تكونت من طلاب الجامعات، والثانويات أو الشباب المسلمين في جميع الولايات، بالإضافة الى جمعية تعاون المسلمين، وجمعية تضامن المسلمين، و جماعة التجديد الإسلامي و حماية الأمة و جماعة الوحدة الاسلامية، و مجلس أهل السنة والجماعة، وجمعية الأخوة الاسلامية الشعبية<sup>1</sup>.

• حركة بوكو حرام : المعروفة بالهوساوية ؛ جماعة أهل السنة للدعوة و الجهاد و هي جماعة إسلامية نيجيرية سلفية، و اسم بوكو حرام يتألف من كلمتين : بوكو و تعني بلغة الهاوسا، التعليم الغربي، و حرام هي كلمة عربية، أي التعاليم الغربية حرام .

ظهرت حركة بوكو حرام إلى خلفية سوء الأحوال الاجتماعية و الاقتصادية نتيجة الفساد في يناير 2002 على يدّ "محمد يوسف" و هو الذي أسس قاعدة الجماعة المسماة أفغانستان في كناما ولاية يوبه، ويدعو محمد يوسف الى الشريعة الاسلامية و الى تغيير نظام التعليم و على حسب قوله "هذه الحرب التي بدأت تستمر لوقت طويل" على أساس رفض الحماية الاسلامية السلفية الاندماج مع الأهالي المحليين في باونشي، و رفضها التعليم الغربي، و الثقافة الغربية و العلوم.

في سنة 2004 تأسست الحركة بضّمها حوالي 200 شاب مسلم، و حتى 24 أغسطس 2014 أعلنت حماية بوكو حرام الخلافة في مدينة "غورا" شمال نيجيريا<sup>2</sup>.

و لم يشتهر لقب بوكو حرام إلا بعد الاشتباكات التي جرت في أوت 2009، و اشتهر العديد من الأفراد المنتمون الى جماعة " محمد يوسف" في ولايتي " برنو" و " يوبي" و " اليوسفيين" نسبة الى "محمد يوسف".

قتل محمد يوسف سنة 2009، و خلفه نائبه " أبي بكر شيكو".

و الجدول الآتي بين معارك نيجيريا من 2009، و كلّها حوادث غير متسلسلة و في فترات زمنية متقطعة<sup>1</sup>.

<sup>1</sup>المرجع نفسه.

<sup>2</sup> أحمد مرتضى، جماعة بوكو حرام، نشأتها و مبادئها و أعمالها في نيجيريا، على الرابط الالكتروني:

<http://www.piratafrican.com/vien/?q=893>

السنة	الولاية	التقرير
ماي 2009	يوبة	استخدم في معركة ماي 2009 دراجات نارية محملة بالوقود و أقواس مزودة بأسهم سامة للهجوم على مقر الشرطة و أثير دعايات عن مقتل محمد يوسف بعد احتجازه من طرف الأمن.
يناير 2010	بورنو	قامت الجماعة بمهاجمة ولاية بورنو و أسفر عن مقتل 4 أشخاص.
7 سبتمبر 2010	باتوشي	سهلت جماعة بوكو حرام الطريق أمام 700 معتقل للفرار من السجن
ديسمبر 2010	أيوجا	تنسب الجماعة مسؤوليتها عن تفجيرات سوق أيوجا، بعد ما ألقت الشرطة القبض على 92 من أعضائها
28 يناير 2011	//	اغتيال أحد المرشحين لمنصب حكومي، مع شقيقه و 4 ضباط شرطة
29 مارس 2011	بورنو	أحببت الشرطة محاولة تفجير في مسيرة انتخابية في مايدوكوري، و اتهمت جماعة بوكو حرام بالتخطيط لها.
01 أبريل 2011	باوتشي	اشتبه بأحد أعضاء حماية بوكو حرام بالهجوم على مقر الشرطة و هذا قبل يوم واحد من مواعيد الانتخابات التشريعية.
9 أبريل 2011	مايدوكوري	تفجير مركز الشرطة
15 أبريل 2011	بورنو	تفجير مكتب اللجنة الانتخابية الوطنية المستقلة و أطلق الرصاص علي عدد من الأشخاص في حوادث منفصلة.
20 أبريل 2011	أدمارا	قتلت بوكو حرام رجل دين مسلم وعدد من أفراد الشرطة وأطلقت سراح 14 سجين في يولا.
9 ماي 2011	بورنو	رفض بوكو حرام عرض العفو من قبل الحاكم المنتخب بولاية

بورنو .		
اختطف التنظيم 276 من مدرسة ثانوية في ولاية بورنوا. <sup>1</sup>	بورنو	14 أبريل 2014

### ب/ أثر النزاعات الأثنية على الاستقرار السياسي في نيجيريا :

إذا كانت المجتمعات النيجيرية " تخضع للتعددية، فتحليل الوضع يبحث عن الأسباب السياسية المكررة لهذا الوضع، خاصة و أن المجتمع النيجيري يتألف من جماعات تغلب عليه الهوية الخاصة على الهوية العامة، و تتراوح بينهما ثنائية علاقة التعايش و النزاع، و العيش في اطار الهامش من الامتيازات في المجتمع و عدم القدرة على ايجاد مشتركات عامة هذا ما أدى الى استمرار النزاعات و الخروق في الحقوق السياسية، و الاجتماعية و المدنية لبعض فئات المجتمع<sup>2</sup>. و قد يضعف الصراع أو يُقمع، و هذا في حالة الاندماج داخل الأقاليم، و تصنيف كل اقليم في مواجهة اقليم آخر، هذه الحالة أوجدت صراع دائم بينهم، وانعكس على خطط القيادات السياسية، و انبثق عن هذا الواقع الاجتماعي نظام سياسي و اقليمي عمل بدوره على تعزيز الاتجاه الفدرالي الذي يقوم على أساس التعايش لا على أساس الاندماج، و قد جاء ترشيح " أوباسانجو" من قبل الشماليين للانتخابات الرئاسية عام 1999 استرضاء القبيلة اليوروبا<sup>3</sup> .

شهدت نيجيريا منذ الاستقلال عام 1960، عدّة محطات للصراع بين القوميات العرقية المختلفة، و هذا لتحقيق الاستقرار السياسي و الاجتماعي و الحصول على المصادر الطبيعية من خلال إعادة هيكلة المؤسسات الأهلية مما أدى إلى نشوب حرب أهلية،<sup>4</sup> " حرب بيافرا" التي اندلعت يوم 16 جويلية 1967 و استمرت الى 13 جانفي 1970 و سببها محاولة ولايات جنوب نيجيريا الانفصال و اعلان جمهورية بيافرا، و على اثرها حدث انقلاب 1966 الذي قاده الجنرال " ياكوبي جيون" وهو

<sup>1</sup> <http://arsikipedia.org/w/index.php?title=15874343=oldid> بوكو حرام

<sup>2</sup> هيفاء أحمد محمد، "ظاهرة عدم الاستقرار السياسي في نيجيريا دراسة في حركة دلتا نهر النيجر"، مجلة دراسات دولية، العدد 46، د ت ن ص 103.

<sup>3</sup> المرجع نفسه، ص 107.

<sup>4</sup> بشير ثابت عبد المؤمن مجدوب، النزاعات الأثنية في نيجيريا الخلفيات و آفاق الحل. على الرابط الالكتروني

<http://www.bouhania.com/news.php?action=vienpid:171>

من قبائل الايبو، وقد حصلت الجمهورية الانفصالية على اعتراف عدد قليل من الدول<sup>1</sup>، ثم اغتيال الرئيس "جونسون أغيلي ارونسي" و اعلان التراجع عن المبدأ الفدرالي و التوجه المعن لانقلابيين الى تحويل نيجيريا الى دولة موحدة .

وهذه الحرب التي كانت أسبابها ذات طابع عقائدي للاختلاف بين قبائل الايبو و غيرها من القبائل النيجيرية، و تم حل الأزمة البيافرية و قُضي على الحركة الانفصالية عن طريق القوة العسكرية من طرف الحكومة الفدرالية<sup>2</sup>.

و منذ الاستقلال أصبحت سياسيات الديمقراطية النيجيرية مبنية على قاعدة عرقية، فالصراعات العرقية دليل على حوادث سياسية من أجل السلطة بين الأحزاب المهيمنة، و هي المجموعة الحية AG تحت قيادة الزعيم " أوبافيمي أولو" مع وجود قيادته بين اليورياس في الجنوب الغربي، و المجلس الوطني للمواطن النيجيري تحت قيادة الدكتور "تامدي أريكو" مع قاعدته في الجنوب الشرقي و مجلس الشعب الثاني NPC تحت قيادة " السير أحمد وبيلو" مع وجود قاعدته بين الهاوسا و الفولاني في الجزء الشمالي من البلاد<sup>3</sup>.

فقد سيطرت المجموعات العرقية الأغبو و اليوروبا والهاوسا على الأحزاب الوطنية من بين 250 عرقية في نيجيريا بالإضافة الى تغلغهم في الحكومات التي لحقت بعد استقلال 1960، و انعدام الثقة و الشعور بالإحباط حول مفهوم الوطنية و الهوية و الروح الوطنية.

إنّ وجود شعب دلتا النيجر في جنوب، جنوب المنطقة الجغرافية، يعطي إيجازا لهذا الصّراع، بهدف تحقيق الاستقلال السياسي و الاجتماعي، وبدلا من الاستغلال الأمتل للمواد الطبيعية النفطية، أعطت مفارقة المنطق كثافة المداخل الخارجية من قبل شركات الاستكشافات النفطية، و هذا محاولة من شعب دلتا النيجر جلب انتباه العالم، بالإضافة الى فشل وعود الحكومات في احتواء الشعب النيجيري<sup>4</sup>.

<sup>1</sup> <http://sudaneselausa.forumotion.com/t83.topic.2015/06/21>:

<sup>2</sup> <http://www.morefaorg/endex.php>.

<sup>3</sup> س. ابيغولم، **الصراعات و السياسات العرقية في نيجيريا: المشهد النظري** " ترجمة حسين حبيب عباس ، على

الموقع الالكتروني [www.kutub.info-13907pdf](http://www.kutub.info-13907pdf) .

<sup>4</sup> **المرجع نفسه**.

2-الأثنية المسيحية: المسيحية هي الديانة الأساسية في نيجيريا إذ تحتوي على عدد أكبر من السكان المسيحيين و يهيمنون على المنطقة الوسطى و الجنوبية لنيجيريا، و يتوزع السكان المسيحيين بين البروتستانتية و الكاثوليكية 24.8 % من مسيحيين في نيجيريا هم من الكاثوليك، 74.1% من البروتستانتية، و 0.9% ينتمون الى الطوائف المسيحية الأخرى، و عدد قليل منهم أرثوذكس، أما من حيث المجموعات العرقية الرئيسية في نيجيريا فعرفته الهوسا في شمال و تتوزع بين 95% مسلمين و 5% من المسيحيين في الغرب، حيث تسود قبيلة اليوروبا 35 % من سكان القبيلة من المسيحيين<sup>1</sup>.

و يتجلى التعدد و التنوع المذهبي لدى الاثنية المسيحية في التنافس الموجود بين مختلف الكنائس مما أدى إلى ظهور الكثير من الحركات التبشيرية، والتي عجزت عن تجنيد أبناءها من مواجهة المجموعة المسلمة، مما أدى إلى انتشار مجلس يجمع بين الكنائس ويسمى " المجلس المسيحي النيجيري" " Christian Council of Negerie"<sup>2</sup>

تنتشر معظم الحركات و المنظمات المسيحية في ولايات الحزام الأوسط بالشمال و الولايات الجنوبية ولاية نهر كروس وغيرها ومن أهمها:

- المجلس المسيحي النيجيري : و تضم 9 كنائس بروتستنتية بهدف العمل على وحدة الكنائس و أنشئ هذا المجلس سنة 1930، ضم كنائس أخرى منها الانجيلية و الكاثوليكية.
- الرابطة المسيحية النيجيرية : اتخذت هذه الرابطة شكل عنيف ضدّ الاسلام، منذ تأسيسها 1976 على يد قيادات كنائسية، و استمرت بخلق توترات ضدّ جماعة نصر الاسلام عام 1990.
- حركة المولود من جديد : حركة مسيحية ظهرت في أواسط الطلاب النيجريين المسيحيين، انشئت تحت شعار " حياة جديدة في عيد مسيح " وهذه الحركة تعرف بعدم التسامح مع من يخالفهم سواء كانوا مسلمون

---

<sup>1</sup> روبي محمد عبد العال، محمد على البربري، الصراع الديني و تأثيره على الحياة السياسية في نيجيريا، على الرابط الإلكتروني :

[http://bchaib.net/mas/index.php?option=com\\_kunena&temid:12&func=vien&cotid:14&i9](http://bchaib.net/mas/index.php?option=com_kunena&temid:12&func=vien&cotid:14&i9)

<sup>2</sup>[http://www.shlomeel.com/articles/les\\_christions:Au\\_nigeria.html](http://www.shlomeel.com/articles/les_christions:Au_nigeria.html)

• أو مسيحيون، و حدثت توترات بين هؤلاء الطلاب داخل نيجيريا، 1987<sup>1</sup>.

2/ حالة مالي : لكل دولة قومية وظائف معينة تقوم بها كالأمن و التعليم و الخدمات الصحية و الاطار القانوني لتحقيق النظام القضائي، و بعدد تدمير هذه البنيات الأساسية الى تقدير الدولة الفاشلة، وبهذا تصبح الجماعات المتمردة تهدد حياة سكان المدن وهذا ما حدث في مالي<sup>2</sup>. و تفشل الدولة القومية عندما تفقد شرعيتها و سيطرتها الكاملة على أرض الوطن، حيث تسعى جماعة أو أكثر من المجموعات القومية في البلاد الى تحقيق استقلال ذاتي و الدولة القومية منحازة الى فئة قليلة و بالتالي نفوذها الى التمرد و اختصاصها بجزء من الاقليم و فراغ في السلطة و بالتالي انهيار الدولة<sup>3</sup>.

تعتبر التنمية أهم معيار لتقييم فشل الدولة و الصراعات الاثنية في مالي هي و سمّة القبلية و العرقية التي يقوم عليها النزاع في المنطقة و أهم صراع يتمركز في مالي هو صراع الطوارق، ثم حرب 1990 التي اندلعت تحت إمرة "إياد أغ غالي" مؤسس الجهة الشعبية لتحرير أزواد، و الذي تحول فيما بعد من ثوري يساري الى شيخ سلفي يقود حركة أنصار الدين التي تعتبر إحدى أذرع القاعدة في بلاد المغرب الاسلامي و الأكثر انتشارا في منطقة الساحل<sup>4</sup>.

و ينقسم سكان المالي على ثلاثة أجزاء، تحكم كل جزء قبيلة، و يبلغ عدد سكان مالي العرب ما لا يقل عن ثلاثمائة ألف نسمة بحكم قربها من الجزائر و موريتانيا ،و يبلغ عدد السكان من قبائل الطوارق الأمازيغ حوالي ربع السكان ينتشرون بالقرب من الصحراء الكبرى و مناطقهم هي " تمبكتو" و " غاو" و " كيدال"، و يبلغ عدد سكان مالي من البارمبا ثلث عدد السكان ينتشرون في "باماكو" و " تيكاسو" و " تسايغو" و بقية المناطق الأخرى، و معظم سكان مالي من الأفارقة الأصليين و يكون الفولاني و أقاربهم "التكرور" أكبر مجموعة سكانية في مالي و ينحدر أصل الفولاني من الأفارقة البيض، أما المجموعة الثانية من حيث الحجم هم الماندينجو و ينقسمون الى ثلاثة مجموعات ثانوية : البارمبا و المالنكيون و السولنكي، كذلك تضم المجموعات السكانية الكبرى في مالي " الدوجن" و الصنغي و الفلتايك، و تشكل العناصر البيضاء 5% من مجموع السكان وهم العرب و الاوربيين و

<sup>1</sup> روبي محمد عبد العال، محمد علي البربري، مرجع سبق ذكره.

<sup>2</sup> الحافظ النوني، "أزمة الدولة ما بعد الاستعمار في افريقيا : حالة الدولة الفاشية (نموذج مالي)"، المستقبل العربي، د، ع، ن، 2012، ص 64.

<sup>3</sup> المرجع نفسه، ص 65.

<sup>4</sup> المرجع نفسه، ص 68.

الفرنسيين خاصة المغاربة و الطوارق ،أما اللغة الرسمية في مالي هي الفرنسية، لكن توجد أكثر من 40 لغة إفريقية تستخدم من قبل جماعات عرقية مختلفة و حوالي 80% يتواصلون بلغة البامبارا وهي لغة التواصل المشتركة و لغة السوق، كما يستخدم السكان لغة التكرور، و اللغة الفولانية، بجانب لغات محلية أخرى و يتحدث العرب اللغة العربية، و لكن الطورق يتحدثون لغة تماشيك البربرية<sup>1</sup> .

يمثل الإسلام 90% من حيث غلبة الدين في مالي (المذهب السني المالكي و تنتشر الطرق الصوفية خاصة التيجانية و القادرية).

و تحتل المسيحية المرتبة الثانية بنسبة 5% "ثلاثي المسيحيين من الرومان و الكاثوليك" والثالث الآخر من البروتستانت وتصل نسبة الديانات المحلية الى 25%.

**3/حالة التشاد:** إن مبدأ الممارسة و التحليل في المجتمعات المتعددة الاثنيات و الأعراق تصعب الملاحظة الملموسة و تتعدى القانون الشكلي، و في منطقة تمثل احدى دُول الساحل الافريقي، يتألف سكان التشاد من عدد كبير من المجموعات الاثنية و من اللغات و اللهجات و الاديان، نتيجة قدم المنطقة، و على تعقيد التركيب العرقي الاثني الذي يضم حوالي 200 فئة اثنية يمكن تصنيفها في ثلاث مجموعات هي :

1. مجموعة السارا : موطنها الجنوب المداري الرطب في حوضي الشاري، اللوغون و جنوب البحيرة ،و تفرعات السارا القبيلة كثيرة يتكلمون لغات سودانية وسطى تنتمي الى العائلة اللغوية النيلية الصحراوية وهم من العنصر الزنجي تنتشر بينهم عادة تعدد الزوجات، ومن جيرانهم قبائل اللاك، الصبوم، الغولا، التوماك، و التانغال<sup>3</sup>.

2. مجموعة قبائل النطاق المداري شبه الجاف : يضم أقوام عديدة من أصول مختلفة و وافدة، منهم قبائل الباما من الباغرمي مؤسسي مملكة بارغمي، وكذلك قبائل الكانوري و الفولاني و الحوصة و العرب و تنتمي الى هذه مجموعة قبائل الكاتوكو و الياديننا (البودوما) و الكورمي و الكانبو من أصول عربية، و اللازا، و الكريدا، و العرب الرحل الذين يتزايدون

<sup>1</sup> [http://or.wikipedia.org/wiki/d8%b4les\\_éthnies,leséthnsies\\_aux\\_mali](http://or.wikipedia.org/wiki/d8%b4les_éthnies,leséthnsies_aux_mali)

<sup>2</sup> les éthnies,les ethnies aux mali ,[www.geocities.com/infomali/ethnies/bambara](http://www.geocities.com/infomali/ethnies/bambara) ;htm

<sup>3</sup> les ethnies au Tchad, « [www.tfq.vlaval.ca/AxL/Afrique/Tchad](http://www.tfq.vlaval.ca/AxL/Afrique/Tchad), htm.



باتجاه الشمال و من أقوام هذه المجموعة قبائل **البولالا** و **الكوكا** و **الميدوغو** من السّكان المستقرين وكذلك **المابا** و **التاما** و غيرها.

3. مجموعة التوبو ( الكري- الداذا) : موطنها جبال تيبستي وهضاب إيندي، بوركو في شمال تشاد و شمال شرقيها، و أفرادها من أصول نيلية - سوداء و تؤلف نحو 2% من مجموع سكان البلاد<sup>1</sup>.

4/ حالة بوركينافاسو: أصبحت الاثنية في بوركينافاسو محفزا أساسيا لإثارة الصراعات و الحروب في المنطقة، فبالرغم من وجود عوامل أخرى للصراع مثل الخلافات الدينية، الحدودية، المصالح الاقتصادية، الصّراع على السلطة، نجد تشكيلة اثنية متنوعة جدًا، وتعدّ مجموعة **الموساي Mossi** هي المجموعة العرقية الرئيسية في بوركينافاسو، إذ تشكل أكثر من 40% من اجمالي سكان البلاد، و يوجد في الدولة مجموعات عرقية أخرى عديدة تشكل حوالي 60% و تتضمن (الجورونسي **Gurunsi**، السنوفو **Senufo**، اللوبي **Lobi**، البوبو **bobo**، الماندي **Mande**، الفولاني<sup>2</sup> **Fulani**).

5/ حالة النيجر : تعتبر حالة النيجر نموذجا للدولة متعدّدة الاثنيات، تحتوي على 30 جماعة اثنية، من أهم و أكبر القبائل الاثنيات في الدلتا اليوربا **Yoruba**، و **الإجبو Igbo** اللتان تمثلان 29% و 15% على التوالي و تنتشر قبائل **الإجبو** على الشريط الساحلي في شرق و وسط الدلتا، كما توجد جماعات أخرى من **الإيجاو Ijaw** التي تمثل 10% من السّكان الوطن غالبيتهم في ولاية **بيالاسا** و **الإيبو Ibibo** و تمثل 3% من السّكان فيما عدّا توجد جماعات أخرى تعدّ أقليات **الإتسيكيري Itsekiri** و **أوجوني Ogoni** **اليورهو يو Urhobo**، و **أدو Ido**، و **أيسوكو Isoko** في الجزء الغربي من الدلتا<sup>3</sup>.

و ينقسم شعب النيجر الذي يبلغ تعدادة حوالي 15 مليون نسمة الى خمس جماعات رئيسية و هي **الهوسا** و **الديجيرما** (الزارما) و **الطوارق** و **الفولاني** و **الكانوري**، و تعتبر **الهوسا (Haoussa)** أكبر هذه الجماعات و تمثل حوالي 55.4% تليها جماعة **الديجيرما** (الزارما) (**Dgerma - Zarmal**) و يشكلون 21% **الطوارق (Touareg)** و يشكلون ( 9.3% ) **الفولاني** أو **البولو (Peulh)** و يشكلون

<sup>1</sup> **Ibid** .

<sup>2</sup> les ethnies au burkinafaso», www.tlfq.vlavl.ca/axL/Afrique/Burkina-Faso/htm.

<sup>3</sup> <http://orsikipedia.org/wiki/النيجر>

(8.5%)، و الكانوري (Kanouri) و يمثلون 4.7% الى جانب عدد قليل من العرب 0.4% والتوبو (Toubou) و يشكلون 0.4%<sup>1</sup>.

تتركز جماعة الهوسا في وسط جنوب البلاد من **دجونتشي** (Dogondouchi) حتى **الزندر** (Zinder) وهم منظّمون في مجتمعات سياسية صغيرة و من أشهر مدنهم **الجوبير** (Gobir)، **كاتسينا** (Katsina)، **أدار** (Adar)، **تسوتسباكي** (Tsosebaki) و **كوني** (Konni) و **أروا** (Arewa)، بينما يتركز **الديجيرما** (الزارما) في مجتمعات منفصلة على الضفة الغربية من نهر النيجر، أما الفولاني (البولو) فيعيشون في معظم المناطق في النيجر، أما الطوارق فيتركزون في المناطق الصحراوية في الشمال، و لديهم مجتمعات سياسية مركزية مثل **الأيير** (Air) و **أدار** (Adar) و **داماجو** (Damargu)، بينما تتركز الغالبية من جماعة الكانوري في أقصى الجنوب الشرقي حول بحيرة تشاد<sup>2</sup>.

**6/ حالة أثيوبيا:** إنّ التغيرات الاجتماعية في أثيوبيا عكست على المنطقة التعدّد الاثني، و تحتوي على أكثر من 70 جماعة اثنية، خاصة و أن أثيوبيا نهضت في القرن العشرين كدولة، لا كأمة، فهي مجتمع تعدّدي يتميّز بسيطرة أقلية ثقافية، **الأمهرا** التي لا تزيد عن 30% من السّكان و التي يرتبط بها مسيحيو تجاري الذين تبلغ نسبتهم 8% من السكان في حين أنّ **الجالا** (أورومو) يشكلون ما يزيد على 40% من السكان **السيدامو** Sidamo 6% **الشانكيلا** Shagela 6% **الصوماليون** Somalis 6% **العفر** Afar 4%، **الكوراج** 2% .

<sup>1</sup> حمدي بشير محمد علي، "أزمة الاندماج الوطني و الواقع الاقتصادي للدول الاقتصادية"، مجلة الإفريقية للعلوم السياسية، في الموقع الإلكتروني

[www.maspolitique.com/mas/idex/php?option=com.content&view=article&id=215](http://www.maspolitique.com/mas/idex/php?option=com.content&view=article&id=215):

<sup>2</sup> المرجع نفسه.

في إحدى دراسات عن الماوري زارمافونز هي جماعة فرعية من جماعة الهوسا، و يطلق الديجيرما عليها الماوري Mawra، وجد أنهم يعتقدون أن أصولهم تعود إلى جماعة الكانوري قبل هجرتهم و العيش مع جماعة الزارما، لأن تعرضهم لهجمات جماعة الفولاني و الطوارق جعلهم ينتقلون للاندماج و العيش مع الجماعات المجاورة، غير أن الدراسة وجدت أنهم لا زالوا يحتفظون بتقاليد و مؤسسات جماعة الأروا (Arwa) من جماعة الهوسا، و المثال الآخر هو جماعة الديمجراما (Damagrama) و يقطنون البيبرني "Birni" وهم من جماعة الكانوري، و لأنها كانت محاطة بدويلات الهوسا فقد تهويسهم، كذلك جماعة الكورتلي Kurtely و ينتمون إلى جماعة الفولاني فقد تحولت إلى جماعة تتحدث لغة الصنغى، و كذلك جماعة الأنجال "Inghall" و هو جماعة من الطوارق التي تجمع بين ثقافة و لغة التماشيك و الصنغى، و هذا يدل على وجود درجة من الاندماج الاجتماعي بين الجماعات.

و بالتفاوت في توزيع الثروة و السلطة و الامتياز و باختلافات الحادة بين مختلف الجماعات و التي يطغى عليها الطابع الديني، و العرقي، اللغوي، الثقافي<sup>1</sup>.

إنّ تنوع البشر لا يمثل مشكلة في حدّ ذاته، و إنّما تكون المشكلة في فهم الأثنية، و توزيع القوميات عبر الأقاليم الأثيوبية، إذ نجد فاصل كبير بين قوميات الشمال و قوميات الجنوب، و لا يجعل من الانتماء الوطني أمر حتميا، و ارتباط أزمة الاندماج الوطني بظهور الدولة الإفريقية عامة و اثيوبيا خاصة، فظهور حالة اللّاتجانس بين القوميات في المنطقة يتجلى أساسها في الأمهرا، و التقراري و العفار و التي تغطي الشمال و الشمال الشرقي مع قوميات مثل البورانانا Borana و السيداما Sidama و الحمر Hamar، و البورجي Burji و الكونسو Konso و الأربوري Erbare .

و هناك قوميات الشرق و الجنوب الشرقي مثل الهري Hereri، و الصوماليين Somali و قوميات الغرب و الجنوب الغربي مثل الأنوك Anwak و الماسقو Masego، و الجمير Gimirra و غيرها من اثنيات<sup>2</sup>.

و في سبيل احتواء الصراعات العرقية و الاثنية و الحدّ من تداعياتها، اتسعت النظم الإفريقية عدّة استراتيجيات :

- 1- الاحتواء : Containment : و يعني الابقاء على عزلة الجماعة أو الجماعات الاثنية الخارجة عن سيطرة الدولة، أي فصلها و عدم مساواتها بالجماعة الاثنية الحاكمة.
- 2- الاستيعاب : Assimilation : تهدف هذه الاستراتيجية الى تقبل قيم الجماعة الحاكمة وثقافتها أو المسيطرة بالرضا و الاقناع و قد يكون الاستيعاب ثقافيا ( تذويب الثقافات المتباينة في إطار ثقافة الجماعة المسيطرة<sup>3</sup>).
- 3- تقاسم السلطة : Power Sharing و تمثل المؤسسات أهمية خاصة في إدارة التعددية الاثنية، كالاقرار بالهوية الجماعية و الاستجابة لمطالب الجماعات الاثنية و ترجمتها وإعادة

<sup>1</sup> اجلال محمد رأفت، ابراهيم أحمد نصر الدين، القرن الإفريقي المتغيرات الداخلية و الصراعات الدولية، القاهرة: دار النهضة العربية، 1985، ص 66.

<sup>2</sup> [http://fn.wikipedia.org/wiki/peoples\\_d%3%89thiopia](http://fn.wikipedia.org/wiki/peoples_d%3%89thiopia)

<sup>3</sup> أيمن السيّد شبانة، " الصراعات الأثنية في إفريقيا : الخصائص .. التداعيات..سبل المواجهة "، مجلة قراءات اجتماعية، العدد السادس، سبتمبر 2010، ص 102.

التوزيع ، و سياسة الضبط و إعادة التنظيم من خلال تمثيل كل الجماعات و الاستقلال و الحكم الذاتي، و تخصيص حصص في السلطة و حماية حقوق الأقليات مثال : السودان في عهد جعفر نميري<sup>1</sup>.

4- التعددية : Pluralisme: الاعتراف بالآخر و اعطاء وزن كبير للحقوق و المصالح الجماعية للأقليات، و هذه الاستراتيجية لم تطبق إلا في حالات نادرة جدًا.

5- الوحدة من خلال التعدد : وتهدف إلى تأسيس الولاء القومي دون القضاء على الثقافات الفرعية و يحق للجماعات الاثنية انتظام لغاتها، و اقامة شعارها الديني<sup>2</sup>.

6- الاستبعاد : منهج متطرف في التعامل مع الظاهرة الاثنية و تنطوي على سياسة العزل العنصري بين مختلف الجماعات الاثنية في الدولة.

7- الابادة الجماعية Génocides : تقوم على التخلص العضوي من الجماعات المتميزة اثنيا

8- القبول بمبدأ الانفصال : وهي استراتيجية السماح للحكومة المركزية للجماعات الاثنية الراغبة في الانفصال بممارسة حق تقرير المصير ومثال ذلك حالة جنوب السودان<sup>3</sup>.

---

<sup>1</sup> محمد مهدي عاشور، التعددية الأثنية : إدارة الصراعات و استراتيجيات التسوية، الأردن : المركز العلمي للدراسات السياسية، ط1، 2002، في الموقع الالكتروني [www.wordpress.encu.com/index.php?1598288](http://www.wordpress.encu.com/index.php?1598288)

<sup>2</sup> أيمن السيد شبانة، مرجع سبق ذكره، ص 102.

<sup>3</sup> المرجع نفسه، ص103

## المطلب الثالث : جدلية الأمن الغذائي - أزمة الصراعات - إشكالية الحدود

1- الأمن الغذائي : إن علاقة التأثير المتبادل بين الامن و " التهديد " ماهي إلا محاولة لتفسير الامن بتحديد مصادر التهديد، و لقد ركزت الدراسات الامنية على البعد العسكري باعتباره أهم مصادر تهديد الامن، بيد ان الدراسات الحديثة ذهبت الى ايجاد مصادر أخرى تمثلت في التهديدات السياسية الاقتصادية، الاجتماعية، بأبعادها الخارجية و الداخلية و للجوء الى تقسيم تلك التهديدات الى مصادر داخلية و أخرى خارجية، ليس كأداة للتفسير بل كوسيلة لتبسيط الطبيعة المعقدة للظواهر<sup>1</sup>.

و في هذا السياق، يتسع مفهوم الامن ليشمل الكيان الاجتماعي ككل، واهتمت الدول بكافة المستويات من تهديد الامن الانساني وصولا الى تهديد الأمن العالمي، و كذلك التحول من التركيز على تهديد الدول الى تقييم أشكال مختلفة متعدّدة الأطراف من التعاون الأمني بين الدول (الأمن الجماعي أو المشترك أو الشامل أو التعاوني)<sup>2</sup>.

و يعتبر الأمن من المفاهيم متعدّدة الجوانب (Multi dimensional Concepts) و يتكون من عدّة حلقات متداخلة مثل الأمن الغذائي و الامن المائي، و الأمن البيئي، الأمن الاجتماعي، الأمن الاقتصادي، الأمن الثقافي، الأمن الوطني، و بالرغم من أن مفهوم الأمن مرتبط بثقافة المجتمع و قيمه (Culture Based Concept) إلا أنّ هناك شبه إجماع بأنّ الأمن الغذائي ذو أهمية كبيرة في كل المجتمعات و مرتبطة ارتباطا وثيقا بمعظمها<sup>3</sup>.

ويعرّف الأمن الغذائي أحد خبراء منظمة الأغذية و الزراعية " فرانكو فيشاني " عندما يتمكن الجميع في جميع الأوقات بالقدرة المادية و الاقتصادية على الحصول على كميات كافية من الغذاء السليم و المغذي لتغطية احتياجاتهم و تحقق تفضيلاتهم الغذائية ليعيشوا حياة فعالة و صحيحة<sup>4</sup>.

<sup>1</sup> سليمان عبد الله الحربي ، مفهوم الأمن : مستوياته وصيغته و تهديداته، مرجع سبق ذكره، ص 27.

<sup>2</sup> المرجع نفسه، ص 28.

<sup>3</sup> صديق الطيب منير " المفاهيم الامنية في المجال الأمن الغذائي "، في الندوة العلمية : قيم الحماية المدنية في المناهج التعليمية الأمنية، الرياض: مركز دراسات و البحوث ، قسم الندوات و اللقاءات العلمية 2008/02/27، ص 02.

<sup>4</sup> نوال نعمة، الأمن الغذائي و التنمية " السياسات ندوة في مستوى الزراعية " دمشق : المركز الوطني للسياسات الزراعية NAPL 29 كانون الثاني 2004، ص 02.

و أصبحت قضية الأمن الغذائي من أكثر القضايا إلحاحا و تعقيدا، و هذا بعدم توافر امكانيات التنمية الزراعية في منطقة دول الساحل الافريقي خاصة، و نظرا لأنّ الأمن الغذائي يعدّ أحد مكونات الأمن القومي، و يتعدّد الحديث عن هذا الأخير بدون الاكتفاء الذاتي من المحاصيل الزراعية الاستراتيجية على مستوى دول السّاحل، بالإضافة إلى عدم التركيز على التكامل الزراعي لكونه الإطار الموضوعي المنطقي الذي يحقق التطابق بين الامكانيات المبعثرة و بين الحاجات الملحة الى المنتجات الغذائية<sup>1</sup>.

و يرى "فرانكو فيشاني" أن مبدأ الامن الغذائي اعتبر غير كامل، خاصة بعدما تم توفير المرجع الرسمي الاول حول الامن الغذائي في مؤتمر الغذاء العالمي المنعقد بعد أزمة الغذاء العالمية التي حدثت في 1974/1972.

لذا و وضعت منظمة الأغذية و الزراعية مفهوما موسعا يتضمن بالإضافة الى " التوفر " و "الاستقرار" مكون القدرة على الحصول<sup>2</sup>.

فالأمن الغذائي لبلد ما او منطقة يعني عدم تعرض سكانها لأي أزمات غذائية تحت أي ظرف كان و في أي زمان و يعني أيضا تعزيز الأمن القومي للبلد المعني<sup>3</sup>. و ان تكون لجميع الأفراد امكانية الحصول ماديا و اقتصاديا على الغذاء الأساسي الذي يمكنهم من العيش بصحة و نشاط، حيث أنّ المسألة لا تكمن فقط في توفر الغذاء بشكل مستقر لدى الدّول و إنّما في قدرة الجياع على الحصول على الغذاء عند حاجاتهم إليه<sup>4</sup>.

وقد ساعد هذا توسيع مفهوم الأمن الغذائي تماشيا مع عدد من التحليلات النقدية التي تم إجراءها في اماكن متعدّدة، بما فيها أعمال البروفيسور " أمارتياسين" الذي أدخل مبدأ " المخصّصات " على أنها كلمة رئيسية تفسّر واقع الجوع و المجاعات حتى في وجود كميات كافية للغذاء على المستويين الوطني و العالمي<sup>5</sup>، ولكن ماهي المعايير التي يتم بمقتضاها معرفة اكتفاء أو ضعف الأمن الغذائي في بلد ما و من هذه المعايير نذكر :

<sup>1</sup> ناصر عبيد ناصر : "الأمن الغذائي بوصفه أحد مكونات الأمن القومي العربي، مرجع سبق ذكره، ص 239.

<sup>2</sup> نوال نعمة، مرجع سبق ذكره، ص 03.

<sup>3</sup> ناصر عبيد ناصر، مرجع سبق ذكره، 240 .

<sup>4</sup> صديق الطيب منير، مرجع سبق ذكره، ص02.

<sup>5</sup> نوال نعمة، مرجع سبق ذكره، ص03.

1. وجود اكتفاء ذاتي من المحاصيل الزراعية خاصة الحبوب.
  2. ارتفاع نسبة الصادرات و انخفاض الواردات من المنتجات الزراعية.
  3. ارتفاع الدخل القومي للإنفاق على الغذاء.
  4. استقرار الانتاج الزراعي و مقاومته لتقلبات المناخ.
  5. تخزين أكبر قدر من الاحتياط من المحاصيل الزراعية و الاستراتيجية.
- و على ضوء هذه المعايير نحدد مفهوم الأمن الغذائي بتوفير السلع الغذائية الرئيسية في السوق المحلية على مدار العام و بأسعار مناسبة في مقدور أفراد المجتمع اقتناءها، و عليه يجب أن تتوفر فيها السرعات الحرارية المطلوبة، تكفل للإنسان بقاءه على قيد الحياة و تمكنه من ممارسة نشاطه اليومي<sup>1</sup>.

و يشكل انعدام الأمن الغذائي تهديدا لأهم المبادئ و القيم المرتبطة بالحق في الحياة و الكرامة الانسانية و بالتالي يعتبر من أهم مهددات الاستقرار و الأمن على المستوى المحلي و القومي و الاقليمي و الدولي، فالطعام هو أول مقومات الحياة فإذا لم يتوفر بشكل يستطيع الناس الحصول عليه أدى إلى قيام النزاعات و الاضطرابات و الفوضى و اختلال الأمن في المجتمع<sup>2</sup>، و أخذت الزراعة تؤثر في موازين القوى السياسية شأنها شأن النفط فالدول الرأسمالية المتطورة تستخدم ورقة الغذاء لغرض التبعية الاقتصادية و الهيمنة السياسية على الدولة التي تفتقد مقومات الأمن الغذائي، و هناك 854 مليون فرد يمثلون 18% من سكان العالم النامي يواجهون مشكلة عدم توفر الأمن الغذائي، و 122 مليون طفل يعانون من سوء التغذية، و ما بين 5 و 8 مليون طفل يموتون سنويا بسبب سوء التغذية<sup>3</sup>.

و هكذا فإن فجوة الغذاء لم تعد قضية اقتصادية بل أصبحت قضية سياسية اجتماعية تهدد أمن و استقرار الدول المحتاجة لا سيما افريقيا عامة و دول الساحل خاصة، فتاريخ المجاعات في إفريقيا يمتد إلى ما قبل المسيح عليه السلام، وفي ثمانينات القرن السابع عشر ميلادي طالت المجاعة أرجاء

<sup>1</sup> ناصر عبيد ناصر، مرجع سبق ذكره، ص 241.

<sup>2</sup> صديق الطيب منير، مرجع سبق ذكره، ص 03.

<sup>3</sup> المرجع نفسه، الصفحة نفسها .

الساحل الإفريقي برمته وفي سنة 1738 قضت المجاعة على نصف سكان تمبكتو<sup>1</sup>. وعانت اثيوبيا ودول الساحل الإفريقي من شبح الجفاف و المجاعة في مطلع سبعينيات القرن العشرين.

ومن الدول التي شهدت مجاعات خلال فترة 1983-1985 أثيوبيا، السودان، وهي المجاعة التي كانت أحد أسباب الاطاحة بنظام الرئيس **جعفر نميري** في الخرطوم.

و من أسوأ المجاعات التي طالت بدول الساحل الإفريقي عام 2010 خصوصا في النيجر و منطقة غرب افريقيا حيث عان ملايين الناس من شبح الأمطار و نقص الغذاء .

و أسفر شح الأمطار في عام 2010/2009 عن نقص المنتجات الزراعية في بلدان مثل : النيجر، التشاد، بوركينا فاسو، شمال نيجيريا<sup>2</sup>.

تعدّ فجوة الغذاء(\*) مشكلة معقدة تتداخل فيها عوامل سياسية و اقتصادية داخلية و خارجية، تواجهها مجموعة من التحديات، و التي بدورها تواجه الأمن الغذائي ومن بينها:

1/تزايد نسبة المستهلكين علي نسبة المنتجين ، و الزحف المستمر للأبنية علي النطاق الزراعي ، و هذا ما رافقه الهجرة الي المناطق الداخلية(المدن).

2/الافتقار بزراعة الأراضي عالية الخصوبة و القريبة من القطاع ( السوق) واهمال ما تبقى من الأراضي الزراعية<sup>3</sup>.

3/زحف الصحراء على الأراضي الزراعية، و انتشار الملوحة في الأراضي المروية وهذا ما أدى الى تقليص مساحة الأراضي الزراعية.

4/التغيرات المناخية بإقليم الساحل الإفريقي خاصة و أنّ الانسان و أنشطته مرتبطة بالتغير المناخي، فدول الساحل الافريقي ليس لديها القدرة على تحقيق الأمن الغذائي لسكانها، نظرا للظروف المناخية

---

<sup>1</sup> عبد العظيم محمد الشيخ، **المجاعات في افريقيا**، في الموقع الالكتروني [www.eljazera.net](http://www.eljazera.net)

<sup>2</sup> **المرجع نفسه**.

(\*)فجوة الغذاء : الفارق بين الانتاج و الاستهلاك

<sup>3</sup> ناصر عبيد ناصر، **مرجع سبق ذكره**، ص 252.



وحالات الجفاف المتكررة و الموارد المائية المحدودة و الأنماط الزراعية، و الرعي الجائر، مما جعله في محيط و إطار المجاعات المتكررة<sup>1</sup>.

و تعد دول الساحل الإفريقي عالية الحساسة للتغيرات المناخية، و تؤدّي بالألوف و أحيانا بالملايين، و ذلك لأنها واقعة ضمن الأراضي الجافة الشبه جافة الأكثر تضررا من التغيرات المناخية<sup>2</sup>.

و إذا استرجعنا مبدأ " **دودلي سيرز** " و القائل " ليس هناك تنمية إذا لم يترافق النمو الاقتصادي بتخفيض الفقر و انعدام العدالة و البطالة". نجده لا يتطابق مع واقع إقليم الساحل الإفريقي، وهذا إذا ربطنا التحليل بعنصر الانفجار السكاني، الذي يقف وراء فجوة الغذاء و محاولة لإخفاء عملية النهب الاستعماري لخيرات و ثروات شعوب المنطقة، لإلقاء الفقر و العوز و الجوع على قانون السكان.

و لقد نهبت " **سوزان جورج** " مؤلفة كتاب " **كيف يموت النصف الثاني من البشرية** " بقولها :

"بدلا من تعليم الاخرين كيف ينبغي العيش و كيف ينبغي إنجاب الأطفال، يجدر بنا في الغرب أن نحلل بصورة أفضل دوافعنا الخاصة، فنحن نخاف بلا شك، من أن شعوب العالم الثالث المتزايدة العدد قد تطلب منا في يوم من الأيام ما نحن مدينون لها به، و نتناول على مستوى معيشتنا، اننا نخاف من أن ضغط السكان قد يظهر في آخر المطاف أن الدواء العام الوحيد هو الثروة"<sup>3</sup>.

و بشكل أكثر عمومية فقد اتفقت منظمات الأمم المتحدة في اعلان " **أهداف التنمية الألفية** " على أن تضع إلغاء الفقر المدفع و الجوع في المرتبة الأولى من حيث الأولويات، يليه ضمان التعليم الأولي و مكافحة و فيات الأطفال و تحسين الوضع الصحي و تحسين التوعية و دعم البيئة المستدامة و تشجيع الاستثمار في مجال التنمية<sup>4</sup>.

<sup>1</sup> عطية محمود الطنطاوي، **تغيرات المناخ أكبر تحديات المستقبل بإقليم الساحل الإفريقي**، على الرابط الالكتروني

<http://www.yuom7.com/story/2014/29/%D8/AF>

<sup>2</sup> **المرجع نفسه**.

<sup>3</sup> ناصر عبيد ناصر، **مرجع سبق ذكره**، ص 255.

<sup>4</sup> صديق الطيب منير، **مرجع سبق ذكره**، ص 06.

ارتفع عدد سكان في القارة الأفريقية، وتحديدا في الساحل الإفريقي، حيث فاق العدد إنتاج موارد الغذاء، ولم تعد تجاري التزايد المضطرب للسكان، و نشير إلى الاحتباس الحراري الذي زاد خلل في التوازن، إذ أنّ حرارة الهواء العالية ستؤدي إلى انخفاض كمية المحاصيل الزراعية.

واعلنت منظمة الأغذية الزراعية الدولية "Faw" "فاو" التابعة للأمم المتحدة أنه حوالي 11 مليون شخص يعانون في منطقة الساحل الإفريقي من انعدام الأمن الغذائي و تواجه أسعارا مرتفعة و أعلن " لامورديا ثيومبينو " أحد مسؤولي الفاو لإفريقيا" الأزمات المتتالية التي ضربت الساحل الإفريقي 2005 و 2008 و 2012 أضعفت قدرة السكان الفقراء على الاحتفاظ بوسائل البقاء على قيد الحياة أو تجديدها، وهذا الوضع كان في شمال مالي و شمال نيجيريا و الدول المجاورة<sup>1</sup>.

و لا تزال الأرض ملكا جماعيا للجماعة السلالية هذا ما أدى إلى استمرار الصراعات التقليدية و مظاهر الولاء التقليدي بين الوحدات السياسية الحديثة، و لا ريب في أنّ أولوية الولاء للجماعة العرقية من شأنه أن يعوق نمو و تطور الروابط و الوظائف التي تقي من سوء التغذية<sup>2</sup>.

ترجع الدراسات الغربية " فجوة الغذاء " و انعدام الأمن الغذائي في الساحل الإفريقي إلى تقلبات المناخ و التي قوامها الجفاف و التصحر<sup>3</sup>، إذ تعتبر السودان من الدول الإفريقية الأكثر تعرضا للكوارث الطبيعية و الأزمات و التي تمثلت في :

1. الجفاف (Drought) : و يحدث نتيجة نقص المياه، و عوامل أخرى يتسبب فيها الإنسان كالرعي الجائر، و إزالة الغابات .

2. المجاعة (Famines) وهي حالة تحدث نتيجة لحفقات متصلة من الأحداث التي تسبب في نقص الغذاء أو عدم قدرة السكان على الحصول عليه، وهذا التعريف يعني المجاعة تحدث لسببين هما :

1. نقص الطعام نتيجة لعوامل طبيعية مثل الجفاف الفيضانات السيول الآفات الزراعية و قد يحدث نقص الطعام بسبب عوامل يفتعلها الإنسان مثل الحروب و النزاعات و الحرائق.

---

<sup>1</sup>الفاو: انعدام خطير في الأمن الغذائي في الساحل الإفريقي، على الرابط

الالكتروني <http://www.adthis.com/boukmavt.php?v=250&PUB+XA-4A-99AB42>

<sup>2</sup> ب.س.لويد، إفريقيا في عصر الغول الاجتماعي، ترجمة شوقي جلال، مرجع سبق ذكره، ص104.

<sup>3</sup> ناصر عبيد ناصر، مرجع سبق ذكره، ص256.

2. عدم الحصول على الطعام رغم توفره نسبة لعدّة عوامل منها ارتفاع الأسعار و التدهور الاقتصادي و التضخم الفيضانات و السيول (Flads) تؤثر الفيضانات على الانسان و البيئة، و أحدثت تدميرا واسعا في الممتلكات و المنشآت و خسائر في الأرواح، و شهد السودان عدد من الفيضانات التي أثرت على المواطنين و أهمها فيضان 1942 و 1988 و كذلك 1965، 1985، 1987، 2001، 2003، و هناك عوامل عديدة تؤدي لتعرض السكّان لخطر الفيضانات و أهم هذه العوامل :

1. استيطان السكان في السهول الفيضية.

2. عدم الإدراك الكافي لمخاطر الفيضان.

3. ضعف و عدم ملائمة البناء لطبيعة المنطقة.

4. الاستخدام غير الراشد للأراضي<sup>1</sup>.

و نتيجة لذلك سيحصل شح مطلق في الموارد الغذائية، و انتشر مذهب نهاية الثروات الطبيعية الذي أرجع المجاعة في دول الساحل الإفريقي الى نفاذ الموارد الطبيعية المتجددة و الغير متجدّدة، و معاناتها من مشكلة فقدان التوازن البيئي جراء تسمم و تلوث البيئة المحيطة بها<sup>2</sup>، و جراء هذا الأخير تعرف المنطقة عدّة من الأوبئة و الامراض انفتاكة، وهذا و فقا لخصائص البيئة و الأوضاع الاجتماعية و الاقتصادية من الأسباب الرئيسية للأوبئة ما يلي :

1. تدهور البيئة و الفقر و الازدحام السكاني

2. توفر البيئة لتوالد الحشرات الناقلة للأمراض (الايبولا)

3. ضعف امكانيات تحصين المواطنين وعدم إدراك أهميته.

4. حركة سكّان داخل و خارج المناطق الموجودة<sup>3</sup>.

<sup>1</sup> الأزمات و الكوارث و النزاعات في السودان، في الموقع الالكتروني

<http://www.renters.com/article/2013/12/06/us.sonthsudan-unestolk-idsbre9bp>

<sup>2</sup>المرجع نفسه.

<sup>3</sup>الأزمات و الكوارث و النزاعات في السودان، مرجع سبق ذكره.

أشاد تقرير البنك الدولي في مجال الوقاية من الأوبئة، وخاصة " فيروس العوز المناعي البشري \* " المكتسب سنة 1997 " يبدو أن الفقر واسع الانتشار و التوزيع الغير عادل للدخل الذي يميز التخلف و يشجع انتشار العدوى بفيروس العوز المناعي البشري".

و على نحو مماثل أعلن برنامج الأمم المتحدة المشترك لمكافحة الإيدز و العدوى بفيروسه في سنة 2001 "

أنّ ( الفقر و التخلف ) و غياب الخيارات و عدم قدرة الافراد على تقرير مصيرهم يُغذي وباء فيروس العوز المناعي البشري ."

و في مجلة لانست " (2004Lancet) اشار " فينتون" الي دلائل حول كيفية دفع الفقر بالأفراد الي تصرفات عالية الاخطار و في استنتاجه ... "إنّ الحدّ من الفقر قد يكون الاستجابة الوحيدة المتيسرة طويلة الأمد لكبح الوباء"<sup>1</sup>.

و في تحليلنا من خلال مقارنة متعددة الاختصاصات ، بين عدّة قطاعات أبرزت الهشاشة التي تطبع المجتمع بمنطقة الساحل الافريقي، فهو مجتمع فقير يعاني من نقص الهياكل الصحيّة، والتزود بالمياه و تستفحل فيه الاثنية و الجريمة و الارهاب، وهي مشاكل خلفها التخلف في التنمية رغم الثروات الطاقوية والمنجمية التي يزخر بها الإقليم<sup>2</sup>، و لتبيان تناقضات النمو و الصعود في ظل استمرار متلازمة الفقر و التخلف في الواقع الافريقي ويعتبر الساحل الصحراوي كما هو متعارف، منطقة تشهد اللّاستقرار، و نحدّد الذكر على نيجيريا التي عرفت باسم " عملاق افريقيا النائم " حيث في سنة

---

<sup>1</sup>جوستين وبار لهورست " فهم علاقات الفقر و الثراء بعدوى فيروس العوز المناعي البشري في دول افريقيا"، مجلة منظمة الصحة العالمية ، المجلد 88، السنة 2010، ص02 على الموقع الالكتروني

<http://www.who.int/entity/buletm/ar>

<sup>2</sup>المعهد العسكري للوثائق و التقويم و الاستقلالية، ملنقى حول " الساحل ضمن استراتيجية القوى"مجلة الجيش، العدد 620، مارس 2015، ص 71.

2012 بلغ اجمالي الناتج المحلي حوالي 273 مليار دولار، بمعدّل نمو يقارب (6.6%) سنويا بالمقارنة بنحو (34.5) مليار دولار فقط عام 1999<sup>1</sup>.

ومن خلال القراءة للخصائص الهيكلية للنهضة الشكلية لمعدلات النمو الاقتصادي لا تعطي صورة حقيقية لاقتصاد نيجيريا، وعلى الرغم من ارتفاع معدلات النمو منذ عام 2003 فقد ارتفعت معدلات البطالة بما يزيد عن على 50%. كما هناك 100 مليون مواطن يعيشون على أقل من دولار واحد يوميا وهذا يعني ذلك ان 70% من سكان العملاق الافريقي يعيشون تحت خط الفقر<sup>2</sup>، و يعتبر هذا الأخير أكبر تحدّي في منطقة الساحل و الصحراء وجل سكان هذه المنطقة يعيشون في فقر مدقع، و يعيش نصف سكانها بمتوسط دخل لا يتجاوز نصف دولار يوميا، و أمام أهداف الأمم المتحدة المتعلقة ببرنامج " أهداف الألفية الجديدة" و التي تضمنت العمل على تخفيض عدد الفقراء في العالم الى أقل من النصف سنة 2015 و التركيز على النمو الاقتصادي، ووضع أهداف التنمية لرفاه الافراد وتخفيض الفقر و توسيع آفاق الاختيار و الحرية<sup>3</sup>.

إنّ المقاربة الاقتصادية لا تكفي في تحليل المتغيرات المتعدّدة و التي تحكم ظاهرة الفقر و لهذا من الضروري إضافة المقاربات السياسية و الاجتماعية لتحليل متغير الفقر في دول الساحل، و يرجع السبب الرئيسي للفقر من الناحية الجيوسياسية إلى أشكال تدخل المؤسسة العسكرية و أثرها على صناعة القرار أو مسار التحول الديمقراطي، ومن خلال تقارير البنك الدولي تشير الاحصائيات الى أن مشكل الفقر في الساحل في اتساع مستمر و يتعدى مسألة النمو الاقتصادي، وغياب العقلانية في تسيير النمو و الموارد<sup>4</sup>.

---

<sup>1</sup>حمدي عبد الرحمن، تحولات المشهد الإفريقي : ثنائية الفقر و الحرب على الإرهاب :في الموقع الالكتروني

<http://www.studiesalarabiya.net>

<sup>2</sup> المرجع نفسه، ص03.

<sup>3</sup>عزيزة محمد علي بدر، " استنزاف الانسان في إفريقيا، الفقر و المرض و النزوح"، السياسية الدولية، العدد 169، 2007، ص96.

<sup>4</sup> مولود حمروش، الظاهرة العسكرية في افريقيا السوداء، الجزائر: الشبكة الوطنية للنشر و التوزيع، 1985، ص

-عدم تكريس الحكم الراشد\* و الذي يتعلق بطبيعة السلطة السياسية و شرعية تمثيلها و هذا ما يقتضي ضعف الآليات الديمقراطية، و بالتالي ضعف تحقيق الأمن و الاستقرار و تنظيم الانتخابات حرّة و نزيهة و شفافية تسمح بمشاركة واسعة النطاق للأحزاب السياسية و هذا يعني اشراك جميع المؤسسات الرسمية و غير رسمية في اتخاذ القرار<sup>1</sup>.

و بالعودة الى المقاربة الاقتصادية نجد ارتفاع كبير و في تزايد مستمر لظاهرة الفقر و ضعف القدرة الشرائية، و انخفاض ميزان المدفوعات، زيادة على ذلك ارتفاع المديونية الخارجية التي قد تنشأ عليها أزمات مالية ( تجربة مالي 1991)<sup>2</sup>.

لقد تعرضت منطقة الساحل إفريقي لسيناريو الاستعمار الذي أسهم في ربط اقتصاديات الدول الإفريقية بالغرب الذي استخدمه كوسيلة لنهب خيرات هذه المنطقة، و لا تتوارى الدول الغربية باحتكارها و شركاتها المتعددة الجنسية في تعميق التبعية الاقتصادية من خلال تحويل الأسواق الإفريقية الي اسواق استهلاكية واسعة ليست فقط لمنتجاتها الصناعية إنّما لمنتجاتها الغذائية<sup>3</sup>.

-فشل وعجز الدولة على أن تكون المحور الأساسي أو المحرك الرئيسي للاقتصاد و التنمية حيث تعاني من حالة استثنائية من الاخفاق الوطني و العجز التنموي.

---

\***الحكم الراشد:** يستخدم مصطلح الحكم الراشد منذ عقدين من الزمن من قبل مؤسسات الامم المتحدة لإعطاء حكم قيمي على ممارسة السلطة لإدارة شؤون المجتمع، باتجاه تنموي وتقدمي وتطويري، ويستند الحكم الصالح الى قيادات سياسية منتخبة وكوادر إدارية ملتزمة بتطوير المجتمع، وتقدم المواطنين وبتحسين نوعية حياتهم، و رفايتهم وذلك برضاهم و مشاركتهم ودعمهم . كما يكون اسلوب التعامل على أساس الحوار بين الحاكم والمحكوم والذي يخلق الاحترام و الثقة المتبادلة بينهم. ويعود بروز مفهوم الحكم الراشد الى عدة اسباب سواء من الناحية النظرية او العلمية و يعتبر كذلك الحكم انعكاسا لتطورات وتغيرات حديثة تجلت في التغيير الذي طرأ في طبيعة دور الحكومة والتطورات الاكاديمية من جهة أخرى وطرح المفهوم في عدة سياقات اقتصادية سياسية وثقافية كما تأثر بمعطيات داخلية و خارجية.

<sup>1</sup> امحمد برفوق، " دور المجتمع المدني في ترقية الحكم الراشد"، مجلة مركز الشعب للدراسات الاستراتيجية، العدد 8، جانفي 2009، ص 03.

<sup>2</sup> محمد عابد الجابري، "هل يمكن الانتقال الى ليبرالية جديدة في بلد متخلف"، مجلة البرلمان الغربي، العدد 81، أكتوبر 2001، ص 11.

<sup>3</sup> ناصر عبيد ناصر، مرجع سبق نكره، ص 257.

- عرفت حركة البورصات العالمية اضطرابات شديدة جراء تركها مسرعا للرأس المال الأجنبي و حركة سرعة الأموال و هذا ما عكس عليها الأزمات المالية و انتشار الأمراض و الأوبئة الفتاكة و نقص التعليم و الفقر المدقع<sup>1</sup>

أما باستخدام المقاربة الاجتماعية فنجد:

- عدم قدرة دول الساحل الإفريقي التجاوب مع التطورات التكنولوجية على المستوى الدولي نتيجة انتشار الجهل و الأمة.

- اهمال المشكلات التنموية الرئيسية كالفقر و البطالة و بالتالي ضعف مستويات التنمية البشرية.

- الانفجار السكاني و بروز زيادات في السكان، و ما تقرضه هذه الزيادات من حاجة الموازنة و المتطلبات المختلفة و الأخذ بأنماط جديدة من التخطيط الاقتصادي و الاجتماعي<sup>2</sup>.

- وقوع اقليم الساحل في حلقة الفقر المفرغة نتيجة الارتباط بين التبعية الاقتصادية و التبعية الغذائية و الحصيلة الرئيسية لتبعية هذه الدول هي أمن طويل للإمبريالية وهي كبح و تشويه تطور اقتصادها و الابقاء على تخلفها الاقتصادي و الثقافي العام، و فرز قطبي الغنى و الفقر و الانتشار الجماعي للجوع و سوء التغذية المزمن<sup>3</sup>.

و تعرف دول افريقيا جنوب الصحراء تزايد عدد اللاجئين الذي أصبح من التحديات الأمنية، و ما رافقها من مشاكل سياسية و انسانية و عرقية، وعن مفوضية شؤون اللاجئين في العالم أشارت إلى ارتفاع عدد اللاجئين في افريقيا الى أكثر من 3.5 مليون لاجئ، و تركز معظم النزوحات عبر الحدود في افريقيا، و كانت أكبر الدول مستقلة لتلك التيارات : تشاد التي استقبلت حوالي 32 الف لاجئ معظمهم من السودان نتيجة أزمة دارفور ثم البنين 23 ألف معظمهم من التوغو، وغانا 14 ألف<sup>4</sup>.

<sup>1</sup> United nations développement programme (PNUP) newyork, 1997

<sup>2</sup> بومدين طاشمة، تحكم الراشد و مشكلة بناء قدرات الإدارة المحلية في الجزائر، الملتقى الوطني : التحولات السياسية و اشكالية التنمية في الجزائر واقع و آفاق، جامعة شلف، 16-17 ديسمبر 2008، ص 05.

<sup>3</sup> ناصر عبيد ناصر، مرجع سبق ذكره، ص 256.

<sup>4</sup> عزيزة محمد بدر، مرجع سبق ذكره، ص 97.

و علاوة على هذا اوضح خبير منظمة الأغذية و الزراعة " فرانكو فيشاني " سلسلة من حالات سوء الفهم بين توفير الغذاء و الاكتفاء الذاتي، و في الواقع يمكن القول أن محاولة تحقيق الاكتفاء الذاتي يكون مبررًا من الناحية الاقتصادية ومن الملائم محاولة تحقيق هدف الاعتماد على الذات بدلا من الاكتفاء الذاتي.

كما أشار فرانكو فيشاني الى واقع الأمن الغذائي من خلال تقديرات المنظمة، حيث هناك حوالي 800 مليون فرد من يعانون من سوء التغذية في الدول النامية ، و أن معدل من يعانون من سوء التغذية كبير جدًا في دول جنوب الصحراء الافريقية حيث يصل الى 33% كما أنه يصل الى 50 % من السكان في بعض الدول<sup>1</sup>.

و أكد فيشاني على ثنائية العلاقة المتبادلة بين الأمن الغذائي و التنمية، حيث هذه الأخيرة تعترضها تحديات يسببها انعدام الأمن الغذائي، و العكس صحيح فالنتمية تنطوي على امكانية تخفيض انعدام الأمن الغذائي، الفقر....<sup>2</sup>

و في هذا الإطار أشار خبير الاقتصاد الدولي " جي ستغلينز " الى عدم فتح الحرية المطلقة على العولمة التي روجت لها المنظمات المالية الدولية ،على أنها وسيلة لتحقيق تنمية عادلة و ديمقراطية و تخفيض كبير للفقر، ثم أكد بشكل كبير على استقرار الغذاء و الخصخصة بينما كان التركيز على المؤسسات و النمو المستدام.

و يركز التوجه الحالي للبنك الدولي بشكل كبير على أولويات مكافحة الفقر و الجوع و إن كانت هذه الاولويات ضمن استراتيجيات التنمية التي تعالج الأسباب التي تولد الفقر و الجوع<sup>3</sup>.

---

<sup>1</sup> صديق الطيب منير، مرجع سبق ذكره، ص 04.

<sup>2</sup> المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

بدأت الفاو بانتهاج ما يسمى " منهج المنهج المشترك " كدالة رئيسية في تخفيض انعدام الأمن الغذائي و متابعة مؤتمر قمة الغذاء العالمي، و يربط المنهج بين تشجيع الزراعة المستدامة ذات القاعدة العريضة و التنمية الريفية و التدخلات التوعوية المستهدفة.

<sup>3</sup> المرجع نفسه، ص 07.



## 2- أزمة الصراعات ( النزاعات المشتركة - المنتشرة )

يعتبر الصّراع ظاهرة سياسية واجتماعية واقتصادية معقدة لها أسباب متعدّدة وتختلف باختلاف الأطراف المنخرطة في الظاهرة من حيث تعلقه بالأمة و الأمن القومي، و الصراع الغير أساسي.....، و ما يميّز العلاقات الدولية في العهدّ الجديد، واقع البلدان الافريقية عموما و الساحل الافريقي خصوصا ومن هذه الزاوية تعمقت ظاهرة النزاعات و انتشرت و تعقدت إلى حدّ أدّى إلى إبادة منظمة بروناند بالبحيرات الكبرى عام 1994 إشارة إلى أن مثل هذه النزاعات لها أثر بالغ على القارة الافريقية ككل لا سيما من ناحية التهميش و الفقر وعدم الاستقرار و اللّأمن<sup>1</sup>.

ومن خلالّ مطلب النزاعات و الأزمات سوف نخوض في هذا المجال من خلالّ التطرق إلى أزمة دارفور (أسباب الأزمة - الأبعاد -التداعيات ...) و التي تعتبر منّ أكبر المشكلات الإفريقية على المستوى المحلي الاقليمي، الدولي.

### 1. تاريخ الصراع في اقليم دارفور :

شهد إقليم دارفور سلسلة من الصراعات بدأت عام 1932، و تمثلت في الصراع القبلي<sup>2</sup>، الذي يعتبر النمط المهيمن في أجزاء كبيرة منّ السودانّ على هيئة قبائل Tribes أو تفرعاتها إلى عشائر Clans أو عوائل ممتدة Families Extented أو غير ذلك، وقد كشفت الممارسة السياسية أن الهياكل الأساسية للولاء مازالت هي القبيلة، و من ثمّ الاقليم، فالجماعة الثقافية، وليست الدولة بأشكالها و تقسيماتها<sup>3</sup>، وكان أبرز النزاعات بين قبائل الكبابيش و البرتي و الكواهلة و الميذوب وكان موضوعه المياه و تمّ تسويته بمؤتمر " أم قوزين "، ثم تلاه صراع آخر بين المندوب والزيادية و الكبابيش عام 1957، و انتهى المؤتمر صلح في " المالحة " وكان سببه المراحل أي العرب الرحّل.

ثمّ انتقل الصّراع إلى جنوب دارفور في عام 1968 بين الزريقات و المعاليا و انتهى بمؤتمر صلح تعلق بترسيم الحدود الإدارية ثمّ شبّ صراع بين قبائل المهريّة و بني هلبة 1982 و انتهى بتدخل

<sup>1</sup> محمد بوعشة، العرب و المستقبل في الصّراع الدوليّ، مرجع سبق ذكره، ص 158.

<sup>2</sup> عوض عثمان، دارفور: "مأساة انسانية معقدة"، مجلة الإنساني، العدد 29، خريف 2004، ص 09.

<sup>3</sup> عبد السلام ابراهيم البغدادي، الوحدة الوطنية و مشكلة الأقليات في افريقيا، مرجع سبق ذكره، ص 209.

حكومي ثم الصّراع بين القمر و المراريت و قبائل أخرى ضدّ الفلاتة عام 1987 وكان موضوعه الحدود الإدارية<sup>1</sup>.

لكن اتسع هذا النزاع ليقوم بين قبائل " الفور الزنجية " و العرب لينتهي بتعايش سلمي سنة 1989 بمدينة الفاشر، ثم نشب نزاع بين قبائل " التعايشة و القمر عام 1991، ثم تلاه نزاع بين " الزغاوة و "المعاليا" في الضعين و المساليت، و بعض القبائل العربية عام 1996، و الزغاوة و الزريقات عام 1997.

ومن زاوية أخرى وعلى الجانب المقابل برزت أزمة دافور في عام 2003، بصراع قائم عن طريق مليشيات حربية مسلحة، خاصة جبهة تحرير السودان"، جيش تحرير السودان، حركة العدالة و المساواة، " حزب التحالف الفيدرالي" كحركات مقاتلة تنتمي قيادتها الى قبائل " الفور" و " الزغاوة"، و " المساليت" ذات الأصول الإفريقية<sup>2</sup>.

## 2. ماهية أزمة دافور:

### 1. جغرافية دارفور:

السودان من أكثر الدول التي تتميز بالتنوع العرقي - الاثني و اللغوي و الديني ... و تضمّ ما لا يقل عن 570 قبيلة، منها مجموعات قبيلة كبيرة ، و يتحدثون حوالي 115 لغة و لدراسة إقليم دارفور، نتطرق إلى دراسة وصفية للإقليم ثم التفرقة بين أهم قبائل إقليم دارفور على أساس إفريقي - عربي<sup>3</sup>.

و قبل التطرق الى دراسة دولة السودان و بالتحديد إقليم دارفور تصادفنا مشكلة الاختلاف بين الحقائق الموضوعية حول مساحة الإقليم، و الأحداث و التقديرات المئوية للنسب، لأن هناك تداخل و تشعب الحقائق ذات الطبيعة التقديرية التي تحيط بالمشكلة و أسبابها و تداعيتها<sup>4</sup>.

<sup>1</sup> عوض عثمان، مرجع سبق ذكره، ص 04.

<sup>2</sup> المرجع نفسه، ص 05.

<sup>3</sup> [www.Almoslim.net](http://www.Almoslim.net)

<sup>4</sup> أحمد محمد وهبان، السياسة الأمريكية تجاه مشكلة دارفور بين اعتبارات المصلحة و دواي الأخلاقية، بحث مقدم بجامعة الإسكندرية و الملك سعود، ص 02.

و قد تمّ تقسيم الاقليم إداريا الى ثلاث ولايات، شمال دارفور و عاصمتها الفاشر و ولاية غرب دارفور و عاصمتها الجنيّة، و ولاية جنوب دارفور و عاصمتها نيالا.

و سكان الاقليم يدينون بالإسلام الذي يختلط في مناطق كثيرة في دارفور بالأعراف المحلية، و يقطن مجموعات قبيلة و عرقية متعددة من أهمّها الفور الذي اتخذ الاقليم اسمه منها، و قبائل اليقارة العربية و قبائل الزغاوة و المساليت، و تمتد هذه القبائل لتتصل مع دول الجوار خاصة مع تشاد و جمهورية افريقيا الوسطى<sup>1</sup>.

## 2. التركيبة الاثنية في دارفور:

يتميز اقليم دارفور بتركيبة عرقية متنوعة، متباينة بين الوضع، اللغة الثقافة، الدين وحتى النمط الحياتي، و تعيش في دارفور أربعة مجموعات رئيسية :

أولا : المجموعات الاثنية ذات النط الحياتي المستقر :

1- الفور : أخذ إقليم دارفور اسمه من اسم قبيلة الفور وهي مجموعة اثنية تعيش على طول سلسلة جبل مرّة، و يمتدون غربا من وادي أزوم و وادي باري، و تتميز لغة الفور بأنها غنية بالمصطلحات و نظامها معقدّ في التركيب و القواعد، و يعيشون على قطاع الزراعة منها الذرة و الدّاخن وهو الغذاء الرئيسي بالإضافة الى زراعة الذرة الشامية و الفول السوداني و العديد من الخضروات كذلك القطن و العديد من الحيوانات.

---

يقع اقليم دارفور غرب السودان، يحده في الشمال: ليبيا، من الجهة الغربية: تشاد، و الجنوب الغربي: إفريقيا الوسطى و يشكل بحر العرب الحدود الجنوبية. أما بصدد مساحة الاقليم فهناك مجموعة متباينة من الآراء: يقدرها البعض بربع مليون كيلومتر مربع، و البعض الآخر يقدر المساحة بما يعادل مساحة العراق أو فرنسا (550 ألف كيلو متر مربع)، أما الموسوعة البريطانية فتقدر مساحة دارفور 170 ألف ميل مربع (440 ألف كيلو متر مربع) و تشير بعض مصادر الحزب الشيوعي السوداني الى أن مساحة الاقليم تعادل خمس مساحة السودان، و بناء عليه مساحة الأراضي الدار فورية 200 ألف ميل مربع (518 ألف كيلومتر). انظر: أحمد محمد وهبان، السياسة الأمريكية تجاه مشكلة دارفور بين اعتبارات المصلحة و دواوى الأخلاقية.

<sup>1</sup> صداح أحمد الحباشنة ومخلد عبيد المبيضين، "الموقف الأمريكي من أزمة دارفور"، دراسات العلوم السياسية و الاجتماعية، المجلد 36، العدد 01، السنة 2009، ص127.

\*نيالا: في لغة الداو تعني ثرثرة أو وناسة.

2- المساليت : تقع هذه القبيلة في الحدّ الأقصى الغربي لدارفور بين وادي انسونج و وادي كاجي في الغرب، ووادي أزوم و باري في الشرق، لهم لهجة خاصة بالإضافة الى اللغة العربية، كما يتميّزون بالشراسة في القتال، يعيشون على تنوع الزراعة وتربية الحيوانات.

3- الداو و التنجر : كان الداو أول سلالة حاكمة في دارفور و يعيشون على التلال الواقعة شمال شرق وجنوب نبالا\* ، لهم لهجتهم الخاصّة، و يشتغلون على الزراعة و تربية الماشية وهناك اعتقاد أن التنجر حلوا محل الداو، يتكلمون اللغة العربية فقط، و يوصفون بأنهم سلالة متفوقة في دارفور تقع في شماله<sup>1</sup>.

ثانيا : المجموعات الاثنية البدوية و شبه البدوية :

1. الزغاوة : من أكبر المجموعات التي تعيش في شمال غرب دارفور لهم علاقة بقبيلة "التبو" و المجموعات البربرية الليبية، و لغتهم الزغاوة التي استتبطت من لغة التبو، ويُعرفون على أنهم أشرس مجموعة إثنية دارفور.

2. البديات : يعيش أغلب هذه المجموعة الاثنية في صحراء إقليم " غيدي " الذي كان يُعرف بإفريقيا الاستوائية الغربية على الحدود الشمالية الغربية للسودان.

3. الميذوب : تعد جبال الميذوب الواقعة شمال شرقي دارفور معزولة تماما على الصحراء في الشمال، ويكون الانتقال من الميذوب الى جهة أخرى بزمّن أيام (4 أو 5 أيام ) على سهل ممتد به أعشاب قليلة، نظرا لقلّة المياه، وتوافرها في إقليم الكبابيش شرقا أو الزغارة غربا، وإلى الجنوب آبار البرتي و الاتصال الوحيد بين الميذوب والعالم الخارجي يتم من خلال زيارة رعاة الكبابيش و الزغاوة الذين يأتون لشراء الملح الذي يستخرج من المنخفض الواقع في الركن الجنوبي الغربي لجبل الميذوب<sup>2</sup>.

ثالثا : المجموعات المستقرة العربية :

بني فضل : قبيلة قوية جدّا، عاشت في مثلث شرقي دارفور، رأسه في الطويشة، وقاعدته الفاشر، وجبل الحلة، وبعضهم الباقي في منطقة صغيرة وسط دارفور عبر الحدود الغربية لكردفان.

<sup>1</sup> سيف التّصر حسين محمد عبد القادر، الواقع الانساني في دارفور أسبابه و تداعياته المحلية و الدولية، في الموقع

الإلكتروني [www.gadhp.org/index?vien=article&catif=52](http://www.gadhp.org/index?vien=article&catif=52)

<sup>2</sup> المرجع نفسه.

1. المسيرية : يحتلون منطقة صغيرة بين البرقة، والداجو شمال شرق نيالا، ولهم قرابة لصيقة مع قبيلة الحمر التي تقطن جنوبي كردفان.

2. المعاليا : لها قرابة مع قبيلة دار حامد في كردفان، وقد قسمت بين دارفور و كردفان، وبعد نهاية عهد **على دينار** بدأت تعود الى وطنها القديم في دارفور الذي يحده الزريقات في الشمال الغربي<sup>1</sup>.

3/أسباب أزمة دارفور: بدأت الأزمة الراهنة مع تشكيل تحالف من بعض القبائل السودانية، قبيلتي " الزغاوة " و "الفور" أطلق عليه حركة تحرير دارفور التي ظهرت في 19 ماي 2002 ودخلت في صراع عنيف مع القبائل العربية التي تدعها الحكومة السودانية المسماة "الجنجويد"<sup>(\*)</sup>.

تُضم ما بين 10 الى 14 ألف مقاتل مدرب، و كذلك تأسست حركة العدالة والمساواة التي قامت بهجمات متعدّدة في اقليم دارفور الشمالي ،وفي 14 فبراير 2003 بدأ جيش تحرير السودان بحركة تمردّ في منطقة جبل مرّة و سعو المتمردين لتقاسم ثروات الإقليم، وكشفت شركات تنقيب أجنبية عن وجود البترول و اليورانيوم و النحاس باتفاق مع كلّ من الخرطوم و حركة تحرير السودان<sup>2</sup>.

و بما أنّ النزاع في دارفور ذات طبيعة داخلية و مسلح، فقد دخل في عدّة اتفاقيات دولية ( اتفاقية جنيف) بدخول الحكومة و حركتي تحرير السودان، و حركة العدل و المساواة عام 2004 و اعترفوا بالنزاع المسلّح الداخلي لإقليم دارفور<sup>3</sup> ، حيث تطورت الأوضاع من مشكلة داخلية أساسها التهميش،

<sup>1</sup> **المرجع نفسه.**

<sup>2</sup> صدام أحمد الحباشنة، ومخلد عبيد المبيضين، الموقف الأمريكي من أزمة دارفور، **مرجع سبق ذكره**، ص130. (\*الجنجويد : كلمة افريقية عمرها حوالي 200 سنة في السودان، مركبة من جن وجواد، فكل من ركب جوادا و تعرض للناس بالقوة فهو جنجويد، وتعني الملبثيات البدوية من أصول عربية في دارفور، وهي الفرسان على ظهور الخيول والمسلمين بالكلاشيكوف.

وكلمة جنجويد مكونة من ثلاث مقاطع هي : "جن" بمعنى الرجل ، و "جا" أو "جي" ويقصد بها أن هذا الرجل يحمل مدفعا رشاشا من نوع "ج-3" المنتشرة في دارفور بكثرة، و "ويد" ومعناها "الجواد" ومعنى التسمية هو الرجل الذي يركب جواد و يحمل مدفعا رشاشا. و بناءا على التصادم الاثني، و على ثقافة الغزاة منحت حكومة الجنجويد دعم لمساعدة الجيش، و أطلقت العنان للنهب و الاغتصاب، خاصة و أن الجنجويد يقومون على تقاليد " الهمبائة" أو اجتماعات قطاع الطرق وهم من بين القبائل العربية، و ينظر اليهم كصوص ازدهام مجتمعهم، و أنهم عناصر من المجرمين المحترفين، و اتّباعهم سياسة " الأرض المحروقة " بإتباع هجوماتهم في الأغلب على قرى "الفور"، " المساليت"، "الزغاوة" .

<sup>3</sup> كمال الجزولي، **الحقيقة في دارفور**، القاهرة : مركز دراسات حقوق الإنسان، ط1، 2006، ص38.

و التركيب المختلط للمجتمع السوداني، والتوزيع الغير عادل للثروات، و التكوين البيئي المقترن بالإقليم الى قضية تتداول عليها أطراف اقليمية ودولية<sup>1</sup>.

و بإسناد أزمة دارفور الى الصراع العرقي الاثني، فإنّ مولد حركة تحرير السودان في 2003، تعمل على احباط سياسات " سيادة العرب في دارفور " على نحو أدّى الى بناء سودان ديمقراطي موحدّ على أساس جديد من المساواة وفصل الدين عن الدولة<sup>2</sup>، كلّ هذا كان يرمي الى تصنيف السودان الى شمال -جنوب بالرغم من استخدام الحركة لسياسات ترمي الى استغلال البعد الاثني لخدمة مصالح سياسي المركز و حلفائهم الإقليميين، جعل من التنوع الذي تتسم به دارفور مصدرا للنزاعات والمشكلات، و الحرب الاثنية الراهنة هي نتويع لعقدين من السياسيات الخاطئة من قبل الحكومات المتعاقبة<sup>3</sup>.

ان تسييس وعسكرة المجموعات الاثنية، مثل التنافس حول الأرض و الموارد مشكلة الصراع في دارفور أكثر منه نزاع عرقي، وهذا ما أكدته العديد من الدراسات و التقارير منها ما ورد في تقرير الأمم المتحدة الذي صدر في جويلية 2007 و معادها " إنّ الجفاف يمثل أحد الأسباب الرئيسية لاندلاع الصراع في دارفور بالأساس، حيث دفع سكان دارفور من مزارعين و رعاة رحل الى التقاتل من أجل الموارد المائية القليلة<sup>4</sup>، و تتوفر المياه باختلاف فصول السنة مع شحها عموما، ممّا يعرقل حركة الرعاة في المنطقة، الأمر الذي يسبب النزاعات بين القبائل التي تعتمد في معيشتها على الزراعة و تلك التي ترعى الأغنام و الابل، و تعرّض المنطقة الى التصحر و الضغوطات التنموية الناجمة عن عدد من العوامل، بما فيها تبعات مشكلة الديون و التحويل العكسي في الموارد الأمر الذي فاقم من تجحيم قدرة الدولة على إحداث الاختراق التنموي و تخفيف المأزق التنموي و الصراع على الموارد و احتواءها<sup>5</sup>، وكما جاء في التقرير الأممي الذي أعده برنامج البيئة التابع للمنظمة الدولية " إنّ التنافس على موارد النفط و الغاز و الماء و الخشب و الارض هو المسؤول عن إذكاء واستمرار

1 المرجع نفسه، ص37.

2 أحمد وهبان، السياسة الأمريكية تجاه أزمة دارفور، مرجع سبق ذكره، ص06، 2004.

3 تقرير مجموعة الأزمات الدولية رقم 76 عن أفريقيا، ثورة دارفور : أزمة السودان الجديدة، نيروبي بروكسل ، 25 مارس، ص ص 05 -12.

4 أحمد وهبان، مرجع سبق ذكره، ص 06.

5 سمير حسني، "الآثار الانسانية لصراع دارفور " مجلة الانساني، العدد 29، خريف 2004، ص 10.

القتال ليس في دارفور و حدها بل في أقاليم أخرى في السودان " كذلك فقد ذكر الأمين العام للأمم المتحدة Banji في مقالة له نشرتها "واشنطن بوست" مواكبا للتقرير الاممي : " إنَّ التغيير المناخي يتحمل جزءا من المسؤولية عن تفجّر الصراع في دارفور "، و إلى جانب ما تقدم فقد أكدّ تقرير لجنة التحقيق الدولية بشأن دارفور المؤرخ 18 سبتمبر 2004 " على أنّ الجفاف و التصحر في السبعينيات و الثمانينيات و ندرة الموارد هي سبب الصّراع بين المزارعين و الرعاة"<sup>1</sup>، و كنتيجة طبيعية تصاعدت الخلافات و النزاعات القبلية، خاصة التي تستغل الزراعة كمورد للعيش، و التي تحترف الرعي، حيث كان لهذه الظواهر افرازات سلبية، و لجأ الأفراد الى تكوين عصابات لنهب و ترويع المواطنين، وهو ما يعرف بعصابات النهب المسلح التي اتخذت من انتهاك القانون وسيلة لدعم و تمويل النشاط العسكري للمجموعات المتمردة<sup>2</sup>.

و بكل الخلفيات الاثنية و انعدام التنمية و التدهور البيئي جعل دارفور موطناً لخليط معقد تبقى فيه القبيلة عنصر أساسي من عناصر الهوية، حيث هناك على الأقل 36 قبيلة أساسية، و هذا الخليط يتكون من العرب / غير العرب وهذا الأخير يُعرف محليا باسم الزرقّة و السّود، و أرجع التزايد المضطرد في العنف الى غياب المجهودات التنموية في الاقليم الى قصور الإدارة الحكومية الذي يشمل اضعافها لأنظمة الادارة الأهلية<sup>3</sup>.

إضافة الى ما سبق، و من الأسباب التي ضاعفت الأزمة في دارفور كذلك :

**الأخطار الإدارية و الفكرية :** في اللعبة السياسية تفرض الإدارة نفسها، و تكشف المؤسسات الإدارية المستوردة ( موروث استعماري ) عن مفارقة تجمع ما بين المحافظة على البنية، و بين حاجة التكيف مع اللعبة المجتمعية<sup>4</sup>، مع ذلك عكس واقع السّودان تضادا في التعامل مع دارفور كجزء أساسي من الدولة السودانية، و كان منطقتها في ذلك، أرض صحراوية تعيش فيها قبائل بدوية، منعدمة الثروات، ولا تداخل مع الشؤون السودانية بشكل مؤثر، و هذا ما أدّى الى الفقر الشديد في المنطقة، و فقدان البيئة التحتية للهيكل الإدارية و الأجهزة، انعدام الأمن، وعدم تمثيل المناصب في الحكومة أو البرلمان

1 أحمد وهبان، مرجع سبق ذكره، ص 07.

2 سمير حسني ، مرجع سبق ذكره، ص 10.

3 تقرير مجموعة الأزمة الدولية رقم 76 عن افريقيا، مرجع سبق ذكره، ص 13.

4 برتران بادي، الدولة المستوردة، مرجع سبق ذكره ، ص 270.

و عدم وجود اتصال علمي أو اعلامي مع المنطقة ،وغير ذلك من مظاهر الاهمال التي أفقدت الكثير من شعب دارفور الولاء لدولة السودان<sup>1</sup>، و من البديهي أن يكون الاستيراد المكثف للبنى السلطوية تؤدي الى ضياع القاعدة التي تجمع بين الحاكمين و المحكومين، لذا يبيّن "إيف فوريه" Uves Fouré فيما يخص شاطئ العاج على سبيل المثال " أن الانتخابات التنافسية أو شبه التنافسية قد شهدت نسبة مقاطعة تفوق بكثير الاستفتاءات التي تمت في ظل ترشيحات لم يتقدم لها سوى شخص واحد، وهذا دليل على ثقل أشكال المشاركة السياسية و سياق الديمقراطية الى مأزق حرج<sup>2</sup>.

-**الضعف العسكري للحكومة السودانية** : فجيئها لا يزيد على 90 ألف جندي بإمكانيات عسكرية ضعيفة، خاصة بعد اضعاف كاهل الحكومة السودانية بمراحل عديدة من الحروب، كما لا يستطيع الجيش السوداني التحكم في المساحات الشاسعة في السودان عموماً، ودارفور خصوصاً، هذا ما أدى الى ظهور عصابات " الجنجويد"<sup>3</sup> الذين يعيشون علي الرعي، ، يلبسون ملابس بيضاء و يحملون رشاشات و يتجولون في ربوع دارفور، فتقتل و تسرق، وتتهب وهذا دليل على الانفلات الأمني، أما بالنسبة للأحداث الحالية ، فقد انطلقت في فبراير 2003 باستيلاء مجموعات مجهولة على حامية (قولو) في جبال مرة ثم اتبعت هذا الهجوم<sup>4</sup> المفاجئ بهجوم واسع على مدن "كتم" و " الفاشر"، حيث هزمت الجيش ممّا أذهل المراقبين والحكومة على حدّ سواء، وكان هذا الهجوم الشعلة الاولى التي احدثت الحرب، بعد أن تغيرت خريطة المواقف عدة مرات على ساحة المواجهة، و الأمر الثابت هو وجود العديد من أفراد اقليم دارفور يعانون الحروب الأهلية في المنطقة<sup>5</sup>.

و ارتباطاً بما تقدم فقد اندلعت النزاعات و شابت الاضطرابات باقليم دارفور بدءاً من فبراير 2003، حيث أعلنت مجموعات من الطلاب و الناشطين تمرداً على الحكومة المركزية، متهمه اياها بالتمييز ضد دارفور، و استبعاده تنمويًا، و اشتعلت الأحداث حينما قتل المتمردون 75 جندياً حكومياً، و سرقوا كميات كبيرة من الأسلحة و الذخيرة و دمروا أربع طائرات حربية مروحية، و اثنين من طائرات

<sup>1</sup> عبد المنعم منصور علي الحر، " أسباب تفاقم مشكلة دارفور "، الحوار المتمدن، العدد، 2009.

<sup>2</sup> برتران بادي، مرجع سبق ذكره، ص ص 319-321.

<sup>3</sup> عبد المنعم منصور علي الحر، مرجع سبق ذكره.

<sup>4</sup> تقرير أزمات المجموعة الدولية رقم 76 عن افريقيا، مرجع سبق ذكره.

<sup>5</sup> صدام أحمد الحباشنة، مخد عبيد المبيضين، مرجع سبق ذكره، ص 131.



Antonov للجيش السوداني<sup>1</sup>، وسرعان ما انتقل التنافر بين العرب- الإفريقيين من جنوب السودان الى غربه ليعجل الصراع في دارفور حيث لجأت بعض الحركات الي العنف في سبيل انجاز أهدافها و ادراج أبناء دارفور عربا- أفارقة في مواجهة بعضهم البعض، و تتمثل أبرز هذه الحركات الدارفوية الإفريقية في كل من جبهة تحرير السودان و حركة العدل و المساواة ومثلت الميليشيات المعروفة بالجنجويد التنظيم الأبرز في صفوف أبناء القبائل الدارفوية العربية<sup>2</sup>.

#### 4- أطراف الصّراع :

1- استراتيجية الحكومة : بعد تفكك كل الصلات العربية، الإفريقية في اقليم دارفور تزايد في المقابل العنف الجسيم ضد المدنيين في دارفور من عام 2003، و ظل شركاء الخرطوم منقسمين على العالمين، و التفكير في كيفية التعامل مع القضية<sup>3</sup>، و يعتبر رئيس الجمهورية هو القائد الأعلى للقوات المسلحة و يمارس سلطاته عن طريق وزير الدفاع الذي يعين قائد القوات المسلحة و رئيس هيئة الأركان الذي يشكل مع نواب رئيس هيئة الأركان الخمسة (العمليات، امدادات، ادارة، تدريب، توجيه) و استراتيجية الحكومة تكمن في حماية الأمن الداخلي<sup>4</sup>، ومع تصاعد الصراع في دارفور تزايدت الخلافات السياسية، وعلى سبيل المثال: استخدمت الحكومة انضمام جيش تحرير السودان الى التّجمع الوطني الديمقراطي المعارض في منتصف فبراير 2004 كذريعة لتعليق حوارها مع التجمع.

و في محاولة تجنب النقد الدولي المتصاعد للسياسية الممارسة في دارفور، كونت الحكومة في ديسمبر 2003 لجنة لإبادة الطوارئ تحت مظلة وزارة الخارجية التي تضم وزارات الدفاع، العون الانساني، جهاز الامن الوطني، و هذا ما جاء على لسان أحد اللّاجئين كأنّ " تفويض اللجنة هو ردّ فعل يصدّ الأفعال العالمية لأحداث دارفور واعتراف أن السودان واقع تحت ضغوط تتعلق بالواقع الانساني، والسعي جاهدا لمنع تدويل الأزمة"<sup>5</sup>.

1 أحمد وهبان، مرجع سبق ذكره، 07.

2 المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

3 تقرير مجموعة الأزمات الدولية رقم 76 عن افريقيا، مرجع سبق ذكره، ص 15.

4 سليمان محمد خليل العناني، أزمة دارفور بين السياسة و القانون الدولي الانساني، مصر : المنشاري للدراسات و البحوث ص 14.

5 تقرير مجموعة الأزمات الدولية رقم 76 عن افريقيا، مرجع سبق ذكره، ص 15.

وشملت الحكومة وهي أحد أطراف النزاع على قوات الشعب المسلحة السودانية و التي بلغ قوام جيشها حوالي 200 ألف فرد و اشتمل كذلك على الآتي:

أ-المخابرات العسكرية : وهي فرع مستقل عن الإدارة لها جزء من فرع العمليات في إطار القوات المسلحة و المخابرات العسكرية لها سلطة التوفيق و الاحتجاز و الاستجواب، عن طريق رئيس فرع المخابرات العسكرية.

ب-قوات الدفاع الشعبي : يُجنّد المدنيون من أجل دعم القوات المسلحة ويستمد المدنيون المعبؤون قانونهم من " قانون الدفاع الشعبي لسنة 1989، والذي يعرفها بأنها " قوات شبه عسكرية تتألف من مواطنين سودانيين بمعايير معنية، و تطلب القيادة العامة للجيش مسؤولي الحكومات المحلية تعبئة و تجنيد قوات الدفاع الشعبي عن طريق زعماء القبائل و شيوخها، وعلى والي الولاية أن يكون بكامل الدراية لهؤلاء القادة، وعلى قوات الدفاع الشعبي مهمة منح السلاح الزبي الرسمي، و تدريب المدنيين الذين تم تعبئتهم، ومن ثم دمجهم في قوات الدفاع للحفاظ على الأمن.<sup>1</sup>

ج -هيكله القيادة و مخابرات الحدود : إنّ التخطيط لجميع العمليات يكون من مهام لجنة القيادة ومن أجل تنفيذ وحدة العمليات تقوم بتجنيد السكان المحليين للعمل في مناطقهم الأصلية نظرا لخبرتهم بها، ثم شرعت بالتعبئة مع بداية النزاع المسلح في دارفور و أواخر عام 2002 و أوائل عام 2003.<sup>2</sup>

2-الجنجويد : إن تفاعلات المعضلة الأمنية السودانية و الحرب الأهلية، و تفاقم مشكلة جنوب السودان، ثم تصعيد حدّة الصراع القبلي، و في المقابل التدهور البيئي، في هذا السياق برزت الميليشيات المسلحة العربية " الجنجويد " وهم العرب الرحّل، و يحرصوا على ارتداء زيّ يشبه الجيش الحكومي.<sup>3</sup>

و لقد عكس "الرئيس البشير" صورة العلاقة بين الجنجويد و الحكومة قائلاً " إنّ أولوياتنا منذ الآن فصاعدا هي تصفية التمرد ، وكل عنصر خارج عن القانون هو هدف لنا ... وسنستخدم الجيش و البوليس والمجاهدون و الفرسان راكبي الخيول للقضاء على التمرد"<sup>4</sup>.

<sup>1</sup> كمال الجازولي، مرجع سبق ذكره، ص 61.

<sup>2</sup> المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

<sup>3</sup> عوض عثمان، مرجع سبق ذكره، ص 05.

<sup>4</sup> المرجع نفسه، ص 18.

لكن هذا التصريح يتعارض مع واقع المنطقة، و اعترف الحكومة أنها خلقت جماعة متمردة على السلطة باسم الجنجويد، خارجة عن نطاق السيطرة، و كمثل على ذلك ذكر مُعتمد زالجنى بجنوب دارفور لصحيفة خرطومية يومية في نوفمبر : " سلّحت الحكومة هذه المجموعة لتحارب التمرد ولكن المجموعة احتارت أن تنفذ أجندها القبلية الخاصة بمهاجمة مناطق الفور القبلية .. إنهم يحرمون الناس من دفن موتاهم ... تتلقي رئاسة الولاية بصورة دائمة تقارير عن غزوات، و قنص من قبل المسلحين النَّاجين في القرى و الأدغال المحيطة<sup>1</sup>.

3- حركة جيش تحرير السودان : في شمال دارفور و المنطقة (أبوجمرة)، و بتاريخ 21 جويلية 2001، اجتمع أفراد قبيلتي " الفور " و "الزغاوة" لإحباط سياسيات القائلين " سيادة العرب في دارفور " و تأسست الحركة فعليا في نوفمبر 2001، و أطلقت على نفسها اسم " جبهة تحرير دارفور، ثم غيرت اسمها في 14 مارس 2003، أي حركة تحرير السودان، كما قد يشار إليها بجيش التحرير السودان، و أصدرت هذه الحركة ما يعرف "بيان مارس" وهدفه الجيش الذي يعمد الى فصل الدين عن الدولة، و ايجاد السودان ديموقراطي موحدّ على أساس المساواة<sup>2</sup>.

4- حركة العدل و المساواة : هي حركة تمرّد رئيسية في دارفور، ظهرت عام 2001، بدأت العمل ضد الحكومة في أوائل 2003، و يقود حركة العدل و المساواة "خليل ابراهيم"، وزير دولة سابق، الذي انحاز الى جانب حسن الترابي عندما شكل المؤتمر الشعبي عام 2000، و في أوائل ماي 2004 انقسمت حركة العدل و المساواة الى قطاعين :

القطاع الأول : يقوده خليل ابراهيم و الثاني يضم قادة الميدان العسكريين بزعامة العقيد جبريل. وحدث الانقسام بعد أن دعا القادة العسكريون الميدانيون الى عقد مؤتمر في "كارو" قرب الحدود التشادية في شمال دارفور يوم 23 ماي 2004 لكي يناقشوا مستقبل الحركة و الاختلافات الأيدولوجية بينهم<sup>3</sup>.

5- جماعات المتمرّدون : تشكلت كردّ فعل لفشل الحكومة و القيادات التقليدية في احتواء مشاكل الاقليم<sup>4</sup>، و هذا عام 2004، منها الحركة الوطنية للإصلاح و التنمية و معظمهم جنود قادة هذه

<sup>1</sup> المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

<sup>2</sup> أحمد وهبان ، مرجع سبق ذكره، ص 07.

<sup>3</sup> سليمان محمد خليل العناني، مرجع سبق ذكره، ص 15.

<sup>4</sup> تقرير مجموعة الأزمات الدولية رقم 76 عن افريقيا، مرجع سبق ذكره، ص 17.

الحركة من قبيلة " الزغاوة كوييرا " وهي قبيلة متفرعة من الزغاوة تنشط بشكل خاص في مدينة " طنية " على الحدود التشادية و في منطقة " جبل مون " بولاية غرب دارفور، وهناك جماعة تدعى الكرياج و تتألف من أفراد من قبائل غربية، وأيضا جماعة أخرى تدعى "الشهامة"<sup>1</sup> وتوجد في ولاية غربي كردفان، ومن مطالبها اتاحة فرص عادلة للتنمية و تقاسم سلطة و الثروة وفق الوعاء الحقوقي للشرعية، و تتقيد اتفاق الترتيبات الادارية لجمال التوبة و مناطق النيل الأزرق، الجنوبية، و في ديسمبر 2004 ظهرت جماعة تدعى " الحركة الوطنية السودانية للقضاء على التهميش " التي أعلنت مسؤوليتها عن الهجوم على " غبيش " غربي كردفان<sup>2</sup>.

2-تطور الأزمة الدارفورية: لم تُبن الثقة بين العرب الأفارقة، و زادت حدة النزاعات بين القبائل الكائنة في اقليم دارفور في عام 2003 و 2004 شنت الحكومة السودانية عددا من الهجمات العسكرية الواسعة و منها هجوم جويلية 2003 و كذلك سبتمبر و أكتوبر و ديسمبر 2003، ثم جانفي الى مارس 2004، حيث تضمنت الهجمات قصفا بريا و جويا متكررا استهدفت المدنيين دون تمييز. و كان تنسيق الهجومات عن طريق الغارات الجوية للقوات العسكرية و ميلشيات الجنجويد وأدت الى قتل العديد من المدنيين و ممارسة العنف بشتى أشكاله ( التحرش الجنسي، اغتصاب، تعذيب، خطف الممتلكات و المواشي، التدمير المتعمد للقرى و حرقهم)<sup>3</sup>.

و جاءت التبعات للهجمات التي أسفرت عن الانتهاك لحقوق الأفراد في دارفور و خلفت حوالي مليوني شخص ضحية حتى بداية 2005، و يقدر عدد القوى التي تم تدميرها كليا و جزئيا بحدود 700 قرية، أما عدد متضرري سكان دارفور يبلغ حوالي 3.5 مليون شخص، و في 28 فبراير 2007 طلب المدعي العام في محكمة الجنايات الدولية من الدائرة التمهيدية للمحكمة إصدار مذكرات الاستدعاء للمثول امام المحكمة للتحقيق في ارتكاب الجرائم ضد الانسانية في دارفور، و بقيت أزمة دارفور في تتابع مستمر، و في كل مرة تزيد حدة النزاع و يبقى التحقيق مرفوعا في المحاكم في سياق القضية<sup>4</sup>.

<sup>1</sup> سليمان محمد خليل العناني، مرجع سبق ذكره، ص 15.

<sup>2</sup> المرجع نفسه، ص 16.

<sup>3</sup> تقرير مجموعة الأزمات الدولية رقم 76 عن افريقيا ، مرجع سبق ذكره، ص 17.

<sup>4</sup> المرجع نفسه، ص 18.

## 1-تداعيات الاتحاد الافريقي ودوره في تسوية النزاعات في دارفور:

يعدّ مجلس السلم و الأمن الافريقي جهاز دائم يصنع القرار فيما يتعلق بالصراعات و ادارتها و تسويتها في الاتحاد الافريقي، كما يعمل على تنفيذ النشاطات المتعلقة ببناء السلم و إعادة التعمير في مرحلة بعد الصراعات و الحيلولة دون تجدد أعمال العنف و تنسيق و مواثمة الجهود الرامية الى منع الارهاب الدولي، و وضع سياسة دفاع مشترك للاتحاد، طبقا للمادة الرابعة الفقرة (د) من القانون التأسيسي للاتحاد الافريقي<sup>1</sup>.

و لقد عمل الاتحاد الافريقي على أزمة دارفور، و حصرها في النطاق الاقليمي و عدم تدويلها باعتبارها أزمة انسانية، و هذا ما جاء على لسان هاني رسلان قائلا " إن منطقة دارفور تمرّ بأسوء أزمة انسانية حاليا" و كذلك "إن أكثر من مليون شخص يتعرضون لتطهير عرقي ، و أن القتال بين الميليشيات العربية المدعومة من قبل الحكومة و الجماعات المحلية تعمل طبقا لسياسة الأرض المحروقة و الاغتصاب بصورة منتظمة ...." وهذا ما اعتمده الكونجرس الأمريكي لوصف ما يجري في دارفور " الابداء الجماعية" و قد وصف السفير الأمريكي "جون دانفورت" لدى الأمم المتحدة في مجلس الأمن الدولي "أزمة دارفور فريدة في خطورتها ... و أنها أكبر كارثة انسانية في العالم اليوم<sup>2</sup> .

و لكون الاتحاد الافريقي منظمة افريقية، وكان له أول تجربة في التدخل في أزمة دارفور على الواقع الميداني، كانت له الشرعية و حق الاسبقية في التدخل في المنطقة، و الحكم على الأوضاع فيها، قوبل بترحيب من مجلس الأمن<sup>3</sup>، و هذا بموجب قرار 1556 الصادر في 30 جويلية 2004 و المتعلق بتأييد ارسال قوات من الاتحاد الافريقي الى اقليم دارفور<sup>4</sup>.

و أجازت المادة(04) من النظام الأساسي للاتحاد الافريقي لدول الأعضاء التقدم بطلب تدخل الاتحاد الافريقي لإعادة السلم و الأمن في الاقليم، و هذا من خلال أجهزته المتمثلة في مجلس السلم و الامن

<sup>1</sup> محمد هيبه على أخطيبة، " دور مجلس السلم و الأمن الافريقي في ظل النزاعات و تسويتها في افريقية ، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 27، العدد 03، السنة 2011، ص 632.

<sup>2</sup> صدام حباشة ، مخلد مبيضين أزمة دارفور المواقف الدولية المتباينة إزاءها ، دراسة مقارنة ، المجلة الأردنية للعلوم الاجتماعية، المجلد2، العدد1، السنة 2009، ص 73.

<sup>3</sup> جمال عبد الناصر مانع، التنظيم الدولي ، بيروت : دار العلوم للنشر و التوزيع ،2006، ص 239.

<sup>4</sup> راجع قرار 1556 الصادر في 30 جويلية 2004، و المتعلق بتأكيد ارسال قوى من الاتحاد الافريقي الى دارفور.

الافريقي<sup>1</sup>، و بعد عدّة اجتماعات أعرب المجلس في اجتماع 17 الذي عُقد في 20 أكتوبر 2004، بقرار تشكيل قوة لحفظ السلم و ارساء الامن سميت بقوة (Amis) لتلبيتها عدّة توصيات لتوسعة البعثة و تقدير الوضع في دارفور .

و أعرب مجلس السلم و الأمن الافريقي في اجتماعه 45 الذي عقده في 12 جانفي 2006 عن رضاه للتقدّم بشأن نشر قوة **Amis** وعن دعمه المبدئي لنقل مهمة عمل قوة (Amis) الى الأمم المتحدة على أن يكون ذلك في اطار المشاركة بين الاتحاد الافريقي و الأمم المتحدة ليمنح مدّة عمل القوة Amis الى آخر مارس 2006.<sup>2</sup>

و بإرسال بعثات الاتحاد الافريقي الى الإقليم، جاء التأكيد على ذلك بموجب قرار 1564، ثم قرار 1591 بفرض عقوبات على المتهمين بارتكاب جرائم الحرب، ثم قرار 1593 بإحالة المتهمين للمحكمة الجنائية الدولية في لاهاي، و بموجب قرار مجلس الأمن رقم 1663 الصادر في 24 مارس 2006 طلب من الأمين العام للأمم المتحدة تسريع نقل مهمة الاتحاد الافريقي الى قوات تابعة للأمم المتحدة و يُنظر للقرار الأخير و توقيته على أنّه أحدث نقلة نوعية في تدويل النزاع و مستقبل<sup>3</sup> السودان و استبعادا للعجز، الذي أعلن عنه الاتحاد الافريقي، أصدر مجلس الأمن القرار رقم 1679 المؤرخ يوم 16 ماي 2006 الذي يدلي بتحويل بعثة الاتحاد الافريقي الى الأمم المتحدة، و بعد التشاور صدر قانون 1706 الصادر يوم 31 أوت 2006 ، بسبب ترسيخ الأمن في الاقليم و تحويل بعثة الاتحاد الافريقي الى القوات الدولية ليكون بتاريخ 31 سبتمبر 2007 ونقل السلطة من بعثة الاتحاد الافريقي الى البعثة المشتركة بين الأمم المتحدة و الاتحاد الافريقي بدارفور " يوناميد"<sup>4</sup>.

<sup>1</sup> جمال عبد الناصر مانع ، مرجع سبق ذكره، ص 307.

<sup>2</sup> محمد هيبه علي أخطيبة، مرجع سبق ذكره، ص 642.

<sup>3</sup> عوني فرسخ، "حالة الأمة العربية 2005 : النظام العربي تحدّى البقاء و التغيير" ، المستقبل العربي، العدد 3، السنة 2006، ص 121.

<sup>4</sup> حول تطورات أزمة دارفور و القرار 1706 ،في الموقع الالكتروني :

2-تدخل مجلس الأمن لاحتواء أزمة دارفور :

لقد فشل الاتحاد الإفريقي بالتعاون مع الأمم المتحدة في عدّة محاور رئيسية ،كفشله في استخدام قوة القارة الإفريقية للدفاع عن القارة، و على سبيل المثال فصل الاتحاد الإفريقي التسوية السياسية على المساءلة القانونية وفشل في انهيار محادثات أبوجا<sup>1</sup>.

وتظل أزمة دارفور تشكل تهديدا جسيما للسودان و للأقاليم المجاورة ،ليس بسبب النزاع الداخلي ، ولكن بسبب التدخل الخارجي المتمثل في إصدار مجلس الأمن في 3 أوت 2006 قراره 1706 القاضي بإرسال قوات دولية الي الاقليم ،و أهم ما جاء في القرار: إشارة في الديباجة الى الالتزام بسيادة السودان ووحدته واستقلاله وسلامته الإقليمية ،و هذه البنود الواسعة الصّلاحيات تقوم على تطبيق اتفاق سلامة و حماية المدنيين وهذه القوات تخضع الى مهمات واسعة النطاق على النحو التالي :

1. اعادة هيكلة مرفق الشرطة وجعله يتماشى مع مبادئ الديمقراطية .
  2. المساعدة في اقامة جهاز قضائي مستقل و حماية حقوق الانسان.
  3. رصد الأنشطة العابرة للحدود بين السودان وكلّ من تشاد و افريقيا الوسطى<sup>2</sup>.
- وعقب انتهاء عملية التقييم الفني التي قامت بها الأمم المتحدة ،و شرع مجلس الأمن في اعداد قرار يدعو فيه الى نشر قوة حفظ سلام دولية في دارفور ولا سيما أن الوضع في دارفور يزداد تدهورا<sup>3</sup>.
- وهكذا صدرت أغلب قرارات مجلس الأمن، بشأن أزمة دارفور بإدانة الوضع باعتبارها أزمة انسانية خطيرة جدّا، وهذا ما جاء على حدّ قول السفير الأمريكي " جون دانفورث" لدى الأمم المتحدة بأنها " فريدة من خطورتها ... و أنها أكبر كارثة انسانية في العالم اليوم".

<sup>1</sup> عبد اللطيف اسماعيل، لماذا فشل الاتحاد الإفريقي في دارفور، في الموقع الإلكتروني :

[www.sudanesonline.com/or/23618.shtml](http://www.sudanesonline.com/or/23618.shtml)

<sup>2</sup> هاني رسلان، "أزمة دارفور، القرار 1706، الأبعاد والتداعيات"، مجلة السياسة الدولية، العدد 166، المجلد 41، أكتوبر 2006، ص ص 182-184.

<sup>3</sup> زهرة بوسراج، "التدخل الانساني لمجلس السلم و الأمن الإفريقي في أزمة دارفور"، مجلة المفكر، العدد 08، ص ص 113-115.

و قد قدرت مصادر الأمم المتحدة عام 2006 عدد القتلى في دارفور بأكثر من 200 ألف قتيل و عدد الهاربين و المهاجرين بحوالي مليوني شخص، بذلك أصبحت قضية دارفور قضية عالمية تحظى باهتمام و متابعة دولية من قبل قوى فاعلة و مؤثرة، حسب أهدافه ومصالحه الخاصة<sup>1</sup>.

و بعد شهور من المشاورات أعرب قرار 1769 الذي قدمته بريطانيا، وفرنسا و دعمته الولايات المتحدة الأمريكية، والذي تبناه مجلس الأمن بالإجماع في 30 جويلية 2007 و القاضي بنشر قوة مشتركة باسم **Unamid** (الأمم المتحدة -الاتحاد الإفريقي). و تعتبر أكبر قوة حفظ السلام في تاريخ الأمم المتحدة، قدرت تكلفتها المادية بملياري دولار، حيث عيّن على رأس القوة " **دولف ادادا** " ممثلاً خاصاً مشتركاً بين الاتحاد الإفريقي و الأمم المتحدة، و عين " **مارتن اغواي** " قائدا للقوة، كما تعتبر أول قوة مشتركة هجينة بين الاتحاد الإفريقي و الأمم المتحدة<sup>2</sup>.

إنّ قرار 1769 الذي كانت الولايات المتحدة الأمريكية و دول غربية أخرى وراء اصداره، ويقضي بسيادة السودان، إلاّ أنّه جاء مستوفياً كل تحفظات الحكومة حيث قال **محمود عبد الحليم محمد** سفير السودان لدي الأمم المتحدة للصحفيين، " أنا مرتاح " و أضاف " إنّ المفاوضات بذلوا أقصى ما في وسعهم لاستجابة لمخاوفنا كما حذف التهديد بالعقوبات المستقبلية، و لا يسمح القرار للقوة الجديدة بمصادرة الاسلحة الغير مرخصة و يمكنها فقط مراقبة تلك الأسلحة"<sup>3</sup>.

### 3- إشكالية الحدود (العامل الأمني)

يلعب الموقع الجغرافي دورا بارزا في تأجيج النزاع ولا شك أنّ إثارة البعد التاريخي للجوار يتعلق بدراسة مفهوم **الجوار السيء** Bad neighboring التي جاء بها **ميكائيل براون** ( Michael. E. Brown) والتي تفسر التوترات و النزاعات بين الدول خاصة الحدود المشتركة بالرغم من أن السياسية في افريقيا كانت مجزئة بفعل الاستعمار و اعتبارها السبب الأول في نشوب النزاعات بحكم الحدود التي رسمها الاستعمار تماشياً مع الأوضاع في القارة الإفريقية عموماً و الساحل الإفريقي خصوصاً<sup>4</sup>.

<sup>1</sup> صدّاح حباشة و مخلد مبيضين، **مرجع سبق ذكره**، ص 73.

<sup>2</sup> زهرة بوسراج، **مرجع سبق ذكره**، ص 119.

<sup>3</sup> **المرجع نفسه**، ص 120.

<sup>4</sup> إجلال رأفت، "العوامل الداخلية و أزمة الدولة في القرن الإفريقي " **السياسية الدولية**، القاهرة، العدد 177، السنة

2009، ص 169.



## 1. الأزمة الليبية التشادية :

أصبحت قضية تشخيص العلاقات الليبية التشادية ، احدى القضايا المثيرة للجدل في الدوائر الاكاديمية، خاصة باعتبارها ليبيا أهم دولة مجاورة للتشاد، و عندما تولى "معمر القذافي" مقاليد الحكم في عام 1969 اتسمت العلاقة بين البلدين بالعدائية و التدخلات العسكرية خلال الفترة الرئاسية " لحسين جبري" لكن بعد أن تولى "ادريس ديبي" السلطة تخلت ليبيا عن مطالبها التوسعية في البلاد لتصبح ليبيا وسيط اقليمي يلعب دورا فاعلا في مفاوضات السلام في نظام أنجمينا ومعارضيه<sup>1</sup>.

و الصراع الليبي التشادي حالة من الأحداث المتقطعة 1978-1987، واتسم الصراع بأربعة تدخلات ليبية منفصلة في تشاد 1978-1979-1980-1981-1983-1987 و في سنة 1978 برز النمط العسكري للحرب بين مدرعات و مدفعية و دعائم جوية ليبية و بين حلفاء تشاديين و قبائل دارفورية ، هذا ما تغير في سنة 1986 بعدما وجد الجيش الليبي نفسه أمام وحدة غير مسبوقة في تاريخ تشاد، خلفت حرب التويوتا التي طرد منها الليبيون من الأراضي التشادية<sup>2</sup>.

يعود السبب الرئيسي للنزاع الليبي التشادي الى طموح ليبيا في ضم " قطاع أوزو\*" وهو أقصى شمال تشاد ، حيث ادعت ليبيا أن القطاع جزء من أراضيها وهذا على أساس الاتفاقية الفرنسية الايطالية 1935 و التي لم يصادق عليها برلمان كلتا الدولتين<sup>3</sup>.

في عام 1972 أصبحت أهداف ليبيا حسب المؤرخ " ماريو أزقودو" خلق دولة عميلة تحت خاصرة ليبيا ،تكون جمهورية اسلامية على نمط الجماهيرية، مما سيجعلها على علاقة وثيقة بليبيا ويؤمن سيطرته على قطاع أوزو، و يطرد الفرنسيين من المنطقة و تمكنه من استخدام تشاد كقاعدة لتوسيع نفوذه في افريقيا الوسطى.

والنمط العسكري للحرب برز في 1978، حيث كان الليبيون يمدون بالمدرعات والمدفعية والدعم الجوي، بينما كان حلفاؤهم التشاديون وقبائل دارفور (السودان) يقدمون المشاة التي تقوم بمعظم الاستطلاع والقتال. هذا النمط تغير بشكل جذري في 1986، قرب نهاية المعركة، عندما اتحدت كل القوات التشادية على مقاومة الاحتلال الليبي لشمال تشاد بدرجة من الوحدة غير مسبوقة في تاريخ

<sup>1</sup>ليبيا/تشاد : ما وراء النفوذ السياسي، في الموقع الالكتروني : [www.crisisgrap.org/or.aspx](http://www.crisisgrap.org/or.aspx)

<sup>2</sup> <http://ar.wikipedia.org/w/index.php?title=%da%4%>

<sup>3</sup> Ibid.

تشاد. هذا التغيير حرم القوات الليبية من قوات المشاة، وجاء ذلك في الوقت الذي وجد الليبيون أنفسهم في مواجهة جيش عالي الحركة، مزود بالكثير من الصواريخ المضادة للدبابات والمضادة للطائرات مما حيدّ التفوق الليبي في النيران. ما تبع ذلك كانت حرب التويوتا، التي طُرد فيها الليبيون وطُردوا من تشاد، الأمر الذي أنهى الصراع.<sup>1</sup>

## المبحث الثاني: طبيعة التهديدات اللاتماثلية في الساحل الافريقي:

أن فشل نموذج الدولة في منطقة الساحل الافريقي شجع بالضرورة صعود فواعل تتحرك دون الدولة وتحاول سد الفراغ الأمني والاقتصادي وحتى الاجتماعي الذي تركته السلطة المركزية و عوائد النزاعات القبلية و الاثنية التي هزّت استقرار الدول ، عدا عن الفشل الكبير في بناء نظام اقليمي لمواجهة الاخطار الخارجية(استغلال ثروات المنطقة ، انشاء قواعد "الافريكوم"....)<sup>2</sup>

### المطلب الأول : الارهاب و أهم المقاربات الامنية لمواجهته:

لقد تباينت الاجتهادات في وضع تعريف محدد للإرهاب ، ولربما ساد الخلاف أحياناً في هذا الأمر لأنه من الأمور الخلافية للمجتمع الدولي بصفة عامة في الاوساط الأكاديمية بصفة خاصة ،و ذلك بسبب اختلاف المصالح و تباين القيم و الأيديولوجيات ،إلا أن الجامع المشترك بين البشرية كافة حيال ذلك، يتمثل في إجماع الناس ، كل الناس ، على ضرورة وضع حد فاصل لكل الممارسات الإرهابية من هكذا ظاهرة مؤلمة مدمرة وقاتلة ، وهو إجماع تعددت إزاءه الوسائل والمقترحات والصيغ النظرية والعملية التي يجري توظيفها في مجال مكافحة الإرهاب، وعلى نحو حدا بالكثيرين في هذا

<sup>1</sup><http://ar.wikipedia.org/wiki/d8%aa%da8/b4%8>.

\*قطاع أوزو Aozou هو شريط من الأرض في شمال تشاد على طول الحدود مع ليبيا، يبلغ طول هذا الشريط حوالي ستمائة ميلا، ويمتد جنوبا إلى عمق نحو 100 كيلومتر ويختلف عرضه من منطقة إلى أخرى (ما بين 50 إلى 90 ميلا) وهي منطقة شاسعة تبلغ مساحتها حوالي 80 ألف متر مربع، تقع في شمال منطقة تبيستي، الغنية باليورانيوم والمنجنيز .

النزاع للسيطرة على هذه المنطقة بين تشاد وليبيا أدى إلى حرب بين البلدين. اعتبر العقيد القذافي أن تشاد هي مجاله الحيوي، الذي يجب أن يوليه اهتمامه الأساسي، وذلك لضمان الحصول علي موارد بديلة لمورد البترول الذي كان مقدراً له أن ينضب خلال خمسين عاماً.

<sup>2</sup> <http://ideas.repec.org/p/hic/wpaper/10/04/.html>

العالم ، إلى رفع الصوت مطالبين بضرورة التفريق بين الإرهاب المجرد المؤذي والمدان ، وحق الشعوب في المطالبة باسترداد حقوقها.<sup>1</sup>

و على الرغم من أهمية تعريف الارهاب كأساس لتحديد معالم الظاهرة إلا أنه لا يوجد تعريف متفق عليه لتعريف ظاهرة الارهاب فثمة اتجاه لدي بعض الباحثين في مفهوم الارهاب بالتركيز علي المعني اللغوي .ظهرت كلمة إرهاب *terreur* لأول مرة في اللغة الفرنسية عام 1355و جاءت من اللغة اللاتينية *terror* و لها ما يقابلها في جميع اللغات الاوروبية و هي تعني في الاصل خوفا أو قلقا متناهيا من تهديد غير مألوف و غير متوقع.و يعرفه قاموس أكسفورد "بأنه مصطلح سياسي يرجع الي جماعة اليعقوبيين التي عرفت بأعمالها الارهابية العنيفة إبان الثورة الفرنسية ما بين 1793و1794.<sup>2</sup> وفي معجم المختار الصحيح : رهب بمعنى أخاف . وفي معجم الوسيط أن الرهب هو الخوف ،وكما ورد في لسان العرب رهب يرهب رهبة أي خاف وفزح كما وردت في القاموس"لاروس" "LAROUSSE" أن الإرهاب هو مجموعة أعمال العنف التي ترتكبها مجموعات ثورية أو أسلوب عنف تستخدمه الحكومة" وفي قاموس روبير "أن الإرهاب هو الاستخدام المنظم لوسائل استثنائية للعنف من أجل تحقيق هدف سياسي"<sup>3</sup>.

وكما وردت في القرآن الكريم في العديد من آياته وسوره، قال تعالى: "وأوفوا بعهدي أوف بعهدكم وإياي فارهبون"<sup>4</sup>... "سورة البقرة الآية 40.

وقال أيضا: "ترهبون به عدو الله وعدوكم...". وقال "لأنتم أشد رهبة في صدورهم من الله..."<sup>5</sup>. وقال صلى الله عليه وسلم: "رغبة ورهبة إليك..."

---

<sup>1</sup>أحمد فتحي سرور و آخرون،"تعريف الإرهاب"،*في الملتقى الدولي: الإرهاب : التحديات القانونية، القاهرة، 8-9 يوليو 2006، ص12.*

<sup>2</sup>خليل حسن ،*قضايا دولية معاصرة*،بيروت :دار المنهل اللبناني،ط2008،1،ص 91.

<sup>3</sup>محمد فتحي، *واقع الإرهاب في الوطن العربي*، الرياض: مركز الدراسات والبحوث جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية،1999،ص 22 .

<sup>4</sup>القرآن الكريم، سورة الأنفال، الآية 60.

<sup>5</sup>القرآن الكريم، سورة الحشر، الآية 13.

أما في الموسوعة العربية العالمية أن الإرهاب هو استخدام العنف أو التهديد به لاستخدام العنف أو الدرع. أما في موسوعة العلاقات الدولية أن الإرهاب هو أي نشاط تقوم به الدولة أو غير الدولة بهدف سياسية محددة.

أو كما عرفه الفرنسي "غوشيه": أن الإرهاب هو شكل من أشكال القتال قليلة الأهمية بالنسبة للأشكال المعتمدة في النزاعات التقليدية ألا وهي قتل السياسيين والاعتداء على الممتلكات العامة<sup>1</sup>.

و قد عرّف أحد الفقهاء الإرهاب: "العمل الاجرامي المصحوب بالرعب أو العنف أو الفرع المصحوب بقصد تحقيق هدف معين".

بينما عرفه آخر بمفهومين أحدهما واسع و الثاني ضيق و بالنسبة للمفهوم الواسع فيقصد بالإرهاب "الجنائية أو جنحة سياسية أو اجتماعية ينتج عن تنفيذها والتعبير عنها ما يثير الفرع". أما المفهوم الضيق فالإرهاب يعني " الاعمال الاجرامية التي يكون هدفها الاساسي نشر الرعب و الخوف كعنصر شخصي وذلك باستخدام وسائل تستطيع خلق حالة من الخطر العام كعنصر مادي". ويتناوله فقيه آخر بالنظر لطبيعته الدولية، فيعرفه بأنه "عمل يتسم بالعنف يصدر عن جماعة غالباً ما تكون ذات طبيعة دولية لتحقيق غاية سياسية مما يجعل هذه الاعمال مؤثرة و من شأنها نشر الخوف و الرعب و ذلك باستخدام المتفجرات لتدمير السكك الحديدية و السدود ، وتسميم المياه المستخدمة للشرب، ونشر الأمراض المعدية بما يؤدي لخلق حالة من الفوضى وعدم الاستقرار بين أفراد المجتمع".<sup>2</sup>

وعرفه الدكتور سالدانا الإرهاب في مفهومه العام "هو كل جنحة أو جنائية سياسية أو اجتماعية يؤدي ارتكابها أو الإعلان عنها إلى إحداث زعر عام يخلق بطبيعته خطراً عاماً فالإرهاب ينطوي على إشاعة الفرع والخوف في نفوس الناس باستخدام وسائل إجرامية متطورة أبرزها التفجير والتدمير وتخريب الممتلكات والمرافق العامة والخاصة علاوة على الاعتقال واحتجاز الرهائن والاعتداء على

<sup>1</sup>سهيل حسين الفتلاوي، الإرهاب الدولي وشرعية المقاومة، عمان: دار الثقافة للنشر والتوزيع، ط2001، ص1، ص23.

<sup>2</sup>خالد السيد، الإرهاب الدولي والجهود المبذولة لمكافحته ، القاهرة: المركز الاعلامي الأمني، ت ن ، ص02.

وسائل النقل البرية والبحرية والجوية، ويكون الإرهاب دولياً إذا استهدف مصلحة دولية وبذلك يمكن النظر إليه على أساس أنه جريمة دولية أساسها مخالفة قواعد القانون الدولي العام<sup>1</sup>. "

ومن الاطر النظرية المفسرة للإرهاب:

-نظرية صراع القيم: ينطلق رواد نظرية صراع القيم value conflict في تحليل الظواهر الاجتماعية كالإرهاب من التراث النظري للمفكرين الاوروبيين والأمريكيين خاصة ماركس في تحديده لمشكلة الصراع الاجتماعي حيث ترى هذه النظرية ان ظاهرة الارهاب تعود الى صراع القيم واختلاف المصالح.

-النظرية النقدية: جاءت كرد فعل للاتجاه الماركسي القائم على الصراع الطبقي ومن أبرز روادها هيرماس حيث حدد طبيعة الازمة لكل تشكيل اجتماعي .ويرى أن المجتمعات المعاصرة(ما بعد الحداثة ) تعاني من أزمت ثقافية بسبب اختلال البناء الثقافي القائم على الثقافة الشخصية والتنشئة الاجتماعية وهو ما أطلق عليه "استعمار دنيا المعاش" التي هي البناء الفوقي للمجتمع والتي تعكس بناء الشخصية والتنشئة الاجتماعية والثقافة المجتمعية.

-نظرية الرأي العام والمشكلات الاجتماعية: ومن أبرز روادها "مانز MANIS" يرى أنه من خلال الرأي العام يمكن التعرف على المشكلات الاجتماعية من منظور أمني وذلك من خلال الوقوف على مختلف المشكلات الاجتماعية مثل الارهاب أي التركيز على البعد الذاتي كالخوف من الجريمة والعنف وغيرها في تفسير ظاهرة الإرهاب وهناك العديد من النظريات منها: النظرية الوظيفية، الإنحرافية، التفاعل الرمزي<sup>2</sup>. أما صور الارهاب فنجمها:

الصورة الاولى: الارهاب زمن السلم: وذلك بأن تمارس حكومة ما بحق جماعة ما سياسية القمع و الاقصاء مما يدفع الاخيرة الي ممارسة الارهاب كرد فعل علي الممارسات الحكومية، و قد تمارس

---

<sup>1</sup>إمام حسنين خليل، نحو اتفاق دولي لتعريف الارهاب: الجرائم الارهابية في التشريعات المقارنة. مصر: مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية، 2008، صص 9-14.

<sup>2</sup>العموش احمد فلاح، مستقبل الإرهاب في هذا القرن، الرياض: مركز الدراسات والبحوث جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، ط1، 2006، صص 35-36 .

الحكومة المعترف بها اقليميا أو دوليا الارهاب بغية رسالة لدول اخرى أو لإرساء سياسة معينة أو لإنجاز أهداف اقتصادية .

الصورة الثانية: الارهاب زمن الحرب: صنف القانون الدولي من خلال اتفاقية لاهاي و القانون الجنائي الدولي جرائم الحرب الى ثلاث طوائف:

1-جرائم الحرب 2-جرائم ضد الانسانية 3- جرائم ابادة الجنس البشري.

أما الارهاب فقد اعتبره القانون الجنائي الدولي جريمة مستقلة مضافة اليها من أشكالها :

1-قتل الافراد أو كامل أفراد الجماعة سواء كانت مدنية أو عسكرية دون إجراءات أو مبررات قانونية معترف بها.

2-إلحاق ضرر جسدي أو عقلي جسيم بالأفراد.

3-إخضاع الجماعة عمدا لأحوال معيشية مشينة بقصد الاهلاك.<sup>1</sup>

ترتبط الظاهرة الإرهابية بالمستوى الاجتماعي و أن الفقر و التخلف يعملان كأعداء في منطقة الساحل الافريقي ،كون الكثير من الجماعات الإرهابية ظهرت كجماعات إسلامية تدعو للجهاد ضد الغرب.....<sup>2</sup>

أعلنت الولايات المتحدة على اثر مجموعة من الأحداث "الحرب الشاملة على الإرهاب وكانت البداية في كل من أفغانستان و العراق لينتقل تنظيم القاعدة نحو الأراضي الصومالية، إذ بدا بالانتشار في إفريقيا تحديدا منطقة الساحل و الصحراء ، و عليه تشير الإدارة الأمريكية إلى أن اهتمامها بالمنطقة لا يعدو كونها قد أصبحت ملجأ للجماعات الإرهابية .<sup>3</sup> وبعدها الاقتصاد بتقلباته وما يلحقها من تغيرات مؤثرة في المجتمعات الفقيرة من الأسباب الخطيرة المحركة لموجات الإرهاب في العالم، وتبشر العولمة التي تجتاح العالم بمزيد من الأزمات الاقتصادية للدول والمجتمعات خاصة الافريقية (الساحل

<sup>1</sup>رائد قاسم، الإرهاب و التعصب عبر التاريخ، د ب ن: د د ن ، 2005، ص 32.

<sup>2</sup>محمد عمارة، الإسلام وأحداث الحادي عشر من أيلول 2001، د ب ن: منشورات اتحاد الكتاب العرب ، د ت ن ،

ص 18.

<sup>3</sup>المرجع نفسه، ص 22.

الافريقي)، مما يزيد الفجوة بين الدول الغنية، والدول الفقيرة، ويتوقع أحد المفكرين ( وليام نوك ) مؤلف كتاب " عالم جديد متغير " أن يكون الإرهاب رد الفعل المقابل للمتغيرات الاقتصادية الخطيرة، تعبيرا عن سخط المجتمعات والفئات المطحونة، ويتوقع أن يستغل الإرهابيون التقدم العلمي والتقني في القرن القادم، في تحويل الأموال والأفكار والتعليمات بين مواقعهم، من أقصى الأرض إلى أديانها، بواسطة الأنظمة المصرفية العالمية وشبكات الإنترنت... ويأتي هذا في خضم انتشار المصالح الشخصية وفرض سيطرة التجارة والمال وغياب القيم والأخلاق التي تحكم المجتمعات".<sup>1</sup>

ومن الطبيعي ان تسهم العوامل الاقتصادية والاجتماعية بدور كبير في قيام الارهاب، حددت هذه العوامل بستة مظاهر هي: استمرار وجود نظام اقتصادي دولي جائر، والاستغلال الأجنبي للموارد الطبيعية والوطنية وتدمير ما لدى بعض البلدان من سكان وأحياء، ووسائل نقل وهياكل اقتصادية، والظلم والاستغلال السياسي والاجتماعي والاقتصادي وانتهاك حقوق الانسان والفقير والجوع والشقاء وخيبة الأمل.<sup>2</sup>

وينسب ايضا توسع ظاهرة الارهاب الى التطور العلمي والتكنولوجي الحديث. ، حيث وضع بين ايدي مرتكبي الأفعال الارهابية وسائل عصرية اكثر فاعلية في تحقيق الاهداف المتوخاة منها. فقد وفرت الطائرات مثلا للإرهابيين القدرة على القيام بعملياتهم من بعيد وعلى الانتقال بسرعة بالغة من مكان الى اخر ، اضافة الى انها اصبحت هي نفسها هدفا مهما يتوجه إليه الارهاب.<sup>3</sup>

---

<sup>1</sup> أسماء بنت عبدالعزيز الحسين، أسباب الإرهاب والعنف والتطرف دراسة تحليلية، الرياض: دار عالم الكتب، 2002، ص 10.

<sup>2</sup> محمود عربي، دراسات في الاستراتيجية الإسرائيلية، بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ط1، 1979، ص140.

<sup>3</sup> Gaston Bouthoul, Definitions of Terrorism, in International Terrorism and world security, edited by Danid cartton and carlo schaefer, handan, 1975 .p52.

## المطلب الثاني: الجريمة المنظمة وتهريب الاسلحة:

عرفت البشرية الجريمة بأشكال بسيطة و اولية و ارتكزت على افعال لإنجازها ،لكن مع تطور المجتمعات البشرية وتعقد انظمتها و معاملاتها و تشابك مصالحها الاقتصادية و التجارية التي تجاوزت الحدود الوطنية للدولة ،انتقلت الجريمة من البساطة الي التنظيم الدقيق الذي يتصف بالترتيب و الاعداد الذي لم يعد محصورا في مكان واحد ليصبح تنظيم الجريمة ذا بعد دولي و مصالح متعددة<sup>1</sup>.

وأصبحت الجريمة المنظمة بعناصرها الجديدة تمثل خطرا كبيرا يواجه الدول كافة ، سواء كانت دولاً متقدمة أو نامية ، فبالرغم من أن الجريمة المنظمة تعتبر ظاهرة قديمة<sup>2</sup> الا ان استخدامها كان حديثا كبديل لما هو معروف بالمافيا الدارج استعمالها قديما، والمافيا \* هي تاريخيا مع الغزو الفرنسي لأراضي صقلية عام 1282 ، حيث الجريمة المنظمة كانت بسرية لمكافحة الغزاة الفرنسيين كان شعارها (Morte Alla Franciitalia Anelia) ويعني (موت الفرنسيين هو صرخة ايطاليا)<sup>3</sup>.

الجريمة المنظمة هي التي ترتكبها المنظمات أو عصابات اجرامية بهدف تحقيق مكاسب ذاتية و منافع مادية كالاستحواذ علي المال و الممتلكات ،أما الفعل الاجرامي فيترك تأثيرا له نطاق محدود لا يتجاوز نطاق الضحايا ،و يستخدم الباحثون مصطلحات متباينة في التعبير عن الجريمة المنظمة نذكر من بينها "الجريمة الاحترافية"، و "الجريمة المتقنة"، و "الجريمة المخططة"، أما الاصطلاح الاقرب هو "التنظيمات الاجرامية" للاعتبارات التالية :

الجريمة المنظمة ليست جريمة واحدة و لا يرتكبها شخص واحد أو نشاط إجرامي واحد ، بل هو مشروع يحتوى علي أنشطة اجرامية متعددة و يقوم بها أناس متعددون.

<sup>1</sup> عبد الفتاح مصطفى الصيفي و آخرون، الجريمة المنظمة التعريف و الانماط و الاتجاهات، الرياض: أكاديمية نايف العربية للعلوم الامنية، ط1999، ص1، ص19.

<sup>2</sup> محمود شريف بسيوني: الجريمة المنظمة عبر الوطنية، القاهرة: دارالشروق، ط2004، ص1، ص24.

<sup>3</sup> المرجع نفسه، ص24.



التنظيم الاجرامي متباين و مختلف الاشكال بدءا من عصابات الجانحين و جماعات اللصوص و الاتحادات الاجرامية العالمية و المافيا.<sup>1</sup>

والجريمة المنظمة تنظيم مؤسسي ثابت وهذا التنظيم له بناء هرمي، مستويات للقيادة، قاعدة للتنفيذ، أدوار ومهام ثابتة ودستور داخلي صارم يضمن الولاء والنظام وفرص للتقدم في إطار التنظيم مع المحافظة على استمرار وبقاء المنظمة.<sup>2</sup> وهي الجريمة التي أوفرتها الحضارة المادية لكي تمكن الإنسان المجرم من تحقيق أهدافه الإجرامية بطريقة متقدمة لا يتمكن القانون من ملاحقته بفضل ما أحاط به نفسه من وسائل يخفي أغراضه الإجرامية ولا بد لتحقيق هذه الغاية من تعاون مجموعة من المجرمين.<sup>3</sup>

ويعرف القانون الإيطالي الجريمة المنظمة: في نص المادة 416 مكرر من قانون العقوبات على " أن الفعل كطرف في منظمة إرهابية مكونة من ثلاثة أشخاص، أو أكثر، وتتميز هذه الجريمة بأن أعضاء المجموعة أو العصابة يستعملون قوة وسلطة العصابة المتمثلة في "قانون الصمت" لكي يستمدوا منها القدرة على ارتكاب الجريمة والاستيلاء بشكل مباشر أو غير مباشر على الإرادة أو السيطرة على النشاط الاقتصادي لتحقيق أرباح غير عادلة أو مشروععة."

أما القانون السويسري: نصت المادة 260 المضافة لقانون العقوبات " شخص يشارك في منظمة ويحافظ على انضمامه لها وعلى أسرارها ويمارس أنشطة تتسم بالعنف كهدف في حد ذاته أو يحصل على أرباح بوسائل إجرامية، يعاقب بالحبس الانفرادي أو الاعتقال لمدة تصل إلى خمس سنوات على الأكثر، ويخضع للعقاب كل شخص يرتكب اي عمل إجرامي بالخارج في حالة قيام المنظمة بتنفيذ أو محاولة تنفيذ أنشطتها كليا أو جزئيا في سويسرا".<sup>4</sup>

وأما القانون الاميركي: نص في قانون "RICO" على عناصر الجريمة المنظمة بأبعادها الجديدة

<sup>1</sup> خليل حسن ،قضايا دولية معاصرة ، مرجع سبق ذكره ، ص 108.

<sup>2</sup>البشري محمد الأمين، الفساد والجريمة المنظمة. الرياض: أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، ط1، 2007 ، ص79

<sup>3</sup>عبدالفتاح مصطفى الصيفي، مرجع سبق ذكره، ص20.

<sup>4</sup>عارف غلاييني، "الجريمة المنظمة واساليب مكافحتها"، بحث معد للترقية لرتبة رائد في قوى الامن الداخلي المديرية العامة لقوى الامن الداخلي، معهد قوى الامن الداخلي، دورة النقباء المرشحين لرتبة رائد، ص6.

حيث استلزم وجود مؤسسة أو منظمة تتخذ من الابتزاز نشاطاً.<sup>1</sup>

وتعددت الجهود الدولية لتعريف الجريمة المنظمة وستناولها كالتالي:

**تعريف الإنتربول للجريمة المنظمة:** بأنها جماعة من الأشخاص تقوم بحكم تشكيلها بارتكاب أفعال غير مشروعة بصفة مستمرة ، وتهدف بصفة أولية إلى تحقيق الربح ، ولو تجاوزت أنشطتها الحدود الوطنية.

إلا أن هذا التعريف وردت عليه ، ملاحظات من عدة دول ، كالولايات المتحدة الأمريكية وكندا ، حيث انه لم يشر إلى استخدام العنف لتحقيق أهداف الجماعة المنظمة ، مما جعل الإنتربول يعيد تعريفه للجريمة المنظمة ويضيف شرطاً في تكوين الجماعة المنظمة وهو الهيكل التنظيمي ويضيف عنصراً جديداً وهو الاعتماد غالباً على التخويف والفساد في تنفيذها لأهدافها.<sup>2</sup>

**تعريف الاتحاد الأوروبي للجريمة المنظمة:** في سنة 1993 عرفت مجموعة مكافحة المخدرات والجريمة المنظمة بالاتحاد الأوروبي بأنها (جماعة تمارس نشاطاً إجرامياً بارتكاب جرائم جسيمة لمدة طويلة أو مدة غير محددة ويكون لكل عضو فيها مهمة محددة في إطار التنظيم الإجرامي ، وتهدف للحصول على المنفعة الذاتية أو تحقيق الأرباح وتستخدم في ارتكابها الجريمة العنف والتهديد ، والتأثير على الأوساط السياسية والإعلامية والاقتصادية والهيئات القضائية).

**تعريف الأمم المتحدة للجماعة الإجرامية المنظمة:** أصدرت الأمم المتحدة اتفاقية مكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية بسبب الخطر العالمي الذي تمثله والتي عرفت هذه الجريمة في مادتها الثانية "بأنها جماعة ذات هيكل تنظيمي تتألف من عدة أشخاص ، موجودة لفترة زمنية وتعمل متضافرة علي ارتكاب الجرائم الخطيرة وفقاً لهذه الاتفاقية ، من اجل الحصول بشكل مباشر أو غير مباشر على منفعة مالية أو منفعة مادية أخرى .<sup>3</sup>

<sup>1</sup>المرجع نفسه، ص7.

<sup>2</sup>فائزة يونس الباشا: الجريمة المنظمة في ظل الاتفاقيات الدولية والقوانين الوطنية، القاهرة: دار النهضة العربية، 2002، ص48.

<sup>3</sup>المرجع نفسه، ص49.

لقد عرفت دول الساحل الإفريقي تنامي ظاهرة مرضية وهي الجريمة المنظمة بكل أنواعها و أشكالها من غسيل الأموال إلى تجارة البشر إلى تهريب الأسلحة و كذا تهريب السجائر خاصة في منطقة ديكال المالية التي تعتبر أهم منطقة أو الحلقة الأساسية لتهريب السجائر، كما تعرف دول الساحل تنامي ظاهرة خطيرة ألا و هي تجارة المخدرات التي تعرف نمو سريعا خاصة بعد تحول المنطقة إلى مكان عبور للمخدرات الصلبة مثل الهيروين ، الكوكايين و الكراك من أمريكا اللاتينية إلى أوروبا عبر إفريقيا الغربية ثم الساحل الإفريقي و عبر المغرب العربي.<sup>1</sup>

يتم ترويج المخدرات في العالم مرورا بالقارة الإفريقية بالضبط بمنطقة الساحل و تقدر بالأرقام حوالي 240 من الكوكايين و 820 طنا من الهيروين لا يحجز منها سوى كميات قليلة جدا من طرف المصالح الجمركية و الامنية في مختلف دول القارة. و ما ساعد عصابات المخدرات على بسط نفوذها و سيطرتها في المنطقة العلاقات القوية التي تربطها بباقي التنظيمات الاجرامية الناشطة في العالم من غسيل الاموال، تجارة البشر، الاسلحة و المنظمات الارهابية، مما اكسبها امكانيات مادية كبيرة جدا مما زاد من صعوبة ايقاف نشاطاتها و الحد من خطورتها خاصة في دول الغرب الافريقي كنيجيريا والسينغال.<sup>2</sup> حيث جاء على لسان إمنوال لوكير نائب مدير مكافحة الجريمة المنظمة و تجارة المخدرات عندما قال " إن بعض دول إفريقيا الغربية التي تقع خلف الشريط الحدودي الجنوبي للجزائر أصبحت طريقا مفضلا و نشيط للتجارة الدولية للكوكايين الوافد من أمريكا اللاتينية في اتجاه أوروبا ". وتشكل المخدرات تهديدا كبيرا لدول الساحل خاصة في الجانب الاقتصادي ناهيك عن ويلاتها في الجانب الاجتماعي.

و يمكن إرجاع ظهور هذه الظاهرة المرضية ( الجريمة المنظمة) في منطقة الساحل للأسباب التالية:

---

<sup>1</sup> امحمد برقوق : "الساحل الإفريقي بين التهديدات الداخلية والحسابات الخارجية"، جريدة الشعب الجزائر، العدد الأول، جانفي 2008 ، ص 13 .

<sup>2</sup> كمال عويرات، "الساحل الإفريقي منطقة عبور لتجارة المخدرات"، جريدة الشعب الجزائر، العدد الاول، جوان 2011، ص 04.

-معاناة الدولة الجزائرية كبيرة من ظاهرة التهريب عموما و تجارة المخدرات خصوصا نظرا للكميات الهائلة من انواع السموم الفتاكة التي تدخل الأراضي الجزائرية عن طريق حدودها الغربية مع المملكة المغربية و الجنوبية مع كل من النيجر، مالي و موريتانيا بشكل خاص او ما يعرف في قاموس العلاقات الدولية بالساحل الافريقي.

\* طبيعة المجتمعات في المنطقة مفككة أثنيا ، و قبليا و عرقيا جعل من عجلة الاندماج الاجتماعي عملية جد صعبة خاصة مع غياب ثقافة سياسية وطنية موحدة هذا أنتج أزمات داخلية ذو تركيبة معقدة يصعب التحكم فيها و مراقبتها مثل أزمة دارفور في السودان، الطوارق في المالي و النيجر الاضطرابات العرقية في موريتانيا و الصدمات الاثنية و حتى القبلية في التشاد<sup>1</sup>.

\*ليس لدول الساحل القدرة على المراقبة الذاتية أي ضعف هذه الدول على مراقبتها حدودها و كذا غير قادرة على الإدارة الأمنية لأراضيها مما يؤدي إلى سهولة العمل الإجرامي المنظم وسهولة الاتصال بين المنظمات الإجرامية الغير و وطنية.

\*إفلاس الدولة: و الذي يعود إلى مجموعة من العوامل:

أ- النظام القبلي : الذي يحكم الكثير من دول هذه المنطقة و يزداد تأثيره في الدول التي تهيمن فيه الاثنية علي على حياتها السياسية.

ب-السيطرة الاستعمارية: التي عملت و ما زالت تعمل على إشاعة الفوضى و التفرقة بين الفصائل عن طريق تقسيم الأقاليم بطريقة تعسفية .

ج- التقسيم الغير عادل للثروة / و الذي أدى إلى تهميش سياسي و اقتصادي و الذي أدى إلى التمرد و العنف السياسي خاصة الطبقات الاجتماعية التي يمسهما التهميش.

د- ضعف الأداء الاقتصادي للدولة : وهذا راجع الى سمات المنطقة الساحلية و المتمثلة في الجفاف ، قلة المطر ، نقص المياه الجوفية، هشاشة الأرض ،الاحتباس الحراري الذي يؤدي في تآزم الوضع البيئي للمنطقة هنا الوضع البيئي كان عاملا ضد الدولة و معرقل لها في عملها على تحسين الوضعية الاقتصادية وتحقيق الامن لشعبها.<sup>2</sup>

إن الجريمة المنظمة من الجرائم الخطيرة، و هي التحدي الأكبر الذي يواجه المجتمع الدولي، و تبرز خطورتها من خلال التنظيم و التخطيط الذي يكفل لها النجاح و الاستمرار بحيث يصعب تطويقها و

<sup>1</sup>، "امحمد برقوق : "الساحل الإفريقي بين التهديدات الداخلية والحسابات الخارجية مرجع سبق ذكره، ص04.

<sup>2</sup>امحمد برقوق،"المعضلات الأمنية في الساحل الإفريقي وتداعياتها على الأمن الوطني الجزائري "، مجلة الجيش، مديرية الإعلام والاتصال والتوجيه، الجزائر، العدد 534 ،جانفي 2008 ، ص 52.

القضاء عليها بسهولة ذلك أن المنظمات الإجرامية التي تقوم بالإعداد للجريمة المنظمة هم في الغالب أصحاب خبرة و احتراف يخططون لتلك الجريمة بطريقة محكمة تكفل النجاح في تنفيذها و من هذا نجد تهريب الاسلحة<sup>1</sup>، حيث تنتشر في منطقة غرب إفريقيا و الساحل الافريقي (مالي - موريتانيا) عدة منظمات إجرامية تنشط في الاتجار بالمخدرات، وتهريب الموارد الطبيعية، والتزوير، وتهريب السجائر، والاتجار بالأسلحة، وغسل الأموال، والقرصنة البحرية، وغيرها. لكن انتشار هذه الأسلحة وسهولة الحصول عليها وسوء استخدامها يشكل خطرا على أمن الناس والمجتمعات والدول في إفريقيا(الساحل و الصحراء-غرب افريقيا).

ويتم تداول هذا النوع من الأسلحة من خلال صلات معقدة: تصنيع محلي وتهريب من قبل المتاجرين وبقايا من البنادق التي استخدمت خلال الصراعات المسلحة والسرقات من الأسلحة الحكومية من قبل رجال الأمن الفاسدين والمستوردين غير الشرفاء المعتمدين من قبل الحكومة ومما يوفره العائدون من عمليات السلام الدولية ومن الأسلحة التي توزع على المرتزقة من قبل حكومات طائشة مثل ليبيا تحت حكم معمر القذافي، وما يكسبه الإرهابيون والمتمردون والجماعات الإجرامية من إغارتهم على مخازن الأسلحة وما إلى ذلك من طرق غير مشروعة للحصول على الأسلحة ويتكون المهربون من مواطنين من غرب إفريقيا ومتعاونين أجانب<sup>2</sup>.

ونظرا لقصور أنظمة الأمن القومي وسهولة اختراق الحدود ونظرا للطلب المتزايد على السلاح من قبل المجرمين والإرهابيين، فإن العصابات المتخصصة في الاتجار بالأسلحة صممت أساليب لإخفاء وتهريب الأسلحة عبر الحدود بشكل يلائم طبيعة غرب إفريقيا. وقد زادت جرأة الجماعات الاجرامية مثل القرصنة والخطفين وكذلك الإرهابيين النشطين في غرب إفريقيا مع انتشار الأسلحة في منطقة الصحراء والساحل في أعقاب زعزعة الاستقرار في ليبيا<sup>3</sup>.

---

<sup>1</sup>الجريمة المنظمة، شؤون قانونية، في الموقع الالكتروني: [www.startimes.com](http://www.startimes.com)

<sup>2</sup>فريدومس أونوها، وجيرالدا إزيريم، الجريمة المنظمة العابرة للحدود وصلاتها بالإرهاب في غرب إفريقيا، نيجيريا: مركز البحوث و الدراسات الاستراتيجية، على الرابط الالكتروني:

[http://reliefweb.int/sites/reliefweb.int/files/resources/Full\\_Report\\_381](http://reliefweb.int/sites/reliefweb.int/files/resources/Full_Report_381)

<sup>3</sup> المرجع نفسه.

وبهذا تعتبر ظاهرة تهريب الأسلحة الفردية والذخيرة الخفيفة والتجارة غير الشرعية بخصوصها من الأنشطة الأكثر رواجاً وربحاً من أي نشاط تهريبي آخر عبر العالم. و حسب الإحصائيات الدولية، هناك ما يناهز 800 مليون سلاح خفيف يروج عبر العالم سنوياً، تسبب في مقتل نصف مليون شخص، منهم 31 ألف في نطاق حروب ومنازعات مسلحة. كما أن هناك 16 مليار ذخيرة خفيفة تنتج سنوياً و15 سلاح خفيف يصنع على رأس كل دقيقة في العالم. وهي أسلحة سهلة التخزين ويمكن نقلها ببسر كبير ولا يتطلب استعمالها واستخدامها دراية خاصة، وبالتالي تشكل آلية للتقتيل ومصدراً

للقلق الكبير.<sup>1</sup> وفي هذا الصدد نأخذ ظاهرة تهريب الأسلحة عبر صحراء موريتانيا حيث يتم تهريب الأسلحة عبر الحدود المترامية غير المراقبة و الفاصلة بين موريتانيا و كل من المغرب و السنغال و مالي و الجزائر وتتم هذه التنظيمات داخل معسكرات بيع الأسلحة تنشط في الساحل الأفريقي، و يقول "محمد الغالي" (ضابط موريتاني عمل لسنوات ضمن وحدة مكافحة الإرهاب) "انتشار السلاح في موريتانيا أصبح عائق كبير أمام تجفيف منابع السلاح، كما أن التحكم في شناعة الأراضي ليس أمر سهل... والعصابات المتاجرة في الأسلحة تعدو و تروح علي الأراضي الموريتانية، خاصة على الحدود مع شمال مالي...تنشط العصابات في الساحل الأفريقي طوارق المالي، و العصابات المتفرقة عنهم يفرقون المنطقة بأسلحة من مخلفات الحرب الأخيرة في مالي".<sup>2</sup>

---

<sup>1</sup> حياة زلماط، "التحديات الأمنية بمنطقة الساحل و الصحراء"، صحيفة الصحراء، د ع ن، 2012، ص 05.

إن أهم شبكات تهريب السلاح بجنوب الصحراء تشرف عليها عناصر وازنة بجهة البوليساريو، لاسيما القائمون على فرعها الموجود بشمال موريتانيا والمعروف بقسم الجاليات الذي يقوده المدعو "ولد موناك"، ويمتد نفوذها إلى الحدود المالية الجزائرية، فأقدم شبكة بالمنطقة تضم مقاتلين سابقين في صفوف البوليساريو. و التي اهتمت في البداية بتهريب السجائر ثم بالهجرة السرية، وبعد أن جمع أفراد الشبكة أموالاً كثيرة وثروات مهمة، تم التخصص في تهريب السلاح والبشر معا. وتمتلك شاحنات ذات دفع رباعي ووسائل حديثة ومتطورة للاتصالات، إن أعضاء هذه الشبكات موالون لشخصين من أبرز قياديي البوليساريو: محفوظ علي بيبا (من أصل صحراوي) ومحمد لمين أحمد (من أصل موريتاني). نقلا عن: حياة زلماط، "التحديات الأمنية بمنطقة الساحل و الصحراء".

<sup>2</sup> تهريب السلاح في موريتانيا... حرب الصحراء المفتوحة، على الموقع الإلكتروني: [www.sahara.me](http://www.sahara.me)

## المطلب الثالث: الهجرة الغير شرعية و تجارة البشر:

تمثل ظاهرة الهجرة غير الشرعية واحدة من أهم القضايا المعاصرة التي تحث صدارة الاهتمامات الدولية والوطنية لاسيما في ظل التوجه العالمي نحو العولمة الاقتصادية وتحرير قيود التجارة، وتعد البلدان الأفريقية نموذجا للبلدان التي استعصت فيها التنمية خلال الحرب الباردة، حيث لم يتمكن أي منها من الخروج من دائرة التخلف وتحقيق التنمية، وهذه من احدى الاسباب الرئيسية المؤدية للظاهرة، حيث تعاني دول افريقيا عامة و دول الساحل الافريقي خاصة من الهجرة التي تعددت التعاريف المعطاة لها وهذا راجع إلى تعدد جوانب الظاهرة فإذا اعتمدنا على المعيار الجغرافي تعرفها "الموسوعة الحرة" Wikipedia بأنها: " أن يترك شخص أو جماعة من الناس مكان إقامتهم لينتقلوا للعيش في مكان آخر وذلك مع نية البقاء في المكان الجديد لفترة طويلة أطول من كونها زيارة أو سفر"<sup>1</sup>. أما في "موسوعة السياسة" فهي: كلمة تدل على الانتقال المكاني أو الجغرافي لفرد أو جماعة<sup>2</sup>.

و نجد أن الباحث "تريبالا" عرف المهاجر على أنه الشخص الذي يبدي الرغبة في تغيير الإقامة من بلده الأصلي ليقوم في دولة أخرى ويحصل على جنسيتها ويندمج في مجتمعا و من حيث المعيار القانوني نجد أن المهاجر يعني الشخص الذي يقيم في دولة غير دولته الأصلية ويحمل جنسية الدولة التي يقيم بها. و يمكن تعريف الهجرة من خلال ما سبق بأنها عملية انتقال شخص من بلده الأصلي إلى بلد آخر بهدف الإقامة بصفة دائمة أو مؤقتة وقد تكون هجرة عمالية ذات دوافع اقتصادية أو هجرة سياسية ذات دوافع سياسية وأمنية أو هجرة سكانية ذات الدوافع الديمغرافية<sup>3</sup>.

إن تعدد مدلولات الهجرة بين الهجرة السرية و هجرة غير شرعية وهجرة غير قانونية، في مجملها تدل على انتقال فرد أو جماعة من مكان إلى آخر بطرق سرية مخالفة لقانون الهجرة كما هو متعارف عليه دوليا، وبمعنى آخر هي التسلل عبر الحدود البرية والبحرية والإقامة بدولة أخرى بطريقة غير مشروعة، وقد تكون الهجرة في أساسها قانونية وتتحول فيما بعد إلى غير شرعية وظاهرة الهجرة السرية

<sup>1</sup> محمد غربي، "التحديات الأمنية للهجرة غير الشرعية في منطقة البحر الأبيض المتوسط: الجزائر نموذجا"، الإكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية - العدد 2012، 08، ص 52.

<sup>2</sup> المرجع نفسه، ص 52.

<sup>3</sup> عياد محمد سمير، "الهجرة في المجال الأورو متوسطي: العوامل والسياسات"، الملتقى الدولي "الجزائر والأمن في المتوسط، واقع وآفاق"، جامعة منتوري - قسنطينة - قسم العلوم السياسية، الوكالة الوطنية لتنمية البحث العلمي، مركز الشعب للدراسات الاستراتيجية، الجزائر، 2008، ص 221 .

باتت ظاهرة ذات أبعاد عالمية حيث توضع في المرتبة الثالثة بسبب خطورتها الإجرامية بعد المتاجرة بالمخدرات والأسلحة.<sup>1</sup>

اذن نستطيع القول من أسباب الهجرة غير الشرعية هي أسباب اقتصادية، إذ يظهر جليا مستوى التباين الاقتصادي بين دول الجنوب الطاردة ودول الشمال الجاذبة نظرا لتذبذب وتيرة التنمية في دول افريقيا عامة، كذلك فشل السياسات الحكومية في احتواء ظاهرة البطالة التي تدفع الشباب إلى الانتحار الجماعي في البحر وكذلك تدني مستوى الخدمات التي تقدمها الدولة، البحث عن الاستقرار الدائم وتحقيق حياة أفضل. اما الاسباب السياسية فرجعت الى استبدال بعض النظم السياسية والتعسف والاضطهاد السياسي، ومصادرة الحريات، وكذلك الأسباب الاجتماعية هي دافع للهجرة مثل الفقر، المجاعة، الأمراض، إلي أسباب أمنية وأهمها عدم استقرار الأمن بالدولة المتسلل منها، الخوف من التعرض للاعتداءات نتيجة عدم الاستقرار الأمني.<sup>2</sup>

تنتشر ظاهرة الهجرة غير الشرعية في معظم الدول الإفريقية غير أنه تزداد حدة كلما اتجهنا شمالاً نتيجة لتردي الأوضاع الاقتصادية في الدول المغاربية عموما من جهة وسياسة الحدود المغلقة التي انتهجتها الدول الأوروبية من جهة أخرى والقرب الجغرافي من جهة ثالثة كل هذه العوامل حوّلت الدول المغاربية " إلى دول عبور للأفارقة المهاجرين بصورة غير قانونية سواء إليها أو إلى أوروبا.<sup>3</sup> نظراً لتفاقم ظاهرة الهجرة غير الشرعية إلى دول الاتحاد الأوربي أصبحت مسألة تقلق أوربا وهي العلاقة المحتملة بين الإرهاب والمهاجرين، حيث أصبح من الاحتمالات الواردة بالخصوص وجود أعضاء جماعات إرهابية بين المهاجرين، وتحوم الشبهات حول المسلمين من أفريقيا.<sup>4</sup> ونتيجة للموقع الاستراتيجي الذي تحتله الجزائر والذي يتوسط دول المغرب العربي ويتميز بحدوده الشاسعة مع دول الساحل والصحراء كالنيجر ومالي، فإن الجزائر تعتبر من أهم دول العبور للمهاجرين غير الشرعيين

<sup>1</sup> محمد غربي، مرجع سبق ذكره، ص53.

<sup>2</sup> عبد العاطي الصياد، مكافحة الهجرة غير المشروعة، مجلة الأمن والحياة، الرياض، العدد 2015، 357، ص57.

<sup>3</sup> علي الحوات . الهجرة غير الشرعية إلى أوروبا عبر بلدان المغرب العربي، طرابلس: منشورات الجامعة المغربية . 2007، ص55.

<sup>4</sup> عبد النور ناجي، الأبعاد غير العسكرية للأمن في المتوسط: ظاهرة الهجرة غير القانونية في المغرب العربي، الملتقى الدولي "الجزائر والأمن في المتوسط، واقع وآفاق"، جامعة منتوري - قسنطينة-، قسم العلوم السياسية، الوكالة الوطنية لتنمية البحث العلمي، مركز الشعب للدراسات الاستراتيجية، الجزائر، 2008، ص09.



من إفريقيا وآسيا نحو الضفة الجنوبية لأوروبا إضافة إلى كونه دولة مصدرة للمهاجرين غير الشرعيين منها وإلى أوروبا، والهجرة السرية نحو أوروبا منتشرة في كامل القارة الإفريقية ولكنها ترتفع كلما اتجهنا شمالاً مما يجعل حصة الدول المغاربية منها كبيرة.<sup>1</sup>

ونتيجة للأوضاع التي آلت إليها إفريقيا من صراعات وفقر وكوارث طبيعية تصب في مجملها في خانة الأسباب الدافعة للهجرة، أصبحت منطقة إفريقيا جنوب الصحراء المنطقة الأكثر حركية في السكان وقد أخذت في البداية شكلين أساسيين هما اللجوء والنزوح بما لا يتعدى الساحة الإفريقية، ونتيجة لتطور وسائل النقل تطورت هذه الحركية لتأخذ مجالاً إقليمياً أوسع أخذت شكل الهجرات السرية نحو البلدان المغاربية ومن ثم حوّلتها إلى بلدان عبور " ترانزيت " نحو القارة الأوروبية، ثم تطورت موجات الهجرة غير الشرعية في فترة التسعينات نتيجة للظرف الأمني الصعب الذي عاشته الجزائر، في هاته المرحلة شهدت موجات هجرة كبيرة خاصة من النيجر ومالي وتشاد والسنغال.<sup>2</sup>

مما سبق ترى الدول الأوروبية في الهجرة غير الشرعية خطراً من عدة نواحي ولعدة اعتبارات منها :

1/ الإخلال بالبناء الديموغرافي: حيث أن سيل المهاجرين المتدفق - إذا ما سمح له بالاستمرار - يمكن أن يقلب التوازن السكاني، وبالتالي تزداد نسبة هؤلاء المهاجرين في المجتمعات الأوروبية مما يهدد كيان السكان الأصليين على المدى الطويل.

2/ الإخلال بالنواحي الأمنية: فهؤلاء المهاجرون غير الشرعيين غير مسجلين ولا يحملون هويات إثبات شخصية، وقد يرتكبون جرائم، وشريحة منهم مسلمون قد ينتمون إلى جماعات مسلحة تؤمن بالعمل المسلح ضد الدول الأوروبية في عقر دارها.

3/ الإخلال بالوضع الاقتصادي: فرغم أن المهاجرين غير الشرعيين يساهمون في الغالب في توفير أيدٍ عاملة رخيصة، إلا أن ذلك في حد ذاته قد يشكل خطراً في سوق العمل، فهذه العمالة الوافدة إلى أوروبا

---

<sup>1</sup>رشيد ساعد، " واقع الهجرة غير الشرعية في الجزائر من منظور الأمن الإنساني "، مذكرة لنيل شهادة ماجستير في

الدراسات المغاربية، كلية الحقوق العلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، جامعة بسكرة، 2011-2012، ص 69.

<sup>2</sup>المرجع نفسه، ص 69.

قد تشكل منافساً للأيدي العاملة المحلية، إضافة إلى مشاكل اقتصادية أخرى قد تظهر بسبب عدم القدرة على تقدير أعداد العمالة الوافدة وتأثيرها.<sup>1</sup>

\***تجارة البشر:** أضحت مشكلة الاتجار في الأشخاص أحد التحديات الكبرى التي تهدد أمن و كيان المجتمع و البشرية و استقرارها، كما أصبحت جرائمها تحتل المركز الثالث في الأرباح بعد تجارة السلاح و المخدرات و يشكل الإتجار بالأشخاص و خاصة النساء لغرض الاسترقاق الجنسي أحد الأنشطة الرئيسية التي تضطلع بها المنظمات الإجرامية نظرا لما يحققه من أرباح عالية. و قد نشطت المنظمات الإجرامية في ممارسة هذا النشاط الخطير على الصعيد الوطني و الدولي.<sup>2</sup>

وتنشأ مشكلة الاتجار في الأشخاص نتيجة لغلق القنوات المشروعة للهجرة امام الشباب والافراد الذين يضطرون الى اللجوء الى عصابات متخصصة ، في تفسير البشر بطرق غير مشروعة وغالبا ما يخضع هؤلاء المهاجرون بالقوة او الغش والخداع لأغراض الاستغلال في أعمال السخرة و يقع العديد من النساء والأطفال الساعين للهروب من الفقر و الحاجة ضحايا لعصابات الاتجار بالبشر حيث يتم اجبارهم علي ممارسة الرذيلة و حياة السخرة و تتخذ الجريمة غالبا صورة وعود وإغراءات بوظائف مجزية، و عند الوصول يتم اجبارهم علي ممارسة الدعارة سدادا لديونهم ومراقبتهم المستمرة وتهديدهم بالإيذاء الجسدي لضمان التزامهم بالتعليمات.<sup>3</sup>

---

<sup>1</sup> عبد النور ناجي، مرجع سبق ذكره، ص10.

<sup>2</sup> يوسف داوود كوركيس، الجريمة المنظمة، عمان: دار الثقافة للنشر والتوزيع. 2001، ص 68.

<sup>3</sup> حمدي شعبان، الهجرة غير المشروعة الضرورة والحاجة، مصر: مركز الاعلام الامني، 2008، ص 06-07.

## المبحث الثالث: هيكله الأدوار في الساحل الأفريقي

يعتمد هذا المبحث إلى رصد الأخطار الوافدة من خارج الإطار الجغرافي لدول الساحل الأفريقي، والتي تأتي في صيغة مشاريع أجنبية تعلن احتواءها لبرامج من شأنها تحقيق التنمية السياسية و الاقتصادية من خلال تصدير التجارب الأجنبية في البيئة الأفريقية التي تختلف عنها جوهريا .

### المطلب الأول: اشكالية التهديد و استراتيجية المواجهة:

#### 1- اشكالية إدارة الحكم الرشيد:

تستند إدارة الحكم الرشيد عادة على ثلاثة مستويات اجتماعية : هياكل الدولة و السوق و الشبكات . و بحكم التحولات الجارية شهدت الدول تطورا علي مستوى العرض في الخدمات الاجتماعية التي تكفلت بها طيلة فترة مهمة من القرن العشرين خاصة في قطاع الامن.....<sup>1</sup>

يستند الحكم الصالح الى قيادات سياسية منتخبة و كوادر ادارية ملتزمة بتطوير المجتمع، وتقدم المواطنين و بتحسين نوعية حياتهم، و رفايتهم وذلك برضاهم و مشاركتهم ودعمهم<sup>2</sup> . ويعود بروز مفهوم الحكم الرشيد الى عدة اسباب سواء من الناحية النظرية او العلمية و يعتبر الحكم انعكاسا لتطورات وتغيرات حديثة تجلت في التغيير الذي طرأ في طبيعة دور الحكومة وطرح المفهوم في عدة سياقات اقتصادية سياسية وثقافية والتأثر بمعطيات داخلية و خارجية.<sup>3</sup>

---

-منذ القدم تميزت العلاقات الدولية بالطابع النزاعي بكل أشكاله، ولا يشكل العصر الحالي استثناء بل على العكس، فبالرغم من كل التقدم الذي تتماشى معه البشرية، لم تكن النزاعات يوما أكثر عنفا وامتدادا وقتلا مما هي عليه في القرن الواحد و العشرون وقد باتت النزاعات الدولية في إفريقيا تتسم بالتعقيد الشديد بين اشكاليات التهديد العديدة و اهم استراتيجيات الاحتواء و المواجهة والتداخل بين المتغيرات العديدة الدافعة لها، فهي متعددة من حيث الأبعاد والمستويات، يتمثل تعدد الأبعاد في كونها ظاهرة مجتمعية شاملة تضرب جذور المجتمع الذي أصابته الحرب الأهلية أو النزاع بكافة مؤسساته وأنشطته.

<sup>1</sup> محمد العجمي بن عيسي، الأمن و التنمية، مرجع سبق ذكره، ص138.

<sup>2</sup> حسن كريم، مفهوم الحكم الصالح، في الفساد والحكم الصالح في البلاد العربية، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2004، ص96.

<sup>3</sup> سلوى الشعراوي جمعة وآخرون، إدارة شؤون الدولة والمجتمع، القاهرة: مركز دراسات واستشارات الادارة العامة، 2001، ص 04 .

ان العوائق التي اقترحتها المؤسسات المالية في تنفيذ السياسة المالية الدولية لها انعكاسات سلبية على مجتمعات دول الساحل الافريقي ، وبهذا كان عليها ايجاد اصلاحات سياسية و اقتصادية من طرف المؤسسة، وهذا من خلال تجسيد سياسة الحكم الصالح من اجل تحقيق الفعالية، وعليه يمكن حصر الاسباب الاساسية التي آلت دون ذلك فيما يلي:

#### الاسباب السياسية:

- غياب مفهوم المواطنة و دولة المواطنة حيث ان طبيعة الدولة و شرعيتها لا تقومان على تعاقد بين الحاكم والمحكوم ولا تتأسس على المواطنة و الحقوق و الواجبات. وهذا ما يؤدي الى غياب الحقوق الاساسية للمواطن و قيام الدولة على اساس العصبية.

-ازدياد عجز في الميزانيات و ارتفاع المديونية وانخفاض الانتاجية بسبب ترهل الادارة و النمو السريع لأجهزة البيروقراطية و الادارة العامة.<sup>1</sup>

- غياب و نقص نظام المساءلة و المحاسبة وهشاشة بنية المؤسسات السياسية و الادارية.

-عولمة القيم الديمقراطية و حقوق الانسان مع المساواة بين الجنسين.

-تعاني دول الساحل الافريقي من وطأة الصراعات الداخلية التي نتج عنها ازيمات اقتصادية و تدهور الازواضع الاجتماعية و الاقتصادية وذلك بسبب عدم الاستقرار السياسي.

-بين تقرير التنمية الانسانية العربية على خصوصية المنطقة بالمقارنة مع بقية المناطق في العالم حيث ان ادارة الحكم اضعف في هذه المنطقة من كل مناطق العالم وهذا ما درسه البنك الدولي.<sup>2</sup>

---

<sup>1</sup>حسن كريم، مرجع سبق ذكره، ص 108.

<sup>2</sup>برنامج الامم المتحدة الانمائي والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، تقرير التنمية الانسانية العربية، 2002، ص ص 103-106.

-ضبط حركة المجتمع المدني من خلال سيادة نمط الدولة الامنية التي تتبع سياسة الاحتواء القمعي، وتصادر استقلالية النقابات و الاحزاب من خلال اليات التهيب و الية السيطرة واستمرار دور متناقض لسياسات الاحتواء عبر دول الرعاية و التدخل<sup>1</sup>.

#### الاسباب الاقتصادية:

- ارتفاع مستويات الفقر وضعف القدرة الشرائية، وانخفاض ميزان المدفوعات، زيادة على ذلك ارتفاع المديونية الخارجية التي نشأت عليها ازمات مالية للدول الافريقية.
  - عرفت حركة البورصات العالمية اضطرابات شديدة جراء تركها مسرحا للراس مال الاجنبي وحركة سرعة الاموال وهذا ما عكس عليها الازمات المالية وادى الى اشراك القطاع الخاص و المجتمع المدني للقضاء على الامراض و الاوبئة الفتاكة ونقص التعليم والقضاء على الفقر.
  - عجز وفشل الدولة على ان تكون المحور الاساسي او المحرك الرئيسي للاقتصاد والتنمية، حيث انها تعاني من حالة استثنائية من الاخفاق الوطني و العجز التنموي وهذا ما ادى الى انتشار الفساد في المؤسسات و التي يفرض ان تكون مقدمة الحرب وهي القضاء و المجالس النيابية<sup>2</sup>.
- الاسباب الاجتماعية:

\*عدم قدرة الدول المتخلفة التجاوب مع التطورات التكنولوجية على المستوى الدولي نتيجة انتشار الجهل والامية.

\*اهمال المشكلات التنموية الرئيسية كالفقر والبطالة وبالتالي ضعف مستويات التنمية البشرية.

\*الانفجار السكاني وبروز زيادات في السكان، وما تفرضه هذه الزيادات من حاجة الموازنة و المتطلبات المختلفة والخذ بأنماط جديدة من التخطيط الاقتصادي و الاجتماعي، مما استدعى احداث تطوير في نظم الحكم المحلية.

---

<sup>1</sup>خلدون حسين النقيب، الدولة التسلطية في المشرق العربي المعاصر، دراسة بنائية مقارنة، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1991، ص188.

<sup>2</sup>محمد عابد الجابري، "هل يمكن الانتقال الى ليبرالية جديدة في بلد متخلف"، مجلة البرلمان العربي، العدد 81، اكتوبر 2001، ص11.

\*تدهور في عدالة توزيع الدخل والثروة مما أدى الى تقليل من الكفاءة المجتمعة وتعطيل فرص العمل و يوطد استتراء الفساد على وجه الخصوص من اسس سوء الحكم من خلال قيام العلاقة بين السلطة السياسية والثورة، بحيث تصبح غاية نسق الحكم ضمان مصالح القلة المهنية على مقاليد السلطة و الثورة وليست الصالح العام وهذا الامر ينعكس في تهميش الغالبية و اقصائها.<sup>1</sup>

## 2- الشركات العسكرية:

لا يوجد اتفاق حول تعريف المقصود بالشركات العسكرية والأمنية الخاصة، فقد استخدم الدارسون العديد من المصطلحات، ومنها على سبيل المثال لا الحصر: الشركات العسكرية الخاصة Private Military Companies، والشركات الأمنية الخاصة Private Security Companies، والشركات العسكرية الخاصة Private Military Firms، ومقدمو الخدمات العسكرية Private Military Providers، ومتعاقدو الخدمات العسكرية/الأمنية الخاصة.<sup>2</sup>

و الأمر يتعلق بكيفية تعريف احتكار السلطة الحكومية و عن المهام التي تتولاها الدولة والمهام التي يمكن خصصتها، وإنه حتى تسعينات القرن الماضي كان هناك اتفاق، ينص على أن للدولة وظائف سيادية خاصة يجب عليها أن تمارسها بنفسها. هذه الوظائف كانت تخص السلطة العسكرية، لا سيما في التدخلات العسكرية الخارجية. تضيف وتضيف أستاذة العلوم السياسية إلكا كراهمان بالقول: "في الوقت الحالي تعلق الاستعانة بالشركات العسكرية الخاصة بأن الحكومة تملك حق المسؤولية في التدخلات العسكرية، إلا أنها غير ملزمة بالقيام بها بنفسها". لهذا السبب تستطيع الدولة أن تنقل مهامها إلى الشركات العسكرية الخاصة، لكن يجب على الدولة أن تضمن الرقابة حول كيفية تنفيذ هذه المهام.<sup>3</sup>

---

<sup>1</sup>بومدين طاشمة، "الحكم الراشد ومشكلة بناء قدرات الادارة المحلية في الجزائر"، الملتقى الوطني حول: التحولات السياسية واشكالية التنمية في الجزائر: واقع وتحديات، جامعة الشلف، قسم العلوم السياسية، 17.16 ديسمبر 2008 .

<sup>2</sup> فدوى عمار، خصخصة الأمن: تصاعد دور الشركات العسكرية والأمنية الخاصة في الإقليم، العراق: المركز الإقليمي للدراسات الاستراتيجية. على الرابط الالكتروني <http://www.rawabit centre.com>

<sup>3</sup> المرجع نفسه.

كذلك ترك الاستعمار الغربي لدول العالم العربي والإسلامي في أفريقيا ظاهرة بغیضة تسمى (المرتزقة) أو (Mercenaries) عبارة عن مجموعات من العسكريين الغربيين المتقاعدين ممن يبيعون خدماتهم العسكرية للحكومات أو رؤساء دول وصلوا إلى الحكم بانقلابات عسكرية مدبرة وبغير رغبة شعوبهم، حتى أصبح من الطبيعي أن نشاهد حاكما من دول العالم الثالث يحرسه مرتزقة أجنبية، أو حكومة ديكتاتورية تستأجر عملاء ومرتزقة أجنبية لحمايتها بقوة السلاح من شعبها والتصدي لحركات المقاومة الوطنية.<sup>1</sup>

بينما تشمل الخدمات الأمنية بوجه خاص، توفير الحراسة والحماية المسلحتين للأشخاص والممتلكات، مثل القوافل والمنشآت والأماكن الأخرى، وصيانة نظم الأسلحة وتشغيلها، واحتجاز السجناء، وتقديم المشورة أو التدريب للقوات المحلية ولموظفي الأمن.<sup>2</sup>

وبعد تنامي عمل الشركات الأمنية الخاصة على نطاق واسع في عصر العولمة لتشمل تقديم خدمات تدريب القوات وتقديم الاستشارات العسكرية لقوات الجيش والشرطة في البلدان التي يعملون فيها إضافة لبعض الوظائف التي تنجزها أجهزتها الأمنية الخاصة بها منها تقديم الدعم اللوجستي للانتشار العسكري وصيانة نظم الأسلحة وحماية المباني والمنشآت وحماية الأشخاص وتدريب قوات الجيش والشرطة وجمع المعلومات العسكرية وتحليلها واحتجاز واستجواب السجناء وفي بعض الحالات المشاركة في القتال وولاء هذه الشركات للمال وللشخص الذي يدفع أكثر مما دفعها إلى بالتورط بأعمال خطف مقابل الحصول فدية مالية.<sup>3</sup>

---

<sup>1</sup> السيد مصطفى أحمد أبو الخير، الجوانب القانونية والسياسية للشركات العسكرية الدولية الخاصة، القاهرة: في الموقع الإلكتروني [www.curriki.org](http://www.curriki.org)، ص 02.

<sup>2</sup> فدوى عمار، مرجع سيق ذكره.

- يُشير مفهوم صناعة الشركات العسكرية والأمنية الخاصة إلى شركات تجارية تبرم عقوداً قانونية، تهدف بالأساس إلى تحقيق الربح مقابل ما تقدمه من خدمات عسكرية وأمنية، وتشمل الخدمات العسكرية: الخدمات المتخصصة المتعلقة بالتخطيط الاستراتيجي، والاستخبارات، والتحقيق، والاستطلاع البري أو البحري أو الجوي، وعمليات الطيران أيًا كان نوعها، والدعم المادي والتقني للقوات المسلحة، وغيرها من الأنشطة ذات الصلة.

<sup>3</sup> السيد مصطفى أحمد أبو الخير، مرجع سيق ذكره، ص 04.

كما تعمل هذه الشركات الأمنية الخاصة في إطار قيام مؤسسات الدولة بعمليات "الإسناد للغير" Outsourcing، والتي تتضمن تأسيس علاقة عمل قصيرة المدى تقوم على الحصول على خدمات أمنية أو عسكرية من الشركات الخاصة .

ومن الصعوبة الحسم في بداية نشأة وظهور الشركات العسكرية والأمنية الخاصة، ككيانات تجارية لها وضع قانوني تُمارس من خلاله نشاطها الخاص في المجال العام.<sup>1</sup>

فكثيرة هي البلدان التي تحاول السلطات الحاكمة فيها، أو التي تسعى إلى الحكم، فرض النظام بأي وسيلة ممكنة، فناشد بعضها تدخل دول خارجية ولكن إن لم تلمس القوى العظمى فائدة تجنيها، فستتردد في إرسال جيوشها إلى بلدان أخرى في محاولة لإخماد نزاع إثني أو قومي، كما في المالي، ليبيا، أو للتدخل لدواعٍ إنسانية، كما في الصومال ورواندا.<sup>2</sup>

وعرفت الشركات الأمنية انتشارا واسعا في القارة الإفريقية فزاد قمع الشعوب وتورطت بعض الأنظمة في ارتهان استقلال دولها وحرمة كياناتها لصالح شركات أمنية غربية صارت عبئا على ميزانيات ضعيفة وتمدد نفوذها في قطاعات استراتيجية في هذه الدول خصوصا قطاع النفط. وتقوم هذه الشركات، بوظائف بالغة الخطورة منها: تأمين سلامة الشركات النفطية الغربية بإفريقيا وتأمين معدات التعدين والحفظ على سلامة الكثير من الشركات الغربية العاملة بإفريقيا. وتعمل هذه الشركات في

---

<sup>1</sup>فدوى عمار، مرجع سبق ذكره.

<sup>2</sup>محمود جميل الجندي، "مسؤولية الشركات الأمنية عن انتهاك حقوق الإنسان: « بلاك ووتر » نموذجاً"، المستقبل العربي، الاردن، د ع ن، ص 72.



سياق يتسم بغياب تام لقانون ينظم نشاطها، بحيث صارت تملّي شروطها على دول القارة التي تخلت طواعية عن سيادتها لصالح تأمين مكلف ودفاع كان يمكن أن يقوم به مواطنون بدل استكتاب طاقم أقرب للمرتزقة منه لإطار مؤسسي يهدف إلى التأمين والدفاع.<sup>1</sup>

بدأت القوى الدولية الكبرى تحصد نتائج استراتيجيات إعادة احتلالها البطيء والناعم -لمستعمراتها السابقة في القارة الإفريقية- في ظلّ تزايد الدول الفاشلة، و هذا ما حدث في القضية الشهيرة لشركة ساندلاين (Sandline) سنة 1997 ضدّ حكومة بابوا نيو في غينيا؛ حيث استعان رئيس الوزراء السابق السير جليوس شان بخدمات شركة ساندلاين الأمنية ضدّ المتمردّين في جزيرة بوجينفيل، وتسبّب ذلك في خسارة منصبه في الانتخابات، ومديونية للدولة تقدّر بـ 36 مليون دولار.<sup>2</sup>

وعلى وضعية "تبعية التحولات" تأسست الدولة الإفريقية؛ نتيجة استراتيجيات الدعم الغربيّ للسياسيين ورجال الاقتصاد والتجارة، حتى العسكريين المتنافسين على قيادة الدول الإفريقية، وسوق مؤسساتها في خدمة الاستراتيجيات المركزية للقوى الاقتصادية الدولية الكبرى، ويُدرك علماء الاقتصاد والسياسة في واشنطن ولندن وباريس وبرلين أنّ إفريقيا سنظلّ "قارة الفرص" لعدّة عقود مقبلة؛ لما تمتلكه من قدرات على فتح أسواق جديدة، ترتبط فيها مصالح الدول المتقدّمة مع رساميل الشركات العالمية العملاقة؛ حتى إنّ إسرائيل تمتلك مشروعها الخاص في اختراق القارة الإفريقية والاستفادة منها على الصعيد الاقتصادي؛ وذلك في ظلّ غياب الدول العربية.

---

<sup>1</sup>بوحنية قوي، شركات الأمن الخاصة في إفريقيا: أذرع عسكرية للعولمة، في الموقع الإلكتروني [www.palaf.org](http://www.palaf.org). وتعتبر إفريقيا الملعب المثالي للشركات الأمنية الدولية الخاصة؛ لأنها في عام 2004 انتزعت شركة (داينكوب) عقدًا لتدريب قوات حفظ السلام في السودان وعمليات المساعدة في بناء البنية التحتية والنقل من قوات السلام للاتحاد الإفريقي. حيث اعترف إمبيري (Imbrie) مدير تطوير الأعمال في هذه الشركة سنة 2008 بأن "إفريقيا هي جزء من الهدف المثالي للشركة؛ لأنها ساعدتنا في إبرام عقود مع الشركات الأميركية والأمم المتحدة؛ التي تبلغ قيمتها 1.2 مليار دولار، وإنها تُنظر في المزيد من الفرص في سلامة شركات النفط، ومعدات التعدين، والشركات الغربية الأخرى العاملة في إفريقيا، ومنذ سنة 2005 ساعدت رجال الأعمال في الولايات المتحدة الأميركية في تشكيل ما يقارب 80% من جنود عمليات حفظ السلام الإفريقية و39 ألف جندي في 20 بلدًا". نقلا عن: بوحنية قوي، شركات الأمن الخاصة في إفريقيا: أذرع عسكرية للعولمة

<sup>2</sup>المرجع نفسه.

## المطلب الثاني: المشاريع المغربية في الساحل الأفريقي:

باستعمال المقاربة القطاعية القائمة على بناء علاقات تعاونية مع الأطراف العربية سعت التصورات الاجنبية القائمة على السيطرة العسكرية على اختراق النظام الإقليمي العربي لتهبئة المنطقة جغرافيا واقتصاديا لتسهيل قيام المشروعات الإقليمية ، لذا يركز الاهتمام على تهيئة الظروف في منطقة الساحل و الصحراء كمركز للنفوذ والصناعات المتقدمة ، ومشروعات التنافس....<sup>1</sup>

**1-المشروع الليبي:** عندما تولى "معمر القذافي" مقاليد الحكم في عام 1969 اتسمت سياسته الخارجية بحركية مكثفة باتجاه الوسط الافريقي ،لتصبح ليبيا وسيط اقليمي يلعب دورا فاعلا وفي العلاقات الليبية الإفريقية حسب المؤرخ " ماريو أزدو" أصبحت أهداف ليبيا في عام 1973تعمل على خلق دولة عميلة ،تكون جمهورية اسلامية على نمط الجماهيرية.<sup>2</sup>

لعبت تشاد والنيجر دورا مهما في مجموعة (الساحل-الصحراء). وكان العقيد القذافي اعترف بجميل الافارقة و موقفهم من ليبيا مؤثرا في الكيان الافريقي الذي غاب عنه الرؤساء المؤسسون واصبح يبحث عن يقوده، وانتفض العرب على دورهم السيئ في احداث الحصار واحداث تشاد. ومن قبلها في احداث أوغندة، واسس مجموعة من القاعات واسماها باسم (واقادوقو) وخصصها للاجتماعات الكبرى.<sup>3</sup> ووضع القذافي ثقله في افريقيا، من خلال توجهات سياسته العاملة على انشاء وحدة عربية قومية و هذا من خلال:

-عمل القذافي على انشاء القمر الصناعي الافريقي الذي يربط الاتصالات الأفريقية والتي كانت عن طريق اوروبا وكانت تكلفة هذا القمر اربعمائة مليون دفعت ليبيا منها ثلاثمائة مليون وخسرت اوروبا سنويا اربعمائة مليون يورو كانت تدفعها افريقيا نظير الاتصالات.

---

<sup>1</sup> محمد محمود الامام ،التكامل الاقتصادي :الاساس النظرى و التجارب الإقليمية مع الإشارة الى الواقع العربي...مقاربة نظرية ،بيروت :مركز دراسات الوحدة العربية ،1990، ص 227-228.

<sup>2</sup>Buijtenhuijs, Robert. "Le FROLINAT à l'épreuve du pouvoir: L'échec d'une révolution Africaine" *Politique Africaine* , December 1984 ,p 16.

<sup>3</sup>*Ibid.*,p 17.

- عمل على تأسيس المصرف الافريقي, هذا المصرف الذي سيدفع قروض لإفريقيا بدون فوائد وهنا ينتهي دور المصرف الدولي الذي تستعمر عن طريقه اوروبا الدول المُدِينَة, وتضغط عليها بشروط قاسية, وبفوائد كبيرة تتزايد كل عام.

- بدأ يعمل على انشاء الاتحاد الافريقي و تمت الموافقة عليه , واصبحت منظمة الوحدة الإفريقية هي الاتحاد الافريقي الذي سيصبح قوة عالمية و تم تأسيسه في سرت في 1999 و عمل من أجل توحيد العملة الإفريقية , واعتمدوا الراية الخضراء راية لأفريقيا , وفي هذا يتخلص كل إفريقي من التبعية للفرنك الفرنسي , والجنية الاسترليني .. كل هذا تم بمبادرة من العقيد القذافي , وقام بزيارات برية الى غرب افريقيا و وسطها و شرقها .<sup>1</sup>

- عمل القذافي على إدخال الالاف من الافارقة للإسلام, والتقى بعشرات الملوك لقبائل افريقية , وبدأ في تفعيل هذه المجموعات المؤثرة في افريقيا , منها قبيلة **الدينكا** في جنوب السودان وتعداد سكانها 2 مليون شخص , و وصل الملوك الافارقة الى بنغازي عارضين على معمر القذافي ان يكون ملك ملوك افريقيا , و قبل منهم ذلك و اسلم عشرة ملوك في يوم واحد , واسلمت قبائلهم بعد ذلك معهم , ففي عملية اسلام الملوك اسلم اكثر من نصف مليون افريقي اتباع اولئك الملوك .<sup>2</sup>

- واصبح الاعلام الغربي يتوقع قبول معمر القذافي ان يكون ملك ملوك افريقيا و هي من العمليات التي انتصر فيها الاسلام في افريقيا , و دخله هذا الكم الهائل من الافارقة بدون حرب , و بدون قتال و بطريقه سلميه حضارية , كما دخل الاسلام مجموعة من القادة الافارقة امام العقيد القذافي و لا ننسى اسلام رئيس افريقيا الوسطى ( بوكاسا ) الذي اسمى نفسه **صلاح الدين** , وهاجمه الاعلام الغربي بعد اسلامه.<sup>3</sup>

- استقبلت ليبيا الالاف من الطلاب الافارقة ليدرسون الاسلام في جمعية الدعوة الاسلامية الذين يعودون الى بلدانهم كدعاة اسلاميين , و بدأت الاستثمارات الليبية في افريقيا تصعد أوجها وتم تشييد

---

<sup>1</sup>كميلة أحمد عثمان ، السياسة الخارجية الليبية تجاه الشراكة المتوسطة مابين 1990-1998 : ليبيا:الدار الأكاديمية للطباعة والتأليف والترجمة والنشر، 2005 ،ص. 122-124.

<sup>2</sup>المرجع نفسه.ص122-124

<sup>3</sup>Bruno Callies De Salies, " Relance du Panafricanisme, Reprise des relations avec L'Occident, Spectaculaire retour de la Libye," **le monde diplomatique**, Janvier 2001, p9.

عدة فنادق في افريقيا ومنشآت و شركات ليبية في أغلب البلدان الافريقية , وشجع القذافي المواطنين الليبيين على الاستثمار في افريقيا ومنحهم القروض لهذا الغرض<sup>1</sup>.

اضافة الى ذلك تضمنت السياسة الخارجية لمعمر القذافي مجموعة من الأهداف و تعبئة بعض الموارد المتاحة لتحقيق تلك الاهداف ،فالسياسة الخارجية ليست مجرد رد فعل آلي للبيئة الخارجية و لكنها بالأساس عملية واعية للتأقلم مع تلك البيئة وفي هذا الصدد قال معمر القذافي: "استلقيت مع بضعة ملايين ليبي، و نهضت لأجد نفسي مع ملايين الإفريقيين، وإفريقيا ليست فقط مجموعة من الدول بينها حدود ، بل هي أمة، شعب، ثقافة، اقتصاد، دفاع، ..... "<sup>2</sup>.

### \*العلاقات السياسية الليبية/التشادية:

في عام 1980 شهدت العاصمة التشادية "انجامينا" نزاعا مسلحا ، بين قوات "حسين حبري" وقوات "كوكوني وادي"، وليمند القتال باحتلال "كوكوني"، النصف الشمالي من العاصمة، واحتل "حبري" النصف الجنوبي منها، ليمتد الصراع إلى مناطق اخرى في تشاد. وكان من اهم اسباب هذا النزاع، الاختلاف في وجهات النظر والاهداف والاستراتيجيات بين "حبري" و"كوكوني"، خاصة فيما يتعلق بالعلاقة مع ليبيا<sup>3</sup>. وفي نفس السنة تم توقيع معاهدة تعاون بين ليبيا و"كوكوني وادي"، لتزويده بالعتاد العسكري كالدبابات والاسلحة الثقيلة والطائرات، وانتصر "وادي"، اثر تلقيه هذه المعونات، ودخلت القوات الليبية وقوات "كوكوني وادي" منتصرة الى "انجامينا" في 16 ديسمبر 1980، وهرب "هيري" وقواته، الى الكاميرون .

وفي عام 1981م، اي قبل اقل من شهر على سيطرة القوات الليبية وقوات "كوكوني" على "انجامينا"، اعلن فجأة عن قيام وحدة بين ليبيا وتشاد، تصبح ليبيا وتشاد دولة واحدة. ، ليكون هذا الاعلان من طرف واحد (ليبيا)، ويثير غضب الجميع، بما في ذلك، الدول الافريقية بأجمعها تقريبا بالإضافة الى "منظمة الدول الافريقية" و"فرنسا". فقد اعتبرت اغلب هذه الدول، ان اعلان الوحدة بين البلدين، هي محاولة من جانب ليبيا للاستيلاء على تشاد ، وضم ما شاء لها من المناطق التشادية. واعتبر

<sup>1</sup> Ibid, p9.

<sup>2</sup> Ibid, p9.

<sup>3</sup>فتحي الفاضلي،"الحرب بين ليبيا وتشاد"، المنتدى العربي للدفاع و التسليح،2008،في الموقع

الالكتروني: [www.dsefence-arab.com](http://www.dsefence-arab.com)

المراقبون السياسيون، ان اعلان الوحدة هو ثمن مساعدة ليبيا لـ"وادي" ضد "حبري". وشكك التشاديون كما شككت الدول الافريقية الاخرى، في مواقف "وادي" وفي طبيعة علاقاته واتفاقياته ومباحثاته وتعاونه مع ليبيا. فاستنكر "وادي"، أثر ذلك الاعلان عن الوحدة ، واضطر الى الاقتراب من فرنسا، وطلب من ليبيا، اثناء زيارته لباريس، سحب قواتها من تشاد فورا، بالرغم من ان هذه القوات، هي التي ساعدته على هزيمة "حبري". كما طلبت "منظمة الوحدة الافريقية"، من ليبيا الخروج الفوري من تشاد<sup>1</sup>.

تعاملت الدول الافريقية مع اعلان الوحدة بين ليبيا وتشاد، كمحاولة ليبية لاحتلال تشاد، وضمها الى ليبيا عبر استغلال الظروف التي تمر بها البلاد واضطرت ليبيا إلى محاولة كسب ثقة الدول الافريقية، خوفا من معادلات اخرى، تزيد من تورطها دوليا، اضطرت الى الانسحاب المفاجئ والسريع من تشاد (خرجت القوات الليبية خلال اسبوعين فقط)، مما خلق فراغا عسكريا استغله "حبري"، الذي زحف بقواته على العاصمة "انجامينا" في 7 يونيو 1982 واحتلها وهرب "وادي" واصبح "حبري" رئيسا لتشاد بسبب مواقف وسياسات النظام الليبي، وتم اخراج الليبيين من شريط "اوزو"، بصفة خاصة، ومن "تشاد" بصفة عامة<sup>2</sup>.

عادت العلاقات السياسية بين البلدين، وتوجت بتوقيع اتفاقية صداقة في ديسمبر 1972م، وبناء عليها اوقفت ليبيا دعمها لجبهة التحرير، واوقفت اذاعتها الموجهة من ليبيا الى تشاد، و كان من ضمن هذه الاتفاقية بنود اقتصادية من بينها تأسيس مصرف مشترك بين البلدين، واستثمار ملايين الدولارات الليبية في تشاد. و اعتبرت منطقة الحدود، منطقة "تضامن وتعاون". و هناك بنودا سرية، ضمن هذه الاتفاقية، منها تنازل تشاد ، عن شريط اوزو لليبيا، مقابل بعض الملايين من الدولارات. وقد ابرزت ليبيا في محكمة العدل الدولية، رسالة بتوقيع "تمبلباي"، اقر فيها بأحقية ليبيا على قطاع اوزو. و على اثر معاهدة ديسمبر 1972، دخلت القوات الليبية، الى شريط اوزو، وقد تواجدت قوات ليبية في الشريط، قبل ذلك التاريخ. وبالتحديد، منذ شهر ابريل من نفس العام. واصبحت المنطقة تحت الإدارة الليبية، بل واصدرت ليبيا بطاقات تعريف لسكان الشريط، ثم الحقت المنطقة اداريا بمدينة "الكفرة" في 1975<sup>3</sup>.

<sup>1</sup>المرجع نفسه.

<sup>2</sup><http://www.libya-watanona.com/adab/ffadhli/ff23046a.htm>

<sup>3</sup>فتحى الفاضلي، "الحرب بين ليبيا وتشاد"، مرجع سبق ذكره.

وعلى عدة معايير قيمية أثبت ليبيا، ملكيتها لشريط اوزو، باعتباره كان تحت سلطة الدولة العثمانية والحركة السنوسية قبل وصول فرنسا وايطاليا، وبالتالي فان الحدود المرسومة بين البلدين حالياً، هي من صنع الاستعمار الفرنسي والايطالي، والقوى الدخيلة على المنطقة. لان هذه الحدود لم يكن لها وجود قبل وصول ايطاليا وفرنسا. كما اعتمدت ليبيا على الامتداد البشري في المنطقة، فساكن ليبيا، وساكن شريط اوزو، وشمال تشاد بصفة عامة يعودون الى اصول عرقية واحدة، او تجمعهم عادات وتقاليد متقاربة، او يجمعهم دين واحد (الاسلام). كما يظهر في بعض الخرائط شريط اوزو ضمن الاراضي الليبية<sup>1</sup>.

## 2-المشروع المغربي:

زادت الأهمية الجيوبولوتيكية لإقليم الصحراء الغربية بعد اكتشاف المواد الأولية بها، بعد أن كانت هامشية الأهمية من الجانب الاقتصادي، و بدأ التنافس الإقليمي عليها والذي وصل في إحدى مراحلها إلى صراع مسلح. كما أن البعد الاستراتيجي يتمثل في أهمية موقع الصحراء الحاكم لجنوب المغرب والجزائر ولشمال وغرب موريتانيا، وكذلك طول سواحلها على المحيط الأطلسي، زاد من حدة التنافس على الصحراء الغربية، خاصة وانها تمثل لكل من الأطراف مجالاً حيويًا يدعم العمق الاستراتيجي لها. و تحولت مشكلة الصحراء الغربية إلى واحدة من أدق وأخطر وأعقد المشكلات التي تهدد دول المغرب العربي كلها، ودخلت أطراف إقليمية أخرى إلى دائرة النزاع تريد أن تجد دوراً في المنطقة<sup>2</sup>. وعقب عقد جولتين من المباحثات المباشرة خلال عام 2007 ، واعتقاد المجتمع الدولي بأن هذه المفاوضات المباشرة تعد بداية لتقريب وجهات النظر واقترب الحل النهائي، إلا أنها خيبت الآمال نتيجة استمرار الوضع على ما هو عليه، لتمسك كلاً من الطرفين بوجهة نظره، دون محاولة إنهاء الصراع والوصول لحل نهائي<sup>3</sup>.

---

<sup>1</sup>Rene Otaeak, "La Libye face a la France au Tchad: Qui perd gagne?," **politique Africaine**, no16, (S.D), pp76-85.

<sup>2</sup>علي صبح، النزاعات الإقليمية في نصف قرن 1945-1995، بيروت: دار المنهل اللبناني للطباعة والنشر، 2006 ص ص 268-273.

<sup>3</sup>المرجع نفسه، ص ص 268-273.

## المطلب الثالث: دور القوى الكبرى في الساحل الأفريقي و أهم المشاريع الخارجية:

تقع أفريقيا المستعمرة ضمن ذلك الجزء من الاقتصاد الرأسمالي العالمي الذي يتم سحب الفائض منه لتغذية القطاع الاستعماري ويعني في الوقت نفسه تطور أوروبا كجزء من العملية الجدلية التي أحدثت التخلف بأفريقيا، وقد اشتد التنافس الأوروبي حول القارة الإفريقية في أواخر القرن الثامن عشر ومطلع القرن التاسع عشر بين الفرنسيين والإنجليز والألمان، وذلك من أجل إيجاد أسواق لمختلف المنتجات الأوروبية، وإيجاد مجال لإسكان فائض السكان، وكذلك التنافس حول القيام بدراسات علمية واستكشافية متنوعة .

**1-المشروع الفرنسي:** في سنة 2014 قرر الفرنسيون التوسع في أعماق الصحراء للسيطرة على كامل التراب الوطني، تحت ذريعة محاربة "داعش" وجعل أراضي الجنوب مناطق نفوذ فرنسية، فالصحراء تعتبر نقطة استراتيجية بالنسبة لفرنسا فتحت لها الآفاق على العالم الإفريقي، حيث أعلنت عن انشاء قاعدة عسكرية قرب الحدود النيجيرية مع الجزائر لذلك قررت الحكومة الفرنسية القيام بإجراءات صارمة لإحكام القبضة على الجنوب الجزائري لضمان نفوذها على كامل التراب الوطني، وبذلك كثفت البعثات الاستكشافية إلى الصحراء لحاجتها الكبيرة والملحة للمناطق الصحراوية، حتى أنهم أشاروا إلى ذلك بالقول: « إن الصحراء هي أرض المستقبل، وشريط بين عالمين: عالم البحر المتوسط وعالم إفريقيا، وبين عالم المحيط الأطلسي وعالم النيل والبحر الأحمر».<sup>1</sup>

إنّ هذه المقولة تؤكد المكانة التي تحتلها القارة الأفريقية بالنسبة لفرنسا، فهي الدولة التي استعمرت الكثير من الدول، بما فيها دول الساحل الأفريقي التي تعتبر مناطق نفوذ لها.

وبعد نهاية الحرب الباردة و تفكك الاتحاد السوفييتي تأثرت فرنسا بتحولات النظام الدولي وعلى مكانتها الدولية، وهذه التغيرات جعلتها تعيد صياغة سياساتها الخارجية، خاصة مع ظهور قوى وفواعل جديدة أصبحت تنافس فرنسا في الميدان الاقتصادي والتجاري والتكنولوجي.

حيث توجه الاهتمام الفرنسي بالقارة الأفريقية بصفة عامة، ومنطقة الساحل الإفريقي بصفة خاصة إلى الهيمنة على إفريقيا وبالتحديد الدول الناطقة باللغة الفرنسية "دول المنظومة الفرنكفونية"

<sup>1</sup>المرجع نفسه،ص200.

والاحتفاظ بمصالحها الاقتصادية فضلا عن المشاريع الاقتصادية مثل شراء شركات المياه والكهرباء والهواتف في السنغال، واستثمارات النفط في الكونغو-برازافيل. وقد وضعت الخطوط العريضة لهذا المشروع الإصلاحي الاستعماري لأفريقيا بمؤتمر افريقيا-فرنسا والمسمى **مؤتمر برازافيل** الذي افتتحه ديغول في 30 يناير 1944، ومن جهة أخرى تسعى فرنسا إلى مواجهة النفوذ الأمريكي والصيني المتزايد في القارة الأفريقية.<sup>1</sup>

وكمشروع نموذج تنمية" الحوض " فإنه واجه العديد من الصعوبات الكبرى اول هذه الصعوبات كانت اقتصادية نظرا لفجوة التنمية بين فرنسا وافريقيا ومن الواضح كيف سيتم توفير الموارد لمثل هذه التنمية وذلك لعدم وجود إرادة سياسية لاستثمار الأموال العامة في مشاريع التنمية في افريقيا، وكانت الفكرة مرتكزة على تحديث القطاع الريفي ، دون ان تعرض برامج التنمية الاقتصادية لأي مخاطر تقوضها ، على الأقل في المدى القصير والمتوسط.<sup>2</sup>

حددت فرنسا مجموعة من المصالح الأساسية في القارة الأفريقية عموماً وفي منطقة الساحل خصوصا ومن بينها:

-استغلال العامل الأفريقي بشكل أكثر وحشية من استغلال نظيره الأوروبي في القرن الراهن فأولا: قامت الدولة الاستعمارية الأجنبية باحتكار السلطة السياسية بعد أن سحقت كل معارضة بقوة مسلحة أكثر تقوفا وثانيا: نجد أن الطبقة العاملة الأفريقية صغيرة الحجم ومبعثرة للغاية وغير مستقرة إلى حد كبير بسبب الهجرة وثالثا: كانت الرأسمالية البيضاء تريد استغلال جميع العمال في أي مكان لكن الرأسمالي الأوروبي في أفريقيا كان لديهم تبريرات عنصرية إضافية معاملة العمال الأفارقة بطريقة غير عادلة.<sup>3</sup>

-البحث عن أسواق لتصريف السلع الفرنسية المصنعة، وعن مواد أولية لتنمية الصناعات الفرنسية، وهذا لاستكمال النقص من المواد للحفاظ على صناعاتها الوطنية.

---

<sup>1</sup>أمينة بوبصلة، التنافس الفرنسي الأمريكي في منطقة الساحل الإفريقي في فترة ما بعد الحرب الباردة، **مذكرة ماجستير غير منشورة**، كلية العلوم السياسية، فرع العلاقات الدولية ،جامعة الجزائر، 2012،ص94.

<sup>2</sup> André Bourgeot, " Sahara : espace géostratégique et enjeux politiques (Niger) ," **Autre part**, no.16, 2000, pp. 24-40

<sup>3</sup>والتر رودني، **مرجع سيق نكره**،ص192.



-اعتماد فرنسا بشكل كبير على دول أفريقيا خاصة الغابون والنيجر وساحل العاج وتشاد فهي أكبر مستثمر في ساحل العاج حيث استحوذت في عام 2007 حوالي 150 شركة فرنسية على 68 بالمائة من الاستثمارات الأجنبية في ساحل العاج، كما هيمنت شركة أريفا الفرنسية Areva لمدة أربعة قرون على حقوق استخراج واستغلال اليورانيوم في النيجر. والاعتماد عليه بشكل كبير، إذ تعتمد على حوالي 75 بالمائة من احتياجاتها من الكهرباء على الطاقة النووية<sup>1</sup>.

- بالرغم من أن فرنسا تعد مُستعمرة سابقة لدول الساحل الأفريقي إلا أنها تسعى إلى الحفاظ على نفوذها الاستراتيجي والسياسي في منظومة "أفريقيا الفرنكونية" وذلك في ظلّ تصاعد التنافس على المنطقة بين فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية والصين التي تنظر إلى القارة الأفريقية من منظور استراتيجي لما تتمتع به القارة من ثروات يحتاجها الاقتصاد الصيني<sup>2</sup>.

-تعطي فرنسا اهتماماً كبيراً لمنطقة الساحل الأفريقي من خلال بناء قواعد عسكرية في بعض البلدان الأفريقية. وعلى سبيل المثال: التواجد العسكري الفرنسي في تشاد من خلال تدخلها في الشؤون السياسيّة الداخلية لتشاد بتسليم الأقلية المسيحية مقاليد السلطة بعد استقلال البلاد، وكان لهذا التدخل تأثير كبير كونه أذكى صراع سياسي ساهم في اندلاع الحرب الأهلية بين الأقلية المسيحية والأغلبية المسلمة<sup>3</sup>.

العمل على إيجاد مشاركة أوروبية في إقليم الساحل الأفريقي بالعمل على استراتيجيات التعاون الأوروبية تحت إمرة الصندوق الأوروبي لتمويل التنمية، الذي اتفق مع موريتانيا و مالي والنيجر والإكواس للتركيز على الحكامة الاقتصادية، وبناء قدرات المؤسسات والتكامل الإقليمي ، وسترکز الاستراتيجية في مالي على التنمية الاقتصادية بالشمال، وأقاليم دلتا نهر النيجر، ومحاربة الإرهاب

---

<sup>1</sup>راوية توفيق، السياسة الفرنسية في أفريقيا، "الأداة العسكرية في خدمة المصالح الاقتصادية ودعاوى المهمة الحضارية "قراءات أفريقية"، د ع ن، أبريل 2014 .

<sup>2</sup>المرجع نفسه.

<sup>3</sup>عاشور قشي، "التنافس الفرنسي - الأمريكي حول منطقة الساحل الأفريقي: دراسة في منطلقات الاهتمام وآليات التغلغل"، المجلة العربية للعلوم السياسية، بيروت، العدد 45-46، 2015، ص44.

والجريمة المنظمة مصنفة ضمن أوليات الاستراتيجية الأوروبية، وقد اختتم المجلس الأوروبي بالتركيز على الأمن والتنمية والاستراتيجية الأمنية الداخلية وبرنامج أستوكهولم<sup>1</sup>.

**2- المشروع الصيني:** يشهد التاريخ الطويل الحضور الصيني في إفريقيا و جملة التوصلات بين الصين وإفريقيا يعود إلى ما قبل الحرب العالمية الثانية، كما كانت هناك علاقات حكومية بين الصين وإفريقيا بعد فترة الحرب العالمية الثانية وزادت قوة العلاقات الصينية الإفريقية من دعم الصين لحركات تقويض الاستعمار والاستقلال السياسي في الدول النامية، بما فيها إفريقيا. إضافة إلى الأهداف المشتركة التي جمعت الصين مع العديد من الدول الإفريقية تحت مظلة حركة عدم الانحياز أثناء الحرب الباردة. وما زالت العلاقات الصينية الإفريقية المعاصرة مميزة؛ بسبب اتساعها وعمقها وتعدد قطاعات التعاون ومستويات العلاقة التي تنسم بهيكلية متينة<sup>2</sup>.

منذ عام 1990 تبيّن بقوة عمق التواجد الصيني في القارة الإفريقية عموما و الساحل الإفريقي خصوصا فالأهداف "الجديدة" للصين بإفريقيا اقتصادية خالصة، غايتها الوصول إلى المواد الأولية والمنتجات الفلاحية ولذلك فهي تعتمد على اقتناء المقاولات المستخرجة للموارد الأولية، أو استغلال الأراضي والغابات، ببيع الموارد الإفريقية بكميات ضخمة وبأثمان زهيدة جدا.

استغلال الصين حاجة إفريقيا إلى البنى التحتية الأساسية، فتحت لمقاولاتها وشركاتها سُبلاً جديدة في التدويل، من خلال الاستثمار في بناء الطرق وتشديد الموانئ والسدود وشبكات السكك الحديدية والاتصالات والمطارات...<sup>3</sup>.

وفي عام 2000، أقامت منتدى التعاون الصيني/الإفريقي، ليس فقط الاحتفاء والاحتفال الرمزي بـ"الأخوة الصينية/الإفريقية"، بل لإطلاق مشاريع ضخمة بهذا البلد الإفريقي مع توسيع تمثيلياتها

---

<sup>1</sup> الإستراتيجية الأوروبية للأمن والتنمية في منطقة الساحل الإفريقي، على الرابط الإلكتروني:

<http://www.alakhbar.info/index/docu>.

<sup>2</sup> إسماعيل الأولى، "وجهة نظر إفريقية العلاقات الصينية الإفريقية.. شراكة أم استغلال"، تقارير الجزيرة: مركز الجزيرة للدراسات، 2014، ص02.

<sup>3</sup> يحيى اليحيوي، الصين في إفريقيا: بين متطلبات الاستثمار ودوافع الاستغلال"، تقارير الجزيرة: مركز الجزيرة للدراسات، 2015، ص03.

الدبلوماسية والقنصلية بمعظم دول القارة الإفريقية، فقد عمدت إلى فتح العديد من المعاهد الثقافية لتعليم اللغة الصينية، وإلى تقوية حضورها الإعلامي.

إن السعي نحو تحقيق الأمن الطاقوي جعل التواجد الصيني مكثف في الساحل الأفريقي هو الأمر الذي جعل " هاما أمادو" يقول Hama Amadou :

منذ سنوات عديدة كنا متفقيين مع شركة Avera لشراء مادة اليورانيوم وذلك لأجل حماية الاقتصاد النيجيري في حالة حدوث أزمة اقتصادية مالية في الأسواق و البورصات العالمية ... و اليوم سعر اليورانيوم في أعلى مستوياته، فلماذا لا نستغل ذلك؟ لماذا تم سحب رخصة الاستغلال الوحيدة لمادة اليورانيوم في النيجر من يدي شركة **Avera**؟ و لذلك قمنا بتوسيع حقل الرخص لعدة شركات أجنبية و منها الصينية.<sup>1</sup>

يعد الصين شريك عسكري مهم عبر التدريب والتسليح والمساعدة التقنية في المنطقة مثل الجزائر وأنجولا ونيجيريا. كما أيدت الصين الموقف الدولي المتشدد لمقاومة حركة شباب الصومالية المتمردة والجهاديين الأجانب وشاركت في الفلق الغربي من امتداد عدم الاستقرار إلى المنطقة الأوسع. لمساعدة إجلاء 35000 مواطن صيني من مسرح الأحداث في ليبيا عام 2011 عبرت عدة سفن حربية صينية البحر المتوسط، كما أعطت الصين الضوء الأخضر للتدخل الفرنسي في مالي وساحل العاج.<sup>2</sup>

ولم تستخدم الصين حق الفيتو في بكين تجاه سقوط معمر القذافي. بينما استنكر المثقفون الصينيون "خيانة" قرار مجلس الأمن لعام 1973 الذي انتهى بتمهيد الطريق لتغيير النظام في طرابلس. وفي عام 2006 أتى منتدى التعاون الصيني الأفريقي بـ 47 رئيس دولة ورئيس وزراء أفريقي إلى بكينو استمرت العلاقات الصينية الليبية بشكل براغماتي و لم يكن هناك ردة فعل على

---

<sup>1</sup> Moussa Ag Assarid, Mannalla Desseave et, "Niger : Deux Journaliste français, une rébellion Touarègue et guerre de l'uranium", **veille de la presse** 2008, pp.04-12

<sup>2</sup> Girouard. E, «La Chine en Afrique : néocolonialisme ou nouvel axe de coopération Sud-Sud ?», **Forum Afrique-Afrique**, Avril 2008,p07.

الثورة المندلعة ضد للقذافي عام 2011. فهم العديد من سفراء مجلس الأمن أن ليبيا ليست من أولويات الصين مع تأييد الأخيرة لإحالة رؤساء الأنظمة إلى محكمة العدل الدولية<sup>1</sup>.

أضف إلى ذلك الفرص المعتبرة للتجارة والاستثمارات الصينية، وذلك لوجود الكثافة السكانية المتزايدة في إفريقيا وقوتها الشرائية، والحاجة الماسة لوجود بنية تحتية اجتماعية واقتصادية وازدادت وتيرة التجارة بين الصين وإفريقيا بسرعة خلال العقد المنصرم؛ إذ قفز التبادل التجاري من 6.10 مليارات في عام 2000 إلى 150 مليارًا في العام 2010 ، ثم إلى 166.3 مليارًا في عام 2011 . أما بالنسبة لعام 2012 فقد وصل حجم التبادل التجاري 198.49 مليارًا.<sup>2</sup>

وتشير الإحصائيات إلى أن الشركات الصينية تقدّم العروض التنافسية الأقوى في الصفقات المتعلقة بمشاريع بناء الطرق وشبكات السكك الحديدية والموانئ والسدود والمطارات والاتصالات السلكية واللاسلكية، وغالبًا -أيضًا- ما تحصل بموازاة ذلك على القروض الموجهة لتمويلها، من البنك الدولي أو الاتحاد الأوروبي أو البنك الإفريقي للتنمية.<sup>3</sup>

### 3-المشروع الامريكي:

عملت الولايات المتحدة الامريكية بعد نهاية الحرب الباردة على تغيير أنماط وبنية وهيكّل التحول في النظام الدولي ، وكذا نمط توزيع القوى بين الفواعل الدولية داخله. وإعادة بناء علاقاتها مع باقي وحدات النظام وفق أسس وآليات جديدة، لاسيما مع دول الجنوب وبذلك تحولت التفاعلات الدولية من شرق غرب إلى شمال جنوب مع اهتمامها المتزايد بمنطقة الساحل الإفريقي<sup>4</sup>.

<sup>1</sup>Ibid, p07.

• أن أهم دوافع الصين للتفاعل مع إفريقيا هو العامل الاقتصادي ولذلك فإن الصين تنتظر إلى إفريقيا على أنها عنصر مركزي في مشروع استدامة نمو اقتصاد الصين وتطويره على المدى البعيد. وبحسب بنك الصين، فإن إفريقيا مصدر مهم لتزويد الصين بحاجتها المتزايدة للمادة الخام لأن إفريقيا لديها واحد من أضخم احتياطيّات المواد الخام أنها المصدر الرئيسي للموارد الطبيعية الخام.

<sup>2</sup>إسماعيل الأولى، مرجع سبق ذكره، ص 03.

<sup>3</sup>بجى البيجاوي، مرجع سبق ذكره، ص 03.

<sup>4</sup>أمينة بوبصلة ،

مرجع سبق ذكره، ص 99.

فدوافع التوجه الأمريكي في أفريقيا عموماً وفي منطقة الساحل الأفريقي خصوصاً يتركز في بعدين وهما البعد الاقتصادي، والبعد الأمني.

1- البعد الاقتصادي: تملك القارة الأفريقية ثروات وموارد ضخمة جعلت الولايات المتحدة الأمريكية تُراجع حساباتها الأمنية حيث يكتسب النفط الأفريقي أهمية استراتيجية كبيرة. بنشرها العديد من التقارير الرسمية وغير الرسمية التي تؤكد هذه الأهمية للنفط الأفريقي لعلّ أبرزها تقرير وكالة الطاقة الأمريكية الذي أشرف عليه نائب الرئيس الأمريكي السابق "ديك تشيني" في مجال أمن الطاقة القومي. ويؤكد التقرير على أنّ الولايات المتحدة الأمريكية سوف تعرف خلال العشرين سنة المقبلة ارتفاعاً كبيراً في استهلاك البنترول بنسبة تصل إلى 33 % بينما سترتفع هذه النسبة في استهلاك الغاز بنسبة 50 % مما يطرح على عاتقها مهمة جديدة تتمثل في البحث عن إمكانية تنويع مصادر الحصول على البنترول من مناطق جغرافية مختلفة<sup>1</sup>.

إنّ استهلاك الطاقة قضية حيوية بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية ولأمنها القومي من هذا المنطلق، تأتي الأهمية الاقتصادية لمنطقة الساحل الأفريقي لدى الولايات المتحدة الأمريكية، من حيث عدم توقف الإمدادات النفطية لأن هذا يشكل تهديداً لأمنها القومي، وقد عبر عن ذلك الرئيس الأمريكي السابق "جورج بوش" عن العلاقة بين الأمن القومي الأمريكي والطاقة بقوله "أن أمن الطاقة هو الأمن القومي، ونحن يجب أن نعمل وفقاً لذلك"<sup>2</sup>.

2- البعد الأمني: بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001 أصبحت منطقة الساحل الأفريقي تحتل مكانة استراتيجية كبيرة لدى صناع القرار في الولايات المتحدة الأمريكية خاصة وأن المنطقة تعاني العديد من المشاكل التي تجعل من الوضع الأمني فيها غير مستقر، حيث تنتشر الجريمة المنظمة بكل أشكالها، والأزمات الداخلية، ومشاكل الأقليات، إضافة إلى التنظيمات الإرهابية التي تتواجد في المنطقة<sup>3</sup>. بتزايد وتيرة نشاط "الجماعة السلفية للدعوة والقتال"، حيث استطاعت استغلال الفراغ الأمني

---

<sup>1</sup> أسماء رسولي، "مكانة الساحل الأفريقي في الاستراتيجية الأمريكية بعد أحداث 11 سبتمبر 2001"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، فرع الدبلوماسية و العلاقات الدولية، جامعة باتنة، 2010-2011 ص 100.

<sup>2</sup> المرجع نفسه، ص 101.

<sup>3</sup> شاكر ظريف، "أزمة الدولة في منطقة الساحل الأفريقي والصحراء الكبرى: دراسة في الأسباب والانعكاسات"، المجلة العربية للعلوم السياسية، ربيع 2015، ص 12.

على مستوى الحدود الصحراوية الشاسعة، والذي أتاح لها التحرك والقيام بأنشطة هددت كيانات وحكومات العديد من دول الساحل الأفريقي<sup>1</sup>.

وبصياغة المقاربة الاستراتيجية- الأمنية الشاملة: أصبحت استراتيجية الأمن القومي الأمريكي مرتبطة مباشرة بأحداث الحادي عشر من سبتمبر وحالة الدعم الدولي للحرب على الإرهاب، وقد جاءت هذه المقاربة في سياق التكيف مع الأشكال الجديدة للتهديد الأمني، ومن نتائجها نجاح أمريكا في توطين تواجدتها العسكري المباشر في بعض المناطق كأفغانستان والعراق ومعظم الدول الإفريقية وهذا أشارت إليه بعض النصوص والوثائق التي تمثل المرجعية الفكرية عن الاستراتيجية الأمنية الأمريكية بعد 11 سبتمبر حيث يمثل مشروع القرن الأمريكي الجديد أهم إطار تكون ضمن الرؤية الأمريكية في عهد بوش الاب وهو مشروع تم " تقديمه عام 1997 م عبر "معهد المؤسسة الأمريكية " American Enterprise Institute، ومولته شركة برادلي و الذي أنتجته "براميل الفكر" think tanks الأمريكية، ركز المشروع على حالة الفراغ الاستراتيجي التي تميزت بها الولايات المتحدة الأمريكية في ظل عهدي بيل كلينتون حيث يشير إلى احتمالات بروز تهديدات جديدة تتجاوز القدرة الأمريكية في مواجهتها<sup>2</sup>. ومن بين برامج أفريكوم" نجد: أولاً تدريب القوات على حفظ السلام في إطار برنامج "أكوتا" للتدريب والمساعدة، وثانياً " IYMT " أي برنامج التدريب والتعليم العسكري الدولي، وكان الرئيس الأمريكي السابق جورج بوش قد استجاب لضغوط استمرت سنوات في صلب المؤسسة العسكرية الأمريكية، بالإعلان يوم 6 فيفري 2007 عن قرار تكوين مركز مستقل للقيادة العسكرية الأمريكية في إفريقيا بعدما كانت مرتبطة بقيادة القوات الأمريكية في أوروبا<sup>3</sup>.

وشملت مهام "أفر يكوم" جميع دول القارة الإفريقية، باستثناء مصر، التي بقيت ضمن اختصاصات القيادة الأمريكية الوسطى وكانت مشاركة القوات الأمريكية في مهام داخل إفريقيا موزعة على ثلاث قيادات عسكرية، هي: القيادة الأوروبية والقيادة الوسطى وقيادة المحيط الهادي. وكان الرئيس الأمريكي السابق جورج بوش الابن قد أعلن عن خطط تشكيل أفر يكوم في فيفري 2008 موضحاً أنها تتضمن

---

<sup>1</sup>Liann Kennedy Bondali , "Examining US Counter Terrorism Priorities and Strategy accros Africa's Sahel Region " , **RAND corporation** , November 2009,p17.

<sup>2</sup>The White House, "A National Security Strategy for a New Century" , [http:// clinton2.nara.gov/ 1/ WH/EOP/NSC/Strategy/gov/.1247...](http://clinton2.nara.gov/1/WH/EOP/NSC/Strategy/gov/.1247...)

<sup>3</sup> **Ibidem.**

إنشاء قاعدة عسكرية في إفريقيا واكبر قاعدة هي تلك الموجودة في جيبوتي وتضم نحو 1900 فرد كما لها قواعد عسكرية أقل حجما في أوغندا والسنغال وجمهورية ساوتومي<sup>1</sup>.

وحسب ما جاء في تقرير لجنة الأزمات الدولية الصادرة يوم 31 ماي 2005 بعنوان "الإرهاب الإسلامي في الساحل: حقيقة أم وهم" جاء بأن منطقة الساحل الإفريقي لا تشكل خطرا بالدرجة التي تصورتها الولايات المتحدة الأمريكية و الحفاظ على الأمن والاستقرار في الساحل الإفريقي لا يكون بالوسيلة العسكرية وإنما لابد من التعامل مع التهديدات الأمنية في المنطقة بالمساعدات التنموية أكثر من المساعدات العسكرية، وركزت المبادرة على مكافحة الإرهاب عبر الصحراء فقط (TSCT) ووسعت مجالات عدة: الاقتصادية والاجتماعية والسياسية<sup>2</sup>. وذلك في إطار التعاون الأمني بينها وبين الدول الإفريقية، وتم تأكيد النهج العسكري بعد إنشاء قيادة الافريكوم في القارة الإفريقية ،ولقد بدأت الولايات المتحدة الأمريكية منذ 2002 في إطار حربها على الإرهاب بتسريع النشاط العسكري في إفريقيا وهذا ما وصفه رئيس اللجنة الفرعية لشؤون إفريقيا والصحة العالمية بعسكرة المساعدات الموجهة نحو إفريقيا.<sup>3</sup>

ومن أسباب تشكيل القيادة العسكرية الامريكية بإفريقيا بعد أحداث 11 سبتمبر زاد اهتمام أمريكا بالقارة الافريقية خاصة أمنها الاقتصادي ومصالحها القومية:

-الرغبة في تأمين مصادر الطاقة بإفريقيا خاصة دول الساحل الإفريقي.

-جاءت أفر يكوم كاستراتيجية استباقية لردع ظاهرة الارهاب ولضمان مصادر النفط وطرق الإمداد لان تعزيز الأمن الإفريقي يعزز المصالح القومية الأمريكية وبهذا تعتبر هذه المبادرات أفضل وسيلة لتعزيز المصالح الأمريكية في إفريقيا من حيث تأمين إمدادات النفط ومواجهة المنافسة الصينية ومكافحة الإرهاب وظهور فرنسا والصين كمنافسين للاستراتيجيات الاقتصادية الأمريكية<sup>4</sup>.

<sup>1</sup>أسماء رسولي، مرجع سبق ذكره، ص100.

<sup>2</sup>المرجع نفسه، ص102.

<sup>3</sup>أبصير أحمد طالب، "المشكلة الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير، كلية العلوم

السياسية والإعلام، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر، 2009-2010، ص141.

<sup>4</sup> Ibidem.

## الفصل الثالث: المقاربة الامنية والدبلوماسية الجزائرية : اشكالية

### تهديد الامن الوطني الجزائري:

لقد كانت القارة الافريقية بأجمعها جزء لا يتجزأ من مخططات الفكر الاستراتيجي الغربي حول القوة القومية للدول الاستعمارية القائم أساسا على الانتقال من استراتيجية الدفاع عن السواحل كوظيفة دفاعية إلى استراتيجية الانطلاق من القواعد المتقدمة كوظيفة هجومية<sup>1</sup>, إضافة إلى السعي إلى بناء العلاقة غير المتكافئة مع دول العالم الثالث استفادة أمثل و بتكاليف أقل من ثروات هذه المنطقة الاستراتيجية وتكرس الاختراق لدول الساحل الافريقي بحيث يرتبط مستوى هذا الاختراق بمدى جاهزية الدول الافريقية عموما لقبول الاندماجية و التكاملية الاقتصادية وهذه الأخيرة ترجع بدورها إلى الافتقاد الاستراتيجي الموحد وعدم اتفاقها حول مضامين المصلحة و الأمن المشترك<sup>2</sup>.

### المبحث الأول: السياسات الأمنية الجزائرية في الساحل الإفريقي:

يشمل الدور الخارجي للوحدة الدولية أبعاد رئيسية ، خاصة و ان الجزائر لها دور في عملية الضبط الدولي في منطقة الساحل الافريقي بأزماته المستمرة و المؤثرة على الامن القومي الجزائري بهذا يجب ان تكون الابعاد الرئيسية لصناعة السياسة الخارجية الجزائرية تقوم على:

-تطور صانع السياسة الخارجية لمركز الوحدة في النسق الدولي ويقصد بذلك تصوره للمجالات الرئيسية التي تتمتع الوحدة فيها بدرجة النفوذ ، وقد يتصور صانع السياسة الخارجية أن المجال الرئيسي لدوره هو المستوى الإقليمي أو المستوى العالمي وفي كل مستوى يقدم تصور لدرجة النفوذ المتوقعة .

---

<sup>1</sup>عبدالقادر رزيق مخادمي، مشروع الشرق الأوسط الكبير : الحقائق والأهداف والتداعيات، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، ط1، 2005، ص44.

إن امتلاك الدولة للإرادة في القيادة ولعب دور فاعل في محيطها الدولي على العموم و حدود نطاقها الإقليمي على الخصوص، يرتبط بإدراك تلك الدولة لنفسها كقيادة إقليمية ويكون ذلك الإدراك انعكاسا لتصورات وإدراكات صناع القرار لعناصر القوة وطبيعة الفرص التي تمنحها لهم تلك العناصر ونوعية الدور الذي يتناسب مع حجم الإمكانيات المتوفرة.

<sup>2</sup>المرجع نفسه، ص62.



- تصور صانع السياسة الخارجية للدوافع الرئيسية للسياسة الخارجية للوحدة الدولية وتتفاوت تلك الدوافع بين دوافع تعاونية ومن ذلك (دور الوساطة الدولية) و(دور الحليف المخلص) أو دوافع صراعية ومن ذلك دور المعادي للاستعمار أو المعادي للشيوعية.

-توقعات صانع السياسة الخارجية بحجم التغيير المحتمل في النسق الدولي نتيجة أداء وظيفته في النسق فهناك أدوار تتضمن التغيير الكلي للنسق الدولي (كدور تصدير الثورة العالمية) وأدوار أخرى تنصرف إلى استمرار الوضع الراهن في هذا النسق<sup>1</sup>.

### المطلب الأول: تحديات الأمن القومي الجزائري :

يرى كارل دوتش ان السياسة الخارجية تحافظ على استقلال كل دولة و أمنها و السعي وراء مصالحها الاقتصادية كما تهتم بمقاومة أي اختراق ،أو تدخل من جانب أي دولة أو عقائد خارجية و لا يتشكل قرار السياسة الخارجية فجأة في أذهان صانعي القرار لأن السياسة الخارجية هي نتاج لخبرات الدولة السابقة و المستمرة للمعتقدات السياسية و الإيديولوجية التي تراكمت عبر الزمن و التي يمكن النظر لها كعوامل مكونة لعقيدة ا هوية السياسة الخارجية هذه

---

<sup>1</sup>لويد جونسن ،تفسير السياسة الخارجية ،ترجمة محمد بن أحمد مفتي و محمد السيد سليم ،الرياض :عمادة شؤون المكتبات ،1989،ص80.

من المواضيع الهامة والمعقدة التي تفرضها دراسة الأدوار الإقليمية نجد دراسة مسألة الاستمرار والتغيير في طبيعة الأدوار المرتبطة بالقوى الإقليمية فقد تتغير طبيعة تلك الأدوار استجابة لمعطيات متعددة، تخضع لعامل الزمن، أو عامل التغيير في قيم النظام السياسي، وإدراك القائد السياسي للبيئة الخارجية ولقدرات وحدته وقدرات الوحدات الإقليمية المنافسة، أو بسبب عوامل التأثير الخارجية تتعلق بتغيير موازين القوى دولياً، وما ينجر عنها من تغيير في هيكل النظام الدولي، ومدى تأثيره على تحالفات القوى الإقليمية مع قوى كبرى خارج النظام الإقليمي. إن العلاقة بين الدور الإقليمي لقوة إقليمية ما والقوى الدولية التي تستند إليها وفقاً للمصالح المشتركة و بالتالي، فإن القوة الإقليمية هي تدخل في صراع مع قوة إقليمية أخرى إنما تواجه في الواقع ثقل هذه القوة نضيف إليها ثقل القوة الدولية التي تستند إليها القوة الإقليمية الأولى، الأمر الذي يدفع هذه القوة إلى الاعتماد على دعم قوة خارجية لكي تستطيع ممارسة دورها الإقليمي.

الهوية هي تعبير عن مجموعة التصورات و المبادئ و المعتقدات التي يعاملها صناع القرار كمسلمات ثابتة تعبر عن مصلحة الدولة<sup>1</sup>.

## 1- أزمة الطوارق\*:

إن أي أزمة من شأنها ان تؤدي الي زعزعة الجسم الاجتماعي فتفقدته توازنه، هكذا يتوزع سكان الطوارق على معظم دول الساحل الإفريقي من النيجر ، مالي إلى الجزائر وليبيا وحتى بوركينافاسو وتشاد إلا أن النزاع القائم هو محصور في دولتين رئيسيتين مالي والنيجر، مع امتداد آثاره إلى الدول المجاورة الموجود بها عنصر الطوارق ، و نتيجة للتضامن الاثني ، فمن شمال مالي والنيجر تمتد جبال " أضغاغ إيفوغاس" الشاهدة على تاريخ مشترك للبلدين على الاحتلال الفرنسي، واجتماعيا يتقاسمان قبائل " السونغاي" و " الطوارق"، ومن جهة أخرى يعتبر النزاع مشتركا بين البلدين تقريبا منذ مراحلها الأولى<sup>2</sup>.

---

<sup>1</sup>كارل دوتش، تحليل العلاقات الدولية، د ب ن :المكتبة الانجلومصرية، 1982، ص125.

\*كلمة تارقي أو الطوارق هي كلمة من " تارجا" وهي منطقة في ليبيا والتي يسكنها الآن "كيلتارجا" والتي كانت قديما مكان تلاقي القوافل التجارية في حدث فيها التبادل التجاري المقابضة، ومنه أطلق على اموهاغ من طرف التجار العرب الطوارق أي أهل تارجا. واسم "طوارق" ومفرده طارقي، أو تارقي، أو طارجي، نسبة إلى تارجا، والتي تعني الأرض الغنية بمنابع المياه، وهي منطقة واحات تحوي أكبر مخزون للمياه الجوفية في الصحراء الكبرى منذ أقدم الأزمان ولا تزال كذلك حتى اليوم. ويقول الأستاذ محمد أحمد الشفيح في عنوان فرعي يبحث عن الطوارق كيف يسمى هذا الشعب نفسه؟.

إن هذا الشعب يطلق على نفسه "كلتماجق" كما ينطقه الطوارق في النيجر أو "كلتماشق" كما ينطقونه في مالي أو "كلتماهق" كما ينطقونه في ليبيا والجزائر فالاختلاف هو نطق الحرف قبل الأخير من هذه الكلمة. وإذا ما حللنا الكلمة نجدها تتكون من جزأين:

• كل: أي أهل، أصحاب.

• تماشق: ومعناها اللغة الطارقية.

وهذا يعني أن الطوارق يعرفون أنفسهم بأنهم أهل وأصحاب اللغة الطارقية.

<sup>2</sup>أحمد إيدابير، "التعددية الاثنية و الامن المجتمعي: دراسة حالة مالي"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص: الدراسات الأمنية والاستراتيجية، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر، 2011-2012. ص ص 62-64.

وتعد أزمة الطوارق مورثا استعماريا يرجع تاريخه إلى استقلال كل من ليبيا 1951، والنيجر 1960، ومالي 1960، وبوركينا فاسو 1960 والجزائر 1962، عندما وجدت القبائل الطوارقية المتمركزة في الصحراء الكبرى نفسها مشتتة بين هذه الدول ذات السيادة، والتي اتفقت على احترام مبدأ "عدم المساس بالحدود الموروثة عن الاستعمار" المنصوص عليه في ميثاق منظمة الوحدة الإفريقية سنة 1963. وانقسم الطوارق في رؤيتهم إلى موقفين: موقف رافض لواقعهم المقسم ويطالب بتكوين دولة طوارقية في الصحراء الكبرى، وموقف مؤيد للبقاء تحت سيادة الدول المستقلة شريطة التمتع بالحرية في التنقل والحكم والإدارة الذاتية، حتى وإن كان أغلب الطوارق في الأصل لا يعترفون بفكرة الحدود ولا بتحديد مجال جغرافي لتنقلاتهم التي تتساير مع التقلبات المناخية<sup>1</sup>.

بدأ "النزاع الترقى" "Le Conflit Touareg" في ماي 1990 بالنيجر، وانتشر في مالي جوان من نفس السنة (27)، و تضافرت عليه مجموعة من العوامل الداخلية والخارجية واستقرت الأقلية الترقية في دول الساحل الإفريقي مع إمكانية توظيفها من قبل أطراف خارجية لتصبح تهديدا أمنيا يزعزع استقرار المنطقة، التي تعاني التهميش ومع إمكانية ارتباطها مع شبكات إرهابية بغرض الحصول على الدعم والمال<sup>2</sup>.

اعتبرت منطقة انتشار الطوارق من البؤر ذات البعد الجغرافي السياسي الصعب، ورغم صعوبة تحديد الإقليم التارقي، بالنظر إلى طبيعتهم البدوية، إلا أن التحديدات البنينة للرقعة الجغرافية التي يحتلها الطوارق، تشير إلى أنهم ينتشرون من: جبال "الأهقار" و "جانن" في الشمال، إلى غاية "دلتا نهر النيجر" في كل من بوركينا فاسو والنيجر جنوبا، ومن الحدود الليبية- النيجيرية شرقا إلى

---

<sup>1</sup>بوحنيه قوي، "استراتيجية الجزائر تجاه التطورات الأمنية في الساحل الأفريقي"، على الرابط الإلكتروني:

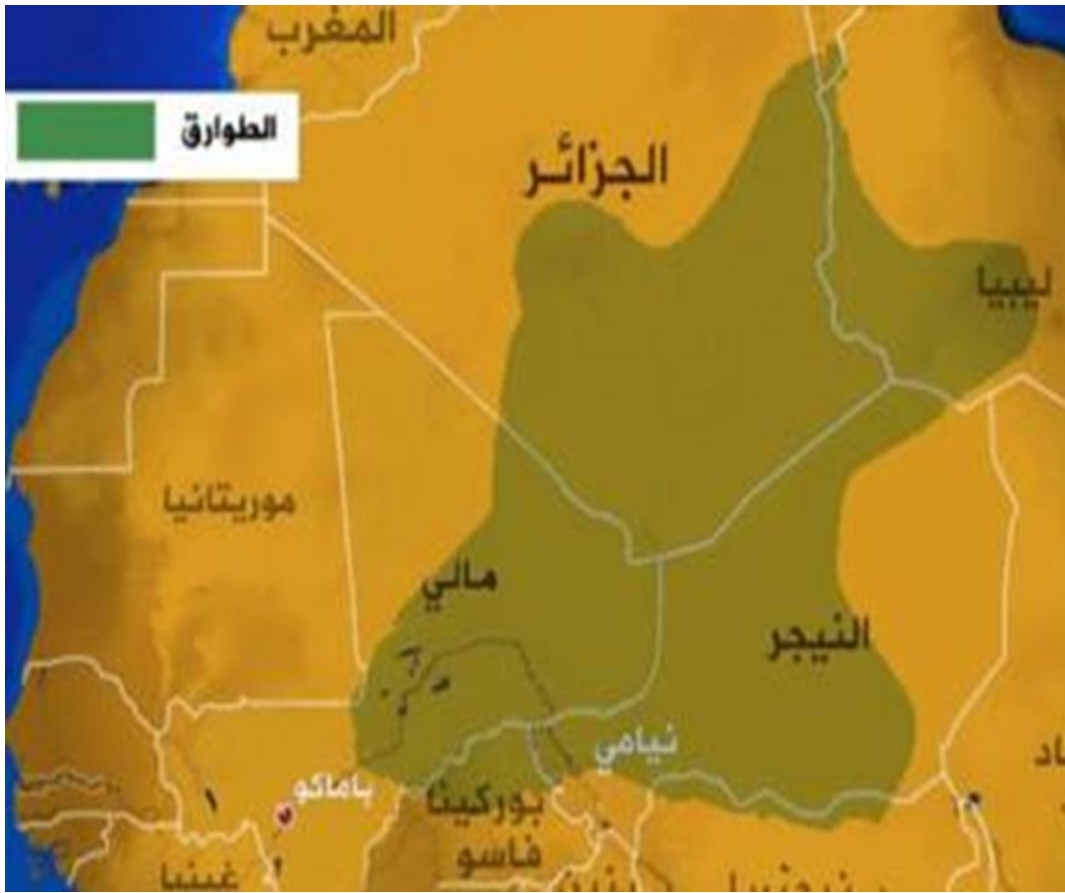
<http://studies.aljazeera.net>.

المقاربة النشئية هي مفهوم محوري وتعني القرابة بين أفراد الجماعة أي على الروابط الأثنية وحسب دونالد هوروفيتز (Donald horwitz) هذه العلاقة تسمح لهذه الجماعات بالتفكير في تماثلا لأسر الأثنية، وعليه يكمن سبب النزاع الاثني في عدم وجود قرابة أي روابط بين الجماعات وعليه يصبح الاختلاف الاثني هو مصدر الحدود الافتراضية بين الجماعات وهي خاصية تتميز بها النزاعات الإثنية، نتيجة لميوعة الحدود الشكلية و المخترقة<sup>2</sup> حكيمة علاي، "البعد الأمني في السياسة الخارجية - نموذج الجزائر -"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص: الديمقراطية والحكم الراشد، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة قسنطينة، 2010-2011، ص 148.

غاية ضفاف "نهر السنغال" غربا وعلى الرغم من عدم دقة الإحصائيات المتعلقة بعدد الطوارق، إلا أن العديد من المصادر تشير إلى أن عددهم يتراوح بين: 1 مليون و1.5 مليون نسمة؛ حيث يقيم نصف هذا العدد في النيجر، أما البقية فيوجد منها حوالي: 400000 نسمة بمالي، حوالي: 50 ألف نسمة بليبيا، حوالي: 35000 نسمة ببوركينا فاسو، وحوالي: 25000 ألف نسمة بالجزائر<sup>1</sup>.

و الخريطة التالية تبين توزيع الطوارق عبر: الجزائر، ليبيا، النيجر، مالي، وبوركينا فاسو.

خريطة توضح مناطق تواجد الطوارق في الجزائر وليبيا والنيجر ومالي وبوركينا فاسو.



<sup>1</sup>المرجع نفسه، ص149.

<sup>2</sup>بوحنه قوي، مرجع سبق ذكره، (الموقع الالكتروني).

ساهم الطوارق في بناء حضارات أدت دوراً كبيراً في المجتمع الإنساني ، فالمجتمع الطارقي الذي يرجع نسب أبنائه إلى قبائل جداله ولمتونة ومسوفة أكبر قبائل الصحراء الكبرى ، التي قدمت من اليمن وحضرموت عبر هجرات متعددة، ومازالت حروف التيفناغ محفورة على صخورها إلى يومنا هذا شاهداً على ذلك دون الحاجة إلى الدولة-الأمة التي تتواجد بها، فجاء التنظيم السياسي: بالسلطنة عند قبائل الطوارق، مع نظام إدارة السلطنة الطارقية، أما شيخ القبيلة "أمغار" فيتكون مجلسهم من كبار السن وهذا المجلس بمثابة المحكمة العامة<sup>1</sup>.

ومن أهم سلطنات الطوارق وأهم قبائلهم:

أ . سلطنة الهقار وحدودها: قبيلة كيل أغلال وتفرعها .

ب . سلطنة أزقر وقبائلها: قبيلة إقيلان، قبيلة كيل تين ألكم، قبيلة إنقيلاط أو تجلات .

ج . سلطنة أضغاغ :قبيلة شمنامس فروعها وقياداتها . قبيلة إفوغاس وفروعها .

د سلطنة تامزقدا وقبائلها: قبيلة أفوغاس وبعض سلاطينها.

هـ . سلطنة أوامدن كيل اترام أو اطرام وأبرز وقبائلها: قبيلة إدا اكسك وتفرعاتها وأبرز واجهاتها

الاجتماعية في مالي وليبيا، قبيلة كيل انصر الأصول والتسمية وتفرعاتها .

و سلطنة تاقيرقايت " اللميديان أهل الشرق " أبرز سلاطينها وقبائلها: قبيلة كيل أغلال " كيل

تمركست " في سلطنة تاقيرقايت ومتعلميها .

سلطنة آبير وأبرز سلاطينها وقبائلها: قبيلة إباركوربيان، قبيلة إيتيزيان . قبيلة كيل زيريس قبيلة كيل

اواي، قبيلة كيل فروان، قبيلة كيل فاد، قبيلة إقدالن فرع الأبير أماهم الطبقات الاجتماعية (( أهقارن .

أمغاد . أواغويلي . إنظن . الحمران ))<sup>2</sup> .

---

<sup>1</sup>الهادي المبروك الدالي، قبائل الطوارق (دراسة وثائقية)، طرابلس، د ن ، 2006، ص05.

<sup>2</sup>المرجع نفسه، ص05-06.

أما نظامهم الاقتصادي فيعتمد على طبيعة وجغرافية المنطقة، على "الرعي" كمنشأ اقتصادي رئيسي، إضافة إلى ممارسة التجارة عن طريق تبادل المنتجات، التي تختلف من منطقة إلى أخرى. وهذه الوضعية تشجعهم على التنقل الدائم، و تكوين ثروة متنقلة تمثلت في الحيوانات مثل الابل، الابقار، الاغنام،... ثم الخيول و الحمير<sup>1</sup>.

من أعقد التحديات الأمنية التي يواجهها الأمن القومي الجزائري أزمة الطوارق وهي أزمة فوق دولية ويرجع مشكل الطوارق إلى سياسات الاستعمار "فرق تسد" وكيفية توزيعها على الحدود مع زيادة تهميشهم من طرف الدول التي تضم الطوارق اشتدت هذه الأزمة خاصة في شمال مالي والنيجر كما تُعتبر مشكلة الطوارق من أعقد المسائل الأمنية بالنسبة للجزائر، فأزمة الطوارق في المنطقة تعود الى الفترة الاستعمارية و ترسيم الحدود الذي قسم شعب الطوارق بين كثير من البلدان، و في منطقة صحراوية يصعب مراقبتها بصفة دائمة و دقيقة، إضافة الى تداخلها مع قضايا التهريب و السلاح و المخدرات و خاصة مع ملف القاعدة في المغرب الإسلامي جعلهم يهاجرون نحو الجزائر وليبيا ويحملون السلاح ضد حكومات بلادهم<sup>2</sup>.

انطلاقاً من ليبيا دعم القائد الراحل معمر القذافي الطوارق و أخذ الوضع منحى خطير عندما حاول تشكيل إمبراطورية الطوارق و ازدادت الأزمة صعوبة مع محاولات الأزواد بشمال مالي الانفصال الأمر الذي يشجع أيضاً طوارق الجزائر بالانفصال، لكن الجزائر تعاملت معهم وفق مقاربة الحوار وتوسطت بينهم لتقريب وجهات النظر وتعاملت مع طوارق الجزائر بنظام الأعيان (شيوخ القبائل) والمقاربة الاقتصادية من أجل تحقيق حاجاتهم<sup>3</sup>.

ولعل من أهم الأسباب التي جعلت من الجوار الإقليمي الجزائري يشكل تهديدا كبيرا على الأمن القومي الجزائري سياسيا واقتصاديا وعسكريا فشل المنظومة الأمنية المُتبعة لهذه الدول في ضبط

---

<sup>1</sup>نبيل بويبة، "المقاربة الجزائرية تجاه التحديات الامنية في الصحراء الكبرى"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص: دراسات مغاربية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الجزائر، 2010-2011، ص 25 .

<sup>2</sup>بوحنيه قوي، مرجع سيق ذكره، (الموقع الالكتروني).

<sup>3</sup>.....، "الجزائر تواجه تزواج الجريمة والارهاب وعليها تفعيل الدبلوماسية الامنية"، علي الرابط الالكتروني:

<http://www.elkhabar.com/ar/autres/mijhar/348759.html>

ومراقبة الحدود ،خصوصا في حالة مالي،ومع إدراك السلطات في الجزائر لأهمية حل أزمة الطوارق فإنها تأخذ أيضا بعين الاعتبار التحدي الذي يمثله تطور الإرهاب في المنطقة، مثل النشاط المتزايد لتنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي في الجنوب الجزائري إضافة لحركة الوحدة والجهاد في غرب إفريقيا التي شنت هجمات في الجنوب الجزائري وإمكانية التحالف بين المنظمات الإرهابية والطوارق وهذا ما يؤثر بشكل واضح على جهود الوساطة الجزائرية لحل قضية الطوارق، وهذا هو السبب الكامن وراء محاولات الجزائر الدؤوبة لفصل حركات الطوارق عن الجماعات الإرهابية<sup>1</sup>.

ومع تداخل الجانب الأمني بالجانب السياسي والاقتصادي والاجتماعي وقع انفلات أمني في مالي وأمام هذا الوضع تجد الجزائر نفسها تدفع فاتورة الجوار، حيث وجدت نفسها أمام تهديدات أمنية حقيقية ، أولها الإرهاب الاقتصادي المتمثل في الجريمة المنظمة وتهريب كل أنواع السلع والوقود بشكل يستنزف الاقتصاد الجزائري، والإرهاب الثاني المتمثل في العنف المسلح، لذلك لجأت الجزائر إلى تفعيل دور الجيش في تطويق وزيادة حراسة الحدود ، وهذه المهمة مركبة ومزدوجة تحتم احترافية أمنية أكبر أمام هذه الأوضاع المتوترة<sup>2</sup>.وتصنف هذه التهديدات بأنها تهديدات أمنية خطيرة يستشرف أن تزيد خطورتها في المستقبل القريب ويرجع ذلك إلى مجموعة من الأسباب أهمها:منطقة عدم الوصول إلى حلول نهائية للزاعات والنزاعات التي تشهدها المنطقة وصعوبة إصلاح منطقة الساحل الإفريقي وعدم قدرة الجزائر على تحمل أعباء هذا الإصلاح<sup>3</sup>.

فالتخوف الأمني الجزائري والهواجس لا يمكن إنكارها خصوصا بعد تدهور الأوضاع في ليبيا وتغوّل الجماعات المسلحة والمليشيات العسكرية على النظام السياسي في ليبيا ومالي، ويزداد هذا التخوف في ظل هشاشة النظم الأمنية لدول الجوار فالبحث عن التهديدات التي تواجهها الجزائر عبر قطرها الخارجي تكمن في منطقة الساحل كإحدى أهم المراكز التي تمثل تهديدا كبيرا على أمنها والتي

---

<sup>1</sup> يحيى زبير،"الجزائر والوضع المعقد في منطقة الساحل: منع الحرب ومكافحة الإرهاب"،تقارير: مركز الجزيرة للدراسات،ص03.

<sup>2</sup>بوحنيه قوي،"الجزائر تواجه تزاوج الجريمة والارهاب وعليها تفعيل الديبلوماسية الامنية"،مرجع سبق ذكره، (الموقع الالكتروني).

<sup>3</sup>حكيمة علالي، مرجع سبق ذكره،ص147.

خاضت فيها الحركات الطوارقية المالية صراعا ضدّ الحكومة المركزية في البلاد، لكن الصراع تحول جذريا في عام 2012 بانخراط جماعات مسلحة متطرفة فيه ولعل إبرام اتفاقات الشراكة الاستراتيجية بين الجزائر وتونس وليبيا يأتي ضمن مسعى يهدف إلى تأمين الجوار، وكذا أمنة العلاقات الدبلوماسية الإقليمية<sup>1</sup>.

إن التمرد هو محصلة تحالف بين حركات طوارقية وطنية ومجموعات متطرفة من جنسيات مختلفة (مالية، نيجيرية، موريتانية، جزائرية) نشطت في مناطق الطوارق واستطاعت استمالة بعض المجموعات الطوارقية إلى صفها، واستفادت من مخزون السلاح الذي وصل من كتائب طوارقية كانت من ضمن كتائب نظام القذافي قبل سقوطه، وكان هذا التمرد في 2012، بعد انسجام المجموعات المسلحة المحسوبة على الجهاديين والحركات الطوارقية الانفصالية في علاقات اعتماد متبادل اقتصادية وأمنية ومنفعيّة، إذ أصبحت جماعة "أنصار الدين" الطوارقية الجهادية إحدى أبرز الحركات المؤثرة في مناطق الطوارق<sup>2</sup>.

## 2- أزمة تيقنتورين:

يوم 16 جانفي 2013 دخلت مجموعة مكونة من 32 اراهبي من الحدود الجزائرية الليبية وتقدمت نحو المنشأة\* التي كانت تحت حماية مؤسسة برينش بتروليوم، واستهدفت العملية حافلة متوجهة للقاعدة و كان على متنها رعايا اجانب و كانت النتيجة وفات 3 رعايا اجانب فرنسيين و بريطاني . ثم توجهت المجموعة على متن 3 سيارات رباعية الدفع و الحافلة نحو القاعدة مستغلة نوم اغلبية العمال وتم دخول المنشأة بعد قتل حارس امن جزائري بتواطؤ داخلي، لتتقسم المجموعة الى 3 مجموعات الاولى اتجهت نحو المصنع و الثانية نحو قاعدة الحياة و الثالثة نحو مركز إدارة الشركة اين يوجد الغربيين المسؤولين VIP، ثم تلغيم المداخل

<sup>1</sup>البشير ساكري، "الجزائر والجوار الملتهب"، مجلة البيان، د ع ن، 10/08/2015، ص 03.

<sup>2</sup>المرجع نفسه، ص 03.

\*طبيعة المنشأة : المنشأة عبارة عن حقل بترولي - غاز - على امتداد 6700 متر طولاً و 2500 متر عرضاً ، مصفاة حيوية وسط الصحراء قريبة من الحدود الجزائرية - الليبية و النيجرية.



والمناطق الحساسة مثل خطوط نقل الغاز بالمصنع و الخزانات،ليجمعوا الرهائن الغربيين بمناطق محددة و القيام بتلغيم بعض الرهائن بواسطة احزمة ناسفة[IMG].<sup>1</sup>

وكان مخطط الجماعات المسلحة كالتالي:

- 1 - جمع الرهائن الغربيين بمناطق محددة و تلغيمهم من اجل تسهيل عملية الخروج من القاعدة.
- 2 - محاولة اطالة فترة الاحتجاز من اجل الحصول على ضغط غربي على الحكومة الجزائرية لتسهيل العملية.
- 3 - منع خروج الجزائريين من اجل منع اي محاولة اقتحام للقاعدة حيث كانت عملية تحرير اكثر من 700 رهينة عملية مستحيلة.
- 4 - الحصول على مكاسب مثل الإفراج عن سجناء لدى الجزائر وموريتانيا.
- 5 - الخروج من القاعدة بأكبر عدد ممكن من الرهائن و سلوك اكثر من مخرج نحو ليبيا و النيجر ومالي.
- 6 - تفجير خزانات الغاز و المصنع من اجل ضمان اثاره فوضى عند عملية الاخلاء - صدمة تفجير الخزانات كانت لتصل لقطر 5 كلم حسب الخبراء.
- 7 - الاستفادة القصوة من ضغط الدول الغربية التي عادة ما تستجيب لمطالب الخاطفين لذلك تم التركيز على رهائن دول معينة مثل اليابان.<sup>2</sup>

دعت المقاربة الأمنية الجزائرية وضع استراتيجية مشتركة لبلدان الساحل الإفريقي لمكافحة الإرهاب، ومنعه من التحالف مع ظواهر مماثلة من خلال أطر تعاونية تؤسس لبناء السلم والتنمية بالمنطقة، واستناداً لنظرية الدول المحورية فإنَّ الجزائر تعتبر دولة محورية في منطقة المغرب العربي وفي

---

<sup>1</sup><http://defense-arab.com/vb/showthread.php?t=63574>

<sup>2</sup>Ibidem.

ظل النزاعات المحيطة بها في الجوار الإقليمي يجعلها تتبنى مفهوم الأمن والتركيز على أبعاده المختلفة من البعد الاقتصادي والثقافي والسياسي إلى العسكري<sup>1</sup>.

وفي قراءة للعملية الإرهابية شكل الاعتداء على القاعدة الغازية "تيقنتورين" علامة فارقة في الخارطة الأمنية في الجزائر سواء من حيث طبيعة التهديد أو الهدف أو حتى على مستوى الرد الأمني، حيث تم استهداف مجمع نفطي بحجم قاعدة تيقنتورين التي تبلغ الطاقة الإنتاجية لهذا المركب 25 مليون متر مكعب يومياً موجهة للتصدير، وقد بدى التعامل الجزائري مع أزمة احتجاز الرهائن في تيقنتورين حاداً نتيجة تخوفها من أن تتحول إلى المكان الرخو الذي يستوعب امتدادات التدخل الغربي في مالي في استنساخ لتجربة باكستان من جراء سماحها للتدخل الغربي في أفغانستان باستخدام أجوائها، لذلك كانت الجزائر حازمة في موقفها في إنهاء الأزمة منفردة دون أية مشاورات دولية لاعتبارات مختلفة، وكانت عملية الحسم العسكري في تيقنتورين رسالة متعددة الأبعاد وجهتها الجزائر لجهات مختلفة يمكن قراءتها على الشكل التالي<sup>2</sup>:

- عبر المجال العسكري بعثت الجزائر برسالة للتنظيمات الإرهابية مفادها أنها ليست فناءً خلفياً تحكمه توازنات الوضع المالي، فالجزائر لا تقبل التفاوض مع الإرهابيين سواء في عين أمناس أو حتى في أزمات مماثلة.

- اعتبرت الجزائر أزمة تيقنتورين من منظور التدبير الأمني أنها نتيجة مباشرة للتدخل الأجنبي بالمنطقة لتبرر موقفها السابق في رفض هذا التدخل<sup>3</sup>.

- كانت الجزائر على جاهزية عالية بقواتها المسلحة في عملية تحرير الرهائن، وفي قراءة لعملية الحسم العسكري يقول رئيس المركز الدولي للبحث والدراسات حول الإرهاب "إيف بوني" "انه لم يكن خيار آخر سوى السياسة التي انتهجتها الجزائر على الصعيد السياسي والتكتيكي على الأرض"، كما أيد هذه الخطوة نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية البلجيكي "ديدي رابندر" في زيارته

---

<sup>1</sup> عمر سعداوي، "عقيدة الأمن القومي الجزائري من منظور جيواستراتيجي: قراءة في عملية تيقنتورين"، مجلة الرائد المغربي، العدد الرابع، سبتمبر 2014، ص 09.

<sup>2</sup> المرجع نفسه، ص 09.

<sup>3</sup> المرجع نفسه، ص 10.

للجزائر 13 فيفري 2013 بالقول "أنّ بلاده تشيد بالخيار الاستراتيجي للجزائر في حادثة موقع الغاز بتيقنتورين"<sup>1</sup>.

ومن حالة الفوضى السياسية والأمنية في المنطقة يمكننا ان نقر بأن الأمن الاقليمي أصبح أكثر تهديدا نتاج ما افرزه الاعتداء الإرهابي الذي جاء مستهدفا لاقتصاد الجزائر وقوة بنائها انطلاقا من إصرارها وتصميمها على الرد بكل قوة وحزم على أعداء الوطن مهما كانت أهدافهم، تصرفت وفق مبدأ السيادة واستقلالية القرار، رافضة كل أشكال التفاوض مع الإرهابيين حتى لا يتحول المجرمون والقتلة إلى مفاوضين وهو الوضع الذي دفع بالجزائر إلى اعتماد مدخل الأمن التعاوني كحل من الحلول لمعالجة التهديدات اللاتماثلية، اذا ما سلمنا بحالة الضعف الذي ينتقل الى حالة الفشل الدولاتي والذي يطبع بعض دول المنطقة بحيث جعلت منها حكومات عاجزة عن بسط هيبة الدولة ونفوذها على كامل ترابها<sup>2</sup>.

و إذا قيما الازمة من الناحية الاستراتيجية تظهر العملية في قدرة الجيش الجزائري على التدخل في الظروف الصعبة و العاجلة واتخاذ أي اجراء من شأنه تأمين الوطن ،حيث ان العملية استهدفت عصب الاقتصاد الوطني و الذي يمثل انتاج المصنع 40 بالمئة من اجمالي انتاج الغاز الوطني.

سيطرة الدولة على الوضع الداخلي والتأكيد على استقلالية المؤسسة العسكرية عن السياسة و عن العلاقات الخارجية فيما يخص أمن الدولة. وتوجيه رد مباشر للدول الغربية بان الجزائر تعتبر سلامة وامن مواطنيها و قواتها اولوية قصوى ردا على طلب بعض الدول مثل بريطانيا فرنسا و اليابان بان تحاول حماية الاجانب على حساب الجزائريين.

---

<sup>1</sup> أمين عباس، آسيا مني، "تضامن مطلق مع الجزائر في التصدي للإرهاب". جريدة الشعب، العدد 16010، 21 جانفي 2013، ص02.

<sup>2</sup> عمر سعداوي، مرجع سبق ذكره، ص10.

-ارسال رسالة مباشرة لدول الجوار حول قدرة الجيش الجزائري على اتخاذ خطوات استباقية او الرد على أي دولة و تأكيد ان الخيار الاول للجزائر في حال محاولة المساس بالتراب الوطني هو الرد العسكري ،وعلى مبدأ لا تفاوض مع الارهاب مهما كان الوضع.<sup>1</sup>

## المطلب الثاني: التحديات الامنية للقاعدة في بلاد المغرب الاسلامي:

أحصى الباحث المتخصص في "شؤون القاعدة": "جان بيار فيليو" ما يزيد عن 17.000 مؤلف ما بين كتاب ودراسة علمية تناولت بالبحث "تنظيم القاعدة"، جرى تسويقها حتى شهر أكتوبر 2009 كما تكفي كتابة "تنظيم القاعدة" على أحد محركات البحث على "Amazon.com" .. عبر موقع شبكة الانترنت للإحالة على ملايين المواضيع والروابط ذات الصلة، ما يدل على ما لهذا التنظيم من استقطاب كبير، ما يدفع للتوقف عند تحديد مفهومه قبل الانتقال إلى بحث ظهور فرعه في المغرب الإسلامي الذي بات يشكل أحد أكبر المتغيرات الأمنية في الجزائر.<sup>2</sup>

تنظيم القاعدة؟... لم يرتبط ميلاده بالبيان المنشور شهر فيفري 1998 المنشور بإمضاء "أسامة بنلادن" ونائبه في التوجه الجديد ل" مسار الجهاد ما بعد الحرب الأفغانية" "أيمن الظواهري" الموسوم:الجهة الإسلامية العالمية للجهاد ضد اليهود والصليبيين وإن أذنت الوثيقة بميلاد مرحلة جديدة من العداة المعلن ضد "حلفاء الأمس من طرف التنظيم" الذي تعود نشأته إلى 20 أوت 1988 بضواحيمدينة "بيشاور" الباكستانية، خفية عن علم "عبد الله عزام" زعيم "العرب الأفغان" يومذاك.<sup>3</sup>

---

<sup>1</sup><http://defense-arab.com/vb/showthread.php?t=63574>

(\*) الجماعة السلفية للدعوة والقتال:جماعة سلفية العقيدة والمنهج تسعى لإقامة شرع الله،تقاتل الحاكم المرتد عن الإسلام في الجزائر،وهي امتداد للجماعة الإسلامية المسلحة.

<sup>2</sup>محمد مسعود قيراط، الارهاب دراسة في البرامج الوطنية واستراتيجيات مكافحته مقاربة اعلامية، الرياض :مركز الدراسات والبحوث ، جامعة نايف العربية للعلوم الامنية، 2011 ، ص 170.

<sup>3</sup>محمد تاعالت، الجزائر من فوق البركان الحقائق والأوهام 1988-1999، الجزائر، دار الحكمة للطباعة والنشر والتوزيع، 2002 ، ص 155.

تنظيم القاعدة ببلاد المغرب الإسلامي هو تنظيم سلفي مسلح نشأ عن الجماعة السلفية للدعوة والقتال<sup>(\*)</sup> الجزائرية التي غيرت اسمها وأعلنت ولاءها لتنظيم القاعدة بزعامة أسامة بن لادن.

انبثق التنظيم الذي يتزعمه عبد المالك درودكال "أبو مصعب عبد الوود" في 25 يناير 2007 بعد أن غير اسمه من الجماعة السلفية للدعوة والقتال إلى تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي<sup>1</sup>.

أما الباحثة الفرنسية "آن جيوديشيلي" Anne Giudicelli فذهبت بالبحث عن لحظة بداية الحديث عن "تنظيم القاعدة". متساءلة: متى كان ميلاد "تنظيم القاعدة"؟... لتقدم جملة من الإجابات الافتراضية ، فتجيب متسائلة: أكانت مع 11 سبتمبر 2001 ؟.. أم مع انتصار الرئيس "جورج بوش الابن" بالرئاسيات سنة قبل ذلك؟.. أم لا بد من الرجوع إلى حرب الخليج لسنة 1991 ؟.. أم إلى انتصار "المجاهدين الأفغان" قبلها ضد الغزو السوفياتي سنة 1989 ؟.. أم إلى إنشاء "دولة إسرائيل" سنة 1948 ؟.. أم لضرورة الفهم الصحيح لحقيقة الحروب الدينية وما ميزها من شد وجذب ومد وجزر بين الفتوحات الإسلامية والحروب الصليبية؟.. لتخلص إلى أن "تنظيم القاعدة" ليس إلا مجرد حلقة متجددة من سلسلة الحركية التاريخية التي ميز جدلية الدفاع والهجوم التائهة في تحديد صاحب السبق في الاعتداء على الآخر الذي يبقى الحلقة المفقودة في تحديد المهاجم من المدافع بين المسلمين وأعدائهم<sup>2</sup>.

ويقول التنظيم إنه "يسعى لتحرير المغرب الإسلامي من الوجود الغربي والموالين له وحماية المنطقة من الأطماع الخارجية". ويتولى قيادة التنظيم عبد المالك درودكال الذي تزعم الجماعة السلفية للدعوة والقتال منذ 2004 وهو في الثلاثينيات من عمره ويعرف بخبرته في صناعة المتفجرات. ومن القادة البارزين الآخرين عمار سيفي نائب قائد الجماعة الذي يقضي حكما بالسجن المؤبد في

---

<sup>1</sup> المرجع نفسه، ص 156.

<sup>2</sup> Anne giudicelli; **Le risque anti-terroriste**, Paris : édition de semi, 2007,P-P07-08.

الجزائر لاثتهامه بخطف 32 سائحا ألمانيا أما القيادي مختار بالمختار فيشرف على الجماعة في منطقة الصحراء الكبرى على الحدود مع كل من مالي والنيجر<sup>1</sup>.

وقسم الباحث " jean pierre Filin " مسار تطور "تنظيم القاعدة" في كتابه: " الحياة التسعة للقاعدة":

1-مرحلة العمل الكبير ( 1988-1991).

2-مرحلة اللجوء السوداني ( 1991 - 1996).

3-مرحلة تحديات الأمريكان ( 1996-1998).

4-مرحلة الجهاديون الأفغان ( 1998-2000).

5-مرحلة انهيار الحرم ( 2001-2003).

6-مرحلة الحملة السعودية ( 2003 - 2004).

7-مرحلة دم العراق ( 2004-2006).

8-مرحلة خليفة الظل ( 2006-2007).

---

<sup>1</sup>Stephen Harmon, "From GSPC to AQIM: The Evolution of an Algerian Islamist Terrorist Group into an Al-Qa'ida Affiliate and its Implications for the Sahara-Sahel Region", **Africa Scholars**. N° 85, Spring 2010, p 11-12.

## 9- مرحلة الهروب إلى الأمام ( 2007<sup>1</sup>-2009).

على خلفية الانفلات وغياب الاستراتيجية، عرفت الجماعة طريق الصراعات بين القيادة وأمرء الفروع، وكان الدافع الرئيسي لكثير من هذه الصراعات النزاعات الشخصية، وإن عكست بعض الخلافات والانشقاقات اختلافاً في الرؤية حول ضوابط العمليات العسكرية "الجهاد"، وهو ما عبر عنه عقب تأسيس الجماعة السلفية، أميرها ومنظرها حسن حطاب. والباعث المحرك لظهور الجماعة السلفية للدعوة والقتال ويتمثل في الإعلان عن "الجبهة العالمية لقتال اليهود والنصارى" في 1998، أو إعلان الحرب على حلف الأعداء بتعبير أيمن الظواهري الرجل الثاني في القاعدة<sup>2</sup>.

استطاع "تنظيم القاعدة" على الرغم من الضبابية التي تكتنف هيكلته وأساليب تنظيمه أن يختصر كل ما دونته الجماعات الإسلامية العالمية إلى "تشكل القاعدة" اليوم كتنظيم سلفي جهادي وحيد ذي بعد عالمي" ما دفع بتشبيهها بـ "الشركات متعددة الجنسيات" ذات الفروع المتصلة بالشركة الأم والمسؤولين الإقليميين الذين تتحكم فيهم خارطة النشاط الاقتصادي وهو ما لم يوافق عليه الباحث "Guidère mathieu" الذي يرى ترعب التنظيم على "جبهة الجهاد العالمي" واحتكاره لمرجعيات السلفية الجهادية ليس أكثر من "تعبير عن قيادة ايديولوجية تقتسم أهداف استراتيجية مشتركة مع المنتسبين إليها" وهو ما قد يلقي تفسيراته في كون هذا التنظيم لا يتحرك إلا وفق

---

<sup>1</sup> jean pierre Filin, « Les quatre frants d'Al- Qaïda ».parie, Etude N°4143, Octobre 2010,P295.

ترتبط الأهداف البعيدة للتنظيم بالهوس المجنون لـ "ابن لادن" بتحرير الحرمين الشريفين (مكة المكرمة والمدينة المنورة) مما يراه من دنس اليهود والصليبيين وعملائهما وهو ما يمكن فهمه بالعودة إلى مسار تطور الأحداث ما بعد نهاية الحرب الأفغانية الروسية التي أعقبها بوقت قصير تكتل الحلفاء ضد العراق، ما شكل بداية مرحلة جديدة من الحل والترحال في حياة السعودي "ابن لادن" بعد أن انقطع حبل الود بينه وبين سلطات بلاده بسبب رفض "الملك فهد بن عبد العزيز" عرضه استعداد جيشه من "العرب الأفغان" تأمين أمن "المملكة العربية السعودية" وحمايتها من الخطر العراقي، وما قابله من سماح السلطات العسكرية للقوات الأمريكية وحلفائها بالتمركز على أراضيها وإقامة قواعد عسكرية وإيثار المملكة "تيار السلفية العلمية" التي وصل تشجيعها له حد منح أحد رموزه "الشيخ الألباني" إدارة الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة مقابل سحب الجنسية من "ابن لادن" زعيم "تيار السلفية الجهادية"

<sup>2</sup>www.islamist-movements.com/3256

رهانات تخدم مصالح العدو ومن الأمثلة البسيطة لذلك غيابها التام عن الساحة الفلسطينية، على الرغم من أن بيان 1998 حدد اليهود كأعداء تستوجب الضرورة الشرعية جهادهم<sup>1</sup>.

ومنذ تصاعد أعمال العنف عام 1992 عرفت الجزائر تأسيس ستة تنظيمات مسلحة أخرى اختفت في الفترة السابقة لأسباب متفرقة. ويتعلق الأمر أساساً بتنظيم "الحركة الإسلامية المسلحة" الذي تألف أساساً من بقايا تنظيم مصطفى بويعللي الذي أعلن حركته المسلحة عام 1982 وحل عام 1994 والتحق عناصره بتنظيم "الجماعة الإسلامية المسلحة". ومن هذه التنظيمات أيضاً "حركة الدولة الإسلامية" التي أسست عام 1991 وفككت شبكاتها عام 1998، و"حركة الباقون على العهد" التي أسست في تموز يوليو 1991 والتحق عناصرها بتنظيم "الجماعة السلفية" ويتوزع أعضاؤها حالياً في ألمانيا وبلجيكا، و"الجبهة الإسلامية للجهاد في الجزائر" و"الهجرة والتكفير" التي برزت في شكل مجموعات صغيرة عام 1991 و"الجيش الإسلامي للإنقاذ" الذي حل في كانون الثاني 2000 في إطار العفو الرئاسي المتضمن في قانون الوئام المدني. وكان هذا التنظيم الجناح العسكري لـ"جبهة الإنقاذ" المحظورة<sup>2</sup>.

بعد انضمام الجماعة السلفية للدعوة والقتال في الجزائر رسمياً إلى تنظيم القاعدة، حدث تغيير وتطور في الاستراتيجية العسكرية للتنظيم وانتقل النشاط الإرهابي لـ: "القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي" من "النشاط العشوائي" إلى "النشاط الاحترافي" عن طريق تبادل وصفات تحضير العبوات الناسفة، كيفية التعامل مع الأسلحة ذات التقنية العالية، هذا الأمر الذي أتاح احترافية

---

<sup>1</sup> Guidère mathieu , «Al-Qaïda à la conquête du Maghreb :Le terrorisme aux portes de l'Europe» . France: Éditions du Rocher, 2007.p35

<sup>2</sup> **Ibidem.**

من الجماعة الإسلامية المسلحة والانشقاق أعلن عن تأسيس الجماعة السلفية للدعوة والقتال في الجزائر في خريف عام 1998، وحرصت الجماعة السلفية منذ بيانها الأول على الإشارة لرفضها لنهج "الجيا" وشرع حسن خطاب قائدها الأول وأميرها الشرعي في القيام بحملة دموية تهدف إلى تصحيح الانحراف الذي طرأ على الجماعة الإسلامية المسلحة وركز على مواجهة النظام، وإبراز أهداف وغايات الجماعة، وأولوياتها المتمثلة في إقامة الدولة الشرعية، وندد بالعمليات العسكرية على أهداف مدنية في الجزائر وخارجها، كعملية الهجوم على مترو الانفاق في باريس عام 1995 بالقنابل المحشوة بالمسامير، وتعهد حسن خطاب وجماعته، بتجنب الهجمات على المدنيين داخل الجزائر، سواء كانوا جزائريين أو أجانب.



"القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي" ، فيما يخص "تبادل المعلومات"، حيث تشير بعض التقارير إلى أن تنظيم "القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي" يحوز على حوالي: 6000 موقع على شبكة الانترنت، يقوم من خلالها، بتنسيق العمليات، تجنيد الشباب عبر العالم، وتوفير الدعاية للنشاط الإرهابي، عن طريق استخدام عناوين مموهة، تقنية الشفريات، والأسماء المستعارة تمثلت في اعتماد أسلوب العمليات الانتحارية، أفراد يفجرون أنفسهم، أو يقودون سيارات مفخخة، مع الحرص على تصوير الإعداد للعملية ووصايا "المنفذين"، على طريقة تنظيم القاعدة، بينما كانت العمليات في السابق تعتمد على هجمات خاطفة تشن على مقرات الشرطة أو دورياتها، أو خطف رهائن من السائحين والخبراء الأجانب<sup>1</sup>.

وتحولت الجماعات المسلحة في المغرب العربي إلى بؤرة الاهتمام العالمي، ليعبر عن كسر الحدود الجغرافية والارتباط بمشروع إرهابي موحد في منطقة المغرب العربي وجنوب الصحراء، بعد حالة الانهك والاستنزاف التي اعترت تلك التنظيمات نجحت في تفكيك هياكل الكثير منها بفضل الاعتقالات ومقتل رموزها وأيضاً بفعل مشاريع المصالحة والاحتواء التي أطلقها النظام الجزائري، وتساعد ما أطلق عليه الحرب العالمية على الإرهاب على مستوى العالم كله عقب هجمات الحادي عشر من سبتمبر 2001<sup>2</sup>.

أما "موسوعة الإرهاب والعنف المنظم" فاعتبرت "الاتحاد الإسلامي ببريطانيا" الإطار الذي شكل أرضية التعاون بين (الجماعة السلفية) و"الجمعة الإسلامية العالمية للجهاد ضد الصليبيين واليهود" التي أسسها "الظواهري" ، لتركز على تاريخ 12 سبتمبر 2002 أين قضت قوة من الجيش الجزائري بضواحي مدينة "باتنة" على اليمني "عماد عبد الوحيد أحمد علوان" المدعو "أبو محمد" الذي أثبتت التحريات بأنه موفد "تنظيم القاعدة" إلى (ج.س.د.ق) أين كان قد التقى "مختار بلمختار" المدعو

---

<sup>1</sup>حكيمة علالي، مرجع سبق ذكره، ص 147-148.

من "السلفية" إلى "القاعدة" في المغرب الإسلامي: أعلنت الجماعة السلفية للدعوة والقتال بالجزائر يوم الجمعة 26 يناير 2007، أنها غيرت اسمها بناء على زعماء القاعدة ومبايعه الشيخ أسامة بن لادن .. وأصبح أسمها "قاعدة الجهاد في بلاد المغرب الإسلامي" وأكدت انه من بداية هذا التاريخ ستظهر كل الإصدارات والبيانات موقعة باسم "تنظيم القاعدة في المغرب الإسلامي".

<sup>2</sup>نبيل بويبة، مرجع سبق ذكره، ص 67-68.

"خالد أبو العباس والأعور" أمير "كتيبة المثلثون" النشطة في الجنوب تحت لواء (الجماعة السلفية).<sup>1</sup> كما أرجع الباحث " Guidère mathieu " سبب التأخر في إعلان التسمية الجديدة إلى التعطل في اختيار تسمية التنظيم الجديد بعد رفض قيادات "التنظيم المركزي" لثلاث تسميات اقترحتها "الجماعة السلفية:"

- القاعدة في بلاد الجزائر.
- القاعدة في بلاد المغرب العربي.
- القاعدة في بلاد البربر.<sup>2</sup>

ويسعى تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي، إلى تطوير برنامج "إرهاب إفريقي"، من خلال البحث عن تحقيق "الشرعية الدولية"، حيث صرح أحد المختصين، عقب الجدل الذي أثاره إعلان انضمام "الجماعة السلفية للدعوة والقتال"، إلى تنظيم القاعدة قائلاً: "لا أشك تماماً في قدرة تنظيم القاعدة، وهيكلتها الدولية، خاصة بعد تنصيبها لفرع الجزائر، المسمى الجماعة السلفية للدعوة والقتال ... أعتقد أن الجماعة السلفية للدعوة والقتال، هي التي تحتاج إلى بن لادن لإعطاء الشرعية لعنفها القاتل ...". إضافة إلى البحث تحقيق الصدى الإعلامي الدولي، ولفت انتباه العالم، إلى أن إفريقيا تقع تحت سيطرة هذا التنظيم، وهو الأمر الذي حققته فعلاً، بنجاحها في الضغط الذي مارسته على منظمي "رالي داكار"، الذي تم إلغائه سنة 2008.<sup>3</sup>

تبقى مشكلة القاعدة في المغرب الإسلامي على قائمة الملفات الأمنية في الجزائر فعلى سبيل الدعاية قام بالعديد من العمليات، على مستوى العديد من الدول في المغرب العربي، والساحل الإفريقي، واستطاع أن يظهر القدرة الفائقة على التنسيق الإقليمي لنشاطه الإرهابي، كما اتبع سياسة التنويع في استراتيجيات العمل الإرهابي،. حيث قام بتبني الهجوم الذي تعرضت له الحافلة المُقلة للعمال بالشركة الأمريكية "هاليبيرتون" Halliburton في ديسمبر 2006، بغابة "بوشاوي" "Bouchaoui" بضواحي الجزائر العاصمة، وراح 33 مواطناً جزائرياً ضحية تفجيرين انتحاريين في

---

<sup>1</sup>المرجع نفسه، ص 68-69.

<sup>2</sup>Guidère mathieu, Op cit. P136,137

<sup>3</sup>حكيمة علالي، مرجع سبق ذكره، ص 147-148.

11 أبريل 2007، وفي 11 جويلية قتل إرهابي انتحاري 10 جنود جزائريين في ضواحي الجزائر العاصمة، وفي ديسمبر 2007 تبنى ذات التنظيم مقتل 4 سواح فرنسيين في موريتانيا أيضا في ديسمبر 2007، قام نفس التنظيم بهجوم انتحاري على مقر هيئة الأمم المتحدة في الجزائر، راح ضحيته 37 مواطنا، وجرح فيه 171 آخرين، وكان من بين 37 المتوفين، 17 فردا من المستخدمين المدنيين التابعين لهيئة الأمم المتحدة<sup>1</sup>.

كذلك عانت المغرب من التفجيرات الانتحارية، التي مست كل من مدينتي "كازابلونكا " " Casablanca، و "مكناس" Meknes"، حيث استهدف 14 انتحاريا مجموعة من اليهود وبعض المدنيين الغربيين، وراح ضحيته 33 شخصا وجرح أكثر من 100 آخرين. ومع بداية العام 2008، تصاعدت نشاطات "القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي" إلى منطقة الساحل الإفريقي، حيث تبنى التنظيم الهجوم الذي استهدف دورية للجيش الموريتاني، في سبتمبر 2008، والذي راح ضحيته 12 جنديا موريتانيا، كما تبنى الهجوم الذي تعرضت له سفارة إسرائيل في موريتانيا. إضافة إلى الهجمات الانتحارية تبنى التنظيم كل الاختطافات التي حدثت في المنطقة، والتي كان معظم ضحاياها من السياح الأجانب، بغرض الابتزاز عن طريق طلب الفدية من الدول التي ينتمي إليها المختطفون، حيث قام هذا التنظيم في 22 فيفري 2008 باختطاف زوج استرالي في جنوب تونس وكذلك بالنسبة للدبلوماسيين الكنديين المختطفين في ديسمبر 2008، الذين تم تحريرهما بعد شهرين في شمال مالي.

---

<sup>1</sup>المرجع نفسه، ص163.

## المطلب الثالث: المقاربة الأمنية لتدبير المنظومة الأمنية الجزائرية:

إن العامل الجغرافي من محددات الأمن، فالجزائر تحل موقع استراتيجي يعتبر نقطة تقاطع متعددة الأبعاد، البعد المغاربي - البعد المتوسطي - البعد الإفريقي، هذه الأبعاد خلقت عقيدة أمنية متنوعة حيث لعبت فيها الجزائر دوراً محورياً في دعم حركات التحرر أو مكافحة الإرهاب في ظل التحولات التي أفرزتها نهاية الحرب الباردة وأحداث 11 سبتمبر 2001، ومحاولاتها لحل الأزمة المالية عن طريق الحوار الدبلوماسي ودعم السلم في ليبيا، خاصة وأن الوضع الأمني السائد في الدول المجاورة للجزائر، يزيد من تهديد التنظيمات المسلحة بشن هجوم انتقامي بعد التدخل العسكري الدولي في مالي، وانتشار الأسلحة المهربة في ليبيا على طول الحدود الجزائرية التونسية، كلها عوامل ساهمت في زيادة عوامل التهديد للجزائر مما يجعلها في خطر، خاصة وأن التهديد قد انتقل من الخارج ليصل إلى عمقها في مدينة غرداية<sup>1</sup>. فالبيئة الداخلية تأثرت أيضا بالتوتر الحاصل في دول الجوار عبر بروز عدة بؤر توتر كالأزمة التي تعيشها غرداية من سنة 2013 إلى يومنا هذا، إضافة إلى الهجمات التي تشنها الحركات الجهادية في عدة مناطق مختلفة، أو الهجوم المباغت على ثكنة عسكرية بمدينة باتنة، كل ذلك هو نتيجة للاستقرار في الدول المجاورة للجزائر<sup>2</sup>.

**1-تجريم دفع الفدية:**من منبر الامم المتحدة حذرت الجزائر من تنامي قوة الجماعات الإرهابية بفعل دفع الفديات لإطلاق سراح الرهائن، فمنذ اللقاء الاول لدول الساحل الافريقي و الدول الاوروبية بالجزائر في شهر سبتمبر 2011 الذي فيه برز موقف و منظور الجزائر في التعامل مع الملف الامني في دول الساحل الإفريقي لا يخفي أن دول المنطقة كانت لها مقاربة لا ترقى للمنظور الجزائري في مستوي معالجة الامن في دول الساحل، فالجزائر كانت تؤكد أن النظرة الجماعية و الاقليمية هي الاولى في معالجة هذا الملف، حيث صرح في هذا الصدد وزير الدفاع الفرنسي في ديسمبر 2011 بأنه "لا يمكن لنا أن نتصرف خارج المنظور الاقليمي، و هذه خطوة أمامية كبرى تختلف عن المنظور الاوروبي السابق الذي يدعم دفع الفدية و يدعم التدخل المباشر

<sup>1</sup>البشير ساكري، مرجع سبق ذكره، ص 05.

<sup>2</sup>المرجع نفسه، ص 05.

بغض النظر عن الدول الاقليمية.<sup>1</sup> إذ أعلن وزير الشؤون الخارجية الايطالي "جوليو تارزي دي سانتا غاتا" أن ايطاليا تعارض بشدة دفع فديات للمجموعات الارهابية التي تحتجز رهائن و أنها تساند الجزائر في مكافحة الارهاب.

و قال وزير الخارجية الايطالي، خلال ندوة صحفية نشطها مع نظيره الجزائري "مراد مدلسي" (15 مارس 2012) "ان ايطاليا تعارض بشدة دفع الفديات خلال احتجاز رهائن، مما يجسد تمويلا مباشرا أو غير مباشر للمجموعات الارهابية أو الجرائم المنظمة"، معتبرا أنه من الضروري إقامة تعاون دولي فعال في تسيير القضايا المتعلقة باحتجاز رهائن من طرف مجموعات ارهابية ، كما أيد الوزير الايطالي الدور الجزائري في رفع هذا التحدي ، و دعا الي تعزيز التعاون الاقليمي و شبه الاقليمي في المجال الامني ، كما دعا الي القيام بعمل معمق في اطار تعاون مجموعة 5+5 الي يعد مفيد لمبادرات السلم و الامن.<sup>2</sup>

و صرح النائب البرلماني الفرنسي عن الحزب الاشتراكي الفرنسي "فرانسوا لونكل" "إن الجميع دفع فديات للقاعدة ببلاد المغرب الاسلامي ، و أن دولا كثيرة بما فيها الولايات المتحدة الامريكية تعمل في تناغم مع الشركات الخاصة و تولت دفع فديات للقاعدة نيابة عنها لتفادي الاحراج الدولي، و أن 90% من موارد القاعدة ببلاد المغرب الاسلامي مصدرها أموال الفديات ."<sup>3</sup>

**2-الوساطة الجزائرية في ملف النزاع المالي التارقي:** يبتشر الطوارق في جنوب الجزائر تحديدا بمنطقتي تمنراست و جانت ، و رغبة الجزائر في محاصرة التمرد التارقي و حصرا لأبعاده السياسية خاصة في اطار تحقيق الامن و التنمية هذا بإشراف الاطراف المعنية الفاعلة من دول النيجر و المالي و ليبيا و ممثلي قبائل الطوارق، و من جهة اخري قامت الدولة الجزائرية بمنح الطوارق حرية تسيير شؤونهم الخاصة في مقابل ولائهم و تمثيلهم علي مستوى المجلس الشعبي الوطني

---

<sup>1</sup> حوار صحفي مع اسماعيل ديش أستاذ العلوم السياسية و العلاقات الدولية ،جامعة الجزائر ،"برنامج في دائرة الضوء"، بث على القناة الجزائرية الثالثة ،يوم 15 ديسمبر 2011.

<sup>2</sup> يحي ر. ،"تعارض بشدة دفع الفديات للمجموعات الارهابية"، جريدة الجزائر نيوز ،العدد 17، 2485، مارس 2012، ص05.

<sup>3</sup> عاطف قدارة ،"جميع الدول بما فيها واشنطن تدفع فديات للقاعدة لإطلاق سراح رهانها"، جريدة الخبر ، العدد 6648 ، 08 مارس 2012، ص 03.

ومجلس الامة الجزائري عن طريق "الامينوكال" و كذا دعم التنمية المحلية بأموال صندوق الجنوب كذلك جعل الجزائر تسارع إلى بلورة مجموعة من القنوات السياسية، الاقتصادية، والاجتماعية، لتحقيق عملية إدماج هذه الأقليات في النسيج الاجتماعي، الاقتصادي، والسياسي.

وفي هذا السياق، يمكن فهم قرار الرئيس الجزائري "أحمد بن بلة"، بتعيين أحد قادة الطوارق، في منصب نائب رئيس المجلس الشعبي الوطني. في حين أن حكومات مالي والنيجر، لم تتمكن إلى يومنا هذا، من توفير الظروف والآليات، التي تمكنها من امتصاص غضب الأقلية الترقية، والخروج من حالة الأزمات المسلحة، التي تعاود هذه الدول من فترة إلى أخرى.<sup>1</sup>

إن الحديث عن السياسات التي انتهجتها الجزائر تجاه أقلية الطوارق تكمن في محاولتها إدماج الأقلية الترقية في جميع التوجهات السياسية والاقتصادية، التي يعيش عليها باقي الشعب الجزائري، على الرغم من وجود بعض الخصوصيات المحلية والمتعلقة ، بالتنظيم الاجتماعي للمجتمع التارفي. وعلى هذا الأساس، انتهجت الجزائر تجاه الطوارق سياسات تهدف إلى: "التحول" "Mutations"، وليس إلى: "التغيير" "Transformations".<sup>2</sup>

ومن منطلق مبدأ حسن الجوار خاضت الجزائر الوساطة الدبلوماسية لحل مشكلة الأزواد منذ 1991 بين الحركة الشعبية لتحرير الأزواد، والجبهة العربية الإسلامية للأزواد لغرض وقف العمليات المسلحة كما قادت الجزائر دبلوماسية نشطة بين الطوارق وحكومتها مالي والنيجر محتضنة العديد من اللقاءات وعمليات الوساطة مثل لقاء الجزائر العاصمة الأول من 29 إلى 30 ديسمبر 1991، لقاء الجزائر الثاني من 22 إلى 30 يناير 1994، لقاء الجزائر الثالث من 15 إلى 25 مارس 1992، مروراً بندوة الدول الساحلية لقاء تمناست من 16 إلى 20 أبريل 1994، لقاء الجزائر 10 إلى 15 ماي 1994، لقاء تمناست من 27 إلى 30 يناير 1994 وتوج اللقاء الأخير بالإعلان الرسمي عن انتهاء النزاع في شمال مالي 26 مارس 1996، ووصولاً إلى اتفاقية

---

<sup>1</sup> حكيمة علالي، مرجع سبق ذكره، ص 147-148.

<sup>2</sup> المرجع نفسه، ص 148.

جويلية 2006 و مباحثات 2008 و 2009.نظمت الحكومة المالية على إثره بمنطقة تمبكتو حفل

"شعلة السلام" اجتمع فيه جميع الفرقاء وأتلفت خلاله كل الأسلحة التي جمعت في هذا النزاع<sup>1</sup>

و كلها كانت ترمي الي النتائج التالية:

- تحسين الظروف المعيشية للطوارق و إدماجهم في المجتمعات التي يعيشون فيها.
- الحفاظ علي الوحدة الوطنية و السلامة الترابية.
- تعزيز هياكل مراقبة الحدود لمواجهة الهجرة السرية.
- وقف اطلاق النار و جلب الأطراف المتنازعة الي طاولة المفاوضات.
- إعادة توطين العناصر المتمردة.
- تنمية مناطق الشمال و التخفيف من التواجد العسكري المالي في الشمال.

و كامتداد لمجهودات الجزائر السياسية تم التوصل الى اتفاقية 04جويلية 2006 و التي تعتبر كمرجعية لمسارات التسوية و مخرج سلمي للأزمة التارقية<sup>2</sup>، و عن مطالب قبائل الطوارق بقيادة "ابراهيم أغ باهنغا" إيقاف تقدم الجيش المالي نحو منطقة الشمال في نفس السياق قال:"إن الجيش المالي كان يقصف طيلة الوقت مواقعنا وبالتاليلأ أعتقد أنهنالك إمكانية لدفعه للعودة جنوبا.....نحن في موقف حرج فوساطة الجزائر لم تتحرك كثيرا و الجيش المالي يقصفنا فكيف نتحرك." "وصلنا الي الجزائر العاصمة لاستئناف عملية السلام بعد انتهاك اتفاقيات السلام من قبل المتمردين الماليين (الطوارق) الذين كانوا وراء عدد كبير من الهجمات علي الجيش المالي"<sup>3</sup>.

و لمحاصرة النقاط الخلفية التي ظهرت عقب اتفاق الجزائر 2006 ،ارتأت الجزائر التوقيع علي بروتوكول إضافي كان في 20فيفري2007 و الذي ورد في ثلاثة وثائق يخص الاول تحديد

---

<sup>1</sup>بوحنيه قوي،مرجع سبق ذكره، (الموقع الالكتروني).

<sup>2</sup>عاطف قدارة، "مباحثات حول الارهاب و تمرد الطوارق"، جريدة الخير، العدد 5323، جوان 2008،ص03.

<sup>3</sup>.....،"الجزرال كافو غونا كونه يياشر مفاوضات مع الطوارق بجنان الميثاق"جريدة الخير،العدد

5352،30 جوان 2008،ص03.

الاجراءات العالقة في اتفاق جويلية 2006 ،و الثانية تعني بتسليم 3000 من عناصر التحالف لسلحهم و الثالثة تهندس لكيفية توزيع الاموال لتتمية شمال مالي<sup>1</sup>.

و أورد سفير الجزائر الاسبق بمالي "عبد الكريم غريب" حول أزمة الطوارق قائلا : "في الاتفاق الذي تم التوقيع عليه في 2006 برعاية جزائرية تعهد الفرقاء بتطبيق وثيقة شاملة تتضمن حل المشاكل الامنية و معالجة الازمة الاقتصادية و الاجتماعية في شمالمالي<sup>2</sup>."

في سبتمبر 2009 دخلت الخطة الأمنية لدول الساحل الإفريقي حيز التنفيذ ،حيث فوّض "مجلس السلم والأمن الإفريقي" دول الساحل لتشكيل جيش نظامي موحد، يتولى مهمة محاربة الإرهاب في منطقة الساحل، كما تخطّط الجزائر تحديداً، بوصفها صاحبة الدور الأكبر فيها، باعتراف مفوض السلم والأمن الإفريقي رمضان لعمامرة (وزير الخارجية الجزائري الحالي) في إطار قيادة الجهود الإقليمية لدول الساحل؛ لخوض معركة جماعية حاسمة ضدّ تنظيم القاعدة<sup>3</sup>.

أقرّت كلٌّ من (الجزائر وليبيا ومالي والنيجر وموريتانيا) سنة 2009، خطة أمنية تركز بشكل أساسي على بناء قوة عسكرية نظامية قوامها 25 ألف جندي مشكّلة من الجيوش النظامية للدول الخمس، بالتعاون مع الميليشيا القبلية المنتشرة في الصحراء، من قبائل الطوارق والعرب والزنوج وغيرها؛ للسهر على تنفيذها، ودعم جهود السيطرة الحكومية على الحدود الدولية في المنطقة<sup>4</sup>.

وبمقر قيادة الناحية العسكرية الجزائرية السادسة الكائنة في ولاية تمنراست الجنوبية الحدودية تم تشكيل أول قوة عسكرية ،حيث تولت الجزائر قيادة جيوش كل من مالي والنيجر وموريتانيا حيث اجتمع القادة العسكريون للدول الأربعة في المنطقة، وقد اعترفت كل من مالي والنيجر وموريتانيا بمحدودية قدراتها العسكرية، وطلبت من الجزائر تمويل وقيادة عمليات التمشيط العسكريّ المركّز ضدّ تنظيم قاعدة الصحراء ، وتولي مهمة النقل الجوي للمؤن والذخائر والمعدات لإمداد جيوش

---

<sup>1</sup>ع.ب،"لا مركزية واسعة لمناطق الشمال مقابل العدول عن خيار الانفصال "،جريدة الخير، العدد 5382، 26 جويلية 2008،ص 02.

<sup>2</sup>حميد يسين، " نريد أن يعالج الفرقاء مشاكلهم بأنفسهم " ،جريدة الخير، العدد 5382،26 جويلية 2008،ص02.

<sup>3</sup>قوي بوحنية، الجزائر والهواجس الأمنية الجديدة في منطقة الساحل الإفريقي،مرجع سبق ذكره.

<sup>4</sup>المرجع نفسه.



الدول الثلاثة؛ حيث لا تتفق كل من مالي والنيجر وموريتانيا مجتمعة أكثر من 350 مليون دولار في تلك العمليات، وبعد "عجز التسلح" أهدأ أسباب تأخر عملية التمشيط والتدخل في منطقة الساحل، إضافة إلى الظروف المناخية الصعبة في الصحراء الإفريقية الكبرى<sup>1</sup>.

**3-وساطة الجزائر في ملف النزاع التارفي-النيجيري:**دعت الجزائر إلى عقد الاجتماع الطارئ في مدينة تمنراست سنة 2009، بعد اندلاع الاشتباكات في نيجيريا بين الجيش ومرتدي جماعة "بوكو حرام" المسلحة التي تعدّ على علاقة مع تنظيم القاعدة في المنطقة، حيث سعت الجزائر إلى استعمال وزنها الإقليمي، في حل النزاعات بطرق سلمية لتفادي تدخل أطراف أجنبية في هذه الأزمات، بالنظر إلى أن أي طرف أجنبي يتدخل في المنطقة، سيسعى إلى فرض أجندات معينة تخدم مصالحه الشخصية، وأكد أنها ستشكل تهديدات على الأمن القومي الجزائري، هذا إن لم نقل أنها ستشكل تحدي بقاء بالنسبة للوزن الدبلوماسي للجزائر وهي القضية التي تندرج ضمنها، وصول بعض الدول الأوروبية خاصة فرنسا إلى مفاوضات مع الشبكات الإرهابية، من أجل إطلاق سراح رعاياها المعتقلين مقابل الفدية، في الوقت الذي تبذل فيه الجزائر، مجهودات دبلوماسية دولية، من أجل تجريم دفع الفدية للشبكات الإرهابية، لأنها تتناقض وإستراتيجية "تجفيف منابع الإرهاب" التي اتفقت عليها المجموعة الدولية، لدى إعلانها الحرب الدولية على الإرهاب سنة 2001، بالنظر إلى أن مبالغ الفدية في الغالب تكون مبالغ ذات قيم مرتفعة، وتستعملها الشبكات الإرهابية في إعادة تمويل نفسها<sup>2</sup>.

إضافة احتمال حدوث تدخل أجنبي في الخطة الأمنية خاصة وأن الولايات المتحدة الأميركية تدعم الخطة الهادفة إلى تدمير تنظيم القاعدة في الساحل عبر جميع الوكلاء الأفارقة في المنطقة وهذا لحماية مصالحها في دول الساحل عبر محاربة تنظيم القاعدة، ويخالفها الأوروبيون، الذين فوّضوا كلاً من فرنسا وإسبانيا وبريطانيا لإرسال إمدادات عسكرية لكل من مالي والنيجر وموريتانيا لمواجهة تنظيم القاعدة، و ليكون لديها نفوذ على الحكومات الإفريقية من دول الساحل؛ لحماية مصالحها من الموارد الطبيعية والمنشآت الصناعية والعسكرية، وتسهيل تموضعها الجيد في المنطقة دون

---

<sup>1</sup>المرجع نفسه.

<sup>2</sup>حكيمة علالي، مرجع سبق ذكره، ص 149.

تمويل الجزائر وليبيا ، وهو ما يعني المسعى الغربي لخطف سيادة القرار في الساحل الإفريقي من ليبيا والجزائر اللتين كانتا تتوليان قيادة هذه العملية النوعية؛ حيث لا تريد الولايات المتحدة الأميركية من جهة، والدول الأوروبية الكبرى من جهة أخرى- أن تتحوّل ليبيا والجزائر إلى "بلدين محوريين" في هذه العمليات، بما قد يجعلهما يضران بالمصالح الغربية في دول المنطقة<sup>1</sup>.

عملت الجزائر على إعادة تهيئة العديد من أجهزتها الأمنية في سبيل جعل الصحراء الجزائرية، منطقة للسلم والأمن والاستقرار ، قبل أن ينتقل إليها نشاط "القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي". بما يتماشى والتهديدات الأمنية الجديدة، التي ظهرت في الساحل الإفريقي، كما أن الأهداف من النشاط الإرهابي غير محددة، حيث احتضنت مراكز التدريب العسكرية، على مستوى كل من ولايتي "الاعواط" و "ورقلة"، البرنامج التأهيلي للجمارك الجزائرية"، من خلال استقبال أفواج، لتدريبهم على تقنيات القتال الميداني، والاشتباك المفاجئ في الميدان ويرتكز دور الجيش في هذه المهمة، على رفع القدرات القتالية للجمارك، بالنظر إلى ضرورتها في حالات الاشتباك مع شبكات الجريمة المنظمة. كما تم توقيع بروتوكول اتفاق بين الجمارك الجزائرية، والدرك الوطني، وهو الاتفاق الذي يقضي بضرورة التعاون والتنسيق، في مجال مكافحة الجريمة المنظمة العابرة للحدود، ونشاط تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي<sup>2</sup>.

---

<sup>1</sup>قوي بوحنية،الجزائر والهاجس الأمنية الجديدة في منطقة الساحل الإفريقي،مرجع سبق ذكره .

<sup>2</sup>حكيمة علالي،مرجع سبق ذكره،ص149-152.

يمثل الحراك الاجتماعي حالة استثنائية يشهدها العالم العربي لأول مرة في تاريخه، وتعكس تحولا كبيرا ومتعدد الأبعاد: تتضمن التغيير في النظر الى السلطة، وتغيرا في نظريات التغيير، وفي طبيعة دور الشعب في صياغة الاحداث وغير ذلك، كمايمثل تحركات احتجاجية شعبية وصلت إلى مرحلة الثورات التي قلبت الأنظمة وغيرت السلطة في تونس ومصر وليبيا واليمن، وسوريا وحركات شعبية متتالية في الشارع من أجل تسريع الإصلاح السياسي في الأردن والمغرب والجزائر. ومع أن معظم التوقعات تشير إلى ظهور فجر عربي جديد يتميز بالمزيد من المشاركة الشعبية في صنع القرارات السياسية والاقتصادية، والتخفيف من غلواء السطوة الأمنية على مختلف مناحي الحياة في الدول العربية، والتوجه الجدي نحو مكافحة الفساد وتحسين حريات الإعلام والتعبير، فإن هذه التحولات العربية تبقى مفتوحة على جميع الاحتمالات، الإيجابية والسلبية.

## المبحث الثاني: تداعيات الحراك الاجتماعي على الامن في الساحل

### الافريقي:

كثيرة هي الأسباب التي دفعت المجتمعات العربية إلى الثورة والنهوض في وجه أنظمة الحكم السائدة منذ عقود. ربما تكون الخصائص الديكتاتورية والتسلطية لمعظم الأنظمة سبباً رئيسياً، كذلك الفساد وسوء الإدارة الاقتصادية وتردي نوعية الحياة وزيادة الفقر والبطالة.

وبهذا هناك علاقة مباشرة، وإن لم تكن واضحة، بين الثروات والثورات العربية ودول الساحل الافريقي من أجل ايجاد تعريف للطريقة التي تريد أن تدار بها دولها، وتجنح نحو الديمقراطية والمشاركة الشعبية في اتخاذ القرار، وتبدأ في بناء مستقبل جديد ومزدهر للأوطان<sup>1</sup>.

### المطلب الأول: التحديات الامنية للحراك الاجتماعي:

تباينت مواقف الجيوش العربية من حركات التغيير والاحتجاجات الشعبية التي اجتاحت العالم العربي مطلع العام 2011، إذ اختلف تعامل الجيش مع هذه الحركات من بلد عربي إلى آخر، كما اختلف أداء الجيش نفسه من مرحلة إلى أخرى خلال مدة حركة التغيير. ففي ليبيا تعرض الجيش للانقسام خلال حركة التغيير، ما بين كتائب الثوار والكتائب الموالية للنظام السابق. وفي اليمن تعرض الجيش لانشقاق قطعات كبيرة الحجم منه بكامل أفرادها وأسلحتها وتجهيزاتها، وانضمامها لصفوف الثوار، مثل انشقاق الفرقة المدرعة الأولى. وفي سوريا تعرض الجيش لانشقاقات محدودة، شملت بعض الوحدات بمستوى كتيبة (فوج) ، وعدد من الضباط والمراتب، الذين شكلوا فيما بعد الجزء الأكبر من مجموعات (الجيش السوري الحر)، أبرز فصيل مسلح من قوى التغيير في سوريا. أما في مصر فإن الجيش بكامل تشكيلاته وقياداته وأفراده انتقل بشكل منظم من موقف الحياد خلال الانتفاضة الشعبية العارمة، إلى موقف الانحياز لحركة التغيير وإسنادها<sup>2</sup>.

<sup>1</sup>أنور ماجد عشقي،"التحديات التي تواجه الربيع العربي"،جريدة الرياض، العدد 16268، 7 يناير 2013، ص02.

<sup>2</sup>المرجع نفسه، ص03.

## 1- التحديات السياسية و الامنية:

تشمل التحديات أو الأخطار الأمنية خلال المرحلة الانتقالية مجموعة من المسائل، بعضها تلك المتعلقة بالدولة والحالة الهشة التي تمر بها ، وغياب المؤسسات القادرة على القيام بمهامها وتعرضها، لخطر التحول إلى دولة فاشلة. تشمل التهديدات والتحديات أيضاً ما يتصل بالصراع الأهلي الذي يجد تعبيراته أو تمثلاته في صراعات مناطقية أو قبلية كما هو الأمر في ليبيا<sup>1</sup>.

من أسباب ثورات الربيع العربي، وما ترتب عليها، تبيّن لنا الحاجة إلى إصلاح المؤسسات ذاتها التي دعمت النظم الدكتاتورية التي استهدفها الربيع العربي بالإسقاط. مع الإصلاح المتغيير من حالة إلى أخرى، فوجد قوات الأمن والبوليس في تونس بينما هناك أهمية راسخة للجيش في مصر بينما تبرز الميليشيات المسلحة كأهم فاعل أو دينامية في ليبيا. وهذا كله لإحداث التغيير في الممارسات في هذه المستويات المختلفة من الأمن والعسكرة.<sup>2</sup>

-اشكالية التحول الديمقراطي: من مساوئ النظم السلطوية: شيوع سيطرة نظم الحكم الاستبدادية والسلطوية في دول القارة الأفريقية، والتي احتكرت السلطة وحرصت على الإبقاء والاستمرار علي هذا الوضع دون منازع، مما جعل الصراع على السلطة يأخذ الطابع العنيف كالانقلابات العسكرية والاعتقالات السياسية والحروب الأهلية، في ظل أزمة الشرعية السياسية التي تعاني منها ومن تناميها، لذا فقد أصبح أحد الحلول المناسبة لتسوية الصراع علي السلطة أن يتم من خلال تداولها بين القوى السياسية المختلفة بطريقة سلمية تتمثل في الأخذ بالديموقراطية، وعن طريق الانتخابات التنافسية.

- عدم الفعالية الدستورية والمؤسسية :لقد خضعت الدول الأفريقية إلى تجريب دساتير لا تتصل بالواقع الفعلي ولا تلبي المتطلبات الحقيقية للنظم السياسية الرشيدة ولا المتطلبات الإنسانية للشعوب الأفريقية، فتدث فجوة كبيرة بين النصوص الدستورية كما هو منصوص عليها وبين الممارسات الواقعية، ومع تعاضم المشكلات السياسية لتلك الدول بات ينبغي أن يتم من خلال المراجعة أو

<sup>1</sup>يوسف محمد الصوّاني،"التحديات الأمنية للربيع العربي :من إصلاح المؤسسات إلى مقاربة جديدة للأمن"

،المستقبل العربي، د ع ن، 2013، ص22.

<sup>2</sup>المرجع نفسه، ص26.

التعديل أو إعادة البناء الدستوري، مع وجوب مراعاة التوافق بين النصوص الدستورية الأفريقية والبيئات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية، بالإضافة إلى المؤسسات التي يتم من خلالها وضع نصوص الدساتير موضع التنفيذ الفعلي<sup>1</sup>.

- تنامي أزمة الشرعية: هذه المشكلة ترتبط بأزمة الشرعية السياسية، والتي ترتبط بكثير من القضايا المتعلقة ببناء الدولة في أفريقيا كمشكلات التحول الاجتماعي والتطور الاقتصادي وقضايا الديمقراطية وغيرها، ومن هذا المنطلق فإن الأنظمة غير الشرعية، أو التي انتفت شرعيتها نتيجة لممارسات غير قانونية تسارع عادة إلى تعليق الدساتير وتلجأ إلى العمل بالأحكام العرفية، وهو اعتراف صريح من جانب تلك الأنظمة بأن قانونيتها مع ما هي عليه من شكلية لم تعد مبررا كافيا لممارسة السلطة. ومن الواضح أن الأنظمة الحاكمة السلطوية في أفريقية ظلت تعاني من فقدان الشرعية السياسية بدرجات متفاوتة تصل في بعضها إلى مستوى الأزمة الحقيقية، وتتجسد في فقدان الثقة بين المواطنين الأفريقيين وتلك الأنظمة وانعدام الثقة والمصادقية في قدرتها على إيجاد الحلول المناسبة للمشكلات الأساسية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، كما لم تتيح تلك الأنظمة لهؤلاء المواطنين الفرصة للتعبير السلمي عن المظالم التي يتعرضون لها ولا تلبية رغباتهم في تغيير القيادات الفاسدة وغير المقبولة شعبيا<sup>2</sup>.

- عدم الاستقرار السياسي: لقد عانت الدول الإفريقية من تدهور حالة النظام والقانون، وخصوصا مع تعاظم المشكلات الأمنية وتنوعها سواء كانت تمس كيان وسيادة الدولة مثل مشكلات الانقلابات العسكرية أو الصراعات والحروب الأهلية، أو مشكلات انتهاك حقوق الإنسان أو التدهور المؤسسي وفشل سياسات الاندماج الوطني وتنامي صراع السلطة بين النخب المتنافسة وغيرها من المشكلات الاقتصادية والاجتماعية والمشكلات مع العالم الخارجي على المستويين الإقليمي والدولي والتي يترتب عليها التدخلات الأجنبية في الشؤون الداخلية للبلاد والتي غالبا ما يترتب عليها شيوع حالة من الفوضى وعدم الاستقرار داخل البلاد.

---

<sup>1</sup> جمال محمد السيد ضلع، "إشكالية الديمقراطية غير المباشرة في أفريقيا"، الندوة الدولية حول: إشكالية السلطة بين التسلط والتحرر كل السلطة للشعب، قسم العلوم السياسية بكلية القانون والعلوم السياسية جامعة الجبل الغربي بغريان، ص 04.

<sup>2</sup> المرجع نفسه، ص 05.

و يتضح أن حالة عدم الاستقرار في الدول الأفريقية تعود الى:

1/ أن عدم الاستقرار السياسي يؤدي إلى زعزعة الأمن داخل الدول ويعد مصدر تهديد مباشر للنظام الحاكم ويعد أيضاً مؤشراً على التدهور السياسي ويلاحظ أن الحركات الوطنية في ظل الحكم الاستعماري لم تضع الأسس الكافية من أجل الدول الإفريقية لفترة ما بعد الاستقلال أو أن أنظمة الحكم لفترة ما بعد الاستقلال تولت الإلغاء للإجراءات الجنينية الموضوعة قبل الاستقلال وخصوصاً فيما يتعلق بعمليات بناء الأمة، الشرعية، تحقيق الذات، النفوذ، المشاركة، التوزيع، الاندماج وغيرها

2/ أن تغييرات الحكم وحالة عدم الاستقرار تعكس حالة من الانحراف السياسي من مسار ما قبل الاستقلال الذي كان يركز على إنهاء الاستعمار وترسيخ الاستقلال والاهتمام بالأمر المتعلقة بالتنمية الشاملة والانشغال بتركيز السلطة والتشبث بمرورها وبمصالح النخبة الحاكمة.

3/ ادعاءات الثورة غير المنتهية Unfinished African Revaluation فقد اتسمت النظم الإفريقية بالطابع الراديكالي ومحاولة إيهاش الشعوب الإفريقية بمفاهيم الأزمة الدائمة والعدو الخارجي والاستعمار الجديد وهو الأمر الذي اسهم في اعتلال النظم السياسية الإفريقية نتيجة الإسراف والاستنزاف للموارد في استيراد الأسلحة وتكديسها والدخول في مغامرات عسكرية داخلية أو مع الدول المجاورة وهو الأمر الذي ساعد أيضاً على حالة عدم الاستقرار السياسي والتشجيع لتدخل العسكريين في الحياة السياسية وتزعمهم للانقلابات العسكرية<sup>1</sup>.

إن الثورات الشعبية التي اجتاحت العالم العربي مطلع العام 2011، والتي أدت بعض الجيوش العربية دوراً محورياً في إنجاحها من عدمه، نتج عنها إمكانية تغيير الأدوار التدخلية لتلك الجيوش خلال المرحلة المقبلة، وتحولها إلى جيوش حارسة للعملية السياسية، من دون التدخل في توجيه مساراتها، باستثناء الحالات التي تتطلب تدخل الجيش والتي تشكل فيها بعض الممارسات السياسية

---

<sup>1</sup> المرجع نفسه، ص 05-07.

خطراً على الوحدة الوطنية، خصوصاً وأن تلك الثورات قد رفعت شعار الديمقراطية والدولة المدنية، في زمن لم يعد يتسع لغير هذه القيم والمبادئ<sup>1</sup>.

**2-التحديات الاقتصادية:** إن سوء الأحوال الاقتصادية تساهم في مضاعفة التحديات الأمنية الناجمة عن التغيرات السياسية الاجتماعية، وزيادة حدة الأخطار التي كانت موجودة في الإقليم. وباستثناء ليبيا التي تتوفر على قدرات مالية تمكّنها من الاستجابة لإملاءات حياة السكان، فإن مصر وتونس تواجه صعوبات ومشكلات لا حصر لها على جبهة الاقتصاد هناك قدر من المشكلات لها صلة مباشرة بطبيعة ما ورثته النظم الجديدة، لكنها تبقى متصلة بعدم القدرة على صياغة سياسات اقتصادية مغايرة لتلك التي أدت دوراً أساسياً في إيقاد نار الثورة ومع ذلك، لا يبدو ما يبشر بحلّ مشكلات البطالة، وببطء النمو، وتزايد العجز في الميزانيات، وتدهور الحسابات الجارية، وتسارع التضخم<sup>2</sup>.

اذن هناك مخاطر كبيرة تعكسها المؤشرات التقليدية للأداء الاقتصادي. وكان من أهمها ما يلي:

أولاً/ النمو السريع:تركزت مصادر النمو على الاستهلاك العام والخاص دون الإنتاج، وكذلك على القطاعات التي لا تولد فرص عمل كافية مثل البترول، والغاز، والتجارة، والمقاولات. كما أن الجزء الأكبر من هذا النمو كان مصدره تدفق الأموال من الخارج، مع تراجع المدخرات المحلية، مما يحرم الاقتصاد من إمكانية الاستمرارية في تحقيق معدلات النمو المرتفعة في المستقبل.

ثانياً/ التشغيل والبطالة:لم يواكب النمو السريع زيادة في فرص التشغيل. ومع تزايد السكان في سن العمل، نتيجة لظاهرة "البروز الشبابي" الناتج عن الهيكل الديموغرافي الذي يتميز بغلبة الأعمار الصغيرة، وعجز نموذج النمو السائد عن استيعاب الجزء الأكبر من الداخلين إلى سوق العمل، والذين لم يكن أمامهم بديل سوى الالتحاق بالقطاع غير المنظم ومنخفض الأجر- أو الوقوف في طوابير البطالة.

---

<sup>1</sup>واثق محمد براك السعدون، "تأثيرالعوامل التاريخية في مواقف الجيش المصري من ثورة (25 يناير)"، في مؤتمر التحولات والتغيرات في الوطن العربي: الفرص والتحديات في ظل الربيع العربي، الاردن 10-11/6/2013، ص71.

<sup>2</sup>يوسف محمد الصواني، مرجع سبق ذكره، ص 24.

ثالثاً/ توزيع الدخل والفقير: ترتب على نموذج النمو غير المتوازن وعدم قدرة الاقتصادات العربية على خلق فرص كافية للتشغيل تفاقمت ظاهرة الفقر في بلدان الربيع العربي. ففي مصر مثلاً، بلغت نسبة من يقعون تحت خط الفقر 42٪ من السكان، وقد ازدادت هذه النسبة إلى ما يقرب من 45٪ مع مطلع 2012 كذلك، فإن مقاييس عدم العدالة في توزيع الدخل -على ما يرد عليها من تحفظات- تشير إلى عملية استقطاب بين الحدود الدنيا والحدود العليا في سلم توزيع الدخل<sup>1</sup>.

### 3-التحديات الاجتماعية:

بين ازدواجية التقدم السريع والبطيء ، تبرز مجموعة بلدان المغرب التي حققت مستويات متباينة في الأداء ، وقد أشار تقرير التحديات الإنمائية في المنطقة العربية لعام 2013 ، إلى أن التحدي الذي يواجهه هذه البلدان هو تقلص التفاوتات المحلية ، لأن الجامعات العامة فيها تحجب تباينات كبيرة بين الفقراء والأغنياء وبين سكان المدن والأرياف ، وبين الرجل والمرأة وهناك بعض بلدان المنطقة قد أحرزت تقدماً نحو تحقيق الأهداف الإنمائية ، لكن الاضطراب الأمني والسياسي يهدد بفشل هذه الإنجازات<sup>2</sup>.

من أهم أولويات الدول بشكل عام والدول العربية بشكل خاص قضية مكافحة الفقر وهي قضية ملحة من أجل الاستقرار السياسي والاقتصادي تحقيقاً للسلام الاجتماعي ، وأن كان بالنسبة للعالم العربي تدخل في صلب العقيدة الإسلامية وبالرغم من ذلك فإن مجتمعاتنا هي الأكثر فقراً مع بعض الاستثناءات، ومما لا شك فيه أن مشكلة الفقر متعددة الأبعاد حيث لا يقتصر الفقر على الحرمان المادي فحسب بل يمتد إلى متغيرات أخرى فهو من المفاهيم المتباينة والمتداخلة في تعريفها نظراً لارتباطه بمجموعة من المؤشرات الكمية الإحصائية ، فضلاً عن البيانات الكيفية المصاحبة لوصف وتشخيص حالات الفقر. وبالرغم من تنوع وتعدد تعريفات الفقر ، إلا أنها تشير جميعاً إلى

---

<sup>1</sup>سمير رضوان، "ثورة في التوقعات ونقص حاد في الموارد بعد الثورات العربية"، دورية متخصصة في الشؤون

الدولية، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، العدد 193، 2013، ص 08.

<sup>2</sup>المرجع نفسه، الصفحة نفسها.



مستوى منخفض للمعيشة لا يفي بالاحتياجات الصحية والمعنوية للأفراد والقدرات المحدودة بسبب الافتقار إلى المعلومات للتعليم والمهارات<sup>1</sup>.

وتتمثل الخصائص المميزة للفقير في: انخفاض مستوى الدخل، و انتشار امراض سوء التغذية وارتفاع معدل وفيات الاطفال، انخفاض مستوى التعليم، صعوبة الحصول على وظائف (البطالة) تدنى وجود المسكن، صعوبة الوصول إلى الخدمات الرئيسية مثل المياه، الصرف الصحي... الخ و إذا لم نجد حلاً فسوف يوجد ما يسمى **ثقافة الفقر** والتي تعمل على زيادة معدلاتها ذاتياً لأنها تنتقل من جيل إلى جيل عن طريق التنشئة الاجتماعية. ليس هذا فحسب بل ينتج عنه شبكة من التحديات الاجتماعية الفرعية المتمثلة في: البطالة، التعليم، الصحة، قضايا المرأة، الهجرة الغير شرعية، الأطفال في ظروف صعبة، التطرف والارهاب<sup>2</sup>.

**البطالة:** مشكلة اجتماعية اقتصادية نفسية سياسية أمنية، تشكل أهم التحديات الاقتصادية والاجتماعية التي تواجه الاقتصاد العربي و تتطلب مواجهة البطالة تطبيق إستراتيجية فعالة مبنية أساساً على فهم هذه الظاهرة و كيفية تفاعلها مع الاقتصاد خصوصاً عبر تحديد علاقة سوق العمل بالأسواق الأخرى.

أتاح "الربيع العربي" للجماعات الإرهابية المحلية فرص للحصول على التأثير الإيديولوجي والقوة المادية، ولتتمكن القاعدة من التوسع في القارة الأفريقية. فانهيار الأمن الليبي وانتكاسات القاعدة في آسيا، أفضي إلى دور جديد في منطقة المغرب العربي والساحل وغرب أفريقيا كأجزاء يمكن استغلالها في توسيع انتشار فكر القاعدة بين القاعدة في بلاد المغرب والجماعات الإرهابية الأخرى في القارة مثل بوكوحرام في نيجيريا، وحركة الشباب في الصومال. وتشير الدلائل المتوفرة

---

<sup>1</sup>هدى توفيق محمد سليمان، "التحديات الاجتماعية في الوطن العربي في الألفية ( العقد الجديد)"، ورقة عمل مقدمة إلى مؤتمر الحماية الاجتماعية و التنمية، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، 2014، ص05.

<sup>2</sup>المرجع نفسه، ص04-07.

لدى سلطات الأمن النيجيرية إلى وجود صلات قوية بين تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي وجماعة بوكو حرام<sup>1</sup>.

في عام 2006 تدرّب أعضاء من جماعة بوكو حرام في الجزائر داخل صفوف القاعدة، على يد عناصر حركة الشباب في الصومال وفي نهاية المطاف تعهد بولائه لأيمن الظواهري، وفي 2 أكتوبر 2010، دعت بوكو حرام النيجيريين إلى القيام بجهاد ضد الدولة دعماً للقيادة المغربية وفي 2012، اعتقل سبعة مسلحين في الطريق إلى مالي في النيجر بالتنسيق مع أعضاء القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي ووفقاً لتقارير "الاتحاد الأفريقي"، فإن جماعة بوكو حرام تعمل على توسيع نطاق أنشطتها في أفريقيا الوسطى بالاعتماد على المرتزقة التشاديين عن طريق تدريبات في معسكرات للقاعدة المغربية في مالي، فالجماعات الإرهابية في القارة الأفريقية لا تعترّم البقاء في نطاق محدود، سواء كان ذلك بالمغرب أو في نيجيريا أو بالصومال<sup>2</sup>.

## **المطلب الثاني: إستراتيجيات تفعيل متغير الثقافية السياسية المؤثرة في ثورات الربيع العربي:**

على الرغم من أن مفهوم الثقافة السياسية ليس جديداً، حيث له جذور وامتدادات في فترات تاريخية سابقة، إلا أن هذا المدخل يعتبر من المداخل الحديثة نسبياً في التحليل السياسي المقارن حيث تزايد الاهتمام به بشكل ملحوظ وخاصة أنه قد تم تطعيمه ببعض المناهج والأدوات البحثية الجديدة، وقد استخدمه بعض الباحثين المتخصصين في تحليل ودراسة النظم السياسية العربية خلال التسعينات، وفي هذا الإطار ظهرت مجموعة من الدراسات التطبيقية المهمة التي تناولت بالرصد والتحليل والتقييم بعض السياسات العامة في العديد من الدول العربية، إن هذه السياسات تكشف عن التوجهات الإيديولوجية والسياسية للنظام الحاكم، والتي يمكن في ضوءها فهم وتحليل اختياراته وأولوياته وطبيعة القوى الاجتماعية والسياسية والثقافية التي يعبر عنها، كما أنها

---

<sup>1</sup>أميرة محمد عبد الحليم، "تنظيم القاعدة في الساحل الأفريقي وبيع الثورات العربية"، إفراق أفريقية، المجلد الحادي عشر، العدد الثامن والثلاثون، 2013، ص124.

<sup>2</sup>المرجع نفسه، ص125.

تكشف عن خريطة المصالح و القوى المتنافسة في المجتمع و آليات النظام في التعامل مع المطالب التي تطرحها<sup>1</sup>.

إلي جانب تكريس أهم الضمانات المجسدة لبناء التوجهات الأيديولوجية و السياسية للنظام الحاكم من تفعيل المساءلة والشفافية، لننتقل إلى التركيز على تغيير الثقافة السياسية كأهم محاور إصلاح الحكم والأخذ بأهم المداخل.

### 1- مدا خيل تفعيل المجتمع المدني في الدول العربية:

تعمل الثقافة السياسية على دعم المجتمع وتوفير متطلباته ومن أجل تحقيق المجتمع المدني للرشادة السياسية يتطلب تكريس مجموعة من الوسائل تعمل على نمو وتدعيم مؤسسات المجتمع المدني منها:

- تعزيز آليات الحكم الصالح: تعتبر عملية تعزيز آليات الحكم الصالح أساس تفعيل دور المجتمع المدني ، وجوهر الإصلاح السياسي يتمحور في تفعيل أداء المنظمات غير الحكومية من خلال تأسيس عقد اجتماعي جديد بين الدولة والمجتمع المدني، وتمكين مختلف القوى والتكوينات الاجتماعية من التعبير عن مصالحها وتوصيل مطالبها إلى الدولة، إضافة إلى إقرار التعددية وفسح المجال أمام تنظيمات المجتمع المدني وتحقيق استقلاليتها عن الدولة وإقرار حرية تشكيل التنظيمات السياسية وإلغاء الحدود والقيود المفروضة على أنشطتها في الوطن العربي، ومن مقومات تعزيز آليات الحكم الصالح إقرار مبدأ الفصل بين السلطات مع توفير ضمانات ومتطلبات تحقيق المشاركة السياسية التي تعد من أهم آليات بناء الحكم الصالح<sup>2</sup>.

---

<sup>1</sup>المرجع نفسه، ص 08.

<sup>2</sup>حسن توفيق إبراهيم، مرجع سبق ذكره ، ص 71.

2- **الثقافة السياسية:** تعتبر الثقافة السياسية من أهم مفاهيم دراسة النظم السياسية، وتبرز هذه الأهمية من خلال إدراك أن مجموعة الرموز السياسية والثقافية التي تشكل نظام المعتقدات للأفراد والجماعات وتعتبر أساس شرعية النظام السياسي.

ازدهرت دراسات الثقافة السياسية في أواخر الخمسينات وأوائل الستينات ومن أهم العوامل التي ساعدت على انتشار هذه الدراسات في تلك الفترة التطورات التقنية المتعلقة بتقدم أدوات البحث وجمع البيانات وعلى وجه الخصوص تطوير أساليب وطرق المسح الاجتماعي والاستبيان وتركز دراسات الثقافة السياسية على القيم الاجتماعية والمعتقدات والأنماط السلوكية في مختلف البلدان والمناطق الثقافية، ويستند مدخل الثقافة السياسية على أساس أن القيم والمعتقدات هي عوامل مهمة في تحديد كيفية تصرف الأفراد ونوعية توجهاتهم تجاه النظام السياسي وعندما يتم استعمال مدخل ومفهوم السياسة الثقافية بصورة دقيقة واستنادا على بيانات المسح الاجتماعي أو على التحليل التاريخي الدقيق<sup>1</sup>.

إن ضرورة أخذ البيئة الثقافية بعين الاعتبار عند دراسة السياسة والحكم في أي مجتمع متأثرين في ذلك بمفاهيم وتصورات ورؤى علم النفس الاجتماعي ويذكر غابريال ألموند في هذا الصدد أن أي نظام سياسي يعيش في ظل سياسة معينة أي نسق من القيم والاتجاهات والمعتقدات السياسية<sup>2</sup>.

الثقافة السياسية هي عبارة عن توزيع معين للاتجاهات والقيم والأحاسيس والمعلومات والمهارات السياسية، و مثلما تؤثر اتجاهات الأفراد على ما يقومون به، فإن الثقافة السياسية للدولة تؤثر على تصرفات مواطنيها وزعمائها تجاه جميع جوانب النظام السياسي<sup>3</sup>.

وإذا كان مفهوم الثقافة السياسية حديث النشأة فإن جذوره البعيدة تمتد إلى فلاسفة الإغريق الذين كانوا يطرحون مفهوم المدينة الفاضلة بمعنى التمسك بالقيم، ويعود الفضل في ظهور المفهوم

---

<sup>1</sup> محمد زاهي بشير المغربي. "قراءات في السياسة المقارنة، قضايا منهجية و قضايا نظرية"، بنغازي: دارالكتب الوطنية، ط1. 1994. ط2. 1998. ص128.

<sup>2</sup> مولود زايد الطيب، مرجع سبق ذكره، ص184.

<sup>3</sup> غابريال ألموند وآخرون: ترجمة محمد زاهي بشير المغربي، السياسة المقارنة إطار نظري، بنغازي: دارالكتب الوطنية، ط1. 1996. ص103.

بالدرجة الأولى إلى المدرسة السلوكية التي بذلت جهدا كبيرا لصياغته وتطويره بهدف تفسير جوانب كثيرة من النظم السياسية وبخاصة غابريال ألموند وسيدني فيريرا ولوسيان باي<sup>1</sup>.

تعريف سيدني فيريرا (Sidney Verba): الثقافة السياسية هي منظومة المعتقدات المجربة والرموز والقيم المعتمدة التي من خلالها يتم التعرف على الوضع أو الحدث السياسي المتخذ والقائم.

تعريف جيمس أندرسون: هي ذلك الجزء من ثقافة المجتمع للقيم والمعتقدات والمواقف المتعلقة بما ينبغي أن تقوم عليها الحكومة وكيف تقوم به، وطبيعة العلاقة بين المواطن والحكومة، وتنتقل الثقافة من جيل إلى آخر من خلال عملية التنشئة السياسية والاجتماعية<sup>2</sup>.

تعريف غابريال ألموند: هي عبارة عن توزيع معين للاتجاهات والقيم والأحاسيس والمعلومات والمهارات السياسية، ومثلما تؤثر اتجاهات الأفراد على ما يقومون به فإن الثقافة السياسية للدولة

تؤثر على تصرفات مواطنيها وزعمائها تجاه جميع جوانب النظام السياسي<sup>3</sup>.

ويرى ألموند أن الثقافة السياسية تتكون من أربعة أبعاد :

1- أنها تتكون من مجموعة التوجهات الذاتية تجاه العملية السياسية بين أفراد المجتمع ككل أو بين مجموعة فرعين داخل المجتمع.

2- أنها تتكون من إدراكات وأحاسيس أو مشاعر وتقييمات، فهي تشمل معلومات ومعارف ومعتقدات حول الواقع السياسي ومشاعر وأحاسيس تجاه العملية السياسية والتزامات تقييم سياسة معينة.

---

<sup>1</sup> محمد زاهي بشيرالمغربي، مرجع سبق ذكره، ص 128.

<sup>2</sup> مولود زايد الطيب، مرجع سبق ذكره، ص 187.

<sup>3</sup> فهمي خليفة الفهداوي، السياسة العامة من منظور كلي في البيئة والتحليل، عمان: دارالمسيرة للنشر والتوزيع والطباعة ط1، 2001، ص 122.

3- محتوى الثقافة السياسية يتحدد من خلال عملية التنشئة السياسية التي تتم خلال مرحلة الطفولة ومن خلال المؤسسة التعليمية وتتعرض لوسائل الإعلام والخبرة العملية في الحياة الاجتماعية والسياسية.

4- الثقافة السياسية تؤثر على البيئة الحكومية والسياسية وعلى أداء البيئة ولكنها لا تحددها بالكامل، إن العلاقات البيئية بين الثقافة والبيئة هي علاقات متبادلة<sup>1</sup>.

لقد كان تأثير ألموند قويا وعميقا على دراسات الثقافات السياسية في حقل السياسة المقارنة، فإلى جانب تقديمه مفهوم الثقافة السياسية، فلقد شارك مع فيربا في قيام دراسة ميدانية رائدة في خمس دول هي الولايات المتحدة الأمريكية، وبريطانيا، ألمانيا الغربية، وإيطاليا والمكسيك لمعرفة أنواع وأنماط الثقافة السياسية وأبعادها المختلفة ومن أنواع الثقافة السياسية:

1\_ الثقافة السياسية الضيقة أو المحلية: وتوجد مثل هذه الثقافات في المجتمعات التقليدية والبسيطة حيث تقل درجة التخصص إلى حد كبير وحيث يقوم الفرد بأداء أدوار متعددة في نفس الوقت، فلا توجد أدوار ووظائف سياسية متخصصة، بمعنى أن رئيس المجتمع القبلي مثلا شيخ القبيلة يقوم بأدوار سياسية دينية وبيئية واجتماعية مختلفة دون أن يكون له تمييز واضح ومحدد بين هذه الأدوار والنشاطات. لذلك فإن إدراكه للجوانب المختلفة للنظام، المدخلات والمخرجات ودور الذات هو إدراك بسيط ومشوش.

2\_ الثقافة السياسية التابعة أو الرعية: توجد هذه الثقافة عندما يكون هناك إدراك لدى الأفراد بالنظام ككل وبجانب المخرجات مع غياب أو تذبذب الإدراك بجانب المخلات ودور الذات في العملية السياسية وفي التأثير على النظام السياسي أما شعور الفرد وتقييمه للنظام السياسي ومخرجاته في مثل هذه الثقافة فقد يكون شعورا وتقييما مؤيدا أو معارضا، بمعنى أنه قد يعتبر السلطات الشرعية وقد يعتبرها غير شرعية.

3- الثقافة السياسية المشاركة : في مثل هذه الثقافة يكون الفرد عادة مدركا للجوانب السياسية للنظام ككل، والمخرجات والمدخلات ودور الذات في النظام السياسي. وهذا الإدراك تصاحبه

---

<sup>1</sup>المرجع نفسه، ص122-124.

مشاعر وأحاسيس معينة تجاه النظام ومكوناته. هذا إلى جانب وجود نوع من التقييم و الحكم على النظام ومكوناته<sup>1</sup>.

وانطلاقاً من تحديدنا لأنواع وأنماط الثقافات السياسية فإن الثقافة السياسية العربية تعكس بشكل واضح خصائص ومكونات الثقافة السياسية الرعوية (ثقافة الراعي والرعية ) ، حيث أن خصائص الثقافة السياسية الرعوية التسلطية تتجلى بوضوح في جميع جوانب الحياة العربية ، وأن هذه الثقافة الرعوية بما تتضمنه من قيم الرضوخ والتسلط ، وما تعكسه من أنماط سلوك تعمل بشكل مستمر ودائم على عرقلة بناء الديمقراطية في الوطن العربي.<sup>2</sup>

إن القيم والتوجهات وأنماط السلوك التي يتعلمها الإنسان العربي منذ نشأته وحتى نهاية حياته من خلال القنوات المختلفة ، تعمل على ترسيخ روح العجز والإتكالية والإذعان لمن هم أقوى منه.

إن علاقات التسلط والرضوخ المنتشرة في الحياة الاجتماعية العربية وروح الإذعان والاتكالية تتعكس في نهاية المطاف على الحياة السياسية ذاتها فيصبح من الطبيعي للإنسان العربي أن يتقبل أي نظام تسلطي ، حيث أن هذا هو ما تعود عليه طيلة حياته . ويصبح عنده إحساس بالعجز وعدم القدرة على المشاركة في اتخاذ القرارات ، حيث أنه قد تعود على وجود من يتخذ له القرارات في جميع جوانب حياته الأخرى ولذا فإنه يتقبل وجود من يتخذ له القرارات بالنيابة عنه في المجال السياسي . لقد عرفنا الديمقراطية في بداية هذه المقالة على أنها حق المواطن الفرد في المشاركة في اتخاذ القرارات العامة ولكن غياب الإدراك بهذا الحق لدى المواطن العربي وشعوره بالعجز عن المشاركة في اتخاذ القرارات في الأمور التي تخصه ، يجعله يقبل بوجود أي نظام تسلطي على أنه أمر يتفق مع طبيعة الأشياء في مجتمعه، بغض النظر عن مشاعره تجاه هذا النظام ، وعادة ما تكون مشاعر سلبية مشوبة بالكراهية وعدم القبول لهذا النظام ، يصاحبها إحساس بالعجز عن فعل أي شيء تجاه النظام أو تغيير سياساته<sup>3</sup>.

---

<sup>1</sup> محمد زاهي بشير المغيربي، مرجع سبق ذكره، ص ص 224-226.

<sup>2</sup> غابريال ألموند وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 104

<sup>3</sup> المرجع نفسه، ص 104.

ويبدو هذا بوضوح في روح الإذعان والاتكالية السائدة في الثقافة السياسية العربية، روح الإذعان للسلطة والإحساس بعدم القدرة على تغييرها ، روح الاتكالية على الغير (الطبيعة والبطل المنقذ ) لتخليص المواطن العربي من عسف السلطة وتسلطها .

وتعمل القيم والتوجهات وأنماط السلوك التي يتعلمها المواطن العربي على عرقلة بناء الديمقراطية من ناحية أخرى من خلال انعدام روح الحوار والنقاش الموضوعي وتقبل الآراء المخالفة واحترامها في العلاقات الاجتماعية والسياسية ، حيث أننا نجد أن المواطن العربي يضيق صدره بالحوار والنقاش ولا يحترم الآراء المخالفة ، ولا يتقبل النقد . وتصبح العلاقة هي علاقة رضوخ وتقبل لأوامر ونواهي من هم أعلى منه ، وعلاقة (السلطة السياسية)<sup>1</sup>.

وتتم عملية قياس الثقافة السياسية لأي شعب ، من خلال معرفة مدى إدراك المواطنين لأربعة جوانب أساسية في الحياة السياسية وهي :

1- النظام ككل من حيث الحجم وطبيعة الشكل الدستوري.

2- المدخلات التي يتم من خلالها تقديم المطالب المختلفة من الأفراد، للسلطات السياسية من أجل تحويلها إلى قرارات ملزمة للسلطة السياسية.

3- المخرجات التي تؤدي إلى وضع وتنفيذ السياسات العامة في المجتمع والمؤسسات.

---

<sup>1</sup>المرجع نفسه، ص104-107.



4- دور الفرد الذي يلعبه في الحياة السياسية، وقدرته على معرفة حقوقه وواجباته السياسية وكيفية المشاركة في الحياة السياسية<sup>1</sup>.

ولا شك أن الثورات العربية قد خلقت ثقافة جديدة في المجتمعات العربية، مبنية على قدرة الشعوب على النضال ضد الأنظمة الفاسدة التي لا تعبر عنها، وأن تصنع مصيرها بنفسها، من دون خوف من الأجهزة الأمنية التي قمعتها طيلة العقود الماضية. وأثبتت الشعوب أنها وحدها المعنية بالمشروع النهضوي العربي، ولا دور للأنظمة الفاسدة في تحقيق هذا المشروع. ولهذا لا بد من العمل العربي المشترك على الصعيد الشعبي ضد من يقف أمام المشروع القومي العربي.

وساهم الربيع العربي في خلق ثقافة جامعة مبنية على وعي عربي من المحيط إلى الخليج أهمية التخلص من الأنظمة العربية المستبدة التي أوصلت الأمة العربية إلى ما وصلت إليه، قبل الربيع العربي، وبات من الواضح أن الجماهير العربية قد توحدت في ثوراتها بطريقة لم تحدث من قبل سوى في فترة المد القومي في الخمسينات والستينات من القرن الماضي، ومثلت الثورات العربية نوعاً جديداً من الفكر القومي العربي الذي لا يتعامل مع الدولة الوطنية القطرية كحاجز أو عبء على المشروع القومي الجاهز، فلا يبقى للدولة إلا الامتثال لمشيئته. وهنا تحضر القومية العربية في الثورات كمنسق ومتعاقد وبموجبه إن مشروع الوحدة العربية يبقى حلماً شرعياً<sup>2</sup>.

---

<sup>1</sup> أحمد نوفل سعيد، دور الربيع العربي في الثقافة السياسية، في الموقع الإلكتروني:

[www.al-moharer.net/moh247/fakhro247.htm](http://www.al-moharer.net/moh247/fakhro247.htm).

عزز الربيع العربي، ثقافة نهج المقاومة الشعبية السلمية ضد الأنظمة العربية وأنها قادرة على تحقيق أهدافها على الرغم من تسلط الأنظمة العربية وأدوات القمع الأمنية التي تمتلكها. وتأكدت الشعوب العربية، أن الأنظمة القمعية، هي التي تتحكم بمصيرهم وتقيدهم حريتهم. وانفتحت أبواب التغيير العربي على مصراعيه أمام الربيع العربي، ومهما كان حجم هذا التغيير، سيكون أفضل بكثير من الظروف التي كانت سائدة. مما جعلنا نقول أن الثقافة السياسية العربية بعد الربيع العربي لم تعد كما كانت من قبل، بدخول مفاهيم ومصطلحات جديدة عليها.

<sup>2</sup> المرجع نفسه.

## المطلب الثالث: التحدي الأمني في ليبيا:

عرفت ليبيا على غرار البلدان العربية بداية من 2011 نزوعاً نحو الديمقراطية لكن اتخذت الاحتجاجات في ليبيا منحى آخر نتيجة عجز الشعب بمفرده على إسقاط النظام مما استدعى تدخل فواعل أخرى حيث واجه المسار الانتقالي في ليبيا على امتداد شهور مرحلة تاريخية دقيقة، عصفت بجهد إقامة الدولة الديمقراطية، وقوّضت العمل التأسيسي لدولة ما بعد الثورة؛ فتزايدت وتيرة العنف، واحتدام الصراع على السلطة، وصعود العصبية الجهادية والأيدولوجية والدينية، من حين إلى آخر، وبروز نُذر الثورة المضادة، وتراجع ترتيب ليبيا السيادي، خلقت هذه الوضعية حالة فوضى بالدولة لا تزال تداعياتها للوقت الراهن سواء على المستوى الأمني الداخلي أو على المستوى الإقليمي كما شكلت تهديداً على مستوى المجتمع الدولي ككل، كل ذلك أورث في نفس المواطن إحساساً بالخوف وشوقاً إلى الطمأنينة والاستقرار<sup>1</sup>.

إن الأمر في ليبيا أصبح يشكل تهديداً دولياً نتيجة لانتشار الأسلحة و الجريمة المنظمة وكذلك بداية ظهور الجماعات الإرهابية منها تنظيم الدولة الإسلامية ما خلق حالة فوضى تمس أمن الدول المجاورة و تستدعي تبني استراتيجيات أمنية و حلول و مساعي دولية لخلق بيئة آمنة و ذلك ما تعمل عليه خاصة منها البلد المجاور الجزائر إذ ما يدور في الفترة الراهنة من تحديات أمنية في المنطقة يزيد من حالة اللاأمن و التهديد لدول الجوار الإقليمي و غير الإقليمي<sup>2</sup>.

لقد تميز الحكم وعملية صنع القرار السياسي في ليبيا بوجود مؤسسات رسمية حكومية تفتقر الى الكفاءة، من حيث التركيز الشديد للسلطة في ايدي مجموعة صغيرة من الافراد والشبكات غير الرسمية، فقد تخلى الرئيس الليبي معمر القذافي السابق عن دوره الرسمي وتبنى لعب شخصية قائد الثورة والذي عد مركزاً غير رسمي يمارس من خلاله سلطة ونفوذ غير محددتين، فعاش المجتمع الليبي تحت ظل ثلاثة أنظمة:

<sup>1</sup> وولفرم لاتشر، الثورة الليبية وبقظة مراكز السلطة المحلية، الكتاب الابيض السنوي للبحر الابيض المتوسط، عمان: دار فضاءات للنشر و التوزيع، 2012، ص166.

<sup>2</sup> المرجع نفسه، ص167.

**الأول:** يتحدث عن العدالة والديمقراطية والمساواة و الذي يمكن تسميته بالنظام الايدولوجي ،حيث دعم هذا النظام شرعية الحكم الليبي (حكم القذافي).

**الثاني:** تمثل في شكل المؤسسات السياسية والادارية والحكم المحلي والذي يمكن تسميته بالنظام الرسمي ،لكن لم تمارس سلطات حقيقية.

الثالث: ويقوم على حرص الرئيس الليبي السابق معمر القذافي على اقامة الترتيبات على كل المستويات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والعسكرية والذي وصفه بانه النظام غير الرسمي و أنه نمط من التحالف السياسي . العسكري . القبلي . الاقتصادي<sup>1</sup>

فالمجتمع الليبي مجتمع قبلي عاش على تناثر القبائل في عدد من الجزر القبلية الصغيرة ، فكلا النظامين الملكي ونظام القذافي اعتمدا على تحالف قبلي في ادارة السلطة وهو امر كان دائما له الدور في اثاره الحساسيات القبلية والجهوية ،فالنظام السياسي بحاجة للنظام القبلي من اجل الشرعية حيث يوجد في المجتمع الليبي حوالي 120 قبيلة ثلاثون منها على الاقل ذات عدد كبير ونفوذ مؤثر داخل الدولة ،فقد استغل القذافي هذه المسالة وعمل على اعادة تفعيل التحالفات القبلية ،وسعى الى تفعيل دور البناء القبلي والسلطوي مستخدما مؤسسته العسكرية اضافة الى تحالفات القبلي<sup>2</sup>.

**1-المجلس الوطني الانتقالي و السلطة الثورية:** انطلقت المظاهرات في ليبيا 15 فبراير 2011 اثر اعتقال محامي ضحايا سجن "بوسليم فتحي تريل" في مدينة بنغازي فخرج أهالي الضحايا ومناصريهم لتخليصه وذلك لعدم وجود سبب لاعتقاله، وتلتها يوم 16 فبراير مظاهرات للمطالبة بإسقاط النظام بمدينة البيضاء فأطلق رجال الأمن الرصاص وقتلوا بعض المتظاهرين، كما خرجت مدينة الزنتان والرجبان وازدادت الاحتجاجات اليوم التالي وفي 17 فبراير علسكل انتفاضة شعبية شملت بعض المدن الليبية في المنطقة الشرقية وازدادت الاحتجاجات وطالبوا المحتجين من الحكومة بإصلاحات سياسية واقتصادية واجتماعية. كانت الثورة في البداية عبارة عن مظاهرات

<sup>1</sup>خلودخميس ،التغير في منطقة شمال افريقيا في ضوءالتدخل الدول: ليبيا نموذجاً، مؤتمر التحولات والتغيرات في الوطن العربي: الفرص والتحديات في ظل الربيع العربي،مرجع سبق ذكره،ص218.

<sup>2</sup>المرجع نفسه،ص219.

واحتجاجات سلمية، ومع تطور الأحداث وقيام الكتائب التابعة لمعمر القذافي باستخدام الأسلحة النارية الثقيلة والقصف الجوي لقمع المتظاهرين بالعزل، تحولت إلى ثورة مسلحة تسعى للإطاحة بالرئيس العقيد القذافي الذي قرر القتال حتى اللحظة الأخيرة.<sup>1</sup>

توحدت القيادة السياسية و القوات التي قادت الثورة الى الميدان للاطاحة بالنظام ،و في داخل المجلس الانتقالي و مكتبه التنفيذي و ممثليه الدبلوماسيين في الخارج جرى انقسام بين كبار المسؤولين في النظام السابق و أعضاء المعارضة القدامى لكن لم يكن المعسكرين متجانسين ،حيث هيمن أعضاء المعارضة القدامى في المنفى علي المجموعة الرئيسية في المجلس الوطني الانتقالي و ضموا العديد من المسؤولين و ممثلي الاسر الارستقراطية و البرجوازية ممن لعبو دورا قياديا إبان النظام الملكي غير انهم تهمشوا في ظل نظام معمر القذافي<sup>2</sup>.

واخذت الأزمة الليبية أبعادا مختلفة سواء من حيث النطاق أو الصيغ المطروحة للمشاركة ومدى فاعليتها ومن دوافع التغيير تندمج عدة عوامل:

- العامل السياسي : كانت السلطة السياسية في ليبيا تمارس بصورة فعلية بمباركة الرئيس الليبي و يقع المركز الحقيقي للسلطة في ايدي شبكات متعددة غير رسمية خاصة سياسة الدولة و يرعاها القائد منذ بداية حكمه وكذلك للذين لهم تأثير في مواقف الرئيس الليبي سواء في المواقف الداخلية والمواقف الخارجية الاقليمية والدولية.

بالاضافة الى ذلك يُعرف النظام السياسي الليبي **بالسياسة المتعلقة بالكلمات** والتي كان يتفوه بها القذافي لتشكل بعد حين في ضوئها عملية صنع القرار الداخلي والخارجي للبيبا،حتى وصفت تلك السياسة بانها سياسة زئبقية ولا يمكن التنبؤ بها بسبب التأثير غير المباشر في عملية صنع القرار وبموجب تلك السياسات الداخلية ووجهت العديد من الانتقادات الى النظام السياسي الليبي و على

---

<sup>1</sup>كفاح عباس مضان الحمداني،"الجزائر وحركات التغيير العربية"،جامعة الموصل :مركزالدراسات الإقليمية، 2013، ص28.

<sup>2</sup>وولفر ملاتشر،مرجع سبق ذكره،ص166.

اثرها حاول زعيم ليبيا السابق القذافي احتواء الازمة الداخلية من خلال تغيير بعض الاسس التي استند عليها في ادارة الحكم ، و تطبيق مبدأ الديمقراطية داخل ليبيا <sup>1</sup>.

و عمل القائد معمر القذافي بالطابع القبلي الذي يعيشه الشعب الليبي وتعميق الهوة، من خلال الالغاء المتكرر للمؤسسات والهيئات والتكوينات الادارية والتي زادت من تعميق ازمة الدولة ،حتى غلب نمط التحالفات القبلية والجهوية ،وهذا الطابع القبلي الذي زاده التريف الذي شهدته المدن الليبية ،حيث ان 80% من سكان ليبيا يعيشون في المدن الا انهم يتحدثون عن الانتماء القبلي ،حتى انعكس ذلك الانتماء على عملية التحديث التي كان يمكن ان تحدث تطورا في مختلف مجالات حياة المجتمع الليبي في المدن <sup>2</sup>.

العامل الاقتصادي اتجه القذافي نحو اجراء تعديلات حكومية وزارية على وزارة الطاقة واستبدالها بالمؤسسة الوطنية للنفط ولكن سياسة الحكومة تجاه الشعب سارت بغير اتجاه: كما اتبع سياسة اللبرلة مما زاد منتقديها وخصوصا عام 2005 عندما ارتفعت اسعار الوقود بنسبة 30% على الرغم من ان النفط يشكل 95% من صادراتها ويشكل 70 . 80% من واردات الحكومة ، ففي خطاب للقذافي في الذكرى 37 للثورة والتي كانت عام 2005 اتجه القذافي نحو تشجيع الليبيين على الهجرة نحو افريقيا وان يتحركوا قبل ان يستولي الصينيون والهنود على الوظائف الجيدة، وشد نظام القذافي قبضته على رجال الاعمال واعتقالهم على اساس انهم كانوا يحتكرون ميدان العمل التجاري ويخرقون مبادئ اشتراكية الشعب وهذا الاتجاه جاء ليتناغم مع ما جاء في الكتاب الاخضر ويتوافق مع ما كان يطرحه القذافي من ايماءات ورسائل شفوية <sup>3</sup>.

---

<sup>1</sup>خلودخميس،مرجع سبق ذكره،ص219.

<sup>2</sup>المرجع نفسه،ص219.

<sup>3</sup>المرجع نفسه،ص220.

حاول النظام السياسي الليبي السابق تطبيق الاصلاح الاقتصادي من خلال رؤية مستقبلية لمشروع سيف الاسلام (نجل القذافي)والذي يمتد حتى عام 2019 والذي يضم مجموعة أهداف (التعليم والصحة وأجهزة الأمن والمؤسسة العسكرية والقضاء والقطاع المالي وملكية الارض والاسكان والاستثمار والاعلام)وهو المشروع الذي سار جنبا مع الاستراتيجية الاقتصادية الوطنية وهو النقطة الرئيسية في مشروع التحول والاصلاح.

كما حاول النظام السياسي الليبي السابق تطبيق الإصلاح الاقتصادي من خلال رؤية مستقبلية لمشروع سيف الاسلام (نجل القذافي) والذي يمتد حتى عام 2019 والذي يضم مجموعة أهداف (التعليم والصحة وأجهزة الأمن والمؤسسة العسكرية والقضاء والقطاع المالي وملكية الارض والاسكان والاستثمار والاعلام) وهو المشروع الذي سار جنبا مع الاستراتيجية الاقتصادية الوطنية وهو النقطة الرئيسية في مشروع التحول والإصلاح.

### 3-تداعيات التحول الديمقراطي في ليبيا على دول الجوار الإقليمي:

أدى الربيع العربي، كما تُرجم في الحالة الليبية، إلى تمكّن جماعات إرهابية عابرة للحدود بالتأثير بالقوة المادية والأيدولوجية ، وهو ما سمح للقاعدة في جعل أفريقيا مركزاً لهاو قاد الانهيار الأمني في ليبيا من إعطاء منطقة المغرب العربي أهمية خاصة، لارتباطها مع الساحل وغرب أفريقيا، واستغلال القاعدة لذلك لإعادة ترتيب شبكتها في هذه المناطق، واستغلال الأوضاع الحالية وخاصة في ليبيا. ولقد بيّنت التقارير بعد حادثة القنصلية الأمريكية في بنغازي، وحادثة مركب الغاز الجزائري، أن عدداً من قادة القاعدة يتواجدون في هذا البلد، ويستغلون الفرص القائمة للتبادل، والعمل المنظم والدعم بين تنظيمات القاعدة في ليبيا، ونيجيريا، والصومال، ومالي وأخيراً في، كامل غرب أفريقيا، وصولاً إلى خليج غينيا<sup>1</sup>.

لتسوية الوضع في ليبيا تشير عدة دلائل إلى أن البيئة الدولية أفرزت التوافق بين القوى الكبرى، و كان للعامل الأمني دوراً أساسياً في تحديد المقاربة الأمنية الأمتل من قبل المجتمع الدولي ، حيث انطلقت مساعي الدول المجاورة من فرضية مفادها أن استمرار حالة الفوضى في ليبيا سيؤثر مستقبلاً على مختلف الدول بشكل مباشر بما قد يهدد أمن حدود الدول و يتعدى ذلك إلى تهديدات اقتصادية و سياسية للدول الغربية فمثلا تم وقف صادرات الغاز إلى ايطاليا لنحو أسبوع نتيجة مواجهات في مجمع مليته للنفط و الغاز غرب طرابلس في مارس 2013<sup>2</sup>.

<sup>1</sup>يوسف محمد الصوّاني، مرجع سبق ذكره، ص 33 .

<sup>2</sup>وولفر ملاتشر، مرجع سبق ذكره، ص 170.

و في ظل ما يعرف بالمركب الأمني الإقليمي Regional Security complexes الذي قدمه كل من باري بوزان و ويفر في كتابهما سنة 2003 (الأقاليم و القوى - بنية الأمن الدولي) يشير لوجود مستوى عالي من علاقات الترابط (تأثير و تأثير) الأمني، حيث يمكن التعامل مع تداعيات التحول الديمقراطي في ليبيا على دول الجوار الإقليمي على أنها مركب أمني واحد لا يمكن دراسة تكلفة عملية التحول بمعزل عن الدول الأخرى، لأن تداعيات التحول لا يمكن فهمها بمعزل عن الدول المجاورة مما يخلق مأزق أمني يطرح تحديات حقيقية أمام السياسات الأمنية الوطنية والدولية، و تبرز هذه التحديات الأمنية خاصة في<sup>1</sup>:

1- من بين التعقيدات الأمنية انتشار السلاح الليبي واشكالية إعادة بناء الدولة الليبية و مأزق الجماعات الإرهابية المسلحة ، ويقدر بعض هذه المخازن بنحو 87 مخزن دُمر منها 21 مخزن أثناء التحول، لتصبح المخازن الباقية مورد هام من موارد تسليح التنظيمات، إذ ظهرت جماعات مسلحة تحمل فكراً جهادياً تنطلق من خلفيات أيديولوجية متنوعة ما بين السلفي و الإخواني والقاعدي ولكن فيما بعد اتخذت مسارات مختلفة<sup>2</sup>.

---

<sup>1</sup> سليمان عبدالله الحربي، مرجع سبق ذكره، ص 20-21.

<sup>2</sup> منصورية مخيفي، تونس وليبيا داخل الدينامية المغربية للربيع العربي، الكتاب الأبيض السنوي للبحر الأبيض المتوسط، عمان: دار فضاءات للنشر والتوزيع، 2012، ص 170.

-وردا عن سؤال جريدة الشعب الجزائرية في 3 سبتمبر حول ما إذا كان حياد الجزائر في النزاع الليبي يعني التواطؤ مع نظام القذافي أجاب الوزير أويحيى بالنفي: "لا لقد كنا حياديين حيال الثوار في تونس ومصر ولم نعامل بهذه الطريقة بالنسبة لحالة ليبيا، الوضع مغاير بعض الشيء، لأننا لاحظنا في ليبيا تدخلات أجنبية". وبخصوص ما إذا كانت الجزائر مستعدة لتسليم أفراد من عائلة القذافي الذين تستقبلهم على ترابها، ذكر بأنه يوجد بين الجزائر وليبيا إطار قانوني ثنائي .

وبعد سقوط نظام القذافي في أوائل نوفمبر، قام مصطفى عبد الجليل رئيس المجلس الانتقالي بزيارة الجزائر و لقاء الرئيس الجزائري بوتفليقة وتناول اللقاء قضية انتشار السلاح على الحدود، وما تبقى من العناصر التابعة للعقيد القذافي الذين دخلوا التراب الجزائري، دون التطرق إلى تسليم أفراد عائلة القذافي، من جانب آخر أكدت الصحف الجزائرية، أن الدولة الجديدة في ليبيا ستشكل (التحدي العقدي العلماني) للدولة الجزائرية، التي أعلنت وبشكل رسمي أنها حليف استراتيجي للولايات المتحدة في مجال محاربة تنظيم القاعدة، ولقد أبلغت السلطات الجزائرية هذا الأمر صراحة للقياديين الثوريين .

2- إشكالية اللاجئين الليبيين و الهجرة غير الشرعية : من بين التحديات الأمنية التي تؤرق الدول، اللاجئين الليبيين و الهجرة غير الشرعية فهذا الفضاء الجيوسياسي يربط ما بين الدول خاصة في المتوسط ، وعبر عنها باري بوزان في كتابه "الحرب الثقافية الباردة" أن مشكلة المهاجرين و الهجرة ستكون العائق الأكبر أمام تطور الغرب مما استدعى خلق حوارات أوروبية مع الضفة الجنوبية لدول شمال إفريقيا لإيجاد حلول لمشكلة الهجرة.

3-تكلفة التدخل الخارجي في المنطقة : لطالما اعتبر مبدأ التدخل الهاجس الأكبر للأنظمة العربية، التي تعتبر مبدأ السيادة خط أحمر لا يمكن المساس به من خلال ما يعرف بموجات التحول الديمقراطي سعيا لتحقيق مسار جديد للديمقراطية و حماية حقوق الإنسان و ذلك بتغيير الأنظمة التي تعرف بالأنظمة الاستبدادية ، و في ظل هذا الوضع يسعى المجتمع الدولي إلى حماية وتعزيز مسار الديمقراطية و الدفاع عن حقوق المضطهدين التي تعرف مخالفة لمبادئ القانون الدولي الإنساني، ومن بين هذه الدول الذي عرفت تدخلا إنساني نجد ليبيا<sup>1</sup>.

### 3-موقف الجزائر من حركة التغيير العربية في ليبيا:

- أثناء الثورة الليبية اتهم المجلس الوطني الانتقالي الجزائر بدعم الرئيس العقيد معمر القذافي بالسماح له بإدخال الإمدادات العسكرية والمرتزقة الأجانب عبر الأراضي الجزائرية كما لم تعترف بالمجلس الوطني الانتقالي كمثل شرعى للشعب الليبي.
- نقلت صحيفة الخبر الجزائرية عن مصادر حكومية: أي تطبيع مستقبلي بالعلاقات مع ليبيا، يكون أساسه تجاوز مرحلة الخلاف التي تسببت فيها الاتهامات التي وجهت للجزائر، وأن يعترف المجلس الوطني الانتقالي، ويتم تحديد المسؤول عن تلك الاتهامات.
- دخل 10 أفراد من عائلة القذافي الأراضي الجزائرية بالإضافة إلى ( 21 فردا) من مرافقيهم، وهم زوجة معمر القذافي صفية وأنجاله عائشة، هنيبل ومحمد إضافة إلى ثمانية من أحفاد القذافي، وأوضح الوزير الأول السيد احمد أويحيى إن استقبال الجزائر لأفراد من عائلة القذافي حالة إنسانية تمت ضمن معالجة الجزائر لحالات إنسانية أخرى، وقال السيد "أويحيى" في

---

<sup>1</sup>المرجع نفسه، ص171.



تصريح للصحافة عن أفراد عائلة القذافي الموجودين في الجزائر: "إن الأمر لا يتطلب كل هذه الضجة من هذا الحدث، مذكراً بأنه تم لجوء مسؤولين من بلدان أخرى ولم تثر أي ضجة إعلامية". وأضاف: "إن ما قامت به الجزائر بالنسبة لعائلة القذافي لا يخرج عن الإطار الإنساني".<sup>1</sup>

- إن موقف الجزائر من الثورات العربية، لاسيما تجاه ليبيا وتأخر صدور أي موقف رسمي واضح من المجلس الانتقالي الليبي، أثار انتقادات للدبلوماسية الخارجية الجزائرية وطريقة تعاملها مع الأحداث في دول الجوار بدءاً من تونس ومصر وصولاً إلى ليبيا. وجاءت الانتقادات على لسان صحف من داخل الجزائر رغم إعلان الوزارة الخارجية الجزائرية التزام الحكومة الجزائرية الحياد التام من الأزمة الليبية ورفضها التدخل باعتبارها شأنًا داخلياً. وقال رئيس المجلس الانتقالي الليبي مصطفى عبد الجليل "انه مازال يستغرب الموقف الجزائري حيال الثورة الليبية وبالنظر إلى كون الشعبين الليبي والجزائري تربطهما علاقات عميقة تعززت في المعركة والكفاح المشتركين"<sup>2</sup>.

---

<sup>1</sup> كفاح عباس رمضان الحمداني، مرجع سبق ذكره، صص 10-17

<sup>2</sup> المرجع نفسه، صص 10-17.

## المبحث الثالث: أثر التحديات الامنية بعد الربيع العربي على الامن في الساحل الافريقي:

أن تطور الأحداث في الشمال الأفريقي افرزت نتائج مغايرة للوضع سواء بالنسبة للشمال الافريقي أو التحديات وأثرها على دول الساحل الافريقي ، فأصبحت الجماعات الإرهابية جزءا من التحديات التي تواجهها هذهالدول خلال المرحلة الانتقالية التي تعيشها، حيث استغلت هذه الجماعات التداعياتالأمنية والسياسية التي نجمت عن الثورات، في ظل صعود تيار الإسلام السياسي ووصوله للحكم في دول الربيع العربي الأفريقية، وانتشار الفوضى والجدل بين القوى السياسية المختلفة، وانتشار الأسلحة وخاصة بعد سقوط نظام القذافي، فأصبحت تحركات الجماعات الإرهابية وعملياتها جزءا من المشهد الأمني عقب الثورات العربية، وبرزت تحليلات جديدة تصنف هذه التحركات باعتبارها الموجه الثالثة من تهديدات تنظيم القاعدة<sup>1</sup>.

### المطلب الأول: تفعيل هياكل المغرب العربي و توطيد العلاقات مع دول الاتحاد الاوروبي:

إن السعي لاستتباب الامن تحدي يورق المنظومة الامنية المغاربية، هذا ما جعل هذه الدول تتخذ عدة اجراءات للتقليل من التهديدات الامنية التي امتدت الي الاطار الاقليمي و الدولي:

#### 1-تفعيل هياكل المغرب العربي:

يشهد الأدب الاقتصادي المتعلق بنظريات التكامل في الفكر الحديث عددا من التطورات الملحوظة في إطاره التنظيري خلال فترة الخمسينيات والستينيات والسبعينيات، وهي الفترات التي رافقت البناء الأوربي بدءا بمنطقة التجارة الحرة ووصولاً إلى الاتحاد الأوربي، كما شهد العديد من التطورات في الجانب التطبيقي في حقبتَي الثمانينيات والتسعينيات من القرن الماضي هذه

<sup>1</sup>أميرة محمد عبدالحليم، مرجع سبق ذكره، ص120.

التطورات التي ساهمت في بناء وتنوع النماذج الاقتصادية المستخدمة في دراسة وتحليل الآثار الاقتصادية بمختلف أنواعها على الاقتصاديات القومية للدول الأعضاء في المنطقة التكاملية<sup>1</sup>.

وترجع أهمية التكامل الإقليمي في أنه إستراتيجية إقليمية مفضلة ولب أي أجندة اقتصادية، ويات أمرا لا يمكن تجاهله في كل القرارات الاقتصادية في جميع دول العالم، فالحقيقة تشير إلى أن أغلب دول العالم لها محاولات معينة للانضمام لأحد التكتلات الإقليمية في العالم.<sup>2</sup>

ويعتبر التكامل الإقليمي بين بلدان المغرب العربي ضرورة ملحة لا يمكن أن تتأجل في وقت تزيد فيه باقي التكتلات في وحدتها واندماجها ، حيث أصبحت التجمعات الاقتصادية من الحقائق المسلم بها في النظام الاقتصادي الدولي الراهن ، وباتت تلك التجمعات تسيطر على 90 % من حجم التجارة العالمية التي تتزايد أهميتها ودورها المحوري في الاقتصاد ، ويشير الواقع الراهن إلى تزامم الجميع على أبواب التجمعات الاقتصادية ، ولا فرق ذلك بين القوى الكبرى والدول الصغيرة فالدول بغض النظر عن قوتها الاقتصادية تتسابق لاكتساب عضوية التجمعات الاقتصادية الناجحة والمؤثرة في الاقتصاد الدولي.<sup>3</sup>

ويعد التغيير في مضمون ودلالة مؤسسات المنظومة المغاربية من السعي للاندماج القومي إلى مجرد تكوين كومونولث بين الدول المغاربية وهي أفضل الأحوال جماعة ثقافية إقليمية استنادا إلى وجود أمة معرفة بين عديد من الدول والملاحظ أن التهديدات الأمنية لمشاريع ا لشراكة المطروحة على منطقة المغرب العربي هي ترتيبات اقتصادية، أمنية وسياسية إقليمية جديدة، تطرح بالأساس في مواجهة أي محاولة اندماج مغاربية، بحيث أصبح على الدول المغاربية مواجهة 05 هواجس في المستقبل المنظور وهي:

---

<sup>1</sup>اسامي عفيف حاتم،التكتلات الاقتصادية الإقليمية. القاهرة: دارالنهضة العربية.، 2004، ص 23.

<sup>2</sup> laucien cernat “ **assessing regional trade arrangement:age south – south rt as moge trade diverting**” new york study series. no:16,division on international trade in good and services.united .2001 ; P.03

<sup>3</sup>Ibid,P03.

1- هاجس الإلحاق: ويقصد به إلحاق اقتصاد الدول المغاربية بالاقتصاد الإسرائيلي في حالة المشروع الشرق الأوسطي، وبالاقتصاد الأوربي في حالة الشراكة الأورومتوسطية، حيث أن ربط الاقتصاديات المغاربية بالاقتصاد الإسرائيلي في ظل موازين القوبالاقتصادية الحالية، يعني أن النتيجة ستكون في الغالب لصالح إسرائيل، ذلك أن تمتع إسرائيل بحجم اقتصادي كبير ومستوى تقني عال وعلاقات دولية لا يملكها العرب عامة والمغاربية بصفة خاصة، إضافة إلى الدعم الذي تحصل عليه المؤسسات الاقتصادية الإسرائيلية من مؤسسات اقتصادية عالمية، وكذلك الموقع الجغرافي المناسب، يجعل الاقتصاد الإسرائيلي في موقع الأقوى الذي يساعده على تكريس الموقع المتخلف للاقتصاديات المغاربية ضمن التقسيم الإقليمي للعمل<sup>1</sup>.

وعلى صعيد الشراكة مع الإتحاد الأوربي، نجد أن أوربا تولي أهمية قصوى للقضايا الاقتصادية، وتؤدي هاته الشراكة في جانبها الاقتصادي إلى نشوء حالات من اللاتكافؤ، فاقترح إنشاء منطقة التبادل الحر هي فكرة تنقصها الرؤية والتصور، فهي لا تأخذ بعين الاعتبار عدم تكافؤ إمكانيات الدول في الضفتين من المتوسط، بمعنى أن هناك تباين صارخ فيما يملكه الجانبان، ويمكن توضيح ذلك بالرجوع إلى الناتج الأوربي تفوق بحوالي 20 مرة أرقان البلدان المتوسطية النامية، أما في الحالة الثانية فإن الفارق الهائل بين نسب الاستيراد والتصدير عند الإتحاد الأوربي وعند البلدان المتوسطية قد بلغت 56% و 52% على التوالي عند التوقيع على اتفاقية الشراكة<sup>2</sup>.

2- هاجس الاختراق: ويقصد به مشاريع الربط الإقليمي التي تتم بتخطيط أمريكي- إسرائيلي- أوربي عبر المؤسسات المالية الدولية، وإن العامل السياسي يعتبر في هذه المرحلة من مراحل الصراع في الشرق الأوسط عامل مهيم وحساس، ولهذا نلاحظ أن التعاطي معها إعادة ما يحصل بشكل غير مباشر، بأساليب أخرى، ولعل صيغة المؤتمر الاقتصادي للشرق الأوسط وشمال إفريقيا تدخل في هذا السياق، أي تحفيز المتنازعين، ولا سيما المغاربية، على أن قبولهم بالتطبيع وقبولهم إسرائيل كدولة فيما بينهم، سيؤدي إلى "إغراق" المنطقة برمتها بالاستثمارات الأجنبية. وهذه هي

---

<sup>1</sup> حمودة المختار سالم، "الشرق أوسطية بين ثقل الواقع وطموحات المستقبل". رسالة ماجستير، الجزائر: قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2000، ص 96.

<sup>2</sup> Rafael Grasa, "**La Conférence Méditerranéenne Alternative**", in Bichara Khader, Le Partenariat Euro-méditerranéenne, Paris : l'Armattan, 1995. P193.

البداية لتفصل المنطقة المغربية، ووضعها نهائيا في خدمة السياسة الأمريكية من خلال مشروع الشرق أوسطية ودور إسرائيل فيها، لأن هذا المشروع هو "مشروع أمريكي - صهيوني قديم تم طرحه مجددا على أرض الواقع، ويستند إلى التحالف الإستراتيجي بين إسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية، ويفرض على الساسة الرسميين العرب والمغاربة، مستغلا مرحلة انفراد أمريكا بالسيطرة على النظام الدولي، وهو مرتبط في وجوده وتحقيقه بهذا النظام وديمومته على المنطقة العربية ومواردها الاقتصادية وقدرتها السياسية." وعلى صعيد الشراكة الأورومغربية، نرى بان الموقف السياسي والأمني لإتحاد الأوربي تجاه الدول المتوسطية، متذبذبا ويسوده كثير من الغموض، فانتشار قوات تدخل سريعة من طرف الدول الأوربية الجنوبية، بهدف استرجاع السلم في المتوسط - كما يزعمون - تثير شكوك وقلق الدول الجنوبية للمتوسط، في استعمالها بصورة غير متوازنة وطبقا لمصالح الدول الغربية.

3- هاجس الاختناق والانسحاب: وذلك من خلال عزل وتهميش بعض البلدان المغربية بانتهاج سياسة الحصار كما هو الحال بالنسبة لليبيا والسودان، أما الانسحاب فهو ناجم عن عدم التوازن الإستراتيجي بين العرب والمغاربة وإسرائيل، فالأخيرة تملك أسلحة الدمار الشامل، بما فيها الأسلحة النووية.

أما عن ليبيا وهو ما يهمننا لأنها دولة مغربية - فحسب المذكرة - بعد التطورات الأخيرة، أصبحت نقطة ارتكاز للوجود الأمريكي الدبلوماسي والمخابرات، حيث دعت هاته المذكرة إلى أن تلعب ليبيا دورا محوريا في الدعوة لإدارة المفاوضات السرية في واشنطن مع إسرائيل، لبحث ما يتعلق بأسلحة الدمار الشامل وذلك استنادا إلى الخبرة الليبية وإسهامها في إخلاء المنطقة من هذه النوعية من الأسلحة<sup>1</sup>.

4- هاجس الانشقاق: في ظل تبني ترتيبات الإقليمية الجديدة الشرق الأوسطية والأورو متوسطية، فالمغرب العربي بصفة خاصة يعيش أكبر أزمة تاريخية، وبالتالي تتجزأ المنطقة المغربية إلى مناطق نفوذ لقوى دولية إقليمية عديدة وتتعدد النظم الإقليمية التي تنتمي إليها هذه الأجزاء وهنا

---

<sup>1</sup>وسام جميل توفيق، "الشرق أوسطية: نظام سياسي أو اقتصادي؟ ولمصلحة من؟ في الشرق أوسطية وتأثيرها على الأمن القومي العربي"، السياسة الدولية، العدد 124، السنة 2004، ص 34.

يبرز أكثر من مشروع وعلى رأس هذه المشروعات فكرة إنشاء نظام إقليمي شرق أوسطي أو نظام إقليمي أورو متوسطي. إن المشروعات الإقليمية كثيرة وسوف تتنافس فيما بينها، غير أن ها جميعها تنطوي على محاولة وراثية المنطقة المغاربية التي ستضمحل وتزول أمام حدة التحديات الداخلية الإقليمية منها والعالمية.

وستتفتت الأقطار المغاربية بين هياكل إقليمية بديلة، وتبقي المنطقة فضاء أوفراغا إقليميا بالمعنى الجغرافي الضيق، وبعد دمج بلدان المغرب العربي، خصوصا المغرب، تونس، الجزائر، وهو ما يعبر عن شمال إفريقيا في نظام إقليمي أوروب متوسطي أو شرق أوسطي سيتم عزل وتهميش بلدان الأطراف السودان، الصومال، اليمن، وضمها إلى منظومات خاصة بإفريقيا والقرن الإفريقي.<sup>1</sup>

5- الهاجس الأمني والسياسي والمغالاة في تغليب السيادة الوطنية: قراءة متأنية للواقع السياسي والاقتصادي والأمني للمنطقة، والظروف الإقليمية والدولية المحيطة يبين بوضوح أن ملف التكامل الاقتصادي المغربي أصبح مدخلا لتحقيق تكتل مغاربي متكامل وظيفيا رغم إشكالية التكامل النفعي المغربي.<sup>2</sup>

---

<sup>1</sup> إميل أمين، "الشرق الأوسط 2004 في الأجندة الأمريكية"، جريدة الخليج، العدد 9013، الخميس 22 يناير 2004، ص 30.

<sup>2</sup> وسام جميل توفيق، مرجع سبق ذكره، ص 35.

## المطلب الثاني: تداعيات الثورة الليبية على دول الساحل الإفريقي:

تتبع التحديات السياسية التي تواجه ليبيا إلى درجة كبيرة من طبيعة ومسار الانتفاضة التي أنهت حكم معمر القذافي الذي دام اثنتي وأربعين سنة. لقد كان لعدد كبير ومتنوع من اللاعبين دور في الإطاحة بالقذافي؛ ويسعى اليوم جميع هؤلاء إلى لعب دورٍ في النظام الناشئ. رغم أن التشكيل المبكر والاعتراف الدولي الواسع ساعدا في ترسيخ المجلس الوطني الانتقالي كنقطة محورية للثورة وكعنوان لداعميها الدوليين، فإن المجلس لم يقد الانتفاضة بشكل كامل من الناحية العسكرية، ولقد حُررت ليبيا على مراحل، وفي معظم الأحيان بواسطة ثورات محلية ومجموعات عسكرية شكّلت على عجل واستعملت الوسائل العسكرية والمفاوضات في آن واحد لتحقيق أهدافها. ونتيجة لذلك، نشأ عدد كبير من القوات والمليشيات المحلية التي يمكن أن تعلن وبشكل مشروع أنها ساهمت في التحرر الوطني<sup>1</sup>. وعلى حد تعبير أحد القادة في الزنتان "لقد كان أداء المجلس الوطني الانتقالي جيداً من حيث إكسابنا الاعتراف الدولي ومن حيث الحصول على التمويل. إلا أنه لم يكن أبداً حكومة بالنسبة لنا هنا في ليبيا"، ولا تزال تعاني ليبيا قصورا شديدا في العملية التنظيمية، وتفتقر إلى هيكل قيادي محدد المعالم نتيجة للأوضاع السائدة في الداخل الليبي والتي لا تسمح بإقامة دولة دينية في ليبيا ، وكذلك لغياب الرؤية الموحدة حول مستقبل ليبيا بين التيارات، وتباين المواقف حول شكل النظام السياسي الليبي وافتقار هذه التيارات للتنظيم الجيد، مثل بقية القوى والتيارات الأخرى<sup>2</sup>.

وبهذا تمثل الحركات الإسلامية حوالي 90% من إجمالي نشاط المعارضة السياسية الليبية التي حاربت نظام "معمر القذافي" و تمكنت من الحصول على القدرات وتوظيفها في مسرح عمليات الصراع السياسي/ العسكري ضد نظام "القذافي" وهي كالتالي:

---

<sup>1</sup>المحافظة على وحدة ليبيا: التحديات الأمنية في حقبة ما بعد القذافي، تقرير الشرق الأوسط رقم 14، 115 ديسمبر 2011، ص 1-2.

<sup>2</sup>مختار بوربونة ، "حوار جينيف وفرصة التقريب بين الفرقاء في ليبيا "، جريدة عمان ، عمان ، العدد 12704 15ماي 2015، ص 06.

أ- القدرات العسكرية بواسطة المؤسسات العسكرية الرسمية الليبية استطاعت المعارضة تجنيد العديد من عناصر الشباب كما نجحت في تجنيد المزيد من العسكريين الذين انشقوا عن النظام، وتتمتع المعارضة المسلحة الليبية بوجود ثلاثة أنواع من القدرات هي<sup>1</sup>:

أ-1/ القدرات العسكرية البرية : وتتكون من عناصر الجيش الليبي من القوات المدرعة ، وقوات المشاة ، والقوات الخاصة.

أ-2/ القدرات العسكرية الجوية: وتتكون من عناصر السلاح الجوي الليبي الذين انشقوا عن النظام.

أ-3/ القدرات العسكرية البحرية: وتتكون من عناصر فرقاطتين تابعتين لسلاح البحرية الليبي الذي يمتلك 17 فرقاطة، وقد انشق عناصر الفرقاطتين وانضموا إلى المعارضة، رافق ذلك كله انطوائها تحت إمرة قائد ميداني واحد متمرس هو "اللواء عبد الفتاح يونس" ، مما شكل لها نوعا من الانضباط العسكري والعمليات العسكرية المنظمة<sup>2</sup>.

ب- القدرات السياسية : استطاعت حركات المعارضة السياسية الليبية تنسيق إجراءات التغلب على وبناء تحالف واسع ضم العديد من الفصائل الرئيسية والذي أسمى يتمتع بالمزيد من الروابط والعلاقات مع العديد من الأطراف الإقليمية والدولية، فقد اعترفت السلطات الفرنسية بالمجلس الوطني الليبي الانتقالي كممثل شرعي ووحيد للشعب الليبي، إضافة إلى وجود اتصالات شبه معلنة لهذا المجلس مع كل من أمريكا وبريطانيا وجامعة الدول العربية.

ج- القدرات الاجتماعية: استطاعت حركات المعارضة السياسية الليبية القيام بعمليات تعبئة سلبية فاعلة واسعة النطاق أتاحت لهذه الحركات الحصول على التأييد الواسع لأفراد وزعماء قبائل

---

<sup>1</sup> المرجع نفسه، ص 07.

<sup>2</sup> محمود جميل الجندي، "أثر التدخل الدولي (العسكري) في نجاح الثورات العربية (دراسة مقارنة بين الحالتين الليبية والسورية)" ، مؤتمر التحولات والتغيرات في الوطن العربي: الفرص والتحديات في ظل الربيع العربي، مرجع سبق ذكره، ص 242.



وعشائر مناطق شرق ليبيا، وعلى وجه الخصوص الموجودين في منطقة بنغازي والبيضاء والمناطق المجاورة للجزء الشمالي من شريط الحدود الليبية-المصرية<sup>1</sup>.

أدى تمدد تنظيم القاعدة في المنطقة، إضافة إلى سقوط نظام القذافي والخوف من استيلاء الجماعات الإسلامية على أسلحة الترسانة العسكرية الضخمة، إلى بروز أزمة بين ليبيا الجديدة ودول الشمال والساحل الإفريقي التي تعتبر أن "القاعدة" هي العدو المشترك لها. وأصبحت الفضاءات الواسعة لمنطقة الصحراء الكبرى وساحل غربي إفريقيا، المناطق المفضلة لنشاط تنظيم "القاعدة"، الأمر الذي دفع عناصر التنظيم إلى اللجوء إلى منطقة الساحل الإفريقي، حيث تفتقر هذه المنطقة الشاسعة للمشاريع التنموية، إضافة إلى أنها تعيش في ظل فراغ أمني، حيث لا يوجد في تلك الأقاليم، ما يستدعي حضور أي حكومة، وأغلب الأهالي يحتكمون إلى الأعراف الاجتماعية التي كانت سائدة حتى قبل الاستعمار<sup>2</sup>.

وأصبحت الفضاءات الواسعة لمنطقة الصحراء الكبرى وساحل غربي إفريقيا، المناطق المفضلة لنشاط تنظيم "القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي"، بعد أن تعرض لضربات موجعة في المواجهات الدامية مع الجيش الجزائري والأجهزة الأمنية، الأمر الذي دفع عناصر التنظيم إلى اللجوء إلى منطقة الساحل الإفريقي خارج الحدود الجزائرية. وهناك أسباب في تحول نشاطه هذا:<sup>3</sup>

أولاً: إن بلدان الساحل الإفريقي والصحراء الكبرى التي تضم كلاً من مالي، والنيجر وتشاد، وموريتانيا لا تمتلك قوات عسكرية متمرسة على خوض الحرب ضد التنظيمات الإرهابية، مثل الجيش الجزائري الذي يمتلك خبرة واسعة في هذا المجال.

وتواجه دول الساحل أكبر التحديات المتمثلة بالمساحة الشاسعة لهذه المنطقة التي تربو على 660 ألف كيلومتر مربع، إضافة إلى أن المنطقة صحراوية، تحتاج لمعرفة نقاط تمركز عناصر

---

<sup>1</sup>المرجع نفسه، ص242-247.

<sup>2</sup>محمد عبد الحفيظ الشيخ، مسار المصالحة الوطنية و السلم الاجتماعي بعد ثورة 17 فبراير، في الموقع الإلكتروني: [www.politics.arm-com](http://www.politics.arm-com).

<sup>3</sup>حياة زلماط، مرجع سبق ذكره، ص07

"القاعدة" فيها لاسيما إلى أن كل التقارير تشير إلى أن عناصر "القاعدة" لا تتمركز في مكان معين، مستغلة التمويه<sup>1</sup>.

ثانياً: ضاعف تنظيم "القاعدة" في بلاد المغرب الإسلامي من عملياته العسكرية في الصحراء الشاسعة، والتي تحولت إلى مناطق خطيرة جداً من العالم، حيث تتقاطع وتتشابك فيها مصالح الإسلاميين المتشددين، ومهربي المخدرات والسجائر، والمهاجرين السريين، الذين يحمي بعضهم بعضاً. وذلك أن الجامع بين نسيج هذه المنطقة كلها، هوية شعبها "العربي والطارقي"، ونمط حياة بدائية، عمودها الماشية، مع نشاط ضعيف للأسواق المحلية، التي تعيش على البضائع المهربة من الجزائر في أغلب الأحيان .

ثالثاً: تفتقر هذه المنطقة الشاسعة للمشاريع التنموية، إضافة إلى أنها تعيش في ظل فراغ أمني، حيث لا يوجد في تلك الأقاليم، ما يستدعي حضور أي حكومة، وأغلب الأهالي يحتكمون إلى الأعراف الاجتماعية التي كانت سائدة حتى قبل الاستعمار، وإن احتاجوا إلى تدخل الحكومة فهم من سيذهب إليها في بعض مراكزها المتواضعة، في مدن مثل (تمبكتو، وكيدال، وإيغدن) والمراكز التابعة لها<sup>2</sup>.

ومنذ الغزو الأمريكي للعراق، تركز الولايات المتحدة الأمريكية على بناء قوة عسكرية مكونة من جيوش بلدان الساحل الإفريقي، إضافة إلى الجزائر بهدف مكافحة كافة أنواع الجريمة المنظمة المرتبطة بتجارة البشر والمخدرات وغيرها، إلى جانب محاربة تنظيم "القاعدة" في بلاد المغرب الإسلامي". وفي هذا الإطار، تدير الولايات المتحدة معسكراً للتدريب في غاو شمال مالي لمساعدة الحكومة المركزية في احتواء التهديد المتنامي الآتي من الجماعات المسلحة. وهي تفعل الأمر نفسه مع دول منطقة الساحل والصحراء الأخرى<sup>3</sup>.

هناك إجماع داخل الدول الغربية والمغربية، ودول الساحل الإفريقي، من مخاطر انتشار الأسلحة بصورة كبيرة في ليبيا، وانتقالها عبر الحدود إلى الدول المجاورة (الجزائر، مالي، النيجر، وموريتانيا)

---

<sup>1</sup>بوحنيه قوي، مرجع سبق ذكره، (الموقع الالكتروني).

<sup>2</sup>المرجع نفسه.

<sup>3</sup>المرجع نفسه.

وهي مناطق الصحراء الكبرى، التي ينشط فيها تنظيم "القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي"، إضافة إلى المتمردين الطوارق، هذا ما يثير مخاوف الجزائر وموريتانيا، ومالي، والنيجر، هو عودة الطوارق المقاتلين في صفوف كتائب العقيد القذافي، والذين يقدر عددهم بنحو 800 مقاتلاً إلى بلدانهم، بعد أن جندت القوات الليبية في عهد القذافي وبشكل جماعي طوارق من مالي والنيجر من المتمردين السابقين، واستخدمتهم كجنود مرتزقة لمقاتلة الثوار الليبيين. وتثير عودة هؤلاء المقاتلين بأسلحتهم خوفاً في منطقة الساحل الإفريقي، لأنهم يهددون استقرارها، من خلال عودة تفجر تمرد الطوارق<sup>1</sup>.

ونتيجة لطبيعة حكم "القذافي" وفقدانه البعد الأخلاقي لاستخدامه القوة وبكثافة ضد المتظاهرين المدنيين سلمياً جعل التدخل العسكري الغربي في ليبيا يحظى بالقبول مع توافقه مع المصالح الدولية، حيث تتركز المصالح الدولية في ليبيا بشكل أساسي في موارد الطاقة والاستحواذ على مناطق النفوذ في أفريقيا، إضافة إلى الميزة النسبية للنّفط الليبي وقربه من الأسواق الأوروبية، إذ هناك نشاط ليبي في القارة الأفريقية كان قد شكّل في الماضي القريب "صداعاً" لفرنسا وجنوب أفريقيا وللولايات المتحدة وقوى طامحة أخرى. إذ أن القارة الأفريقية تملك نحو 10% من احتياطي النفط العالمي المثبت، ويتركز معظمه (60%) في ثلاث دول رئيسة منتجة هي: نيجيريا والجزائر وليبيا. ومع بدء الليبيين في تغيير النظام السياسي للقذافي، انفتح الباب واسعاً للاعبين الدوليين لكي يُعيدوا حساباتهم بالتنافس على النفط المقدّر بنحو 41.5 مليار برميل، والغاز المقدّر بنحو 51 مليار قدم مكعب.<sup>2</sup>

أما إيطاليا أيدت فرض الحظر الجوّي لأنّ شركة "إيني" الإيطالية هي أكبر الشركات النّفطية العاملة في ليبيا، إذ تنتج نحو 550000 برميل يومياً، وتمثّل عائداتها من النّفط الليبي 14% من مجمل عائدات المجموعة. وتليها شركة "أو أم في" النمساوية بنسبة 10% من مجمل إيراداتها من ليبيا. ثم شركة "مراثون أويل" الأميركية 11%، وشركة "رييسول" الإسبانية بنسبة 5%. في حين

---

<sup>1</sup> محمد عبد الحفيظ الشيخ، مرجع سبق ذكره، (الموقع الإلكتروني).

<sup>2</sup> محمود جميل الجندي، مرجع سبق ذكره، ص 245.

تأتي شركة "توتال" الفرنسية في مرتبة متدنية، إذ تبلغ عائداتها من النفط الليبي نحو 2% فقط من مجمل عائداتها. تبدو فرنسا الدولة الأقل استفادةً من بين القوى الكبرى من عقود النفط الليبي<sup>1</sup>.

ومن خلال (أفريكوم) بدأت الولايات المتحدة تخترق منطقة النفوذ الفرنسي في مالي والنيجر في إطار محاربة تنظيم القاعدة، إذ أقامت معسكراً لتدريب القوات المالية والنيجيرية في منطقة (غاو) شمال مالي. وكرد على ذلك أعادت فرنسا وجودها العسكري في كل من مالي والنيجر، مع وضع خطط لتدريب جيشي البلدين وتسليحهما في إطار ما يسمّى بـ"الحرب على الإرهاب". كما زادت عدد قواتها في منطقة الساحل والصحراء لتنتشر على امتداد الحزام الواصل بين موريتانيا غرباً وتشاد شرقاً وصولاً إلى جيبوتي. وسيكون وزنٌ استراتيجي قوي لصاحب الخطوة في ليبيا ما بعد القذافي. وعليه يبقى التنافس قائمابين الطرفين دون أن يسمح كلّ منهما للآخر بالانفراد في كسب مناطق نفوذ جديدة في ليبيا أو مناطق نفوذ أخرى<sup>2</sup>.

ولقياس التأثير و التآثر بين المتغيرات التي أحدثت التحديات الأمنية في ليبيا وتداعياتها على منطقة المغرب العربي و الساحل الافريقي نستشرف الدراسة بسيناريوهات المستقبل:

- لاستيعاب التطورات على الصعيد الداخلي سعت الحكومة الى طرح برنامج اجتماعي يعمل على ادماج المتمردين في مؤسسات الدولة كالجيش والشرطة، ومع ذلك لا زال هناك عدد كبير يعمل في إطار الميليشيات، أما على الصعيد الخارجي تمكنت الحكومة من توقيع عدد من الاتفاقيات الثنائية مع دول الجوار، تعلقت بتأمين الحدود بعد أن استغلت الجماعات المسلحة النقص في القوات الرسمية، كي تبسط سيطرتها على المرا كز الحدودية، وعليه تقف ليبيا اليوم أمام سيناريوهين رئيسيين<sup>3</sup>:

---

<sup>1</sup>المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

<sup>2</sup>المرجع نفسه، ص 247.

<sup>3</sup>إعداد مركز المزمأة للدراسات والبحوث، دراسة حصرية: المستقبل الليبي يبحث عن خارطة طريق.. الوضع الحالي في ليبيا على الصعيد السياسي والأمني والمستقبلي، ص 13.

**السيناريو الأول:** ويعرف بالتنظيم الفيدرالي، الذي يقسم ليبيا إلى عدد من المناطق، تسيطر عليها ميليشيات، وذلك بإحياء نظام ما قبل عام 1963 خلال الحكم الملكي للبلاد، حيث كانت ليبيا مقسمة إلى ثلاثة أقسام: "طرابلس في الغرب" و"برقة في الشرق" و"فزان" في الجنوب الغربي، ولعل الاختلافات العميقة بين القبائل، وصعوبة التوصل إلى اتفاق مشترك حول خارطة طريق موحدة للخروج من تلك المرحلة الانتقالية هو العامل الأهم في وضع الدولة الليبية أمام هذا الاحتمال، أو على الأقل الإبقاء على دولة ضعيفة تتعدد فيها مراكز القوى، ويغذي هذا السيناريو استمرار التطاحن والافتتال القبائلي، وتصاعد حدة الصراعات المسلحة وبما يدعم تكرار سيناريو العراق والسودان في ليبيا<sup>1</sup>.

**السيناريو الثاني:** يحفظ وحدة الدولة الليبية ويعرف بخارطة طريق يتفق حولها الفرقاء ويدعمها رأي عام قوي، وتسعى للإبقاء على الدولة المركزية مع بروز أصوات شعبية أخرى في عدد من المناطق الليبية لدحض مطالب الانفصال، خاصة لما أدت إليه تلك الدعوات من تدهور في الأحوال الاقتصادية والأمنية، وهو ما تستغله الحكومة الحالية من أجل تكوين رأي عام يمكن الاستناد إليه في وضع خارطة طريق مقبولة ومؤيدة من قبل عموم الشعب.

ويظل المستقبل في ليبيا مرهون بعدد من المتغيرات يأتي في مقدمتها الوعي الحكومي لصعوبات تلك المرحلة، والعمل على وضع سياسات جادة للتغلب عليها، وكذلك موقف القوى الخارجية إزاء التطورات في الداخل الليبي، خاصة في ظل تزايد التوقعات بالتدخل في حال استمرت الدولة في إنتاج النفط، وتصاعد احتمالات توقف صادراتهم مضافاً إليها درجات الاستقرار في دول الجوار مثل مصر وتونس وتشاد والجزائر، والدعم الذي يمكن أن تلقاه خارطة طريق المستقبل من شركاء الإقليم في العالم العربي<sup>2</sup>.

---

<sup>1</sup>مفتاح علي جويلي، مذكرات اليوم الأول: ثورة 17 فبراير، بيروت: الدار العربية للعلوم و النشر ، 2012 ، ص18.

<sup>2</sup>المرجع نفسه، ص14.

## المطلب الثالث: انعكاسات الأزمة الليبية على الأمن في الجزائر:

ان التوتر الذي شهدته الجزائر في أعقاب موجة التوترات في المنطقة العربية ككل خير دليل أنها صنعت الاستثناء كما لم تكن بمعزل عن مواجهة خطر حقيقي يهدد أمنها واستقرارها بشكل كبير فالانفلات الأمني في ليبيا قد بلغ أوجه حتى أصبحت توصف بالدولة الفاشلة، نظرا لعدم التوصل الى حل سياسي يمكنها من تحقيق الاستقرار وتجاوز الأزمة، فقد أصبحت ليبيا الآن في مشهد مخيف تخللته مختلف مظاهر الهشاشة، من عمليات إرهابية وتجارة الأسلحة، حتى ان ليبيا أصبحت قد أصبحت بيئة مناسبة لتشكل الجماعات الإرهابية المختلفة، فبالرغم من وجود عدة أطراف متحاربة فيما بينها من الدولة نفسها عرف امتداد تنظيم "داعش" الإرهابي تزايدا كبيرا وهو ما يزيد من حدة الخطر العظيم الذي تواجهه الجزائر في حدودها مع ليبيا ويمكن بذلك الاعتماد في تحليل انعكاس الأزمة الليبية على الجزائر على ثلاث عناصر أساسية: الانعكاسات الأمنية، الانعكاسات الاقتصادية، الانعكاسات الاجتماعية<sup>1</sup>:

أ- الانعكاسات الأمنية: في هذا الإطار يجدر بنا ذكر الاعتداء الإرهابي الذي استهدف مركب الغاز بتقنورين بإن أميناس ولاية اليزي الذي كان بتاريخ 21 جانفي 2013 حيث سلكت المجموعة الإرهابية طول الحدود الجزائرية المالية والجزائرية النيجيرية قبل التسلل الى الجزائر عبر ليبيا على متن عدة سيارات رباعية الدفع مكونة من 32 إرهابيا من بينهم 3 جزائريين والباقي يحملون جنسيات مختلفة .

قبل هجومها على المركب كانت المجموعة الإرهابية قد حاولت مهاجمة حافلة كانت تقل على متنها عمالا أجنبيا باتجاه مطار إن أميناس، لكنها لقيت مواجهة من طرف أفراد الدرك الوطني الذين كانوا يرافقون الحافلة فانسحبت المجموعة متجهة نحو مركب تقنورين حيث تمكن أفرادها من السيطرة على الموقعين واحتجاز مئات من الرهائن بعد ان قتلت عون أمن بمركز المراقبة

---

<sup>1</sup> علي بوشري، تقنورين بعد سنة من الاعتداء الإرهابي، مجلة الجيش، الجزائر، العدد 607، فيفري 2014، ص

بعد ان تحدى الإرهابيين وسارع الى إطلاق جرس الإنذار الذي مكن من توقيف تشغيل المركب آليا<sup>1</sup>.

وقد اعتبر الهجوم الإرهابي مقدمة لانعكاس الأزمة الليبية على الأمن في الجزائر من جهة ورسالة من أطراف خارجية من جهة أخرى فقد جاء هذا الهجوم بعد التصدي الجزائري للضغوط الدولية بشأن التدخل العسكري في ليبيا، فقد ثبت ان الإرهابيين قد كانوا من 8 جنسيات مختلفة: تونسية، جزائرية، ومصرية ومالية ونيجيرية، وموريتانية وكندية<sup>2</sup>، هذا التنوع في حد ذاته يثبت تجمه وتداخل المصالح الأجنبية من عدة أطراف.

ويبدو جليا لدى بعض المختصين ان عناصر تنظيم القاعدة في المغرب الإسلامي دخلت مؤخرا فيما وصفوه ب "مرحلة متقدمة من التسليح السريع"، جراء تداعيات الأزمة الليبية وانتشار الأسلحة الثقيلة في المنطقة، حيث تشهد بداية تسليح عسكري جدي لتنظيم القاعدة في المغرب الإسلامي، انطلاقا من ليبيا الشيء الذي جعل هذه المجموعة المسلحة تنتقل من الطابع الإرهابي العابر للحدود الذي كان سهل الحركة والتنقل الى حرب عصابات تقليدية أكثر استقرارا، وذلك على ضوء امدادات عسكرية ثقيلة لعناصره.<sup>3</sup>

على كل حال بات جليا ان تداعيات الأزمة الليبية على تهديد استقرار الجزائر يرتبط بشكل وثيق بمدى سهولة تهريب السلاح من ليبيا الى البلدان المجاورة وكذلك تسهيل تسلل الجماعات الإرهابية من والى ليبيا، وهو الأمر الذي بات يتطلب الكثير من اليقظة<sup>4</sup>.

---

<sup>1</sup>المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

<sup>2</sup>د.د.ك، بعزم وإقدام وحذر الجيش الوطني الشعبي يتجنب حدوث كارثة حقيقية، مجلة الجيش، الجزائر، العدد 594، جانفي 2013، ص15

<sup>3</sup> أحمد ادريس، الأزمة الليبية وتداعياتها الأمنية على منطقة المغرب العربي، مركز الدراسات المتوسطة والدولية، مصر، العدد 8، سبتمبر 2011، ص01.

<sup>4</sup>المرجع نفسه، ص02.

ب-الانعكاسات الاجتماعية: انطلاقا مما يسمى ب"عملية المحاكاة" أو "كرات الثلج" أو "العدوى" أو "الانتشار"، نقوم تفسير الانعكاسات الاجتماعية للأزمة الليبية وتشير الى تأثير المتغيرات الخارجية على التحولات الداخلية، وبالتالي فان حدوث تحول سياسي أو "ثورة" كما توصف ربما قد يؤدي الى حدوث الشيء ذاته في دولة أخرى التي قد تكون ربما تتناقل الأخبار حول الحدث السياسي الهام الواقع في الدولة الأخرى وتترقب تطوراتها، نظرا لتأثيرها الشديد به، غير أن التزامن التام في حدوث التحول في هذه الدول غير ممكن من الناحية العلمية، بحكم خصوصيات كل دولة<sup>1</sup>.

وعلى هذا الأساس يعتبر تطبيق هذا الاقتراب نسبي بالنسبة للجزائر فاحتمالات وقوع نفس ما وقع في الدول المجاورة ضئيل يسير نحو المستحيل، فقد تأثرت الجزائر فعلا بالأحداث المجاورة وذلك من خلال الاحتجاجات الشعبية التي جرت مطلع سنة 2011 أطلق عليها "مظاهرات الزيت والسكر" التي تزامنت مع ارتفاع أسعار المواد الغذائية بشكل كبير، أضيف الى ذلك ما سبقها من تراكمات لها علاقة بالفساد السياسي (كالرشوة، المحسوبية...الخ).

ونظرا لتمييز النظام الجزائري بالحنكة والبراعة في احتواء الأزمات أطلق مجموعة واسعة من الإصلاحات مست الجوانب الأساسية المسببة لتلك الاحتجاجات، فشهدت الأسعار في تلك الفترة انخفاضا محسوسا، وقد سميت الأزمة ب "أزمة الزيت والسكر" نظرا لأن هاتين المادتين من المواد الأولية والأساسية من جهة، ومن جهة أخرى أنهما من أكثر المواد الغذائية التي شهدت ارتفاعا ومن أولى المواد التي تم تعديل أسعارها، إضافة الى التحرك نحو مشاريع السكن والقضاء على البطالة في جملة من القروض التي خصصتها الدولة الجزائرية للفئة الشبابية للسير نحو التنمية وتقادي حصول الأزمات الداخلية التي قد تؤدي الى نفس ما حدث في المنطقة العربية.

وتتلخص أهم الأسباب التي حالت دون وقوع الجزائر في مصيدة "الثورات العربية" في النقاط التالية:

---

<sup>1</sup>محمد بلخيرة، التحولات السياسية في الاتحاد السوفياتي وأثرها على الدول العربي، مذكورة ماجستير، كلية العلوم السياسية والاعلام، قسم العلوم السياسية، الجزائر، 2003-2004، ص38.



• **العشرية السوداء:** شهدت الجزائر انفتاحا سياسيا واقتصاديا بدأ بأحداث 05 أكتوبر 1988 وإقرار دستور 1989 الذي كلف أثمانا باهظة لم يكن الشعب الجزائري بحاجة إليها، إذ إمتاز في بداياته بالفوضى والقصور في التنظيم وقلة الخبرة والتسارع، مما أدى ببعض الأطراف الى استغلال ذلك وركوب موجة التعددية بشعارات راديكالية محرفة عن الإسلام أهم مقوم للدولة والشعب، فكان الانفتاح بذلك باب الأزمة الجزائرية<sup>1</sup>.

كما لعبت المتغيرات الإقليمية دورا في الانفتاح السياسي والاقتصادي الجزائري، إذ أن المتغيرات التي طرأت على النظام العربي والمغاربي كان لهما تأثير خاص على الجزائر بحكم ما يسمى بعدوى الانتشار، فلو لاحظنا المنطقة العربية القريبة للجزائر لوجدنا أن أغلبها تحول عن الأحادية الحزبية والأيدولوجية الاشتراكية مثل تونس 1970 ومصر في 1977 إضافة إلى التعديلات الكبيرة التي عرفتها العراق وسوريا وليبيا واليمن من إدخال للقطاع الخاص كشريك في الاقتصاد<sup>2</sup>.

• **المكانة المحترمة لشخص "عبد العزيز بوتفليقة":** ويبقى الحضور المحترم لشخص "عبد العزيز بوتفليقة" حاضرا لكل الجزائريين لخبرته السياسية التي أنقذت الجزائر من ويلات الإرهاب، وان كان القول لا يستند الى ارقام أو احصائيات تثبت مكانة الرئيس الا انه يمكن ملاحظة ذلك في احتجاجات مطلع 2011، حيث لم يرد فيها ما يجرح بشخصية الرئيس أو يطالب بتخليه عن الحكم على عكس الدول الأخرى.

• **فكرة الوثام المدني:** تجسدت حقا في العهدة الأولى من حكم الرئيس عبد العزيز بوتفليقة التي امتدت من 1999 إلى 2004 و بالفعل استطاع الرئيس أن يخطو بخطوات واسعة نحو تحقيق الأمن و الاستقرار و إحلال الحوار محل الصراع، و تمكن من إقناع الجماعات

---

<sup>1</sup> جهاد، عودة، السياسة الأمريكية اتجاه منطقة المغرب العربي. مجلة السياسة الدولية، القاهرة، مركز الأهرامات للدراسات الإستراتيجية، عدد 97، يوليو 1989 ص 138.

<sup>2</sup> -أحمد، طه محمد، التحولات الديمقراطية في العالم الثالث. مجلة السياسة الدولية، القاهرة، مركز الأهرامات للدراسات الإستراتيجية، عدد 107، يناير 1992 ص 180.

المسلحة من ترك السلاح و المثل أمام السلطات العامة من جهة و إقناع ضحايا الإرهاب بضرورة التسامح مع تقديم تعويضات لضحايا العشرية الحمراء من جهة أخرى<sup>1</sup>.

إلى جانب مشروع المصالحة الوطنية الذي تزامن عقب فوز المرشح عبد العزيز بوتفليقة في انتخابات 08 أبريل 2004 بعهدة ثانية، وبقاء بعض الجماعات المسلحة تمارس عملياتها الإرهابية، مما استدعى إيجاد حل لتجاوز الأزمة فكان مشروع المصالحة الوطنية مطلباً جماهيرياً فتم عرض مشروع المصالحة الوطنية على مصادقة البرلمان، ليتم الشروع في تنفيذه تحت تسمية هي المصالحة الوطنية الشاملة، و التي تختلف عن سابقتها في آليات و إجراءات تنفيذها و ذلك

---

<sup>1</sup>رضا بابا علي، الطبيعة القانونية لإجراءات قانون الوثام المدني، مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر، كلية الحقوق و العلوم الإدارية، جوان 2005، ص- ص 93-94.

جاء قانون الوثام المدني بمجموعة من الشروط التي يجب أن تتوفر في الأشخاص الذي جاء ذكرهم في نص المادة 01 من القانون 99-08 و التي يمكن حصرها فيما يلي:

- ضرورة إشعار السلطات المختصة بالتوقف عن كل النشاطات الإرهابية بشكل فردي أو جماعي، و بهذا الخصوص حددت المادة 02 من المرسومين التنفيذيين رقم 142 و 143 المؤرخين في 20 جويلية 1999 السلطات الواجب إشعارها بتلك الإرادة و تمثلت في كل من : وحدات الجيش و تشكيلات الجيش الوطني الشعبي، مسؤولو مصالح الأمن الوطني، قادة المجموعات و التشكيلات الدرك الوطني، الولاة، رؤساء الدوائر، النواب العامين، و وكلاء الجمهورية.

- المثل أمام السلطات و ذلك حسب كل حالة، فإذا تعلق الأمر بأشخاص كانوا ينتمون إلى منظمة فإن المادة 08 من قانون 99/08 تشترط أن يضعوا أنفسهم بشكل جماعي تحت سلطة الدولة أي يجب عليهم المثل جماعياً أمام إحدى السلطات التالية:

- قادة وحدات و تشكيلات الجيش الوطني الشعبي أو مسؤولو مصالح الأمن الوطني أو قادة مجموعات و تشكيلات الدرك الوطني. وتكون هذه العملية مع تسليم الأسلحة و الوثائق و وسائل الاتصال التي كانت موجودة بحوزتهم .

و قد منح قانون الوثام المدني مدة 06 أشهر لإتمام كافة الإجراءات المنصوص عليها في الشرطين الذين سبق ذكرهما مع منح امتيازات لفائدة الأشخاص الذين سلموا أنفسهم للسلطات في أجل ثلاثة أشهر من صدور القانون و ذلك حسب المادتين 08 و 27 من القانون. انظر: المادة 02/01 من قانون 99/08 المؤرخ في 13/07/1999

المتعلق باستعادة الوثام المدني، الجريدة الرسمية، العدد 46

من خلال إجراء استفتاء شعبي حول إمكانية تنفيذ الإجراءات التي جاء بها ميثاق السلم والمصالحة الوطنية و المتمثلة<sup>1</sup> في :

- إقرار الشعب الجزائري بما أنجزه صناع حماية الجمهورية الجزائرية الديمقراطية.
- الإجراءات الرامية إلى تعزيز السلم.
- الإجراءات الرامية إلى تعزيز المصالحة الوطنية.
- الإجراءات الرامية إلى دعم سياسة التكفل بالمفقودين المأساوي.
- الإجراءات الرامية إلى تعزيز التلاحم الاجتماعي.
- مساعدة العائلات المحتاجة التي عانت من تورط احد أفرادها في صفوف الإرهابيين.
- إعادة إدماج الأشخاص الذين كانوا محل إجراءات طرد إدارية لأسباب ذات صلة بالمأساة الوطنية.<sup>2</sup>

**ج-الانعكاسات الاقتصادية:** نظرا لتداخل المتغيرات فيما بينها نجد أنفسنا في تفسير ظاهرة بالاعتماد على ظاهرة أخرى نظرا لتشابك وتعقد المسائل الأمنية وانعكاسها على كافة الجوانب في الدولة، فالمتمأمل لما سبق ذكره من انعكاسات يلاحظ انعكاسها على الجانب الاقتصادي أو بالأحرى اعتمادها عليه لتفادي التهديدات الأمنية-الى حد ما-، فلربما لا يمكن تصور المشهد الجزائري لو لم تكن الدولة تدعم النشاطات الاجتماعية بدافع تحقيق الاستقرار، إضافة الى المساعي الدبلوماسية للجزائر في سعيها لحل الأزمة الليبية يتطلب منها ميزانية معتبرة، وكذلك الانفاق العسكري من جهة أخرى وجدته الجزائر أحد الحلول الأولية، ما أدى الى استنزاف خزينة الدولة فالملاحظ لميزانية

---

<sup>1</sup> أحمد قورية، بوتفليقة رجل الأقدار و المصالحة الوطنية. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2004، ص24.  
-تمت الموافقة على ميثاق السلم و المصالحة الوطنية من خلال استفتاء 25 سبتمبر 2005 بالتصويت ب "نعم" بنسبة 97.98 % ، فهذا الميثاق يسعى إلى تسوية كل الجوانب المرتبطة بالمأساة الوطنية، كما يرمي إلى التعزيز النهائي للسلم و المصالحة الوطنية.

<sup>2</sup>المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

الدفاع منذ سنة 2011 الى غاية اللحظة لهي خير دليل على حجم الانفاق العسكري وزيادة التركيز على جانب تأمين الحدود والإجراءات المتخذة من طرف الدولة الجزائرية<sup>1</sup>.

- خصص للمصالحة الوطنية غلاف مالي شامل بمبلغ 22.6 مليار دينار جزائري، من بينها 6.634 مليار دج تم توجيهها للتعويضات :

(1) الإجراءات الرامية إلى دعم سياسة التكفل بالحالات المفقودين: إلى تاريخ 31 جويلية 2008، خصص تنفيذ هذه الترتيبات ما يلي:

- إحصاء 8023 مفقودا.

- استقبال 15.438 شخصا من طرف اللجان الولائية.

- منح مبلغ 371.45 مليون دينار جزائري في إطار تعويضات ترأس المال الشامل.

- تم قبول 5704 ملفا بينهم 5579 ملف تمت تسويتها نهائيا.

- مبلغ التعويضات التي منحت لذوي الحقوق.

- رأس المال الشامل: 371.45 مليون دينار جزائري.

- المنح الشهرية 1.32 مليار دينار جزائري .

عن ذلك تم توظيف 858 طبيب نفسي للتكفل بالأطفال الذين عانوا من المأساة الوطنية، و تخصيص 100 مسكن في كل ولاية لفائدة الأرمال و أطفالهم و منح مناصب عمل لذوي الحقوق البطالين<sup>2</sup>.

(2) مساعدة الدولة للعائلات المحتاجة التي عانت من تورط احد أفرادها في صفوف الإرهابيين.

---

<sup>1</sup> فطيمة وناس ، المصالحة الوطنية كآلية لتحقيق الاستقرار السياسي في الجزائر. مذكرة ماجستير، جامعة ورقلة، كلية العلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2012-2013، ص ص 39-40.

<sup>2</sup> رضا بابا علي، مرجع سبق ذكره، ص 100.

إن الأشخاص المعنيين باختيار فرد منها أو أكثر عن طريق الخطأ لا يمكن أن تكون مسؤولة عن أخطاء و ضلال الآخرين.

و بهدف تجنب مخاطر تهميش العائلات المتضررة من آثار المأساة الوطنية تم إعداد ترتيبات من أجل مساعدة العائلات المحتاجة و المتضررة بسبب تورط أحد أفرادها في صفوف الإرهابيين حيث بلغت المنح الشهرية 523.93 مليون دينار جزائري<sup>1</sup>.

-مبادئ موقف الجزائر من الأزمة الليبية (مبدأ عدم التدخل): لقد ثار حول الموقف الجزائري من الأزمة الليبية الكثير من الجدل، فقد أدى "صمت" الحكومة الجزائرية حيال الأزمة الى تضارب في التحليلات والمساورة الى مجموعة من الاتهامات، في حين اعتبرت الجزائر موقفها الصامت من منطلق أن الأزمة الحاصلة هي داخلية بالدرجة الأولى إضافة الى ان ملامح التهديد لم تكن قد ظهرت بعد بما يستدع التدخل، إضافة الى ان الدولة الجزائرية تحكمها تجاه هذا النوع من الأزمات مبادئ دستورية تستند الى المواثيق الدولية التي تقضي باحترام سيادة الدول المجاورة، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول وهذا المبدأ تحديدا ثارت حوله العديد من التساؤلات حول ما اذا كانت ملتزمة به لاعتباره مبدأ منصوص عليه في الدستور وفي المواثيق الدولية، أو لاعتباره حجة كي لا تتورط وتستسلم للضغوط الغربية، فلا ريب أن الجزائر الآن في وضع تبدو عليه في وجه المدفع، أي أنها الدولة الوحيدة المطالبة بإيجاد حلول للأزمة الليبية وكأن مسارعتها لاحتلال المراكز الأولى عسكريا أصبح نقمة عليها نظرا للتساؤلات حول ما اذا كانت الجزائر تحتل المراتب الأولى في التسلح وتمتلك هذا القدر الكبير من الجيوش، لماذا تبقى مكتوفة اليدين أمام التهديدات الأمنية التي من شأنها زعزعة استقرارها الداخلي، ولماذا تعسى الجزائر أصلا الى التسلح<sup>2</sup>؟.

---

<sup>1</sup> منشورات مديرية الإتصال، حصيلة عبد العزيز بوتفليقة (1999-2014) على الموقع الإلكتروني: [www.abdeaziz-boutaflika.com](http://www.abdeaziz-boutaflika.com) الصادرة بمارس 2014، ص 13.

<sup>2</sup> المرجع نفسه، ص 14

## • مبدأ عدم التدخل في العقيدة العسكرية الجزائرية:

أمام هذا الجدل لابد من ضبط بعض المفاهيم واستعراض بعض القوانين المدعمة لمبدأ عدم التدخل فلقد عرفه "جوزيف ناي" بأنه: "ممارسات خارجية تؤثر في الشؤون الداخلية لدولة أخرى ذات سيادة".

وعرفه "ماكس بيلوف": "محاولة من طرف دولة واحدة التأثير في التركيبة الداخلية والسلوك الخارجي لدولة واحدة باستخدام درجات متباينة من القمع كنتيجة منطقية للطبيعة الفوضوية للنظام الدولي"<sup>1</sup>.

كما يقدم في ذات السياق "مارتن وايت" تعريف يميز فيه بين التدخل والحرب باعتبارهما عاملين مختلفين: "يعد التدخل عملاً مباشراً أو عنيفاً على مستوى العلاقات الدولية لكنه لا يصل إلى درجة الحرب المعلنة بين دولتين أو أكثر لأن الحرب هي المرحلة القصوى في هذا التفاعل، وبهذا يكون التدخل سلوكاً يعتمد على التهديد باستعمال القوة ان لم يستعملها فعلاً". كما يعرف التدخل بأنه: "عمل يتضمن التغلغل أو الانخراط عسكرياً في شؤون دولة أخرى"<sup>2</sup>.

أما عن مبدأ عدم التدخل فيعني عدم استخدام الاكراه أو المساس بالحقوق السيادية من قبل دولة ما ضد دولة أخرى، فالتدخل لا يقتصر على استخدام القوة المسلحة، انما جميع اشكال الضغط السياسي والاقتصادي والمالي... الخ<sup>3</sup>.

وكانت قرارات الجمعية العامة موثيقها واضحة بشأن عدم جواز التدخل بجميع أنواعه في الشؤون الداخلية للدول في الجلسة العامة رقم 72 ، جاء كالاتي: وإذ يساورنا بالغ القلق لخطورة الوضع الدولي وللتهديد المتزايد للسلم والأمن الدوليين بسبب الالتجاء المتكرر الى التهديد باستعمال القوة واستعمالها، والى العدوان، والتخويف، والتدخل، والاحتلال العسكريين، وتصعيد الوجود العسكري

<sup>1</sup> عبد الكريم باسماويل، التدخل العسكري لحلف الشمال الأطلسي في الوطن العربي، مجلة دفاقر السياسة والقانون، العدد 2، جانفي 2015 ، ص217.

<sup>2</sup> المرجع نفسه، المكان نفسه .

<sup>3</sup> ماجد عمران، السيادة في ظل الحماية الدولية لحقوق الإنسان، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، العدد 2011، 01، ص468.

وكل الأشكال الأخرى للتدخل المباشر أو غير المباشر، السافر أو المستتر، مما يهدد سيادة الدول الأخرى واستقلالها السياسي بهدف الإطاحة بحكوماتها<sup>1</sup>.

وعلى هذا الأساس نستنتج ما يلي

- التأكيد على سيادة الدول واستقلالها السياسي .
- تجريم التدخل في شؤون الدول الأخرى بأي شكل من الأشكال.
- عدم استغلال نصوص حماية حقوق الإنسان كذريعة للتدخل في شؤون الدول<sup>2</sup>.

ان الجزائر طبقا لما سبق قد اتزمت بمبادئ سياستها الخارجية وعقيدتها العسكرية، ولا شك في ذلك رغم تضارب بعض التحليلات حول اعتبار مبدأ عدم التدخل نسبيا بالنسبة للجزائر في ظل كل تشهده المنطقة من توترات، حيث أصبحت الجزائر توصف با "المسهل" لعمليات التدخل وذلك عقب سماحها بمرور الطائرات الفرنسية الى مالي وهي العملية التي قد تكون أبعد من أن توصف بالتدخل، فالعملية تمت في اطار التعاون الجزائري-الفرنسي فبعد ان طلبت فرنسا من الجزائر فتح مجالها الجوي للطائرات الفرنسية لم ترى الجزائر في ذلك تدخلا في مالي لاعتبار تلك العملية بالنسبة لفرنسا نابعة من ثوابت عقيدتها العسكرية ولا يحق للجزائر مناقشتها في ذلك وقد جاء في تصريح للوزير "رمطان لعمامرة" : "ان عدم مشاركة الجزائر بوحداتها القتالية خارج حدودها لا ينفى تعاونها الأمني والعسكري مع دول الجوار"<sup>3</sup>.

وقد لقيت الحكومة الجزائرية بسبب عدم مجاهرتها بمساندة المعارضة، مساندة لنظام القذافي وذلك في الأشهر الأولى من الأزمة، فجاء بذلك تصريح الوزير الأول "أحمد أويحيى" قائلا: موقفنا واضح ويقوم على مبادئ معروفة، نحن نلتزم بقرارات مجلس الأمن وموقف الاتحاد الإفريقي الداعي الى

---

<sup>1</sup> قرار الجمعية العامة رقم 103/36، المؤرخ في 9ديسمبر 1981 ، بشأن عدم جواز التدخل بجميع أنواعه في الشؤون الداخلية للدول ، RES/36/103/Aص103.

<sup>2</sup>قرار الجمعية العامة رقم 2131، المؤرخ في 31ديسمبر 1965 ،بشأن عدم جواز التدخل في الشؤون الداخلية للدول وحماية استقلالها وسيادتها ، RES/2734/Aص32.

<sup>3</sup>عاطف قدادرة، "مبدأ عدم التدخل الذي ترفعه الجزائر لا يعيق التعاون"، من الموقع : [www.djazairress.com](http://www.djazairress.com)

وقف المعارك وحل سياسي للنزاع... ان الجزائر تعترف بالدول وليس بالأنظمة، وهذا ما سجل مع ما حدث في تونس ومصر والعلاقات الجيدة التي تحكنا مع هاتين الحكومتين الجديتين<sup>1</sup>.

لقد كان للمعارضة الليبية اتهامات للجزائر في محاولة لإقحامها في صراعاتهم الداخلية، فادعوا تامين الجزائر نقل المرتزقة الافارقة الى ليبيا، بل ادعوا وجود مرتزقة جزائريين يقاتلون في صفوف الميليشيات الموالية للقذافي، وهذا ما كذبه الجزائر ونفته الولايات المتحدة الأمريكية على لسان الجنرال القائد الأعلى للقوات الامريكية في افريقيا: لا وجود لمرتزقة أرسلتهم الجزائر الى ليبيا... لم أرى أي شيء رسمي او أي تقرير يتحدث عن ارسال مرتزقة الى ليبيا<sup>2</sup>.

وقد عاد التقارب ليميز العلاقات الجزائرية-الليبية بعد سقوط نظام القذافي، وهو التقارب الذ أرجعته الجزائر الى مواقف الاتحاد الافريقي التي التزمت الانسجام معها، كما صرح وزير الشؤون الخارجية "مراد مدلسي" في 11 سبتمبر 1122 : "بناء على التزامات المجلس الوطني الانتقالي والموقف الذي عبر عنه الاتحاد الافريقي، فان العلاقات شبه الرسمية التي كانت تقيمها الجزائر مع المجلس الوطني الانتقالي ستتحول الى رسمية"<sup>3</sup>.

ان ما اعتبره البعض من السياسيين والصحفيين موقفا مؤيدا من قبل الجزائر لنظام القذافي اثناء "الثورة"، لاحظ البعض الآخر بعد سقوط نظام القذافي انه ليس كذلك، وانما هو امتداد لسياسة الجزائر في عدم التدخل في دول الجوار بما يؤثر على وضعها الداخلي سلبا وان لا أسباب تجعلها تقف الى جوار القذافي وتدعمه في حربه بقدر ما هو موقف تحاول فيه خلق التوازن ما بين عدم معارضة الثورة الليبية وعدم تأييدها في ذات الوقت<sup>4</sup>.

---

<sup>1</sup>لخضاري، منصور، "استراتيجية الأمن الوطني في الجزائر"، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية الحقوق، قسم التنظيمات السياسية والادارية، الجزائر 2012-2013، ص253.

<sup>2</sup>المرجع نفسه، ص253.

<sup>3</sup>المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

<sup>4</sup>د.د.ك، العلاقات الليبية الجزائرية : ما بعد 11 فبراير وازمة الانقسام السياسي، من الموقع:



رغم تباين الآراء حول طبيعة الموقف الجزائري ومحاولة تصنيفه ما بن الموقف الداعم للقتال وبين الموقف السلبي، إلا أن هذه الآراء تتفق في جزء من أسباب الموقف الذي اتخذته الجزائر، حيث عادت إلى السياسة التي اعتمدها الجزائر منذ بداية عهد "عبد العزيز بوتفليقة" وبنيت عليها عقيدة جيشها أيضاً، متمثلة في عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى والدعوة إلى الحلول الدبلوماسية والسياسة بشكل مستمر، وتبني دور الوساطة في الحلول السلمية وهو موقف اتخذته الجزائر في كل من القضيتين الليبية والمالية، إضافة إلى خوف الجزائر من تداعيات "الثورة" في دول الشمال الإفريقي على الوضع السياسي الداخلي في الجزائر وإمكانية تحريك الشارع الجزائري بطريقة مماثلة<sup>1</sup>.

---

<sup>1</sup>المرجع نفسه.

## الفصل الرابع: تقييم الاستراتيجية الامنية الجزائرية الشاملة في ضوء الاستراتيجيات الاقليمية و الدولية في الساحل الافريقي

يمكن قياس الأمن لأي نظام إقليمي من خلال معرفة مدى التوازن بين قدراته و معطيته و بين اتساع التهديدات الموجهة ضده , فكلما زادت قدرته و كفاءته في توظيف إمكانياته على تحجيم التهديدات و كلما كان نظاما أمنيا فعالا، وزاد من علاج مشكلات الأمن والتنمية وإلغاء التهديد الإرهابي في منطقة الساحل الأفريقي.

### المبحث الاول: السياسة الخارجية الجزائرية اتجاه أزمة الساحل الإفريقي:

إذا تأملنا تعريفات السياسة الخارجية الواردة في الدراسات العلمية المختلفة فان الانطباع الأول الذي يرد إلى الذهن هو أنه لا يوجد اتفاق حول مفهوم السياسة الخارجية عند علماء علم السياسة بشكل عام وعلم العلاقات الدولية بشكل خاص فقد تعددت التعاريف التي أعطيت لها وذلك نظرا لتعدد ظاهرة السياسة الخارجية وتعدد المكونات والعناصر التي تدخل في تركيبها كالأهداف والوسائل والتوجهات والمحددات والأدوار من جهة، والى التداخل الكبير بينها وبين بعض المفاهيم الأخرى .

## المطلب الاول: السياسة الخارجية الجزائرية:

من أهم التعاريف التي قدمت للسياسة الخارجية نجد تعريف السفير الفرنسي ليون نوبل الذي رأى أنها " فن إدارة علاقات دولة ما مع الدول الأخرى " أما مود لسكي فرأى " أنها نظام الأنشطة الذي تطوره المجتمعات لتغيير سلوكيات الدول الأخرى، وإقامة أنشطتها طبقا للبيئة الدولية: المدخلات و المخرجات<sup>1</sup> ". أما ريتشارد سنايدر فقد عرفها على أنها " منهج للعمل أو مجموعة من القواعد أو كلاهما، تم اختياره للتعامل مع مشكلة معينة تحدث حاليا أو يتوقع حدوثها " أما باتريك مورجان فرأى أنها " التصرفات الرسمية التي يقوم بها صانعو القرار السلطويون في الحكومة الوطنية، أو ممثلوهم بهدف التأثير في سلوك الفاعلين الدوليين الآخرين " أما روزيناو فرأى " أنها المجهود الذي تبذله جماعة وطنية من اجل التحكم في أو مراقبة محيطها الخارجي سواء من خلال تكريس الوضعيات الايجابية أو تعديل تلك الوضعيات السلبية الني لا تخدم مصالحها<sup>2</sup>.

هناك من ينظر إلى السياسة الخارجية على أنها سياسة الدولة تجاه محيطها الدولي باستثناء الدول، لان السياسة الخارجية يتضمن إلى جانب الدول فواعل أخرى كالشركات متعددة الجنسيات و المنظمات الدولية والمنظمات السياسية وهذا ما عبر عنه الدكتور عبد المجيد العبدلي حين رأى أن السياسة الخارجية هي عبارة عن " فن تسيير الدولة الخارجية في جميع الميادين مع بقية الممثلين الدوليين سواء كانوا أشخاص دوليين أو دول أو منظمات دولية جماعات ضغط دولية أخرى، و هذا الفن تحكمه المصلحة الدولية ". أما الدكتور محمد السيد سليم فرأى أنها " برنامج العمل العلني الذي يختاره الممثلون الرسميون للوحدة الدولية من بين مجموعة البدائل البرنامجية المتاحة من اجل تحقيق اهداف محددة في المحيط الخارجي<sup>3</sup> ".

إن فالسياسة الخارجية تعني لعب الدولة لأدوار على المسرح الدولي لتحقيق اكبر قدر من المنافع و اقل قدر من الخسائر ولذا فإن نشاط أي دولة في العلاقات الدولية يحدد إدراكها وتصورها للدور

---

<sup>1</sup> احمد نوري النعيمي ، السياسة الخارجية ، عمان : دار زهران للنشر و التوزيع ، 2001:ص19-21.

<sup>2</sup> المرجع نفسه، الصفحات نفسها.

<sup>3</sup> ميلود العطري ، " السياسة الخارجية الأمريكية تجاه أمريكا اللاتينية في فترة ما بعد الحرب " ، مذكرة ماجستير ، كلية الحقوق و العلوم السياسية ، قسم العلوم السياسية، باتنة : جامعة الحاج لخضر 2007-2008،ص22.

المفترض أن تقوم به وقد يكون للدولة أكثر من تصور لدور معين حسب العلاقات التي تقيمها في النظام الدولي، كما أن الدور قد يتغير مع مرور الوقت ومع حدوث تحول في القيادة السياسية سواء على مستوى الأشخاص أو الاتجاهات<sup>1</sup>.

وهناك من يرى الدبلوماسية على أنها مجموعة القواعد والأعراف و المبادئ والاتفاقات الدولية التي تهتم بتنظيم العلاقات بين الدول والمنظمات الدولية والأصول الواجب إتباعها في تطبيق أحكام القانون الدولي و التوفيق بين مصالح الدول المتباينة وفق إجراء المفاوضات في الاجتماعات و المؤتمرات الدولية وعقد المعاهدات و التفافات أما في الموسوعة السياسية فقد ورد تعريف الدبلوماسية على أنها مجموعة المفاهيم و القواعد و الإجراءات و المؤسسات والأعراف الدولية التي تنظم العلاقات بين الدول و المنظمات الدولية والممثلين الدبلوماسيين بهدف خدمة المصالح العليا الأمنية والاقتصادية ( والسياسات العامة للدول و التوفيق بين مصالح الدول بواسطة الاتصال والتبادل و إجراء المفاوضات السياسية و عقد المعاهدات والاتفاقات الدولية، ويعرفها قاموس أكسفورد على أنها علم رعاية العلاقات الدولية بواسطة المفاوضات و الطريقة التي يتبعها السفراء والممثلون الدبلوماسيون في تحقيق هذه الرعاية، كما أنها إدارة الشؤون الدولية و إدارة المفاوضات السياسية أو متابعتها وفق التعليمات الصادرة بشأنه<sup>2</sup>.

ووجدت الدبلوماسية الجزائرية منذ القدم و كانت لها علاقات من خلال المراحل التاريخية التي مرت بها مع دول أخرى، ولم يقتصر الأمر عند استقلال الجزائر 1962 م، بل اعتبرت هذه المرحلة امتداد دبلوماسية الثورة خلال الحرب التحريرية والتي تعداه إلى القضايا الدولية.

#### • الدبلوماسية الجزائرية في ظل الحزب الواحد من 1962- إلى 1987

في هذه الفترة الزمنية تداول على السلطة ثلاثة رؤساء في الجزائر وهم بالترتيب : أحمد بن بلة، هواري بومدين والشادلي بن جديد.

#### 1- مرحلة الرئيس بن بلة من 1962 إلى 1965

<sup>1</sup> شفيق عبد الرازق السمرائي ، الدبلوماسية ، طرا بلس: الجامعة المفتوحة، 2002، ص21-26.

<sup>2</sup> المرجع نفسه، ص21-26.

انتخب رئيسا للجزائر في 26 سبتمبر 1962 ، وفترة حكمه تميزت بحركية واسعة على كافة المجالات السياسية و الاقتصادية والاجتماعية و حتى الأمنية، هذا نظرا لأن الجزائر كانت حديثة الإستقلال . وعند انعقاد مؤتمر وطني لحزب جبهة التحرير الوطني، في 29 أبريل 1962 كرس حينها الرئيس بن بلة مبدأ الحزب الواحد و الخيار الإشتراكي، هذا من الناحية الداخلية أما خارجيا فانضمت الجزائر إلى جامعة الدول العربية وحركة عدم الإنحياز وهيئة الأمم المتحدة عام 1962 ، وساهمت في تأسيس منظمة الوحدة الإفريقية<sup>1</sup> 1963.

أما على الصعيد الإقليمي للجزائر في هذه الفترة، فإنه كان يميزها الكثير من القضايا الخلافية على غرار الصراع المسلح الذي قام بين الجزائر والمغرب بسبب مطالبة المغرب ببعض الأراضي داخل الحدود. الجزائرية ومشكلة الصحراء الغربية فقد اتخذت العلاقات أشكالا متنوعة أهمها التوتر و النزاع، وقطع العلاقات الدبلوماسية و غلق الحدود ، أما فيما يخص الدول العربية الأخرى فقد كانت العلاقات إيجابية.

## - 2مرحلة الرئيس هواري بومدين 1968-1975

من المعلوم أن هواري بومدين كان وزير الدفاع في حكومة بن بلة وأصبح رئيسا للجمهورية ومجلس الوزراء ومجلس الثورة ووزير الدفاع 19-12-1965 وأطاح هواري بومدين بين بلة لإعتباره أنه خرج عن نهج الثورة الجزائرية واتهمه بالديكتاتورية، وأصر بومدين أنه أنفذ الثورة وصحح المسار السياسي<sup>2</sup>.

فقد تم استحداث مجلس الثورة الذي اعتبر في هذه الفترة هو الهيئة العليا للبلاد، أما خارجيا فكان النشاط الدبلوماسي مكثف حيث كانت هذه المرحلة التي ترأسها الرئيس هواري بومدين أكثر تعاطفا مع حركات التحرر في العالم، هذا تزامنا مع عائدات الجزائر من البترول و الغاز مما جعل الجزائر تتمتع بقوة اقتصادية كبيرة، وأيضا قطع العلاقات الدبلوماسية مع الولايات المتحدة

---

<sup>1</sup> بشير بلاح ، تاريخ الجزائر المعاصر 1830-1989، الجزائر : دار المعرفة ، الجزء الثاني، 2006، ص ص 339-341.

<sup>2</sup> يحي أبو زكريا ، الجزائر من أحمد بن بلة و إلى عبد العزيز بوتفليقة ، السويد : مؤسسة ناشري، 2003، ص ص 15- 16

الأمريكية في 24 أوت 1967 لدعمها الصهاينة، وقطع علاقاتها مع الأردن عام 1970 لقمعها الثورة الفلسطينية، ودعت الدول الإفريقية لقطع علاقاتها الدبلوماسية مع إسرائيل، إضافة إلى هذا كله استمرت الجزائر في دعمها لكفاح الشعب الصحراوي من خلال تسليح جيشه وتدريب إطاراته وإيواء قاداته، أما دوليا برز دور الجزائر في حركة عدم الإنحياز من خلال إحتضان المؤتمر الرابع عام 1973 دعت فيه إلى إقامة نظام إقتصادي دولي جديد، وشاركت بفعالية في منظمة الأوبك، وهذا إلى وساطتها في بعض الخلافات بين العراق وإيران عام 1975<sup>1</sup>.

#### -مرحلة الرئيس الشاذلي بن جديد 1979-1989

في استفتاء 07 فيفري 1989 تولى الشاذلي بن جديد رئاسة الجمهورية وهذا بعد أن انعقد مؤتمر وطني لجبهة التحرير الوطني الذي تقرر فيه حل مجلس الثورة وهذا بعد وفاة الرئيس هواري بومدين في 11 ديسمبر 1978 ، وقد اعتبر المنتبوعون للمسار السياسي أن اعتلاء الشاذلي للرئاسة هو قطيعة مع مرحلة هواري بومدين.

إن مرحلة حكم الشاذلي بن جديد استمرت الأوضاع على حالها إلى غاية إصلاحات 1988 التي انبثق عنها دستور 1989<sup>2</sup>، وإذا درسنا الدور الدبلوماسي الجزائري والذي يجسد في السياسة الخارجية التي دعمت حركات التحرر ونشرت السلم والأمن الإقليميين والدوليين، و العمل على حل النزاعات الدولية ومحاولة التخفيف من حدتها والقضاء على مسبباتها، هذا الدور الذي برزت فيه الدبلوماسية الجزائرية وعرفت رواجاً وهذا في إطار الأحادية الحزبية التي تميزت بها هذه المراحل من الحكم. كما كان للدبلوماسية الجزائرية أن حالت دون تفجر الأوضاع في كل من تونس وليبيا خاصة بعد فشل الوحدة بينهما عام 1974، ومنع الرئيس المصري آنذاك أنور السادات عن غزو الجماهيرية الليبية عام 1975<sup>3</sup>.

---

<sup>1</sup> المرجع نفسه، ص ص 15-17.

<sup>2</sup> مسيح الدين تاسعديت، دور البرلمان الجزائري في السياسة الخارجية للفترة 1997-2002، رسالة مقدمة لنيل

شهادة الماجستير، العلوم السياسية والعلاقات الدولية، الجزائر: جامعة الجزائر، 2003، ص ص 47-50.

<sup>3</sup> صالح بن القبي، الدبلوماسية الجزائرية بين الأمل و اليوم ومحاضرات أخرى، الجزائر: منشورات المؤسسة الوطنية للإتصال و النشر و الإتصال، 2002، ص 25.

أما إفريقيا فكانت الجزائر تواجه خطرا قادمًا من الجنوب حيث أن الدبلوماسية الجزائرية سعت لإحتواء مسألة أزمة الطوارق التي انفجرت متخذة أبعادا خطيرة وهذا ما بعدما احتوتهم الجزائر في السابق عن طريق التعاون بين مجموعة دول الساحل، وهذا بإستقبالها لهم داخل التراب الوطني بعد النزوح إليها..

#### • الدبلوماسية الجزائرية في ظل التعددية الحزبية:

إن الدبلوماسية في هذه المرحلة لم تتراجع إلا بفعل عوامل داخلية كانت أساس في المسار السياسي الديمقراطي الذي عرفته البلاد، فابتداء من أحداث أكتوبر 1989 أصبحت الجزائر ينظر إليها على أنها دولة لم تستطع القضاء على مشاكلها الداخلية، و حتى بوصول الجبهة الإسلامية للإنقاذ إلى السلطة عام 1991 أصبح ينظر إليها أنها مصدر خطر فيكف يمكن قبول وساطة أو أي دور دبلوماسي من دولة تعيش حالة من اللاستقرار السياسي، وإذا طلبت الجزائر وسعت إلى التوسط في أي نزاع في ظل تلك الأوضاع التي كانت تعيشها تيقنت أنها سوف تعطي صوتا بالمجان للمعارضة التي تتحدث عن فشل النظام في إدارة السياسة الأمنية وتوجهه لحل وإدارة النزاعات الإقليمية والدولية "فالسيسية الخارجية هي المرآة العاكسة للسياسة الداخلية" بمعنى لا يمكن تبني سياسة خارجية قوية في ظل التموقع في سياسة داخلية ضعيفة . في هذه المرحلة تبين مدى الحصار الذي تعرضت له الدبلوماسية الجزائرية من قبل دول العالم الشقيقة

أما الدول العدو التي كانت تربطها بالجزائر سياسات وعلاقات قوية كانت تخزن أخطاء الجزائر لتنتظر الفرصة المناسبة بغية تصفية حساباتها معها من خلال دعمها للمعارضة، والحركات الإسلامية ولو حتى بعدم التنديد والوقوف مع الجزائر في محنتها<sup>1</sup>.

#### 6-مرحلة الرئيس عبد العزيز بوتفليقة:

وصل الرئيس عبد العزيز بوتفليقة إلي الحكم بعد انتخابات 19 أبريل 1999 خلفا لرئيس اليامين زروال الذي قدم استقالته ، و قد ساهمت الصلاحيات الدستورية التي يتمتع بها رئيس الجمهورية

---

<sup>1</sup>قرواية أحمد ، عبد العزيز بوتفليقة بين الموهبة و القيادة ،الجزائر : ديوان المطبوعات الجامعية،2005،ص25-31.

في الجزائر في تفعيل دور هذا الأخير في مجال السياسة الخارجية ، فحسب المادة 77 من الدستور الجزائري فإن رئيس الجمهورية هو الذي يقرر و يوجه السياسة الخارجية وقد لعبت خبرة الرئيس عبد العزيز بوتفليقة دورا هاما في بلورة هذا الإدراك خاصة من خلال توليه منصب وزير الخارجية لمدة 15 سنة وهي أطول مدة يقضيها وزير علي رأس وزارة في الجزائر و ذلك من 1963إلى غاية وفاة الرئيس هواري بومدين سنة 1978<sup>1</sup>.

أن هذا الماضي الدبلوماسي و الخبرة المكتسبة و أيضا من خلال المقولة القائلة بأن " قوة السياسة الداخلية من قوة السياسة الخارجية " فقد أكد الرئيس بوتفليقة أن إصلاح الجبهة الداخلية كفيلا بإرجاع الجزائر إلي الحوض الدولي و ذلك من خلال مجموعة من الإجراءات التي اتخذها لتعزيز السلم الإجتماعي و معالجة الأوضاع الإقتصادية المتدهورة و أن انفتاح الخارجي لا يمكن أن يتم إلي من خلال مصالحة وطنية تفضي إلي اجتثاث جذور الأزمة الأمنية و السياسية و الإقتصادية و الإجتماعية لقد سعي الرئيس عبد العزيز بوتفليقة لتبني خيار الديمقراطية من خلال إستشارة الشعب حول قضاياها المصيرية و مثال ذلك إستفتاء حول الوثام المدني الذي حاول فيه الرئيس أخذ رأي الشعب الذي تمسه القضية بدرجة أولي و كان ذلك في 17سبتمبر 1999 حيث قال الشعب شعب كلمته نعم) للأمن و سلم و نعم لتراحم بين الإخوة الجزائريين ، إضافة إلي مشروع الوثام المدني فقد سعي الرئيس إلي استشارة الشعب مرة أخرى حول ميثاق سلم و المصالحة الوطنية و كان ذلك في 29 سبتمبر 2005 سياسيا دائما و فيما يتعلق ببناء دولة القانون فقد سعي الرئيس بوتفليقة إلي تثبيت قواعد التسيير العصرية سواء علي صعيد المجتمع الجزائري بصفة عامة أو علي مستوي المؤسسات و دواليب الإقتصاد بصفة خاصة ، هذه القواعد و الميادئ التي تتيح للبلاد إمكانية النجاح في تحقيق الطفرة النوعية و التي تمكنه من إندماج بسهولة و يسر ضمن محيطه المباشر ، و ضمن المجموعة الدولية بصفة أعم والرقي إلي مستوي متطلبات العصر<sup>2</sup>.

---

<sup>1</sup>المرجع نفسه،الصفحات نفسها.

<sup>2</sup>المرجع نفسه،الصفحات نفسها.



## المطلب الثاني: مستقبل الأمن الجزائري (من خلال القطاع العسكري)

في ظل ما عاشته منطقة الساحل الافريقي من تهديدات تماثلية وأخرى لا تماثلية، وجدت الجزائر نفسها في موقف يجبرها على المواجهة باي شكل من الأشكال، حيث لا بد من البحث عن الحلول السريعة دون تفاقم الأزمات وازدياد حدة التهديدات التي من شأنها زعزعة أمن واستقرار الدولة الجزائرية، فقد كانت الازمات في دول الساحل الافريقي قد أثرت وبشكل لافت على الأمن القومي الجزائري، نظرا لما أفرزته من تهديدات، حيث أصبحت منطقة الساحل الافريقي حاليا أكثر بؤرة متاحة لكل أشكال الإرهاب والجريمة المنظمة في ظل التهديدات العابرة للحدود تحاول الجزائر جاهدة السيطرة على أمنها الداخلي من جهة وإيجاد حلول للازمات من جهة أخرى.

### • الآليات الأمنية على المستوى الداخلي و الخارجي: قبل التطرق إلى المقاربة الأمنية لأي

دولة ما يجدر الإشارة الى عقيدتها الأمنية التي من خلالها تبيان معالم هذه المقاربة وعليه فان الجغرافيا السياسية تبقى موضوع ذو أهمية كبيرة في تحديد العقيدة الأمنية للدول التي تكتسي أهمية كبيرة كونها الموجه الأساسي الذي يسمح للقادة السياسيين تحديد السياسة الأمنية للدولة ببعديها الداخلي و الخارجي، العقيدة الأمنية هي مجموعة القواعد والمبادئ والآراء والنظم العقائدية التي توجه سلوك الدولة الأمني سواء بالتعاون أو الصراع وقراراتها على المستوى المحلي أو الدولي<sup>1</sup>.

وتكتسي العقيدة الأمنية أهميتها باعتبارها دليلا يوجه ويقرر به قادة السياسة الأمنية للدولة في بعدها الداخلي والخارجي، وعليه تنشأ العلاقة بين العقيدة الأمنية والسياسة الخارجية، إذ تمثل العقيدة الأمنية في جوهرها مبادئ وأطر أخلاقية وقانونية تحدد توجه صناعات القرار في السياسة الداخلية والخارجية، فهي تعد التعريف الجيوسياسي لمصالح الدولة.

<sup>1</sup> عمر السعداوي. "عقيدة الأمن القومي الجزائري من المنظور الجيوسترا تيجي قراءة في عملية تقننورين"، مجلة

الرائد المغربي. د. ت. ن. ص 49.

وتمد العقيدة الأمنية الفاعلين الأمنيين في الدولة أو الوحدة السياسية بإطار نظري متناسق من الأفكار والرؤى يساعد على تحقيق أهداف الدولة في مجال أمنها الوطني<sup>1</sup>.

و يقصد بالعقيدة الأمنية للدولة مجموع الآراء والإعتقادات والمبادئ التي تشكل نظاما فكريا لمسألة الأمن في الدولة، وتسطر الدول عقيدة أمنية لمحاولة التعاطي مع التحديات والقضايا التي تواجهها ومن خلالها تقوم الدول بتعريف التهديدات والمخاطر التي تواجهها، فهي تمثل تصور أمني يحدد المنهجية التي تقارب بها الدولة أمنها كما يحدد أفضل السبل لتحقيقه وعادة أطروحات وتوجهات صناع القرار<sup>2</sup>.

فالعقيدة الأمنية هي مجموعة المبادئ والنظم العقائدية المنظمة والمترابطة التي توجه سلوك الدولة الأمني، وقراراتها على المستوى المحلي والإقليمي والدولي، والتي تحدد نظرة وقراءة صناع القرار لبيئتهم الأمنية، وكيفية استخدام القوة الوطنية بكافة أشكالها (سياسية، اقتصادية، عسكرية ... ) وطريقة توظيف هذه القوة الوطنية لتحقيق أهداف استراتيجية، وطبيعة الوسائل والأدوات المستخدمة لتطبيق مبادئ العقيدة وأهدافها على أرض الواقع<sup>3</sup>.

وتقوم الدول بتبني هذه العقيدة عندما يتعلق الأمر بتعاطيها مع التحديات والقضايا التي تواجهها وعلى أساسها تقوم الدول بتحليل وتفسير مجمل القضايا ذات الطابع الأمني وعليه يمكن القول إن العقيدة الأمنية للدول هي أداة للتعريف بتحديات وتهديدات ومخاطر التي تواجهها فمركزات العقيدة الأمنية الجزائرية قائمة على كل من التاريخ والجغرافيا و الايدولوجيا منذ الأيام الأولى للاستقلال الجزائري<sup>4</sup>.

---

<sup>1</sup> بوحنيه قوي، "الإستراتيجية الجزائرية اتجاه التطورات الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي". مرجع سبق ذكره، ص02.

<sup>2</sup> صالح زباني، "العقيدة الأمنية الجزائرية في ظل تنامي تهديدات العولمة"، مرجع سبق ذكره، ص290.

<sup>3</sup> عمر سعداوي، "عقيدة الأمن القومي الجزائري من منظور جيواستراتيجية: قراءة في عملية تيقننورين"، مرجع سبق ذكره، (الموقع الإلكتروني).

<sup>4</sup> هريرت بولون، نطاق التهديد الغير عسكري في التسليح ونزع السلاح والأمن الدولي، ترجمة فادي حمود واخرون بيروت: مركز الدراسات الوحدة العربية ، 2004، ص122.

كرست الجزائر عدة آليات سواء المتعلقة بالجانب الداخلي أو الخارجي من اجل محاربة كل التحديات و التهديدات في سبيل تحقيق السلم والأمن القومي الجزائري بصفة خاصة وامن المنطقة بصفة عامة:

أ-على المستوى الداخلي:

-تحت إشراف مراكز تدريب الجيش يكون تدريب سلك الجمارك على الرمي بالأسلحة الثقيلة والمتوسطة وكيفية استعمال المعدات الليلية و على تقنيات الاشتباكات في الميدان ويدخل هذا العمل في إطار مخطط تحديث هذا القطاع وذلك بالاشتراك مع كل من الجيش وقيادة الدرك الوطني والمديرية العامة للأمن الوطني وهذا بغية القضاء على الإرهاب والجريمة المنظمة من الاتجار وتهريب الأسلحة والمخدرات و المتفجرات .

-تقوم قيادة الدرك الوطني بإجراء مناورات خاصة بمكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة في الولايات الحدودية الجنوبية لاختبار القدرات القتالية لمواجهة الجماعات الإرهابية والجريمة المنظمة.

-تجهيز المطارات والموانئ والمعابر الحدودية بأحدث أجهزة المراقبة.

- القيام بإصلاحات لجهاز الأمن الوطني وذلك بغية محاربة كل أشكال الجريمة المنظمة ففي نهاية 2009 وصل تعداد الشرطة إلى 200 ألف شرطي .

-إنشاء معهد وطني للأدلة الجنائية وعلم الإجرام من طرف قيادة الدرك الوطني من اجل مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة وذلك في نهاية سنة 2009.

-إنشاء مركز عمليات وطني وآخر إقليمي من طرف رئاسة أركان الجيش الوطني الشعبي لمواجهة الإرهاب.

- التنسيق والتعاون بين مختلف المؤسسات الأمنية من اجل الوقاية من الارهاب والجريمة المنظمة<sup>1</sup>.

---

<sup>1</sup>ق.ق.ج، "محاضرات"، مجلة الجيش،الجزائر، العدد15، اوت 2013،ص 41.

إقامة مركز الانتظار والترحيل للمهاجرين الغير شرعيين الواقع على بعد 8 كلم غرب جنات "مدينة تجنتورة" فهذا المركز على الرغم من الظروف الصعبة على الشريط الحدودي إلا أن المهاجرين الغير شرعيين يعاملون معاملة حسنة وبشاهدة منهم<sup>1</sup>.

#### ب- على المستوى الخارجي:

- قامت الجزائر بالتنسيق الأمني مع دول الجوار الجنوبية ما تسمى بدول الحزام الأمني بالإضافة إلى كافة دول الاتحاد الإفريقي وذلك بتبادل المعلومات والخبرات و دوريات مشتركة وإقامة ملتقيات وندوات حول الأمن.

- إنشاء المركز الإفريقي للدراسات والبحث حول الإرهاب في أكتوبر 2004 مقره الجزائر وظيفته تمكين الدول الأعضاء من التنمية ومنع الإرهاب من خلال التدريب وتبادل المعلومات<sup>2</sup>.

- تنظيم دوريات مشتركة بين القوات الجزائرية المالية لترقب والتصدي للجماعات الجريمة المنظمة و الإرهاب الا انه وبعد الحرب في مالي أصبح تأمين الحدود تقريبا عبء على الجزائر إضافة إلى إقامة دوريات مشتركة مع الجيش التونسي لتأمين الحدود الشرقية

- المساهمة في إنشاء منظمة الدرك الإفريقي وتعود هذه الفكرة لسنة 2001 بدار السنغالية في ملتقى حول الحفاظ على السلم واحترام الحريات العمومية حيث تم المصادقة على الاتفاقية المنشئة في ابريل 2003 ودخلت حيز التنفيذ في 2008 من اجل اقامة سرح تعاوني فعال للمساهمة في ترقية العلاقات السلمية بين الدول الأعضاء وتنسيق الجهود والقضاء على التهديدات من خلال تبادل المعلومات والخبرات في مجال الإرهاب والجريمة المنظمة<sup>3</sup>.

- إنشاء القوة العسكرية لشمال إفريقيا سنة 2009 حيث تم افتتاح مقر الأمانة وعنصر التخطيط للقوى الإفريقية الجاهزة بطرابلس.

<sup>1</sup> أو أ ج، "أخبار عسكرية"، مجلة الجيش، الجزائر، العدد 102، أبريل 2009، ص 07.

<sup>2</sup> مجلة الجيش، العدد 543، أكتوبر 2008، الجزائر، ص 30.

<sup>3</sup> مجلة الجيش، العدد 539، جوان 2008، الجزائر، ص - ص 41-42.

-حضيت الجزائر بإطلاق القوة الجاهزة العسكرية لشمال إفريقيا سنة 2010 ،وهذا حسب اتفاق دول الاتحاد في بسط الأمن والسلم وتحقيق الاستقرار ومحاربة أي تهديد يمس القارة الإفريقية بأكملها.

-تشكيل لجنة من أجهزة الاستخبارات المغاربية لمواجهة الإرهاب في المنطقة: في هذه الفترة كان فيه ضغوطات على دول موريتانيا لاستغلال أراضيها وأجوائها بحجة محاربة الإرهاب من طرف دول أوربية على رأسها فرنسا وبريطانيا التي كانت ترى في أن دول الساحل ليس بمقدورهم مكافحة الإرهاب لوحدهم خصوصا مع اختطاف رهائن أوروبيين و بالتالي يجب التدخل عسكريا وهذا ما كانت ولا تزال ترفضه الجزائر قطعا ،وعليه تم عقد اجتماع جمع بقيادة مخابرات دول المغرب العربي في 2009 بموريتانيا شكلت فيه لجنة عليا من اجل دراسة أسباب عدم الاستقرار في الصحراء الكبرى من خلال نفوذ وتوغل الجماعات الإرهابية والعصابات الإجرامية<sup>1</sup>.

### **المطلب الثالث: تأثير تجربة المصالحة الوطنية من مقاربة عولمة الأمن في الساحل الافريقي:**

أصبحت المصالحة الوطنية (\*)تمثل الطريقة المثلى لتجاوز الازمات ، فقد تمكنت الجزائر من خلال الوثام المدني تطويق التهديد الامني و احتلت المصالحة أولوية في أجندة السياسات الوطنية. ان التطور في القضية الجزائرية وصل إلى مستوى من النضج، إلى درجة جعلته يفرض نفسه على الصعيد المحلي والدولي بعد عشرية دامية عاشها الشعب الجزائري. ظهرت المصالحة الوطنية كمفهوم مع بروز الأزمة السياسية الناجمة عن إلغاء المسار الانتخابي في 26 ديسمبر 1991 وما تلاها من اندلاع أعمال عنف في الجزائر أدى إلى تدهور خطير في الوضع الأمني.

---

<sup>1</sup>نييل بويبة ،مرجع سبق ذكره،ص -ص 124-125.

وجاءت المصالحة كمطلب سياسي وشعبي كرد فعل على تدهور الوضع الأمني من جهة، ولأجل تطبيق الأزمة السياسية والأمنية التي وصلت إليها البلاد من جهة<sup>1</sup>.

تتميز العدالة الانتقالية عن العدالة الكلاسيكية، أي عدالة المحاكم، بلجوتها إلى مقاربة سياسية؛ حيث تتم في لحظة تاريخية محددة لم يسقط فيها النظام السابق تمامًا ولم تنتصر فيها قوى التغيير كلية. فيلجأ الأطراف لحل وسط منطق أنه يصعب محاكمة المسؤولين عن مظالم الماضي ولاسيما عن الانتهاكات الخطيرة وواسعة النطاق لحقوق الإنسان، خاصة إذا كانوا لا يزالون ممسكين بجزء معتبر من السلطة، وبالتالي فالأهم هو تسهيل الانتقال نحو الديمقراطية بمنح هؤلاء المسؤولين فرصة للمساهمة في مسار الانتقال بعدم ملاحقتهم قضائيًا لأنهم لا يزالون يمسون بقدر مهم من السلطة وبإمكانهم عرقلة التحول لو لم تُقدّم لهم ضمانات بعدم المتابعة والزج في السجون<sup>2</sup>.

والعدالة الانتقالية مفهوم واسع يختلف تطبيقه من مكان إلى آخر. ولربما كان وزير حقوق الإنسان والعدالة الانتقالية التونسي سمير ديلو أفضل من لخص صعوبة اعتماد تعريف واحد للعدالة الانتقالية في مقابلة أجراها عام 2013، قائلاً، "إنه بحق مفهوم جديد. وقد اكتشفنا ذلك بعد أن

---

<sup>1</sup> حميدة ميلاد أبورونية، مساهمة مؤسسات المجتمع المدني في المصالحة الوطنية بليبيا : بين الرؤية وآليات

الحل، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية جامعة طرابلس، د ت ن، ص 05.

\*المصالحة الوطنية هي صيغة تفاهم بين أبناء الوطن الواحد للوصول إلى حالة متفق عليه لإنقاذ الوطن من أزمته أي تعني العملية المنهجية التي تتبناها دولة ما لتحقيق حالة التوافق بين القوى المختلفة والسعي للوصول للمصلحة المشتركة بينهم لتمكين هذه القوى من التعبير عن أريها بما فيها قوى النظام القديم و الجديد وأجهزتهم الأمنية والعسكرية .

بمعني آخر هي عملية التوسط بين المتخاصمين لحل المشاكل والاختلاف عن طريق التراضي والمسالمة تجنب لحدوث الصراع والتشاحن بينهم. أي هي عملية تفاعل حقيقي ينصت خلالها المتخاصمين إلى بعضهم بعضا بعمق كافٍ ليتغيروا بفعل ما يتعلمون. ويبدل كل واحد أقصى ما في وسعه لتفهم اهتمامات الآخر، ويقرّ كل واحد بقدر كافٍ من مطالب الآخر الإنسانية المشروعة.

و المصالحة هنا لا تعني بالضرورة محاولة إعادة الأشياء الى ما كانت عليه وانما محاولة إيجاد الحل الوسط والتعامل مع المشاكل والنزاعات بالأساليب السلمية وقبول الأمر الواقع واصلاح ما يمكن إصلاحه.

<sup>2</sup> عبد العزيز النويضي، "إشكالية العدالة الانتقالية: تجربتي المغرب وجنوب افريقيا، عن الاحصائيات يمكن الرجوع إلى منظمة فيديرالالية الدولية لحقوق الانسان"، من الموقع الالكتروني:

<http://www.fidh-imaginet.fr/rapports/flrap>

أجرينا استفتاءً عن ماهية العدالة الانتقالية، وعثرنا على أكثر من 40 تعريفاً. ومع ذلك، تمكّن ديلو من تحديد الخطوط العريضة لما توافقت عليه الآراء: "تركزت مخاوف المستجيبين على بعض من الأهداف المشتركة: اكتشاف الحقيقة؛ ومحاسبة المسؤولين على الانتهاكات؛ وإنصاف الضحايا؛ وإصلاح المؤسسات لمنع تكرار الانتهاكات؛ وفي نهاية المطاف، المصالحة الوطنية<sup>1</sup>.

كما أنها "كامل نطاق العمليات والآليات المرتبطة بالمحاولات التي يبذلها المجتمع لفهم تركته من تجاوزات الماضي الواسعة النطاق، بغية كفالة المساءلة وإقامة العدالة وتحقيق المصالحة، وقد تشمل هذه الآليات القضائية وغير القضائية على السواء، مع تفاوت مستويات المشاركة الدولية (أو عدم وجودها مطلقاً) ومحاكمات الأفراد، والتعويض، وتقصي الحقائق، والإصلاح الدستوري، وفحص السجل الشخصي للكشف عن التجاوزات، والفصل أو اقترانهما معاً<sup>2</sup>.

أ- تجربة الجزائر من مقرب العدالة الانتقالية: ليست المصالحة الوطنية فعلاً معزولاً عن التاريخ و لا مستقلاً بذاته بل هي نتاج تطورات و مخاض سياسي حاسم و متعدد تقف وراءها رؤية سياسية تؤمن بالثوابت الوطنية التي تشكل لحمة المجتمع الجزائري و سداه ، و كل تجاوز لهذه الثوابت الوطنية يُفقد المصالحة روحها الداخلية و يُحولها الي مجرد عملية استعراضية غير قادرة على النفاذ الي عمق الازمة الوطنية التي تمر بالمجتمع الجزائري و التي تتجسد في جوانب شتى<sup>3</sup>.

---

<sup>1</sup> <http://www.aljazeera.net/programs/pages/44592b4d-a6a3.....>

<sup>2</sup> إبراهيم شرقية، إعادة أعمار ليبيا: تحقيق الاستقرار من خلال المصالحة الوطنية، الخليج العربي، الدوحة: مركز بروكتر الدوحة، 2013، ص-ص 19-20.

وهنا لا بد من توضيح أن العدالة الانتقالية تختلف عن العدالة التقليدية في كونها تُعنى بالفترات الانتقالية مثل: الانتقال من حالة نزاع داخلي مسلح إلى حالة السلم، أو الانتقال من حكم سياسي تسلطي إلى حالة الحكم الديمقراطي، أو التحرر من احتلال أجنبي باستعادة أو تأسيس حكم محلي، وكل هذه المراحل توأكبها في العادة بعض الإجراءات الإصلاحية الضرورية وسعي لجبر الأضرار لضحايا الانتهاكات الخطيرة.

<sup>3</sup> أنور نصر الدين هدام، المصالحة الوطنية في الجزائر: خطوة حضارية نحو حل أزمة اختيار السلطة السياسية، جنيف: مركز الهقار، 2007، ص 17.

يحاول الكثيرون أن يستشهدوا بتجارب أهم الدول في العدالة الانتقالية و في هذا الصدد نتعرض لتجربة في الجزائر وكيف تم التعامل في الجرائم التي ارتكبت، وهل حوكم الجاني؟ وهل عوض المجني عليه؟.

شهدت الجزائر وضعا لم تعرفه منذ استقلالها 1962 و بدأت الفترة الدموية كأزمة تلت المسار الانتخابي و سرعان ما تحولت الى أزمة أمنية هددت الجميع<sup>1</sup>.

بدأت الأحداث في الجزائر مع ظهور دستور جديد في 23 فبراير عام 1989 ، تلاه إصدار قانون طوي صفحة الاحتكار لحزب الجبهة الوطنية للتحرير، حيث أجاز طبقا للمادة رقم (40) إنشاء جمعيات ذات طابع سياسي، وسارعت الحكومة بإعطاء تصاريح لكل الأحزاب التي قدمت طلبات تأسيس، ومن هذه الأحزاب من له توجهات إسلامية، وظهر أكثر من 30 حزبا سياسيا.

أجريت انتخابات البلدية في عام 1990، وحقت الجبهة الإسلامية للإنقاذ فوزا كاسحا بالحصول على نسبة تجاوزت 50%، وأجريت الانتخابات التشريعية في أواخر عام 1991 فحصلت الجبهة الإسلامية للإنقاذ على 188 مقعدا من أصل 430 في البرلمان<sup>2</sup>.

لم تكن الحكومة الجزائرية على استعداد لتقبل الأفكار والأطروحات التي تتبناها الجبهة الإسلامية للإنقاذ التي رفعت شعارات إسلامية واضحة، واعتبرتها الحكومة تغييرا جذريا في المجتمع والدولة لا يمكن القبول به، تدخلت قيادات المؤسسة العسكرية الجزائرية، فأصدر مرسوم يقضي بتعليق جلسات البرلمان، ثم استقال الرئيس الشاذلي بن جديد في الحادي عشر من يناير 1992 بعد ضغوط من القيادات العليا للجيش.

تولى السلطة المجلس الأعلى للدولة -وهي مؤسسة لم ينص الدستور الجزائري على إنشائها- برئاسة محمد أبو ضياف، وتم تعليق الجولة الثانية من الانتخابات التي كان يلزم إجراؤها لعدم حصول أي حزب على الأغلبية، ومُنعت الجبهة الإسلامية للإنقاذ من ممارسة أي نشاط سياسي،

---

<sup>1</sup>عبد النور منصور، المصالحة الوطنية في الجزائر من منظور الأمن الإنساني، مذكرة مقدمة لنيل شهادة

الماجستير في العلوم السياسية بجامعة الحاج لخضر باتنة، 2009 / 2010 ، ص 96.

<sup>2</sup>أنور نصر الدين هدام، مرجع سبق ذكره، ص 44.



بعد أن رفع وزير الداخلية دعوى أمام الغرفة الإدارية للمطالبة بحل الجبهة، وعلى إثر ذلك صدرت عدة مراسيم لحل المجالس الشعبية البلدية والولائية التابعة للجبهة، وتم فرض قانون الطوارئ الذي قامت الحكومة بموجبه الكثير من التدابير القمعية على الحريات، واعتُقل عباس مدني وعلي بلحاج قائدا للجبهة الإسلامية للإنقاذ، وحُكم عليهما بالسجن لمدة 12 عاما<sup>1</sup>.

تصاعدت وتيرة العنف في مطلع عام 1992، واغتيل الرئيس محمد أبو ضياف في أواخر يونيو 1992، وبدأت مواجهات دامية بين بعض أنصار الجبهة الإسلامية للإنقاذ وقوات الأمن من الشرطة والجيش الجزائريين، وبدأ أن قيادة جبهة الإنقاذ ليس لها اليد العليا في الصراع المسلح.

في يناير 1994 تولى اليمين زروال رئاسة البلاد، وقدم مبدأ الحوار، وقام بالتفاوض مع قيادات الجبهة المسجونين، وأطلق سراح العديد منهم، مما أدى إلى حصول اختلاف حاد بين الأطراف المناهضة للحركة الإسلامية، حيث رأى البعض أنه لا بد من القضاء على الجبهة الإسلامية للإنقاذ بالكلية ولا سبيل للتفاوض معهم.

ظهرت الجماعة الإسلامية المسلحة في أوائل عام 1994 واعتمدت العنف المسلح، بعدما قامت به السلطة من حل للبرلمان وإقصاء للجبهة الإسلامية للإنقاذ، ومع أواخر عام 1994 أعلن زروال فشل المفاوضات مع الجبهة الإسلامية للإنقاذ وطرح فكرة إنشاء مليشيات للدفاع عن القرى والأماكن المستهدفة حيث أن تحركات الجيش لا تكفي لمواجهة الأزمة الأمنية.

عاد الجيش إلى طاولة المفاوضات بقيادة اللواء العماري رئيس مديرية الاستخبارات والأمن، ومدني مزراق قائد الجيش الإسلامي للإنقاذ، وألت المفاوضات إلى توقيع هدنة في عام 1997، وأصدر مزراق بياناً أمر فيه أنصاره بوقف القتال من أول أكتوبر 1997، وافق على بيان مزراق أكثر من ثلاثة آلاف مسلح، في حين رفض عدد أكبر هذا البيان.

---

<sup>1</sup> عبد النور منصور، مرجع سبق ذكره، ص 94-103.

استمرت أحداث العنف مما أكد على عدم سيطرة الجبهة الإسلامية للإنقاذ على الأطراف المسلحة، ووقعت حوادث عنف وقتل شاركت فيها قوات الأمن الحكومية، ولم تخبر نار الصراع المسلح إلا مع ظهور عبد العزيز بوتفليقة على الساحة كرئيس للجمهورية الجزائرية<sup>1</sup>.

استقال اليمين زروال من منصبه في سبتمبر 1998، ودُعي إلى عقد انتخابات رئاسية في ابريل 1999، فاز فيها عبد العزيز بوتفليقة بعد انسحاب جميع المنافسين، ومع تولي بوتفليقة مقاليد الحكم في الجزائر بدأت مرحلة جديدة لتسوية النزاع القائم، فعرض على البرلمان قانون "الوفاق المدني" الذي عرّفه بأنه الصيغة السياسية لاتفاق بين القيادات العليا للجيش والجيش الإسلامي للإنقاذ، وطُرحت خطة السلام في استفتاء شعبي في سبتمبر 1999، وافق عليه المشاركون بنسبة تجاوزت 98%، مع وجود شكوك حول تضخيم السلطة لهذه النسبة، تلا ذلك إصدار عفو للمسلحين الذين قبلوا تسليم انفسهم للقضاء ونبذ العنف في عام 2000<sup>2</sup>.

في سبتمبر 2003 أسس بوتفليقة اللجنة الاستشارية لترقية حقوق الإنسان بهدف معرفة ما حدث للذين فقدوا خلال الأحداث الدامية، وتهربت الحكومة من دور قوى الامن في الأحداث، وفي يوليو 2005 ألقى بوتفليقة خطاباً ناشد فيه الشعب بالعودة إلى العيش سوياً والتكاتف من أجل معيشة أفضل، وفي الخامس عشر من أغسطس من العام ذاته أصدر مرسوماً يتضمن مسودة ميثاق "السلام والمصالحة الوطنية" قدمت إطاراً يدعو إلى طي صفحة العنف الذي استمر لعشر سنين، تشمل الوثيقة العفو عن كل المسؤولين عن العنف طالما لم يثبت عليهم جرائم قتل او اغتصاب، وقبل بموافقة شعبية في الاستفتاء الذي أُجريت في التاسع والعشرين من سبتمبر 2005، وكانت هذه الخطوة بمثابة النهاية لسنوات العنف التي عُرفت بالعشرية السوداء.

فوجد أن فاروق قسطنطيني - رئيس اللجنة الاستشارية لترقية حقوق الإنسان التابعة لرئاسة الجمهورية - يرى أن من الجحود إنكار ما قام به بوتفليقة من إجراءات ساهمت في تحقيق السلم المجتمعي، وأن الاتفاقية قد نُفذت بنسبة تتعدى 90%، وفي المقابل نجد رأي بأن "ليست هناك مصالحة وطنية في الجزائر، حتى نتساءل إن كانت نجحت أم فشلت، والسلطة سنّت مجموعة من

<sup>1</sup> المرجع نفسه، الصفحات نفسها.

<sup>2</sup> المرجع نفسه، الصفحات نفسها.

القوانين فقط لاستعادة السلم، وليس لمعالجة الأزمة الأمنية من جذورها" ، وأن السلطة انفردت بوضع هذا الميثاق دون التشاور مع منظمات حقوق الإنسان والأحزاب السياسية حتى يخرج الميثاق معبراً عن رأي المجتمع لا السلطة الحاكمة التي راعت توازنات القوى<sup>1</sup>.

مشروع الميثاق فرق بين المسؤولية المدنية التي تقع على عاتق الدولة وبين المسؤولية الجنائية التي تقع على عاتق أعوان الدولة ، وبعبارة أخرى أن الدولة مسؤولة عن التعويض المدني، دون المسؤولية الجزائية عن أفعال أعوانها، ومن ثم فقد دفعت الدولة تعويضات للضحايا، ولكن لا مجال للحديث عن محاسبة أو محاكمة أو مسائلة الأطراف المسؤولة عن أحداث العنف التي شهدتها البلاد طوال ما يُقارب من عشر سنين، ويظل ملف "المفقودين" الذي بلغ عددهم 11 ألفاً مصدراً لإزعاج السلطة الجزائرية، حيث تم إغلاق الملف دون أن يعرف أهالي المفقودين عن ذويهم شيء<sup>2</sup>.

التجربة الجزائرية تبين كيف تتحكم موازين القوى بشكل المصالحة -إن كانت تستحق هذا اللقب- التي تتم بين الأطراف المتصارعة، سقط خلال عشر سنوات ما يُقارب من مئتي ألف ضحية، ولم تنكر الحكومة الجزائرية أنها لن تحاكم من تسبب في هذه الجرائم، فقد صرح قسطنطيني أن السلطة فضلت "التخلي عن الحقيقة القضائية والتمسك بالحقيقة المعنوية والعفو" معتبرا أن "ليس لديها امكانيات لتنظيم آلاف المحاكمات" لمقاضاة المذنبين<sup>3</sup>.

و من ميادين المصالحة الوطنية الإصلاح المؤسساتي ومنع انتهاكات حقوق الإنسان في المستقبل، إذ تحتاج معظم مؤسسات الجزائر إلى إصلاح هيكلي. في سياق انتقالي، يرتكز الإصلاح عادة على أربع مجالات رئيسية هي: القطاع الأمني المسؤول عن التعذيب والانتهاكات الأخرى؛ والقضاء المستوجب عليه الآن ضمان محاكمة قادة النظام السابق بشكل عادل؛ والإعلام الذي سوق الدكتاتورية السابقة وروج لها؛ والجهاز الإداري الفاسد تاريخياً<sup>4</sup>.

<sup>1</sup> <http://www.mokarabat.com/m1016.htm>

<sup>2</sup> أحمد قورية، مرجع سبق ذكره، ص 24.

<sup>3</sup> إبراهيم شرقية، مرجع سبق ذكره، ص 22 .

<sup>4</sup> المرجع نفسه، ص 24.

ب- تجربة لجنة الحقيقة والمصالحة بجنوب إفريقيا: إن الأغلبية الساحقة لتجارب العدالة الانتقالية أخذت شكل تأسيس "لجان الحقيقة والمصالحة" تحت ضغط القوى الديمقراطية ومنظمات حقوق الإنسان المحلية والدولية التي تدعم ضحايا الانتهاكات وذويهم الذين تحولوا بدورهم إلى قوى ضغط في المجتمع سواء داخل منظمات حقوق الإنسان أو منظمات أخرى.

وقد جاءت اللجان غالبًا في مرحلة من التطور السياسي إما إثر ضعف أو قرب سقوط أو انهيار نظام سابق (كالأنظمة العسكرية والدكتاتورية في أميركا اللاتينية وإفريقيا وآسيا وحتى في أوروبا)، أو في مرحلة انتقال ديمقراطي أو سياسي (كحالة جنوب إفريقيا، الأرجنتين، تشيلي)، أو في إطار استمرارية النظام القديم عندما يحل وارث جديد لذلك النظام فيريد تصفية الإرث الثقيل للماضي دون أن يعيد النظر جذريًا في قواعد سير النظام القديم (حالة المغرب). وفي حالات أخرى جاء تأسيس اللجان بدفع من المجتمع الدولي في إطار عملية بناء السلام بعد حرب أهلية (السلفادور- غواتيمالا)<sup>1</sup>.

بعد ثلاثين سنة من الصراع المسلح 1960-1990 الذي قاده حزب المؤتمر الوطني الإفريقي ضد نظام التمييز العنصري "الأبارتايد" دخلت البلاد مرحلة انتقال ديمقراطي سنة 1990 وذلك بعد وصول زعيم الأقلية البيضاء دو كليرك إلى السلطة؛ حيث رفع دو كليرك الحظر عن نشاط حزب المؤتمر الوطني وأطلق سراح زعيمه نلسون مانديلا بعد 27 سنة من السجن.

وقد أعد دو كليرك ومانديلا مخططًا انتقاليًا، ورفعت العقوبات الدولية عن جنوب إفريقيا، وتم تبني دستور انتقالي سنة 1993 ثم نُظمت انتخابات متعددة الأعراق سنة 1994 فاز المؤتمر الوطني الإفريقي وانتُخب مانديلا رئيسًا لجنوب إفريقيا<sup>2</sup>.

وخلال عام 1993 كانت قضية العفو عن مرتكبي الجرائم الخطيرة خلال الفترة الماضية من أهم نقاط المفاوضات حول الانتقال الديمقراطي، وقد توصل الطرفان إلى تسوية ترى أن العفو يمكن أن يتم بالنسبة للأعمال الإجرامية التي تمت دف سياسي وكان لها علاقة بنزاعات الماضي. وبعد

<sup>1</sup> عبد العزيز النويضي، مرجع سبق ذكره، (الموقع الإلكتروني)

<sup>2</sup> المرجع نفسه، (الموقع الإلكتروني).

نقاش واسع من المجتمع المدني ومؤتمرين دوليين عُقدَا حول سياسات العدالة الانتقالية في الدول الأخرى للاستفادة من تجارها صادق برلمان جنوب إفريقيا منتصف 1995 على قانون دعم الوحدة الوطنية والمصالحة الذي أسس للجنة الحقيقة والمصالحة، وقد عيّن الرئيس نلسون مانديلا أعضاء تلك اللجنة والبالغ عددهم 17 عضواً في ديسمبر 1995 وأختير القس ديزموند توتو رئيساً لها. وقد بدأت أعمالها في إبريل/نيسان سنة 1996<sup>1</sup>.

**ج- تجربة هيئة الإنصاف والمصالحة بالمغرب:** بُدلت جهود منذ أوائل تسعينيات القرن الماضي من أجل "طي صفحة" انتهاكات حقوق الإنسان التي حصلت مند بداية الستينيات في إطار الصراع السياسي بين الملك والمعارضة اليسارية بصفة خاصة، وذلك من خلال الإفراج عن عشرات من المختفين ومئات السجناء السياسيين وسجناء الرأي سنتي 1992 و 1994 تمهيداً من الملك الحسن الثاني لإشراك المعارضة القديمة في الحكومة إعداداً منه لانتقال العرش بسلاسة إلى ابنه محمد السادس<sup>2</sup>.

وفي نهاية التسعينيات تمت بعض الإصلاحات القانونية والمؤسسية، كما تم تقديم بعض التعويضات المالية لعدد من ضحايا انتهاكات حقوق الإنسان وعائلاتهم بين 1999 و 2003 وقد أثارت نواقص المعالجة التي قام المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان (الذي لم يكن مستقلاً منذ 1998-1999 ردود أفعال الضحايا وعائلاتهم فبادروا بتأسيس المنتدى المغربي للحقيقة والإنصاف سنة 2001 الذي يُعتبر بمثابة نقابة للضحايا. ويفضل نضالاته مسانداً بمنظمات حقوق

---

#### <sup>1</sup>المرجع نفسه.

انقسمت لجنة الحقيقة والمصالحة إلى ثلاث لجان فرعية: لجنة انتهاكات حقوق الإنسان، ولجنة جبر الضرر وإعادة التأهيل، ولجنة العفو. فأما لجنة انتهاكات حقوق الإنسان فقد كانت وظيفتها التحقيق في الانتهاكات التي تمت بين 1960 و 1994 بتحديد هوية الضحايا، ومصيرهم (أو رفاههم)، وطبيعة ومستوى الضرر الذي لحقهم، وما إذا كانت الانتهاكات نتيجة خطة مقصودة من طرف الدولة أو غيرها من المنظمات أو الجماعات أو الأفراد. بينما كانت مهام لجنة جبر الضرر صياغة توصيات واقتراحات حول إعادة تأهيل الضحايا وعائلاتهم.

<sup>2</sup>أنية مشوح، تجربة هيئة الإنصاف والمصالحة في المغرب، من الموقع:

<http://topnews-nasserkandil.com>

الإنسان المغربية عُدت مناظرة حول ملف الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان طالب فيها المتناظرون بتأسيس لجنة مستقلة للحقيقة والمصالحة.<sup>1</sup>

• **في مجال إنصاف الضحايا وجبر الأضرار:** من بين الطلبات المعروضة على الهيئة لجبر الأضرار تم فتح 16861 ملفاً تمكنت الهيئة من دراستها واتخاذ قرارات بشأنها فصدت قرارات بالتعويض المالي لفائدة 9280 ضحية من بينهم 1895 ضحية صدرت لفائدتهم توصيات إضافية تتعلق بأشكال أخرى لجبر الضرر (الإدماج الاجتماعي، تسوية أوضاع إدارية وظيفية ومالية وغيرها)، كما تم إصدار توصيات تتعلق بأشكال أخرى لجبر الضرر غير التعويض المادي لفائدة 1499 ضحية سبق لهم أن استفادوا من تعويضات مالية بموجب مقررات صادرة عن هيئة التحكيم المستقلة للتعويض بين 1999 و2003<sup>2</sup>.

وقد صدرت هذه القرارات لفائدة ضحايا الاختفاء القسري أو الاعتقال التعسفي المتبوع أو غير المتبوع بمحاكمة أو المتبوع بوفاة نتيجة تنفيذ حكم قضائي بالإعدام أو الوفاة أو الإصابة بالرصاص أو الاعتقال التعسفي خلال أحداث اجتماعية أو الاغتراب الاضطرابي أو الاغتصاب. وإضافة للتعويض المالي بادرت الهيئة إلى اتخاذ تدابير لتقديم خدمات صحية للضحايا، وأوصت بتأمين التغطية الصحية الإجبارية الأساسية للضحايا وذوي حقوقهم.

وفي مجال جبر الضرر الجماعي وانطلاقاً مما وقفت عليه الهيئة من تضرر بعض الجماعات والمناطق، من آثار العنف السياسي والانتهاكات التي حدثت خلالها، اقترحت الهيئة تبني ودعم مشاريع برامج للتنمية السوسيو-اقتصادية أو الثقافية لفائدة مجموعة من المدن والجماعات مع إيلاء

---

<sup>1</sup> محمد مالكي، عن أهمية المصالحة الوطنية في البلاد العربية المغرب مثالا، على الرابط الإلكتروني

<http://www.almustaqbal.com/v4/Article.aspx?Type=np&Articleid=420624>

<sup>2</sup> <http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=5032>

عناية خاصة للنساء وبعض المناطق (الريف، منطقة فكيك، تازما مارت، أكدز-زكورة، الأطلس المتوسط... إلخ)<sup>1</sup>.

وفي مجال الإصلاحات السياسية والمؤسسية كان أهم نتائج هيئة الإنصاف والمصالحة تقديم مجموعة من التوصيات التي صاغتها الهيئة انطلاقاً من توصيات هيئات حقوق الإنسان والمجتمع المدني للمطالبة بإصلاحات حتى لا يتكرر ما حصل في الماضي:

إصلاحات مهيكلة تفرض نفسها كأولوية ويتعلق الأمر بالإصلاحات الدستورية وبالانضمام إلى عدد من الاتفاقيات الدولية وإصلاحات تشريعية ومؤسسية تفصل الإصلاحات المهيكلة وتمنحها أدوات التنفيذ، ويتعلق الأمر بإصلاح القضاء، واستكمال إصلاح مدونة الحريات العامة والمدونة الجنائية بما فيها المسطرة وأوضاع السجون، وتحسين الحكامة الأمنية بارتباطها مع إستراتيجية مناهضة الإفلات من العقاب.

أما الشق الثالث من الإصلاحات فيتعلق بجبر الضرر بالمعنى الواسع أي بما فيه الشق المتعلق باستكمال الحقيقة بما يعزز المصالحة الوطنية<sup>2</sup>.

---

<sup>1</sup>آنية مشوح، مرجع سبق ذكره، (الموقع الإلكتروني).

• مع الأسف لم يتم التقدم في الإصلاحات السياسية والدستورية والقضائية منذ تقديمها في يناير/كانون الثاني 2006 إلى أن حل الربيع العربي بالمغرب بعد 5 سنوات ممثلاً في حركة 20 فبراير/شباط 2011 التي جاءت مباشرة بعد هرب الرئيس بن علي من تونس في يناير/كانون الثاني وسقوط الرئيس المصري في فبراير/شباط 2011 حينئذ أعلن الملك في 9 مارس/آذار 2011 عن إصلاح دستوري- سياسي عميق يتضمن إقرار توازن أكبر في السلطة نحو إقرار ملكية برلمانية، و"دسترة توصيات هيئة الإنصاف والمصالحة"، وضمان استقلال القضاء... وفعالاً فقد تم اقتراح دستور جديد بعد مشاورات موسعة مع الأحزاب وتنظيمات المجتمع المدني وتم الاستفتاء عليه في يوليو/تموز 2011.

<sup>2</sup>المرجع نفسه.

## المبحث الثاني: الجهود الجزائرية في إدارة الأزمات في الساحل الإفريقي "تمودج أزمة مالي"

تبنت الجزائر إستراتيجية سياسية ودبلوماسية مغايرة لإستراتيجيات الدول الكبرى مثل الو.م.أ وفرنسا في التعامل مع التهديدات الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي.

### المطلب الاول: الآليات الدبلوماسية والسياسية للمقاربة الأمنية الجزائرية:

تقوم المقاربة الجزائرية على مجموعة من المبادئ يرمى من خلالها الدبلوماسية الجزائرية إلى تحقيق مجموعة من الأهداف أهمها:

- 1) حماية الحدود الوطنية الجزائرية من أي إعتداء خارجي مهما كانت طبيعته.
- 2) تعزيز القدرة الدفاعية وحماية الامن الداخلي.
- 3) الحفاظ على المكانة الإقليمية والدولية.
- 4) مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة وكل أشكال التطرف<sup>1</sup>.

ومن أهم هذه الأركان التي تقوم عليها المقاربة الجزائرية نجد في مقدمتها:

أولاً: التنمية رهان الأمن والاستقرار في منطقة الساحل الإفريقي : تدرك الجزائر ان التنمية هي الإستراتيجية الأنجع لتحقيق الأمن في منطقة الساحل الإفريقي فهي تسعى من خلال مقاربتها إلى القضاء على الجهل من خلال تدعيم سياسة التعليم بالمنطقة وكذلك القضاء على الفقر بإعتبارهما أهم اسباب الإنفلات الأمني بالمنطقة حيث تؤكد معظم الدراسات أن إنخفاض المستوى المعيشي وحالات الفقر المدقع والحرمان المادي والعنوي كلها أسباب تدفع إلى ظهور التطرف والعنف

---

<sup>1</sup>حسين قادري،"دور الدبلوماسية الجزائرية في ادارة النزاعات في افريقيا"،مداخلة أقيمت في الملتقى الدولي: الجزائر و افريقيا من دعم الحركات التحررية الى بناء شراكات استراتيجية،قائمة، جامعة 08ماي 1945،كلية الحقوق و العلوم السياسية،قسم العلوم السياسية،30-31أكتوبر 2017.



البنوي بالمنطقة وبالقياس فإننا نجد منطقة تمركز وتموقع الطوارق بالساحل الإفريقي تعاني التهميش من قبل الأنظمة السياسية السائدة بالمنطقة كونها تعيش مشاكل إجتماعية و إقتصادية على رأسها مشكل الفقر المدقع و تغير المناخ والأزمات الغذائية والفساد والامية؛فالجزائر دافعت من خلال مقاربتها على ضرورة الرفع من المستوى التعليمي ومحاربة الجهل بالمنطقة كونها ترى أنه كلما إرتفعت نوعية التعليم قابله إرتفاع في مستوى التنمية البشرية وبالتالي الدفع بالحركة الإجتماعية والإقتصادية إلى الأمام وهذا ما تجلى في الدور الريادي للجزائر في تأسيس الشراكة الجديدة من أجل تنمية إفريقيا NEPAD وفي المحافل الدولية أهمها قمة الدول G8 من خلال مسح الديون الإفريقية وبرنامج الألفية الجديدة لإنعاش إفريقيا ، إيماننا من الجزائر بأن تلك المبادرات هي السبل المثلى لتحقيق الأمن والإستقرار بالمنطقة<sup>1</sup> وهي ربط الأمن بالتنمية وهذا ما أكده وزير الخارجية السابق مراد مدلسي ( التنمية محور أساسي وبارز في المقاربة الجزائرية ) ، وقد أبرز الجزائر أهمية التنمية ودورها في تحقيق الأمن في الملتقى الدولي حول الشراكة والتنمية والامن بين دول الميدان والشركاء خارج الإقليم في سبتمبر 2011 بالجزائر العاصمة كما ساهمت الجزائر بدعمها المادي لدولة مالي المصرح به المقدر ب:10مليون دولار بغية تحسين المستوى العلمي والصحي والتكوين المهني وآخر غير المصرح به<sup>2</sup>.

-التعاون في مكافحة الإرهاب وتجريم الفدية : بعد نجاح الجزائر في مكافحة الإرهاب داخليا من خلال تبني آليات عسكرية وأخرى سياسية على رأسها قانون الرحمة سن 1995 وقانون الوثام المدني في 16 أكتوبر 1999 وآخرها ميثاق السلم والمصالحة الوطنية في سبتمبر 2005 إنتقلت الجزائر إلى مكافحته إقليميا ودوليا من خلال مساهماتها الدبلوماسية خاصة داخل منظمة الأمم المتحدة من خلال القرار رقم1373 في سبتمبر 2001 نتيجة إعتداءات 11سبتمبر 2001 وكذلك المصادقة على الإستراتيجية العالمية لمكافحة الإرهاب في 6 سبتمبر 2006.

---

<sup>1</sup>سهيل ب، " حل ازمة مالي مرتبط بالحوار والتنمية :مدلسي يصرح خلال منتدى دافوس " ، جريدة الخبر الجزائرية الجزائر ، العدد 6967، الأحد 27جانفي 2013 ص 3.

<sup>2</sup>المرجع نفسه،ص03.

وقد طالبت الجزائر بتجريم دفع الفدية من قبل الدول الأوروبية للمنظمات الإرهابية من خلال التأييد الدولي التي حصلت عليه من خلال اللائحة الأممية رقم 1904 خاصة بعد سلسلة الإختطافات التي عرفتھا منطقة الساحل الإفريقي والتي إستهدفت السياح الأوروبيين منذ سنة 2003. بإعتبار أن المبالغ المالية التي قامت الدول الأوروبية بدفعھا كفدية لتلك المنظمات الإرهابية قدرت بحوالي 150 مليون دولار نهاية سنة 2010 والتي إستعملتها تلك المنظمات في تقيوة نفوذھا وفي توسعھا وتطورھا.<sup>1</sup>

لقد ركزت الجزائر في مسعھا الرامي إلى تحقيق الأمن والإستقرار بمنطقة الساحل الإفريقي على ضرورة الحوار السياسي بين كافة الفواعل المؤثرة في الأمن بالمنطقة بغية تحقيق الديمقراطية وتفعيل الحكم الرشيد الشرعي القائم على الإرادة الشعبية من أجل تحقيق التنمية والقضاء على الفقر والجهل مكرسة في ذلك مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول وهذا ما يؤكدھ دستور الجزائر المعدل سنة 2009 في مواده من 25 إلى 28 وهي تقوم على مبدأ توفير الأرضية للحوار الشامل بين الأطراف المتصارعة وهي بذلك تفضل الحل السلمي السياسي على التدخل العسكري الذي قد يؤزم الوضع بالمنطقة<sup>2</sup>.

والجزائر من خلال مقاربتها الأمنية بمنطقة الساحل الإفريقي تسعى من خلالها إلى تحقيق جملة من الغايات والأبعاد أهمھا:

أولاً: البعد الداخلي للمقاربة: تسعى الجزائر إلى حماية الأمن الوطني والقومي الجزائري من خلال مراقبة حدودھا بالرغم من شساعتھا آخذة بذلك مبدأ عدم التنازل عن شبر من مساحتھا وتأمين كامل حدودھا الوطنية بالإضافة إلى ذلك حماية إقتصادھا الوطني والمحافظة على حجم الإنتاج القومي وعلى المنشآت الغازية والنفطية وحقول البترول خاصة بعد حادثة تيفنتورين باليزي من

---

<sup>1</sup> الإستراتيجية العالمية لمكافحة الإرهاب : الإجراءات المتخذة من الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب ، تقرير مترجم باللغة العربية المنشور في الموقع الخاص بالمنظمة بتاريخ :24 افريل 2013 عبرالموقع الإلكتروني <http://www.un.org/arabic/terrorism/strategie.implementation.shtm>

<sup>2</sup> أمحمد برفوق، التهديدات الأمنية في المنظور الدبلوماسي الجزائري ،مقال منشور لطلبة العلوم السياسية والعلاقات الدولية ( جامعة الجزائر ) والمعهد الدبلوماسي والعلاقات الدولية (وزارة الخارجية) .

خلال تكثيف العمل العسكري بالحدود الجنوبية للبلاد والعمل على تحقيق الأمن المجتمعي من خلال تعزيز المقومات الإجتماعية والدينية والثقافية والإيديولوجية والسياسية<sup>1</sup>.

ثانيا :البعد الخارجي للمقاربة : الجزائر من خلال هذه المقاربة تسعى إلى إسترجاع ريادتها الدبلوماسية بالمحافل الدولية على الصعيد الأمني والسياسي والإقتصادي ولعب دور دولة المحور في تحقيق الأمن الإقليمي والدولي من خلال موقعها الجغرافي وتصورها السياسي في حل النزاعات الدولية بعيدا عن التدخل العسكري.

ثالثا: البعد التآثيري للمقاربة : تسعى الجزائر من خلال هذه المقاربة لعب الدور الريادي في العلاقات الدولية وعلى المستوى إقليم شمال إفريقيا وإقليم الساحل الإفريقي.

رابعا :البعد الهدي للمقاربة : تسعى الجزائر إلى تحقيق السلم والأمن والإستقرار بالمنطقة مكرسة في ذلك مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول حيث صرح وزير الخارجية الأسبق مراد مدلسي:(نحن ندعم مبدأ الحوار السياسي لإرجاع الشرعية الدستورية في مالي وهذا لن يتحقق إلا إذا تكاثفت الجهود الداخلية بين أبناء الشعب الواحد ،فالمشاكل الداخلية أولى بحلها المالمين قبل أي طرف أجنبي كونهم أعلم بمشاكلهم بعيدا عن أي تدخل خارجي ). فالمقاربة الجزائرية الشاملة ركزت على الخطاب السياسي في تحقيق أهدافها سواء على المدى البعيد والقريب والمتوسط<sup>2</sup>.

1- الآليات الدبلوماسية لمواجهة أزمة الطوارق: ينتشر الطوارق بكثرة في الجنوب الجزائري، تحديداً بمنطقتي تمنراست و جانت الطوارق حيث لم يكن لديهم أي مشكل مع أي نظام من الأنظمة السياسية الجزائرية بل إن النظام الجزائري سعى و سارع إلى إدماجهم في النسيج الاجتماعي والاقتصادي و السياسي عن طريق بلورت قنوات سياسية واقتصادية واجتماعية والدليل في ذلك قرار الرئيس الرا حل احمد بن بلة بتعيين احد القادة كنائب رئيس مجلس الشعبي الوطني<sup>3</sup>.

---

<sup>1</sup>المرجع نفسه.

<sup>2</sup>المرجع نفسه.

<sup>3</sup>حسين بوقارة،" مشكلة الاقليات الطوارقية وانعكاساتها على الاستقرار في منطقة الساحل الافريقي"،مركز الشعب للدراسات الاستراتيجية،الجزائر،العدد 7 ،نوفمبر 2008 ،ص 07.

وقام النظام الجزائري برسم مسار توطين الرحل بهدف دمج العنصر الترقى كعنصر فعال ضمن العناصر المشكلة للمجتمع الجزائري من خلال تشريعات تهدف إلى حماية التراث والثقافة المحلية الترقية وترقيتها<sup>1</sup> بالمقابل لذلك يبدي الطوارق الجزائريين وفائهم وحبهم للوطن والأرض أما خارجيا فان أزمة الطوارق متواجدة في كل من مالي والنيجر وعملا بمبدأ الجزائر المتمثل في عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول واحت ا رمها للمواثيق الدولية فيما يخص قبول الحدود المرسومة من قبل الاستعمار. ومبدأ حسن الجوار. ومن اجل تعزيز الأمن لعبت الجزائر دور الوساطة في النزاع المالي من خلال مجموعة من المبادرات الثنائية مع طرفي النزاع والجماعية مع دول المنطقة لمعالجة الأزمة ومحاولة تنمية المنطقة وكذا مجموعة من الاتفاقيات أهمها:

- اللقاءات التنسيقية بين الرؤساء دول المنطقة وفي هذا الإطار نجد قمة جانت بالجنوب المنعقدة في يومي 08-09 سبتمبر 1990 كخطوة أولى لتعبير عن عدم اللجوء للقوة لمعالجة مشكلة الطوارق إذ انه اتفق قادة الدول لكل من الجزائر و مالي والنيجر وليبيا على وضع حد للتهميش الذي تعيشه المنطقة من خلال القضاء على التهميش الذي يعيشه العنصر الترقى وأيضا من خلال تنمية المناطق الحدودية كما عبروا عن إرادتهم في خلق استراتيجية مشتركة لحل مشكل تنقل الممتلكات والأشخاص ومحاربة ظاهرة الهجرة الغير الشرعية ولانجاز ذلك تم تشكيل لجنة وزارية تجتمع كل سنة متابعة الأشغال الخاصة بالمنطق<sup>2</sup> وتلتها لقاءات المنعقدة في القليعة بالجزائر سنة 1991 وفي 1993 انعقدت في الج ا زئر ندوة جمعت الدولة المعنية وتمكنت فيها عن إقناع الدول الأخرى للتنسيق في مجال الأمن والتعاون الاقتصادية لتعزيز النسيج الاجتماعي.

فالجزائر هدفها التوصل إلى حل سياسي من اجل تحقيق وتجسيد الأمن والاستقرار المالي إيماننا منها بان أمن مالي من أمن الجزائر كلما كانت دول الجوار بمن فيهم مالي انعكس بالإيجاب على الأمن القومي والعكس صحيح. وعلى الرغم من أن الجزائر واجهتها صعوبات وعراقيل من اجل

---

<sup>1</sup> عبد النور بن عنتر، "الجناح الجنوبي للأمن القومي الجزائر في التسعينات"، مجلة شؤون الاوسط، العدد 83، د ت ن، ص 132.

<sup>2</sup> احمد شنة، العاصفة الزرقاء. تفاصيل حرب مدمرة انتهت على طاولة المفاوضات الجزائرية، الجزائر: مؤسسة هديل للنشر والتوزيع، 2000، ص 123.

الوصول إلى الحل السياسي السلمي إلا أن هذا لم يمنعها من المواصلة في سبيل تحقيق هدفها (المتمثل في تحقيق الاستقرار في مالي)<sup>1</sup> .

في خطوة إستباقية جاءت رغبة من الجزائر لمحاصرة التمرد التارقي بحصر أبعاده السياسية ضمن إطار تحقيق "سياسة التنمية و الأمن" وذلك بإشراك الأطراف الفاعلة و المعنية من دول النيجر و مالي و ليبيا و ممثلين عن قبائل التوارق هذا من جهة و من جهة ثانية قامت دولة الجزائر بمنح التوارق حرية تسيير شؤونهم الخاصة عن طريق " الأمنيوكال Aménoukal " في مقابل ولائهم و تمثيلهم على مستوى المجلس الشعبي الوطني ومجلس الأمة الجزائري، وكذا دعم التنمية المحلية بأموال صندوق تنمية الجنوب الذي أسسه الرئيس الأسبق اليمين زروال<sup>2</sup>، وكان ذلك موازاة مع قيام الجزائر بدور الوساطة الدبلوماسية في الملف التارقي المالي النيجيري، ومن منطلق مبدأ حسن الجوار الإيجابي، قامت الجزائر بدور الوسيط الدبلوماسي لحل مشكلة الأزواد، و قد كللت الجهودات تلك بعقد اتفاقيات بداية من قمة جانت في سبتمبر 1990 ، بين الحركة الشعبية لتحرير الأزواد، والجبهة العربية الإسلامية للأزواد من أجل وقف العمليات المسلحة، في نفس الوقت قادت الجزائر دبلوماسية نشطة بين التوارق وحكومتها مالي والنيجر، واحتضنت في هذا السياق العديد من اللقاءات وعمليات الوساطة مثل: اجتماع الجزائر العاصمة الأول من 29 إلى 30 ديسمبر 1991، واجتماع الجزائر الثاني من 22 إلى 30 جانفي 1994، وكذا الاجتماع الثالث من 15 إلى 25 مارس 1992، ولقاء تمنراست من 16 إلى 20 أبريل 1994، ولقاء الجزائر 10 إلى 15 ماي 1994، ثم جاء لقاء تمنراست من 27 إلى 30 جانفي 1994 الذي توج بالإعلان الرسمي

---

<sup>1</sup> المرجع نفسه، ص124.

<sup>2</sup> أمحمد برفوق: التهديدات الأمنية في المنظور الدبلوماسي الجزائري، مرجع سبق ذكره، (الموقع الإلكتروني).

عن تسوية النزاع في شمال مالي بتاريخ 26 مارس 1996، مروراً باندوة الدول الساحلية في نوفمبر 1993 ووصولاً إلى اتفاقية جويلية 2006 و مباحثات 2008 و 2009 وكانت كل تلك الاتفاقيات ترمي إلى نتائج متقاربة نوجزها<sup>1</sup> في:

- تحسين الظروف المعيشية للتوارق و إدماجهم في المجتمعات التي يعيشون فيها .
- الحفاظ على الوحدة الوطنية و السلامة الترابية و حسن الجيرة.
- تعزيز هياكل مراقبة الحدود لمواجهة ظواهر الهجرة السرية.
- جلب الأطراف المتنازعة إلى طاولة المفاوضات و وقف إطلاق النار .
- إعادة توطين العناصر المتمردة، و التخفيف من التواجد العسكري المالي في الشمال.
- المساهمة في تنمية مناطق الشمال<sup>2</sup> .

**2-تداعيات نزاع الطوارق في مالي على دول الجوار:** قام الطوارق بحركات تمرد متكررة ما بين عام 1990 م وعام 2009 وهناك عاملان رئيسيان في عدم الاستقرار في دولة مالي، أولهما التفاوت الاقتصادي والاجتماعي بين إقليمي مالي الرئيسيين الشمال والجنوب، وشعور سكان الشمال في مقدمتهم الطوارق بمحاباة إقليم الجنوب ببرامج التنمية على حساب إقليمهم، أو على الأقل فشل سياسات التنمية في الشمال على نحو أشد وضوحاً من الجنوب، أما العامل الثاني، فهو

---

<sup>1</sup>عاطف قدادرة، "مباحثات حول الإرهاب و تمرد التوارق، مرجع سبق ذكره، ص03.

- كامتداد للمجهودات الجزائرية السياسية تم التوصل إلى اتفاقية 4 جويلية 2006 و التي تعتبر كمرجعية لمسارات التسوية و مخرج سلمي للأزمة التارقية ؛وعن مطالب قبائل التوارق بقيادة " إبراهيم أغ باهنغا " كانت إيقاف تقدم الجيش المالي نحو منطقة الشمال، و قال في نفس السياق "إبراهيم أغ باهنغا": إن الجيش المالي كان يقصف، طيلة نهار أمس مواقعنا و بالتالي لا أعتقد أن هناك إمكانية لدفعه للعودة جنوباً(.....) "نحن في موقف حرج، فوساطة الجزائر لم تتحرك كثيراً ، و الجيش المالي يقصفنا، فكيف نتحرك؟" و سرعان ما تأزمت الأوضاع من جديد، بشكل دفع بدولة الجزائر نحو تكثيف الجهود الدبلوماسية فكانت اللقاءات التي قال عنها الجنرال " كافوغونا كونييه" : "وصلنا إلى الجزائر العاصمة لإستئناف عملية السلام بعد انتهاك اتفاقات السلام من قبل المتمردين الماليين ( التوارق) الذين كانوا وراء عدد كبير من الهجمات مؤخراً على الجيش المالي " .

<sup>2</sup>المرجع نفسه، ص03

التنوع الإثني وهيمنة إثنية واحدة على مقاعد الحكم منذ الاستقلال، ما عزز الشعوب بعدم الانتماء لدى الطوارق والأقليات الإثنية الأخرى.

ولا يكاد يخمد النزاع بين الطوارق والحكومة المالية حتى ينفجر من جديد والمنطقة تشهد مظاهر نزاع مسلح وعليه فإن هذه الأوضاع تشكل تهديدا مباشرا للأمن الجزائري وهذا في شقين:

1- انتقال النزاع للأراضي الجزائرية: بحكم الحدود البرية الجزائرية الطويلة مع منطقة مالي وصعوبة إخضاعها للرقابة، فإن أمن الجزائر معرض للتهديد، وهذا من خلال العمليات التي يقوم بها الجيش المالي لملاحقة المتمردين الذين يلجئون للأراضي الجزائرية للفرار من القوات المالية، كما تستخدمها الجماعات المسلحة بدورها كمراكز لضرب الجيش المالي<sup>1</sup>.

2- التخوف من نشر نزعة التمرد في صفوف الطوارق الجزائريين وتحريضهم على الانفصال بالتأثير على مشاعرهم ونفسياتهم، فتواجد الطوارق في دول الجوار مثل ليبيا، النيجر، تشاد، وبوركينا فاسو من شأنه أن يشجع للمطالبة بالانفصال ويحفظهم على الانضمام إلى إخوانهم في شمالي مالي ويمكن تفسير التخوف الجزائري من هذا السيناريو وفق نظرية الدومينو، حيث تبرز فكرة الانفصال بالتتابع للأقليات الترقية الموزعة على دول الساحل، فابتداء من سيناريو انفصال إقليم أزواد في مالي، تشهد المنطقة سلسلة من الانفصالات كما يحدث مع أحجار الدومينو الموضوعية بشكل متقارب ومتتالي فبمجرد سقوط الحجر الأول تليه بقية الأحجار، وهذا ما سيعطي بعدا دوليا لمشكل الحدود ويهدد كامل منطقة الساحل الإفريقي، كما سيجعل الجنوب الجزائري في خطر لأنه مستهدف أساسا بسبب ما يزرع به من ثروات طبيعة أهمها البترول، لهذا فالجزائر غير قادرة على الصمود إذا فتحت جبهة داخلية جديدة<sup>2</sup>.

---

<sup>1</sup>ظريف شاكر، مرجع سبق ذكره، ص 59.

<sup>2</sup>المرجع نفسه، ص 60.

وتأكد بعض الأدبيات الأمنية التي تعني بشؤون الجماعات المتطرفة ،انه في ضوء هشاشة المنظومة الأمنية، بل و انهيارها في مالي، سيتصاعد نشاط هذه الجماعات الموجهة ضد الجزائر وهو ما يعني في التحليل النهائي أن الجزائر ستواجه تحديات أمنية مركبة<sup>1</sup>.

كما عرفت منطقة أزواد شمال مالي تصعيدا كبيرا لعمليات القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي حيث ترجمت في سلسلة اختطافات للرهائن الغربيين، هذه الظاهرة التي عرفت استفحالا كبيرا حيث أصبحت تجارة مريحة للجماعات الإرهابية وما يشكل تهديدا للأمن الجزائري سواء من خلال التدخل الأجنبي في المنطقة بما أنها تستهدف السياح الغرب، كما أن الصفقات التي تدار من أجل إطلاق سراحهم لا تصب في خدمة المصالح الجزائرية، سواء عن طريق تقديم الفدية أو بإطلاق المسجونين الذين يعتبرون أشخاص خطيرين جدا<sup>2</sup>.

وقد لا تكون ليبيا في موقع التماس الجغرافي و الديموغرافي المباشر مع مالي إلا أنها تقع في صلب تداعيات الأزمة المالية وفي صمم قوس الأزمات فهي تشهد موجة من الاضطرابات والاشتباكات والصراعات، وتجد في التطورات التي تشهدها مالي محفزا وداعما لأحداث الاضطرابات والصراعات الداخلية على المستوى الأمني.

فضلا عن التعقيدات الأمنية فإن الآثار الإنسانية للنزاع في مالي والمتمثلة في مشكلة اللاجئين، باتت مصدر معاناة لبلدان الجوار، كموريتانيا، الجزائر وليبيا والنيجر، فالأوضاع الأمنية في الشمال، تزامنت مع كارثة غذائية مخيفة في منطقة الساحل، فعلى طول الحزام الصحراوي الذي يربط مالي بالنيجر مرورا بموريتانيا، تهدد المجاعة الملايين من الناس نتيجة العجز الفادح في الحبوب، وتقدم منظمة "أوكسفام-جي بي" أرقام معلقة حيث تشير إلى أن 13 مليون شخص مهددون بالمجاعة في الساحل منهم 5 ملايين في النيجر و 3 ملايين في مالي، فقد اضطر النزاع

---

<sup>1</sup>نبيل جمال الزعبي ، "ماذا لو أعلن الطوارق إقامة دولة في شمال مالي؟ التداعيات علي النيجر و الجزائر و ليبيا". مركز الناطور للدراسات و الأبحاث، 2012، د. ب. ن، ص 69.

<sup>2</sup>المرجع نفسه، ص 69.



في مالي بالعديد من الأشخاص إلى الفرار من مواطنهم الأصلية وقد استقر بعضهم في مالي بينما نرح البعض إلى "بوركينافاسو" وموريتانيا والنيجر والجزائر<sup>1</sup>.

فبالنسبة للجزائر يطرح النزاع في مالي تحديات بمفهوم الكوارث الإنسانية بسبب تدفق لاجئين، تسعينات القرن العشرين يضافون للاجئين الأزمة الليبية واللاجئين الصحراويين في مخيمات بتدوفا منذ الاحتلال المغربي للصحراء الغربية في منتصف السبعينات وتبعات ذلك على مستوى الأمن الإنساني<sup>2</sup>.

### المطلب الثاني: المساعي الجزائرية في تسوية المعضلة الأمنية المالية:

في 17 يناير 2012 بدأت الأزمة في مالي، بهجوم مسلح شنه المتمردون الطوارق ضد القوات المسلحة المالية في منطقة كيدال وميناكا، للمطالبة بحق تقرير مصير المنطقة الشمالية من مالي، المتاخمة لموريتانيا والجزائر والنيجر وبوركينا فاسو. وقد حقق الطوارق نجاحاً عسكرياً لافتاً من خلال سيطرتهم على أكثر من 70% من شمال مالي، أي ما يعادل 850 كلم مربع.

لا شك أن هذا الانقلاب العسكري الذي حصل في مالي، جاء في ظروف أزمة إقليمية كبيرة تعيشها منطقة الصحراء الكبرى التي تمتد من الصحاري الليبية وصولاً إلى السنغال، وهذه الأزمة لها أسباب متعددة، لعل أهمها التالي :

أولاً: تقع مالي في قلب منطقة الساحل- الصحراوي الغنية بالموارد الطبيعية، وهي غالباً ما تُتهم بالميووعة من قبل جيرانها الجزائر وموريتانيا في الصراع ضد تنظيم "القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي". و تستغل "القاعدة" تراخي الرئيسي المالي أمادو توماني توريه الملقب ب"ايه تي تي" في محاربة تنظيم "القاعدة" الناشط في شمال مالي، نظراً لتخوفه من تجدد تمرد الطوارق في هذه المنطقة. ومنذ لك الحين، لا يريد الرئيس المالي إثارة سكان الشمال ضده، وهذا ما جعل الجيش المالي لا يقوم بعمليات عسكرية تطهر جيوب القاعدة المتمركز في الشمال المالي. علماً أن الجيش

---

<sup>1</sup>سيكوبا ساماكيه،"الانقلاب العسكري في مالي و تبعاته الداخلية و الخارجية"،ترجمة محمد بابا ولد اشفع،مركز الجزيرة للدراسات، 05 افريل 2012 <http://studies.aljazeera.net>

<sup>2</sup>احمد ايدابير،مرجع سبق ذكره، ص141.

المالي الذي يعد 7 ألاف عنصر مقابل 20 ألفا للجيش الموريتاني، استطاع في سنة 2009، أن يوجه ضربات موجعة لتنظيم "القاعدة".

عقب اختطاف الرهائن الفرنسيين في سنة 2010، أدلى الرئيس المالي امدو توماني توريه، بحديث لصحيفة لوموند الفرنسية، قال فيه: إن الإرهاب ليس مشكلاً مالياً.. وأنه يجب رؤية الأبعاد للشريط الساحلي الصحراوي، بوصفه منطقة معادية ولا يمكن السيطرة عليها، نظراً لمساحتها التي تساوي عشرين مرة مساحة فرنسا. فمالي تعتبر ضحية ورهينة في الوقت عينه".

ويقول خبراء الأمن إن تنظيم "القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي" بات يملك ثروة طائلة بفضل الفديات التي دفعت له للإفراج عن كثير من الرهائن الأجانب الذين خطفتهم في مالي والنيجر والجزائر ومن مختلف عمليات التهريب المحلية. فمن خلال خطف 80 سائحاً غربياً، وقبض فديات بقيمة 183 مليون يورو، تمكن تنظيم القاعدة من بناء قاعدة كبيرة في المنطقة الصحراوية التي تمتد على حدود الجزائر ومالي وموريتانيا والنيجر حيث يستغل سهولة التسلل عبر الحدود وضعف الوجود الأمني ووجود شبكات تهريب المخدرات<sup>1</sup>.

وتواجه مالي هجمات شنتها "الحركة الوطنية لتحرير أزواد"، و"حركة أنصار الدين" الإسلامية المسلحة من الطوارق، التي أسسها إياد آغا غالي أحد القادة السابقين لحركة تمرد الطوارق، وأعلنت السيطرة على ثلاث مدن في شمالي شرقي البلاد بالقرب من الحدود مع الجزائر، هي تنزاوتن وتيساليت واغولهاوك. واتهمت حكومة مالي تنظيم "القاعدة في المغرب الإسلامي" الذي يقيم قواعد في شمالي البلاد بشن هجمات على العديد من دول الساحل انطلاقاً من أراضيها<sup>2</sup>.

وارتكزت الحركات الأزوادية على أربعة مكونات رئيسية تشكل القوة الضاربة عسكرياً وهي:

أولاً: المجندون الماليون والنيجيريون من أصول طارقية ممن كانوا يخدمون تحت إمرة الزعيم الليبي، وكانوا يعملون في وحدة خاصة تسمى الوحدة 32 يقودها نجل الزعيم الليبي الراحل خميس

<sup>1</sup> <http://www.qudspress.com/?p=124494>.

<sup>2</sup> <http://www.ennaharonline.com/ar/latestnews/107592-%E2%80%AE>.

القذافي، وكانت آخر مجموعة من هؤلاء المجندين الماليين قد عادت في الثالث من أكتوبر 2011 واضطرت السلطات الإقليمية في كيدال إلى استقبالهم لدمجهم في الجيش النظامي المالي.

**ثانيا:** المجندون السابقون في تحالف 23 ماي 2006 الذي كان يرأسه إبراهيم أغ باهانغا قبل موته الغامض في 2011 في حادث سيارة عائدا من ليبيا -حسب الرواية الرسمية المالية والجزائرية- سواء الذين انضموا للجيش النظامي المالي تطبيقا لاتفاقات السلام وملحقاتها والذين هربوا منه عند اندلاع الأزمة الأخيرة أو من لم يدخلوا الجيش النظامي أصلا وتمسكوا بسلاحهم بعد اتفاقية الجزائر 2006. وينحدر غالبية زعماء ومجندي هذه الحركات من قبيلة "أيفوغاس" وهي قبيلة طارقية قليلة العدد ولكن نفوذها السياسي في الشمال المالي واسع جدا<sup>1</sup>.

**ثالثا:** تسعى حركة أنصار الدين التي توصف بأنها حركة "تبليغية" حسب بعض المصادر في أزواد إلى "ضرورة إظهار الحالة الدينية الإسلامية للشعب الأزوادي" وذلك بتطبيق الشريعة وإقامة حكم إسلامي في أزواد. وقد توحدت مع الحركات الطوارقية الأخرى التي ليس لها توجه ديني نتيجة لالتقاء مصالح الطرفين إضافة لكون عدوهما واحد وهو الحكومة المالية<sup>2</sup>.

أحكمت "حركة تحرير الأزواد" السيطرة على المدن الثلاث الكبرى في شمال مالي، تومبوكتو وغاو وكيدال، وتقاسمت ثلاثة تنظيمات ما أسموه عمليات "التحرير"، وهي حركة الجهاد والتوحيد القريب من "القاعدة"، والتنظيم السلفي المعروف بحركة "أنصار الدين"، وكذلك "حركة تحرير الأزواد". وتمت السيطرة على تومبوكتو، وفقا لمصادر محلية نقلتها وكالة الأنباء الفرنسية، بعد إحكام قبائل عربية السيطرة عليها. وهي قبائل من سكان المدينة، فاوضت مقاتلي "تحرير الأزواد" على دخول تومبوكتو دون إطلاق نار.

أما "حركة الجهاد والتوحيد في غرب إفريقيا"، المنشقة عن "القاعدة"، تولت السيطرة على غاو، ويقود القوات "سلطان ولد بادي"، مدعومين بعناصر من حركة "أنصار الدين". وكانت مدينة

---

<sup>1</sup>بوحنيه قوي، إستراتيجية الجزائر تجاه التطورات الأمنية في الساحل الأفريقي، مرجع سبق ذكره، (الموقع الإلكتروني).

<sup>2</sup>المرجع نفسه.

كيدال قد سقطت، في أيدي مقاتلي "حركة أنصار الدين" الأزوادية، بقيادة إياد غالي، وهي ثاني مدينة كبرى في إقليم أزواد يسيطر عليها مقاتلون سلفيون.

وأما "حركة أنصار الدين" تمكنت، من اقتحام مدينة كيدال في أقصى الشمال المالي، بعد أيام من حصارها. وقال المصدر إن قوات الحركة التي يقودها "إياد غالي" تمكنت من الدخول إلى وسط المدينة، وأسرت عددا من الجنود الماليين الذين كانوا يتحصنون داخلها<sup>1</sup>.

وقد وافقت المجموعة الانقلابية في مالي على المبادئ الأساسية للخروج من الأزمة، بالعودة إلى النظام الدستوري، ونقلت مصادر إعلامية عن العقيد موسى سينكو كوليبالي، مدير مكتب رئيس المجموعة الانقلابية، قوله في ختام لقاء مع رئيس بوركينا فاسو، بليز كومباوري، الذي يقوم بدور وساطة في الأزمة المالية: "بالنسبة إلى المبادئ الأساسية التي طلبت منا نقول إننا موافقون."

وقال العقيد موسى سينكو كوليبالي: "لقد أجرينا محادثات مثمرة وبناءة مع السلطات، وأكد لنا الرئيس كومباوري استعداداه للمضي نحو حل بناء يتيح العودة إلى نظام دستوري في مهلة سريعة نسبيا"<sup>2</sup>.

لم تستطع الجمهورية المالية أن تصمد كثيراً، أمام المعطيات الجيوبوليتيكية الجديدة لمرحلة ما بعد سقوط الديكتاتور القذافي، باعتبارها مفتاح فهم المشاكل الحالية، والمتمثلة في الصدمة الثلاثية الأبعاد، نجاح الثورة الليبية، وتفجير المتمردین الطوارق الصراع المسلح في شمال مالي، إضافة إلى تمدد "القاعدة" في بلاد المغرب الإسلامي" في الصحراء، إذ أكد زعيم تنظيم القاعدة في شمال أفريقيا، الجزائري أبو مصعب عبد الوود، المعروف أيضا باسم عبد المالك دروكدال، هذه المخاوف عندما أوعز إلى مقاتليه بمد يد العون لمشروع جماعة أنصار الدين لتطبيق الشريعة في أزواد (تدرجياً) و"الإبقاء على غطاء (تنظيم القاعدة في المغرب الإسلامي) مقتصرًا على أنشطتنا في ميدان الجهاد العالمي". وبعبارة أخرى، يفضل دروكدال أن يترك إدارة شؤون شمال مالي إلى

<sup>1</sup> <http://www.elkhabar.com/ar/politique/285477.html>.

<sup>2</sup> **Ibidem.**

القوبالإسلامية المحلية، مثل أنصار الدين وحركة التوحيد والجهاد، في حين يسعى جناح تنظيم القاعدة في شمال أفريقيا إلى تحقيق أهدافه الأوسع في السيطرة على المنطقة<sup>1</sup>.

فقد أعلن عسكريون متمردون في مالي صباح الخميس 22 ماي 2012 "إسقاط النظام غير الصالح" في باماكو عاصمة جمهورية مالي، وحل "جميع المؤسسات"، وتعليق "الدستور". ويرر قائد الانقلاب العسكري في البلاد النقيب أمادو أيا ساناكو، القيام بالانقلاب العسكري، بـ"عجز النظام السابق عن إدارة مكافحة الإرهاب" في شمال مالي، و"عدم توفر المعدات اللازمة للدفاع عن أرض الوطن" بأيدي الجيش لمحاربة التمرد والمجموعات المسلحة في شمال مالي<sup>2</sup>.

ولقد ساهمت الردود الوطنية والإقليمية والدولية في كبح الفوضى في مالي، إلا أنها لم تؤسس لاستقرار دائم، لتعاضد الأزمة و حدة التأثيرات الأمنية التي يمكن أن تترتب على بلدان شمال أفريقيا.

**1-الموقف الجزائري من الأزمة في مالي:** وجدت الجزائر نفسها في مأزق أمني كبير، ويرجع ذلك إلى ضعف المنظومة المؤسساتية وإنعدام أو محدودية القدرات المالية والعسكرية لدول الساحل الإفريقي، وهذا ما يجعل الجزائر تتحمل تكلفة أمنها وأمن جيرانها، وكون الجزائر قوة عسكرية إقليمية ولديها القدرة على التأثير على جماعة أنصار الدين وغيرها من الأطراف الفاعلة في شمال مالي. لعبت دوراً رئيساً في تطوّر الأزمة إذ تفخر الجزائر بأن لديها أكبر ميزانية دفاع (9.5 مليارات دولار في العام 2011) في القارة الأفريقية، وقدرات قوية لعرض القوة العسكرية (بفضل أسطولها الكبير من الطائرات)، وخبرة معترفاً بها في مجال مكافحة الإرهاب. كما أنها عضو مؤسس وبارز في العديد من المحافل الإقليمية والعالمية لمكافحة الإرهاب.

---

<sup>1</sup> David Lewis, "**Qaeda Leader Tells Fighters to Support Mali Rebels**," Reuters, .  
[www.reuters.com/article/us-mali-qaeda-idUSBRE84N1BI20120524](http://www.reuters.com/article/us-mali-qaeda-idUSBRE84N1BI20120524)

<sup>2</sup> **Ibidem.**

وتستضيف الجزائر لجنة الأركان المشتركة لدول الساحل CEMOC ووحدة الدمج والاتصال FLU، وهما آليتان مؤسّستان تمثلان المحافل المفضلة بالنسبة إلى الجزائر لتشكيل المعركة الإقليمية ضد الإرهاب<sup>1</sup>.

- أن الجزائر ظلت تتوسط بين الحكومة المالية والطوارق لحل هذه المشكلة حلا سلميا تتأسس على إشراك الطوارق في الحياة السياسية والاقتصادية بما يضمن تحقيق مشاركة عادلة، وكان للجزائر دورا هاما وأساسيا في التوقيع على اتفاقية السلام في عام 2006 التي أدت إلى وقف الصراع.

- استأنفت الجزائر وساطتها بعد استئناف الاشتباك بين الحكومة المركزية في مالي وحركات التمرد للطوارق، لكن هذه الوساطة لم يحالفها النجاح مما أدى إلى استئناف المعارك في ظل ميزان قوى يميل لصالح الطوارق بعد تلقيهم تعزيزات من المقاتلين والسلاح من ليبيا، في هذه المعارك التي كانت تدور على مقربة من الحدود الجزائرية دحر الجيش المالي وأدت الاشتباكات إلى نزوح أكثر من 35 ألف مالي إلى الأراضي الجزائرية.

- إدراك الجزائر لأهمية الاستقرار في مالي و خطورة تداعيات عدم الاستقرار وانقسام مالي.

- إدراك الجزائر خطر المجموعات الإرهابية في منطقة الساحل والصحراء وعلى الأخص المرتبطة بتنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي.

- إدراك الجزائر حجم التحديات التي يمكن أن تنجم عن استمرار الفوضى في مالي أو في حالة تحويل سيطرة الطوارق على شمال مالي إلى دولة، وكذلك مخاطر تسلل المجموعات الإرهابية إلى شمال مالي لكن هذه التحديات لن تظل الجزائر وحدها فهي تهدد أيضا النيجر وتشاد وليبيا<sup>2</sup>.

---

<sup>1</sup> **Ibidem.**

<sup>2</sup> Peter Tinti, "Algeria's Stance on Northern Mali Remains Ambiguous," **Voice of America**, 17September, 2012, [www.voanews.com/content/algerias\\_stance\\_onnorthern\\_mali\\_remains\\_ambiguous/1509747.htm](http://www.voanews.com/content/algerias_stance_onnorthern_mali_remains_ambiguous/1509747.htm)

وبدءاً من قاعدة عدم التدخّل تردّد النظام الجزائري إزاء التدخّل في شمال مالي الخارجي، والخوف من خطرات امتداد التهديد المتطرّف إلى أراضيها، والتورّط في مغامرة كارثية تهدّد التوازن الذي أقامته بمشقة بين أولوياتها الخارجية والداخلية، فالحفاظ على النظام وإضفاء الشرعية عليه من جانب المجتمع الدولي هو المحرك الرئيس للسياسة الخارجية الجزائرية، وعلى رغم اختلاف المصالح داخل دائرة الحكم، ثمة توافق عام مشترك على ضرورة تهيئة الظروف الخارجية المؤاتية لتأمين قبضة النظام على السلطة، والموقع الجيوسياسي المميّز للبلاد. و أنه يتعيّن على النظام أن يسيطر على عدم الاستقرار في المناطق الساحلية الجنوبية النائية خاصة مع وصول الإسلاميين إلى السلطة في دول الجوار والتدخّل الغربي في ليبيا<sup>1</sup>.

## 2- الأزمة في مالي وتأثيرها على دول الجوار:

أ- موريتانيا: أعلن الرئيس الجنرال محمد ولد عبد العزيز تصميمه على محاربة تنظيم "القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي" في شمال مالي، وهو من أشد المدافعين للتدخل العسكري من قبل دول مجموعة غرب إفريقيا، إذ أثّرت أزمة مالي في الديناميكيات الداخلية الأساسية. كما لعبت الإثنية-العرقية دور رئيسي في تحديد التوجّهات الموريتانية. فمن خلال خبرة نواكشوط في التدخّل في شمال مالي ضد الإرهابيين، إلا أنها رفضت الانضمام إلى قوات باماكو أو إلى الفرقة العسكرية التابعة للمجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا (إيكواس) في مواجهتها مع الطوارق. وقد انتظرت صدور تفويض من الأمم المتحدة قبل التعهّد بإرسال جنود. لكن ومع أن مجلس الأمن الدولي وافق على تشكيل "بعثة الأمم المتحدة المتكاملة متعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي"، عمد الرئيس محمد ولد عبد العزيز إلى فرملة نشر الجنود الموريتانيين، لأن كل خطوة يقوم بها في ما يتعلق بالأزمة في مالي، تتعرّض إلى التدقيق الشديد والانتقادات الحادّة من المعارضة السياسية في الداخل، والتي ندّد معظمها بالتدخّل الخارجي الواسع في شؤون الدولة المجاورة<sup>2</sup>.

<sup>1</sup> Salim Chena, " Portée et limites de l'hégémonie algérienne dans l'aire sahélo-maghrébine", **Hérodote**, n142, 2011, pp. 108-124

<sup>2</sup> بنجامين نيكلز، "مالي والتداعيات الإقليمية"، **صدى الصحيفه**، د ع ن، 06 حزيران/يونيو 2013.

في هذا السياق، استقبلت موريتانيا العدد الأكبر من اللاجئين القادمين من مالي وعددهم 70 ألفاً ويقوم جميعهم تقريباً في مستوطنة واحدة في مبيرا التي تقع عند الحدود الشرقية للبلاد مع مالي، وقد استنكرت الوكالات الدولية تردّي الظروف الصحية في المخيم، والنقص في المياه والسكن الملائم، وسوء التغذية، إلا أن الموريتانيين يعانون أيضاً من ظروف معيشية سيئة فضلاً عن النقص السنوي في المواد الغذائية في بلدان الساحل<sup>1</sup>.

**ب- النيجر:** فقد أعلن رئيس النيجر، محمدوايسوفو، أن مقاتلين متطرفين أفغان وباكستانيين يتواجدون في شمال مالي، ويعملون مدربين في معسكرات، بعضها لـ"بوكو حرام" النيجيرية في غاو. وأضاف: "في شمال مالي يهيمن الجهاديون ومهريو المخدرات. وكل شيء منسق بينهم من الصحراء حتى الصومال"، مرجحاً "تعاون كل المنظمات، سواء الشباب في الصومال أو بوكو حرام في نيجيريا أو القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي في الجزائر والساحل عامة حتى أفغانستان". وشدد على أهمية "عدم تحول الساحل إلى أفغانستان جديدة"، مؤكداً أن النيجر استطاعت حماية أراضيها حتى الآن، لكنها تخشى دائماً محاولات تركيز مجموعات إسلامية مسلحة، وإعلان حالة تمرد للطوارق في شمال البلاد<sup>2</sup>.

**ج- نيجيريا:** ، تعمل جماعة "بوكو حرام" التي يلقب زعيمها الداعية السلفي محمد يوسف (39 عاماً) بإقامة إمارة ذات مظاهر طالبانية في شمال نيجيريا تطبق فيها الشريعة الإسلامية. ويبدو أن الفرق بين جماعة "بوكو حرام" الإسلامية المتشددة في نيجيريا وحركة "طالبان" في أفغانستان، إنعدام تماثل الشعارات و"القضية": "دولة الخلافة الإسلامية، والحرب على الصليبيين، وتطبيق الشريعة". إنها العناوين التي تصدّرت هجمات "بوكو حرام" في نيجيريا منذ ظهورها عام 2004، ويعتقد من خلال العمليات التي شنتها "بوكو حرام" منذ بداية سنة 2011، أن الجماعة تربطها

---

<sup>1</sup>المرجع نفسه.

<sup>2</sup> <http://hespress.com/politique/46603.html>

جاء في المبدأ الأول من ميثاق الأمم المتحدة ضرورة امتناع الدول عن استعمال القوة أو التهديد بها في علاقاتها الدولية، كما جاء في المبدأ الثاني منه ضرورة فض النزاعات الدولية، بالوسائل السلمية كالمفاوضات والتحقيق والوساطة والتحكيم والتوفيق والتسوية القضائية من أجل الحفاظ على السلم والأمن.



علاقات مع تنظيم "القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي"، وحتى "حركة الشباب الصومالية"، لفت انتباه المجتمع الدولي<sup>1</sup>.

بيد أن حظوظ التوصل إلى حلول للأسباب الجذرية التي تقف خلف الفلتان الأمني لاتزال ضئيلة، مع بقاء العوامل الكثيرة التي تغذي الأزمة في مالي على حالها و قد تولد حكومة تتمتع بالصفة القانونية لكن ليس بالشرعية، في شمال مالي وبلدان الساحل بكامله في ما يُعرف بـ"موسم القحط" الذي يشهد انعداماً شديداً للأمن الغذائي. فضلاً عن ذلك، ليس أكيداً أن الاستثمارات الدولية الكبيرة في أمن النيجر سوف تساهم في كبح الفلتان الأمني في ذلك البلد، وقد تجتمع تداعيات الأزمة في مالي مع الاضطرابات المستمرة في حوض بحيرة تشاد، أو يمكن أن تطلق نشاطاً متطرفاً عنيفاً في الدول الساحلية في غرب أفريقيا، مثل السنغال وساحل العاج وغانا<sup>2</sup>.

### 3-ردود الفعل الدولية:

أ-الاتحاد الأوروبي: أدان الانقلاب في مالي ودعم مبادرة التدخل العسكري ، لكن هناك مخاوف جدية حول التفويض والقدرة القتالية للقوة الاحتياطية المؤلفة من 3000 جندي وقد اشتكى دبلوماسي في مجلس الأمن الدولي قائلاً إن الخطة "غير دقيقة ومطوّلة للغاية في جدولها الزمني".

ب-الولايات المتحدة: عملت على تعزيز عملية الانتقال السياسي في باماكو، قبل التفكير في شنّ هجوم على القوات المسلحة في الشمال لكن، بينما تستمرّ الأزمة، يزداد قلق الولايات المتحدة بشأن قدرة تنظيم القاعدة في المغرب الإسلامي على استخدام شمال مالي نقطة انطلاق لزراعة استقرار جيرانها الساحليين والديمقراطيات الجديدة الهشة في شمال أفريقيا، وقد زادت الولايات المتحدة بالفعل عمليات التدريب على مكافحة الإرهاب والمساعدات العسكرية للدول الأكثر عرضة إلى التهديد بسبب الفوضى في مالي<sup>3</sup>.

---

<sup>1</sup> **Ibidem.**

<sup>2</sup> بنجامين نيكلز، مرجع سبق ذكره.

<sup>3</sup> [http://www.nytimes.com/2012/09/02/world/africa/holding-northern-mali-by-force-islamists-struggle-to-run-it.html?\\_r=1&pagewanted=all](http://www.nytimes.com/2012/09/02/world/africa/holding-northern-mali-by-force-islamists-struggle-to-run-it.html?_r=1&pagewanted=all).

إن عدم قدرة المجتمع الدولي على الاتفاق على خطة عمل من أجل السلام يخلق المتاعب لمالي وجيرانها، وتبقى باماكو في حالة تغيّر سياسي وعسكري مستمر، كما تبقى إستراتيجية المجموعة الاقتصادية لاستعادة النظام عن طريق القوة في الشمال، حيث التوتّرات العرقية في إزدياد خطير.

وتزيد طبيعة المجتمعات العرقية المتداخلة والجماعات المسلحة في غرب أفريقيا بشكل خطير وإمكانية امتداد هذه التداخيات الضارة إلى البلدان التي لايمكنها أن تتحمّل الارتداد إلى صراع عرقي (النيجر) أو تشهد تصعيداً للقتال (نيجيريا) أو للهجمات الإرهابية.

واحتمال نشوب حرب بالوكالة تتطوّر ببطء وهذا من شأنه أن يحوّل البيئة الفوضوية إلى مسرح مواجهات بين الجماعات المسلّحة بحيث تستفيد كل منها من التداخيات الدولية<sup>1</sup>.

---

<sup>1</sup> [http://www.grip.org/fr/siteweb/images/NOTES\\_ANALYSE/2012/NA\\_FR](http://www.grip.org/fr/siteweb/images/NOTES_ANALYSE/2012/NA_FR).

## المطلب الثالث: تشخيص الازمات الداخلية و الاقليمية المهددة للأمن الوطني

### الجزائري:

**1- قضية بني مزاب:** تعتبر أحداث غرداية و التي حدثت ببني ميزاب و العرب الشعابنة من أثقل الملفات التي واجهتها الدولة الجزائرية و ذلك لما تحملته من مجموع الاسباب و الظروف المحيطة بها و كذا نوعية الاطراف المتنازعة ،حيث أن النزاع بين امازيغ بني ميزاب و العرب أخذ طابع مذهبي طائفي<sup>1</sup>.

و يتبع بنو ميزاب المذهب الاباضي نسبة لامامه "عبد الله بن اباض" و الذي عاصر "معاوية بني سفيان" و توفي في اواخر أيام "عبد الملك بن مروان" ولقد ذهب المذهب الاباضي في القرن الاول الهجرى في البصرة إذ يعتبر من أقدم المذاهب الاسلامية و تعود التسمية الى المواقف الكلامية و الجدالية و السياسية التي اشتهر بها "عبد الله بن اباض" في تلك الفترة وأما عن طريقة عيشهم فأحسن ما نذكره هو قول المفكر الراحل مالك بن نبي عما عاشه في مدينة غرداية لجريدة الثورة الإفريقية الصادرة بالفرنسية بالجزائر في مايو 1968 : "لم أر شخصا واحدا أخذ بجريرة السكر في أزقة (غرداية) - على سبيل المثال - هذه المدينة الأكثر تفتحا باعتبارها تستقبل مختلف الأجناس ولم أر أية علامة للانحطاط الأخلاقي الاجتماعي، كأن يكون المرء في رحمة السؤال وطلب الصدقة، أني لم أر متسوِّلا واحدا طيلة إقامتي"<sup>2</sup>.

أما فيما يخص أهم الخصائص للمجتمع المزابي نجد مايلي:

---

<sup>1</sup>منصور لخضاري، مرجع سيق نكره، ص171.

غرداية:ولاية جزائرية تقع في الجنوب الجزائري على بعد 600كلم مربع عن العاصمة /مساحتها 86105كلم ،امتدادها من الشمال الى الجنوب ب450كلم و من الشرق الى الغرب من 200 الى 250كلم تحدها ولاية الجلفة و الاغواط شمالا ،غربا البيض و أدرار ،شرقا ورقلة و تمنراست .

بني مزاب: كلمة ميزاب تعود الى مصعب و التي طاولها التحريف لتصير ميزاب بسبب نطق الامازيغ لحرف (ص) صاد ( ز ) زاد فقالو مصعب ثم مصاب ثم مزاب ثم ميزاب،موطنهم الاصلي غرداية و لا سيما المناطق التالية : "العطف"، "بني يزقن"، "بريان"، الامازيغ من قبيلة زناتة.

<sup>2</sup>المرجع نفسه، ص172.

أ-هيئة العزابة:من أهم الهيئات الدينية و السياسية في المجتمع المزابي و المكونون لهذه الهيئة يعرفون باسم "عزابين" و الفرد الواحد يعرف "عزاب" و هم يمثلون العلماء و أهل العلم و المشورة و تقوم الهيئة بالاشراف على الامور الدينية و السياسية لشؤون المجتمع الاباضي:

- الشؤون الدينية:تعليم القرآن،الفتوى....
- الشؤون التشريعية:وضع القوانين و الاحكام العرفية المعروفة باتفاقية "وادي مزاب" و الموضوعة لتجريم الجرائم و المعاملات التجارية المخالفة للقوانين بالاضافة الى الموازين للتعاملات التجارية و التبادلية فيما بينهم وفق ما لا يتعارض مع الشريعات الوطنية.
- الشؤون الاقتصادية:و تهتم بأمور الزكاة و تنظيم نفقات الزواج و تحديد قيمة المهور والحضانة و الكفالة و الاشراف على الاسواق العامة و مراقبة الاسعار ....<sup>1</sup>

ب-مجلس العشيرة:عبارة عن مجموعة كبيرة من الاسر ينحدرون من جد واحد في الغالب تربط بينهم علاقات القرابة و الرحم يقيمون شعائهم و حفلاتهم في دار الملك و أحيانا في المدينة ان احتاجو ذلك .

ج-المجلس الديني النسائي:هيئة نسوية تهتم بالامور الدينية للنساء دون الرجوع الى احكام الرجال و من بين هذه الامور :تغسيل المتوفيات ،الاحكام الشرعية المتعلقة بالعبادات<sup>2</sup>.

أ-تطورات أحداث غرداية: إن التعايش بين الاباضيين المزابين و المالكيين العرب لم يمنع من ظهور طفرات دموية و نزاعات بين الطرفين و هذا على غرار ما حدث سنة 1985 وحادثة القرارة 1989 حيث عكست صورة واضحة حول التصادم بين المجتمعين و من أهم الازمات التي مرت بها غرداية نذكر:

-أولا:أحداث بريان 2008: إن ما يحدث في غرداية يعود الى خلفيات عاشتها المدينة بعد الفيضانات التي ضربت "وادي ميزاب" سنة 2008 والتي جعلتها تعيش مأساة حقيقية، لتبدأ الهزات والارتدادات بين المزابين والمالكيين بسبب العقار والأراضي وطريقة توزيعها حيث نشب شغب في

<sup>1</sup>اصالح بن عمر السماوي،العزابة و دورهم في المجتمع الاباضي بميزاب،الجزائر: د د ن،2005،ص 635.

<sup>2</sup>منصور لخضاري،مرجع سبق ذكره،ص172.

مدينة بريان بين شباب مزابيين و شباب عرب ليلة المولد النبوي الشريف 19مارس 2008 و قتل على إثرها شاب مزابي و سرعان ما تدخلت السلطات و دعمت المنطقة بقوات الامن لكن كان هذا الامر متأخرا جدا حيث توالى هجمات اخرى من شباب اخرين ملثمين و قامو بحرق مئة منزل خصوصا تلك المتواجدة بالحي الشعبي بمداغ و هذا لرد الهجوم على المزابيين و كحصيلة للشغب قتل اربع 04 مزابيين مقابل شخص واحد من العرب بالاضافة الى التخريب الذي طال المساكن و السيارات و الشاحنات و المحلات التجارية<sup>1</sup>.

### -ثانيا:أحداث غرداية 2013-2015:

في 23نوفمبر 2013 عرفت المنطقة تصادم و اشتباكات نتيجة مباراة كرة القدم بين الاباضيين و العرب في مدينة القرارة خلفت القتيل "محمد عبد الرحمانى"البالغ من العمر 35سنة لتنتقل هذه الاشتباكات بعد أسبوع الى مدينة غرداية على خلفية نشوب اشتباكات بين سكان "ثنية المخزن" وشباب "قصر مليكة العليا" وذلك بسبب قطعة أرض تابعة لمحيط مقبرة واقعة بين الحيين و صاحبها عدة احتجاجات مطالبة بالأمن في المنطقة و تصاعدت الموجات الصراعية في بعض المناطق بين الشعب و قوات الامن و بالتالي دخلت المنطقة وضعا مضطربا بدأ بإعلان اتخاذ التجار و لجنة التنسيق و المتابعة الدخول في اضراب عام و هذا احتجاجا على عدم اللامن في المنطقة ثم نظم مجموعة من\_المزابيين احتجاجا تضامنا مع ضحايا 2013 و امتد خارج القرارة

---

<sup>1</sup>سليمان بوصوفة، الفتنة بين المالكية و الاباضية الى أين أحداث بريان 2008؟الجزائر: حصّة قضية و حوار،قناة الحوار،2008.

وعلى خلاف تصريحات أويحيى في المؤتمر الصحفي الذي عقده ، فإن المعارضة ترى المشكل في نظام الحكم الذي لم يعرف كيف يسيطر على الأوضاع ما دفع لخضر بن خلاف رئيس جبهة العدالة والتنمية المعارض و المحسوبة على التيار الإخواني لاعتبار أن ما حدث بالمهزلة ، حيث قال: "إنها مهزلة في ظل غياب السلطة التي لم تتمكن من الوفاء بوعودها من قبل، ونحن ندين ما يحدث بشدة ونأمل أن تحل الأمور بشكل سريع". فيما حمل علي بن فليس رئيس الحكومة الأسبق والمرشح الخاسر في رئاسيات 2014 مسؤولية ما حصل لما وصفه بـ "الفراغ في السلطة" و "عدم شرعية المؤسسات وافتقادها للمصداقية وعدم ثقة المواطنين بها".

لنتكرر أعمال العنف و النهب و السلب على المحلات و انعدام الامن النوعي للانشطة

لتمتد الازمة على مدار سنتين بين محاولة إطفاء الازمة التي كانت تتخللها اشتباكات وبين الاستقرار الذي يليها لتتدلع موجة عنف مفاجأة في منتصف الليل يوم 07 يوليو 2015 امتدت ليومين وأسفرت عما يزيد عن 25 قتيل و العشرات من الجرحى ما دفع برئيس الجمهورية عبد العزيز بوتفليقة يشكل خلية أزمة ويعقد اجتماع طارئ في قصر المرادية ويقدم تعليمات صارمة لتدخل الجيش<sup>2</sup>.

## 2- أزمة بناء الدولة في الجوار:

الدولة الفاشلة هي الدولة الغير قادرة على مواجهة الأخطار والتهديدات الداخلية و الخارجية إضافة إلى الفراغ المؤسساتي الذي يعبر عن الفشل الذي يصيب مؤسسات الدولة وأبرزها المؤسسات السياسية بمختلف أشكالها وأنواعها، والمؤسسات الاقتصادية والمؤسسات الأمنية إضافة إلى تراجع الاقتصاد الذي بدوره يؤدي إلى عدم قدرة الدولة على الحفاظ على وجودها.

وتمثلت مؤشرات المعضلة المؤسساتية في :

1 -الهشاشة السياسية:ضعف أداء مؤسسات الدولة .

2- الاختلال الاقتصادي: وجود فارق كبير بين الثروات الباطنية والسطحية للدولة .

3-المؤشر الانثروبولوجي: التباين العرقي والتعدد الاثني.

---

<sup>1</sup>قاسم حجاج، غرداية أزمة ممتدة في عهد بوتفليقة، د ب ن :المركز العربي للأبحاث و الدراسات السياسية، 2015،ص10.

<sup>2</sup>أزمة غرداية، في الموقع الالكتروني :<http://www.dw.com/ar>

- يقول جمال زيان خبير في الشأن السياسي لـ"CNN" بالعربية : "الأمازيغ الإباضيون تاريخيا أناس مسالمون، ويؤمنون بالتجارة والتعايش السلمي ونظرا لنجاحهم من الناحية الاقتصادية والتجارية، فقد حملهم العرب المالكيين مسؤولية فقرهم. بينما يرى الإباضيون أن الدولة الجزائرية تعطي كل الامتيازات للعرب من حيث الوظائف الإدارية والصفقات العمومية، وهو ما خلق حالة توتر بين الطرفين".

4- مؤشر الانفلات الأمني: عدم القدرة على توفير الأمن القومي للبلاد<sup>1</sup>.

ومن أبرز النماذج في هشاشة المؤسسات نذكر:

- **الأزمة التونسية:** انطلق الحراك العربي في نهاية عام 2010 وبدأت حقبة جديدة تنادي بالانتهاء من الحكم الاستبدادي من خلال المطالبة بالحكم الديمقراطي الذي يضمن سيادة الأغلبية، وهذا في ظل التغيرات الاجتماعية وانعدام الدوافع الوطنية، وتآكل الشرعية الأيديولوجية، والفساد المالي<sup>2</sup>.

ولقد أثبتت الأحداث التونسية أن الشعوب تنفر من الفساد، ولا تعتبره نوعاً من سوء الإدارة لكن الفساد الذي كان ظاهراً للعيان هي حالة ظلم مستمرة أدت إلى غضب وغليان ورفض للوضع المعاش في تونس إذا اندلعت الثورة في تونس، في الوقت الذي كان نظام بن علي يمارس كافة أشكال المركزية والاستبداد، حاول النظام التونسي مواجهة الثورة والقضاء عليها، ولكن ذلك لم يجدي، وعملية التغيير والتحول الديمقراطي بدأت تأخذ طريقها، وأصبح توقيف الثورة شبه مستحيل، حيث أصبحت تونس جاهزة وناضجة لرفض الوضع القائم من انعدام الحقوق المدنية والسياسية<sup>3</sup>.

بعد فشل الشوط الأول من الحوار الوطني الذي قاده الإتحاد التونسي للشغل، وذلك بالتنسيق مع رابطة حقوق الإنسان وعمادة المحامين، انتقلت الأزمة السياسية في تونس من إطار المنظمات إلى الإطار الإقليمي والدولي، وقد أثرت عدة استفهات حول ما إذا كانت الجزائر ستلعب دوراً سياسياً في لم شمل الفرقاء السياسيين، وذلك بعد الزيارة التي قام بها كل من راشد الغنوشي رئيس حركة النهضة، ورئيس حركة نداء تونس الباجي قائد السبسي في سبتمبر 2013، خاصة وأن الجزائر

---

<sup>1</sup>عمراني كربوسة، زروال سهام، "الجزائر بين تداعيات سقوط نظام القذافي وتهديدات القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي في منطقة الساحل الإفريقي" الملتقى الدولي: المقاربة الأمنية الجزائرية في الساحل الإفريقي، جامعة 8 ماي 1945 قالمة، الجزائر، 24-25 ماي 2013، صص 03-05.

<sup>2</sup>راغب السرجاني، قصة تونس من البداية إلى ثورة 2011، القاهرة: دار افلام للنشر و التوزيع، 2011، ص 18.

<sup>3</sup>المرجع نفسه، ص 20.

أصبحت تلعب بدورها إلى جانب الدور الأوربي (الألماني والفرنسي) ، والدور الأمريكي في الدفع بإنجاح عملية الإنتقال الديمقراطي<sup>1</sup>.

وقد أعلن الإتحاد العام التونسي للشغل عن خارطة الطريق الأولى التي صاغتها القيادات السياسية بوساطة الجزائر، حيث تركزت رؤية الحل السياسي على خمسة نقاط أساسية، تتطرق بتوقيع ميثاق يتضمن التزامات وضمانات بين الفرقاء السياسيين بحضور الأطراف الراعية للحوار السياسي، ثم تنازل جبهة الإنقاذ المعارضة عن شرط استقالة الحكومة قبل انطلاق الحوار مع الإئتلاف الثلاثي (الحاكم) (الترويكا)، وتحديد مهام المجلس التأسيسي زمنيا ومن ناحية المهام، وتنقيح القانون المنظم للسلطات لتحديد الطرف الذي ستوكل له السلطة التشريعية بعد حل إنهاء أعمال المجلس التأسيسي (البرلمان)، وأخيرا إمكانية تغيير رئيس الجمهورية الحالي وتعيين رئيس جمهورية إنقاذ<sup>2</sup>.

نجح الشعب التونسي في إسقاط نظام حكم زين العابدين في 14 جوان 2011 وعمل على بناء نظام جديد يرسى مبادئ الديمقراطية الحقيقية وكانت أول الخطوات تولي فؤاد المبرع الرئاسة بعدما أكد المجلس الدستوري الشغور النهائي لمنصب رئيس الجمهورية، وعند تولي المبرع الرئاسة صرح أن المصلحة العليا للبلاد تفضي تشكيل حكومة ائتلاف وطني وبعد يومين أنشأت حكومة مؤقتة ائتلافية تحت رئاسة محمد الغنوشي لكن الشعب رفضها وطلب إبعاد جميع رموز النظام والمنتسبين الى الحزب الدستوري عن الحكم، وتم تقديم الغنوشي مرة ثانية كحكومة مؤقتة في 27-01-2011 لكن الشعب رفضها أيضا فقام محمد الغنوشي بتقديم استقالته وخلفته حكومة قائد باجي السبسي التي ضمت ممثلين عن المعارضة<sup>3</sup>.

بالإضافة الى إنشاء لجنة عليا للإصلاح السياسي لإعداد منظومة قانونية للعملية الانتخابية يرأسها عياض بن عاشور، وفي خطوة نحو بناء مؤسسات الدولة اتفقت الحكومة على إجراء

---

<sup>1</sup> المنجي السعيداني، "الجزائر تلعب دور الوسيط الصديق لحل الأزمة بين المعارضة والحكومة التونسية"، جريدة الشرق الأوسط، العدد 12709، 14 سبتمبر 2013، ص 07.

<sup>2</sup> المرجع نفسه، ص 07.

<sup>3</sup> عبدالله تركماني ، تحديات التحول من الاستبداد إلى الديمقراطية في تونس ، الحوار المتمدن، على الرابط

الالكتروني : <http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid245462>



انتخابات تأسيسية لانتخاب مجلس وطني تأسيسي ليضع دستور جديد للبلاد ويختار من أعضائه من يرأس الدولة الى غاية إجراء انتخابات رئاسية<sup>1</sup>.

وخلال الأزمة التي عصفت بالحزب الحاكم في تونس "نداء تونس"، تخوفت الجزائر من انهيار الاستقرار السياسي، خاصة وأن جميع الأوساط تعول عليه كثيرا للحفاظ على الديمقراطية والسعي نحو التماسك المؤسسي ومنهم الجزائر هذا الأمر الذي جعلها محل اتهامات مغرضة بأنها تتدخل في الشأن التونسي وذلك بدعمها الخفي لحافظ قائد السبسي، ورغم أن الجزائر تستطيع التعامل مع جميع السياسيين إلا أن علاقتها بتونس شهدت فتورا كبيرا، خاصة أن الرئيس السابق منصف المرزوقي أراد التجديف عكس رغبات الجزائر، زيادة على التقارب التونسي القطري الذي أزعج الجزائر. وقد طرحت عدة تساؤلات حول ما إذا كان دور الجزائر محايدا وإيجابيا ولا يخل بالسيادة الوطنية التونسية، وكثرت الإتهامات الموجهة للجزائر في ظل انعدام الأدلة التي تثبت ذلك، ويبقى الجواب الدبلوماسي لساسة تونس سيد الموقف<sup>2</sup>.

تعمق التعاون الأمني بين البلدين وزادت وتيرته، بحكم تعقد الأوضاع الإقليمية وتفشي الإرهاب في المنطقة، وبذلك توجه الرئيس التونسي الباجي قائد السبسي بعد اعتقاله السلطة في زيارة إلى الجزائر، حيث تم بحث عدد من الملفات في مقدمتها الملف الأمني ودعم التعاون العسكري والاستخباراتي بين الدولتين، فقد تم تشكيل لجنة خبراء عسكرية وأمنية من أجل بحث توقيع اتفاقية أمنية وعسكرية طويلة الأمد، ويشمل الاتفاق أربعة مستويات:

الأول التعاون العملياتي، وهو أن تنشأ غرفة عمليات عسكرية مشتركة واختصاصاتها الإقليمية، وإمكانية الترخيص باجتياز المجال الجوي في حالة التعامل مع الإرهاب، والثاني التعاون العسكري في مجال التدريب والتموين والإمداد، أما الثالث فهو أمني ويشمل تبادل المعلومات وإمكانية

---

<sup>1</sup>المرجع نفسه.

<sup>2</sup>المنجي السعيداني، "الجزائر تكشف عن موقفها من أزمة نداء تونس". ثورة نيوز، 05 نوفمبر 2015 ، على

الرابط: [https://althawranews.blogspot.com/2015/11/blog-post\\_88.html](https://althawranews.blogspot.com/2015/11/blog-post_88.html)

استجواب أحد الطرفين للمشتبه فيهم بتهمة الإرهاب، والرابع فهو اختصاصات اللجان العسكرية والأمنية المشتركة<sup>1</sup>.

وفي إطار تعزيز الأمن في تونس، فقد استفاد 30 مسؤولاً تونسياً من المكلفين بتنفيذ القانون من مصلحة الجمارك و 10 ضباط من وزارة الداخلية، من تدريب أساسي وآخر متقدم قدمه لهم مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة بالشراكة مع الأنتربول، على إدارة المعلومات وتحليل الإستخبارات الجنائية على الحدود والهدف من هذين التدريبين هو تعزيز التعاون العملي والتقني بين هاتين الجهتين ودعم قدرات مسؤولي تنفيذ القوانين على تحليل عوامل الخطر، وتنميط تحركات الأشخاص والسلع من أجل زيادة فعالية التعرف على الإتجار غير المشروع عبر الحدود والجريمة المنظمة عبر الوطنية المتصلة بالإرهاب<sup>2</sup>.

وخلاصة الدور الجزائري في تونس تظهر في خطابات الوزير الأول السيد عبد المالك سلال، الذي نفى تدخل الجزائر في الشأن التونسي، غير أنها تسعى فقط لاستقرار الوضع في تونس لا غير، كما أن الزيارات التي قام بها كل من الباجي قائد السبسي وراشد الغنوشي للجزائر، دلالة واضحة على اهتمام الجزائر بالنزاع وحرص أطرافه على دور جزائري للمساعدة في فضّ النزاع<sup>3</sup>.

---

<sup>1</sup> إبراهيم منشاوي، "توجه حذر: الموقف الجزائري من تطورات الأحداث في تونس". المركز العربي للبحوث والدراسات، على الرابط <http://www.acrseg.org>

<sup>2</sup> مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، "تونس: مراقبة الحدود-إدارة المعلومات وتحليل الإستخبارات الجنائية". الرسالة الإخبارية الربع سنوية للمكتب الإقليمي للشرق الأوسط وشمال إفريقيا، يناير-مارس 2017 . على الرابط الإلكتروني

[https://www.unodc.org/documents/middleeastandnorthafrica//Newsletter/NewsletterAR/UNODC\\_ROMENA\\_Newsletter\\_Arabic.pdf](https://www.unodc.org/documents/middleeastandnorthafrica//Newsletter/NewsletterAR/UNODC_ROMENA_Newsletter_Arabic.pdf)

<sup>3</sup> عبد اللطيف الحناشي، "الحوار الوطني في تونس: الآليات والمآلات". على الرابط الإلكتروني: <http://studies.aljazeera.net/ar/files/discussionstrategytosolvearabworldconflict.html> / 1426105920985479

## المبحث الثالث: المقاربة التنموية الجزائرية في الساحل الإفريقي

تعتبر المشاكل التنموية من أهم العوائق التي تقف أمام تحقيق التطور في إفريقيا خاصة في فترة ما بعد الحرب الباردة و بروز مرحلة النظام الدولي الجديد و ما صاحبه من تطورات طرأت على النظام الاقتصادي والاجتماعي العالميين هذا ما جعل الجزائر تواجه العديد من التهديدات القادمة من إفريقيا ومن منطقة الساحل الإفريقي خصوصا، ويحتم عليها العمل لمواجهة هذه التهديدات ومحاولة الحد من تداعياتها التي قد تطول ليست فقط الدول المجاورة وإنما القارات المجاورة أيضا كأوروبا .

### المطلب الأول: الشراكة الجديدة من أجل تنمية إفريقيا النيباد NEPAD

لا نستطيع الحديث عن بلدان العالم الثالث اليوم عن وجود مجال سياسي متميز عن مجالات العلاقات الاجتماعية والشخصية. فالسياسي في إفريقيا مرتبط إلى حد كبير بما هو اجتماعي وشخصي فالعلاقات العشائرية والعائلية والقبلية والطائفية لا تزال هي السائدة في العلاقات بين البشر في هذه الدول. وإضافة إلى ذلك إن انعدام الحريات العامة وغياب الديمقراطية يشكلان سببا في غياب السياسة والممارسة السياسية عند المواطنين.

تتسم دول الساحل الإفريقي بغياب أو ضعف التجمعات السياسية التي يمكن أن تساهم في تزويد المواطن بالمعارف السياسية وبالتالي في تشكيل وبلورة الرأي العام. إذ أن العديد من الأحزاب السياسية مجرد تنظيمات تعود قيادتها إلى شخص آخر وبالتالي تتحدد طبيعتها بشخصه أكثر منها بأرائه السياسية ومن هنا يفتقر الإنسان في هذه البلدان الإفريقية إلى الاستعداد لتكوين آرائه حول المشاكل والقضايا المحيطة به والبعيدة عنه. وهذا يعكس لا مبالاته وبالتالي تسليم أمره للآخرين: كبير العائلة، شيخ القبيلة، وجهاء القرية<sup>1</sup>.

---

<sup>1</sup> إبراهيم مشورب، التخلف والتنمية دراسات اقتصادية، بيروت : دار المنهل اللبناني ، مكتبة رأس المنبع للطباعة والنشر، ط 2002، 1، ص 04.

منذ أن سجلت الدبلوماسية الجزائرية عودتها إلى الساحة الإفريقية بقوة وبشكل مفاجئ من خلال القمة الـ 35 لمنظمة الوحدة الإفريقية ورئاستها لها زاد اهتمامها بالقضايا الإفريقية، خصوصا وأن بعض المشاكل التي تعاني منها الجزائر هي جزء من مشاكل إفريقيا، كانخفاض معدل التنمية ومشكل الديون التي أصبحت تثقل ميزانيات معظم الدول الإفريقية، حيث أصبحت تمثل هاجسا أكبر لأنه تأكد أن خدمات الديون أدخلت معظم الدول الإفريقية في معضلة اقتصادية مفادها أن هذه الديون عندما تم جلبها كان بهدف التنمية، لكنها تحولت إلى عائق دون ذلك، لأن خدمات الديون أصبحت تمتص الفائض الذي يمكن أن يوجه للتنمية، لهذا أصبحت اقتصاديات هذه الدول تدور في حلقة مفرغة من الصفر واليه، ولذلك كما ذكرنا جاء التفات الجزائر إلى ذلك خصوصا وأن إفريقيا على عتبة دخول الألفية الجديدة في عالم معولم الذي رافقه ظهور تجمعات إقليمية لمواجهة هذا التيار، ولهذا كان لا بد للأفارقة أن يسيروا في هذا الاتجاه لتحصن من تيار العولمة الجارف، وبما أن الجزائر كانت تتأسس منظمة الوحدة الإفريقية قامت بمحاولة إعداد خطة تنموية في إفريقيا وفق المعطيات الجديدة، وفي هذا الاتجاه جاءت مبادرة الرئيس الجنوب إفريقي "تابو مبيكي" بمساعدة الرئيس الجزائري "عبد العزيز بوتفليقة" والرئيس النيجيري "أوبا سانجو" لإعداد خطة تنموية في القارة<sup>1</sup>. عرفت باسم الألفية الجديدة لإنعاش إفريقيا MAP<sup>(\*)</sup> وتركزت على مبدأ المشاركة حيث تم تحديد القطاعات التي يجب أن تعمل فيها الحكومات والتي يجب أن تكون لها الأولوية على جذب الاستثمارات الأجنبية، وتوجيه القطاع الخاص إليها وهي قطاع التكنولوجيا الجديدة والمعلومات والاتصالات وتعزيز الأمن، وانضمت مصر فيما بعد إلى هذه المبادرة قمة النيباد، كما كانت مبادرة أخرى من طرف الرئيس السنغالي "عبد الله واد" التي أطلق عليها اسم مخطط أوميغا OMEGA PLAN<sup>(\*)</sup> وأعلنت خلال مؤتمر القمة الفرنسية الإفريقية المنعقدة في ياوندي في جانفي 2001، وتركزت هذه المبادرة على أهم الميادين التي يجب توفرها من أجل إحداث تنمية شاملة ومستدامة من شأنها تسهيل عملية الاندماج في كل الأنشطة العالمية وخاصة التجارية منها، والتمكين من تحمل أعباء المنافسة الإنتاجية والاندماج في التجارة العالمية، وبما أن هذه المبادرات لا توجد بينها تباينات واختلافات شديدة فإن القادة الأفارقة في قمة لوزاكا رحبوا

<sup>1</sup> علاء جمعة، "مبادرة ثلاث سنوات"، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، العدد 159، سنة 2005، ص 220.

MAP: الألفية الجديدة لإنعاش إفريقيا.

بالمبادرتين المقترحتين OMEGA-MAP وقرروا دمجهما في مبادرة واحدة تعبر عن موقف إفريقي موحد من أجل عرضها على شركاء إفريقيا الدوليين وأصبحت الصيغة النهائية لهذه المبادرة تعرف ب:مبادرة الشراكة الجديدة من أجل تنمية إفريقيا NEPAD وتهدف إلى تقليص الفارق الذي يفصل إفريقيا عن الدول المتقدمة والعمل على إيجاد سبل لدمج إفريقيا في الاقتصاد العالمي<sup>1</sup>، وهي بمثابة عقد أحد أطرافه إفريقيا التي تتعهد بتكريس مبادئ الحكم الرشيد مقابل زيادة المساعدات وحجم الاستثمارات من طرف الدول المتقدمة.و النيباد مبادرة إستراتيجية لإعادة هيكلة إفريقيا وتخليصها من التخلف وتعزيز التنمية المستقلة والنهوض بالاقتصاد والاستثمار في الشعوب الإفريقية ومواجهة التحديات الحالية التي تواجه القارة الإفريقية والتي تتمثل في الفقر المتزايد والتخلف واستمرار التهميش ... من هنا فوضت منظمة الوحدة الإفريقي O.A.U خلال الاجتماع ال 37 لها في زامبيا يوليو 2001 رؤساء الدول المؤسسة أو ما يعرفوا بالخمسة الكبار مصر، الجزائر، السنغال، نيجيريا وجنوب إفريقيا بتصميم هيكل متكامل للتنمية الاجتماعية الاقتصادية في القارة<sup>2</sup>.

تم طرح المخطط الرسمي للنيباد أمام منظمة الأمم المتحدة في 16 سبتمبر 2001 من خلال الاجتماع الوزاري للمجلس الاقتصادي و الاجتماعي التابع لها وتم الترحيب بالمبادرة و تأكيد سعي

---

<sup>1</sup>د.ك،"النيباد الشراكة الجديدة من أجل تنمية إفريقيا النيباد"،مجلة إفريقيا قارتنا ، العدد04 ، افريل 2014،ص 01.

\* جاء في توطئة "وثيقة الشراكة الجديدة لتنمية إفريقيا" الصادرة بأبوجا أكتوبر 2001 بأن النيباد هي "تعهد بين القادة الفارقة يقوم على أساس رؤية مشتركة يتقاسمون من خلاله القناعة بضرورة تعجيل القضاء على الفقر ووضع بلدانهم على خطى النمو المستدام والتنمية، وفي نفس الوقت المشاركة الانشطة في الاقتصاد والحياة السياسية العالمية.

\*OMEGA PLAN: Le "Plan Omega pour l'Afrique" que le chef de l'Etat sénégalais Me Abdoulaye Wade propose à ses pairs, préconise un nouveau pacte de partenariat avec le reste du monde, géré par une "Autorité mondiale" sous la responsabilité directe du secrétaire général de l'ONU .Le plan dont la PANA a obtenu la dernière version en date, repose sur l'idée d'un financement à long terme de projets prioritaires aux niveaux sous régional et continental, susceptibles d'aider l'Afrique à surmonter les problèmes de fond qui l'empêchent de tirer partie de la mondialisation

<sup>2</sup>المرجع نفسه،ص 02.

المنظمة على دعم جهودها لكسب التأييد الدولي للمبادرة الجديدة.وقد ركزت المنظمة على أربع مجالات لتحقيق أهداف النيباد و هي : التجارة،العانة الخارجية ،المديونية , تعزيز القدرات البشرية والمؤسساتية.

و مع اعتماد مبادرة النيباد من قبل الحكومات الافريقية في 2001 و النقاشات تدور حول خطة عمل المبادرة و تم التركيز بوجه الخصوص على ما إذا كانت النيباد هي الخطة المناسبة لافريقيا؟ خاصة مع الانخفاض الحاد في الاقتصاد العالمي و تأثيرات الأزمة المالية العالمية على إفريقيا ,حيث شهد نمو الناتج المحلي تباطؤ حاد في عام 2009 خاصة في إفريقيا جنوبي الصحراء الكبرى مما يجعل حظوظ ضعيفة لتحقيق التنمية<sup>1</sup>.

وحاول المبادرون عبر هذه الشراكة تغيير الصورة المرسخة عن إفريقيا كقارة البؤس والانقلابات العسكرية والنظم السياسية الهشة بتطبيق الديمقراطية و ترسيخ الحكم الراشد إذ أن العديد من الأنظمة الديمقراطية جديدة و لا تزال هشة و تواجهها تحديات كثيرة و معقدة كصعوبة ترسيخ الدستورية، و إعادة بناء دولة ما بعد الاستعمار، و منع التدخل العسكري في السياسة و إقامة هياكل إدارة فعالة للتنوع العرقي، رعاية قيادة فعالة، تمكين المرأة من مكافحة فيروس الايدز، حماية حقوق النسان، و سيادة القانون.

ومهما تكن التحديات فالمشكلة الان في إفريقيا كما أشار السيد " أماكو" خلل مؤتمر " الديمقراطية و المجتمع المدني و الحكم الراشد في إفريقيا" في عام 1997 ليست في إضفاء الطابع الديمقراطي و لكن كيف ؟و متى و بأي شكل؟<sup>2</sup>.

وفي هذا السياق عملت الجزائر في تجسيد المشاريع الاقتصادية الكبرى دون إهمال السياسية منها في إطار هذا البرنامج الإفريقي الطموح وذلك من اجل بلوغ أهداف الألفية للتنمية على المستوي الوطني و القاري والدولي، و قد أهل الموقع الجيو استراتيجي الذي تحتله الجزائر للعب

---

<sup>1</sup>أمينة فلاح، "دور النيباد في تفعيل الحكم الراشد و التنمية المستدامة في إفريقيا"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة

الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، فرع الديمقراطية والرشادة، قسنطينة، 2010-2011، صص 118.

<sup>2</sup>محمد بوعشة، الدبلوماسية الجزائرية وصراع القوى الصغرى في القرن الفريقي و إدارة الحرب الاثيوبية

الاريترية ، بيروت: دار الجيل للنشر و الطباعة و التوزيع ، 2004 ، صص 77.

دور "محوري" في منطقة إفريقيا وسعيها منها لخلق فرص للتنمية على مستوى القارة جعلت الدبلوماسية الجزائرية من مشرع ونياد "شغلها الشاغل" من اجل التوصل إلى إشراك إفريقيا في المشاريع الدولية الكبرى<sup>1</sup>. وفي هذا الصدد قطعت الجزائر شوطا معتبرا في مسار المشاريع الكبرى المراهن عليها في إحداث التكامل الإقليمي والاتصال لاسيما المنشآت القاعدية كمشروع الطريق (العابر للصحراء) الجزائر - لاغوس النيجر مفروقا بمشروع أنبوب الغاز من نيجيريا إلى أوروبا - مرورا بالجزائر و النيجر، و نفذت الجزائر الجزء الخاص بها من مشروع شبكة الألياف البصرية الرابط بين الجزائر - أبوجا) ويجري العمل حاليا على توفير خط ينطلق من العاصمة الجزائر إلى الحدود النيجيرية إلى جانب خط آخر يربط بين الحدود الجزائرية النيجيرية مرورا ب"زندار" بالنيجر مع الإشارة إلى توسعة أخرى لهذه الشبكة تمت برمجتها من اجل تغطية المنطقة من الحدود الجزائرية المالية إلى غاية منطقة "غاو" بمالي. وستدعم الجزء الجزائري من هذه الشبكة عبر خط جديد طوله 750 كلم من الألياف البصرية يمتد على طول خط تحويل المياه بين عين صالح وتمنراست الذي تم تشييده مؤخرا حيث أنجزت الشبكة الجزائرية حسب المقاييس الدولية. وحرصت الجزائر دوما على تبني طرحا إفريقيا يعتمد على تبني إستراتيجية جديدة تقوم على شراكة حقيقية تأخذ بعين الاعتبار المصالح المشتركة والفرص المتكافئة لدول القارة من خلال إدراك أهمية مساعدة القارة في من اجل ترقية منشآتها القاعدية ومشاريعها الهامة القادرة على توفير فرص جديدة للتبادل ما بين المناطق وداخل المناطق نفسها<sup>2</sup>.

كما استطاعت الجزائر أن تجعل القارة من خلال النياد شريكا "مهما" و"قطبا جديدا" للتنمية في الاقتصاد العالمي فمبادرة النياد تهدف بالأساس إلى استغلال موارد القارة و القضاء على الفقر و لأجل هذا قامت بتوزيع المهام حسب المجالات ذات الأولوية على خمس مجموعات إقليمية هي كالتوالي: جنوب إفريقيا مع الإتحاد الإفريقي: قضايا السلم والأمن.

---

<sup>1</sup> سمير محمد عبد العزيز، التكتلات الاقتصادية الإقليمية في إطار العولمة، مصر: مكتبة و مطبعة الشعاع الفنية، 2001، ص 3.

<sup>2</sup> عبد القادر رزيق المخادمي، التعاون العربي الإفريقي : ضرورة حيوية لمواجهة العولمة، مصر: دار الفجر للنشر والتوزيع سنة 2007 ، ص 91.

\* الجزائر مع اللجنة الاقتصادية لإفريقيا : الحكم الجيد للاقتصاد والمشروعات.

\* مصر والاتحاد الإفريقي : الزراعة والنفاز إلى السواق العالمية.

\* نيجيريا مع بنك التنمية الإفريقي: التكامل الإقتصادي.

\* السينيغال مع بنك التنمية الإفريقي: البنية الأساسية<sup>1</sup>.

تبنى معظم المحللين الفارقة للنظرة السلبية حول ترسيخ الحكم الراشد و هذا أثر على رؤيتهم لمبادرة النيباد، فقد نظر هؤلاء إلى مفهوم الحكم الراشد في المبادرة باعتباره يخضع العوامل السياسية ولإملاءات النموذج الليبرالي الجديد و يخدم آلية النفاق السياسي التي تمارسها الحكومات الإفريقية، فبعض منظمات المجتمع المدني الإفريقي ترى أن المبادرة تكرر "أصولية السوق" بتركيزها الكبير على دور القطاع الخاص في التنمية مما يفسر تردّي الوضعية الاقتصادية<sup>2</sup>.

حيث صارت إفريقيا تشارك باستمرار في قمم المجموعة الصناعية الكبرى الثمانية لطرح انشغالاتها ومطالبها ورافعت الجزائر في العديد من المحافل الدولية من اجل النيباد وأسسها وأهدافها انطلاقا من مكانتها داخل الهيئة إذ أنها عضو هام في أجهزتها الأساسية و من بينها الآلية الإفريقية للتقييم من قبل النظراء<sup>3</sup>.

وتعتبر هذه الأخيرة حجر زاوية في "النيباد" حيث تسمح للدول الإفريقية بتقييم التجارب المختلفة والاستفادة منها لتطوير مستوى الأداء السياسي والاقتصادي والإداري وترشيد الحكم والتعاون لحل المشاكل التي تواجه بعضها. وكانت آلية التقييم قد استعرضت تقرير الجزائر في فبراير 2009 وفق المعايير الأربعة وهي الديمقراطية والحكم الراشد و الإدارة الاقتصادية وحوكمة الشركات وأخيرا التنمية الاقتصادية و الاجتماعية.

و برز الدور الذي لعبته الجزائر دفاعا عن النيباد جليا من خلال مداخلات الرئيس بوتفليقة الذي

---

<sup>1</sup>المرجع نفسه،ص 91.

<sup>2</sup>أمينة فلاح، مرجع سبق ذكره،ص129.

<sup>3</sup>عبد القادر رزيق المخادمي، مرجع سبق ذكره،ص92.



دعا في قمة فرنسا - إفريقيا بنيس بفرنسا في شهر ماي من سنة 2011 إلى شراكة متوازنة تأخذ بعين الاعتبار مصالح إفريقيا من خلال تبادل شروط التنمية<sup>1</sup>.

وأوضح رئيس الجمهورية في سيرت بليبيا خلال القمة العربية الإفريقية التي عقدت في أكتوبر 2010 مقارنة تقوم على "التكامل" بين الدول الإفريقية والدول العربية بالنظر للعلاقات الجوار التي تربط بين العديد من دول الكتلتين . أما خلال قمة أوروبا إفريقيا في نوفمبر 2009 فدعا رئيس الجمهورية إلى طرح تصورات الجزائر ومن ورائها دول القارة إلى التأسيس لشراكة "حقيقية" بين إفريقيا وأوروبا لا سيما في المسائل الجوهرية المتعلقة بالتنمية والسلام والأمن وتقليص الهوة بين الشمال و الجنوب وعلاوة على قطاع التنمية والاقتصاد سجلت إفريقيا بفضل مساعي الجزائر في إطار مبادرة النيباد خطوات هامة في مجال السلم و الأمن و تعزيز دولة القانون والديمقراطية<sup>2</sup>.

إلا أن المشكلات التنموية في إفريقيا زادت تفاقما نظرا لاعتمادها على المساعدات و القروض الأجنبية منذ استقلالها بشكل كبير مما يجعل نجاحها أو فشلها مرهون بتلك المساعدات، هذا فضل عن أن قضية المساعدات تثير عدة تساؤلات : فهل هذه المساعدات و القروض تقدم لدعم التنمية في إفريقيا؟ أم أنها تقدم لتحقيق أغراض خاصة للدول المانحة؟ لذلك فإن الاعتماد على هذه المساعدات يخلق قيادا من التبعية قد لا يمكن التخلي عنه، أضف إلى ذلك أن النظام الاقتصادي العالمي الغير عادل قد ساهم في تخلف القارة، و العولمة التي تشكل العقبة الرئيسية التي تواجه إفريقيا في جهودها الرامية إلى التطوير و ذلك بسبب منافعها الغير متساوية و العادلة لجميع مناطق العالم<sup>3</sup>.

وفي هذا المجال حققت الجزائر نتائج ايجابية في مجال الوقاية من النزاعات أو تسويتها وذلك بفضل مصداقيتها وتجربتها المعتمدة على مبدأ الحوار وخيار الحل الدبلوماسي مهما كانت التعقيدات وحجم الصراعات التي تتخر هيكل القارة. و تمضي الدبلوماسية الجزائرية عبر مشوارها

---

<sup>1</sup>د.ك، "النيباد احد أهم الرهانات في سياسة الجزائر الخارجية على مستوى القارة السمراء"، وكالة الأنباء الجزائرية-

على الرابط الإلكتروني <http://www.djazairess.com/aps/254815>

<sup>2</sup>المرجع نفسه.

<sup>3</sup>أمينة فلاح، مرجع سبق ذكره، ص140.

الإفريقي في استحداث استراتيجيات واليات كفيلة بمواجهة تحديات العولمة المتسارعة التي تواجهها القارة السمراء لا سيما أمام التداعيات السلبية للازمة الاقتصادية و المالية التي يشهدها العالم<sup>1</sup>.

كان للجزائر دور في المبادرة الإفريقية للأمن الإنساني المكونة من سبع منظمات أفريقية غير حكومية معنية بقضايا بحقوق الإنسان والحكم الرشيد والديمقراطية، وذلك أثناء مؤتمر الأمن والسلام الذي انعقد من طرف تلك المنظمات بجنوب أفريقيا في نوفمبر سنة 2000 وقد تمثل الهدف الرئيسي للمبادرة الأفريقية للأمن الإنساني في توفير آلية غير رسمية للمحاسبة، والتأكد من مدى تنفيذ القادة والحكومات على ما يعلنونه من التزامات وتعهدات بتحسين أوضاع شعوبهم<sup>2</sup>. وقد حددت المبادرة قضايا الأمن الإنساني في قضايا سبع : الديمقراطية، حقوق الإنسان، الفساد، التحكم في انتشار الأسلحة، إدارة وتسوية النزاعات، تمكين المجتمع المدني، الإرهاب والجريمة المنظمة. وتبرز أهمية دور المبادرة الأفريقية للأمن الإنساني وخاصة في حال نجاحها في تنفيذ المهمة الأساسية التي أنشئت من أجلها في:

-وجود مجموعة كبيرة من مؤسسات الإتحاد الإفريقي التي من المفروض أن تقوم كآلية للمتابعة إلا أنها لا تزال بعيدة عن ذلك لكونها تتطلب مسبقا موافقة من القادة الأفارقة ولا تحضى بالاستقلالية الكافية لممارسة مهامها.

-نجاح المبادرة في تحقيق أهدافها يعكس الأهمية المتزايدة لدور المجتمع المدني وإلى أي مدى يمكن لمنظماته أن تكون رقبيا على القيادات ومتابعا لإنجازها لمهامها إن تحقيق السلم والاستقرار في الساحل كفيل بتحقيق التكامل ودفع عجلة التنمية المستدامة كما أن تحقيق هته الأخيرة يقضي على الأسباب العميقة للنزاعات، وهذا يبرز التكامل الموجود بين مبادرة النيباد التي تعتمد مقارنة التنمية المستدامة والإتحاد الإفريقي الذي يعتمد مقارنة أنسنة الأمن وهو ما ينعكس ويسهم في تحقيق الأمن الإنساني في الساحل الإفريقي<sup>3</sup>.

---

<sup>1</sup>د.ك،"النيباد احد أهم الرهانات في سياسة الجزائر الخارجية على مستوى القارة السمراء،مرجع سبق ذكره.

<sup>2</sup>خديجة عرفة،مرجع سبق ذكره، ص 194.

<sup>3</sup>المرجع نفسه،195.

## المطلب الثاني: استراتيجيات وآليات مواجهة التهديدات غير التقليدية للأمن الوطني

### الجزائري :

في ظل تردي الأوضاع الأمنية في البيئة المجاورة للجزائر، نتيجة لسقوط الأنظمة السياسية ونفسي النزاعات الداخلية، ما نجم عنه تنامي دور الجماعات الإرهابية وتحالفها مع شبكات الجريمة المنظمة، هذا بالإضافة إلى نزوح الهاربين أو اللاجئين إلى داخل الوطن عبر طرق غير شرعية، وأصبح أمن الجزائر مهددا على عدة جبهات داخلية وخارجية، ما شكل تحديا حقيقيا على كل المؤسسات الوطنية في مقدمتها العسكرية و بهذا انتهجت الجزائر استراتيجيات في مكافحة الإرهاب تمثلت في:

سعت الجزائر في إطار مكافحتها للتنظيمات الإرهابية على المستوى الوطني إلى اعتمادها على آليات تشريعية وقانونية وأخرى أمنية عسكرية كما لم تغفل عن الأطر الاقتصادية والاجتماعية، والسياسية والدبلوماسية.

- الآليات التشريعية: أصدر المشرع الجزائري استثنائيا تشريعات لمكافحة هذه الجريمة كالآتي:

---

تبنى الاتحاد الإفريقي المبادرة الجزائرية التي تقيم "علاقة وثيقة" بين الاستقرار و التنمية في منطقة الساحل. و في وثيقة حول استراتيجية الاتحاد الإفريقي الخاصة بالساحل تم إصدارها عقب دورته ال 449 وصف مجلس الأمن و السلم بأولوية دعم التعاون بين بلدان المنطقة لاسيما الجزائر التي تلعب دورا "أساسيا" في استقرار الساحل بخصوص مشاريع المنشآت و التنمية و الإدماج الاجتماعي والاقتصادي للشباب و النساء و التنمية الفلاحية و الرعوية و دعم السكان، فالنزاعات البيئية أو الداخلية بالإضافة إلى المخاطر والتحديات الجديدة على غرار الإرهاب والجريمة المنظمة والتدخلات الخارجية في إطار التنافس الدولي والتي تميز أغلب دول القارة والساحل خصوصا قد قوضت عملية التنمية في أفريقيا، وشكلت عقبة رئيسية في سبيل تحقيق الأمن والسلم الأفريقي وهو ما تداركته القارة أثناء التحول من منظمة الوحدة الأفريقية إلى منظمة الاتحاد الأفريقي والذي عرف إنشاء آلية بديلة عن آلية الوقاية من النزاعات وإدراكها وتسويتها في عهد منظمة الوحدة الأفريقية هي مجلس السلم والأمن الأفريقي و معرفة مدى تحقيق هاته الآلية للأمن والسلم في الساحل الأفريقي من خلال تفعيل البروتوكول حول مجلس السلم والأمن :

على أنه " المنفذ للأمن الجماعي للشعوب والباعث للإنذارات المبكرة في الوقت المناسب للآزمات والنزاعات في أفريقيا " وهو يعتمد على فكرة أساسية هي الدبلوماسية الوقائية من أجل التوقع بحدوث النزاعات وبالتالي احتوائها في مهدها وحلها سلميا لتدعيم مبدأ الحل السلمي للنزاعات الأفريقية.

- والقانون رقم 08/01 الصادر في 26-06-2001 المعدل والمتمم للمرسوم الرئاسي رقم 155/66 الصادر بتاريخ 08 جوان 1966 المتعلق بقانون الإجراءات الجزائية يشكل النص المرجعي الجديد الخاص بقمع الأعمال الإرهابية والذي وضع حدود العمل الميداني في مكافحة وقمع الإرهاب كما يظهر في العناصر التالية:

- فيما يخص التفتيش فقد سمح المشرع الجزائري للشرطة القضائية المتخصصة بالقيام بعمليات التفتيش ليلا ونهارا عبر كل التراب الوطني.

- الحبس الاحتياطي كإجراء استثنائي في حدود أربعة 04 أشهر قابلة للتجديد خمس 05 سنوات بالنسبة للجرائم الإرهابية، وقد تصل عدد التجديدات لحدود إحدى عشر 11 مرة بالنسبة للجرائم العبر وطنية<sup>1</sup>.

- قانون الرحمة: صدر المرسوم ال رئاسي رقم 12/95 بتاريخ 25-02-1995 الذي تضمن تدابير الرحمة، حيث أعتت السلطات من المتابعة من يسلم نفسه، وبهذا تتوجه الجزائر إلى تحقيق المنفعة من وراء هذا القانون أكثر من تلك التي تحققها إذا أوقعت العقوبة على الجاني، كما يفرق قانون الرحمة بين المجرمين كل حسب شخصيته، فمنهم المجرم الخطير والمجرم المتعمد والمجرم المضطر، وهناك من يستفيد من الأعدار القانونية أثناء المحاكمة<sup>2</sup>.

-قانون الوثام المدني 1999: في سنة 1999 وصل الرئيس بوتفليقة الى السلطة وجد الوضع قائما، وقد سبقه فشل مشروع أصدره الرئيس "اليامين زروال" حول "قانون الرحمة" الذي طلب من الإرهابيين النزول من الجبال والإستفادة من بعض إجراءات العفو وتخفيف العقوبة، ولكنه لم يجد آذانا صاغية، حيث لم يستجب من بين أكثر من 20.000 مسلح معتصمين في الجبال سوى 500 مقاتل. فجاء ما سمي ب "مشروع الوثام المدني" سنة 1999 م، ومرّ هذا القانون إلى البرلمان ثم مجلس الشعب ثم عرض على الإستفتاء الشعبي.

---

<sup>1</sup>أمحمد برفوق، "الإستراتيجية الجزائرية في مكافحة الإرهاب" على الرابط الالكتروني:

<http://www.politics-dz.com/threads/alstratigi-algzari-lmkafxh-alrxab.366>

<sup>2</sup>عبد القادر مقام، مسار السلم والمصالحة في الجزائر، الجزائر: دار الغرب للنشر والتوزيع، 2002، ص 74.

ومر المشروع على نحو ثلاثة خيارات: الأول هو أن يسلم الإرهابيون في الجبال أنفسهم مقابل الإعفاء من المتابعات القضائية بغض النظر عما ارتكبه من جرائم، كالتفجيرات في الأماكن العمومية والتقتيل الجماعي والمجازر، ثانيا شرط رهن الإرجاع، فمن عاد من الجبل يبقى مراقبا من قبل الأجهزة الأمنية، فقد يصرح العائد من الجبل ببعض الجرائم ويخفي أخرى، وفي حالة ثبوت تورطه في جرائم أخرى يعاقب خلال هذه الفترة وثالثا، اقتضى القانون تخفيف العقوبة<sup>1</sup>.

- قانون المصالحة الوطنية : اعتمدت الجزائر في حريها على الإرهاب من الناحية القانونية على مرحلتين، حيث بدأت بتقرير العقاب مقابل الجريمة بمعنى قمع الجريمة الإرهابية من خلال التجريم والعقاب، أما في المرحلة الثانية فانتهجت سياسة إصلاحية تعتمد على مبدأ التوبة والعتو عن الأفراد الذين يتخلون عن السلاح، وهذا ما جاء في قانون الوثام المدني، والذي تممه مشروع آخر أكثر انفتاحا يتعلق بالمصالحة الوطنية، وقد تم عرضه للإستفتاء ليلقى ترحيبا شعبيا كبيرا، كمحاولة جادة في إنهاء المأساة<sup>2</sup>.

الآليات الأمنية والعسكرية: منذ بدأ الأعمال الإرهابية أطلقت السلطات العسكرية حملة أمنية عسكرية بهدف استئصال الجماعات الإرهابية، حيث اتبعوا استراتيجية تصفية المدن و طرد هاته الجماعات إلى الجبال.

قامت الحكومة الجزائرية بإجراءات استعجالية بغية التحكم في الوضع الأمني، حيث أعلن المجلس تضمن الإعلان عن حالة الطوارئ الأعلى للدولة في 09 فيفري 1992 مرسوم رئاسي رقم 44/92 ثم أصدر بتاريخ 06 فيفري 1993 مرسوم تشريعي رقم 02/93 تضمن تمديد حالة الطوارئ، حيث

---

<sup>1</sup>ابو علي احميدي بوجطية، "سياسات مكافحة الإرهاب في الوطن العربي: دراسة مقارنة بين الجزائر ومصر".  
مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة الجزائر 2، كلية العلوم السياسية والإعلام، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2009-2010، ص 166.

<sup>2</sup>عبد الرازق بخالد، "المصالحة الوطنية في ظل السياسة الجنائية". مذكرة ماجستير غير منشورة، قسنطينة: جامعة منتوري، كلية الحقوق والعلوم القانونية، 2009. 2010، ص 59 .

تم بموجب القانون منع الأشخاص والسيارات من المرور بحكم حظر التجوال، إلى جانب عمليات التفقيش ليلا ونهارا، وإقامة الحواجز الأمنية، وتنظيم توزيع المواد الغذائية.<sup>1</sup>

ونتيجة الإنتشار الكبير للأعمال الإرهابية اعتمدت الحكومة على أسلوب الإعتقال ، وأقامت عدة مراكز للإعتقال بتاريخ 10 فيفري 1992 في كل من رقان، ورقلة، أدرار، تيميمون، ودامت هذه المراكز تحت الخدمة حتى سنة 1995<sup>2</sup>.

وبموجب المرسوم رقم 04/97 المحدد لشروط ممارسة حق الدفاع المشروع في إطار منظم استحدثت السلطة عدة فرق أمنية منها فرق الدفاع الذاتي ، ومن بين الإختصاصات المخولة لهم في مجال مكافحة الإرهاب الترخيص باستعمال القوة بغية محاربة الخلايا الإرهابية وحماية المواطنين<sup>3</sup>.

عملت السلطة على مساندة الجيش في عمليات التمشيط بمساعدة المجاهدين المتطوعين القدامى الملمين بمختلف التضاريس وما تم تسميته الوطنيين، بالإعتماد على خبرتهم، كما تم إنشاء مراكز الحرس البلدي الذين يقومون بجمع المعلومات وحراسة المنشآت والبنى التحتية في القوى الموجودين بها<sup>4</sup>.

ومن الناحية العسكرية تم إدخال تعديلات هيكلية على الجيش الوطني الشعبي، حيث تم إنشاء أجهزة مكافحة الإرهاب والتدخل السريع، ثم زدوا الجيش بعقيدة عسكرية جديدة تعكس نظرية الحرب اللاتماثلية. فجراء النكسات المتوالية التي مر بها الجيش بسبب الوضع الأمني المفاجئ، إلى جانب قلة خبرته في التعامل مع الجيل الجديد للحرب، التي تعتمد على استراتيجية الحرب

---

<sup>1</sup> وقاف العياشي، مكافحة الإرهاب بين السياسة والقانون، الجزائر: دار الخلدونية للنشر والتوزيع، 2006، ص85.

<sup>2</sup> آدم قبي، "ظاهرة العنف السياسي في الجزائر في ظل التعددية السياسية 1998-1999" ، أطروحة دكتوراه

غير منشورة، جامعة الجزائر: كلية العلوم السياسية والإعلام، 2002 ، ص 122.

<sup>3</sup> دريس باخوية ، "جرائم الإرهاب في دول المغرب العربي: تونس، الجزائر، والمغرب نموذجا " ، مجلة دفاتر

السياسة والقانون، ورقلة، العدد11، جوان 2014 ، ص107.

<sup>4</sup> ابن عروس زهرة وآخرون، الإسلاموية السياسية: المأساة الجزائرية، ترجمة.غازي النيطار، بيروت: دار الفارابي، 2002 ، ص 205.

الخاطفة وحرب العصابات، لهذا توجه إلى تطبيق مقاربة أمنية مزدوجة، فمن جهة تعامل بليوننة لاستدراج العناصر الإرهابية، ومن جهة أظهر قوته وبأسه في استئصال وتدمير العناصر الراديكالية، ووضع خطة اتصالية بغية استرجاع المغرر بهم والتي نجحت إلى حد كبير، كما استطاع أن يخترق هاته الجماعات وزرع أفرادهم بينهم لجمع المعلومات<sup>1</sup>.

سعت الجزائر للقضاء على الظاهرة الإرهابية التي استفحلت في المجتمع، فأقامت نجاحا في ذلك على بناء معادلة مهمة، حيث انتقلت من اعتمادها على القوة والعنف نظرا لقصور هاته النظرة وعدم فاعليتها لمكافحة الإرهاب إلى ارتكازها على ثلاث نقاط في تشكيلها لهاته المعادلة، حيث قامت بإنشاء حاضنة اجتماعية دائمة في إطار نبذ أي شكل من أشكال التطرف وتشتيت الوحدة الوطنية وضرب مؤسسات الدولة، ثم عصرنه المؤسسة الأمنية بمختلف تشكيلاتها لتفعيل جاهزيتها وقدرتها على المواجهة، وأخيرا التأسيس لإرادة اجتماعية وسياسية من خلال تجسيد كل عوامل التضافر والتكامل<sup>2</sup>.

تعد الجزائر دولة رائدة في مجال مكافحة الإرهاب بشهادة دولية وعمدت طيلة عقد من الزمن إلى التعامل مع الظاهرة بطريقة عسكرية استئنافية فلقد أثبت اتباع النهج العسكري لقمع العمليات الإرهابية عدم نجاحه، مما زاد من تأزم الوضع الذي جعل البلاد قاب قوسين أو أدنى من تدخل دولي لتسوية الوضع. لكن التغير الذي حصل في الاستراتيجية الجزائرية وانتهاجها طرق اقتصادية واجتماعية سلمية في معالجة الأزمة، كانت له نتائج إيجابية أكدت أحقية وأولوية الحلول السياسية على العسكرية<sup>3</sup>.

• على المستوى الإقليمي: لقد نجحت الجزائر في كبح جماح الجماعات الإرهابية على المستوى المحلي، هذا ما دفع بتلك التنظيمات إلى نقل نشاطاتها إلى خارج الحدود

---

<sup>1</sup> المرجع نفسه، ص ص 204-205.

<sup>2</sup> دريس باخوية، مرجع سبق ذكره، ص ص 107-108.

<sup>3</sup> حكيم غريب، "من الحلول الأمنية إلى الحلول السياسية: التجربة الجازنية الرائدة في مكافحة الإرهاب". معهد

واشنطن، على الرابط الإلكتروني: <http://www.washingtoninstitute.org>

الجزائرية، وبدورها تحركت الجزائر وفق دبلوماسيتها الأمنية للإشادة بخطر هاته الجماعات ومحاولة تعريف الإرهاب، وبذلك سارت في سبيل تحقيق هدفها على عدة مستويات:

أ. على المستوى العربي: حاولت الجزائر أن تجمع الرؤية العربية تجاه ظاهرة الإرهاب، وفي ظل تحركات دبلوماسيتها نجحت في مسعاها حيث تم توقيع اتفاقية حول التعاون العربي لمكافحة الإرهاب، حيث تم المصادقة عليها من طرف وزراء الداخلية العرب، ووقعوا عليها في 22 أبريل 1998 ، ودخلت حيز التنفيذ في شهر ماي 1999 . وأهم ما جاءت به نبذ العنف بمختلف أشكاله، ودعت إلى تعزيز التعاون عبر التنسيق العربي-العربي في المجال الأمني، وضرورة تبادل الخبرات والمعلومات الأمنية فيما بينها<sup>1</sup>.

ب. على المستوى الإفريقي: تخصص التعاون الأمني والعسكري:

-مبادرة دول الميدان وفقا لاتفاق تمتراست: عقدت اجتماعات عسكرية ما بين قادة أركان جيوش الدول الخمس (الجزائر، ليبيا، مالي، النيجر، موريتانيا)، في كل من طرابلس ثم شرم الشيخ في جويلية 2009 وآخر اجتماع كان في ولاية تمتراست بتاريخ 12 أوت 2009 ، وتم ذلك تحت غطاء مجلس السلم والأمن الإفريقي، وتضمن هذا الاجتماع إعداد خطة أمنية لمحاربة التنظيمات الإرهابية وتشكيل جيش نظامي موحد، ويقوم بالعمل ضمن خطة إقليمية معتمدا في ذلك على القدرات الذاتية لهذه الدول، وقد دخلت الخطة حيز التنفيذ في سبتمبر 2009<sup>2</sup> وهو ما اصطلح على تسميته ب "لجنة الأركان العملياتية المشتركة"، ثم تبع ذلك اجتماع مجلس رؤساء أركان البلدان المعنية، في 26 سبتمبر 2010 ، وذلك بهدف معالجة الوضعية الأمنية في المنطقة، حيث أكد السيد عبد القادر مساهل الوزير المكلف بالشؤون المغاربية والإفريقية وجامعة الدول العربية، بأن

---

<sup>1</sup> عبد الحق بن جديد وباسط سميرة، "استراتيجية الجزائر الدبلوماسية لمكافحة الإرهاب"، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، باتنة، العدد 08 ، جانفي 2016 ، ص37.

<sup>2</sup> ليلي قارة، مكافحة الإرهاب والإجرام في منطقة الساحل: الجهود التي تبذلها الجزائر، مجلة الجيش، الجزائر، العدد 570 ، أكتوبر 2013 ، ص38.



رؤية الجزائر في مكافحة الإرهاب تنطلق من ضرورة وجود تعاون إقليمي منظم وعملياتي، وعلى إرادة سياسية مشتركة لخوض المعركة الحاسمة<sup>1</sup>.

-خلية وحدة الربط والإدماج الإستخباراتية: اجتمع بتاريخ 15 سبتمبر 2010 قادة أمن واستخبارات الجزائر ومالي والنيجر وموريتانيا، لإنشاء خلية يكون مقرها في تلمسان، وتتحدد مهامها في مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة عبر استراتيجية موحدة بين الأطراف، حيث تضطلع هاته اللجنة برصد نشاطات جماعات تنظيم القاعدة وشبكات الجريمة المنظمة، بالتصنت على اتصالاتهم، قم العمل على اختراق عاته التنظيمات، وإقامة دوريات عسكرية على الحدود من أجل ضبطها وتضييق الخناق على المهريين، خاصة أولئك المتحالفين مع القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي<sup>2</sup>.

إنشاء المركز الإفريقي للدراسات والبحوث حول الإرهاب: سارعت الجزائر بالتنسيق مع دول إفريقيا بما فيها دول الساحل، إلى تأسيس إطار أكاديمي علمي استراتيجي لبحث سبل مكافحة ظاهرة الإرهاب باحترافية، فتم إنشاء هذا المركز في أكتوبر 2004 ومقره في الجزائر، وعمل المركز على إنشاء قوة إفريقية احتياطية سنة 2010 في الجهات الخمسة، وقد عكف حوالي 40 خبير في إفريقيا منذ 2008 على مناقشة مسألة مكافحة الإرهاب في دول الساحل والقارة بشكل عام<sup>3</sup>.

-إنشاء آلية التعاون بين أجهزة الشرطة الإفريقية (أفريبول): من بين المشاريع الأمنية التي اقترحتها الجزائر بالمشاركة مع دول القارة الإفريقية، في حرصها على المساهمة في تعزيز التعاون الأمني الإفريقي، ومشاركتها في كل المبادرات الرامية إلى تطوير وازدهار الشعوب، حيث اجتمع قادة الشرطة الأفارقة في سبتمبر 2013 في الندوة الجهوية الإفريقية الـ 22 للأنتربول التي احتضنتها الجزائر، وقد تم دعم فكرة إنشاء منظمة التعاون الإفريقي في مجال الشرطة الجنائية "أفريبول"<sup>4</sup>، وقد تم تبنيها رسميا خلال القمة 23 للاتحاد الإفريقي في غينيا الإستوائية في جوان

---

<sup>1</sup>المرجع نفسه، ص38.

<sup>2</sup>تور الدين دخان وعيدون الحامدي، "مسار تأمين الحدود الجزائرية: بين الإدارة الأحادية والصيغ التعاونية الإقليمية." دفاتر السياسة والقانون، ورقلة، العدد 14، جانفي 2016، ص 180.

<sup>3</sup>المرجع نفسه، ص181.

<sup>4</sup>صليحة جوري، "أفريبول آلية فعالة لتعميق التعاون بين أجهزة الشرطة الإفريقية لمواجهة التحديات الأمنية في القارة."، مجلة الشرطة، الجزائر، العدد 122، مارس 2014، ص08

2014 ، وبانعقاد الجمعية العامة الأولى لآلية الإتحاد الإفريقي في مجال الشرطة (أفريبول) في 15 ماي 2017 تم انتخاب المدير العام للأمن الوطني اللواء عبد الغني هامل على رأس الآلية الشرطية الجديدة لعهدة تدوم سنتين، وأكد على أن الأولوية ستكون لدعم القدرات التقنية لكافة أجهزة إنفاذ القانون الإفريقية، بضمان التبادل السريع لقاعدة البيانات، وأيضا دعم الدراسات والأبحاث والتدريب والتكوين في جميع ميادين الشرطة واختصاصاتها<sup>1</sup>.

\* **على المستوى الدولي:** ناضلت الجزائر من أجل إقناع المجتمع الدولي بتبني رؤيتها لمكافحة الإرهاب، خاصة وأنها عانت ولسنوات من التهديد الإرهابي، حيث تركزت هذه الرؤية على ثلاث أسس هي رفض دفع الفدية وعدم التفاوض مع الإرهابيين ودعم التنمية الإجتماعية والإقتصادية للدول التي تعاني من الإرهاب وقد عرض الوزير المنتدب المكلف بالشؤون المغربية والإفريقية "عبد القادر مساهل" التجربة الجزائرية في مكافحة الإرهاب خلال الندوة الدولية حول التطرف العنيف في واشنطن التي أقيمت بتاريخ 22 و 23 أوت 2015.<sup>2</sup>

أن تنمية القوة والقدرات العسكرية لا يعني فقط القضاء على الإرهاب دون توظيف أساليب أخرى، تدخّل في منع تجذّر وانتشار هذه الظاهرة، وعلى هذا الأساس تتحرك الجزائر وفق استراتيجية استباقية، أي الانتقال من مرحلة تلقي الضربات إلى مرحلة الصدّ والوقاية منها قبل وقوعها، لهذا يستلزم الأمر بناء ميكانيزمات للقضاء على مختلف مصادر الإرهاب<sup>3</sup>.

وتم عقد قمة المخدرات سنة 2010 من طرف كولومبي وآخر يمثل تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي وكطرف ثالث عن مجموعة الطوارق، للنظر في قضية تمويل الجريمة المنظمة للإرهاب وذلك أن الإرهاب يستفيد من تجارة المخدرات والأسلحة ومختلف عمليات التهريب بتمويل جميع نشاطاته، وتوصلوا إلى الاتفاق الذي يقضي بتأمين القاعدة لشحنات المخدرات، مقابل مبالغ مالية

---

<sup>1</sup> **المرجع نفسه**، ص 08.

<sup>2</sup> علي بوشربة وبوعلام بولعراس، "الجزائر في مواجهة الإرهاب والجريمة المنظمة: استراتيجية فعالة"، **مجلة الجيش**، الجزائر، العدد 618، جانفي 2015، ص 33.

<sup>3</sup> قوبي س، مكافحة الإرهاب: أي أشكال لتمويل الإرهاب؟. ترجمة مساعيد ض، **مجلة الجيش**، الجزائر، العدد 04، أكتوبر 2013، ص ص 48-49.

يتحصلون عليها، وهي بذلك تجني ما يقارب 1.4 مليون عن كل طن من الكوكايين خاصة في منطقة الساحل<sup>1</sup>.

توفير التنظيمات الإرهابية حماية لمافيا الجريمة المنظمة: يقوم الإرهابي ون بتوفير غطاء حماية لمافيا شبكات التهريب، فهم يؤمنون لهم المسالك والطرق لانتقلاتهم التي يستعملون فيها السيارات الرباعية الدفع، التي غالبا ما تكون من نوع ستايشن نظرا لقدرتها على السير في المناطق الصحراوية<sup>2</sup>.

وزيادة في هذا الإطار نظمت الجزائر بتاريخ 23 فبراير 2015 اجتماعا دوليا حول ملف مكافحة الإرهاب بتجفيف منابعه وكذا تجريم دفع الفدية، حيث شارك في هاته الندوة خبراء ومختصون في مكافحة الإرهاب يمثلون 11 دولة، وقد أصدرت الهيئة الجزائرية الإفريقية للسلم والمصالحة تقريرا يفيد بأن التنظيمات الإرهابية حصلت على أكثر من 220 مليون دولار أمريكي من عائدات الفدية، الأمر الذي مكّنها من التمدّد والانتشار في المنطقة<sup>3</sup>.

واستطاعت الجزائر بفضل مجهوداتها الدبلوماسية، إقناع المجتمع الدولي لخطورة الظاهرة الإرهابية على الأمن الدولي(\*) المتعلقة بتجريم دفع الفدية في ديسمبر 2009 ، حيث صادق مجلس الأمن على اللائحة رقم 1904 حيث جاء هذا القرار لتكملة اللائحة رقم 1373 المتعلقة بتمويل الإرهاب ومكافحته، إلى جانب اللائحة رقم 1267 المتعلقة بتمويل نشاطات الجماعات الإرهابية<sup>4</sup>.

---

<sup>1</sup> خالد بشكيط، مرجع سيق ذكره، ص 107.

<sup>2</sup> المرجع نفسه، ص 107.

<sup>3</sup> عثمان لحياني، انطلاق اجتماع دعم تجفيف منابع الإرهاب في الجزائر على الرابط الالكتروني:

<https://www.alarabiya.net/ar/north-africa/algeria/2015/02/23/.html>

<sup>4</sup> المرجع نفسه.

وفي إطار مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب اتبعت الجزائر استراتيجيتين، الأولى وقائية حيث ألزمت المؤسسات المالية والبنكية بالتأكد من زبائنها والإحتفاظ بكل وثائقهم، والزامهم كذلك بالتأكد من العمليات المالية التي تمر أمامها، وألزمت البنوك كذلك بتنصيب أنظمة إنذار تسمح بالكشف عن عمليات تبييض الأموال، وكذلك إخطار خلية معالجة الإستعلام المالي ووضع تدابير تأديبية عقابية لمن يتستر عن الحالات المشبوهة. أما الإستراتيجية القمعية فجرمت تبييض الأموال والإرهاب وإدراجه في قانون العقوبات، وإقرار المسؤولية الجزائية للشخص الاعتباري، وتوسيع الإختصاص المحلي لضباط الشرطة القضائية وتوسيع صلاحياتهم<sup>1</sup>.

أما في ما يخص استراتيجيات الجزائر لمكافحة ظاهرة الهجرة غير الشرعية فنطرحها كالتالي:

من الناحية الأمنية نجد هناك خطر التواطؤ بين الإرهابيين والشبكات المتخصصة في التهريب، حيث يستفيد الإرهابي من المهرب في جمع المعلومات عن تحركات قوات الأمن، ويقوم بتهريبه إلى داخل الوطن، فيما يستفيد الثاني من الريح المادي. كما يمكن استغلال المهريين أو حتى المهاجرين غير الشرعيين، من طرف استخبارات الدول الأجنبية مثلما حدث في غرداية، حيث تم

---

(\*يشمل موضوع دراسات الأمن الدولي المسائل النظرية العامة مثل أسباب الحرب والتحالفات، فضلا عن البحوث الأكثر توجّها نحو السياسات بشأن مشاكل السياسة العسكرية التي تواجه بلدان معينة . وهناك موضوعين رئيسيين في هذا المجال يتعلق بالأطراف المعنية بالعنف الدولي والتهديدات الخارجية لأمن الدول (1)أسباب الحرب ومنعه .

(2) و استراتيجية استخدام قوة الجيش لأغراض سياسية. وهناك موضوع ثالث، آثار الحرب. وإلى حد ما تم دمج الاهتمام فيما يتعلق ببناء الدولة، لأنه قد تشكلت العديد من الدول القومية في بوتقة الصراع المسلح. ونشأت هذه الدول من الدوافع المتناقضة. وذهب بعض العلماء أكثر قلقا إزاء خطر الحرب، الى البحث عن طرق لاستخدام القوة لأغراض وطنية .

وتشمل القضايا الجوهرية لدراسة الأمن الدولي على أسباب النزاع والحرب في النظام الدولي، الاستراتيجيات الكبرى للدول، الاستراتيجية النووية والحد من التسلح، الردع التقليدي والاستراتيجي التقليدية، العقيدة العسكرية، ومحددات السياسات الدفاعية للدول والمنظمات العسكرية والعلاقات المدنية-العسكرية، والتاريخ العسكري.

ويتناول مجال المسائل النظرية العامة مثل أسباب الحرب والتحالفات، فضلا عن مشاكل السياسة العسكرية التي تواجه بلدان معينة. على الرغم من أن بعض التحليلات قد تم الانحراف عن مجالها كونها قريبة جدا من المناقشات الجارية بشأن قضايا السياسة الحيوية .

<sup>1</sup>صالح بوكروخ، الجريمة المنظمة بمنطقة الساحل والصحراء". مجلة الجيش، الجزائر، العدد 618، جانفي

ضبط عشرة مهاجرين أفارقة غير شرعيين بحوزتهم أجهزة اتصال من نوع ثريا وحاسوب وأجهزة تتصت وعدد من الأجهزة التقنية الأخرى<sup>1</sup>.

من الناحية الاقتصادية منذ قدوم المهاجرين الغير شرعيين الى الجزائر وقع على عاتقها أعباء اقتصادية كبيرة، وزادو من نسبة البطالة، وذلك لتوفر اليد العاملة الرخيصة، فهم يحاولون كسب قوتهم حتى بأبخس الأثمان، هذا إلى جانب ارتكابهم جرائم في حق الاقتصاد الوطني، حيث يعملون على تهريب الثروات الوطنية في إطار شبكات متجهين إلى بلدانهم الأصلية، ثم عرضها بنصف قيمتها هذا ما ينجّر عنه تعودهم على الربح السهل والسريع الذي يجعلهم يستمرون وبضاعفون نشاطاتهم، كذلك يضعفون العملة الوطنية التي تتدنى بها القدرة الشرائية للمواطن، كما أن عمليات ترحيلهم تتطلب مبالغ هائلة تتحملها الدولة الجزائرية<sup>2</sup>.

من الناحية الصحية: تعتبر دول الساحل الإفريقي من أكثر الدول التي تتميز ببيئة حاضنة للأمراض، وبانتقال هؤلاء المهاجرين غير الشرعيين إلى داخل الوطن، سيكون من بينهم إن لم يكن معظمهم يحمل أمراضا معدية ومنها حتى الفتاكة ولعل أبرزها مرض فقدان المناعة المكتسبة (السيدا)، ولعل الأوضاع في تمارست خير دليل على ذلك، حيث أطلقت الدولة الجزائرية إثر وفاة 28 مهاجرا إفريقيا، مخططا لتفادي انتشار المرض الذي أصبح هاجس يؤرق المجتمع والسلطة. وكذلك الظروف المعيشية والمبيت في أماكن منعومة النظافة، ساعد على ظهور الأوبئة مثل التيفوئيد والسل وغيرها من الأمراض<sup>3</sup>.

---

<sup>1</sup> وليد ع، "القبض على 10 عشرة جواسيس للموساد في غرداية". بوابة الشروق، على الرابط الإلكتروني:

<http://www.echoroukonline.com/ara/articles/510700.html>.

<sup>2</sup> رشيد ساعد، "واقع الهجرة غير الشرعية في الجزائر من منظور الأمن الإنساني". مذكرة ماجستير غير منشورة، بسكرة: جامعة محمد خيضر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2011-2012، ص 69.

<sup>3</sup> المرجع نفسه، ص 53

## المطلب الثالث: الإستراتيجية الجزائرية في التعامل مع المشاريع الأجنبية في الساحل الإفريقي:

تفتقر معظم بلدان الإقليم الإفريقي إلى الموارد المحلية اللازمة للاستثمار، نظرا لاستنزاف الواقع على موازنتها بفعل عبء الديون . ومن ثمة تعاني هذه البلدان من نقص رأسمال الضروري لتحفيز النمو الاقتصادي وتحقيق التعافي من الأزمات الاقتصادية ، وقد كان للمشكلات الاقتصادية الراهنة مضاعفات خطيرة على التنمية البشرية، والأداء التنموي في الإقليم وعلى الاستقرار والحكم، كما أن الاختلالات الحادة في الموازنة تحول دون تحول هذه البلدان صوب توجيه موارد كافية لبرامج التنمية ولتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية فقد اضطلعت البرامج الإنمائية الخاصة بدول إفريقيا جنوب الصحراء بتحليل مشكلة ديون هذه البلدان بالتوصية بشطب ديون البلدان الأكثر فقرا<sup>1</sup>.

يبرز التنافس الاقتصادي الدولي على القارة واقعهم الدولي بوجود حقائق متنوعة تتعلق بمستقبل الشراكة من أبرزها تنافس الدول الصناعية الكبرى على موارد القارة و التي تصدرها الولايات المتحدة الأمريكية التي تستورد 20 % من النفط الفريقي بالضافة إلى الصين، الهند، ألمانيا، بهدف التركيز على التوسع في الأسواق الإفريقية لاستعاب المنتجات و الاستثمارات، إضافة إلى دور اليابان من خلل مؤتمرات طوكيو للتنمية الإفريقية.

كما يتركز هذا التنافس حول السلعة الاستراتيجية للقارة" البترول" إذ تعتبر الصين ثاني أكبر مستورد له من إفريقيا بعد الولايات المتحدة الأمريكية، فأصبحت بذلك القارة تجسد مشهد حرب اقتصادية بين كبرى الشركات<sup>2</sup>.

تعاني منطقة الساحل الإفريقي من هشاشة أمنية معقدة كما تعتبر منطقة حيوية بالنسبة للأمن الوطني الجزائري، ناهيك عن الاستقطاب الخارجي فيها، ولذلك فإن الاهتمام الجزائري بهذه المنطقة

---

<sup>1</sup> طابع أصيفا و آخرون، العولمة الديمقراطية والتنمية في إفريقيا تحديات وآفاق، القاهرة: مركز المحروسة، 2003،ص186.

<sup>2</sup>أمينة فلاح، مرجع سبق ذكره،ص142.

ضرورة ملحة لضمان الأمن والاستقرار خاصة وأنّ الجزائر لها حدود شاسعة جدا مع دول هذه المنطقة على امتداد أربعة آلاف كلم، تجعل من الصعب مراقبتها، بالإضافة لطول الحدود فإن المنطقة تتميز بصعوبة وقساوة المناخ والتضاريس الطبيعية، وأيضا نقص الوسائل والآليات اللازمة لمواجهة عصابات الإجرام المنظم والجماعات الإرهابية<sup>1</sup>.

وتعمل الجزائر على الحفاظ و ضمان استقرار المنطقة ومحاولة إفرغها من الأنشطة والممارسات التي تمس بأمنها الوطني، والتي تقوم بها القوى الخارجية مثل فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية. فهذه الدول تعمل على إيجاد موطئ لها في منطقة الساحل الغنية بالثروات الطبيعية خاصة النفط واليورانيوم، ، هذا ما يغذي أطماعهم وسعي فرنسا لإحياء دورها الاستعماري القديم بأساليب وطرق جديدة في المنطقة. فأزمة شمال مالي والتدخل العسكري الفرنسي فيها، والتحالف الدولي من طرف الناتو لإسقاط القذافي ومحاولة السيطرة على ثروات المنطقة ورغبة الطوارق في إقامة دولة خاصة بهم في المنطقة وضعف دول المنطقة كمالى والنيجر وموريتانيا وتشاد... الخ، هي ممارسات لها انعكاسات مباشرة وتشكل تهديد صريح لأمن الجزائر، خاصة وأن تداعيات الأزمة المالية والليبية مست مباشرة بأمن واستقرار الجزائر<sup>2</sup>.

لقد أصبحت القضايا المتداخلة في منطقة الساحل و الصحراء الكبرى معضلة أمنية كبيرة وتوجهت كلها الى تحويل المنطقة إلى " أفغنستان ثانية" و خاصة مع التحولات الساسية في المنطقة مع تقاوم المخاطر و تأثيرها المباشر على الأمن القومي الجزائري كما أنه من الضروري التنبيه إلى أن العمليات التهريب لتشمل مواد جد خطيرة على الوضع الداخلي للبلاد كالأسلحة التي مصدرها ليبيا والنيجر وموريتانيا والمخدرات القادمة من المغرب أما مالي فهي مصدر السجائر والنسيج الإفريقي في حين يخرج من الجزائر المواد الغذائية والبنزين<sup>3</sup>.

---

<sup>1</sup>وليم - توردوف، الحكم والسياسة في إفريقيا ، ترجمة: كاظم هاشم نعمة، ليبيا : أكاديمية الدراسات العليا، 2004 ، ص34.

<sup>2</sup>قوي بوحنية، مرجع سيق ذكره، (الموقع الالكتروني)

<sup>3</sup>حميد يس، "جماعات انفصالية في الساحل تمارس الاختطاف طمعا في اموال القاعدة"، الجزائر، الخبر اليومية 02-04-2009، ص 02.

فعملت الجزائر على مواجهة الازمات والمشاريع الأجنبية التي لديها في الغالب مصالح متناقضة مع مصالح الجزائر في المنطقة، من خلال دعم وتنسيق جهود بناء السلم عن طريق اسراتيجيتين، على اعتبار أن هناك علاقة ارتباط وثيقة بين القرب الجغرافي وعملية تحديد الأولويات الوطنية للسياسة الخارجية.<sup>1</sup>

- الإستراتيجية الجزائرية في المجال السياسي: يشوب سياسة الجزائر في مجال الأمن بكل مستوياته العديد من النقائص، حيث أن العلاقات الجزائرية مع دول الساحل الافريقي تتميز بعدم الاستمرارية، وهذا راجع إلى غياب الجزائر المتكرر عن أحداث المنطقة ، فالتمتع في سياسة الجزائر في مجال الأمن في منطقة الساحل وخاصة فيما يخص المشاريع الأجنبية يجد نقائص كثيرة تشوبها ، وهو ما يفسح المجال للمشاريع الاجنبية كفرنسا ومؤخرا الولايات المتحدة الأمريكية والمغرب لنسج علاقات مع فواعل في هذه البلدان تكون في غالب الأحيان ذات مشاريع معاكسة لمصالح الجزائر.<sup>2</sup>

كل هذا جعل الأمن القومي الجزائري بخطر بفعل تراكم الأزمات في المنطقة، وانتقالها إلى الجنوب الجزائري، وتزامن ذلك مع المشاكل الداخلية التي عانت منها الجزائر ،لكن ومع غياب إستراتيجية واضحة جعل السياسة الجزائرية أسيرة استراتيجيات الغير وبالتالي اقتصر دورها على ردود الأفعال ويمكننا أن نقر بأن الأمن الإقليمي أصبح أكثر تهديدا وذلك نتاج ما أفرزته حالة الفوضى السياسية والأمنية في المنطقة، وهو الوضع الذي دفع بالجزائر إلى اعتماد مدخل الأمن التعاوني كحل من الحلول لمعالجة التهديدات " اللاتماتلية " ، خاصة إذا ما سلمنا بحالة الضعف الذي ينتقل إلى حالة الفشل الدولاتي والذي يطبع بعض دول المنطقة بحيث جعلت منها حكومات عاجزة عن بسط هيبة الدولة ونفوذها على كامل ترابها.<sup>3</sup>

واتجهت الجزائر في دبلوماسيتها عام 2012 بشكل واضح نحو تسوية الصراعات القائمة بدول الجوار عبر مقاربة الحوار بين الأطراف الداخلية المتنازعة بشكل مستقل ودون تدخل أي طرف

---

<sup>1</sup>منصور لخضاري، مرجع سبق ذكره، ص59.

<sup>2</sup>عاطف قدادرة، مرجع سبق ذكره ،(الموقع الالكتروني).

<sup>3</sup>عمر السعداوي، مرجع سبق ذكره، (الموقع الالكتروني).



خارجي سواء في ليبيا أو مالي، وقد حرصت الجزائر منذ سنوات على أن تكون وساطتها الدبلوماسية محكومة بمبدأ احترام الوحدة الترابية للجوار<sup>1</sup>.

هذا بالإضافة إلى ضرورة تفعيل السياسة الخارجية تجاه دول الساحل الأفريقي، وتشكيل كتل إقليمي تكون الجزائر القائد اقليميا، وهذا بمحاولة أقلمة السياسة الخارجية للمنطقة، على اعتبار أن هناك علاقة ارتباط وثيقة بين القرب الجغرافي وعملية تحديد الأولويات الوطنية للسياسة الخارجية<sup>2</sup>.

- **الإستراتيجية الجزائرية في المجال الاقتصادي:** هناك العديد من الإجراءات التي يجب على الجزائر اتخاذها من الناحية الاقتصادية من أجل تنمية الجنوب الجزائري الكبير، بإقامة المشاريع الهيكلية القاعدية وهذا كبديل لظاهرة التهريب والجريمة التي اضطرت بعض السكان لممارستها الظروف المزرية وحالة العزلة التي يعيشها هؤلاء في المناطق البعيدة كأحد مظاهر اللأمن الإنساني في مناطق داخل الجزائر.

مع العلم أن الجزائر لم تستخدم كافة إمكاناتها الاقتصادية في علاقاتها مع دول الساحل الأفريقي بعد فشل تجربة ندوة الدول الصحراوية، التي لم تعمر طويلا رغم التغني بشعارات كالتعاون جنوب جنوب، فالإجراءات تتمثل في تنمية الجنوب الكبير من خلال تفعيل المشاريع المدرجة في إطار صندوق الجنوب، وإتباع نظرية النمو المتوازن بين مختلف مناطق الوطن، عن طريق التوجه جنوبا لتحقيق العدالة التوزيعية، التي تقضي على كثير من المشاكل الأمنية في الجنوب الجزائري وامتداد خطط وبرامج التنمية إلى المناطق الحدودية بل حتى إلى المناطق الشمالية لكل من مالي والنيجر وشرق موريتانيا<sup>3</sup>.

---

<sup>1</sup> محمد مالي، "تحو رؤية استراتيجية للعلاقات المغاربية الإفريقية"، ورقة بحث قدمت في الندوة السابعة، المغرب العربي في مفترق الشراكات حول التعاون المغاربي الإفريقي وتفعيل آلياته، تونس: مركز جامعة الدول العربية،

2008، ص 47

<sup>2</sup> المرجع نفسه، ص 47.

<sup>3</sup> عبد الله محمد عبد الرحمن، التوطين والتنمية في المجتمعات الصحراوية، مصر: دارالمعرفة الجامعية، 2003، ص 68.

وفي إطار مساهمة الجزائر في تنمية مناطق الساحل الإفريقي قامت باستثمار 200 مليون دولار أمريكي لتنمية النيجر ومالي كما قامت الجزائر بإلغاء ديون بعض دول الساحل الإفريقي، حيث قامت الحكومة الجزائرية في سنة 2012 بإلغاء ديون عدة دول إفريقية منها دول الساحل الإفريقي قدرت بـ 03 مليار دولار، وفي سنة 2013 قررت الحكومة الجزائرية إلغاء ديون بقيمة 902 مليون دولار على 14 دولة عضو في الاتحاد الإفريقي، تعتبر من الدول الأقل نموا في إفريقيا، وذلك بمناسبة الذكرى الخمسين لإنشاء منظمة الوحدة الإفريقية في العام 1963

والتي تحولت في عام 1999 إلى الاتحاد الإفريقي، وهي البنين، بوركينا فاسو، الكونغو، إثيوبيا، غينيا، غينيا بيساو، موريتانيا، مالي، موزمبيق، النيجر، السنغال، وتنزانيا<sup>1</sup>.

وتعتبر جمهورية موريتانيا، أكبر مستفيد من قرار الحكومة الجزائرية، حيث استفادت من إسقاط ديون بقيمة 250 مليون دولار كخطوة لتعزيز العلاقات مع هذه الدولة العضو مع الجزائر في اتحاد المغرب العربي، كما يمكن أن تكون طرفا مؤثرا في قضية الصحراء الغربية، وحسب الحكومة الجزائرية فإن قرار إلغاء ديون الدول الإفريقية يصب في سياق سياسات التضامن الإفريقي وتنفيذ التزامات الجزائر الدولية تجاه بلدان القارة من أجل تعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية للدول الأعضاء في الاتحاد الإفريقي ومساعدتها على تحقيق أهداف التنمية للألفية الثالثة، وكذا مساعدة بلدان القارة الأقل دخلا على إقامة مشروعات تسمح بمكافحة الفقر وحالات عدم الاستقرار التي تعزز التطرف الديني وتدفع بآلاف الشباب الأفارقة إلى الهجرة نحو الجزائر كآخر بوابة نحو أوروبا<sup>2</sup>.

كما تبنت الجزائر سياسة وقائية من أجل التعامل مع الأزمات في الدول المجاورة تقوم على توفير البديل الاقتصادي والاجتماعي للطوارق المتواجدين على أراضيها عبر جمعهم في قرى ومدن في جنوبها وترقية معيشتهم ومحاولة إدماجهم في الحياة السياسية و الاجتماعية بالإضافة إلى التنمية الداخلية.

---

<sup>1</sup> وهيبية دالع، "دور العوامل الخارجية في السياسة الخارجية الجزائرية"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في

العلاقات الدولية، كلية العلوم السياسية و الإعلام، جامعة الجزائر 3 ، 2008 ، ص -ص 301 - 302

<sup>2</sup> المرجع نفسه، ص 301-303.

ويمكن إيجاز المقاربة الاقتصادية الجزائرية كالتالي:

- تقديم مساعدة للطوارق في إطار مبدأ التضامن الذي قامت به الجزائر إستجابة لنداءهم بتوفير الشروط الضرورية حتى يتمكنو من العودة إلى بلدانهم في إطار الأمن و الكرامة حسب التعبير الرسمي للطوارق وهكذا قامت الجزائر وعلى نفقاتها الخاصة ببناء مراكز عبور في مدن جانت، عين قزام تينزواتين وتيميمون ووفرت فيها الشروط الضرورية للحياة غداء تغطية صحية وبناء مدارس للأطفال هذه المراكز تمت تهيئتها من أجل تجنب الاختلاط بين الطوارق اللاجئين و المهاجرين الغير الشرعيين الذين يلجؤون للجريمة المنظمة بجميع أنواعها بالإضافة إلى تسهيل عمليات الحصول على المساعدات من السلطات الجزائرية كما قامت الجزائر بإنشاء الطريق العابر للصحراء الذي شكل همزة وصل بين الجزائر و جيرانها في الجنوب بتكلفه قدرها 64 مليار دينار جزائري يسمح باستكمال المحور الاستراتيجي لتنمية الجنوب وتطويره<sup>1</sup>.
- مشروع تنمية المناطق الحدودية بين الجزائر ومالي و النيجر حيث يتم بالتعاون مع وزارة الفلاحة و الموارد المائية تمويل البدو الرحل في المناطق الحدودية بالجنوب الجزائري ب 100 مليار سنتيم تستفيد ولاية تمنراست وإيليزي من حواجز مائية وأبار سطحية مدارس وعيادات في الحدود في خدمة الجزائريين وغيرهم وهذا في إطار برامج تنمية شمال مالي والنيجر كما تقوم وزارة الصحة بتوفير تجهيزات لعيادات متنقلة كما قدمت اقتراح لإنشاء صندوق خاص بمساهمة دولية لتنمية المناطق الصحراوية في الساحل الافريقي<sup>2</sup>.

---

<sup>1</sup>نبيل بويبة، "آليات الإدارة الجزائرية للأزمة الترقية في مالي والنيجر"، ملتقى الوطني حول سياسات الدول في مواجهة الجماعات الإثنية، جامعة قالمة 2011، ص ص 15 - 16.

<sup>2</sup>محمد بن أحمد، "حفر آبار وإنشاء مدارس وعيادات ومشاريع"، جريدة الخبر، على الرابط الإلكتروني

تناول البحث بالدراسة التهديدات الأمنية في الساحل الإفريقي وتأثيرها على الامن الداخلي الجزائري ، باعتبار الأمن مطلب إنساني أصبحت إشكالية الأمن في المنطقة الساحل الإفريقي واحدة من أعقد وأصعب الإشكاليات، ليس فقط بسبب دخول المنطقة في بؤرة الصراعات و أيضاً بسبب الاختلاف والتباين بين الدول الإفريقية في النظرة إلى الأمن والصراع على الزعامة والتحول إلى استخدام القوة العسكرية بين بعضها البعض لتحقيق أهداف سياسية وعسكرية.

وهي دراسة شملت مستويات أمنية متعددة، فالبحث كان هادفاً نحو الجمع بين كل التهديدات الأمنية التي تواجه دول المشكلة لمنطقة الساحل الإفريقي المعنية بالدراسة بالرغم من الاختلافات القائمة بين دول المنطقة من حيث طبيعة الممارسات السياسية وصورة الاقتصاد وكذا طبيعة التعاملات المجتمعية و الارتباطات البيئية الإقليمية، وقد جاء البحث في شكل دراسة تحليلية واستقصائية لإدراك تلك التهديدات، وذلك في شكل دراسة تحليلية هادفة لتفسير طبيعتها ومستوياتها وكذا أبعادها (محلياً، وإقليمياً ودولياً).

فالواضح أن المسببات التي تقف وراء المشكلة الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي لا تقتصر على مشكلة الإثنيات لوحدها ولا مشكلة شرعية الأنظمة السياسية ولا حتى العلاقة الثنائية التي تجمع بين المدني والعسكري ولا حتى الأهمية الجيوسياسية لمنطقة الساحل الإفريقي، بل هي متعددة الأوجه تظهر في تكتل جملة من التهديدات الأمنية على المستوى الداخلي والخارجي التي تم عرضها مجملة وتفصيلا وهذا في شكل إجابات مبدئية عن الفروض العلمية للدراسة.

فعلى الصعيد الداخلي لدول منطقة الساحل الإفريقي: نجد طبيعة التهديدات الأمنية مرتبطة في الأساس بأزمة بناء دولة وطنية قادرة على تمثيل رغبة الشعوب الإفريقية المتعددة الأعراق والإثنيات مع القدرة على توحيد الرؤى والتقليص من سياسة التهميش لإثنية على أخرى، وذلك من خلال بسط قوة الدولة المادية القهرية لمؤسساتها السياسية والإدارية مع القدرة على وحدوية تحقيق ذلك على طول إقليم الدولة، هذه المؤسسات يجب أن تقوم على كسب الشرعية السياسية عبر التأطير لمسارات التحول الديمقراطي الحقيقي مع ضبط دور المؤسسة العسكرية في حماية الوطن دون التدخل في الحياة السياسية ، فمشكلة الدول الإفريقية تقبع في الخطوة الثالثة لعمليات التحول الديمقراطي، فالدول الإفريقية تقوم بإعلان عن نية إسقاط

النظم الشمولية وإقامة نظام ديمقراطي كخطوة أولى وبعدها التأطير القانوني والمؤسسي كخطوة ثانية، لكنها تفشل في تحقيق خطوة الانتقال والتي غالباً لا تتم.

بالعودة للحديث عن التاريخ السياسي لتلك الدول نجد أن جلها كانت مستعمرة من قبل فرنسا الباقي في إفريقيا عبر تواجد العسكري في كل من دولة التشاد والغابون والسنغال وغيرها، ولم تتحصل على إستقلالها إلا في بداية الستينيات ونهاية الخمسينيات وهو عامل أساسي كذلك في التدهور الأمني التي تعرفه المنطقة إضافة إلى عامل الثروة الاقتصادية خاصة منه الموارد الطاقوية التي تزخر بها المنطقة والتي جعلت منها مطعماً للدول الخارجية خاصة منها الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا والصين وحتى الهند وإندونيسيا والبرازيل إلى جانب دول الإتحاد الأوروبي الأخرى.

إن ضعف الأنظمة السياسية في المنطقة وعدم قدرتها على تحقيق تنمية شاملة وبالتالي إرتفاع حجم العجز المسجل في قطاع الاقتصاد وحجم العنف السياسي أدى إلى ظهور جملة من التهديدات التي تشكل خطراً على بقاء الفرد كنفسي الأمراض الفتاكة و إرتفاع نسبة الفقر والمجاعة والحروب الأهلية .

على المستوى الإقليمي والدولي لمنطقة الساحل الإفريقي: التهديدات الأمنية على هذا المستوى في تلك المنطقة منتقلة في شكل امتدادات جغرافية للمشاكل الأمنية سابقة الذكر في الشق الداخلي، من خلال نقشي النزاعات المحيطية ( البحيرات الكبرى، دارفور و الأزمة التشادية، دارفور، النزاع التارقي....)، فمشكلة الحدود البرية بين دول منطقة الساحل الإفريقي هي وجه التهديدات الأمنية التماثلية التي تعاني منها دول منطقة الساحل الإفريقي، أدت إلى ظهور صراعات سياسية مباشرة وغير مباشرة فيما بين الأنظمة السياسية لدول المنطقة نتج عنه حروب وتوتر للعلاقات الدبلوماسية بين الأنظمة السياسية والتي لا تزال إلى يومنا هذا ، حيث لا زالت دول الساحل الإفريقي غير قادرة على إيجاد مكانة لها ضمن تعاملات الأنساق السياسية الدولية، فلا زالت تعاملاتها تتم بالوكالة و الأكثر من ذلك فهي غير قادرة على ضمان استمرارية قيام الدولة وهي تعرف جملة من التدخلات العسكرية المباشرة أو غير المباشرة التي تقودها الدول الكبرى أو الدول التي تعتبر من إفريقيا منطقة نفوذ لها خاصة فرنسا والو.م.أ ..

إن هذه المشاكل والأوضاع التي تمر بها المنطقة منحت للدول الكبرى سبباً مقنعاً ومبرراً مباشراً للتدخل عسكرياً من قبل القواعد العسكرية المتمركزة بالمنطقة أو إقتصادياً وحتى سياسياً من خلال الشركات الكبرى والتي تهدف إلى السيطرة على الثروات الباطنية المختلفة والمتنوعة المتواجدة بالمنطقة ورسم

سياسات إقتصادية وحتى ثقافية وفكرية، هذا في ظل محدودية الأنظمة السياسية وعدم قدرتها على تحقيق التعبئة السياسية الداخلية وبسط نفوذها على أقاليمها وعدم توفرها على الموارد المادية التي تسمح لها للقيام بذلك .

إن هذه المعطيات نتج عنها ظهور تهديدات أخرى غير تماثلية كالجريمة المنظمة العابرة للحدود (تهريب الأسلحة والمتاجرة بالبشر والأعضاء البشرية أيضاً والمتاجرة بالمخدرات وتبييض الأموال والرشوة والفساد السياسي الهجرة غير الشرعية)؛ بالإضافة إلى ظاهرة الإرهاب الدولي الذي وجد من هذا الإقليم أرضاً خصبة لإقامة مخيمات التدريب لأعضاء تنظيم القاعدة في الصحراء الواسعة والتي تصعب مراقبتها في ظل ضعف الإمكانيات المادية والعسكرية لدول الساحل و كذا سهولة اختراق تلك الحدود البرية.

إن هذه التهديدات الأمنية شكلت خطراً مباشراً على الأمن بمفهومه الشامل لدول الساحل الإفريقي، والأمن الإقليمي لمنطقة شمال إفريقيا، ومنطقة البحر الأبيض المتوسط، وكذلك على الأمن الدولي ككل، الأمر الذي دفع بالدول الكبرى إلى اعتماد جملة من الآليات قصد التصدي لهذه التهديدات أهمها الآليات العسكرية للوم. أ. وفرنسا من خلال التدخل العسكري بالمنطقة والذي لم يتمكن من حل المشاكل، ودفعها رفقة الصين إلى تبني آليات أخرى إقتصادية، تحت ظل المنظمات العالمية والدولية وعلى رأسها منظمة الأمم المتحدة، من خلال إقرار التنمية المستدامة بإفريقيا، معتمدة في ذلك مبدأ مسح ديون دول الساحل الإفريقي وإقرار مشاريع للتنمية المستدامة بالمنطقة وإعتماد شركات متعددة الجنسيات بالمنطقة والذي يهدف بشكل مباشر إلى السيطرة على الثروات الباطنية لدول الساحل.

إن الجزائر ونظراً لموقعها الجغرافي المحاذاي لدول الساحل الإفريقي بإعتبارها من دول الجوار أيقنت أن الأوضاع الأمنية السائدة بالمنطقة تشكل تهديداً مباشراً على الأمن الوطني والقومي الجزائري، الأمر الذي دفع بها من خلال نظامها السياسي وطاقمها الدبلوماسي إلى تبني مقاربة أمنية مغايرة لمقاربات الدول الكبرى، مبنية على الحوار السياسي والدبلوماسي في حل الأزمات، وعلى المصالحة الوطنية وعلى جمع شمل الأعراق والقضاء على مبدأ تهميش إثنية على أخرى، رافضة الحل العسكري و التدخلات العسكرية التي في الغالب تعكر الأوضاع وتزيد الطين بلة، مع مطالبة الدول الكبرى في دعم هذه الدول قصد تطوير القطاع الصحي وقطاع التعليم بالإضافة إلى توفير الأرضية السياسية والإقتصادية وتحقيق التنمية المستدامة الرامية إلى خلق مناخ خصب للإستثمار وبالتالي توفير فرص العمل والقضاء على البطالة والفقر، وعليه الحد من ظاهرة الهجرة غير الشرعية من هذه الدول إلى الدول شمال إفريقيا ومن ثم إلى

أوروبا بحثا عن العمل، مع تمكين دول الساحل من المعدات الحربية لمجابهة والتصدي للجماعات الإرهابية، مع دعم قطاع التعليم من خلال بناء المؤسسات التربوية والمرافق الضرورية لها وكذلك القطاع الصحي من خلال بناء المستشفيات وتوفير الأدوية والأطباء ، والتخلي عن فكرة التدخل خارجي عسكري من الدول الكبرى التي تعتبر نفسها الوصي الشرعي على هذه الدول .

إن البحث عن الأسباب الحقيقية التي تقف وراء التحولات الأمنية في الساحل الإفريقي وتعود الى الفترة الاستعمارية : الذي كان له دور كبير في عملية بناء الدولة الفاشلة في إفريقيا عموما والساحل الإفريقي خصوصا من خلال النقاط التالية:

-مشكلة الحدود : قسم مؤتمر برلين الدول الإفريقية بعشوائية ولم يراعي فيها خارطة توزيع الأقليات وبموجب قرارات هذا المؤتمر حصلت فرنسا على جميع دول الساحل تقريبا " الجزائر، موريتانيا، النيجر، التشاد، مالي، بوركينا فاسو، السينغال، ساحل العاج". وهو ما أثر في عملية بناء الدولة بحيث ظهر تباين في حجم الدول فنجد دول كبيرة المساحة مثل: مالي، النيجر، تشاد لكنها في نفس الوقت دول مغلقة لا تطل على مساحات مائية في حين وجدت دول صغيرة مثل غامبيا التي تشق جمهورية السنغال والسبب الوحيد في وجودها - غامبيا - سيطرة الإنجليز على نهر غامبيا.

و نتيجة لترسيخ نظام القبائل والعشائر الذي لا يزال يهيمن على السياسة المحلية جعل التقسيم الاستعماري للحدود لا يراعي الحدود للمجتمعات المحلية ، فجعل المجموعات العرقية منفصلة ومفككة مما أدى إلى توتر دائم في الإقليم وأضعف من سيادة الدول في الساحل الإفريقي بدمج قوميات ودول قومية في المستعمرة الواحدة، فنيجيريا مثلا تضم خلافة السوكوتو، وسلطنة البرونو، والدولة القومية في بنين، والمراكز القبلية لليوروبا، والمراكز القبلية للإيبيو.. كلها أصبحت تسمى نيجيريا.

-طبيعة الديمقراطية : تميزت الديمقراطية باستخدام الإكراه والعنف ضد المواطنين، وحصر المشاركة السياسية، وهذه الديمقراطية والسياسة المتبعة أدت إلى ظهور أنظمة شمولية تسلطية بعد الاستقلال بسبب الاعتقاد على التسلط والقهر والإكراه أي التشبع بالثقافة التي مارسها الاحتلال مما خلق أزمة الدولة.

أما مرحلة ما بعد الاستقلال : بقيت دول الساحل الإفريقي تواجه مجموعة من التحديات :

- ظهور مجموعة من الأنظمة السياسية المتضاربة حكمت تلك الدول نذكر منها:

-أنظمة زبائنية: تبادل ثنائي للخدمات بين المواطن وقائده، وأنظمة باتريمونيالية: توسيع الإدارة البيروقراطية مما أدى إلى عرقلة التنمية ووجود قوات خاصة تحمي الرئيس، وأنظمة نيو باتريمونيالية: تقوم بحماية النخبة الموجودة في السلطة.

كما نجد الأحزاب والديكتاتور في الساحل الإفريقي مستوردة ولا تتوافق مع البيئة الداخلية للدول التي تقوم على أساس قبلي وعرقى يهيمن عليه كبار الضباط والأثرياء المستفيدين من الربح، ويستخدم الحزب لتبرير سياسات الدولة الكورويراتية التعاضدية، أما المجتمع المدني في دول الساحل الإفريقي فيواجه عدة عقبات منها المتنامية لدور جماعات المصالح وعسكرة الحياة السياسية وكذا القيود البيروقراطية.

-ومن التحديات الأمنية والعسكرية في الساحل الإفريقي كثرة الانقلابات العسكرية والتي أصبحت في بعض الدول ينظر إليها أنها ظاهرة صحية بالإضافة إلى الحروب الأهلية والصراعات الإثنية التي عرفتها دول الساحل على غرار تمرد الطوارق والحرب في نيجيريا والسودان وساحل العاج، والتي غالبا ما كانت نتيجة للحرمان بشقيه السياسي والمادي ، وكذا مواجهة الهوية العرقية للهوية الوطنية، ونفقات التسليح الكبيرة على حساب التنمية، كما نجد مفارقة في دول الساحل تتمثل في أن حجم الأسلحة المتوفرة أكثر من حجم السلع والمواد الغذائية. أما مصادر التهديد الخارجية نجد مشكلة الإتجار بالسلاح، إذ تعتبر هذه المنطقة ثاني أكبر سوق عالمي للتجارة غير الشرعية للأسلحة، كما نجد ظاهرة الإرهاب وتجارة المخدرات وتبييض الأموال في عملية تفاعلية تؤثر على عملية بناء الدولة في الساحل.

أن بلدان هذه المنطقة أكثر عرضة لعدم الإستقرار والصراع بسبب تأثير تغيرات المناخ على انخفاض الإنتاجية الإقتصادية وضعف القدرة القمعية للدولة عن طريق التخفيض في إيرادات الدولة، مما يقلص من القدرة التوزيعية. وعلى الرغم من الإنتاج الزراعي الجيد لكن أثرت الأزمات على المنطقة،(أزمة 2012) هذا الوضع أدى إلى تواجد ما يقرب من 10.3 مليون من الناس يعانون من انعدام الأمن الغذائي خلال عام 2013، وأكثر من 1.4 مليون طفل معرضون



لخطر سوء التغذية الحاد. وتشير التقديرات إلى أن هناك حاليا 648 292 مشرد في مالي و 211 175 لاجئ في البلدان المجاورة، مثل: "بوركينافاسو، موريتانيا والنيجر".

تعددت الاستراتيجيات الدولية لمواجهة التحديات الأمنية في منطقة الساحل والصحراء، فالدول الأوروبية اتجهت الي تعزيز الشراكة الأوروبية بدول جنوب المتوسط، وأطلقت برنامج "ميديا" الذي يركز على دعم التحول الاقتصادي في دول المنطقة وتعزيز ودعم الميزان الاجتماعي الاقتصادي، وتعزيز العمليات الإقليمية وعمليات عبر الحدود التي تستهدف زيادة التبادل على المستوى الإقليمي.

كما تبنت الولايات المتحدة عدة أدوات لمواجهة التحديات الأمنية في منطقة الساحل والصحراء، منها مشروع "إيزنستات، 1998". ثم تأسيس مركز القيادة الأمريكية في أفريقيا "أفريكوم، فبراير 2007". والتي نجحت في تعزيز التغلغل داخل العديد من الجيوش الإفريقية، في ظل عملية الشراكة العسكرية التي أقامتها قيادة الأفريكوم مع 15 من أصل 55 دولة إفريقية، وفي كثير من الأحيان تتطلب هذه الشراكة تنازل الجيوش الإفريقية عن قيادة العمليات لصالح قيادة الأفريكوم.

أدى تمدد تنظيم القاعدة في المنطقة، إضافة إلى سقوط نظام القذافي والخوف من استيلاء الجماعات الإسلامية على أسلحة ترسانته العسكرية الضخمة، إلى بروز أزمة بين ليبيا الجديدة ودول الشمال والساحل الإفريقي التي تعتبر أن "القاعدة" هي العدو المشترك لها. وأصبحت الفضاءات الواسعة لمنطقة الصحراء الكبرى وساحل غربي إفريقيا، المناطق المفضلة لنشاط تنظيم "القاعدة"، الأمر الذي دفع عناصر التنظيم إلى اللجوء إلى منطقة الساحل الإفريقي، حيث تفتقر هذه المنطقة الشاسعة للمشاريع التنموية، إضافة إلى أنها تعيش في ظل فراغ أمني، حيث لا يوجد في تلك الأقاليم، ما يستدعي حضور أي حكومة، وأغلب الأهالي يحتكمون إلى الأعراف الاجتماعية التي كانت سائدة حتى قبل الاستعمار.

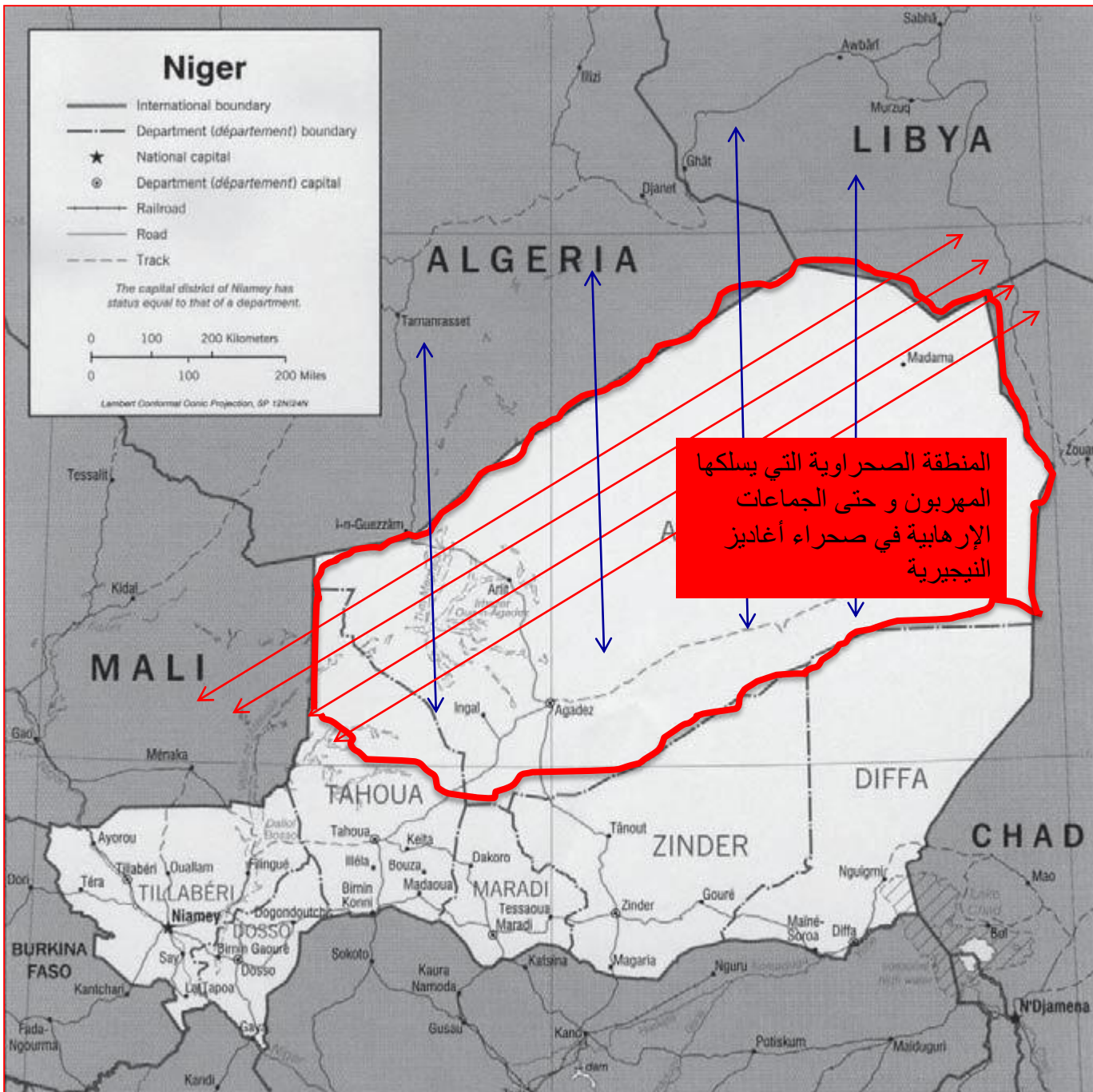
أدت نهاية الحرب الباردة الى تغير في شكل المخاطر الامنية ،حيث أصبحت أكثر تعقيدا و تداخلا و خاصة التي لا تمثل تهديدا ماثلا ومباشرا لكيان الدولة ،بحيث تقل من قدرتها على التحكم في اختراق حدودها و تزيد من اللاستقرار(شبكات الجريمة المنظمة بأنواعها) سواء على الساحل و الصحراء الكبرى أو الدول المجاورة كإفرازات المتغير الليبي (انتشار الاسلحة ،فتح منافذ ،معاقل للتنظيمات الارهابية).

تعتبر منطقة الساحل بمثابة الحزام الأمني الجنوبي للجزائر، وذلك لما تشكله من عمق جيواستراتيجي وتهديدات أمنية لاستقرار الأمن الوطني، حيث يعد الشريط الساحلي الصحراوي قضية حيوية بالنسبة

للأمن القومي الجزائري، نظرا للمميزات الخاصة التي تطبع المنطقة وتحديدا فيما يرتبط بفشل الدول وهشاشة نظامها من جهة، يضاف إليها شساعة الرقعة الجغرافية للمنطقة الصحراوية مما يصعب على دول الساحل ضبط الاستقرار الأمني وتحقيق الإشباع والتماسك الاجتماعيين لتجسيد المشاريع التنموية. وتعتبر جملة هذه المميزات بمثابة التحديات والتهديدات الأمنية الكبرى للأمن الوطني وهو الأمر الذي يطرح مجموعة من المشاريع الوطنية والإقليمية.

بما أن الساحل الأفريقي هو العمق الاستراتيجي للجزائر و تتأثر بكل التهديدات و الأزمات التي تعاني منها المنطقة، ومن أجل مواجهة هذه التهديدات عملت الجزائر على إنشاء جماعة أمنية تتكون من أربع دول سميت "دول الميدان" les pays du champs وتضم كل من الجزائر وموريتانيا ومالي و النيجر، مقره في تمرناست مركز العمليات المنسقة بين جيوش الدول الأربعة ( comité d'état-majoc) opérationnel conjoint ، كما يمكن لهذه الجماعة أن تتوسع لتشمل دول أخرى مثل: التشاد و نيجيريا و بوركينافاسو، ترى فرنسا في هذا المركب الأمني الاقليمي تهديدا لنفوذها و مصالحها في منطقة الساحل الأفريقي .

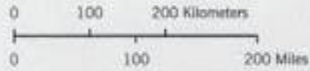
لم تهدأ جهود الدبلوماسية الجزائرية منذ سنة 2012، مع تفجر الأحداث في شمال مالي، من أجل حل المسألة في هذا البلد باعتماد مقاربة ثابتة تعتمد على تفضيل الحل السياسي السلمي في النزاع القائم بين سلطات باماكو وبين الفصائل الترقية المسلحة وكذا تفادي التدخل العسكري الأجنبي في هذا البلد تجنبا لإعطاء "الشرعية الجهادية" للجماعات الإرهابية الناشطة في المنطقة وتحويل هذه الأخيرة إلى ساحة "حرب عالمية" تتداخل فيها ظواهر الإرهاب والجريمة المنظمة، فضلا عن التبعات المرتبطة بالجوانب الإنسانية وتدفق اللاجئين على الحدود.



# Niger

- International boundary
- Department (département) boundary
- National capital
- Department (département) capital
- Railroad
- Road
- Track

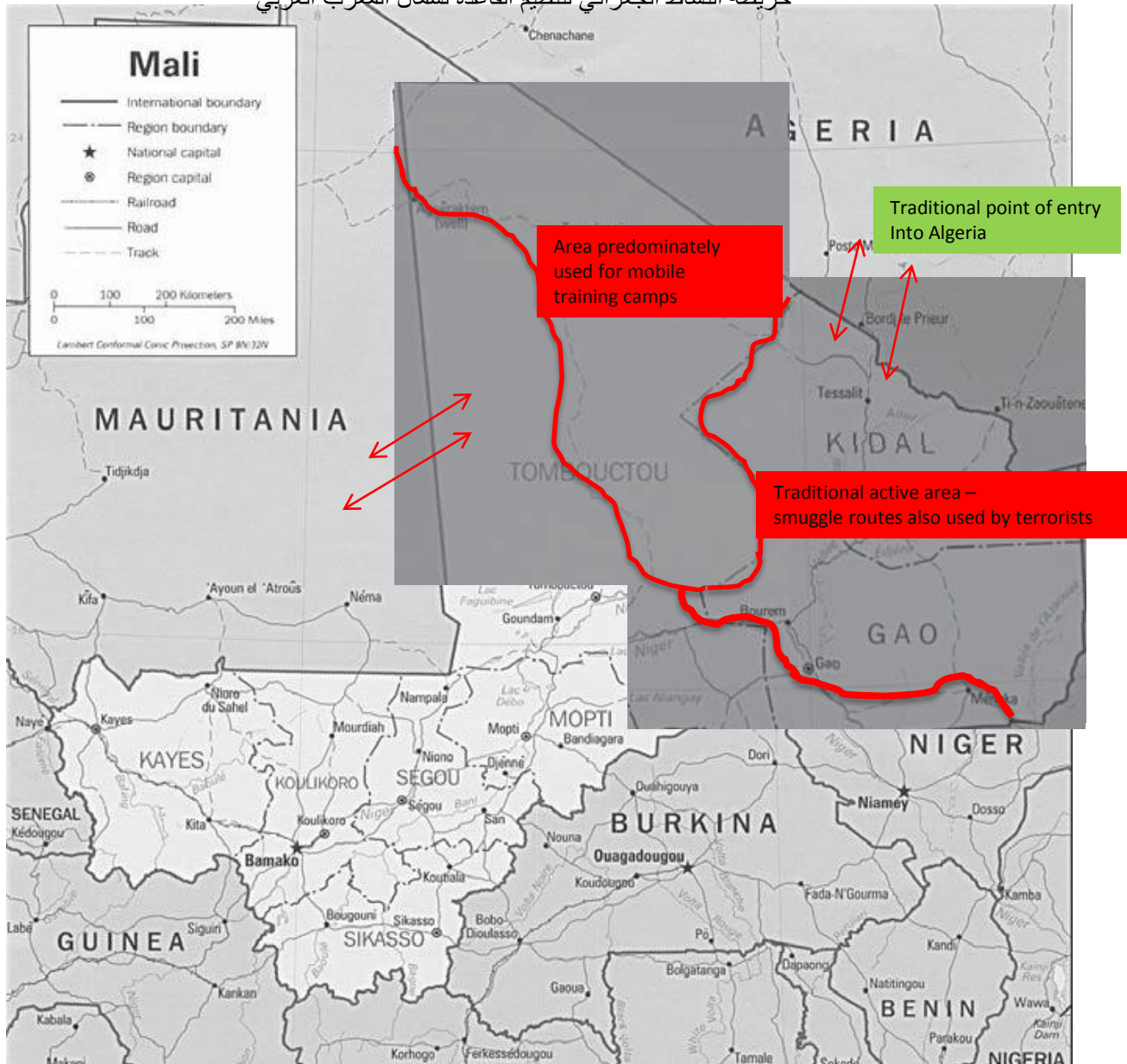
The capital district of Niamey has status equal to that of a department.



Lambert Conformal Conic Projection, 5P 12N(24N)

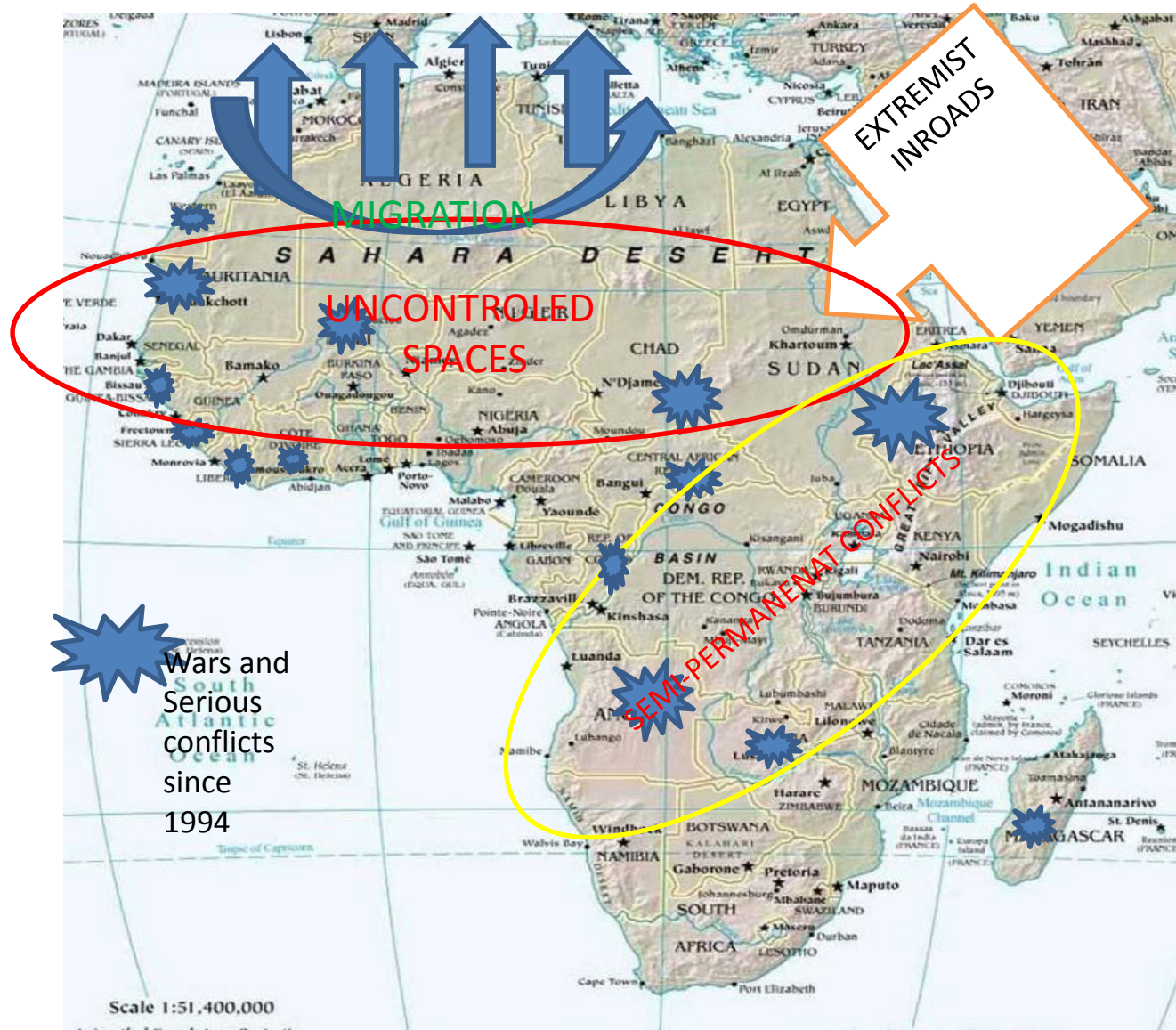
المنطقة الصحراوية التي يسلكها  
المهربون و حتى الجماعات  
الإرهابية في صحراء أغاديز  
النيجيرية

خريطة رقم 16:  
خريطة النشاط الجغرافي لتنظيم القاعدة لشمال المغرب العربي



المصدر: الخريطة معدلة انطلاقاً من معلومات مستقاة من مصادر عديدة مع الاحتفاظ بالمصدر الرئيسي

خريطة التحديات الأمنية في إفريقيا وفق رؤية أمريكية.



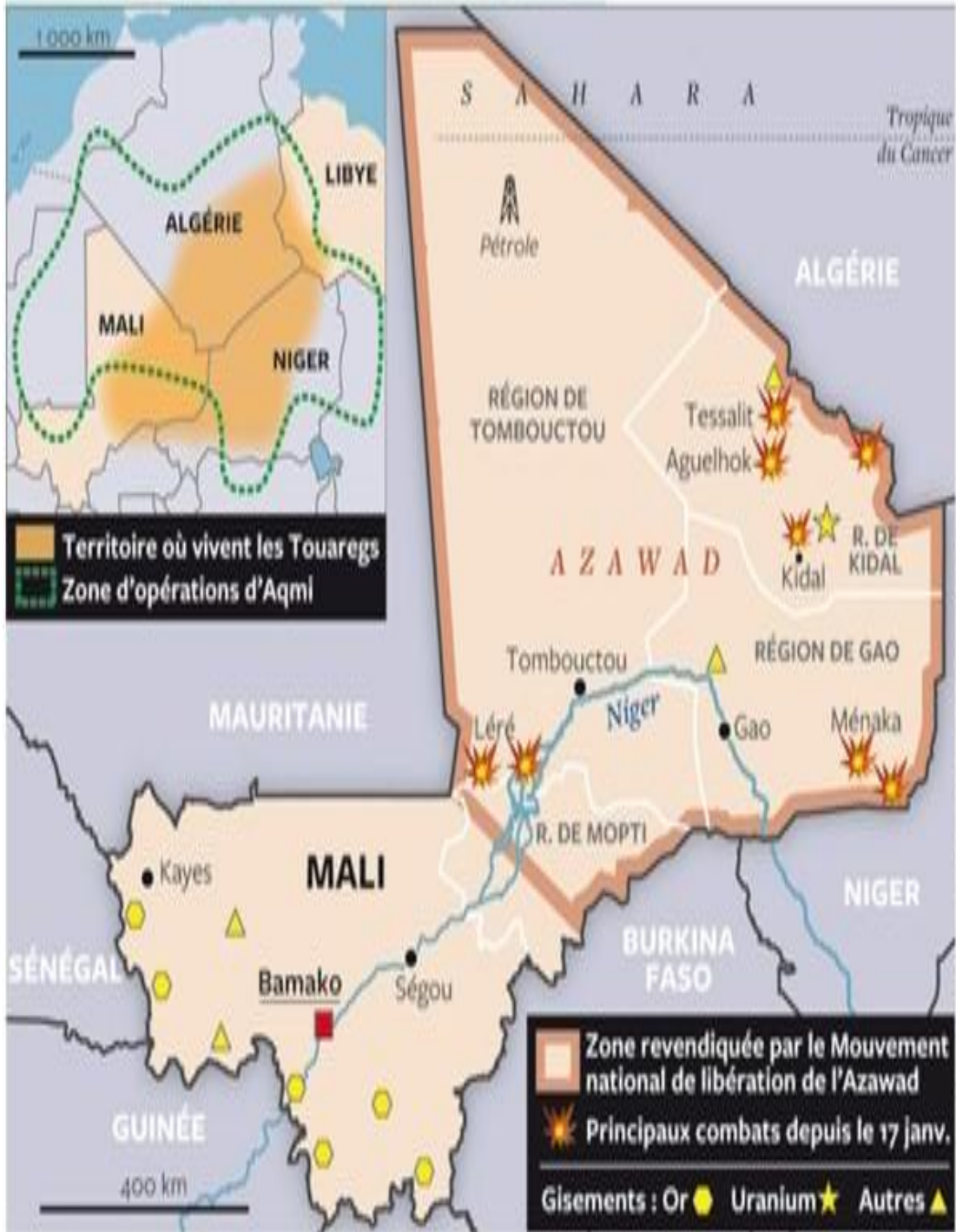
المصدر:

# PAN-SAHEL INITIATIVE

## INTRINSIC FORCES



# L'Azawad, territoire de la rebellion





الطوارق







• القرآن الكريم.

• الدستور

-الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، دستور الجزائر، مارس 2016.

## 1-الكتب:

أ\_باللغة العربية :

- 1-أبو زيد أحمد، الأنثروبولوجيا وعلم الاجتماع، القاهرة: مكتب الجامعة للنشر والتوزيع 1992
- 2-أبو زكريا يحيى ، الجزائر من أحمد بن بلة و إلى عبد العزيز بوتفليقة ، السويد : مؤسسة ناشري،2003.
- 3-أبو رونية حميدة ميلاد ، مساهمة مؤسسات المجتمع المدني في المصالحة الوطنية بليبيا : بين الرؤية وآليات الحل، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية جامعة طرابلس، د ت ن.
- 4-أبو عامر علاء ، العلاقات الدولية: الظاهرة و العلم -الدبلوماسية و الاستراتيجية، الأردن: دار الشروق للنشر و التوزيع، ط2004،1،ص23.
- 5- أبو خزام إبراهيم ، الحروب وتوازن القوى، لبنان: دار الكتاب الجديدة، ط2.
- 6- ألموند جابريل إيه ، ترجمة هشام عبد الله، السياسات المقارنة في وقتنا الحاضر نظرة عالمية، عمان: الدار الأهلية للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 1988.
- 7 -أيوب مدحت ، الأمن العربي في عالم متغير، القاهرة : مركز البحوث العربية، 2003 .
- 8-أيوب مدحت ، الأمن القومي العربي في عالم متغير بعد أحداث سبتمبر 2001، القاهرة: مكتبة مدبولي، ط1، 2003.
- 9- أمين سمير ، بعض قضايا المستقبل، بيروت: دار الفرابي، ط1، 2003.
- 10-أمين سمير ، قضايا إستراتيجية في المتوسط، بيروت: دار الفرابي، 1992.

- 11- أأموند غابريال وآخرون: ترجمة محمد زاهي بشير المغيربي ،السياسة المقارنة إطار نظري،  
بنغازي: دار الكتب الوطنية ، ط 1. 1996.
- 12- أصيفا طابع و آخرون، العولمة الديمقراطية والتنمية في إفريقيا تحديات وآفاق، القاهرة:  
مركز المحروسة، 2003.
- 13 - الامام محمد محمود ،التكامل الاقتصادي: الاساس النظرى و التجارب الاقليمية مع  
الاشارة الى الواقع العربى...مقاربة نظرية ،بيروت :مركز دراسات الوحدة العربية ،.1990
- 14- البغدادي عبد السلام ابراهيم ، مشكلة الأقليات في إفريقيا، بيروت: مركز دراسات الوحدة  
العربية، ط1، . 2000.
- 15-البشري محمد الأمين، الفساد والجريمة المنظمة، الرياض: أكاديمية نايف العربية للعلوم  
الأمنية، ط1، 2007 .
- 16- الباشا فائزة يونس، الجريمة المنظمة في ظل الاتفاقيات الدولية والقوانين الوطنية، القاهرة:  
دار النهضة العربية ،. 2002
- 17- الحوات علي ، الهجرة غير الشرعية إلى أوروبا عبر بلدان المغرب العربي، طرابلس:  
منشورات الجامعة المغاربية ، 2007.
- 18- الصيفي عبد الفتاح مصطفى و آخرون، الجريمة المنظمة التعريف و الانماط و الاتجاهات  
،الرياض: أكاديمية نايف العربية للعلوم الامنية، ط.1999، 1
- 19-الطيب مولود زايد ، علم الاجتماع السياسي ،ليبيا: دار الكتب الوطنية، ط2007، 1.
- 20-إسماعيل زكي محمد، الأنثروبولوجيا والفكر الإنساني، جدّة: شركة مكنتبات عكاظ للنشر  
والتوزيع، 1982.
- 21-الزعبى نبيل جمال ، "ماذا لو أعلن الطوارق إقامة دولة في شمال مالي؟ التدايعات علي  
النيجر و الجزائر و ليبيا". د .ب ن:مركز الناطور للدراسات و الأبحاث، 2012،

- 22- المغيربي محمد زاهي بشير، "قراءات في السياسة المقارنة، قضايا منهجية و قضايا نظرية"، بنغازي: دار الكتب الوطنية. ط1. 1994. ط2. 1998.
- 23- السماوي صالح بن عمر ، العزابة و دورهم في المجتمع الاباضي بميزاب، الجزائر: د د ن، 2005.
- 24- السرجاني راغب ، قصة تونس من البداية الى ثورة 2011 ، القاهرة : دار اقليم للنشر و التوزيع ، 2011.
- 25-الشعراوي سلوى جمعة وآخرون، ادارة شؤون الدولة والمجتمع، القاهرة: مركز دراسات واستشارات الادارة العامة، 2001.
- 26-النقيب خلدون حسين ، الدولة التسلطية في المشرق العربي المعاصر، دراسة بنائية مقارنة، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1991.
- 27-القصاص محمد عبد الفتاح ،التصحّر تدهور الأراضي في المناطق الجافة، عالم المعرفة، الكويت: المجلس الوطني للفنون والآداب 1999.
- 28- الفهداوي فهمي خليفة ،السياسة العامة من منظور كلي في البيئة والتحليل، عمان: دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة . ط1، 2001.
- 29-الجوعان كوثر عبد الله ، مفهوم الأمن الوطني الشامل وأبعاده في مختلف شؤون الحياة ، الكويت: معهد المرأة للتنمية والتدريب، 2007 .
- 30- النعيمي احمد نوري ، السياسة الخارجية ، عمان : دار زهران للنشر و التوزيع ، 2001.
- 31 - السمراي شفيق عبد الرازق ، الدبلوماسية ، طرا بلس: الجامعة المفتوحة، 2002.
- 32- الحسين أسماء بنت عبدالعزيز ، أسباب الإرهاب والعنف والتطرف دراسة تحليلية، الرياض: دار عالم الكتب، 2002.

- 33-الحمداني كفاح عباس مضان ،"الجزائر وحركات التغيير العربية"، جامعة الموصل :مركز الدراسات الإقليمية، 2013.
- 34-البشري محمد الامين ، الامن العربي ،المقومات و المعوقات ، الرياض :مركز الدراسات و البحوث ، ط 1 ، 2000.
- 35-الجحني علي فايز و اخرون، الأمن السياحي ،الرياض: مركز الدراسات و البحوث،2004.
- 36-الجزولي كمال ، الحقيقة في دارفور، القاهرة : مركز دراسات حقوق الإنسان،ط1، 2006.
- 37-المخادمي رزيق عبد القادر ، النظام الدولي الجديد... والمتغير، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، ط2، 2006 .
- 38- المخادمي رزيق عبدالقادر ،مشروع الشرق الأوسط الكبير: الحقائق والأهداف والتداعيات، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، ط1، 2005.
- 39-المخادمي رزيق عبد القادر ، التعاون العربي الإفريقي : ضرورة حيوية لمواجهة العولمة، مصر: دار الفجر للنشر والتوزيع سنة 2007 .
- 40- المخادمي رزيق عبد القادر ، التحول الديمقراطي في القارة الإفريقية، القاهرة: دار الفكر للنشر و التوزيع، ط1، 2006.
- 41- المخادمي رزيق عبد القادر ، النزاعات في القارة الإفريقية انكسار دائم أم انحسار مؤقت، القاهرة، دار الفجر للنشر و التوزيع، ط1، 2005.
- 42-الدالي الهادي المبروك ،قبائل الطوارق( دراسة وثائقية)،طرابلس،د ن، 2006.
- 43- الخزرجي تامر كامل ، المشهذاني ياسر علي ، العولمة و فجوة الأمن في الوطن العربي.عمان :دار مجدلاوي للنشر و التوزيع، 2004 .
- 44- الخزرجي تامر كامل ، النظم السياسية الحديثة و السياسات العامة، عمان: دار مجد للنشر و التوزيع ، 2004، ص 152.

- 45- العياشي وقاف ، مكافحة الإرهاب بين السياسة والقانون، الجزائر: دار الخلدونية للنشر والتوزيع، 2006.
- 46- العمر علي شفيق علي ، العلاقات الدولية في العصر الحديث، المغرب: دار النشر المعرفة، 1990 .
- 47- العناني سليمان محمد خليل ، أزمة دارفور بين السياسة و القانون الدولي الانساني، مصر : المنشاري للدراسات و البحوث .د ت ن.
- 48- العموش احمد فلاح، مستقبل الإرهاب في هذا القرن، الرياض: مركز الدراسات والبحوث جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، ط..2006، 1
- 49- الفتلاوي سهيل حسين ، الارهاب الدولي وشرعية المقاومة، عمان: دار الثقافة للنشر والتوزيع، ط2001، 2 .
- 50- الغضبان مبروك ، المدخل في العلاقات الدولية، عناية: دار العلوم، 2007 .
- 51- المشاط عبد المنعم وآخرون، الإبعاد الإقليمية والدولية للقضية الفلسطينية في الوقت الراهن، القاهرة: دار المستقبل العربي، 1986 .
- 52- السيد خالد ، الإرهاب الدولي والجهود المبذولة لمكافحته ، القاهرة :المركز الاعلامي الأمني، دت ن .
- 53- الكيلاني هيثم ، مفهوم الأمن العربي: دراسة في جانبيين السياسي و العسكري في :الأمن العربي التحديات الراهنة و التطلعات المستقبلة،فرنسا :مركز الدراسات العربي الأوروبي ،دت.ن.
- 54- الرشدي أحمد وآخرون، المدخل إلى العلوم السياسية والاقتصادية والإستراتيجية. القاهرة :المكتب العربي للمعارف، 2003.

- 55 - بوعشة محمد ، التكامل والتنازع في العلاقات الدولية الراهنة، دراسة المفاهيم والنظريات، بيروت: دار الجيل الطبعة الأولى، 1999.
- 56- بوعشة محمد ، الدبلوماسية الجزائرية وصراع القوى الصغرى في القرن الفريقي و إدارة الحرب الاثيوبية الاريتيرية ، بيروت: دار الجيل للنشر و الطباعة و التوزيع ، 2004.
- 57- بوعشة محمد ، العرب و المستقبل في الصراع الدولي، الجزائر: الدار العربية للنشر و التوزيع، ط1، 2000.
- 58- بونعمان سليمان ، أسئلة دولة الربيع العربي نحو نموذج لاستعادة تعهد الأمة، بيروت : دار وجوه للنشر و التوزيع، ط1، 2013.
- 59- بلقزيز عبد الإله ، الانتقال الديمقراطي في الوطن العربي: العوائق و الممكنات في المسألة الديمقراطية في الوطن العربي ، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1998.
- 60- بيليس جون ،ستيف سميث، عولمة السياسة العالمية، الامارات :مركز الخليج للأبحاث، 2004.
- 61- بلح بشير ، تاريخ الجزائر المعاصر 1830-1989، الجزائر : دار المعرفة ، الجزء الثاني، 2006.
- 62- بن عروس زهرة وآخرون، الإسلاموية السياسية: المأساة الجزائرية، ترجمة:غازي البيطار، بيروت: دار الفارابي، 2002 .
- 63- بن نعمان أحمد ، التعصب و الصراع العرقي و الديني و اللغوي لماذا وكيف، الجزائر :دار الأمة، ط2، 1997.
- 64- بن عنتر عبد النور ، البعد المتوسطي للأمن الجزائري، أوربا والحلف الأطلسي، الجزائر:
- 65- بن عنتر عبد النور ،الأمن في المتوسط، الجزائر: المكتبة العصرية للطباعة والنشر والتوزيع، 2005. المكتبة العصرية للطباعة والنشر والتوزيع، 2005.



- 66- بن القبي صالح ، الدبلوماسية الجزائرية بين الأمس و اليوم ومحاضرات أخرى، الجزائر : منشورات المؤسسة الوطنية للإتصال و النشر و الإتصال،.2002
- 67-بولون هيريت ،نطاق التهديد الغير عسكري في التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي، ترجمة فادي حمود واخرون، بيروت :مركز الدراسات الوحدة العربية ، . 2004
- 68- بسيوني محمود شريف، الجريمة المنظمة عبر الوطنية، القاهرة: دار الشروق، ط1، 2004.
- 69- بادي برتران ، الدولة المستوردة، ترجمة شوقي الدويهي، بيروت، دار الفرابي، ط1، 2006.
- 70- جونسن لويد ،تفسير السياسة الخارجية، ترجمة محمد بن أحمد مفتي و محمد السيد سليم ،الرياض :عمادة شؤون المكتبات ،1989.
- 71- جويلي مفتاح علي ، مذكرات اليوم الاول: ثورة 17 فبراير، بيروت: دار العربية للعلوم و النشر ، 2012 .
- 72- جاد عماد ، حلف الأطلنطي مهام جديدة في بيئة أمنية مثابرة، القاهرة: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، 1999.
- 73- دغبار عبد الحميد ، جامعة الدول العربية و الأمن القومي العربي، الجزائر: دار هومة للطباعة و النشر و التوزيع، 2011.
- 74- دوتش كارل ،تحليل العلاقات الدولية ،د ب ن :المكتبة الانجلومصرية،1982.
- 75- دوبرتي جيمس ، بالستغراف روبرت ، النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية، ترجمة وليد عبد الحي، الكويت: المؤسسة الجامعية للنشر والتوزيع - الطبعة الأولى ، 1985.
- 76- هدام أنور نصر الدين ،المصالحة الوطنية في الجزائر: خطوة حضارية نحو حل أزمة اختيار السلطة السياسية، جنيف :مركز الهفار، 2007.

- 77- وهبان أحمد ، الصراعات العرقية و استقرار العالم المعاصر، الإسكندرية :الحضري للطباعة، 2007.
- 78- وليد خالد أحمد حسن، القومية العربية: الأمة والدولة في الوطن العربي، نظرة تاريخية، بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية، 2002.
- 79-وليم توردوف، الحكم والسياسة في إفريقيا ، ترجمة: كاظم هاشم نعمة، ليبيا : أكاديمية الدراسات العليا، 2004.
- 80-حسين أحمد حسن محمد ، العقيدة العسكرية الإسلامية، القاهرة، مكتبة وهبة، 1998، 1.
- 81- حتى ناصيف يوسف ، النظرية في العلاقات الدولية، بيروت: دار الكتاب العربي، الطبعة الأولى، 1985.
- 82-حليبي علي عبد الرزاق ، الاتجاهات الأساسية في نظرية علم الاجتماع، الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، 1993.
- 83-حمدي علي أحمد ،مقدمة في علم الاجتماع. الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، 1995.
- 84-حسن خليل ،قضايا دولية معاصرة ،بيروت :دار المنهل اللبناني، 2008، 1.
- 85- حمروش مولود ، الظاهرة العسكرية في افريقيا السوداء، الجزائر: الشبكة الوطنية للنشر و التوزيع، 1985.
- 86- حليبي علي عبد الرزاق ، الاتجاهات الأساسية في نظرية علم الاجتماع، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، 1993 .
- 87-حجاج قاسم ، غرداية أزمة ممتدة في عهد بوتفليقة، د ب ن :المركز العربي للأبحاث و الدراسات السياسية، 2015.
- 88-حاتم سامي عفيف، التكتلات الاقتصادية الإقليمية، القاهرة: دار النهضة العربية. 2004،

- 89- طشطوش هايل عبد المولى ، الأمن الوطني وعناصره قوة الدولة في ظل النظام العالمي الجديد، عمان: دار حامد للنشر والتوزيع، ط2012، 1.
- 90- طشطوش هايل عبد المولى ، مقدمة في العلاقات الدولية، الأردن : جامعة اليرموك، 2010.
- 91- طاشمة بومدين ، دراسات في التنمية السياسية في البلدان الجنوب، قضايا و اشكاليات، د.ب.ن، ديوان المطبوعات الجامعية، 2011.
- 92- طارق محمد، حماز علي ، العلاقات الدولية، الدنمارك : الأكاديمية العربية المفتوحة، د، ت.ن.
- 93- كريم حسن ، مفهوم الحكم الصالح، في الفساد والحكم الصالح في البلاد العربية، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2004.
- 94- كوركيس يوسف داوود ، الجريمة المنظمة ، عمان: دار الثقافة للنشر والتوزيع. 2001.
- 95- كريب إيان ، ترجمة محمد حسن غلوم، النظرية الاجتماعية من بارسونز إلى هابرماس، الكويت: عالم المعرفة. 1999.
- 96- كانط إمانويل ، نحو السلام الدائم: محاولة فلسفية، ترجمة: نبيل الخوري، ط1. بيروت: دار صادر، 1985.
- 97- لويد ب. س. ، إفريقيا في عصر التحول الاجتماعي، ترجمة شوقي جلال، الكويت : عالم المعرفة ، 1990 .
- 98- ليههارت إرنست ، الديمقراطية التوافقية في مجتمع متعدّد، ترجمة زينة حسيني ، بغداد: الفرات للنشر و التوزيع ط1، 2002.
- 99- لاتشر وولفرم ، الثورة الليبية ويقظة مراكز السلطة المحلية، الكتاب الابيض السنوي للبحر الابيض المتوسط، عمان: دار فضاءات للنشر و التوزيع ، 2012.

- 100- لخضاري منصور ، السياسة الأمنية الجزائرية، الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2015 .
- 101- محفوظ محمد ، الإصلاح السياسي و الوحدة الوطنية : كيف نبني وطننا للعيش المشترك ، بيروت :المركز الثقافي العربي، 2004.
- 102-مانع جمال عبد الناصر ، التنظيم الدولي ، بيروت : دار العلوم للنشر و التوزيع ،2006.
- 103-مقلد اسماعيل صبري ، العلاقات السياسية الدولية، القاهرة: المكتبة الاكاديمية، 1971.
- 104- محمودي عبد القادر ، النزاعات العربية- العربية و تطور النظام الاقليمي العربي، الجزائر: منشورات المؤسسة الوطنية للاتصال، 2001.
- 105- ميهوبي فخر الدين ، اشكالية بناء الدولة في المغرب العربي( دراسة تطور دولة ما بعد الاستعمار ،الاسكندرية: مكتبة الوفاء القانونية، ط1، 2014.
- 106-مقام عبد القادر ، مسار السلم والمصالحة في الجزائر، الجزائر: دار الغرب للنشر والتوزيع، 2002.
- 107-مشورب إبراهيم ، التخلف والتنمية دراسات اقتصادية ، بيروت : دار المنهل اللبناني ، مكتبة رأس المنبع للطباعة والنشر، ط 2002، 1.
- 108-مخيفي منصورية ، تونس وليبيا داخل الدينامية المغاربية للربيع العربي، الكتاب الابيض السنوي للبحر الابيض المتوسط ،عمان: دار فضاءات للنشر والتوزيع،2012.
- 109-مصباح عامر ، النظرية المعاصرة في العلاقات الدولية، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية،2006.
- 110-منصور ممدوح محمد مصطفى، سياسيات التحالف الدولي، الإسكندرية: كلية التجارة، د ت ن.

- 111- مقلد إسماعيل صبري ، نظريات السياسة الدولية "دراسة تحليلية مقارنة"، الكويت: دار وائل للنشر و التوزيع، الطبعة الأولى، 1986.
- 112- محمد اسماعيل زكي ، الأنثروبولوجيا و الفكر الانساني، جدّة : شركة مكتبات عكاظ للنشر و التوزيع، 1982.
- 113- محمد مسعود قيراط، الارهاب دراسة في البرامج الوطنية و استراتيجيات مكافحته مقارنة إعلامية، الرياض :مركز الدراسات والبحوث ، جامعة نايف العربية للعلوم الامنية، 2011.
- 114- مكنمارا روبرت ، جوهر الأمن ،ترجمة يونس شاهين، القاهرة: الهيئة العامة للنشر، 1971.
- 115- نيقولا، تيماشيف ،ترجمة محمود عودة وآخرون ،نظرية علم الاجتماع طبيعتها وتطورها. د ب ن: دار المعارف، د ت ن.
- 116- نصر محمد ، مدخل إلى علم العلاقات الدولية في عالم متغير، القاهرة: الإسكندرية المكتبة الجامعية، 1998.
- 117- ناصير عبيد ناصير، الأمن الغذائي بوصفه أحد مكونات الأمن القومي العربي، دمشق: مركز الدراسات و البحوث الاستراتيجية ،. 2003
- 118- سعيد محمد السيد ، النتائج الدولية والعربية لأزمة الخليج الثانية من منظور الاقتصاد السياسي، الكويت: علم المعرفة، 1992.
- 119- سميث ستيف ، مقاربات جديدة للنظرية الدولية، ترجمة مركز الخليج للأبحاث، الإمارات العربية المتحدة: مركز الخليج للأبحاث، ط1، 2004.
- 120- سعيد محمد السيد ، الشركات العابرة القومية و مستقبل الظاهرة القومية، الكويت: عالم المعرفة، العدد 107، نوفمبر 1986.

- 121- سعيد محمد السيد ، المتغيرات السياسية الدولية وأثرها على الوطن العربي، القاهرة : معهد البحوث والدراسات العربية، 1991.
- 122- سعودي محمد عبد الغني ، قضايا إفريقيا، الكويت : عالم المعرفة ، 1980.
- 123- سليم محمد السيد ، تحليل السياسة الخارجية، بيروت: دار الجيل . ط2. 2001 .
- 124- سعد الله عمر ، معجم في القانون الدولي المعاصر، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2005.
- 125- سيد احمد عبد السميع ، دراسات في علم الاجتماع، الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية 1993.
- 126- سعودي محمد عبد الغني ، قضايا افريقيا، الكويت: عالم المعرفة، العدد 34، أكتوبر 1980.
- 127- عبد الحفيظ أحمد ، الدولة و الجماعات العرقية، دراسة مقارنة للسياسية الروسية تجاه الشيخان و تترستان 1991-2000، القاهرة : مطالع الأهرام، 2005.
- 128- عثمان كميلة أحمد ، السياسة الخارجية الليبية تجاه الشراكة المتوسطية ما بين 1998- 1990، ليبيا: الدار الأكاديمية للطباعة والتأليف والترجمة والنشر ، 2005.
- 129- عربي محمود ، دراسات في الاستراتيجية الاسرائيلية، بيروت :المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ط1، 1979 .
- 130- عبد الله ثناء فؤاد ، آليات التغيير الديمقراطي في الوطن العربي، بيروت: مركز دراسة الوحدة العربية، ط1، 1997.
- 131- علي شفيق علي، العلاقات الدولية في العصر الحديث، المغرب :دار نشر المعرفة، 1990، ص225 .

- 132- عرفة محمد خديجة ،الأمن الإنساني: المفهوم و التطبيق في واقع العرب الدولي ،الرياض: د.د.ن ،ط1، 2009.
- 133- عبد الحي وليد ، تحول المسلمات في العلاقات الدولية، الجزائر: مؤسسة الشروق للإعلام والنشر، 1994.
- 134- عمارة محمد ، الإسلام وأحداث الحادي عشر من أيلول 2001، د ب ن: منشورات اتحاد الكتاب العرب ، د ت ن.
- 135- علي أحمد حسن الحاج ، دراسة في البناء الاجتماعي للسياسة العالمية، مصر : مركز الاسكندرية للكتاب، 2000.
- 136- عبد العزيز سمير محمد ، التكتلات الاقتصادية الإقليمية في إطار العولمة، مصر :مكتبة و مطبعة الشعاع الفنية، 2001.
- 137- علي أحمد حسن الحاج ، دراسة في البناء الاجتماعي للسياسة العالمية، مصر: الإسكندرية للكتاب.2000.
- 138- عارف نصر محمد ، ابستمولوجيا السياسية المقارنة النموذج المعرفي - النظرية - المنهج، بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع ،الطبعة الأولى، 2002.
- 139- عاطف وصفي، الأنثولوجيا الاجتماعية ،بيروت: دار النهضة العربية للطباعة والنشر. 1977 .
- 140- عبد الرحمن عبد الله محمد ،التوطين والتنمية في المجتمعات الصحراوية ،مصر : دار المعرفة الجامعية ، 2003.
- 141- فلاح محمد العربي ، المتوسطية والشرق أوسطية وجهان لعملة واحدة، الجزائر: دار الخلدونية للنشر والتوزيع، ص 74.
- 142- فهمي عبد القادر محمد ،النظام السياسي الدولي، عمان: دار وائل للنشر، ط1، 1997.

- 143-فتحي محمد ، واقع الارهاب في الوطن العربي، الرياض: مركز الدراسات والبحوث جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية،1999.
- 144- فوكوياما فرانسيس ، ترجمة محاب الإمام ،بناء الدولة الحكم النظام العالمي في القرن الواحد و العشرين، الرياض: العبيكان للنشر، 2007.
- 145-صبح علي ، النزاعات الإقليمية في نصف قرن 1945-1995،بيروت: دار المنهل اللبناني للطباعة والنشر، 2006.
- 146-صامويل هانتغتون ، الموجة الثالثة: التحول الديمقراطي في أواخر القرن العشرين، ترجمة عبد الوهاب علوب، د.م.ن: جامعة أوكلاهوما للصحافة، د.ت.ن.
- 147-صالح ماجدة ، الحركات الأصولية الإسلامية في أوربا، القاهرة: اللجنة العلمية للعلوم السياسية، 1999.
- 148-صباح محمود محمد، الأمن القومي العربي، بغداد: جامعة بغداد، 1981.
- 149- صباح محمود محمد، الأمن الإسلامي: دراسات في التحديات الجيوبوليتكية، صنعاء: مركز الدراسات والبحوث اليمني، 1994.
- 150- شعبان حمدي ، الهجرة غير المشروعة الضرورة والحاجة، مصر: مركز الاعلام الامني،2008.
- 151-شبلي محمد ، المنهجية في التحليل السياسي : المفاهيم، المناهج، الادوات، الجزائر: ددن، 1997 .
- 152-شنة احمد ، العاصفة الزرقاء تفاصيل حرب مدمرة انتهت على طاولة المفاوضات الجزائرية، الجزائر :مؤسسة هديل للنشر و التوزيع، 2000.
- 153-شتى السيد علي، نظريات علم الاجتماع، القاهرة: مؤسسة شباب الجامعة1993.



154- شرقية ابراهيم ،إعادة أعمار ليبيا :تحقيق الاستقرار من خلال المصالحة الوطنية، الخليج العربي ، الدوحة: مركز بروكنجر الدوحة ، 2013.

155- تشيسلاف شيرون فيا ، خبايا الانهيار: المخابرات الأمريكية والسفياتية وناقص البيريسترويكا الخفية، ترجمة يوسف إبراهيم الجهماني، وجمال الأسعد، سوريا: دار حوران للطباعة والنشر والتوزيع، 1998.

156- تشومسكي نعوم ترجمة سامي الكعكي، الدول الفاشلة، بيروت: دار الكتاب العربي، 2007.

157- تاغالت محمد ، الجزائر من فوق البركان الحقائق والأوهام 1988-1999، الجزائر، دار الحكمة للطباعة والنشر والتوزيع، 2002 ، ص 155.

158- توفيق سعد حقي ، مبادئ العلاقات الدولية، الأردن : دار وائل للطباعة والنشر، 2006

159- خليل إمام حسنين ، نحو اتفاق دولي لتعريف الارهاب: الجرائم الارهابية في التشريعات المقارنة. مصر: مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية، 2008.

160- خيرى سمير ، الأمن القومي العربي، بغداد: دار الفارسية للطباعة، 1983 .

161- قاسم رائد، الارهاب و التعصب عبر التاريخ، د ب ن: د د ن، 2005.

162- قوجبلي سيد أحمد ، الدراسات الامنية النقدية "مقاربات جديدة لإعادة تعريف الامن"، عمان: المركز العلمي للدراسات السياسية، ط1، 2014 .

163- قوراية أحمد ، بوتفليقة رجل الأقدار و المصالحة الوطنية، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2004 .

164- قوراية أحمد ، عبد العزيز بوتفليقة بين الموهبة و القيادة، الجزائر : ديوان المطبوعات الجامعية، 2005.

165- ظافر الحسن، قضايا عربية ساخنة ، بيروت: دار اللواء للصحافة والنشر، ط1، 2006.

- 166- ربيع حامد ، مقدمة في العلوم السلوكية، القاهرة : مكتبة القاهرة الحديثة 1972.
- 167- رأفت اجلال محمد ، ابراهيم أحمد نصر الدين، القرن الافريقي المتغيرات الداخلية و الصراعات الدولية، القاهرة: دار النهضة العربية، 1985.
- 168- شعراوي حلمي ، آفاق البحث في مجال الأمن العربي، مصر: مركز البحوث الغربية للدراسات الاستراتيجية العربية والإفريقية، 2003.
- 169- غسان بدر الدين ، الإستراتيجية الأمريكية في الشرق الأوسط بعد 11 سبتمبر 2001، عمان: ددن، 2004.

## **B\_Les ouvrages en Français:**

- 1 - André weisrock, désert et désertifications en afrique, Gabriel waskem et autre l’Afrique en dissertation corrigée, paris : édition elpse, 2004.
- 2- Anne giudicelli; Le risque anti-terroriste, Paris : édition de semi, 2007.
- 3-Lepetit robert, dictionnaire alphabétique et analogique de longue française ;paris :franc ;1977.
- 4-Charles philippe david , jean jacques , théories de la sécurité, édition Montchrestien ,2002.

5- Kissinger H., politique et stratégie de défense, anthologie mondiale de la stratégie Laffont, 1990.

6- Hélène Veau, la théorie critique et le concept de Security en relation internationale 'notes de recherche' N°8 'C.E.P.E.' Université du Québec Montréal, 'Canada janvier '1999.

7- Jean Pierre Filin, Les quatre fronts d'Al-Qaïda, Paris, Etude N°4143, 2010.

8- Guidère Mathieu, Al-Qaïda à la conquête du Maghreb : Le terrorisme aux portes de l'Europe. France: Éditions du Rocher, 2007.

9- Rafael Grasa, La Conférence Méditerranéenne Alternative, Le Partenariat Euro-méditerranéenne, Paris : L'Armattan, 1995.

10- Bertrand Badie, L'Etat importé : Essai sur L'occidentalisation de L'ordre Politique, France : Librairie Arthème Fayard, ANP, 2006.

11- Jeudy Henri. Pierre et Marc Abélès, Ethnologie politique, Paris : Armand Colin, 1997.

12- Bernard Reven, Méditerranée : L'impossible mur, Paris : L'Armattan, 1995.

13- Bruno Colson, Les tiers monde dans la pensée Stratégique - Américain, Paris : Economica/Institut de Stratégie Comparée, 1994.

14- Jean Jacques Roshes, Relations Internationales, Paris : L.G.D.J, 1999.

15– Carlo Jean, Conséquence Politique et Sécuritaire de la Globalisation, dans : mondialisation et Sécurité, édition ANEP, Alger, 2003.

16– François Thual et Aymeric, Dictionnaire de Géographie. Paris : ellipses, 1999.

17–Aymeric Chaupard, Introduction à l'Analyse Géopolitique. Paris ellipses, 1999.

18– Mia style, “ sahel”,Encyclopedia britannica,ultimate reference siute,Chicago :Encyclopaedia Britannica 2012.

19–Livre blanc sur la defence,PARIS ,1994 .

20–Ferradery jean –luc ,le point sur la mondialisation, ED Flammarion , paris. 1996.

**c–books:**

1– Ayooob mohamed, the third world security predicament : state making regional conflict and the international system, London: lynno rionner publischers, 1995.

2–Ayooob mohamed, the security predicament of the third world state, Colorado : Lynne Rienner publishers, 1992.

3– Billmes weeny , "security identity and interests."Combridge: university press , 1999 .

- 4–brown ghriss,under standing international relations ,new york polegrave publishers,2eme editions,2001.
- 5– Bruce russet, grasping the democratic peace: principles for a post cold war world, Washington: Princeton university, 1993.
- 6–Bailey, Sydney D, The UN Security Council and Human Right, ST Martin’s Press, New York, 1994. Salmon, Trevoirc « International Security in the Modern World », Macmillan Houndmills, 1992.
- 7–Gaston Bouthoul, Definitions of Terrorism, in International Terrorism and world security, edited by Danid cartton and carlo schaerf, landan, 1975.
- 8– Liann Kennedy Bondali , "Examining US Counter Terrorism Priorities and Strategy accros Africa’s Sahel Region ", RAND corporation , November 2009.
- 9– Daniel Papp, Contemporary International Relations : Frameworks for Interstanding Fourth Edition, New York: MaMillan College publishing company, 1994.
- 10–Lawrence krause and joseph nye , reflections on the economics and politices of international economic, Washington : d c Organizations brookims stitutions.1994

## 2-الدوريات

أ\_ باللغة العربية :

- 1- أحمد حسن الحاج علي ،"خصخصة الامن الدور المتنامي للشركات العسكرية و الأمانة الخاصة"،دراسات استراتيجية مركز الامارات للدراسات و البحوث الاستراتيجية،العدد 123،السنة 2007.
- 2-أحمد يوسف أحمد، " مستقبل النظام العربي"، مجلة المستقبل العربي، بيروت، العدد 330، 2003. ماي
- 3- أحطبية محمد هبية على ، " دور مجلس السلم و الأمن الافريقي في ظل النزاعات و تسويتها في افريقية ، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 27، العدد 03، السنة 2011.
- 4-أبو عامود محمد سعيد ، "الوظائف الجديدة للدولة في عصر العولمة"، مجلة الديمقراطية، العدد03، السنة 2001.
- 5-الطراح علي أحمد ، غسان منير حمزة سنو،"الهيمنة الاقتصادية العالمية والتنمية و الأمن الإنساني"، مجلة العلوم الإنسانية، الجزائر :منشورات جامعة محمد خيضر ، العدد04 ،ماي 2004.
- 6-المشاط عبد المنعم ، تحليل ظاهرة الأمن القومي، السياسة الدولية،العدد52،السنة الخامسة،جوان.1988
- 7-الخياط محمد مصطفى ،"تغير المناخ.....مواقف دولية متباينة"، السياسة الدولية، القاهرة، العدد 179، السنة يناير 2010
- 8- ادريس أحمد ، الأزمة الليبية وتداعياتها الأمنية على منطقة المغرب العربي، مركز الدراسات المتوسطة والدولية، مصر ،العدد 8، سبتمبر 2011.
- 9- إجلال رأفت،" العوامل الداخلية و أزمة الدولة في القرن الافريقي " السياسية الدولية ،القاهرة، العدد 177، السنة 2009

- 10- أحمد، طه محمد، التحولات الديمقراطية في العالم الثالث. مجلة السياسة الدولية، القاهرة  
مركز الأهرامات للدراسات الاستراتيجية، عدد 107 ، يناير.1992
- 11-أمال -ف.ش، "الأمن والتنمية تحديات القارة الإفريقية"، مجلة الجيش، العدد553،  
أوت2009
- 12- اسماعيل عبد الكريم ، التدخل العسكري لحلف الشمال الأطلسي في الوطن العربي،مجلة  
دفاتر السياسة والقانون، ورقلة ،العدد 2، جانفي.2015
- 13- الحامدي عيدون و نور الدين دخان ، "مسار تأمين الحدود الجزائرية: بين الإدارة  
الأحادية والصيغ التعاونية الإقليمية". دفاتر السياسة والقانون، ورقلة ، العدد 14 ، جانفي  
2016.
- 14- الجابري محمد عابد ، "هل يمكن الانتقال الى ليبرالية جديدة في بلد متخلف"، مجلة  
البرلمان الغربي، العدد 81، أكتوبر 2001.
- 15- الغامدي خالد بن ناصر ،"العقيدة السليمة و دورها في الحفاظ على الامن"،المجلة العربية  
للدراسات الامنية و التدريب،المجلد 26 ،العدد 51، د ت ن.
- 16- العوا محمد سليم " الانتماء الديني و الوحدة الوطنية"، مجلة العربي، العدد 398، السنة  
1993.
- 17- الحباشنة صداح أحمد ومخلد عبيد المبيضين، "الموقف الأمريكي من أزمة دارفور"،  
دراسات العلوم السياسية و الاجتماعية، المجلد 36، العدد 01، السنة 2009.
- 18- الحباشنة صداح ، مخلد مبيضين أزمة دارفور المواقف الدولية المتباينة إزاءها ، دراسة  
مقارنة ، المجلة الأردنية للعلوم الاجتماعية، المجلد2، العدد1، السنة 2009.
- 19- السيد أيمن شباعة، "الصراعات نيجيريا الأثنية في إفريقيا الخصائص .. التداعيات ..سبل  
المواجهة"، قراءات اجتماعية، العدد السادس، سبتمبر 2010.

- 20- المشاط عبد المنعم ، تحليل ظاهرة الأمن القومي استراتيجيا ، بيروت، د د ن، العدد 52، جوان 1988.
- 21- الحر عبد المنعم منصور علي ، " أسباب تفاقم مشكلة دارفور "، الحوار المتمدن ، العدد 2009.
- 22- الجابري محمد عابد ، " هل يمكن الانتقال الى ليبرالية جديدة في بلد متخلف "، مجلة البرلمان العربي، العدد 81، اكتوبر 2001.
- 23- الجندي محمود جميل ، "مسؤولية الشركات الأمنية عن انتهاك حقوق الإنسان: « بلاك ووتر «نموذجاً»"، المستقبل العربي، الاردن ،دع ن ، د ت ن.
- 24- العسلي سام ، "النظام الدولي والهجوم الأمريكي" ، مجلة الدفاع الوطني، بيروت: العدد 05، السنة 2004.
- 25- الصياد عبد العاطي ، مكافحة الهجرة غير المشروعة، مجلة الأمن والحياة، الرياض ،العدد 357، 2015.
- 26- السلمي عبد الرحيم بن صمايل ، "الدولة الليبرالية" ، مجلة المؤرخ العربي، العدد 35، السنة 1997.
- 27- الأولي إسماعيل ، "وجهة نظر إفريقية العلاقات الصينية الإفريقية.. شراكة أم استغلال "، تقارير الجزيرة: مركز الجزيرة للدراسات، 2014.
- 28- اليحياوي يحيى ، الصين في إفريقيا: بين متطلبات الاستثمار ودوافع الاستغلال "، تقارير الجزيرة: مركز الجزيرة للدراسات، 2015.
- 29- الخضرمي أحمد ، "تطور الاستراتيجية الأمريكية نحو العالمية". قراءات سياسية: مركز البحوث: المعلومات، العدد 08، فبراير 2003.



- 30- النويني الحافظ ، "أزمة الدولة ما بعد الاستعمار في افريقيا : حالة الدولة الفاشية (نموذج مالي)"، المستقبل العربي، د، ع، ن، 2012.
- 31- الشاني فريد باسل ،"الحداثة و ما بعد الحداثة" ،مجلة الحوار المتمدن، العدد 21، السنة 2009.
- 32 -البشير ساكري،"الجزائر والجوار الملتهب"،مجلة البيان، د ع ن، 10/08/2015.
- 33- الصوّاني يوسف محمد ،"التحديات الأمنية للربيع العربي :من إصلاح المؤسسات إلى مقاربة جديدة للأمن" ،المستقبل العربي ، د ع ن، 2013.
- 34 - الأطرش محمد ،العرب و العولمة: ما العمل؟ المستقبل العربي، بيروت، العدد 229، مارس 1998.
- 35-السعداوي عمر ،"عقيدة الأمن القومي الجزائري من المنظور الجيوستراتيقي قراءة في عملية تقينتورين"،مجلة الرائد المغاربي . د ع ن ، د ت . ن .
- 36-السعداوي عمر ،"عقيدة الأمن القومي الجزائري من منظور جيوستراتيقي: قراءة في عملية تقينتورين" ،مجلة الرائد المغاربي، العدد الرابع، سبتمبر 2014
- 37- بوشرة علي ، تقينتورين بعد سنة من الاعتداء الارهابي، مجلة الجيش،الجزائر، العدد 607 ، فيفري 2014 .
- 38- بوسراج زهرة ، "التدخل الانساني لمجلس السلم و الأمن الافريقي في أزمة دارفور" ، مجلة المفكر، بسكرة، العدد 08، د ت ن .
- 39- بوقارة حسين ،" مشكلة الأقليات الطوارقية وانعكاساتها على الاستقرار في منطقة الساحل الافريقي"،مركز الشعب للدراسات الاستراتيجية،الجزائر، العدد 7 ،نوفمبر 2008.
- 40- بوزيد عمار ، "إفريقيا عندما يعيق اللأمن مسار التنمية"،مجلة الجيش ،العدد 561،أفريل 2010.

41-بوزيد عمار ، الساحل الإفريقي في عين الإعصار" ، مجلة الجيش، العدد 561، أبريل 2010.

42-بوزيد عمار، " مفهوم القوة"، مجلة الجيش، الجزائر، 2010.

43- بن عنتر عبد النور ، " الجناح الجنوبي للأمن القومي الجزائر في التسعينات"، مجلة شؤون الاوسط، العدد 83، د ت ن.

44-بن عنتر عبد النور " تطور مفهوم الأمن في العلاقات الدولية"، السياسية الدولية، القاهرة، العدد 160، السنة 2005

45-بنجامين نيكلز، "مالي والتداعيات الإقليمية"، صدى الصحيفة، د ع ن، 06 حزيران/يونيو 2013.

46- بدر عزيزة محمد علي ، " استنزاف الانسان في إفريقيا، الفقر و المرض و النزوح"، السياسية الدولية، القاهرة، العدد 169، 2007

47- باخوية دريس ، " جرائم الإرهاب في دول المغرب العربي: تونس، الجزائر، والمغرب نموذجا"، مجلة دفاتر السياسة والقانون، ورقلة، العدد 11، جوان 2014.

48-بوكرواح "صالح ، الجريمة المنظمة بمنطقة الساحل والصحراء". مجلة الجيش، الجزائر، العدد 618 ، جانفي 2015.

49- بوشرية علي وبوعلام بولعراس، "الجزائر في مواجهة الإرهاب والجريمة المنظمة: استراتيجية فعالة"، مجلة الجيش، الجزائر، العدد 618، جانفي 2015.

50- برقوق امحمد ، " دور المجتمع المدني في ترقية الحكم الرشيد"، مجلة مركز الشعب للدراسات الاستراتيجية، العدد 8، جانفي 2009.

- 51- برفوق أمحمد، التهديدات الأمنية في المنظور الدبلوماسي الجزائري، مقال منشور لطلبة العلوم السياسية والعلاقات الدولية ( جامعة الجزائر ) والمعهد الدبلوماسي والعلاقات الدولية (وزارة الخارجية).
- 52- برفوق أمحمد، "الساحل الإفريقي بين التهديدات الداخلية و الحسابات الخارجية"، العالم الاستراتيجي، العدد الأول، مركز الشعب للدراسات الاستراتيجية، الجزائر، جانفي 2008
- 53- برفوق أمحمد، "المعضلات الأمنية في الساحل الإفريقي وتداعياتها على الأمن الوطني الجزائري"، مجلة الجيش، مديرية الإعلام والاتصال والتوجيه، الجزائر، العدد 534، جانفي 2008.
- 54- بخوش مصطفى، "التحول في مفهوم الأمن" مجلة العالم الإستراتيجي، الجزائر: مركز الشعب للدراسات الاستراتيجية، ماي 2003
- 55- بن جديد عبد الحق وباسط سميرة، "استراتيجية الجزائر الدبلوماسية لمكافحة الإرهاب"، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، باتنة، العدد 08، جانفي 2016.
- 56- جوزي صليحة، "أفريقيول آلية فعالة لتعميق التعاون بين أجهزة الشرطة الإفريقية لمواجهة التحديات الأمنية في القارة".، مجلة الشرطة، الجزائر، العدد 122، مارس 2014.
- 57- جفال عمار، "قوى و مؤسسات العولمة: التحديات و الاستجابة العربية"، مجلة شؤون الأوسط، مركز الدراسات الاستراتيجية، العدد 107، صيف 2012.
- 58- جهاد، عودة، السياسة الأمريكية اتجاه منطقة المغرب العربي. مجلة السياسة الدولية، القاهرة، مركز الأهرامات للدراسات الإستراتيجية، عدد 97، يوليو 1989.
- 59- جندلي عبد الناصر، "النظريات التفسيرية للعلاقات الدولية بين التكيف و التغيير في ظل تحولات عالم ما بعد الحرب الباردة"، مجلة المفكر، باتنة، العدد الخامس، السنة 2012.
- 60- جمعة علاء، " مبادرة ثلث سنوات"، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، العدد 159، سنة 2005.

- 61-د.ك ،"النيباد الشراكة الجديدة من أجل تنمية إفريقيا النيباد"،مجلة إفريقيا قارتنا ، العدد04 ،  
أفريل 2014.
- 62-د.د.ك، بعزم واقدام وحذر الجيش الوطني الشعبي يتجنب حدوث كارثة حقيقية، مجلة  
الجيش، الجزائر ،، العدد594 ، جانفي 2013.
- 63- و أ ج،"أخبار عسكرية"، مجلة الجيش،الجزائر، العدد102، أفريل 2009.
- 64- زياني صالح ، "تحولات العقيدة الأمنية الجزائرية في ظل تنامي تهديدات العولمة"، مجلة  
المفكر،عنابة، العدد الخامس، د.ت.ن.
- 65- زلماط حياة ،"التهديدات الامنية بمنطقة الساحل و الصحراء"، صحيفة الصحراء، د ع ن  
،2012.
- 66- حمدي حسن عبد الرحمن ، "النزاعات العرقية في افريقيا، الأسباب و الانماط و آفاق  
المستقبل"، مجلة قراءات افريقية، العدد 01 أكتوبر 2004.
- 67- حسني سمير ، "الآثار الانسانية لصراع دارفور " مجلة الانساني، العدد 29، خريف  
2004.
- 68- فرسخ عوني ، "حالة الأمة العربية 2005 : النظام العربي تحدّي البقاء و التغيير" ،  
المستقبل العربي، العدد 3، السنة 2006.
- 69-حسين عبد المنصف مي " النظرية الواقعية الكلاسيكية في العلاقات الدولية" ، مجلة الحوار  
المتمدن،العدد 4068، أفريل 2013 .
- 70-حماد إبراهيم ، "البعد الأمني للعلاقات العربية الأوروبية (رؤية مستقبلية) "، مجلة السياسة  
الدولية، بيروت، العدد 127، السنة 1997.
- 71-صدقي السيد ، "تحليل العلاقات الدولية من منظور البنائي"، مجلة النهضة، 1999.

- 72- كينث والتز: الواقعية البنوية بعد الحرب الباردة، المجلة العربية للدراسات الدولية، العدد السابع، العدد الأول، سنة 2003 .
- 73- كباني صليحة " الدراسات الأمنية بين الاتجاهين التقليدي والحديث" مجلة العلوم الإدارية والقانونية والسياسة ، تلمسان ، 2003.
- 74- ليلي قارة ،مكافحة الإرهاب والإجرام في منطقة الساحل: الجهود التي تبذلها الجزائر"، مجلة الجيش،الجزائر، العدد 570 ، أكتوبر .2013
- 75- محمد هيفاء أحمد ، "ظاهرة عدم الاستقرار السياسي في نيجيريا دراسة في حركة دلتا نهر النيجر"، مجلة دراسات دولية، العدد 46، د ت ن.
- 76-محمود أحمد إبراهيم ، "التحولات الإستراتيجية وإشكاليات الصراع والأمن في جنوب آسيا"، السياسة الدولية، القاهرة، العدد 118، أكتوبر .1994
- 77- ناصوري أحمد ،" النظام السياسي و جدلية الشرعية و المشروعية"، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية و الاجتماعية، دمشق، العدد2، 2008.
- 78- سمير رضوان،" ثورة في التوقعات ونقص حاد في الموارد بعد الثورات العربية" ،دورية متخصصة في الشؤون الدولية،مجلة السياسة الدولية، القاهرة، العدد193، 2013.
- 79- عوض عثمان، دارفور: "مأساة انسانية معقدة" ،مجلة الإنساني، العدد29 ،خريف 2004
- 80-عاشور قشي،"التنافس الفرنسي - الأمريكي حول منطقة الساحل الأفريقي: دراسة في منطلقات الاهتمام وآليات التغلغل" ،المجلة العربية للعلوم السياسية، بيروت ،العدد 45-46، 2015.
- 81-علاق جميلة، وفي خيرة، "مفهوم الأمن بين الطرح التقليدي والطروحات النقدية الجديدة"، العالم الاستراتيجي، قسنطينة: مركز الشعب للدراسات الإستراتيجية، العدد 4، جوان .2008

- 82- عمران ماجد ، السيادة في ظل الحماية الدولية لحقوق الإنسان، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، العدد 2011، 01.
- 83- عبد الحليم أميرة محمد ، "تنظيم القاعدة في الساحل الأفريقي وربيع الثورات العربية" ، افاق افريقية ،المجلد الحادي عشر ، العدد الثامن والثلاثون، 2013.
- 84- عرفة خديجة محمد ، "مفهوم الأمن الإنساني" ، مجلة المفاهيم، القاهرة: المركز الدولي للدراسات المستقبلية و الاستراتيجية ، العدد 13، يناير 2006.
- 85- عبد الوحيدم، "حرب المعلومات تحديات القرن العشرين" ، مجلة الجيش، العدد 4، سبتمبر 2003.
- 86- عبد الله ربيع حامد ، " مفهوم الأمن القومي والتعريف بمتغيراته" بيروت: شؤون عربية، العدد 2، أبريل 1983.
- 87- توفيق راوية ، السياسة الفرنسية في افريقيا، "الأداة العسكرية في خدمة المصالح الاقتصادية ودعاوى المهمة الحضارية" ، قراءات افريقية، د ع ن ، أبريل 2014.
- 88- توفيق وسام جميل ، "الشرق أوسطية: نظام سياسي أو اقتصادي ؟ ولمصلحة من؟" ، في الشرق أوسطية وتأثيرها على الأمن القومي العربي" ، السياسة الدولية ، القاهرة، لعدد 124 ، السنة 2004
- 89- ق.ق.ج، "محاضرات" ، مجلة الجيش، الجزائر، العدد 15، اوت 2013.
- 90- قوبي س، مكافحة الإرهاب: أي أشكال لتمويل الإرهاب؟". ترجمة مساعيد ض، مجلة الجيش، الجزائر، العدد 04 ، أكتوبر 2013.
- 91- رسلان هاني ، "أزمة دارفور، القرار 1706، الابعاد والتداعيات" ، مجلة السياسة الدولية، العدد 166، المجلد 41، أكتوبر 2006.

- 92-ظريف شاكر ،"أزمة الدولة في منطقة الساحل الأفريقي والصحراء الكبرى: دراسة في الأسباب والانعكاسات"،المجلة العربية للعلوم السياسية، ربيع 2015
- 93-غسان بدر الدين، "الإستراتيجية الأمريكية في الشرق الأوسط"، السياسة الدولية، العدد 114، السنة 1999 عبد الله عبد الخالق ، "النظام الإقليمي الخليجي"، السياسة الدولية، القاهرة: أكتوبر 1993.
- 94-غري محمد ،"التحديات الأمنية للهجرة غير الشرعية في منطقة البحر الأبيض المتوسط: الجزائر نموذجا"، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، العدد.2012،08
- 95- الخطاب محمد شيت ، العقيدة العسكرية الإسلامية، سلسلة فصلية تصدر عن رئاسة المحاكم الشرعية والشؤون الدينية لدولة قطر، سلسلة خاصة بالحرس الوطني السعودي، صفر 1403 هـ
- 96-المعهد العسكري للوثائق و التقويم و الاستقلالية، ملتقى حول " الساحل ضمن استراتيجية القوى"مجلة الجيش، العدد 620، مارس 2015.
- 97- مجلة الجيش ، الجزائر، العدد 543 ،أكتوبر 2008.
- 98 - مجلة الجيش ، الجزائر ،العدد 539 ،جوان 2008 ،

## **B\_les articles:**

1-Jeffry sachs « ,les institutions n'expliquent pas tout », finances et développement .vol 40,n 02, juin 2003.

2- P.Hugon , "L'économie des conflits en Afrique ".Revue International et stratégique vol 03 , N° 43.

- 3–Rene Otayaek," La Libye face a la France au Tchad: Qui perd gagne?," politique Africaine, no16, (S.D).
- 4–André Bourgeot," Sahara : espace géostratégique et enjeux politiques (Niger)," Autre part, no.16, 2000.
- 5–Moussa Ag Assarid, Mannalla Desseauve et, "Niger : Deux Journaliste français, une rébellion Touarègue et guerre de l'uranium", veille de la presse' 2008.
- 6–Salim Chena, " Portée et limites de l'hégémonie algérienne dans l'aire sahélo–maghrébine", Hérodote, n142, 2011.
- 7–Girouard. E, «La Chine en Afrique : néocolonialisme ou nouvel axe de coopération Sud–Sud ?», Forum Afrique–Afrique, Avril 2008.
- 8–Buijtenhuijs Robert. "Le froinat à l'épreuve du pouvoir: L'échec d'une révolution Africaine. Politique Africaine , 1984
- 9 –Bruno Callies De Salies," Relance du Panafricanisme, Reprise des relations avec L'Occident, Spectaculaire retour de la Libye", le monde diplomatique, 2001.
- 10–Chérif Dris, Etats–Unis et Afrique sahélo–saharienne : Agenda énergétique et securitaire, dons :Abdenour benantar, les Etats –Unis et le Maghreb :regain D'intérêt .centre de recherche en Economie Appliquée pour le développement (C.R.E.A.D),Alger,2007.
- 11–René otayek, vu d'Afrique , société civile et démocratie ; revue international de politique comparée ,vol 9 , N° 2 ,2002.



## **The Articles:**

- 1– Alan collin, state induced Security dilemma :maintning the tragedy,journal of the nordicint, studies association ;vol 39,2004.
- 2– Bjorn moller ‘ the concept of Security :the prosand cond of expansion and contraction ‘ paper for joint sessions of the peace théories commission ‘and the Security and désarmement commission at the 18th General conférence of the : International peace research Association (I.P.R.A) TAMPER ‘sinland ’56 August 2000.
- 3–Barry Buzan, “ New Patterns of global Security in the Twenty First Century” International Affairs. Vol 67, N°3 London, 1991.
- 4–Giovanni mannunta,security ;introduction ,granfield university, Michael Bratton and Eric chang , State Building and democratization in Sub\_SaharaAfrica forwards backwards, or together, comparative political studies ,vol 39, 2006.
- 5– laucien cernat “ assessing regional trade arrangement:age south – south rt as moge trade diverting” new york: study series , no:16,divisionon international trade in good and services.united .2001
- 6–Peter p Ekeh ;” colonialism and the two publics in Africa : Theoretical Statement” comparative studies in society and History, vol 17; N1 Janvier 1975.

- 7- Peter Tinti, "Algeria's Stance on Northern Mali Remains Ambiguous," Voice of America, 17 September, 2012.
- 8 - Stephen Harmon, "From GSPC to AQIM: The Evolution of an Algerian Islamist Terrorist Group into an Al-Qa'ida Affiliate and its Implications for the Sahara-Sahel Region", Africa Scholars. N° 85, Spring 2010.
- 9-Stephen brooks, realism international relation ,international organization vol:05,no:03,1997.
- 10- Rita Taureck, Securitization theory and securitization studies,Journal of International Relations and development, no 9, 2006.
- 11-paul roe, Securitization and Minority Right: Conditions of Desecuritization ,Security Dialogue vol 35, n3, September, 2004.
- 12- Helena Carrapiç," chasing Mirages? Reflection son concepts of Security throught the studyof the Securitization of organized crime, international. Studies Association SanFrancisco:march2008
- 13- Maria Helena de Castro Santos and Amena Yassine, Exporting Democracy: Kantian Peace or Western Hegemony Expression?. San Francisco, 49th International Studies Association Annual Convention , March 26-29 2008.
- 14- human security: .emerging concept of security Francisco rojas aravena in the twenty-first century, human security, 2002.

15-International crisis group ,Islamist terrorism in the sahel :fact or fiction ? ,Africa report, n 92,march 2005.

16-United nations développement programme (PNUP)newyork,1997.

17- Security as global Security :recncept ralph pettman .human studies statigic. cambridge:reuiou of international affaire .vol18.number1.april2005.

18- Human development Report 1994, « New Dimenssions of Human Security », New York, VNDP, 1994.

### 3-المعاجم و الموسوعات:

1-أليستري إدوارد جيوفر روبرت، ، المعجم الحديث للتحليل السياسي. ترجمة سمير عبد الرحيم الجليبي، بيروت: الدار العربية للموسوعات. الطبعة الأولى. 1999.

2-الكلامي عبد الوهاب ، الموسوعة السياسية، بيروت: المؤسسة الغربية للدراسات والنشر، ج2، ط1، 1981.

3-مال ميشال ، ترجمة مختار عادل، مصلوح سعد عبد العزيز، موسوعة العلوم الاجتماعية، الإسكندرية: دار المعارف الجامعية، ط1، 1999.

4-المؤسسة العربية للدراسات والنشر، الموسوعة العسكرية، بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1981.

5-وهبة مجدي، غالي وجدي رزق، معجم العبارات السياسية الحديثة .

6- ظاهر حسين، معجم المصطلحات السياسية الدولية، بيروت: مجد المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر و التوزيع، 2011.

## 4\_ مراجع غير منشورة:

- 1 - العطري ميلود ، " السياسة الخارجية الأمريكية تجاه أمريكا اللاتينية في فترة ما بعد الحرب "، مذكرة ماجستير ، كلية الحقوق و العلوم السياسية ، قسم العلوم السياسية، باتنة : جامعة الحاج لخضر 2007-2008.
- 2- أبصير أحمد طالب، " المشكلة الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي،" مذكرة ماجستير، كلية العلوم السياسية والإعلام ،قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر، 2009 - 2010.
- 3-المختار حمودة سالم،"الشرق أوسطية بين ثقل الواقع وطموحات المستقبل"، مذكرة ماجستير،الجزائر: قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2000-2001.
- 4-إيدابير أحمد ،"التعددية الاثنية و الامن المجتمعي: دراسة حالة مالي"،مذكرة ماجستير ، العلوم السياسية والعلاقات الدولية،تخصص: الدراسات الأمنية والاستراتيجية ،كلية العلوم السياسية والإعلام ،جامعة الجزائر، 2011-2012.
- 5-بويبة نبيل ، "المقاربة الجزائرية تجاه التحديات الامنية في الصحراء الكبرى"، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص: دراسات مغاربية،كلية الحقوق والعلوم السياسية،جامعة الجزائر، 2010.-2011.
- 6-بوبصلة أمينة ، التنافس الفرنسي الأمريكي في منطقة الساحل الإفريقي في فترة ما بعد الحرب الباردة، مذكرة ماجستير ،كلية العلوم السياسية، فرع العلاقات الدولية ،جامعة الجزائر، 2012. -بلخيرة محمد ، التحولات السياسية في الاتحاد السوفياتي وأثرها على الدول العربي، مذكرة ماجستير، كلية العلوم السياسية والاعلام، قسم العلوم السياسية، الجزائر، 2003.-2004.
- 7-بوجلطية بوعلي احميدي ، "سياسات مكافحة الإرهاب في الوكن العربي: دراسة مقارنة بين الجزائر ومصر". مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة الجزائر 2، كلية العلوم السياسية والإعلام، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2009-2010.

- 8- بخالد عبد الرزاق ، "المصالحة الوطنية في ظل السياسة الجنائية". مذكرة ماجستير ،  
قسنطينة: جامعة منتوري، كلية الحقوق والعلوم القانونية، 2009. 2010
- 9- جندلي خالد معمري ، "التنظير في الدراسات الأمنية لفترة ما بعد الحرب الباردة دراسة في  
الخطاب الأمني الأمريكي بعد 11 سبتمبر"، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية، تخصص:  
العلاقات الدولية و الدراسات الاستراتيجية، جامعة باتنة، 2007-2008.
- 10- درويش جمال ، "الدولة والمجتمع في مرحلة ما بعد الحداثة" ، مذكرة ماجستير ، العلوم  
السياسية تخصص التنظيم السياسي والإداري، جامعة الجزائر: كلية الحقوق والعلوم السياسية  
، قسم العلوم السياسية، 2007-2008.
- 11- دالع وهيبية ، "دور العوامل الخارجية في السياسة الخارجية الجزائرية"، مذكرة ماجستير في  
العلاقات الدولية، كلية العلوم السياسية و الإعلام، جامعة الجزائر 3، 2008
- 12- وناس فطيمة ، المصالحة الوطنية كآلية لتحقيق الاستقرار السياسي في الجزائر. مذكرة  
ماجستير، جامعة ورقلة، كلية العلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2012-2013
- 13- ساعد رشيد ، "واقع الهجرة غير الشرعية في الجزائر من منظور الأمن الإنساني". مذكرة  
ماجستير ، بسكرة: جامعة محمد خيضر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية،  
2011-2012 . .
- 14- علالي حكيم ، "البعد الأمني في السياسة الخارجية - نموذج الجزائر-"، مذكرة ماجستير،  
العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص: الديمقراطية و الحكم الرشيد، كلية الحقوق والعلوم  
السياسية، جامعة قسنطينة، 2010-2011
- 15- فلاح أمينة ، "دور النيباد في تفعيل الحكم الرشيد و التنمية المستدامة في إفريقيا"، مذكرة  
ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، فرع الديمقراطية والرشادة، قسنطينة، 2010-  
2011.

16- حجار عمار ، السياسة المتوسطة الجديدة للاتحاد الأوربي: استراتيجية جديدة لاحتواء جهوي شامل، مذكرة ماجستير ، كلية العلوم السياسية ، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر، 2003.

17- حمزاوي جويذة ،"التصور الأمني الاوربي: نحو بنية أمنية شاملة و هوية استراتيجية في المتوسط" ،مذكرة ماجستير في العلوم السياسية ، تخصص دراسات مغاربية و متوسطة في التعاون و الامن ، جامعة باتنة، 2010-2011.

18- لخضاري منصور ، "استراتيجية الأمن الوطني في الجزائر" ، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية الحقوق، قسم التنظيمات السياسية والادارية،الجزائر2012-2013.

19- منصور عبد النور ، المصالحة الوطنية في الجزائر من منظور الأمن الإنساني، مذكرة ماجستير، بجامعة الحاج لخضر باتنة، 2009 / 2010

20 - مسيح الدين تاسعديت، دور البرلمان الجزائري في السياسة الخارجية للفترة1997-2002 ،مذكرة ماجستير ، العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، الجزائر: جامعة الجزائر، 2003.

21-رضا بابا علي، الطبيعة القانونية لإجراءات قانون الوثام المدني،مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر، كلية الحقوق و العلوم الإدارية، جوان 2005.

22- رسولي أسماء ، "مكانة الساحل الافريقي في الاستراتيجية الامريكية بعد احداث 11سبتمبر 2001"،مذكرة ماجستير ، فرع الدبلوماسية و العلاقات الدولية ،جامعة باتنة،2010-2011.

23- قبي آدم ، "ظاهرة العنف السياسي في الجزائر في ظل التعددية السياسية 1998-1999 ، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة الجزائر: كلية العلوم السياسية والإعلام، 2002.

**-en français:**

1-Angela meyer,l'intégration régionale et son influence sur la structure ,la sécurité et la stabilité d'états faibles l'exemple de quatre états

cenrafricains, doctorat de science politique ,institut d'études politique de  
paris école doctorat de science politique,2006.

## 5\_الملتقيات و الندوات:

1- السعدون واثق محمد براك ، " تأثيرالعوامل التاريخية في مواقف الجيش المصري من ثورة (25  
يناير)"، في مؤتمر التحولات والتغيرات في الوطن العربي: الفرص والتحديات في ظلال الربيع  
العربي،الأردن10-11/6/2013.

2- أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، أعمال ندوة الإرهاب و العولمة، الرياض، المملكة  
العربية السعودية، 2008.

3-الخروي طارق ، "الأمن في إفريقيا ... التحديات والآفاق" ندوة، المعهد العربي للبحوث  
والدراسات الاستراتيجية، مارس 2010.

4- بخوش مصطفى ، "منطقة الساحل الإفريقي بين الأبعاد الجيو سياسية و الاعتبارات الجيو  
اقتصادية" ، في أعمال الملتقى الوطني الثاني : "التحديات الأمنية الجديدة لمنطقة الساحل  
الإفريقي" كلية الحقوق و العلوم السياسية ،قسم العلوم السياسية ،جامعة محمد خيضر .بسكرة  
:مركز الشعب للدراسات الإستراتيجية،15-16ماي 2008.

5- بويبة نبيل ، "آليات الإدارة الجزائرية للأزمة الترقية في مالي والنيجر"، ملتقى الوطني حول  
سياسات الدول في مواجهة الجماعات الإثنية ، جامعة قلمة 2011.

6-بن صايم بونوار ، "تطور مفهوم الأمن طبقا لتطور مصادر التهديدات الأمنية"، ملتقى حول  
الأمن الإنساني، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، جامعة أبي بكر بلقايد،  
تلمسان، 2009.

7- دمدم رضا ، "قراءة في مفهوم الأمن الإنساني"، في الملتقى الدولي"، الجزائر، والأمن في  
المتوسط، واقع وأفاق، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، قسنطينة، الجزائر:  
أفريل 2008.

8- دعاس عميور صالح،" التحولات الأمنية الجديدة وتأثيرها على الأمن الجزائري: التحدي والاستجابة"، في أعمال الملتقى الدولي: الجزائر الأمن في المتوسط واقع وأفاق ، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، العلاقات الدولية، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، 2008.

9- وهبان أحمد محمد ، السياسة الأمريكية تجاه مشكلة دارفور بين اعتبارات المصلحة و دعاوى الأخلاقية، بحث مقدم بجامعة الاسكندرية و الملك سعود.

10- ساسي جمال، مصادر التهديدات الجديدة للأمن في المتوسط، الملتقى الدولي حول الجزائر و الأمن في المتوسط واقع و آفاق، قسنطينة: مركز الشعب للدراسات الاستراتيجية 2008.

11 - سرور أحمد فتحي و آخرون،"تعريف الإرهاب"، في الملتقى الدولي: الإرهاب : التحديات القانونية، القاهرة، 8-9 يوليو 2006.

12- سليمان هدى توفيق محمد ،"التحديات الاجتماعية في الوطن العربي في الألفية ( العقدالجديد)"، ورقة عمل مقدمة إلى مؤتمر الحماية الاجتماعية والتنمية، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، 2014.

13- عبد الجبار شعبي ، نحو بناء تعاون أمني متوسطي لتحقيق الأمن الفكري لمواجهة الارهاب، الملتقى الدولي حول الجزائر الأمن في المتوسط، واقع و آفاق، قسنطينة: مركز الشعب للدراسات الاستراتيجية ، 2008.

14- عارف غلابيني ،"الجريمة المنظمة واساليب مكافحتها"، بحث معد للترقية لرتبة رائد في قوى الامن الداخلي المديرية العامة لقوى الامن الداخلي، معهد قوى الامن الداخلي، دورة النقباء المرشحين لرتبة رائد.

15- عياد محمد سمير، "الهجرة في المجال الأورو متوسطي: العوامل والسياسات"، الملتقى الدولي "الجزائر والأمن في المتوسط، واقع وأفاق" ،جامعة منتوري - قسنطينة-، قسم العلوم السياسية ،الوكالة الوطنية لتنمية البحث العلمي، مركز الشعب للدراسات الاستراتيجية، الجزائر، 2008.



16- عبد النور ناجي، الأبعاد غير العسكرية للأمن في المتوسط: ظاهرة الهجرة غير القانونية في المغرب العربي، الملتقى الدولي "الجزائر والأمن في المتوسط، واقع وآفاق"، جامعة منتوري - قسنطينة-، قسم العلوم السياسية، الوكالة الوطنية لتنمية البحث العلمي، مركز الشعب للدراسات الاستراتيجية، الجزائر، 2008.

17- علاق جميلة، وفي خيرة، "مفهوم الأمن بين الطرح التقليدي والطروحات النقدية الجديدة"، في أعمال الملتقى الدولي: الجزائر و الأمن في المتوسط واقع وآفاق، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، 2008 .

18- عمر محمد سالم، "التعاون العربي الإفريقي في مجال إدارة الموارد المائية"، منتدى حول التعاون العربي الإفريقي في مجال الاستثمار و التجارة: من أجل تعزيز الشراكة الاقتصادية الغربية الإفريقية، طرابلس، 2010.

19- صديق الطيب منير " المفاهيم الامنية في المجال الأمن الغذائي "، في الندوة العلمية : قيم الحماية المدنية في المناهج التعليمية الأمنية، الرياض: مركز دراسات و البحوث ، قسم الندوات و اللقاءات العلمية 2008./02/27

20- طلع جمال محمد السيد ، إشكالية الديمقراطية غير المباشرة في افريقيا، ورقة مقدمة في الندوة العلمية حول اشكالية السلطة بين التسلط و التحرر.

21- طاشمة بومدين ، "الحكم الراشد ومشكلة بناء قدرات الادارة المحلية في الجزائر"، الملتقى الوطني حول: التحولات السياسية واشكالية التنمية في الجزائر: واقع وتحديات، جامعة الشلف، قسم العلوم السياسية، 16-17 ديسمبر 2008.

22- كربوسة عمرانني ، زروال سهام ، "الجزائر بين تداعيات سقوط نظام القذافي و تهديدات القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي في منطقة الساحل الإفريقي" الملتقى الدولي : المقاربة الأمنية الجزائرية في الساحل الإفريقي، جامعة 8 ماي 1945 قالمة، الجزائر، 24- 25 ماي 2013.

23- منصر جمال ، " تحولات في مفهوم الأمن...من الوطن الإنساني " في الملتقى الدولي:  
الجزائر والأمن في المتوسط" :كلية الحقوق والعلوم السياسية ،قسم العلوم  
السياسية،قسنطينة،الجزائر،أفريل2008.

24- مالكي محمد ،"نحو رؤية استراتيجية للعلاقات المغاربية الإفريقية"، ورقة بحث قدمت في  
الندوة السابعة، المغرب العربي في مفترق الشراكات حول التعاون المغاربي الإفريقي وتفعيل  
آلياته، تونس: مركز جامعة الدول العربية ، 2008.

25- نعمة نوال ، الأمن الغذائي و سياسات التنمية " ندوة في مستوى الزراعية " دمشق :  
المركز الوطني للسياسات الزراعية ، 2004.

26-قادي حسين ،"دور الدبلوماسية الجزائرية في ادارة النزاعات في افريقيا"،مداخلة أقيمت في  
الملتقى الدولي :الجزائر و افريقيا من دعم الحركات التحررية الى بناء شراكات استراتيجية،قائمة  
جامعة 08ماي 1945،كلية الحقوق و العلوم السياسية ،قسم العلوم السياسية،30-31أكتوبر  
2017.

27- شعبي عبدالجبار ، "نحو بناء تعاون أمني متوسطي لتحقيق الأمن الفكري لمواجهة  
الإرهاب"، في أعمال الملتقى الدولي: الجزائر والأمن في المتوسط واقع وافاق : كلية الحقوق  
والعلوم السياسية ،قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر،  
2008.

28- ضلع جمال محمد السيد ،"إشكالية الديمقراطية غير المباشرة في أفريقيا «،الندوة الدولية  
حول :إشكالية السلطة بين التسلط والتحرر كل السلطة للشعب ،قسم العلوم السياسية بكلية  
القانون والعلوم السياسية جامعة الجبل الغربي بغيران.

- colloque international :

1- Azzouz Kerdoun, Enjeux de l'environnement et défis sécuritaires en  
méditerranée . communication présentée au colloque international sur la

mondialisation et sécurité organisé par le conseil de la nation, Alger, Mai 2002.

2-M-Tuoma Melasuo, Sécurité Compréhensive et globale approche théorique . Communication présentée au colloque international sur la mondialisation et sécurité organisé par le conseil de la nation, Alger,2002 .

## 6-الجزائر:

- 1-حميد يس، "جماعات انفصالية في الساحل تمارس الاختطاف طمعا في اموال القاعدة"، الجزائر، الخبر اليومية 02-04-2009.
- 2-المنجي السعيداني، "الجزائر تلعب دور الوسيط الصديق لحل الأزمة بين المعارضة والحكومة التونسية"، جريدة الشرق الأوسط، العدد 12709، 14 سبتمبر 2013. ،ص07.
- 3-سليمان بوصوفة، الفتنة بين المالكية و الاباضية الى أين أحداث بريان 2008؟الجزائر: حصة قضية و حوار ،قناة الحوار،2008.
- 4- سهيل ب، "حل ازمة مالي مرتبط بالحوار والتنمية :مدلسي يصرح خلال منتدى دافوس"، جريدة الخبر الجزائرية، الجزائر ، العدد 6967، الأحد 27جانفي 2013.
- 5-امحمد برقوق : "الساحل الإفريقي بين التهديدات الداخلية والحسابات الخارجية"، جريدة الشعب الجزائر، العدد الأول، جانفي 2008 .
- 6- عويرات كمال ،"الساحل الإفريقي منطقة عبور لتجارة المخدرات"، جريدة الشعب الجزائر، العدد الاول ،جوان 2011.

- 7- حوار صحفي مع اسماعيل دبش أستاذ العلوم السياسية و العلاقات الدولية ،جامعة الجزائر  
"برنامج في دائرة الضوء"، بث على القناة الجزائرية الثالثة ،يوم 15 ديسمبر 2011.
- 8- يحي ر. ،"تعارض بشدة دفع الفديات للمجموعات الارهابية"، جريدة الجزائر نيوز ،العدد  
17، 2485، مارس 2012، ص05.
- 9- عاطف قدارة ،"جميع الدول بما فيها واشنطن تدفع فديات للقاعدة لإطلاق سراح رهائنها"،  
جريدة الخبر، العدد 6648، 08 مارس 2012، ص03.
- 10- عاطف قدارة، "مباحثات حول الارهاب و تمرد الطوارق"، جريدة الخبر، العدد 5323، جوان  
2008، ص03.
- 11- عاطف قدارة ،"الجنرال كافو غونا كونه يباشر مفاوضات مع الطوارق بجنان  
الميثاق" جريدة الخبر، العدد 30، 5352 جوان 2008، ص03.
- 12- ع.ب، "لا مركزية واسعة لمناطق الشمال مقابل العدول عن خيار الانفصال"، جريدة الخبر،  
العدد 5382، 26 جويلية 2008، ص02.
- 13- حميد يسين، " نريد أن يعالج الفرقاء مشاكلهم بأنفسهم"، جريدة الخبر، العدد 26، 5382،  
جويلية 2008، ص02.
- 14- أنور ماجد عشقي، "التحديات التي تواجه الربيع العربي"، جريدة الرياض، العدد 16268  
،7 يناير 2013، ص02.
- 15- أمين عباس، آسيا مني، "تضامن مطلق مع الجزائر في التصدي للإرهاب". جريدة  
الشعب، العدد 16010، 21 جانفي 2013.
- 16 - ناصيف يوسف حتى، أي هيكل للنظام الدولي الجديد؟ جريدة المساء الجزائرية، أكتوبر  
1996.

17- بوروبنة مختار ، حوار جينيف وفرصة التقريب بين الفرقاء في ليبيا ، جريدة عمان ، عمان ، العدد12704 ، 15ماي.2015

18- إميل أمين، "الشرق الأوسط 2004 في الأجنحة الأمريكية"، جريدة الخليج، العدد 9013 ،الخميس 22 يناير 2004.

## 7-التقارير:

1- قرار الجمعية العامة رقم 103/36، المؤرخ في 9ديسمبر 1981 ، بشأن عدم جواز التدخل بجميع أنواعه في الشؤون الداخلية للدول ،A/RES/36/103.

2- قرار الجمعية العامة رقم 2131، المؤرخ في 31ديسمبر 1965 ،بشأن عدم جواز التدخل في الشؤون الداخلية للدول وحماية استقلالها وسيادتها ، A/RES/2734

3- تقرير مجموعة الأزمات الدولية رقم 76 عن افريقيا، ثورة دارفور : أزمة السودان الجديدة ،نيروبي بروكسل.

4- تقرير التنمية البشرية لعام 1994، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ترجمة مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

5- قرار 1556 الصادر في 30 جويلية 2004، و المتعلق بتأكيد ارسال قوى من الاتحاد الافريقي الى دارفور.

6- برنامج الامم المتحدة الانمائي والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، تقرير التنمية الانسانية العربية، 2002

7- برنامج الأمم المتحدة للبيئة، تقرير توقعات البيئة العالمية 4، المنامة: عالم الترجمة، 2000 .

8- برنامج الأمم المتحدة للبيئة، تقرير توقعات البيئة العالمية 3 ، المنامة: عالم الترجمة، 2000 .

9- برنامج الأمم المتحدة للبيئة، تقرير توقعات البيئة العالمية 2، المنامة: عالم الترجمة، 2000.

10-المحافظة على وحدة ليبيا: التحديات الأمنية في حقبة ما بعد القذافي، تقرير الشرق الأوسط رقم

11 - يحيى زبير، "الجزائر والوضع المعقد في منطقة الساحل: منع الحرب ومكافحة الإرهاب"

، تقارير: مركز الجزيرة للدراسات رقم 14، 5 ديسمبر 2011.

12-إعداد مركز المزمأة للدراسات والبحوث، دراسة حصرية: المستقبل الليبي يبحث عن خارطة

طريق. الوضع الحالي في ليبيا على الصعيد السياسي والأمني والمستقبلي.

## 6\_المواقع الإلكترونية:

1-أندري مورافسيك، الإتحادية والسلام،: منظور ليبرالي بنيوي، ترجمة عادل زقاغ في الموقع

الالكتروني <http://www.geocities.com>

2- ابيغولم . س ، الصراعات و السياسات العرقية في نيجيريا: المشهد النظري " ترجمة حسين

حبيب عباس ، على الموقع الالكتروني [www.kutub.info-13907pdf](http://www.kutub.info-13907pdf)

3- أونوها فريدومس ، وجيرالدا إزيريم، الجريمة المنظمة العابرة للحدود وصلاتها بالإرهاب في

غرب إفريقيا ، نيجيريا :مركز البحوث و الدراسات الاستراتيجية، على الرابط الالكتروني:

[http://reliefweb.int/sites/reliefweb.int/files/resources/Full\\_Report\\_381](http://reliefweb.int/sites/reliefweb.int/files/resources/Full_Report_381)

4- السيد مصطفى أحمد أبو الخير، الجوانب القانونية والسياسية للشركات العسكرية الدولية

الخاصة، القاهرة: في الموقع الالكتروني [www.curriki.org](http://www.curriki.org)

5- اسماعيل عبد اللطيف ، لماذا فشل الاتحاد الإفريقي في دارفور، في الموقع الالكتروني :

[www.sudanesoline.com/or/23618.shtml](http://www.sudanesoline.com/or/23618.shtml)

6-الفاضلي فتحي ،"الحرب بين ليبيا وتشاد"، المنتدى العربي للدفاع و التسليح، 2008، في

الموقع الالكتروني: [www.dsefence-arab.com](http://www.dsefence-arab.com):

7-الخراشي سليمان بن صالح ، حقيقة الليبرالية وموقف الإسلام منها، في الموقع الالكتروني:

[www.moheet.com/show\\_files\\_osp37\\_fid.aix.ff](http://www.moheet.com/show_files_osp37_fid.aix.ff)

8-الطنطاوي عطية محمود ، تغيرات المناخ أكبر تحديات المستقبل بإقليم الساحل  
الافريقي،على الرابط الالكتروني <http://www.yuom7.com/story/2014/29/%D8/AF>

9-الشيخ محمد عبد الحفيظ ،مسار المصالحة الوطنية و السلم الاجتماعي بعد ثورة  
17فبراير،في الموقع الالكتروني: [www.politics.arm-com](http://www.politics.arm-com)

10-الحناشي عبد اللطيف ، "الحوار الوطني في تونس: الآليات والمآلات". على الرابط

[http://studies.aljazeera.net/ar/files/discussion\\_strategy\\_to\\_solve\\_arab\\_world\\_conflict\\_html\\_/1426105920985479](http://studies.aljazeera.net/ar/files/discussion_strategy_to_solve_arab_world_conflict_html_/1426105920985479).

11-السيد علي أبو فرحة، "المسلمون في نيجيريا و اشكالية بناء الدولة"، مجمع الافارقة " العَدَد  
الأول، السنة 21 ديسمبر 2014 في الموقع الالكتروني [www.hnm.org/world.132.21](http://www.hnm.org/world.132.21)

12-السعيداني المنجي ، "الجزائر تكشف عن موقفها من أزمة نداء تونس". ثورة نيوز، 05  
نوفمبر 2015 ، على الرابط الالكتروني:

[https://althawranews.blogspot.com/2015/11/blog-post\\_88.html](https://althawranews.blogspot.com/2015/11/blog-post_88.html)

13-القحطاني فيصل ،إستراتيجية الإصلاح و التطوير الادارى و دورها في تقرير الأمن  
الوطني: دراسة تحليلية لاتجاهات القيادات العليا المدنية والأمنية بالمملكة العربية السعودية .في  
الموقع الالكتروني [WWW.MAHAWER.NET/ARABIC/MAFAHEEM/2004/09/HTM](http://WWW.MAHAWER.NET/ARABIC/MAFAHEEM/2004/09/HTM)

14-النويضي عبد العزيز ، "إشكالية العدالة الانتقالية: تجرتي المغرب وجنوب افريقيا ،عن  
الإحصائيات يمكن الرجوع إلى منظمة الفدرالية الدولية لحقوق الانسان"، من الموقع الالكتروني:

<http://www.fidh-imaginet.fr/rapports/flrap>

15-برقوق امحمد ،الامننة المستدامة ،في الموقع الالكتروني:

[.Http://www.altaalim.org/akhbar2.php?id=4559](http://www.altaalim.org/akhbar2.php?id=4559)

16-برقوق أمحد ، " العولمة و إشكالية الأمن الإنساني " في موقع -www.politics-ar.com

17-برقوق أمحد ،الأمن الإنساني ومفارقات العولمة، في الموقع الالكتروني:

الأمن الإنساني20/20 doc العولمةو/ 20 / مفارقات 20 /.../;o boulemkahel.blog

18-برقوق محند ، منطق الامننة في ساحل الأزمت ،نقلا عن www.alghad.jo

19-برقوق أمحد ، "الإستراتيجية الجزائرية في مكافحة الإرهاب"على الرابط الالكتروني

http://www.politics-dz com/threads/alstratigi-algzari-lmkafxh-alrxab.366

20-بن أحمد محمد ، " حفر آبار وإنشاء مدارس وعيادات ومشاريع " ،جريدة الخبر، على

الرابط الإلكتروني http://www.elkhabar.com

21 - باهض تقي أحمد ،مستقبل الأمن الاقتصادي في ظل المتغيرات الإقليمية الراهنة ،في

الموقع الالكتروني:HTTP//WWW.POLITICS.COM.AR/13098

22-بوحنية قوي، شركات الأمن الخاصة في إفريقيا: أذرع عسكرية للعولمة ،في الموقع

الالكتروني www.palaf.org

23-بوحنيه قوي،"استراتيجية الجزائر تجاه التطورات الأمنية في الساحل الأفريقي"،على الرابط

الالكتروني: http://studies.aljazeera.net.

24-بوحنيه قوي ،"الجزائر تواجه تزواج الجريمة والارهاب وعليها تفعيل الدبلوماسية الامنية"،

علي، الرابط الالكتروني:

http://www.elkhabar.com/ar/autres/mijhar/348759.html

25-بن علي ياسين ،مصطلح"مابعدالحدائة " ،في الموقع

www.shartharat.net/vb/shouthead.php ?t12704

26-د.د.ك، العلاقات الليبية الجزائرية : ما بعد 11 فبراير وازمة الانقسام السياسي، من الموقع



27- د.ك ،"النيباد احد أهم الرهانات في سياسة الجزائر الخارجية على مستوى القارة

السمراء"،وكالة الأنباء الجزائرية -على الرابط الإلكتروني

<http://www.djazairss.com/aps/254815>

28-جوستين وبار لهورست " فهم علاقات الفقر و الثراء بعدوى فيروس العوز المناعي البشري

في دول افريقيا"، مجلة منظمة الصحة العالمية ، المجلد 88، السنة 2010. على الموقع

الإلكتروني <http://www.who.int/entity/buble/m/ar>

29-زقاغ عادل ،تدخل الطرف الثالث في النزاعات الاثنية:في الموقع الإلكتروني:

[www.geocities.com/adelzeggag](http://www.geocities.com/adelzeggag)

30-زقاغ عادل ، إعادة صياغة مفهوم الأمن، برنامج البحث في الأمن المجتمعي، في الموقع

الإلكتروني <http://www.geocities.com/adelzeggagh/lh.html>:

31-مركز بيروت للأبحاث والمعلومات، الأمن القومي العربي في ظل الاحتلال الأمريكي

للعراق : <http://w.w.w.beirutcenter.info/default.asp?cont ent: Id = G01and>

nenul D68 .

32-محجوب فضيلة ، " القوة الثابتة للواقعية بعد الحرب الباردة"، على الرابط الإلكتروني

<http://www.ahram.org.eg/acpss/ahram/2001/1/1/road104.htm>

33-مشوح أنية ، تجربة هيئة الإنصاف والمصالحة في المغرب ، من الموقع-

<http://topnews-nasserkandil.com>

34- ستيفن وولت، العلاقات الدولية:عالم واحد نظريات متعددة، ترجمة عادل زقاغ وزيدان

زياني، على الرابط الإلكتروني <http://www.geocities-com/adelzaggagch//ir>

/html:

35- ستيفن وولت، العلاقات الدولية: عالم واحد، نظريات متعددة، ترجمة عادل زقاغ وزيدان زيانى، في الموقع <http://GEOCITIES.COM/ADELZEGGAGH.morow.html>:

36- فرغلى هارون، عرض حول: الأسس النقدية لمدرسة فرانكفورت-social.subject :  
[line.com/t2673-topic](http://line.com/t2673-topic)

37- لعروسي محمد عصام ، هل النظرية مفتاح لفهم الأحداث الدولية، من الموقع الالكتروني :  
[mentouri.ibda3.org/ t14738 -topic](http://mentouri.ibda3.org/t14738-topic)

38- سعيد أحمد نوفل ، دور الربيع العربي في الثقافة السياسية، في الموقع الالكتروني:  
[www.al-moharerer .net/moh247/fakhro247.htm](http://www.al-moharerer.net/moh247/fakhro247.htm).

39- منشورات مديرية الإتصال، حصيلة عبد العزيز بوتفليقة (1999-2014) على الموقع  
الالكتروني [www.abdeaziz-boutaflika.com](http://www.abdeaziz-boutaflika.com): الصادرة بمارس 2014.

40- مالكي محمد ، عن أهمية المصالحة الوطنية في البلاد العربية المغرب مثالا، على الرابط  
الالكتروني

<http://www.almustaqbal.com/v4/Article.aspx?Type=np&Articleid=420624>

41- محمد مهدي عاشور، التعددية الأثنية : إدارة الصراعات و استراتيجيات التسوية، الأردن :  
المركز العلمي للدراسات السياسية، ط2002، 1 ، في الموقع الالكتروني  
[www.wordpress.encu.com/index.php?1598288](http://www.wordpress.encu.com/index.php?1598288)

42- مرتضى أحمد ، جماعة بوكو حرام، نشأتها و مبادئها و أعمالها في نيجيريا، على الرابط  
الالكتروني <http://www.piratafrican.com/vien/?q=893>:

43- مجدوب بشير ثابت عبد المؤمن ، النزاعات الأثنية في نيجيريا الخلفيات و آفاق الحل. على  
الرابط الالكتروني <http://www.bouhania.com/news:php?action:vienpid:171>

44-الاستراتيجية العالمية لمكافحة الإرهاب : الإجراءات المتخذة من الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب ،تقرير مترجم باللغة العربية المنشور في الموقع الخاص بالمنظمة بتاريخ :24افريل 2013 عبر الموقع الالكتروني

http:// www .un .org:/arabic :

terrorisme/strategie.implementation .shtm /

45- سيكوبا ساماكيه،"الانقلاب العسكري في مالي و تبعاته الداخلية و الخارجية"،ترجمة محمد بابا ولد اشفع ،مركز الجزيرة للدراسات، 05 افريل 2012http://studies.aljazeera.net

46-أزمة غرداية ،في الموقع الالكترونيhttp://www.dw.com/ar:

47-تركمانى عبدالله ، تحديات التحول من الاستبداد إلى الديمقراطية في تونس ، الحوار

المتمدن، على الرابط الالكتروني : 245462

http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid

48-منشاوي إبراهيم ، "توجه حذر: الموقف الجزائري من تطورات الأحداث في تونس". المركز

العربي للبحوث والدراسات، على الرابطhttp://www.acrseg.org

49-مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، "تونس: مراقبة الحدود-إدارة المعلومات

وتحليل الإستخبارات الجنائية". الرسالة الإخبارية الربع سنوية للمكتب الإقليمي للشرق الأوسط

وشمال إفريقيا، يناير-مارس 2017 . على الرابط الالكتروني

https://www.unodc.org/documents/middleeastandnorthafrica//Newsletter/

NewsletterAR/ UNODC\_ROMENA\_Newsletter\_Arabic.pdf

50-حكيم غريب، "من الحلول الأمنية إلى الحلول السياسية: التجربة الجزائرية الرائدة في مكافحة

الإرهاب". معهد واشنطن، على الرابط الالكترونيhttp://www.washingtoninstitute.org :

51- لحياني عثمان ، انطلاق اجتماع دعم تجفيف منابع الإرهاب في الجزائر على الرابط

الالكتروني:

<https://www.alarabiya.net/ar/north-africa/algeria/2015/02/23/.html>

52 - وليد ع، "القبض على 10 عشرة جواسيس للموساد في غرداية". بوابة الشروق، على الرابط الإلكتروني <http://www.echoroukonline.com/ara/articles/510700.html> :

53- عاطف قدارة، "مبدأ عدم التدخل الذي ترفعه الجزائر لا يعيق التعاون"، من الموقع : [www.djazairess.com](http://www.djazairess.com)

54- الاسلام في نيجيريا : على الرابط الإلكتروني <http://ar.wikipedia.org/wiki>

55 - أهم الجماعات الاسلامية في نيجيريا، على الرابط الإلكتروني <http://assakina.com/center/parties>

56- عبد العال روبي محمد ، محمد على البربري، الصّراع الديني و تأثيره على الحياة السياسية في نيجيريا، على الرابط الإلكتروني :

[http://bchaib.net/mas/index.php?option=com\\_kunena&temid=12&func=vien&cotid=14&i9](http://bchaib.net/mas/index.php?option=com_kunena&temid=12&func=vien&cotid=14&i9)

57- حمدي بشير محمد علي، "أزمة الاندماج الوطني و الواقع الاقتصادي للدول الاقتصادية"، المجلة الإفريقية للعلوم السياسية، في الموقع الإلكتروني : [www.maspolitique.com/mas/idex/php?option=com\\_content&vien=article&id=215](http://www.maspolitique.com/mas/idex/php?option=com_content&vien=article&id=215)

58 - عبد العظيم محمد الشيخ، المجاعات في افريقيا، في الموقع الإلكتروني [www.eljazera.net](http://www.eljazera.net)

59- الفاو: انعدام خطير في الأمن الغذائي في الساحل الإفريقي، على الرابط الإلكتروني <http://www.adthis.com/boukmavt.php?v=250&PUB+XA-4A-99AB42>

60- الأزمات و الكوارث و النزاعات في السودان، في الموقع الإلكتروني  
<http://www.renters.com/article/2013/12/06/us.sonthsudan-unistolk-idsbre9bp>.

71-حمدي عبد الرحمن، تحولات المشهد الافريقي : ثنائية الفقر و الحرب على الإرهاب :في  
الموقع الإلكتروني <http://www.studiesalarabiya.net>

72- عبد القادر سيف النصر حسين محمد ، الواقع الانساني في دارفور أسبابه و تداعياته  
المحلية و الدولية، في الموقع الإلكتروني  
[www.gadhp.org/index?vien=article&catif=52](http://www.gadhp.org/index?vien=article&catif=52)

73-حول تطورات أزمة دارفور و القرار 1706 ،في الموقع الإلكتروني:  
[www.baath.party.org/undex.php?option=comcontent &vient=orticle](http://www.baath.party.org/undex.php?option=comcontent&vient=orticle)

74-ليبيا/تشاد : ما وراء النفوذ السياسي، في الموقع الإلكتروني :  
[www.crisisgrap.org/or/aspx](http://www.crisisgrap.org/or/aspx)

75-الجريمة المنظمة ،شؤون قانونية ،في الموقع الإلكتروني [www.startimes.com](http://www.startimes.com):

76-تهريب السلاح في موريتانيا ...حرب الصحراء المفتوحة، على الموقع الإلكتروني :  
[www.sahara.me](http://www.sahara.me)

77- فدوى عمار ، خصخصة الأمن: تصاعد دور الشركات العسكرية والأمنية الخاصة في  
الإقليم، العراق: المركز الإقليمي للدراسات الاستراتيجية. على الرابط الإلكتروني  
<http://www.rawabitcentre.com>

78 -الإستراتيجية الأوربية للأمن والتنمية في منطقة الساحل الافريقي، على الرابط الإلكتروني :  
<http://www.alakhbar.info/index/docu>.

79-مني حسن علي، مفهوم الأمن الإنساني، في الموقع الإلكتروني:

80-محمد فال ولد بلال، الأمن والاستقرار في منطقة الساحل : الواقع والمآلات، في الموقع الإلكتروني :

[http://www.alwahdawi :info/index.php ?option =cqm content @vieu =article fid=1054&itemed=68.](http://www.alwahdawi :info/index.php ?option =cqm content @vieu =article fid=1054&itemed=68)

**b-en français:**

1- La Doctrine, Pourquoi ?comment ?, ministère de la défense in :  
[www.cdef.terre.defence.fr](http://www.cdef.terre.defence.fr). 18/10/2017

**c-In English :**

1 – Ropert Maenamara, « The Essence of Security ». in  
[www.ofsabooh.com/paper.php? Source "Akbrmef=interpage DSid:19864](http://www.ofsabooh.com/paper.php? Source )  
04/01/2014

2-Trager and Kronenbory, National security and American society in:  
<http://www.wcl.american.edu/org/nsis>.

3-Steve j.campbell" Robe theory, foreign policy advisors, and v , S  
foreign policy making "International Studies association, 40th annual  
convention. Washington D.C.1999 .in <http://www.ciaoent.org>. 1 cas  
01689.

4-The Copenhagen School (International Relations):

[http://www.wikipedia/widening Security/the Copenhagen  
school\(international relation.html](http://www.wikipedia/widening Security/the Copenhagen school(international relation.html).

5-K. Seray: "Securitization of Migration in Europe: The Obstacle in front of European Values," The Journal of Turkish Weekly, July 2nd 2010, available at:<http://www.turkishweekly.net/op-ed/2714/securitization-of-migration-in-Europe-the-obstacle-in-front-of-european-values.html>.

6- David Lewis, "Qaeda Leader Tells Fighters to Support Mali Rebels," Reuters, [www.reuters.com/article/us-mali-qaeda-idUSBRE84N1BI20120524](http://www.reuters.com/article/us-mali-qaeda-idUSBRE84N1BI20120524).

7- Peace underatending conflict and Adaption and Reaction to globalization International conflict understansing conflict in <http://www.grc.oe>.

8- Saral Vaughan, « Identité ethnique et fédération en ethiopie du sud » traduction de Frédéric le marcis dans Ethiopie : le fédéralisme en question, en <http://www.canInfoarticle.php?particle=polof>.

9- The White House, "A National Security Strategy for a New Century" , <http://clinton2.nara.gov/1/WH/EOP/NSC/Strategy/gov...1247>.

10- sabina akirel , conceptual from work from human escrity , [www,human security .org/doc/fam.htm](http://www.humansecurity.org/doc/fam.htm).

11- rotberg-i- rotberg ,theneu nature on nation state failure,the Washington quaterly,summer 2002in <http://www.two.com/2summer.PDF>.

12-Taylor Owen, Human Security mapping : a new methodology, Available at <http://www.prio.no/files/file/09/78.07-12-2010>

## **d-cite**

1-<http://www.ar.wikipedia.org/w/index.php?title=93711000>

2-[www.wikipedia.org/w/index.php?title=Théorie de la dissuasion et oldid=93711000](http://www.wikipedia.org/w/index.php?title=Th%C3%A9orie%20de%20la%20dissuasion%20et%20oldid=93711000).

3-<http://www.reefnet.gov.sy/books/project/fik//11-12/4relations.Htm>

4-<http://defense-arab.com/vb/showthread.php?t=63574>

5-<Http://etudiantdz.com/vp/t43186.html>

6- <http://defense-arab.com/vb/showthread.php?t=63574>

7- [www.islamist-movements.com/3256](http://www.islamist-movements.com/3256)

8- <http://www.aljazeera.net/programs/pages/44592b4d-a6a3>

9-<http://www.mokarabat.com/m1016.htm>

10-<http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=5032>

11- <http://www.qudspress.com/?p=124494>

12- <http://www.ennaharonline.com/ar/latestnews/107592-%E2%80%AE>

13- <http://www.elkhabar.com/ar/politique/285477.html>

ابوكو حرام [http://arsikipedia.org/w/index.php?title=15874343=oldid](http://arsikipedia.org/w/index.php?title=15874343&oldid=)

14- [http://www.wordometers.info/population of Nigeria 2005](http://www.wordometers.info/population%20of%20Nigeria%202005) or  
[wikipedia.org/wiki/نجيريا](http://wikipedia.org/wiki/%D8%A7%D8%B9%D8%A7%D8%A8) /



- 15- <http://www.morefaorg/endex.php>
- 16-<http://sudaneselause.forumotion.com/t83.topic.2015/06/21>
- 17-[http://www.shlomeel.com/articles/les christions:Au nigeria.html](http://www.shlomeel.com/articles/les_christions:Au_nigeria.html)
- 18-[http://or.wikipedia.ore/wiki//d8%b4les éthnies,leséthnsies aux mali](http://or.wikipedia.ore/wiki//d8%b4les_éthnies,leséthnsies_aux_mali)
- 19- [www.geocities.com/infomali/ethnies/bambara ;htm](http://www.geocities.com/infomali/ethnies/bambara ;htm) les éthnies, aux mali
- 20- les ethnies au Tchad, « [www ,tlfq,vlaval ,ca/AxL/Afrique/Tchad,](http://www.tlfq.vlaval.ca/AxL/Afrique/Tchad,htm) htm
- 21- les ethnies au burkinafaso«[www,tlfq,vlavol,ca/axL/Afrique/Burkina-Faso/htm](http://www.tlfq.vlaval.ca/axL/Afrique/Burkina-Faso/htm)
- النيجر <http://orsikipedia.org/wiki>
- 22-[http://fn.wikipedia.org/wiki/penples\\_d%c3%89thiopie](http://fn.wikipedia.org/wiki/penples_d%c3%89thiopie)
- 23-<http://ar.wikipedia.org/w/index.php?title=%da%4%>
- 24-[http://www.nytimes.com/2012/09/02/world/africa/holding-northern-mali-by-force-islamists-struggle-to-run-it.html?\\_r=1&pagewanted=all.](http://www.nytimes.com/2012/09/02/world/africa/holding-northern-mali-by-force-islamists-struggle-to-run-it.html?_r=1&pagewanted=all)
- 25-  
[http://www.grip.org/fr/siteweb/images/NOTES\\_ANALYSE/2012/NA\\_FR.](http://www.grip.org/fr/siteweb/images/NOTES_ANALYSE/2012/NA_FR)
- 26-<http://ar.wikipedia.org/wiki/d8%aa%da8/b4%8>
- 27-<http://www.wikipdia.org/www/%8At%9datite>
- 28-<http://hespress.com/politique/46603.html>

- 29–[http://gamet.acns.ssu.edu/1/who Moore research, 2008,PDF](http://gamet.acns.ssu.edu/1/who%20Moore%20research,%202008.PDF)
- 30–<http://ideas.repec.org/p/hic/wpaper/10//04.html>
- 31–<http://www.libya-watanona.com/adab/ffadhli/ff23046a.htm>
- 32–<http://www.abiyath.com/2006/17article139919.html>
- 33–<http://www.ahram.org.eg/al.ahram-files/news/3537.aspx>
- 34–[www.qiraat.african.com/vien/?p=1839](http://www.qiraat.african.com/vien/?p=1839).
- 25–  
[www.voanews.com/content/algerias\\_stance\\_on\\_northern\\_mali\\_remains\\_ambiguous/1509747.htm](http://www.voanews.com/content/algerias_stance_on_northern_mali_remains_ambiguous/1509747.htm)
- 36–[www.aawsat.com](http://www.aawsat.com).
- 37– [www.Almoslim.net](http://www.Almoslim.net)
- 38–[www.sawt-al-ahram.net](http://www.sawt-al-ahram.net)
- 39– [www.global security.org](http://www.globalsecurity.org)
- 40–<http://algerian-vision.com>
- 41–<http://www.startimes.com/?=21240967>

17-1.....	مقدمة
18.....	<b>الفصل الاول: البناء المفاهيمي وجيوبوليتكا منطقة الساحل الافريقي</b>
18.....	المبحث الأول : المفهوم التقليدي للأمن
19.....	المطلب الاول: : تعريف الامن
36.....	المطلب الثاني: جدلية المنظورات في دراسة البناءات المعرفية
50.....	المطلب الثالث: المقاربات النقدية للأمن
77.....	المبحث الثاني: المفهوم الراهن للأمن :الامن الانساني و تطبيقاته
78.....	المطلب الأول : عولمة الأمن وتحولات القوة العالمية:
90.....	المطلب الثاني: التغيرات البنائية في السياسة العالمية
103.....	المطلب الثالث: الأمن الإنساني
118.....	المبحث الثالث: الموقع الجيوبوليتيكي للساحل الافريقي
119.....	المطلب الأول : موقع الساحل الافريقي
136.....	المطلب الثاني: الجغرافية السياسية للساحل الإفريقي
141.....	المطلب الثالث: المقاربات النظرية للتهديدات الامنية في الساحل الافريقي
147.....	<b>الفصل الثاني: الساحل الافريقي :المعضلة الامنية و مصادر التهديد و الاستراتيجيات الاقليمية و الدولية</b>
148.....	المبحث الأول: الحركات السببية للتهديدات التماثلية الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي
149.....	المطلب الأول: : إشكالية بناء الدولة في الساحل الإفريقي
166.....	المطلب الثاني: المشكلة العرقية و الأزمات الاثنية

المطلب الثالث: جدلية الأمن الغذائي - أزمة الصراعات - إشكالية الحدود.....	188
المبحث الثاني: طبيعة التهديدات اللاتماثلية في الساحل الافريقي.....	218
المطلب الأول: الارهاب و أهم المقاربات الامنية لمواجهته.....	218
المطلب الثاني: الجريمة المنظمة.....	223
المطلب الثالث: الهجرة الغير شرعية و تجارة البشر.....	230
المبحث الثالث: هيكله الأدوار في الساحل الافريقي.....	234
المطلب الأول: اشكالية التهديد و استراتيجيه المواجهه.....	234
المطلب الثاني: المشاريع المغاربية في الساحل الافريقي.....	241
المطلب الثالث: دور القوى الكبرى في الساحل الافريقي و أهم المشاريع الخارجية.....	246
الفصل الثالث: المقاربة الامنية والدبلوماسية الجزائرية : اشكالية تهديد الامن القومي الجزائري.....	255
المبحث الأول : السياسات الأمنية الجزائرية في الساحل الإفريقي.....	255
المطلب الاول: تحديات الأمن القومي الجزائري.....	256
المطلب الثاني: التحديات الامنية للقاعدة في بلاد المغرب الاسلامي.....	267
المطلب الثالث: المقاربة الأمنية لتدبير المنظومة الأمنية الجزائرية.....	274
المبحث الثاني: تداعيات الحراك الاجتماعي على الامن في الساحل الافريقي.....	281
المطلب الأول : التحديات الامنية للحراك الاجتماعي.....	282

المطلب الثاني: استراتيجيات تفعيل متغير الثقافة السياسية المؤثرة في ثورات الربيع العربي.....	289
المطلب الثالث: التحدي الامني في ليبيا.....	296
المبحث الثالث: أثر التحديات الامنية بعد الربيع العربي على الامن في الساحل الافريقي...303	303
المطلب الأول : تفعيل هياكل المغرب العربي و توطيد العلاقات مع دول الاتحاد الاوروبي.....	304
المطلب الثاني: تداعيات الثورة الليبية على دول الساحل الإفريقي .....	308
المطلب الثالث: انعكاسات الأزمة الليبية على الأمن في الجزائر.....	315
الفصل الرابع: تقييم الاستراتيجية الامنية الجزائرية الشاملة في ضوء الاستراتيجيات الاقليمية و الدولية في الساحل الافريقي.....	327
المبحث الأول: .السياسة الخارجية الجزائرية اتجاه أزمة الساحل الإفريقي.....	327
المطلب الأول: السياسة الخارجية الجزائرية.....	327
المطلب الثاني: : مستقبل الأمن الجزائري (من خلال القطاع العسكري).....	334
المطلب الثالث: تأثير تجربة المصالحة الوطنية من مقارنة عولمة الأمن في الساحل الافريقي.....	338
المبحث الثاني: الجهود الجزائرية في إدارة الأزمات في الساحل الإفريقي"نموذج أزمة مالي".....	349
المطلب الأول: . الآليات الدبلوماسية والسياسية للمقاربة الأمنية الجزائرية .....	349
المطلب الثاني: المساعي الجزائرية في تسوية المعضلة الأمنية المالية.....	358
المطلب الثالث: تشخيص الازمات الداخلية و الاقليمية المهددة للأمن الوطني الجزائري...367	367

375.....	المبحث الثالث: المقاربة التنموية الجزائرية في الساحل الإفريقي
376.....	المطلب الأول: الشراكة الجديدة من أجل تنمية إفريقيا النيباد NEPAD
	المطلب الثاني: استراتيجيات وآليات مواجهة التهديدات غير التقليدية للأمن الوطني
384.....	الجزائري
	المطلب الثالث: الإستراتيجية الجزائرية في التعامل مع المشاريع الأجنبية في الساحل
.395.....	الإفريقي
402.....	الخاتمة
410.....	الملاحق
416.....	قائمة المصادر و المراجع
472.....	الفهرس

## Résumé :

La Région du Sahel Africain est considérée parmi les régions vitales pour la sécurité algérienne, en raison de sa profondeur stratégique posée vers la frontière sud. afin de sécuriser le périmètre extérieur et interne, l'Algérie doit empêcher l'internalisation des crises du Sahel Africain et attentive fortement de ne pas sortir de son cadre régional quel que soit le degré de crises, sans rejeter l'acceptabilité externes, mais seulement dans le cadre de la légitimité internationale sans le dépasser à établir des bases militaires étrangères dans cette région, sous aucun prétexte, ou d'accepter toute forme de pénétration étrangère et préjudice de la souveraineté de leur pays, notamment ce qui est attaché au processus de prise de décision, qui devrait rester confiné dans son cadre régional, loin de toute tutelle quelque soit régionale, internationale ou étrangère. Par conséquent, le succès de la politique étrangère de l'Algérie dans le sahel Africain nécessite l'adoption d'une stratégie très claire et bien définie, vise à construire une forte relation à long terme entre les pays de la région.

**Mots clés :** *menaces de sécurité- Sahel Africain- la sécurité algérienne – conflits ethniques- terrorisme et crime organisé.*

### Abstract :

The African Sahel Region is considered among the vital areas for the Algerian security because of its strategic depth posed to the southern border. to secure the outer and inner perimeter, Algeria must prevent the internalization of the African Sahel crises and highly attentive not to go out of its regional framework regardless of the degree of crises without rejecting the external acceptability, but only within the framework of international legitimacy without exceeding establish foreign military bases in the region, under any pretext or accept any form of foreign penetration and prejudice to the sovereignty of their country, including what is attached to the process of decision, which should remain confined within its regional environment, away from all tutelage whatever regional, international or foreign. Therefore, the success of the foreign policy of Algeria in the African Sahel requires the adoption of a clear and well-defined strategy, aims to build a strong long-term relationship between the countries of the region.

**Key words :** *security threats- The African Sahel- the Algerian security –ethnic conflicts – terrorism and organized crime.*

### المخلص: التهديدات الامنية في الساحل الافريقي و تأثيرها على الامن الداخلي الجزائري

تعتبر منطقة الساحل الإفريقي من المناطق الحيوية بالنسبة للأمن الجزائري ، نظرا للعمق الاستراتيجي الذي تمثله باتجاه الحدود الجنوبية. إذ يتعين على الجزائر من أجل تأمين محيطها الخارجي، و الداخلي، وأن تعمل على منع تدويل أزمات الساحل الإفريقي والحرص بشدة على عدم خروجها عن إطارها الإقليمي مهما بلغت حدة الأزمات فيها. دون رفض إمكانية القبول بالمساعدات الخارجية لكن في إطار الشرعية الدولية فقط، دون أن يتعدى ذلك إلى إقامة قواعد عسكرية أجنبية في هذه المنطقة تحت أي مبرر كان، أو القبول بأي شكل من أشكال الاختراق الأجنبي والمساس بسيادة دولها، خاصة ما تعلق منه بعملية اتخاذ القرار الذي ينبغي أن يبقى محصورا في إطاره الإقليمي، بعيدا عن أي وصاية أجنبية إقليمية كانت أو دولية، ولذلك فإن نجاح السياسة الخارجية الجزائرية في منطقة الساحل الإفريقي يتطلب تبني استراتيجية واضحة المعالم ومتكاملة الأبعاد، تهدف إلى بناء علاقات قوية طويلة المدى بين دول المنطقة.

**مفتاحية كلمات:** الساحل الإفريقي- الأمن الجزائري - . التهديدات الامنية-النزاعات الاثنية-الارهاب و الجريمة المنظمة.